عبدالله إمام

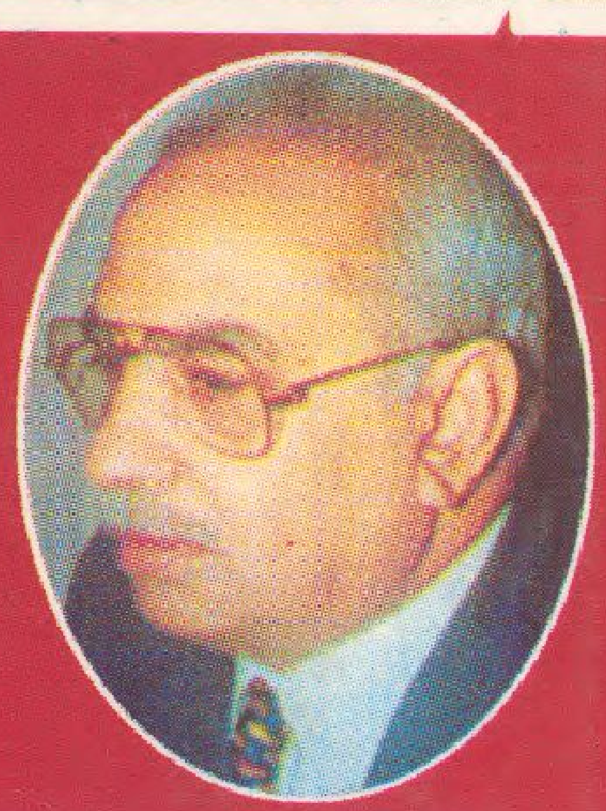

الطريق إلى كرسى الرئاسة

انقلاب السادات

احداث مايو ١٩٧١

Bibliotheca Alexandrina
0185094

الطريق إلى كرسى الرئاسة

إنقلاب السادات

أحداث مايو ٧١

الطريق إلى كرسى الرئاسة ـ انقلاب السادات
أحداث مايو ١٩٧١
الطبعة الأولى: مارس ٢٠٠٠
رقم الإيداع: ٢٣٨٣ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى : 2- 07 - 5979 - 977
دار الخيّال: ٠١٢٣٢٩٠٦١٨

حقوق الطبع محفوظة
دار الخيّال
يحظر نقل أو اقتباس أى جزء
من هذا المطبوع
إلا بعد الرجوع إلى الدار

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد
٣٥٦٤٧٨٣

الطريق إلى كرسى الرئاسة

انقلاب السادات

أحداث مايو ١٩٧١

عبدالله إمام

مطبوعات دار الخيّال

ليس صراعا على السلطة

لا يزال ما حدث فى مصر يوم ١٣ مايو ١٩٧١ غامضا. هل كان ثورة.. أم تصحيحا لمسار الثورة.. أم انقلابا على ثورة يوليو ١٩٥٢؟ لقد بدأت أحداث مايو على أنها حركة تصحيح لمسار الثورة الأم.. ثورة يوليو، ثم أعلن الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٥ لأول مرة أن ما حدث فى مايو ١٩٧١ كان ثورة كاملة. وفى عام ١٩٨٢ وضع الحزب الوطنى الذى أسسه السادات، والذى اختار لجريدته الرسمية اسم «مايو».. ورقته الفكرية فأطلق على ما حدث فى مايو اسم «حركة».. وقال بعض قادة الحزب إن الصحافة فقط هى التى أطلقت على حركة مايو اسم «ثورة».

وإذا كان ما حدث فى مايو انعطافاً فى تاريخ المجتمع المصرى، بل والعربى عامة فسوف يقف عنده المؤرخون طويلا.. ولاشك أنهم سوف يقفون طويلا أيضا أمام شخصية قائد هذه الثورة.. أو هذا الانقلاب أو هذه الحركة.. هل كان محمد أنور السادات ثائراً، أم مغامراً، أم متآمراً؟! وهل صحيح أنه قام بثورته، أو حركته من أجل سيادة القانون، وتحقيق الديمقراطية، وإلغاء الحراسات والمعتقلات إلى غير رجعة كما كان يقول.. وبعيدا عن الجوانب الشخصية ـ رغم أهميتها بالنسبة للرجل العام لما تسببه من انعكاسات على تصرفاته ـ يمكننا أن نقول أن أبرز ما حققه

السادات بعد مايو ١٩٧١ هو انفراده بالسلطة وحده وانقلابه على عبدالناصر؛ بعد أن انتخب على أساس أنه امتداد له، ولتكملة مشواره.

فقد أعطى السادات الضوء الأخضر للهجوم على عبدالناصر، بل إنه قاد بنفسه هذا الهجوم، فى خطبه، وفى كتابه، وفى صحافته ومنع نشر صور عبدالناصر، وصادر أغانيه، وحظر على التليفزيون إذاعة شيء عنه[1]، وامتلأت صحف عصر السادات بالتجريح حتى الشخصى لعبد الناصر، بل وأسرته.. ولم يمنح أحد حق الرد على كل هذه الافتراءات.. ويكفى تدليلا لوفاء السادات لعبد الناصر الذى انتخب ليكمل مشواره. وليسير على طريقه، أن القاهرة كلها ليس فيها شارع واحد يحمل اسم جمال عبدالناصر!!.

ويوم فكر الدكتور عزيز صدقى وهو رئيس الوزراء بعد أحداث مايو فى إقامة تمثال له على قاعدة ميدان التحرير «ميدان أنور السادات الآن» اتصل به السادات غاضبا ومنع حتى مناقشة الفكرة ذاتها.

كان انفراد السادات بالسلطة وحده وبالقرار أمرا مؤكداً، فهو وحده صاحب القرارات الكبرى الجيد منها والردىء.. وكما أننا ننصفه فى قراراته الكبرى، مثل قرار العبور العظيم، فإن من حقنا أن ننقده فى قرارات أخرى اتخذها هو أيضا بمفرده.. لقد انفرد السادات باتخاذ القرارات التى كان يعددها فى كل خطبه دون الرجوع إلى المؤسسات: طرد الخبراء السوفييت وحده.. عقد المعاهدة مع السوفييت وحده.. ألغى المعاهدة مع السوفييت وحده.. قرر أن تتكون منابر داخل الاتحاد الاشتراكى وحده.. ثم رأى بعد ذلك وحده أن يحول المنابر إلى أحزاب.. ألغى الأحكام العرفية وحده.. اعتقل كل المعارضين وحده.. نكل بالصحفيين وشتت أساتذة الجامعة لأنه شخصياً أراد ذلك.

وكان يتحدث إلى مجلس الأمة عن دولة المؤسسات عندما فاجأ الأعضاء بأن مجلسهم قد أصبح اسمه مجلس الشعب.. وصفق الأعضاء للقرار الذى اتخذه وحده.. ويمكن أن يقال أن هذه القرارات أو بعضها على الأقل كان تعبيرا عن إرادة

---

(١) قال كيسنجر فى مذكراته أن السادات وعده بالقضاء على أسطورة عبدالناصر.

الشعب. ولـكنه على كل حـال اتخذها وحده فى وقـت كان لا يمل فيه مـن الحديث عن الديمقراطية ومشاركة المؤسسات.

وسوف يثبت لمن يتتبع الأحـداث الحقيقية الـتى وقعت فى مصـر فى مايو ١٩٧١ أنها لم تكن صراعاً على السلطة. ولم تكـن مؤامرة لقلب نظام الحكم، بقدر ما كانت خلافا بـين تيارين سيـاسيين متـنافرين: تيـار يريد استمرار خـط عبدالناصـر.. وتيار يرفض هذا الاستمرار... تيار يريد الحرب.. وتـيار يريد الصلح.. تيار يرى أن الغرب عدو لا فائـدة فيه. وآخر يـرى أن الشرق عدو لا خيـر منه.. تيـار يريد الاشتـراكية.. وتيار يريد الرأسمالية.. تيار يريد أن يحكم من خلال المؤسسات.. وتيار يريد الانفراد بالحكـم.. تيار يريد المـشاركة.. وآخر يرفـض أية مشاركة.. وذلـك يجعلنـا نقول أن أحداث مايـو لم تكن أحداثا داخـلية وأنها ككـل شىء خلال السنوات الأخـيرة من حكم السادات كان ينقصه كلمة «صنع فى مصر».

والذين كانت فى أيديهم كل السلطـات، وكل المسئوليات، وكل الخيوط، اختاروا السادات بإرادتهـم، وناصروه، وبايعوه، وأيدوه رئيـسا لهم، وهـم الذين اختـلفوا معه بعد شهور معدودة من توليـه المسئولية، ثم رأوا لفرط سذاجتهم أن يستـقيلوا جميعا، ويتركوا كل شىء!.

تركوا الجيش والشرطة وتخلوا عن الإعـلام. تخلوا عن الاتحاد الاشتراكى بعد أن عبأوا كل هذه الأجهزة لحـساب السادات، على أنهم شركاء معه ولكنـه سيقول فيما بعد عن هذه المشاركة أنـهم كانوا يريدون فرض الوصاية عليه، كانت كـل تعليماتهم للتنظيم السياسى تشيد بالسادات.

وقالوا عن أعنف الخلافات معه أنها خلافات «فنية» تمت تصفيتها سريعا.

لذلك فإنـه ليس غريبا أن يفـاجأ أعضاء القاعـدة العريضة للاتحاد الاشـتراكى بما حدث، بل ويقف أغـلبهم متفرجين أو مع الـسادات لأنه يمثل الشرعيـة، ولأنه يمثل الامتداد الحقيقى لعبد الناصر كما قالت لهم مجموعة مايو نفسها!

إن السادات سوف يـلخص رؤيته لطريـقة الحكم، ولأسلوب الحاكـم بأن الحاكم لابد أن يتنبـه إلى أن الذين وضعوه فى موقعه يـمكن أن يبعدوه عنه، لذلـك فإن عليه

أن يتخلص منهم قبل أن يتخلصوا منه.. كان السادات يقول أنه قال ذلك لشاه إيران بعد خروجه من إيران تعليقا على شكوى الشاه من أن أمريكا لها دور أساسى فى خروجه.. فرد عليه السادات بأن أمريكا هى التى سبق أن أعادته بعد خروجه من بلاده أثناء أزمة مصدق الشهيرة.

وما قاله السادات ليس جديدا.. فقد سبق أن كتبه «ميكافيللى» فى كتابه «الأمير» فى القرن الخامس عشر، وهو الكتاب الذى من المؤكدأن السادات قد استوعبه جيدا، فمن يتتبع خطوات السادات كحاكم فى تقريب الناس وإبعادهم، وفى أسلوب الحكم وفى التخلص من خصومه، وفى مناوراته لابد أنه يستوثق أن السادات قد استوعب «ميكافيللى» الذى حبذ أن يستخدم الحاكم أية وسيلة لتحقيق أغراضه فى الحكم.. فالمهم هو الغاية، ولا عبرة للوسيلة التى توصل إليها.

ولا يمكننا بعد ذلك أن نبدأ فى سرد أحداث مايو ١٩٧١ دون الرجوع إلى جذورها لنلقى ضوءا سريعا على علاقة السادات بمجموعة مايو، وعلاقتهم جميعا بثورة يوليو، والتى قام بها حوالى مائة وخمسين من ضباط الجيش المصرى، كان السادات واحداً منهم، بل أحد أعضاء قيادتهم.

وفى رصدنا السريع لتاريخ السادات، نبدأ فقط بواقعة تشكيل تنظيم الضباط الأحرار ونطل من خلالها على دوره فى ثورة يوليو، ففى عام ١٩٧٨ بدأ السادات يقول أنه أسس تنظيم الضباط الأحرار وضم إليه عددا من ضباط الطيران؛ من بينهم عبداللطيف البغدادى وخالد محيى الدين وحسن إبراهيم.. وضم إليه عبدالناصر، وعندما عاد من السودان عام ١٩٤٣ تولى عبدالناصر رئاسة التنظيم نظرا لإبعاد السادات عن القوات المسلحة، وكان قد اتهم بالتجسس لحساب الألمان.

قال لى عبداللطيف البغدادى إن التنظيم الذى تكون فى سلاح الطيران كان مختلفا عن الضباط الأحرار، وكان يضم فقط ضباط الطيران وأن حسن عزت قد جاء إليه يرجوه قبول السادات عضوا به فى آخر أيام التنظيم. وهذا التنظيم شىء مختلف عن تنظيم الضباط الأحرار الذى كونه جمال عبدالناصر فيما بعد.

وقال لى خالد محيى الدين: «أريد أن أفرق بين تنظيم الضباط الأحرار وأية

تنظيمات أخرى فى القوات المسلحة قبله»، وينفى خالد محيى الدين أنه كان عضوا فى أى تنظيم رأسه السادات.

ويقول أنور السادات فى كتاب «صفحات مجهولة من تاريخ الثورة المصرية» الذى صدر عام ١٩٥٧ «أنه بعد حرب فلسطين بدأنا فى تكوين النواة الأولى لهذا التنظيم فرغ جمال من وضع أساس التنظيم كله، واختار للتشكيل اسم الضباط الأحرار ووضع أهداف التشكيل، وتم توزيعها».

ويقول جمال حماد الذى يقول أنه كان سكرتيراً لتنظيم الضباط الأحرار أنه «لم يتم تكوين تنظيم سرى فى الجيش يطلق عليه هذا الاسم داخل الجيش المصرى إلا تنظيم الضباط الأحرار الذى أنشأه جمال عبدالناصر فى سبتمبر ١٩٤٩ عقب عودة الجيش من حرب فلسطين وهى حقيقة اعترف بها السادات فى نهاية كتاب «أسرار الثورة المصرية» كما اعترف بها جميع الضباط الأحرار فى كتبهم أو مذكراتهم التى نشرت أو فى أقوالهم التى أدلوا بها أمام لجنة تسجيل تاريخ ثورة يوليو.

وإن ما ذكره السادات عن إنشائه أول تنظيم سرى للضباط عام ١٩٣٩ ـ ويقصد به تنظيم الضباط الأحرار ـ قول لم نستطع إثباته. فضلاً على عدم إمكان الاهتداء إلى أشخاص اعترفوا بانضمامهم لهذا التنظيم، كان السادات نفسه قد سبق واعترف أن عبدالناصر هو الذى شكل تنظيم الضباط الأحرار».

ويتحدث السادات عن علاقته بطبيب القوات المسلحة يوسف رشاد قائلا أنها بدأت فى مرسى مطروح وتوطدت أواصر الصداقة بينهما حين توسط الدكتور لإعادته إلى القوات المسلحة بعد الاستغناء عنه وكان يوسف رشاد طبيب الملك، وزوج السيدة ناهد وصيفة الملكة، والمشرف على تشكيل تنظيم الحرس الحديدى، الذى أنشأه الملك فاروق من ضباط الجيش للدفاع عنه، ولم يكن هذا التنظيم تابعاً للجيش ولكنه كان تنظيما سريا يرتبط بالملك مباشرة.

ويقول أحمد حمروش: «إن الحرس الحديدى بدأ فور تكوينه بمباشرة عملياته الإرهابية وأن عبدالرءوف نور الدين، ومعه أنور السادات، قد أطلقا الرصاص على مصطفى النحاس يوم ١٥ أبريل ١٩٤٨ من عربة من عربات القصر الملكى، كان بها

أيضا اليوزباشى عبدالله صادق من مطافئ القصر، يقودها حسن فهمى عبدالمجيد فأخطأه رغم قرب المسافة، ثم شرع مصطفى كمال صدقى، وعبدالرءوف نور الدين فى نسف منزله بسيارة حملت كمية كبيرة من المفرقعات يوم ٢٢ أبريل، وذلك نتيجة موقف النحاس المتشدد من المسألة الوطنية ورفضه محاولات التقرب من الوفد على غير أساس إجراء انتخابات جديدة، واستمر هذا التنظيم يواصل عملياته الإرهابية السرية، ويتعرف على أحوال الضباط ليبلغها للسراى، ويحاول أن يحيط الملك بهالة مضللة تقنع بأنه يمكن تحقيق الإصلاح عن طريقه، وكان يساند هذا الحرس محمد حيدر وزير الحربية وإسماعيل شيرين مدير إدارة شئون فلسطين وزوج الأميرة فوزية».

وربما كانت الكلمات التى كتبها السادات نفسه توضح السبب الذى جعل عبد الناصر يضمه إلى تنظيم الضباط الأحرار، بل ويضعه فى قيادته عندما يتحدث فى البحث عن الذات عن علاقته بيوسف رشاد وسوف يقول حسين الشافعى فيما بعد أن وجود أنور السادات ضمن أعضاء مجلس الثورة ؛كان سبب أول تمرد بين الضباط الأحرار. ويقول السادات عن دوره المزدوج مع الضباط الأحرار ومع الملك أو الحرس الحديدى بالنص:

«كان علينا بعد حريق القاهرة أن نراجع حساباتنا وأن نعرف أين نقف بالضبط، وهنا تذكرت يوسف رشاد الذى أصبح طبيب الملك الخاص وصلة الصداقة التى تربطنى به، لقد آن الأوان لكى أستخدم هذه الصلة لمصلحة القضية التى نعمل من أجلها. واتصلت بيوسف رشاد وكان فى ذلك الوقت صديقا شخصياً للملك، كما كان على رأس جهاز المعلومات الخاص بالسراى.

«ووجدت يوسف رشاد يأخذ كل ما أقوله له أمراً مسلماً به، فلا جدال ولا مناقشة، ولا شك من أى نوع.. الطريق مفتوح إذن لتضليل الملك، وتخديره حتى يقوم تنظيمنا بالثورة».

«والحقيقة أن هذا هو ما فعلت، فكنت أقدم له معلومات خاطئة، وعندما كان يعرض علىَّ منشورات الضباط الأحرار كنت أوهمه أنها من صنع ضابط معروف بحب التظاهر والعظمة ولكنه فى الحقيقة لا حول له، ولا قوة، وعندما كانت تصل

إليه بعض الحقائق كنت أعمل جاهدا على تصويرها فى عينيه على أنها أكاذيب ومبالغات لا نصيب لها من الصحة».

وهذه الشهادة من السادات نفسه تعنى أن العلاقة بينه وبين الدكتور يوسف رشاد كانت دائمة ومستمرة ومنتظمة، وأنها كانت أبعد من الصداقة. فقد كان موضع ثقة المسئول عن جهاز المعلومات للملك، وكان السادات يقدم إليه معلومات عن الضباط الأحرار «خاطئة»، وكان يوسف رشاد يأخذ رأيه فى منشورات الضباط الأحرار ويصدق رأيه ويثق فيه.. ثم إن السادات صديقه وهو يرأس جهازا من الضباط يعمل لحساب الملك. أليس من المنطقى أن يضم صديقه إلى هذا الجهاز . وخاصة أنه يقدم إليه معلومات وهو يستشيره ويأخذ رأيه دائماً.. ويقتنع بهذا الرأى. ويأخذ ما يقوله له أمراً مسلماً به بلا جدال ولا مناقشة.

ويصل السادات فى روايته إلى الوجه الآخر من التعامل الذى ربطه على أغلب الظن بقيادة تنظيم الضباط الأحرار، وقد أقر جميع أعضاء مجلس القيادة أن عبدالناصر هو الذى رشحه وفرضه عليهم فى القيادة يقول: «ولم يكن هذا كل رأيى، فقد كنت دائم السعى للتعرف على أخبار الملك، وخططه ، ونواياه، ونجحت إلى حد كبير فى تحقيق هدفى. فبعد حريق القاهرة بأيام عرفت من يوسف رشاد أن الملك بات يشعر بأنه لم يعد له مكان فى مصر، بل وأعد قائمة بأسماء من سيصاحبونه فى المنفى، ومن بينهم يوسف رشاد طبعا كما بدأ يرسل الذهب فى طائرته الخاصة إلى جنيف الأمر الذى جعلنى أنا وعبدالناصر نقتنع بأن حركة الضباط الأحرار لن تجد مقاومة تذكر من جانب الملك».

ثم يقول السادات بعد ذلك مفسرا لماذا وضعه عبدالناصر فى قيادة الضباط الأحرار: «باستثناء عبدالناصر لم يكن أحد يعلم باتصالاتى مع يوسف رشاد الذى ظل سلاحا من أهم أسلحة معركتنا، ولم نتوقف عن استخدامه إلى أن بلغنا هدفنا بالكامل، وأذكر أنه فى أول يوليو ١٩٥٢ كنت أقضى أجازتى الشهرية بالقاهرة. وفى حديث لى مع عبدالناصر طرأت له فكرة استطلاع أخبار الملك فركبت عربتى

---

(١) المعلومات الواردة على لسان السادات فى هذا الكتاب واردة فى كتابه «البحث عن الذات»، وهى مذكراته التى نشرها أثناء توليه الرئاسة.

الفوكهول وتوجهت إلى الإسكندرية حيث التقيت بيوسف رشاد فى نادى السيارات بسيدى بشر، وعلمت منه أن الملك قلق لزيادة منشورات الضباط الأحرار فطمأنت باله، ونسبت المنشورات كما اعتدت أن أفعل إلى أحد الضباط الذى كان مولعا بالتظاهر وإفهام الناس بأنه مهم، وكنت قد ابتكرت بعض المعلومات الخاطئة المضللة فحكيتها ليوسف رشاد، وبعد أن اطمأن بالى إلى أنه نقلها إلى الملك، ركبت عربتى وتوجهت إلى القاهرة حيث أطلعت عبدالناصر على نتائج رحلتى».

وإذا لم تكن هذه الكلمات التى كتبها السادات بنفسه تعنى أنه كان عضوا بالحرس الحديدى، فإنها على الأقل تقول أنه كان مزدوج الرؤية والولاء... وهى أيضا تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه متآمر.. وأن نقله أخبار التنظيم للملك ونقله أخبار الملك للتنظيم، وتضليل الملك، والإبلاغ عن ضابط مظلوم وابتكاره سلفاً معلومات خاطئة... ماذا يعنى كل ذلك..إذا أردنا أن نكون موضوعيين فى حكمنا. متجردين من كل هوى..؟

ألا تثبت شهادة السادات التى كتبها عن نفسه ـ وهو رئيس ، فى البحث عن الذات ـ عن عقلية تآمرية؟!

ولم يشارك السادات ليلة الثورة، وهو يرجع عدم مشاركته إلى أنه «فى يوم ٢١ يوليو ١٩٥٢ أرسل عبدالناصر رسالة لى مع حسن إبراهيم تسلمتها فى مطار العريش يطلب منى فيها أن أنزل إلى القاهرة يوم ٢٢ يوليو، لأن الثورة قد تحدد لقيامها ما بين ٢٢ يوليو و٥ أغسطس وفعلا وصلت القاهرة يوم ٢٢ يوليو ولكنى لم أجد عبدالناصر فى انتظارى على محطة السكة الحديد كعادته، فقلت فى نفسى لابد أن الموقف لم يحن بعد، ولذلك توجهت إلى بيتى واصطحبت زوجتى إلى السينما، ولكنى عندما عدت إلى البيت فى منتصف الليل وجدت بطاقة من عبدالناصر يطلب منى فيها أن أقابله فى منزل عبدالحكيم عامر الساعة ١١ مساء، وعلمت من البواب الذى سلمنى هذه البطاقة أن عبدالناصر قبل أن يترك البطاقة أتى إلى بيتى.. مرة الساعة الثالثة مساء، ومره أخرى فى العاشرة».

ويروى بعد ذلك أنه بدل ملابسه، وأخذ مسدسه، وارتدى الملابس العسكرية،

واتجه إلى ثكنات الجيش، ولكنه لم يتمكن من الدخول حتى عاونه عبدالحكيم عامر في دخول القيادة.. وعرف من عامر أن القيادة قد سقطت.. وكتب السادات بنفسه في البحث عن الذات قائلا بالنص «وكدت أجن كيف تقوم الثورة.. ولم أشارك فيها».

ولم يذكر السادات أنه ذهب إلى سينما الروضة الصيفية وكانت تعرض ثلاثة أفلام. وأنه افتعل مشاجرة مع الجالسين إلى جواره ورغم تدخل الحاضرين لتسوية الخلاف، إلا أنه أصر على أن يسجل مذكرة في نقطة الروضة التابعة لقسم مصر القديمة، إن هذا التصرف في حد ذاته يدل على عقلية متآمرة (١).

فالذهاب إلى السينما يعنى بالنسبة لرجال الثورة في حالة نجاحهم أنه ليس موجودا ولم يكن يعلم.. وتحرير محضر في الشرطة إثبات بالنسبة للحكومة - في حالة فشل الثورة - أنه لم يشارك وأنه كان بالسينما.

ثم.. هل كان يمكن أن ينتظره عبدالناصر على محطة السكة الحديد وهو يستعد للثورة - حتى إذا كان يفعل ذلك دائما - ثم إذا كان عبدالناصر قد مر عليه في الساعة الثالثة بعد الظهر ولم يجده.. والسينما الصيفية موعدها بالليل فأين كان.. لاشك أنه كان قد جاء من العريش، وتعمد ترك منزله مبكرا جدا هو وزوجته - وتعمد عدم العودة إليه - وإلا لأخبره البواب أو أخبر زوجته بتلك الزيارة قبل ذهابهما إلى السينما، وخاصة أن عبدالناصر مر عليه في الساعة الثالثة عصراً والسينما الصيفية تبدأ عملها بعد غروب الشمس.. ثم.. إذا كان قد جاء من أجل الإعداد للثورة التى لا يعلم موعدها، ولم يجد عبدالناصر في انتظاره، أفلم يكن المنطقي أن يذهب إليه، أو يتصل به، أو أحد إخوانه ليقف على السبب الذى جاء من أجله.. أو على الأقل ينتظر في منزله.. أو لا يخرج من منزله قبل الثالثة ظهرا ولا يعود إليه إلا بعد منتصف الليل خاصة وعبدالناصر لم يكن ينتظره كعادته فربما حدث شيء.

ثم...هل كان السادات حقيقة لا يعرف موعد الثورة، قال لى حسن إبراهيم أنه قد تم تحديد موعدين للثورة، الأول في ٥ أغسطس وأنه ذهب وأبلغ به مجموعة

---

(١) هذه الرواية تتردد كثيراً.

العريش، وعندما تحدد الموعد النهائى للثورة، ذهب مرة ثانية بطائرته إلى العريش، وأبلغ المجموعة بل والسادات شخصيا بالموعد النهائى للثورة، وطلب منه التواجد.

وقال لى عبداللطيف البغدادى أن السادات كان يعلم موعد قيام الثورة على وجه التحديد. وأن حسن إبراهيم ذهب إليه وأبلغه بالموعد بالضبط، وهو عندما يروى هذه الواقعة فى كتابه الذى كتبه عن جمال عبدالناصر تحت عنوان «يا ولدى هذا عمك جمال» قال لابنه أن عمك جمال انتهى بسرعة إلى قراره وعرف به أعضاء الهيئة التأسيسية الذين كانوا فى مصر يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٢ وحمله إلينا فى سيناء عمك حسن إبراهيم الذى قام بالطائرة لإبلاغ الأعضاء الذين كانوا هناك.. تحددت الفترة من ٢٢ يوليو إلى ٥ أغسطس لبدء المشروع. وكان هذا هو التبليغ الأول ولم يتحدث عن التبليغ الثانى كما أنه لم يذكر أبدا أنه كان من المفروض أن ينتظره جمال عبدالناصر عند محطة السكة الحديد أو أن هذه كانت عادة عبدالناصر معه.. وأيا كان الأمر. وسواء كان يعرف الموعد بالضبط.. أو لا يعرفه فإن واقعة ذهابه إلى السينما وإبلاغه الشرطة تضع كثيرا من علامات الاستفهام حول هذا التصرف.. والأهم من ذلك أنه لم يشارك.. على حد تعبيره هو فى «البحث عن الذات»، وأنه ذهب بعد أن انتهى كل شىء.

وإذا كان الثابت أن أنور السادات لم يشارك ليلة الثورة، وأنه وصل إلى القيادة بعد أن سقطت فى يد الجيش، فالثابت أيضا أنه أذاع بيان الثورة الأول بصوته.

وفى كتب التاريخ التى كانت تدرس للتلاميذ فى مصر أيام السادات، عندما يرد ذكر ثورة يوليو تقول الكتب أنه لما قامت ثورة يوليو التى أذاع بيانها الأول الرئيس أنور السادات.. أى الثورة ارتبطت بالسادات من هذا البيان الأول.

وقال لى عبداللطيف البغدادى أنه علم أن السادات قبل وفاته قد أعاد تسجيل البيان الأول للثورة بصوته مرة أخرى قبل وفاته ليكون التسجيل أكثر وضوحا وأكثر نقاء وأكثر تمكنا.

روى لى اللواء محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر والرجل الذى وضعته حركة الجيش فور قيامها على رأسها.. قصة أول بيان للثورة قائلا:

«أنه كتب البيان بخط يده، وأرسل به الصاغ محيي الدين عبدالرحمن وأذاعه بصوته مبكرا جدا، إلا أنه كانت به أخطاء فى النحو، والقراءة «فاقترحت أن يذاع بصوت آخر يجيد قراءة اللغة العربية، ولا يخطئ فى النحو، فأخذه السادات «وطار» به إلى الإذاعة»!

وقال لى محمد نجيب مدللا على صدق روايته:

إن أديب الشيشكلى رئيس سوريا عندما قابله بعد ذلك قال له أنه عندما سمع البيان لأول مرة بصوت الضابط محيى الدين ووجد به أخطاء فى النحو، قال يا ويلاه.. مصر وقعت فى يد الجهلاء.

وقال جمال حماد أنه كان هناك اتفاق مع عبدالناصر وعامر على أن يذيعه هو بصوته إلا أنه فى اللحظة الأخيرة تلقى تعليمات من زكريا محيى الدين أن يكون متأهبا لمواجهة تحرك فى معسكر اللواء السابع مشاة بالعباسية، مما حال بينه وبين إذاعة البيان، فكلف عبدالناصر المقدم السادات بإذاعته، وسجل بصوت الرائد محيى الدين عبدالرحمن بعد ذلك ولكنه كان كثير الأخطاء.. وكلف المذيع صلاح زكى بإذاعته كما أذاعه المذيع جلال معوض بصوته بعد ذلك.

وقال لى حسين الشافعى وهو يروى قصة البيان الأول الذى أذاعه السادات بصوته «إن السادات لم يشارك فى الثورة، لقد كانت مسئوليته كضابط إشارة هى أن يقطع الاتصالات التليفونية، وعندما جاء بعد عودته من السينما كان كل شيء قد تم. وكنا قد أصبحنا فى حاجة للخطوط التليفونية لنستخدمها نحن وجلسنا نكتب البيان الأول. كل واحد منا يملى كلمة، أو يقدم فكرة أو اقتراحا. أو يعترض على ما يقال وكان السادات هو الذى تملاه، ثم طوى البيان الذى استقر عليه الرأى وطلب إليه عبدالناصر أن يذهب به ليعلنه.. مسألة لم تستغرق دقيقة واحدة وربما تم ذلك لأنه الوحيد الذى كان بلا مهام من بيننا جميعا.

وعندما قلت له: هل يرجع اختيار عبدالناصر له إلى أنه علم بذهابه إلى السينما وبالمشاجرة التى افتعلها، فأراد أن يورطه علنا بالاشتراك معهم، فيكلفه أن يقرأ البيان كدليل على اشتراكه معهم. ودحض محاولته إثبات أنه بعيد عن حركة الجيش

إذا ما فشلت.. قال حسين الشافعى: إننى لا أعرف ما كان يدور فى ذهن جمال عبدالناصر.

هذه هى علاقة الضابط محمد أنور محمد الساداتى بثورة يوليو من وجهة نظره ومن وجهة نظر كل زملائه.. وهى تقول باختصار أنه كان بعيدا عن الثورة.. وأن له دورا مزدوجا مع الضباط الأحرار.. ومع الملك فاروق!

وهو عندما يتحدث عن هذا الدور بعد انفراده بالحكم بعد مايو ٧١ يصور نفسه على أنه هو صاحب الثورة وبطل كل الأحداث رغم اعترافه بدوره المحدود. ولكنه بعد ذلك جعل من نفسه محور كل الأحداث، فقد «أعلنت ميلاد الثورة، وأخرجت الملك من البلاد وواجهت بريطانيا».

بل إنه عندما يتحدث عن تلك الأيام الأولى من الثورة يقدم نفسه على كل زملائه حتى على عبدالناصر نفسه، فيقول «ذهبت أنا وعبدالناصر» ويقول أن الثورة «جاءت بالنسبة إلى بصورة تختلف اختلافا كليا عما حدث لهم جميعا. فالثورة بالنسبة إلى كانت ثمرة كفاح عمر بأكمله.!

ولننتقل إلى الجانب الآخر.. الجانب الذى يقف فيه الذين عارضوا السادات أو «تآمروا عليه» والذين يمكن أن نطلق عليهم جميعا اسم مجموعة مايو أو «مراكز القوى» كما اصطلح السادات وإعلامه على تسميتهم دون تفسير لمصادر هذه القوى، إلا إذا كانوا يشكلون بالنسبة له مراكز قوى ضاغطة لم يستطع أن يتحرك بمفرده خلال وجودها!

أغلب قيادات هذه المجموعة من العسكريين، باستثناء د. لبيب شقير الذى وصل إلى موقعه عن طريق العمل الأكاديمى الجامعى، وضياء الدين داود المحامى بدمياط والذى وصل إلى موقعه بالانتخاب من خلال عمل سياسى فى مجلس الأمة، وفى الاتحاد الاشتراكى، وفريد عبدالكريم المحامى الذى كان أمينا متفرغا للاتحاد الاشتراكى لمحافظة الجيزة وقد وصل إلى موقعه أيضا عن طريق العمل السياسى داخل تنظيمات الاتحاد.. إنه باستثناء هؤلاء فكل مجموعة مايو من الضباط الذين

ارتبطوا بالثورة منذ يومها الأول.. وأغلبهم عمل مع عبدالناصر بشكل مباشر ومتصل منذ بداية الثورة.. فقد ظل سامى شرف مدير مكتب جمال عبدالناصر أكثر من ١٥ عاما وكان من الضباط الأحرار، وكان أمين هويدى وكيلا للمخابرات العامة، ثم سفيرا لمصر فى المغرب، وفى بغداد قبل أن يكون فى منصب الوزارة لأكثر من مرة.. وكان سعد زايد فى مكتب عبدالناصر حتى عين محافظا لأسيوط ثم القاهرة ووزيراً بعد ذلك، وكان شعراوى جمعة وكيلا للمخابرات، ثم محافظا للسويس حيث أنشأ بها أول معهد للدراسات الاشتراكية قبل أن يتولى مسئولية الوزارة فى القاهرة، ومسئولية الإشراف على التنظيم السياسى أو حزب عبدالناصر.

بينما كان السادات بعيدا عن المناصب التنفيذية، كانت مجموعة مايو كلها قد تولت مناصب تنفيذية وتمرست فى العمل السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى أو الاتحاد القومى، وهذه المجموعة كانت ترتبط بعبد الناصر ارتباط مبدأ وفكر وعمل، وكانوا يرتبطون به حبا.. وعاطفة.. وولاء، والغريب أن معظم هذه المجموعة متنافرة وليست على علاقات وثيقة، وأن أقوى ما يربطهم هو عبدالناصر والعمل، والفكر والمبدأ والإنجاز والعاطفة.. وفيما عدا ذلك، فهم مختلفون، متنافرون وربما متناحرون أيضا!

وكانوا متفقين فى الإيمان بفكر عبدالناصر والإخلاص له والدفاع عنه، بلا تزييف. ويمكن أن نقول أنهم كانوا يمثلون يسار عبدالناصر - إذا جاز التعبير - وأنه بقدر اتفاقهم فى الموقف الواحد، وبقدر خلافاتهم الشخصية، فقد كانت بينهم وبين أنور السادات خلافات عميقة الجذور، ولم يكن السادات يرتاح لهم الأمر الذى عبر عنه عندما يتحدث عن فترة الستينيات وهى فترة صعود هذه المجموعة وتوليها المسئولية فيسميها فترة المعاناة والنكسات رغم أنها سنوات التحول الاشتراكى وسنوات أول وأنجح خطة خمسية متكاملة وكان على صبرى قد تولى رئاسة الوزارة: وهى الوزارة التى قامت بتنفيذ هذه الخطة، وأصدر كتابا عنها عنوانه «سنوات التحول الاشتراكى»، وقد وصف السادات هذه الفترة قائلا أنه «فى نهاية الخطة اتضح بأنه كانت حالة البلاد الداخلية قد وصلت إلى مرحلة يرثى لها.. فعلى صبرى كرئيس للوزراء لا يتخذ قرارا فى أى شىء، لأنه بطبيعته يخشى المسئولية، ولهذا السبب وقع اختيار عبدالناصر عليه، فعبد الناصر بطبيعته الديكتاتورية كان يتطلب من رئيس

وزرائه أن يكون مجرد مدير مكتب ينفذ أوامره وحسب، وهكذا كان على صبرى، فإذا أضفنا إلى هذا ميله الطبيعى إلى التجسس على الناس وتدبير المؤامرات فى الخفاء لأدركنا سر تبرم الناس به، فماذا يمكن للبلد أن تستفيد من وزارة هذا شأنها».

وما حققته الخطة التى يهاجمها السادات هو ما جعل الأمم المتحدة نفسها تقول أنها أنجح وأحسن خطة تنمية فى العالم الثالث كله حيث زاد الدخل القومى ٦,٢٪ مقابل زيادة السكان حوالى ٢,٥٪.

ويعجب الإنسان كيف أصر السادات فى البداية، على تعيين على صبرى نائبا له عندما أصبح رئيسا للجمهورية، فقد قال على صبرى أمام المحقق الذى كان يسائله فى قضية مايو، أنه كان يريد أن يعتزل بعد وفاة عبدالناصر ولكن السادات هو الذى أصر على تعيينه نائبا، قائلا له: «سيكون هناك اثنان نواب أنت وحسين الشافعى».

هل كان ذلك من قبيل التكتيك حتى لا يعارض على صبرى عضو اللجنة التنفيذية العليا، وذو النفوذ القوى فى الاتحاد الاشتراكى فى ترشيحه رئيسا.. ثم يتخلص منه بعد ذلك.. هذا هو ـ أغلب الظن ـ إذا تذكرنا رأيه القديم فيه!

كان على صبرى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى ومسئولا عنه، بعد تركه الوزارة، وكان أنور السادات رئيسا لمجلس الأمة الذى كان عليه أن يراقب أعمال وزارة على صبرى، ولم يبدُ من السادات، أو من مجلس الأمة الذى يرأسه، هذا الرأى الذى كان يكنه السادات لوزارة على صبرى.. وربما ظهر التناقض واضحا بعد أن تولى على صبرى مسئولية الاتحاد الاشتراكى.. فقد شكل السادات من أعضاء مجلس الأمة ما سمى بالمجموعات البرلمانية فى المحافظات، وتضاربت الاختصاصات بين هذه المجموعات وبين لجان المحافظات للاتحاد الاشتراكى، تداخل العمل وبدأت حرب الاختصاصات والمسئوليات.. وعقد أكثر من اجتماع لحل هذه المشكلة، ولكنها ظلت قائمة.

وقد تفجر هذا الخلاف بشكل حاد فى الجلسة التى عقدها مجلس الأمة بعد النكسة لمناقشة أسباب الهزيمة العسكرية، وفى هذه الجلسة ركزت المدفعية الثقيلة ضد على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى باعتباره مسئولا عن الهزيمة العسكرية، وكان نجم هذه الجلسة اللامع علوى حافظ النائب المقرب جدا من أنور السادات

(١) الدكتور على الجريتلى «الاقتصاد المصرى فى ظل الثورة».

والذى نشر بعد ذلك عن اتصالاته الأمريكية كتابا تحت عنوان «رحلتى السرية لأمريكا» روى فيه قصة هذه الاتصالات.. وكان علوى قريبا من السادات.. حتى إن محمد عبدالسلام الزيات يقول ـ فى مذكراته ـ أنه وافق على منحه سلفة قدرها عشرة آلاف جنيه من ميزانية المجلس رغم مخالفة ذلك ورغم أنه كان يعلم سلفا أن المدة الباقية من عمر المجلس لن تمكنه من السداد، وفى هذه الجلسة منحه السادات نصف ساعة كاملة لتوجيه الاتهام لعلى صبرى، وشن أعنف هجوم عليه، على الرغم من أنه خصص لكل عضو خمس دقائق فقط.. وكان اتهام علوى لعلى صبرى بأنه سبب الهزيمة لأنه نشر الشيوعية وأنه حول منظمة الشباب إلى جواسيس.. وهو ما قاله السادات نفسه بعد ذلك.

وشهادة عبداللطيف البغدادى أكثر وضوحا، فهو طيار زميل لعلى صبرى فى السلاح وكان على اتصال به وعرفه ضابطا وطنيا، يخفى سلاح الفدائيين فى منزله أثناء مقاومتهم لجنود الاحتلال فى منطقة القناة عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦، رغم أنه كان مسئولا عن المخابرات فى سلاح الطيران، وكان البغدادى يعرف أن على صبرى صديق للملحق الجوى الأمريكى بعد أن عاد من بعثة دراسية فى الولايات المتحدة، ويقول البغدادى «أنه ليلة ٢٣ يوليو فكرنا فى الاتصال بالإنجليز لمنع تحركهم، وإبلاغهم أن أى تحرك من جانبهم سوف يواجه، ورأينا أن نتصل بالسفير الأمريكى ليتصل بدوره بالسفير البريطانى حاملا إليه رسالتنا.

«وكان أفضل من يحمل هذه الرسالة على صبرى صديق الملحق الجوى الأمريكى.. فاتصلت به فجراً وفوجئت بأنه متيقظ يتابع الأحداث باهتمام».. واستدعاه البغدادى، وقام بالمهمة التى كلف بها.. ويقول البغدادى إن الاتصال بالسفير الأمريكى لهذا الغرض هو سبب ما أشيع عن علاقة الثورة فى بدايتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ارتبط على صبرى بالثورة منذ ذلك التاريخ، ولم يفارق عبدالناصر حيث عين مديرا لمكتبه، وظل معه حتى وفاته، وكانت مواقعه موضع غيرة شديدة من البعض.

وكان السادات قد زاد غضبه بالنسبة لعلى صبرى بالذات عندما أجريت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بعد ذلك، وكان الأول هو على صبرى بينما

كان ترتيب السادات الرابع وقد شكا لعبدالناصر الذى قال له: «احمد ربنا.. واشكر شعراوى فلولاه لما نجحت».. على حد رواية شعراوى كما سيجىء بعد ذلك.

وكان عبدالناصر قد طرح تأجيل انتخابات اللجنة التنفيذية العليا لبعض الوقت، ريثما يتعرف أعضاء اللجنة المركزية على بعضهم، حتى يحسنوا الاختيار من بينهم إلا أنهم أصروا على تكليف جمال عبدالناصر بأن يختار هو الأعضاء ثقة منهم فيه، ورفض هو التكليف، وعقد اجتماعا للجنة المركزية لإعلان رفضه وإصراره على أن يكون تشكيلها بالانتخاب وقال أنه التقى بكل أمناء المحافظات لقاءات منفردة، وناقشهم فلم يجدهم متفقين على أحد، وكان قد سمع كل الاتهامات التى كانت تتردد ضد أنور السادات بالذات. فقد كان هناك شبه إجماع بين من التقى بهم من أمناء الاتحاد الاشتراكى فى أغلب المحافظات على مهاجمة السادات.. ومع ذلك أصر عبدالناصر على أن يكون السادات موجودا فى اللجنة العليا.

ولم يكن غريبا أن يهاجم أعضاء اللجنة المركزية السادات الذى كان بعيدا عن الاتحاد الاشتراكى، وعن العمل السياسى داخله الذى تمرست به كل مجموعة مايو تقريبا، التى كانت لها قواعدها فى المحافظات، كما كان للسادات مجموعته وقاعدته داخل مجلس الأمة الذى تولى رئاسته لمدة عشر سنوات كاملة، لذلك سنرى أنه سوف يستعين بمجلس الأمة ضد هذه المجموعة فيما بعد.

كانت هذه مقدمة طويلة للتعريف بالأشخاص الذين تحركوا على مسرح أحداث انقلاب مايو ١٩٧١.

الخلافات كانت منذ البداية، وفى حياة عبدالناصر ولكنهم كانوا مرتبطين جميعا بوجود عبدالناصر، الذى كان يظن هو أيضاً أن الجميع مرتبطون به شخصيا.

كانت هذه رؤية عبدالناصر أيا كان رأينا فيها، وتقييمنا لها.

الخلافات القائمة.. والاتجاهات المختلفة المتباينة موجودة.. ووجود عبدالناصر كان يغطى على كل شىء..

ومع ذلك فقد تفجرت الخلافات أثناء حياة عبدالناصر بين السادات وبين مجموعة مايو.

عبدالله إمام

1

نائب الرئيس

دار الخيّال

خلافات سياسية قديمة

كانت بين السادات ومجموعة مايو خلافات سياسية عميقة، لعل أشهرها من وجهة نظر السادات ما تحدث عنه فى خطبه وفى مذكراته عن انتخابات الاتحاد الاشتراكى الأخيرة قبل وفاة عبد الناصر.

جاءت نتيجة انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى صدمة لأنور السادات.. إذ كان ترتيبه الرابع فى الأصوات. كان الأول هو على صبرى والثانى حسين الشافعى، والثالث د. محمود فوزى والرابع أنور السادات. وغضب أنور السادات واعتبر هذه النتيجة تآمرا ضده من على صبرى ومن شعرواى جمعه أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى، وذهب إلى منزله فى الهرم وقرر أن يعتكف، واتصلت السيدة جيهات صفوت بالسيد محمد عبد السلام الزيات تطلب إليه أن يزور زوجها المريض.

يقول لى الزيات: «عندما ذهبت إليه لم أجده مريضاً، ولكنه كان غاضباً من نتيجة الانتخاب.. ولذلك اتخذ قرارا بأن يعتزل العمل السياسى نهائيا لأن إهانة وجهت إليه وقرر أن يترك الحياة العامة ويعتكف فى قرية ميت أبو الكوم».

ولكن الزيات الذى عمل مع السادات فى مجلس الأمة لفترة طويلة، ونشأت بينهما صداقة وطيدة نصحه بألا يغضب من النتيجة أيا كانت العوامل التى أدت إليها، وكان هذا

أيضاً هو رأى السيدة جيهان صفوت زوجة السادات.. وهكذا عدل عن اعتكافه وعاد إلى عمله وكأن شيئاً لم يكن ولكن ما فى القلب.. ظل فى القلب.

ويقول موسى صبرى[1] نقلاً عن السادات إن عبدالناصر استدعى شعراوى جمعة، وطلب إليه الاحتفاظ بالأقدميات فى نتائج الانتخابات وقال له :

ـ أنا، وبعدى السادات، وبعدى حسين الشافعى، وبعد ذلك لا يهم الترتيب.

ورواية موسى صبرى غير دقيقة. وليس بعيداً أن يكون عبد الناصر قد تدخل فى الانتخابات، ولو أنه أراد التدخل لوافق منذ البداية على التفويض الذى منح له باختيار أعضاء اللجنة العليا، وقد رفض عبد الناصر هذا التفويض رغم الإلحاح عليه فى ثلاث جلسات متوالية ومناقشات استمرت ١٥ ساعة كاملة مسجلة فى محاضر رسمية.

وكان عبد الناصر قد وضع توجيهاً عاماً أعلنه فى اللجنة المركزية هو ضمان الاستمرار مع التجديد.. ولو أن عبد الناصر أصدر مثل هذه التعليمات ـ التى أوردها موسى صبرى ـ لشعرواى جمعة، فإنه لم يكن يستطيع مخالفتها على الإطلاق.

كان عبد الناصر حاكماً قوياً، ولم يكن وزراؤه يستطيعون أن يعبثوا من وراء ظهره، وهذا مما يأخذه البعض على عبد الناصر.. ومنهم موسى صبرى نفسه.. ويبدو أن رواية موسى صبرى ليست صحيحة أيضاً لأن عبد الناصر لا يمكن أن يطلب إلى شعراوى جمعة أن يحتفظ بالأقدميات فى نتائج الانتخابات.. ويقول له أنا.. وبعدى السادات.. فعبد الناصر نفسه لم يكن مرشحاً حتى يكون هو الأول ومن بعده السادات.

ويبدو أن الواقعة ليست صحيحة أيضاً لأنه بمراعاة الأقدميات فإن حسين الشافعى يقول أنه كان نائباً للرئيس وأنه هو الأقدم.. ويبدو أن الواقعة ليست صحيحة أخيراً، لأن نتائج الانتخابات كانت منطقية ومتوقعة .. فعلى صبرى كان يشغل منصب سكرتير عام الاتحاد الاشتراكى لفترة طويلة وكان على علاقة دائمة، ووثيقة بكل أمناء التنظيم فى المحافظات.. وهم الذين جاءوا نتيجة عمل داخل الاتحاد الذى كان يشرف عليه على صبرى.. وكان الأمناء يعانون من تدخل أعضاء مجلس الأمة ـ الذين يرأسهم السادات ـ فى شئون الاتحاد الاشتراكى، وكان هناك تناقض بين السادات وبين الاتحاد الاشتراكى.. ولقد كانت انتخابات اللجنة المركزية انتخابات حزبية، ومن المنطقى أن يكون هناك توجيه بانتخاب بعض الأعضاء على الأقل، ولكنه لا يمكن أبداً ضمان أى ترتيب للأصوات وخاصة أن الانتخابات كانت تتم فى حضور الأعضاء جميعاً، وأشرف على فرز

(١) كتاب «وثائق مايو» .

الأصوات أمام الأعضاء لجنة اختاروها من بينهم برئاسة الدكتور عبد المجيد عثمان رئيس جامعة القناة فيما بعد وكان مسئول فرز الأصوات محمد عبد السلام الزيات صديق أنور السادات الحميم فى ذلك الوقت.

وفى لقاء لى مع عدد من أمناء المحافظات قال بعضهم أنه تلقى توجيهاً بانتخاب السادات والشافعى ود. فوزى وكمال رمزى استينو وعلى صبرى دون ترتيب.

وأنه بدون هذا التوجيه ما كان بعضهم يصل إلى موقع اللجنة العليا، وعلى الأخص أنور السادات الذى كان أغلبهم لم يتعامل معه إلا تعاملاً سلبياً عن طريق الصراع بينهم وبين أعضاء مجلس الأمة.

كان ترتيب الأصوات فى انتخابات اللجنة العليا كالآتى :

على صبرى ١٣٤ صوتا - حسين الشافعى ١٣٠ صوتا - محمود فوزى ١٢٩ صوتا - أنور السادات ١١٩ صوتا - كمال رمزى استينو ١١٢ صوتا - ضياء الدين داود ١٠٤ أصوات - عبد المحسن أبو النور على ١٠٤ أصوات - لبيب شقير ٨٠ صوتا - كمال الحناوى ٦٤ صوتا - على السيد على ٦٢ صوتا - كمال رفعت ٥٠ صوتا - حسن عباس زكى ٣٧ صوتا - جابر جاد عبد الرحمن ٣٤ صوتا - سيد مرعى ٣٣ صوتا - عزيز صدقى ٣٣ صوتا - أحمد فهيم ٣٠ صوتا - خالد زيد فهمى ٢٢ صوتا - أحمد سيد درويش ١٤ صوتا - مصطفى أبو زيد فهمى ١٢ صوتا - فهمى منصور ١٠ أصوات .

وأصبح الأعضاء الثمانية الأوائل أعضاء فى اللجنة العليا لأنهم حصلوا على أكثر من ٥٠٪ من أصوات أعضاء اللجنة المركزية «١٥٠ عضواً» وفقاً للقانون، أما الباقون فقد حصلوا على أقل من ٥٠٪ من الأصوات، وهكذا تأجل انتخاب العضوين الناقصين فى اللجنة العليا إلى فترة قادمة، ولابد أن نلاحظ هنا أن الدكتور عزيز صدقى لم ينجح فى هذه الانتخابات.

على ضوء هذه النتائج نقول أنه لم يكن هناك نية متعمدة ضد السادات.. ولماذا كانوا يتعمدون التآمر ضد السادات بالذات وكان مجرد عضو، ولا يكون التآمر ضد حسين الشافعى والدكتور فوزى.. ولماذا يفضلون أن يحصل الأخيران على الأصوات أكثر من السادات بالذات.

ليس من المنطقى أن يكون هناك تآمر مبكر ضد السادات بالذات فلم يكن له دور.. وليس من المنطقى أكثر أن يكون هذا التآمر - إذا وجد - ضد إرادة عبدالناصر.

وإذا صحت الرواية التى رددهـا السادات بعد ذلك من أنهم تعمدوا حـصوله على أقل الأصوات، لكان مـعناها أن هذه المجموعـة كانت معادية للـسادات منذ فترة طويـلة، وأنها اتخذت منـه موقفا قديما، وأنـه يبادلها نفس العـداء ونفس الموقف، ومع ذلك فـهم الذين سيؤيدونه فيما بعد ليكون رئيسا للجمهورية.

وكان السادات قد شكا لعـبدالناصر من نتيجة الانتخابات فقال لـه عبدالناصر: «اشكر شعراوى جـمعة فلـولا جهوده لما حصـلت على هـذه الأصوات»، ذلك أن شعـراوى أبلغ الرئيس أنه عندما وجد حملة ضد السادات من بـعض الأعضاء نصحهم بانتخابه حتى لا يتعرض عضو مجلس الثورة ورئيس مجلس الأمة إلى السقوط.

كان عبد الناصر يعرف من أعضاء اللجنة خلال لقائـه المنفـرد معهـم أنهـم لا يحبونـه ـ السادات ـ ومع ذلك فسوف نرى أنه عينه في ظروف غامضة ولأسباب مجهولة نائبًا له.

على أن معـركة الانتخابات قد تـركت جروحا عند آخـرين غير السادات؛ ومن بـينهم الدكتور عزيـز صدقى.. الذى سوف نراه يتخذ مـوقفا حاسما مع السادات ضـد مجموعة مايو، وهو موقف له أسباب لديه غير هذه الواقعة.

مجلس أمة جديد

أجريت انتخابات جديدة لمجلس الأمة فى يناير ١٩٦٩ بعد وضع تعريف جديد للعامل والفلاح أكـثر تحديدا بـحيث يصل الـعمال والفـلاحون الحقيقـيون ـ بقدر الإمـكان ـ إلى عضـوية مـجلس الأمـة.. والمشكـلة الـتى نعـانى منـها، ومـازلنا لـيس فى وجـود العـمال والفـلاحين فـى مجلس الأمـة، ولكن فـى عدم وجودهـم، بعد أن تـسلل غيـرهم بفـضل التعريف المطاط للعامل والفلاح، واحتلوا مقاعد العمال والفلاحين!.

وكان جمال عـبدالناصر قد أعـلن فى خطابه فى أول مـايو ١٩٦٨ وفى ليلة الاسـتفتاء على برنامج ٣٠ مارس التعريف الجديد للعـامل والفلاح قائلا: «أنه لابد من تعريف جديد للعامل والفلاح حتى يقوم هؤلاء كقوة من قوى التحالف».

وكانت قد تـكونت لجنة من مائـة عضو وضعت التـعريف من قبل، إلا أن عبـدالناصر

رأى أن التعريف الجديد الذى وضعته لجنة المائة تعريف غير كاف، لقد ترك ثغرات نفذ منها بعض الناس ليدخلوا الانتخابات باسم العمال والفلاحين، وهم ليسوا كذلك وحدد الرئيس «أن الفلاح من لا يحوز أكثر من عشرة أفدنة على أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد.

«أما العامل فهو من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا ويعيش من دخله الناتج عن العمل ولا يحق له الانضمام لنقابة مهنية سواء كان من عمال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات».

وبناء على هذا التعريف الجديد وصل إلى مجلس الشعب ١٠٨ من الفلاحين، وكانوا فى المجلس السابق ٦٤ فلاحا، كما فاز ٧٥ عاملا وكانوا فى المجلس السابق ٧٥ عاملا أيضا.. وانتخب الدكتور لبيب شقير رئيسا للمجلس الجديد.

وجلس لبيب شقير على مقعد رئيس مجلس الأمة بدلا من أنور السادات الذى أمضى عشر سنوات رئيسا للمجلس، ويبدو أن السادات لم يكن مرتاحا لذلك، بل لقد قال أن لبيب شقير ينبش وراءه، حتى يضع يده على المخالفات المالية التى ارتكبها أثناء رئاسته للمجلس.

وقد أخبره بذلك بعض الموظفين بالمجلس من أعوانه عندما طلب الدكتور لبيب شقير ملفا عن استراحة الهرم.. التى قيل له أنها تتبع مجلس الأمة، وينفق عليها المجلس، وأن السادات استولى عليها كرئيس للمجلس.. وآثر د. لبيب أن يحتفظ بالملف دون أن يثير قضية المصروفات الباهظة التى كان يتحملها المجلس لهذه الاستراحة وغيرها.

وكانت هذه الخطوة من لبيب شقير بمجاملة أنور السادات وإغلاق الملفات، بداية لمرحلة جديدة من عمله فى المجلس دون حساسيات ودون أى صدام. ولكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، إذ سرعان ما تفجر الصدام هذه المرة داخل اللجنة المركزية، وكان صداما متوقعا.. فهو ـ السادات ـ لا يرتاح إلى أغلب الأعضاء بعد نتائج الانتخابات، ولكن الصدام هذه المرة كانت له أسباب أخرى، وكانت هناك خلافات عميقة بين الجانبين، يصعب على من يفكر فيها أن يصل إلى السبب الذى جعل «مراكز القوى» تختار السادات رئيسا، ويصعب أيضا تصور أن السادات يمكن أن يتعاون مع هذه المجموعة، ولكن ذلك ما حدث حتى يبدو أن كلا من الجانبين قد نسى جميع المواقف والقضايا القديمة..!!

طرد الفلاحين

داخل اللجنة المركزية أثار فريد عبدالكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة قضية مهمة.. كان عبدالناصر بعد النكسة قد بدأ تصفية الحراسات.. وكانت الحراسات قد رفعت عن مساحات من الأرض الزراعية يملكها ٨٨ شخصا فى عدد من المحافظات منها محافظة الجيزة والبحيرة وغيرهما.. وسوف نرى من تتبع الأحداث داخل اللجنة المركزية أن هناك أسباباً أخرى قديمة للعلاقة التى تربط السادات بسيد مرعى.

كان الإقطاعيون قد استردوا أرضهم بعد رفع الحراسة.

* فى الإسماعيلية أفرج عن ١٢٢ فدانا مملوكة لصالح محمد سالم عبدالله وعائلته، وقد فرضت الحراسة على تلك المساحة بناء على قرار للجنة تصفية الإقطاع، التى أخضعت العائلة للحراسة وتحفظ الإصلاح الزراعى على الأرض اعتبارا من ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٦ مع أرض أخرى قيل أنها ضمت إليها خطأ.

وعندما تقرر الإفراج عن الممتلكات الأصلية الخاضعة للحراسة، ورفع الحراسة عنها.. كان لابد أن يمتد تأثير ذلك إلى ٧٣ فدانا تم التحفظ عليها بالتبعية، والاستيلاء عليها من البداية بدون وجه حق وقد أعيدت هذه الأراضى جميعها إلى أصحابها محملة بمستأجريها.

* شاكر بولس، كان يملك ٤٥ فدانا كان قد تم التحفظ عليها وأعيدت إلى مالكها محملة بمستأجريها الجدد، وطلب المالك إخلاء الأرض من المستأجرين وحصل فعلا على حكم قضائى بذلك.

* عائلة غراب فى محافظة الجيزة، أفرج لها عن ٣٣٩ فدانا، وعندما فرضت الحراسة على هذه المساحة قامت الحراسة بتأجيرها إلى ٢٨٩ مستأجرا من صغار الزراع.

* عائلة الفقى بالمنوفية، أفرج عن أرض محمد عبدالمنعم الفقى بكمشيش، وكان الإصلاح الزراعى قد قام بتأجيرها إلى ٤٥ مستأجرا.. وعندما تقرر الإفراج عن الأرض بعد ذلك حصل المالك على حكم قضائى بطرد المستأجرين.. ولكن الحكم لم ينفذ.

وقال سيد مرعى فى بيانه أمام اللجنة المركزية: «إنى أود أن أقول أنه من الأهمية بمكان أن يسود الريف استقرار كامل.. وأن تكون العلاقات بين الحائزين للأراضى. سواء كانوا

مستأجرين أو ملاكا يجب أن تكون قائمة على أساس من العدل والكفاية.. وأخيرا أرجو أن أشير إلى أن استقرار العلاقات بين المستأجرين والملاك من أهم أسباب زيادة الإنتاج الزراعى».

وطلب منصور قطر عضو اللجنة الكلمة ليتهم مديرية الزراعة بمحافظة الإسماعيلية باتخاذ موقف مضاد للمستأجرين ووقفت لهم بالمرصاد.. ثم علق فريد عبدالكريم قائلاً أن الملاك يتلاعبون بالمستأجرين وأنه لا يستطيع أن يطمئن إلى البيانات التى جاءت فى تقرير سيد مرعى.

واستطرد فريد عبدالكريم «إنه يحس أن هناك عملا يجرى وراء ظهورنا».. ويقول سيد مرعى «إن فريد فيما يبدو كان يعتقد أنه لا يحمى المستأجرين من الملاك بما فيه الكفاية».

ويواصل سيد مرعى: بأننى قلت له أنه لا يوجد بحث من وراء ظهر أحد وأن ما أقوله ليس دفاعا عن الملاك.. ولكن مع تمسكنا بالمبدأ العام إلا أنه هناك حالات فعلا يخل فيها بعض المستأجرين بالتزاماتهم سواء فيما يتعلق بسداد الإيجار. أو ما يتعلق باستعمالات التربة.

وقال محمود أبو غريب عضو اللجنة فى الاجتماع أن هناك لجنة فى وزارة الزراعة اسمها لجنة تفسير القوانين تمثل سلاحا يستخدمه الملاك ضد المستأجرين.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر أن من يرضى أن يعمل كمبيالات على نفسه.. ماذا نفعل نحن له؟.. وأن الاتحاد الاشتراكى عليه تلقى شكاوى الناس وحلها بقدر ما يستطيع، ولكن فقط لابد من التأكد من المعلومات قبل الإدلاء بها أمام اللجنة المركزية لأنه يبدو أن البعض يكتفى بأقوال سماعية وهو الأمر الذى سيجعل اللجنة تمل بعد فترة من سماعها».

وقال أحمد الخواجة «إن وزارة الزراعة تجامل الملاك على حساب المستأجرين، وأنه بالنسبة للأرض الخاضعة للحراسة فإن الوزارة تؤجر أراضى كبار الملاك إلى هيئات عامة.. بينما تؤجر أراضى صغار الملاك إلى مستأجرين أفراد.. وأنه يجب إلغاء هذا الوضع، لأنه بعد رفع الحراسة يسترد المالك الكبير أرضه الخالصة من كل قيد».

وقال يوسف على: إن المناقشات التى دارت حتى الآن تدل على أن كل المشاكل التى حدثت إنما هى أثر من آثار الإقطاع القديم، وهذا يزيد إيمانى بالمبدأ الذى نادت به الثورة والخاص بالقضاء على الإقطاع، ولذلك فإن هذه المناقشات التى جرت تنبهنا إلى ألا نزيد

أظافر الإقطاع ظفرا جديدا. فأرجو أن أنبه إلى هذه النقطة، بمعنى ألا نبيع أراضى الحكومة مرة أخرى حتى لا يتكون إقطاع جديد يتحكم فى الفلاحين ثم بعد ذلك تصدر فتاوى لصالحه لتزيد الإقطاع قوة أكثر مما هو عليه.

ثم قال لقد قرأت هذا الأسبوع فى صحيفة الأهرام بالذات خبرا مؤداه أن الحكومة بصدد بيع حدائق مملوكة لها.. وكذلك بعض الأراضى فى حدود مائة فدان للأسرة، فإذا كنا فى سنة ١٩٦٩ وسنعيد النظر فى الميثاق سنة ١٩٧٠ ثم نأتى ونزيد الإقطاع فى نهاية سنة ١٩٦٩ فيخيل إلى أن هذا تلكؤ فى طريق السير للتحول الاشتراكى.

ورد الرئيس جمال عبدالناصر بأن الأسباب وراء بيع الأراضى المملوكة للدولة كانت اقتصادية وليست سياسية... ورد أيضاً سيد مرعى بأن هناك حدائق صغيرة تسبب خسائر كبيرة.

وعاد يوسف على يقول.. «لقد تناول السيد الوزير فى رده قانونية البيع وأنا لا أتكلم عن قانونية البيع أو عدم قانونيته، إن ما أقوله هو أننا ونحن نسير فى طريق التحول الاشتراكى لا يصح أن نزيد الملكية الفردية.. إذ كلما زدنا الملكية الفردية كلما بعدنا عن هذا الطريق وإذا كنا نعلن فشلنا فى زراعة هذه الحدائق لأنها تكلفنا أكثر من اللازم... أفلا يكون من الأوفق أن نؤجرها مددا طويلة كعشرين سنة مثلا، بدلا من بيعها، وذلك حتى تظل مملوكة للدولة ولا نزيد الملكية الفردية حتى لا نخرج عن طريق تحولنا الاشتراكى»؟

ورد جمال عبدالناصر باستفاضة وكان بين ما قاله:

أنه لا يتصور أننا فى يوم من الأيام سنصل فى الملكية الزراعية على أن تكون ملكية الدولة كلها، لأن هذا معناه التعرض لعدد كبير جدا من الناس.. ولكن ما يتصوره هو عمل جمعيات تعاونية مضبوطة فيها خدمات مضبوطة وتسويق مضبوط، ولكن فى جميع الأحوال سوف تبقى الملكية الفردية بالنسبة لكل الأراضى الزراعية، ولن يكون الاتجاه فى أى وقت هو تحويل ملكيتها إلى الدولة.

«وأنه إذا كانت المسألة يسارا ويميناً فأنا أعتبر نفسى يسارا جدا بالنسبة لليسار الموجود هنا فى البلد... ولقد بحثنا فى يوم من الأيام سنة ١٩٦١ موضوع تأميم العمارات وأخذنا فعلا بعض العمارات ولكن تبين أن هذا الاتجاه مستحيل، وحتى اليوم فإن العدد المحدود من العمارات الذى تديره الدولة إدارته سيئة».

«وحتى فى المزارع التى تملكها الحكومة حدثت فيها سرقات لا أول لها ولا آخر.. وقد

كان لدينا مديرية التحرير كمثل وأنا في يوم طلبت توزيع مديرية التحرير وتقسيمها وتمليكها للناس لكي نستريح.. ونحن اليوم مثلا.. بقدر ما أنا متحمس للتحول الاشتراكي بقدر ما أنا «مفرمل» نفسي لأننا نريد إصلاح الإدارة بالنسبة لكل القطاعات أولا قبل أن نأخذ أي خطوة أخرى في التحول..».

ويقول سيد مرعي[1] أنه كان واضحا أن هذا التحرك المنظم داخل اللجنة المركزية لمحاولة إدانة المسئولين عن الزراعة والإصلاح الزراعي، بأنهم ليسوا بالقوة الواجبة ضد الملاك وانصياعا أكثر مما يجب لأحكام القانون.. هذا «التحرك» قد فشل في إقناع اللجنة أو الرئيس جمال عبدالناصر نفسه.

وفي هذه الجلسة تحدث عبدالجابر علام عضو اللجنة المركزية عما نشر في جريدة الأهرام يوم ٩ فبراير سنة ١٩٦٩ ـ قبل ثلاثة أيام من اجتماع اللجنة ـ تحت عنوان «حكم هام بشأن خلو الرجل.. إقرار المالك بالخلو تحت الضغط لا يعتد به» وقال عبدالجابر علام:

«أريد أن أسأل لحساب من نشر هذا الكلام في صحيفة الأهرام؟ وهل المقصود بهذا الكلام مثلا ضرب المحافظين الثوريين الذين عملوا على استرداد خلو الرجل، أم الاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم السياسي الذي وقف وراء هذا العمل وأيده وباركه ،أم المجتمع الاشتراكي، الذي وقف أيضا وراء هذا العمل، حيث استطاعت محافظة القاهرة وحدها أن تعيد إلى الكادحين ثلاثة ملايين و ٣٠٠ ألف جنيه، أم الغرض هو تمزيق الجبهة الداخلية في هذه الفترة»؟.

«سيادة الرئيس لقد تراجعنا في عمل ثوري عظيم تحت ضغط الأقدام الرجعية، والآن لم يكفها كسب الجولة الأولى وإيقافها العمل في لجان خلو الرجل والمصالحات، بل عادت لتحطيم كل القيم الاشتراكية والثورية وتسمي ماتم باسم العمل الثوري ضغطا بغرض تحطيم همم الرجال الأبطال الذين اشتركوا في هذا العمل الثوري.

«ولهذا.. أرجو يا سيادة الرئيس ـ خصوصا بعد ما سمعت من سيادتك أنك متصل بصحيفة الأهرام ـ أن توجه نظر هذه الصحيفة حتى تكون عند حسن الظن وإنني أطالبك يا سيادة الرئيس بإجراء تحقيق حول هذا الموضوع حتى نضع صحيفة الأهرام في مكانها الصحيح ملكاً للشعب وتحت إدارته.

---

(١) مذكرات سيد مرعي ـ الجزء الثاني.

وقد رد الرئيس جمال عبدالناصر على العضو بقوله.. «والله أنا تقريبا الكلام اللى أنت قلته ده. أنا قلته لحسنين هيكل بالكامل. وأنا برضه باعتقد إن فيه رجعيين فى الأهرام.. ولكن أنا معاك.. الأخ ضياء الدين داود بيحقق فى هذا الموضوع أيضا بالنسبة للأهرام زى ما حايحقق الموضوع الثانى بالنسبة للجمهورية.. وبعدين مش عايز تجيبوا سيرة علاقتى بالأهرام وإلا أقطعها.. هى العلاقة الحقيقة لتطوير الأهرام وأنا اللى شايفه الأهرام تطورت فى الفترة الأخيرة ولكن مازال فى كل حتة فيه يعنى رجعيين وبالذات الصحافة إذا كنا عايزين نعمل صحافة خالصة وأنا باعتبر يمكن الأهرام هى من أحسن الجرايد اللى عملت وطورت ناس وشغلت ناس جداد خالص ماكنتش حاتبقى عندنا صحافة.. ويمكن أنا مش أدى الكلمة لرئيس تحرير الأهرام، وأسيبه يتعامل مع الأستاذ ضياء داود».

وكان الرئيس قد طلب فى الاجتماع نفسه بأن يتولى ضياء الدين داود التحقيق مع المسئولين عن جريدة الجمهورية بشأن نشرها خبرا غير صحيح.

ويقول المهندس سيد مرعى ـ فى مذكراته «أنه فى منطق أصحاب هذا الاتجاه ـ أن يستمر الهجوم ولا يتراجع وبالتالى كان لابد من توجيه السهام إلى هدف آخر.. وإن كان يستخدم نفس الشبح، شبح الخطر على الاشتراكية.

وفى هذه المرة أصبح الهدف هو السيد أنور السادات أمين اللجنة السياسية.. والمناسبة هى عرض تقرير اللجنة للمناقشة فى هذا الاجتماع للجنة المركزية.

وعلى الفور بدأت نفس «المجموعة» فى توجيه الانتقادات العنيفة لتقرير اللجنة السياسية، ثم الخروج من ذلك بأن هناك تهاونا فى التعامل مع قوى الثورة المضادة.. التى يأتى منها الخطر الأول على «الاشتراكية» فى مصر.

ورد الرئيس جمال عبدالناصر بقوله أنه «فى معالجتنا لهذه الأمور يجب أولا ألا نضخم من حكاية الثورة المضادة.. وأن الذين ينقدون يجب مواجهتهم بالعمل السياسى وليس بالإجراءات الإدارية.. بل.. أكثر من ذلك لا نستطيع أن نقول أنه توجد ثورة مضادة.. هناك الناس الذين أخذنا أملاكهم، أو الناس الذين أممنا أسهمهم.. ولكن حسب معرفتى فإن هؤلاء نشاطهم محدود جدا بل ليس لهم أى نشاط.. ويجب ألا نهول الثورة المضادة ولا نخاف من خطرها لأنه ليس منها خطر.

يروى لى فريد عبدالكريم الموضوع بطريقة مختلفة، ذلك أن الفلاحين المطرودين من الأرض كانوا قد ذهبوا للاتحاد الاشتراكى «وقد تمكنا فى محافظة الجيزة من الاتفاق مع

أصحاب الأرض على إعادة الفلاحين لها، ووافقوا على مطلب الاتحاد الاشتراكى، ربما خوفا وليس عن اقتناع».

ويقول فريد عبدالكريم «إننى سمعت بعد ذلك أن أصحاب الأرض اتصلوا بأنور السادات.. ومن أجل ذلك رفضوا أن ينفذوا ما اتفقوا عليه وحاولت الاتصال بهم لتنفيذ الاتفاق ولكنهم أصروا على موقفهم، فهم على اتصال بسلطة عليا طمأنتهم على موقفهم وأيدتهم فيه، فكيف يتنازلون عن الأرض للفلاحين؟!».

الانسحاب من مؤتمر السادات

وكان السادات سوف يرأس مؤتمرا شعبيا للاتحاد الاشتراكى بالجيزة يعقد فى قاعة الجامعة.. وفى هذا الاجتماع سأله أعضاء مركز امبابة عن الفلاحين الذين طردوا من الأرض.. ودافع السادات عن أصحاب الأرض.. فترك أعضاء إمبابة المؤتمر وانسحبوا وتركوا مكانهم خاليا.. وجاء السؤال الثانى من أعضاء مركز الصف الذين سألوه عن جيش الدفاع الشعبى الذى كان يكونه فريد عبدالكريم أمين الاتحاد الاشتراكى فى الجيزة من الفلاحين فى القرى.. فهاجم السادات هذا الجيش مما دفع أعضاء مركز الصف إلى الانسحاب من المؤتمر وتركوا مكانهم خاليا.. وكان السؤال الثالث حول ما حدث فى أكاديمية الفنون.. فقد أصدر وزير الثقافة د. ثروت عكاشة قرارا بحل لجنة الاتحاد الاشتراكى وسأل أعضاء لجنة الهرم: هل يجوز لجهة تنفيذية أن توقف عملا سياسيا وأن تصدر قراراً بحل لجنة الاتحاد الاشتراكى.. وسخر السادات من السؤال.. فانسحب أعضاء قسم الهرم وتركوا مكانهم خاليا.

وهكذا.. خمسة أسئلة من هذا القبيل.. وعقب إجابته عن كل سؤال ينسحب عدد من الأعضاء.. احتجاجا على الإجابة.

ويقول فريد عبدالكريم: إن السادات تصور أننى أعددت له كمينا ولم يكن ذلك صحيحا.. لقد كانت هناك مشاكل وكان من الطبيعى أن يطرحها أصحابها، ولم تعجب أصحاب المشاكل سلبية السادات، ورده عليهم، فآثروا الانسحاب.

المهم أنه فى نهاية الاجتماع لم يبق فى القاعة إلا عدد قليل جدا بعد أن ترك معظم الأعضاء القاعة.

بعد ذلك بأيام.. عقد اجتماع اللجنة المركزية ودارت فيه هذه المناقشات بحضور الرئيس جمال عبدالناصر.. وشرح فريد ما حدث لفلاحى محافظته.. وعدد آخر من المحافظات، لقد طردهم الإقطاعيون وشردت مئات الأسر التى كانت قد حصلت على الأرض بالإيجار من الإصلاح الزراعى.. وقال جمال عبدالناصر: «إننى لا أتصور أن هذا يحدث فى عهدى»، وطلب تحقيقا فى الأمر.

فى الجلسة التالية لاجتماع اللجنة المركزية، ذهب المهندس سيد مرعى إلى عبدالناصر قبل الاجتماع، وقال له: أنه تحرى بنفسه كوزير للزراعة والإصلاح الزراعى عن صحة المعلومات التى أثيرت فى اللجنة المركزية حول طرد الفلاحين من الأرض ووجد أنها غير صحيحة. وأنه تلقى تقارير من السادة المحافظين ومن مديرى الإصلاح الزراعى أكدوا فيها أن الفلاحين لم يطردوا.. وفى بداية الاجتماع طلب جمال عبدالناصر من سيد مرعى أن يخطر الأعضاء بما تلقاه من معلومات حول طرد الفلاحين من الأرض قائلا: «الأخ سيد مرعى قال لى كلاما خارج الجلسة أحب يقوله هنا.. وكرر سيد مرعى ما ذكره للرئيس من أن الفلاحين لم يطردوا من الأرض التى استردها أصحابها.

ويقول فريد عبدالكريم أنه كان متأكدا من الوقائع، وكان على اتصال بالفلاحين المطرودين فى الجيزة باعتباره أمين الاتحاد الاشتراكى، الذى يحمل قضيتهم ويدافع عنهم لذلك يقول: إننى رددت بعنف على سيد مرعى.. حتى إننى اتهمته بالكذب.

وهنا تقرر تكوين لجنة برئاسة أنور السادات وعضوية د. لبيب شقير والمهندس سيد مرعى وفريد عبدالكريم لبحث الأمر.. وكانت قرارات اللجنة أن يعاد الفلاحون إلى الأرض.. وقد عرضت اللجنة تقريرها على اللجنة المركزية التى أصدرت قرارا فى فبراير ١٩٦٩ بعدم طرد الفلاحين من الأرض.. وقد عرضت اللجنة تقريرها على اللجنة المركزية التى أصدرت قرارا فى فبراير ١٩٦٩ بعدم طرد الفلاحين من الأرض.

ويقول فريد عبدالكريم : إن السادات لم يكن سعيداً بذلك كله.. لقد كان وراء تشتيت الفلاحين، وكان أيضا وراء قرار إعادتهم إلى الأرض، طمأن الاقطاعيين.. ثم هو بنفسه الذى نقض وعده معهم مضطرا.. فلا شك أن هذا الموقف قد ترك فى نفسه أثرا كبيرا وأوغر صدره ضد فريد عبدالكريم.

فصل مدير مكتب السادات

حادث آخر. فى سبتمبر عام ١٩٦٩ انفردت جريدة «الأهرام» بنشر خبر يقول أن على صبرى قام بجلب كميات من البضائع من الاتحاد السوفييتى أثناء وجوده هناك ضمن أحد الوفود الرسمية ولم يسدد عنها الرسوم الجمركية[١].

وعقدت لجنة الاتحاد الاشتراكى لمحافظة الجيزة اجتماعا استمر حتى الساعة الرابعة صباحا لمناقشة ما نشرته جريدة الأهرام حول قيادة سياسية كبيرة فى التنظيم السياسى.

واستقر الرأى على أن النشر هو تشهير بالنسبة لعلى صبرى، وهو أيضا نشر خطأ،فقد كان من الواجب أن يحاكم تنظيميا فى الاتحاد الاشتراكى ويفصل من التنظيم أولا قبل أن يشهر به.

وكان بين أعضاء لجنة محافظة الجيزة مدير مكتب أنور السادات.. الذى ذهب إليه عقب الاجتماع.. ليضع أمامه صورة غير صحيحة لما حدث فى الاجتماع، ووجدها السادات فرصة لكى ينتقم من فريد عبدالكريم، فأيقظ عبدالناصر وأبلغه أن لجنة الاتحاد الاشتراكى بالجيزة قررت القيام بمظاهرات احتجاجاً على ما حدث لعلى صبرى، وأن هناك مؤامرة فى الجيزة.

وعندما وصلت معلومات السادات لعبدالناصر أمر بتشكيل لجنة تحقيق مع فريد عبدالكريم مكونة من شعراوى جمعة وعبدالمحسن أبو النور وصفى الدين أبو العز، ورجعت اللجنة إلى محاضر الجلسة، وسألت الأعضاء جميعا وتأكدت أن المعلومات التى ذكرها السادات غير صحيحة، وأن ما تردد فى الاجتماع كان خاصاً بعملية النشر والتشهير قبل المحاكمة التنظيمية مما يخالف لائحة الاتحاد الاشتراكى التى نصت على عقوبات للمخطئين وأن هذه اللائحة يجب أن تطبق على الكبير والصغير.

ورفع الأمر إلى جمال عبدالناصر الذى عرف أن المعلومات التى وصلته لم تكن صادقة... ولا أمينة.

---

(١) سوف تدخل هذه الواقعة قضية مايو مع أنه لا علاقة لها بقضية التآمر على السادات التى قدموا من أجلها إلى المحكمة.

واتخذت لجنة الجيزة قرارا عصبيا ضد مدير مكتب السادات عضو اللجنة الذى نسب إليه إبلاغ معلومات غير صحيحة للسادات.. القرار كان فصله من لجنة الجيزة رغم أنه عضو فى اللجنة المركزية، واعتبر السادات هذا الإجراء موجها إليه شخصيا، وخاصة أنه كان عضو اللجنة المركزية الوحيد الذى فصل من لجنته الأصلية.

وواقعة ثالثة. بعد مظاهرات الطلبة فى عام ١٩٦٨ قدم السادات كرئيس للجنة السياسية تقريرا إلى اللجنة المركزية حول المظاهرات الطلابية ورأى فريد عبدالكريم أنه تقرير سطحى ووقف يقول: «أنه فى كل مرة تبدأ المظاهرات من طلبة الهندسة بالذات.. لأن من الواضح والمؤسف أن فى كلية الهندسة أكبر نسبة من القادرين استطاعت أن تصل إلى هذا الكلية لأنهم هم القادرون على أن يهيئوا لأبنائهم حياة خاصة وإشرافا خاصا ومدارس خاصة ودروساً خاصة ورعاية صحية وإشرافية خاصة لابد أن تنتهى إلى أن أكبر نسبة من القادرين هم الذين يستطيعون أن يحصلوا على أعلى الدرجات.. ومن ثم فإن أكبر نسبة من أبناء القادرين دخلوا هذه الكلية وهم السبب فى المظاهرات وهم السبب فى كل ما يكدر نظام الحكم وهو الاتجاه الذى ساد من قبل تصرفات لجنة تصفية الإقطاع قبل النكسة.. وجرت محاولات للاستمرار فيه والعودة إليه حتى بعد النكسة.

والقصة الرابعة تمس نزاهة السادات، وسمعته، وهى قصة قصر الموجى:

اللواء صلاح الموجى واحد من ضباط القوات المسلحة وكان قائدا لمنطقة بورسعيد أثناء العدوان الثلاثى على مصر.. وتجمعت ضده شكاوى بأنه قد استطاع أن يكون ثروة بواسطة موقعه عن طريق استغلال مافى محال بورسعيد.. وسرقتها.. ورغم أن هذه الشكاوى كانت غير صحيحة، ورغم أنها تمس نزاهة أحد قيادات الجيش إلا أنه لم يجر فيها التحقيق اللازم وقررت قيادة الجيش عقب انتهاء الحرب الاستغناء عن خدماته.. وترك صلاح الموجى الجيش ـ دون تحقيق يثبت هذه الواقعة أو ينفيها ـ ليبدأ عملا آخر خاصاً يدر عليه ربحا معقولا.

وكان الموجى يسكن فيللا بمدينة المهندسين بالإيجار حتى وجد قصرا فى الهرم كان يملكه بوغوص باشا معروضا للبيع.. واشتراه صلاح الموجى وبدأ إعداده من جديد وأنفق عليه مبالغ طائلة.

وكان القصر مواجهاً للفيلا التي يقيم بها السادات وهي إحدى فيللات الحراسة، ورأت السيدة جيهان القصر المواجه.. وزارته مع مجموعة من الحرس وطافت به في وجود العمال الذين يعدونه .. ويقول لي حسني هلال محامي صلاح الموجي أن السيدة جيهان ذهبت إلى القصر بعد ذلك مرة ثانية لمعاينته.. ولكن العمال منعوها من الدخول بناء على تعليمات من موكله صاحب القصر.

وقرر السادات أن يسكن هذا القصر.. وذهب إلى عبدالناصر ليقول له إن أموال بورسعيد ظهرت على الموجي.

كان عبدالناصر وقتها في طريقه إلى الاتحاد السوفييتي للعلاج، وأصدر عبدالناصر قرارا بناء على مذكرة مكتوبة من السادات نائبه أن يوضع القصر تحت الحراسة.. وسافر إلى موسكو.. واتصل أنور السادات بأمين هويدي وزير الدولة المشرف على الحراسة ليطلب منه أن يتسلم القصر.. ولكن هويدي رفض لأنه لا يمكنه التصرف في مليم من الحراسة إلا بموافقة الرئيس الكتابية.. ثم لماذا هذه العجلة، إن الرئيس سوف يعود إن شاء الله بعد أيام؟

وطبعا لم يعجب السادات هذا الرد من أمين هويدي.. وظل يحتفظ به في أعماقه مع مواقف أخرى لهويدي اصطدمت بطلبات السادات غير القانونية.

ويقول فريد عبدالكريم: إن اللواء صلاح الموجي زاره بصحبة محاميه حسني هلال وروى الموجي القصة.. وقال إنه كان يسكن فيلا بالإيجار وأنه أخطر صاحبها أنه سيتركها.. وقد تصرف فعلا صاحب الفيلا فيها فأجرها لآخرين وهو الآن بلا سكن.. فماذا يفعل؟

وقال فريد عبدالكريم: إن القانون في صف صلاح الموجي إذ ينص على أن من يوضع تحت الحراسة لابد أن يترك له منزله ليقيم فيه.. وإذ وضع صلاح الموجي تحت الحراسة فإنه لابد أن يقيم في قصره فضلا عن أن قرار الحراسة كان على القصر دون الأموال.. وهذا يبين الهدف والغرض الذي وضع من أجله تحت الحراسة، إذ أن البنوك لم تخطر بأن صلاح الموجي وضع تحت الحراسة.. وظلت له أمواله.

وكان سباقاً بين الموجي والسادات.. كلاهما يريد أن ينتقل إلى القصر.

يقول فريد عبدالكريم إنه قال للموجي أنه لا يمكن حماية هذا القصر إلا إذا عرضنا

الموضـوع بشكـل واسع على الـرأى العام.. وأنـه اقترح أن يـكتب اللـواء الموجى شـكوى ويطبع منها مئات النسخ ويرسلها إلـى الإعلاميين وإلى جميع المسئولين وإلى كل الأجهزة الشعبية والـتنفيذية وأنه بهذه الوسـيلة يمكن أن يعرف كل الناس أن أنـور السادات يريد أن يستولى على قصر الموجى.. ومن هنا فإنه سوف يتردد فى الحصول على القصر.

وفعـلا كتب صلاح المـوجى مذكـرة شرح فيهـا المشكـلة وأرسلـها إلى كل الجـهات.. وأرسل صورة مـنها إلى الرئـيس جمال عـبدالناصر الـذى كان يعالج فـى «تسخالـطوبو» بالاتحاد الســوفيتى.. واعتـقد السادات أن الاتحاد الاشتراكـى وراء هذه الحملة علـيه، فقد كانت مصـر كلها تتحدث عـن الرجل الذى وضعه السـادات تحت الحراسة ليستـولى على قصره، وعـندما يحكى الـسادات بعد ذلك قصتـه مع مجموعـة مايو فى جريدة مـايو وفى مجلة أكـتوبر يقول أن مراكز الـقوى شنت حملة عـليه بأنه أراد وضع أحد الـقصور تحت الحراسة، وروجت لهذه الـشائعة التى لا نصيب لها مـن الصحة، بل إنها اخترعتـها لتشويه صورته.

ويقول فريـد عبدالكريم إنه بـعد هذه الحملة قـابلنى السادات فـى مقر اللجنـة المركزية وقال لى أمام شـعراوى جمعة «يا فـريد قول لصلاح الموجـى أنا مش بتاع قصـور أنا معدم وبتاع أرصفة».

وهكذا فشلت خطة السادات فى الاستيلاء على قصر الموجى.

ويقول فريد عبدالكريم: إن هذه القصة كانت سببا فى أن عبدالناصر أبعده عقب عودته من الاتحاد الـسوفيتى، وذهب أنور الـسادات معتكفا فى قـريته ميت أبو الكـوم، وقيل أنه مريض بالقـلب.. مع ملاحظة أن السادات لـم يمرض بالقلب أبدا طوال سـنوات حكمه.. فقط هذه المرة ومرة أثناء جنازة عبدالناصر.

ومن الواضح أن السادات نفسه كان بينه وبين هـذه المجموعة حب مفقود من قبل، فهو عندما يتحدث عن علاقته بشاه إيران يقول أنه التقى به فى مؤتمر القمة الإسلامى فى الرباط فى ٧ سبتـمبر ١٩٧١ «وكان الوفد المـصرى الذى أرأسه يضم لـبيب شقير رئيـس مجلس الشعـب، وقد اختارته مراكز القوى ليذهـب معى ويكون جاسوسا علىّ، فقد غضبت مراكز القـوى لأن عبدالـناصر قـد اختارنـى أنا بالـذات لرئاسـة الوفد بـدلاً منه بـسبب مـرضه، وملازمته الفراش، ولم يقع اختياره على واحد منهم».

«وكانت مراكز القوى تتصور أن الرجل الثانى فى مصر بعد عبدالناصر هو زعيمها على صبرى، ولذلك كانت صدمتهم كبيرة عندما فوجئوا بعبد الناصر يختارنى لأنوب عنه بدلا من على صبرى.. ولم يكن فى وسعهم أن يغيروا قرار الرئيس عبدالناصر، وكل ما نجحوا فى تحقيقه هو إقناع عبدالناصر بإرسال أحد رجالهم ـ لبيب شقير ـ ليشارك فى الوفد المصرى المسافر برناستى، ووافق عبدالناصر، ولم أعترض أنا على لبيب شقير، على الرغم من علمى بهدف مراكز القوى من وراء إرساله معى».

ولم يوضح السادات لمن كان يتجسس لبيب شقير عليه، ولكنه أوضح فقط أن له رأيا سابقاً فى هذه المجموعة، وفى على صبرى، وقد يلقى ذلك ضوءاً على أن ما فعله معهم جاء متأخرا بعض الوقت.

مبادرة روجرز

لم تكن كل الخلافات من هذا النوع.. كانت هناك خلافات سياسية.. أيضا. فعندما وصلت مبادرة روجرز إلى عبدالناصر كان فى ليبيا.. ولكنه ترك الرسالة مغلقة حتى عاد إلى القاهرة وعقد اجتماعا للجنة العليا للاتحاد الاشتراكى لمناقشة المبادرة.

وفتح المظروف وقرأ على صبرى نص الرسالة باللغة الإنجليزية فى اجتماع اللجنة العليا وترجمها.. وطلب عبدالناصر من الأعضاء أن يبدوا رأيهم فيها دون أن يبدى هو رأيا.

ولابد أن نتوقف هنا عند المبادرة بنصها التى حملها طلب موجه من وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكى إلى السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ورده عليه، الرسالة مؤرخة فى ١٩ يونيو ١٩٧٠، ونصها:

عزيزى السيد وزير الخارجية:

لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ أول مايو وما أدليتم به من ملاحظات بعد ذلك للمستر بيرجس المشرف على شئون الرعايا الأمريكيين فى القاهرة الملحق بالسفارة الأسبانية، كما قدم لى المستر سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية شئون الشرق الأوسط تقريراً كاملا عن الأحاديث التى أجراها مع الرئيس جمال عبدالناصر ومعكم، وقد قمنا بالتفكير جديا فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع فى الشرق الأوسط.

إننى أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة، وأعتقد أنه من مصلحتنا المشتركة أن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمى علاقات صداقة مع شعوب ودول المنطقة، ونأمل فى توضيح أن ذلك يمكن تحقيقه ونحن على استعداد للقيام بدورنا فيه. إننا ننظر للأطراف الأخرى المعنية ـ وبصفة خاصة لحكومتكم التى يقع عليها دور بالغ الأهمية ـ على أمل أن تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة، فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا سنعانى جميعاً من النتائج وسنشعر حقاً بالأسف على ذلك، ومن خلال هذه الروح، فإننى أناشد حكومتكم أن تدرس بعناية الأفكار التى سوف أعرضها فيما يلى:

إننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم، ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام.

لقد قدمنا مقترحات جديدة وعملية من أجل ذلك، كما قدمنا النصح لكافة الأطراف بالحاجة إلى قبول حل معقول، ولضرورة خلق الجو الذى يصبح السلام فيه ممكناً، ونقصد بهذه النقطة الأخيرة، تقليل حدة التوتر من ناحية، وتوضيح المواقف من ناحية أخرى، حتى تتوافر للعرب وللإسرائيليين بعض الثقة فى أن ما سيتم الانتهاء إليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية.

وفى رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكون بأن تبدأ الأطراف فى العمل تحت إشراف السفير يارنج «المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة»، للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

لقد قال وزير الخارجية الإسرائيلى أبا إيبان أخيراً: إن إسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المحادثات. وفى نفس الوقت، فإن المشاركة المصرية فى مثل هذه المحادثات (مع السفير يارنج) ستؤدى بدرجة كبيرة إلى التغلب على الشك الإسرائيلى فى أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل إلى سلام.

إننى أدرك موقفكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة، وقد أوضحنا منذ البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ الآن، وإن كنا نعتقد ـ ويتوقف ذلك على التقدم الذى يحرز فى المناقشات ـ أن الأطراف قد يجدون من الضرورى أن يتقابلوا فى مرحلة ما إذا كان السلام سيعود إلى منطقة الشرق الأوسط.

ومع مراعاة هذه الأفكار فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

(أ) أن توافـق كل من إسرائـيل والـ ج. ع. م علـى العودة إلـى وقف إطلاق النـار ولو لفترة محددة (٣ شهور).

(ب) أن توافق الأطـراف المعنية عـلى التصريـح التالى علـى أساس أن يصدره السـفير يارنج فى شكل تقرير إلى السكرتير العام يوثانت.

أبلغتنى الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل أنها توافق على:

(أ) أنها بـعد أن قبلـت وأبدت رغبتـها فى تنـفيذ قرار مـجلس الأمن رقـم ٢٤٢ بكل أجزائه فإنها سوف تعين ممثلين لها فى المنـاقشات التى تعقد تحت إشرافى طبقاً للإجراءات والمكـان والزمان الذى قـد أوصى به مـع الأخذ فى الاعتـبار، كلـما كان ذلـك مناسبـاً، ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

(ب) إن الهدف مـن المناقشـات المشار إليـها عاليـه هو التوصـل إلى اتفاق حـول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستنداً إلى :

١ ـ الإقرار من جانـب الأطراف بسيادة وسلامـة الأراضى والاستقلال السـياسى (وفق نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) .

٢ ـ الانسحاب الإسـرائيلى من الأراضى الـتى احتلت خلال نـزاع عام ١٩٦٧، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(ج) وإنه لتسهيـل مهمتى للعمل من أجـل التوصل إلى حل كما تضمـن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فإن الأطـراف ستحترم بكل دقة ـ ابـتداء من أول يوليو حتـى أول أكتوبر على الأقل ـ قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار..

إننا نأمل أن يلقى هذا الاقتراح قبولاً من الجمهـورية العربية المتحدة، كما نأمل الحصول على موافقة إسرائيل، وإلى حين ذلك فإننـى واثق أنكم تشاركوننى الرأى لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لا تؤثر على احتمالات قبولها. وإننى أوجه رسالـة مماثلـة إلى السـيد/ الرفـاعى. وآمل أن أتـلقى ردكـم فى أقرب فـرصة. مع أطيـب التمنيات.

«انتهى النص»

قبول المبادرة

في ٢٢ يوليو أرسل محمود رياض رسالة إلى وليام روجرز يعلن قبول مصر مبادرته لإيقاف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور.. وكان نص الرسالة :

عزيزى السيد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٩ يونية ١٩٧٠ والتى أشرتم فيها إلى خطورة الوضع، وإلى أن مصلحتنا المشتركة تقضى بأن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمى علاقات الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة، وأبديتم استعدادكم للقيام بدوركم فى هذا الشأن، كما طالبتم الآخرين بضرورة التحرك معكم واغتنام هذه الفرصة.

وقد أشرتم كذلك فى رسالتكم إلى الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية، وهى أن تبدأ الأطراف فى العمل تحت إشراف السفير يارنج فى تنفيذ قرار مجلس الأمن، وكنا وكان جميع أصدقائنا معنا نبذل؛ ولازلنا نبذل كل الجهود من أجل تحقيق ذلك.

وإن خطورة الوضع فى منطقة الشرق الأوسط ترجع إلى قيام إسرائيل بعدوانها واحتلالها للأراضى العربية وإصرارها على اعتداءاتها على الشعوب العربية وهو أمر يدفع الموقف إلى مزيد من التدهور.

وإن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية التى احتلتها نتيجة لعدوانها على الدول العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧، أمر أساسى لتحقيق السلام فى المنطقة .

وإن تحرير الأراضى العربية ليس فقط حقاً طبيعياً، بل هو واجب وطنى. وقد أكد هذا الحق ميثاق الأمم المتحدة الذى ارتبطنا به جميعاً، كما عززه قرار مجلس الأمن الذى أكد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب، والذى أشار كذلك إلى وجوب احترام السيادة والسلامة الإقليمية لدول المنطقة.

وإن شعب الجمهورية العربية المتحدة الذى يعمل من أجل التنمية والبناء ورفع مستوى معيشته، يهمه فى الدرجة الأولى تحقيق السلام، إذ إن الحرب تعرقل خطوات البناء والتعمير، هذا وإننى أود أن أؤكد لكم أن الجمهورية العربية المتحدة لا يوجد لديها أى أهداف توسعية. وذلك على عكس إسرائيل التى تسعى للتوسع وضم الأراضى العربية.

وقد أعلن قادتهـا أنهم جميعاً يحاربون مـن أجل التوسع، وما زالوا يعلنـون حتى اليوم فى تصريحاتهم المتتالية عن نيتهم فى ضم الأراضى العربية لإسرائيل.

كما أنه ولا شك مـن المهم أن يتحقق ما ذكرتمـوه عن رغبة الولايات المتحدة فـى تنمية علاقات صداقـة مع كل شعوب ودول المنطـقة، ونحن نعتـقد أن ذلك يساعد علـى توطيد السلام فـى المنطقـة، وكان من الممكـن أن يتحقـق ذلك لو أن الولايات المـتحدة الأمريـكية اتبعت سياسة متوازنة فعلاً.

وإننى لعلى يـقين بأنكم تدركون أن استمـرار تجاهل حقوق الشعب الفلـسطينى الذى شردته إسرائيل من وطنه ودياره، لا يمكن أن يساعد على إقرار السلام فى المنطقة، وإنه من الضرورى الاعـتراف بحقـوق الشعب الـفلسطـينى العـادلة المشروعـة وفق قرارات الأمم المتحدة حتى يمكن أن يسود السلام فى منطقة الشرق الأوسط.

وعندما أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ أتاح للمجتمع الدولى بذلك فرصة لإحلال السلام فى المنطقة، إلا أن إسرائيل رفضت هذا القرار وحالت بذلك دون تحقيـق السلام فى ذلك الحين، الأمر الذى نـتج عنه استمرار الحرب حـتى وقتنا هذا، ولذا فقد كـان موضع اهتمامنا قولـكم بضرورة اغتنام الفرصـة المتاحة الآن وضرورة تنفيذ قـرار مجلس الأمن، وهو ما كنا نـادى به منذ نوفمبر عام ١٩٦٧، وكنـا نأمل أن يتم إقرار السلام منذ ذلك الحين.

وإننى أود أن أؤكد لكم أننا ما زلنا نؤمن بأن السلام يمكن أن يتحقق بتطبيق الحل الذى أقره مجلس الأمن فى ٢٢ نوفـمبر ١٩٦٧، وقد حرصنا دائماً منذ بدأ السفـير يارنج مهمته فى ديسمبر سنة ١٩٦٧، أن نوضح أهمية إعـلان أطراف النزاع بادئ ذى بدء قبولهم لقرار مجلس الأمن واستعدادهم لتنفيذ كافة بنوده.

ولقد قامت الجـمهورية العربية المتـحدة من جانبها بإبـلاغ السفير يارنج بقبولـها للقرار واستعدادها لتنفيذه، وذلك أكثر من مرة وفى أكثـر من وثيقة، كما أنها أعلنت ذلك رسمياً أمام الجمعيـة العامة للأمم المتحدة، ولم تتـرك الجمهورية العربية المتـحدة أية فرصة دون أن تعلن التزامها بهذا الموقف .

وقد تعاونت الجمهورية العربية المتحدة تـعاوناً كاملاً مع السفير يارنج وبذلت كل جهد

ممكن لإنجاح مهمتـه. هذا ويهمني أن أشير إلى أنه في ٩ مايو ١٩٦٨ تسـلمت من الدكتور يارنج مقترحات شبيهة بمقترحاتكم والتي جاءت في رسالتكم، وقد سلمته في نفس اليوم رسالة أعـربت فيها مـن جديد عن قبـول الجمهورية الـعربية المتـحدة لقرار مجـلس الأمن واستعدادها لتـنفيذه، كما أنني وافقت، تلبيـة لطلبه، على إرسال التعليـمات اللازمة لممثل الجمهـورية العربيـة المتحدة الدائـم لدى الأمم المتحدة بنـيويورك ليجـتمع بالممثل الخاص للسـكرتير العـام لاستئناف الاتـصالات طبقاً لـقرار مجلس الأمـن وبغرض تنفـيذه، وقد اقترحت في هذه الرسالة على السفير يارنج أن يضع جدولاً زمنياً لتنفيذ القرار.

ولقد كان من الـواضح أنه لكي يتمكـن السفير يارنج من تنـفيذ مهمته، فإنـه كان على إسرائيـل أن تعلن قبـولها لقرار مـجلس الأمن واسـتعدادها لتـنفيذه، وهو الأمـر الذى لم يتحقق لتنفيذ القرار مما أدى إلى توقفه عن مزاولة نشاطه .

ومن ذلك يتضح أن مسئولـية عدم تمكين السفير يارنج حتى الآن من تنفـيذ مهمته التي نص عليها قرار مجلس الأمن تقع على عاتق إسرائيل .

وعندما وجدت فرنسا أن الموقف يتدهور، وأن السفير يارنج لم يعد في استطاعته إنجاز مهمته، تقدمت باقتراحها الخاص باجتماع الدول الأربع الكبرى للعمل من أجل تنفيذ قرار مجـلس الأمن ومعـاونة السكـرتير العـام على أداء مهـمته، إلا أن إسرائـيل استمـرت في معارضتها مما أدى إلى عرقلة أعمال الاجتماعات الرباعية .

أما بالنسبة لقرار وقف إطلاق النار، الـذى أصدره مجلس الأمن في يونيو ١٩٦٧، فقد عملنا على احترامه منذ البداية، إلا أن إسرائيل لم تحترم هذا القرار في أي وقت، وواصلت اعتداءاتها على منطـقة قناة السويس، وأغارت على مدنها ودمرت المنشـآت الصناعية بها. وبصدور قرار مجلس الأمـن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى تضمن التسوية الـسلمية، أصبح قرار وقف إطلاق النار مرتبطاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن، وهو ما أوضحناه في رسائلنا إلى الأمم المتحدة. إلا أن رفض إسرائيل تنفيـذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أدى إلى مواصلة القتال وعرقلة التسوية السلمية.

لذلك فإنه من الواضح أن قيام السفير يارنج باستـئناف مهمته بنجاح يستدعى أن تعلن إسرائيل بطريقة لا لبس فيها عن قبولها لقرار مجلس الأمن واستعدادها لتنفيذه.

كما نرى أنه حتى يمكن للسفير يارنج أن يحرز تقدماً سريعاً فى المرحلة الأولى من عمله، فإن ذلك يستدعى قيام الدول الأربع بإعطائه توجيهات محددة من أجل تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن وخاصة بالنسبة للانسحاب وضمانات السلام.

وإننا على استعداد لأن نؤكد من جديد للسفير يارنج استعدادنا لتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الأمن وتعيين مندوب عنا للتباحث معه لتنفيذ هذا القرار.

ولإمكان تحقيق ذلك، فإننا على استعداد لقبول وقف إطلاق النار لفترة محددة لثلاثة شهور وفق اقتراحكم، مع اعتقادنا بأن المنهاج الصحيح الذى يجب البدء به فى هذه الحالة هو المباشرة بوضع جدول زمنى لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة، وقد كانت هذه هى النقطة التى توقفت عندها جهوده فى محاولته السابقة، وكان ذلك بسبب العراقيل التى وضعتها إسرائيل أمامه بعدم قبولها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وبعد قبول مصر المبادرة قامت معارضة شديدة لموقف مصر فى بعض أجزاء من العالم العربى خاصة بين الفلسطينيين، وقد أصدرت اللجنة العليا بياناً قالت فيه:

عقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى اجتماعاً طارئاً فى أول أغسطس ١٩٧٠ لبحث الظواهر التى بدت فى موقف بعض العناصر العربية إزاء قبول المقترحات الأمريكية .

١ ـ إن مصر لا يمكن أن تقبل إلا انسحاباً كاملاً عن كل الأراضى التى جرى احتلالها فى عدوان يونيو ١٩٦٧، وكان ذلك جانباً من المشكلة، أما الجانب الآخر منها ـ وهو أساسى ـ فإنه الخاص بحقوق شعب فلسطين. وكلا جانبى المشكلة تعرض له قرار مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى قبلته مصر ورفضته إسرائيل .

٢ ـ إن مصر رفضت من قبل مشروعات أمريكية وغير أمريكية لم تكن قاطعة تماما فى موضوع الانسحاب الكامل عن كل الأراضى المحتلة فى سنة ١٩٦٧، كما رفضت مصر مشروعات من شأنها تقسيم الصراع العربى ضد إسرائيل وبينها مشروع راسك وزير الخارجية الأمريكية قبل روجرز، كما كان بينها مشروع لروجرز نفسه. وكانت

هذه المشروعات تؤمن انسحاب إسرائيل من سيناء انسحاباً كاملاً، وأصرت مصر في ذلك الوقت، وما زالت تصر، على أن الانسحاب من كل الأراضى المحتلة سنة ١٩٦٧ لا يمكن تجزئته، بل أعلنت وما زالت تعلن أن الانسحاب من القدس العربية وغزة والضفة الغربية والمرتفعات السورية، يجب أن يتم قبل الانسحاب من سيناء.

٣ - إن إسرائيل ظلت ترفض قرار مجلس الأمن وظلت الولايات المتحدة ساكتة عليها قرابة ثلاث سنوات، ثم تحركت الولايات المتحدة أخيراً تحت ضغوط تغييرات أساسية في الموقف السياسي والعسكرى والدولي، وهي تغييرات أحدثتها سياسة الجمهورية العربية المتحدة .

٤ - إن الجمهورية العربية المتحدة وهي تتلقى مقترحات روجرز بشأن الإجراءات التى قد تؤدى إلى فرصة لتنفيذ قرار مجلس الأمن، طلبت فى نفس الوقت تأكيدات محددة من كل القوى المهتمة بصراع الشرق الأوسط بأن الانسحاب يعني الانسحاب من كل الأراضى العربية التى احتلت فى عدوان ١٩٦٧ . ولقد تلقت الجمهورية العربية المتحدة هذه التأكيدات وهى واعية بمدى المطامع الإسرائيلية والاستعمارية ولكنها تحركت لخلق أوضاع من شأنها توجيه أقصى ضغط ضد إسرائيل، فإما أن تقبل وإما أن يدخل الصراع المسلح بعد ذلك مرحلة جديدة تعرف الجمهورية العربية المتحدة مقدماً - وتقبل - أنها هي التى ستحمل بتبعاته وتكاليفه، لأن مجرد الخطب وإطلاق الشعارات ليس بديلاً عن النضال.

وهاجمت بعض الدول أيضاً موقف مصر، كما هاجمت إذاعة فلسطين من القاهرة عبد الناصر، وأغلقت الإذاعة وكان موقف العراق الرافض شديداً حتى إن عبد الناصر بعث رسالة إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر جاء فيها :

أبعث إليكم بصادق التحية وموفور الاحترام، مصحوبة بشكرى العميق على اهتمامكم بالتطورات الأخيرة فى نضال أمتنا العربية، والتى كان بينها قبول مصر بمقترحات أمريكية، استهدفت ترتيبات ذات طابع إجرائى بحت، تتيح احتمالا لوضع تفصيلات لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧، وهو القرار الذى قبلته الجمهورية العربية المتحدة ورفضته إسرائيل وما زالت ترفضه، انطلاقاً من معاداتها للسلام واتجاهها

إلى التوسع، معتمدة فى ذلك على التشجيع الذى تلقاه من قوى الاستعمار والإمبريالية العالمية .

ولست الآن هنا مع سيادتكم فى صدد شرح الدوافع التى حدت بالجمهورية العربية المتحدة إلى قبول مقترحات الولايات المتحدة، التى نعتبر أنها لم تجىء نتيجة لتبرع أو تطوع من جانبها، إنما جاءت نتيجة تغيرات حقيقية فى الأوضاع السياسية والعسكرية والدولية التي تحيط بأزمة الشرق الأوسط.

إن هذه الدوافع سبق لى شرحها فى خطابى أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠، كما أنني عدت إليها تفصيلاً فى مناقشة مفتوحة دارت أمام أوسع الجماهير العربية، وهذا كله بالتأكيد كان تحت نظر سيادتكم،وإنه سوف يشرفنا فى كل الظروف أن نضعه تحت تصرفكم، إيماناً بتاريخ واحد ومصير واحد لأمتنا العربية المناضلة.

وعلى هذا الأساس، فإننى هنا سوف أقتصر على بعض الملاحظات، التى وإن بدت شكلية، إلا أنها فى الواقع، وحقيقة الأمر، تمد تأثيرها إلى صلب الموضوع .

١ - إن ما يسمى بالمبادرة الأمريكية جاء - كما تذكرون سيادتكم - قبل مؤتمر طرابلس، يومى ٢١،٢٢ يونية ١٩٧٠، ولم يجىء نتيجة لهذا المؤتمر، وما أسفر عنه، كما تشيرون فى رسالتكم.

٢ - إن التحرك الذى تمثله هذه المبادرة جاء بسبب ما أشرت إليه سابقاً، من عوامل سياسية وعسكرية ودولية، خلقت أوضاعاًجديدة فى الأزمة، وكان رأينا أنه من المناسب استغلالها لتوجيه أكبر قدر ممكن من الضغط المركز على العدو .

وإذا كنا فى طرابلس لم نتشاور مع سيادتكم فى هذا الأمر، فإن هدفنا كان إبقاء تحركنا إلى آخر لحظة، لكى يستطيع أن يحدث ما توقعنا له أن يحدثه من خلل فى توازن مواقف العدو، وذلك حدث بالفعل، وتستطيعون الحكم عليه بنظرة نحو ما يجرى الآن فى إسرائيل.

٣ - إن ما تحدثنا فيه خلال اجتماعنا فى طرابلس كان بالغ الأهمية، ولكن التجارب

علمتنا أن العبرة ليست بما يقال فى المحافل، ولكن العبرة بما يجرى تنفيذه على الواقع، وحين تلوح أمامنا فرصة التحرك، فإننا لا نملك حق التغافل عنها، خصوصاً أن هناك أجزاء كبيرة من الأرض العربية تتعرض لمهانة الاحتلال، كما أن مئات الألوف من أبناء أمتنا العربية يرغمون على العيش تحت وطأته، كذلك فإن هناك عشرات الشهداء الأبطال يسقطون فى صفوفنا كل يوم .

وإذا كان فى إمكاننا تخليص القدس العربية وغزة.والضفة الغربية والمرتفعات السورية وسيناء من المحنة الرهيبة التى تعيش فيها الآن، فلست أدرى لماذا لا نتحرك؟

أضف إلى ذلك، وأضغط على ما أقوله، لألفت نظر سيادتكم إليه، إن أى تحرك قمنا به لا يتعارض إطلاقاً مع أى أهداف وضعناها للبحث فى طرابلس أو فى غير طرابلس، إذا ما توافرت لذلك القوة المناسبة، والإخلاص الضرورى، وحجم التضحيات المطلوبة.

إن الشعب المصرى لم يمارس شرف النضال من فوق منابر الخطابة، أو من دهاليز المناورات السياسية، وإنما مارس دوره فى وضح النهار، وتحت النور، وفى ميادين الخطر، بكل أعبائه ومشاقه المادية والمعنوية، وكان الشعب المصرى ـ وسوف يكون ـ طليعة قوى التحرير .

٤ ـ لقد أوضحت دائماً، وبما فيه الكفاية، موقفنا القومى والتزامنا المبدئى، ولست أدرى كيف أننا نستطيع أن نبنى مستقبل أمة، وأن نصون حرية هذه الأمة بالكلمات، ولم يكن فى استطاعتى أن أترك فرصة للتحرك تلوح أمامنا، انتظاراً لأفكار لم تتبلور بعد، ولم تتحدد وسائل تنفيذها، ولم يقم دليل على أن القائلين بها على استعداد لتدعيم ما يقولونه بالتنفيذ العملى لالتزاماتهم .

٥ ـ إن الشعب المصرى قد يكون أكثر شعوب الأمة العربية خبرة بأساليب الاستعمار الأمريكى، ولقد تصدينا لهذا الاستعمار منذ أول يوم، وكانت علينا مسئولية مواجهة مخططاته، وأكسب ذلك شعبنا ذخيرة من الخبرة لا تعوض، وقد كنا ندرك أن الاستعمار الأمريكى يسعى إلى إحداث انقسام فى الأمة العربية، وكان تصورنا، وربما طموحنا، أن كل الأطراف العربية سوف تتسلح بقدر كاف من الوعى، يحقق لها إحباط مسعى الاستعمار الأمريكى .

٦ ـ لذا دهشت إلى حد كبير من المسيرة التى نظمتها السلطات العراقية، سواء كانت

رسمية أو حزبية، ضد الجمهورية العربية المتحدة، وأنا أقول ذلك صراحة، لأننى تعودت ألا أدارى أو أدور من حول الأشياء.

إننا ـ سيادتكم وأنا ـ نعرف من حقائق الحياة ما يسمح لنا بأن نتجاوز ظواهر الأشياء إلى دخائلها، ولم يكن لهذه المسيرة أن تتم بالطريقة التى تمت بها، ولا بالإعلان الواسع الذى جرى عنها، لو لم يكن ذلك موقفاً رسمياً وحزبياً.

٧ ـ ولقد كنت أتمنى لو أن الجهد الذى بذل لتنظيم هذه المسيرة والإعلان عنها، وجه إلى ما هو أجدى منها، وكان الأجدى منها توجيه طائرة تقصف مواقع العدو، أو تعزيز فاعلية الجيش العراقى على الجبهة الشرقية ضده.

ولست أخفى على سيادتكم، أننى أحياناً أتساءل: لماذا لم تتلق قواتكم على الجبهة فى أى وقت من الأوقات أمراً بالاشتباك مع العدو ... ؟ لماذا لم تقم طائرة من طائراتكم بالإغارة على مواقعه.. لماذا لا يوجه العدو اشتباكاته نحو قواتكم، ولماذا لا يوجه طائراته نحوها ... ؟

إن تركيزالعدو كله على الجبهة المصرية، والنار ضد العدو كلها من الجبهة المصرية، وذلك شرف نعتز به، ونعتبره شهادة لنا عن إدراك عميق بأنه ليس بالشعارات وحدها تدور الحرب وتتم معارك التحرير .

٨ ـ إننى أرجوكم ألا تعتبروا شيئاً من ذلك عتاباً، فذلك أبعد الأشياء عن قصدنا، وإنما كان قصدنا الإيضاح، إن المسئولية واحدة من وحدة أمتنا، ومن قدرها المشترك، وإلى جانب ذلك، فإننا نؤمن إيماناً لا حدود له بالشعب العراقى وطاقاته وبالجيش العراقى وقدراته ، كما أننا نرجو لقيادته التوفيق فى اتخاذ القرارات الملائمة لكل مرحلة من مراحل النضال المستمر والمتصل حتى ترتفع أعلام الحرية والاشتراكية والوحدة فوق كامل أرض الأمة العربية من المحيط إلى الخليج. ولكم ياسياد الرئيس كل أمانى الصحة والسعادة.

خلاف على مبادرة روجرز

كان عبد الناصر فى طريقه للاتحاد السوفيتى.. وناقش القادة السوفيت فى موضوع المبادرة الأمريكية.. وظن السادات أن عبد الناصر سوف يرفض أية مقترحات تقدم إليه من

أمريكا فعقد أكثر من اجتماع بصفته رئيساً للجنة السياسية للاتحاد الاشتراكى، وأعلن فى اجتماعاته ولقاءاته أننا نرفض مبادرة روجرز.

لم يكن هذا رأيه.. فقد كان رأى السادات باستمرار هو رأى عبد الناصر وكان يردد دائماً أن عبد الناصر يدخل أى اجتماع وهو واثق أن صوت أنور السادات فى جيبه.. ولكن الذى حدث عكس ذلك تماماً، لقد اتفق جمال عبد الناصر على كميات جديدة من الأسلحة، وقرر هناك أن يقبل المبادرة ليعطى فرصة لالتقاط الأنفاس.. ولإتمام بناء حائط الصواريخ.. ويقول أنور السادات وهو يتحدث عن منجزات القطاع العام فى فترة مبكرة من حكمه: إنه لا ينسى ليلة وقف إطلاق النار بعد قبول مبادرة روجرز ومئات من السيارات محملة بأدوات البناء فى انتظار لحظات بدء تنفيذ وقف القتال حتى تنطلق بحمولتها إلى الأمام.. ليتم تحريك حائط الصواريخ إلى الأمام.

وعندما عاد عبد الناصر أعلن فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى ٢٣يوليو ١٩٧٠ قبول مبادرة روجرز وعقد عدة لقاءات مغلقة مع أعضاء المؤتمر يجيب فيها على استفساراتهم رغم أنه كان مرهقاً ومتعباً إلا أنه أحس أنه اتخذ قراراً خطيراً لابد من مناقشته وإقناع الناس به.

غياب السادات

كانت كل هذه الأحداث تغلى بينما أنور السادات غائباً.. فى قريته ميت أبو الكوم بعد حادث فيللا الموجى ولم يحضر المؤتمر القومى الذى أُعلن فيه قبول المبادرة ولم يشارك فى كل التطورات التى حدثت بناء على هذا الموقف.. ومع ذلك فإن جماهير الاتحاد الاشتراكى تذكر له أنه وقف يهاجم مبادرة روجرز، ويهاجم قبولها ولم ينس هو الحرج الذى يمكن أن يتعرض له بمواجهته لقيادات الاتحاد الاشتراكى، وهو الذى تشدد فى الهجوم على مبادرة روجرز، فكيف بعد كل ما قاله عنها يقبل أن يناقشوه، ويرون أنه التقى فى رأيه مع الجبهات العربية الرافضة.. وماذا إذا سأله أحدهم عن رأيه فى هذه المبادرة، وكيف هاجمها.. ثم عاد بعد أن هاجمها يؤيد قبولها.

بعد ذلك وبعد رحيل جمال عبد الناصر وانفراده بالسلطة وانقلابه على الاتحاد

السوفييتى قال: إن عبد الناصر قبلها احتجاجا على السوفييت. (ونسى) أنه قال من قبل أن عبد الناصر قبلها لبناء حائط الصواريخ».

والحقيقة أن السوفييت لم يكونوا مستريحين لقبول عبد الناصر المبادرة، لأن هذا يعنى أن الأمريكيين هم الذين خلقوا المشكلة وهم الذين يحلون المشكلة.

وحول قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز يقول محمود رياض - وزير الخارجية فى ذلك الوقت - أنه قدم للرئيس عبد الناصر الدراسات التى أعدتها وزارة الخارجية عن المبادرة الأمريكية قائلاً أننا نستطيع أن نعد رداً على أساس قبول المبادرة الأمريكية باعتبارها متمشية مع ما سبق أن نادينا به منذ صدر قرار مجلس الأمن(١).

وأن عبد الناصر طلب من الفريق محمد فوزى وزير الحربية دراسة عن الموقف العسكرى فى حالة قبولنا المبادرة قائلاً: إن جميع حساباتنا يجب أن تكون من الناحية العسكرية على أساس أن فترة وقف إطلاق النار، وهى ثلاثة أشهر ستنتهى دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الشامل مما يستدعى استئنافاً للعمليات العسكرية إلى أن نبدأ فى عملية التحرير فى موعد لا يتجاوز ربيع عام ١٩٧١، وكان سبب تحديد هذا الموعد بالذات هو أن الرئيس عبد الناصر وكان قد درس مع الفريق فوزى تفاصيل الخطة ٢٠٠ وهى خطة تحرير سيناء، وكانت قد توافرت لدينا إمكانيات الجزء الأول منها وهو ما يسمى بجوانب الوصول إلى المضايق فى سيناء.. وبقيت الآن ضرورة توفير إمكانيات تنفيذ باقى الخطة. وهكذا طلب عبد الناصر من فوزى أن يعرف ثمن الأسلحة المطلوبة من الاتحاد السوفييتى وأن يعمل على استكمال بناء شبكة الصواريخ بالجبهة لتوفير الحماية ضد الطائرات الإسرائيلية لقواتنا المسلحة التى ستعبر إلى سيناء.

ويشرح محمود رياض زيارة عبد الناصر بعد ذلك إلى موسكو، وكان ضمن الوفد فيقول: «قرر بريجينيف فى اجتماعه بعبد الناصر الاستجابة لمعظم الطلبات التى تقدم بها الفريق فوزى ويصل ثمنها حوالى ٤٠٠ مليون دولار، وقرر أيضاً تقديم تخفيض فى القيمة يصل إلى خمسين فى المائة، وأكد أن الأسلحة ستكون فى مصر وفقاً للجدول الزمنى الذى تم الاتفاق عليه بحيث تصل ثلاثة أرباع الكميات المطلوبة قبل يناير ١٩٧١».

وشكر عبد الناصر الاتحاد السوفييتى ثم قال إننا على استعداد لقبول الحل السلمى

---

(١) مذكرات محمود رياض.

والإقرار بوجود إسرائيل على الرغم من المعارضة العربية والسماح لها بالمرور في قناة السويس، ولكن على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشعب الفلسطيني. وانتقل إلى مناقشة المبادرة الأمريكية فشرحها وقال أنه مستعد لقبولها.

ويروى محمود رياض تفاصيل مناقشات واسعة حول هذه المبادرة.. السوفييت يرفضون أن يقبل عبد الناصرمبادرة تحمل العلم الأمريكي ولا يجوز أن نسمح بإعطاء الصورة بأننا قبلنا شروط المعتدى.

ويرد عبد الناصر أن إسرائيل تسعى لوقف إطلاق النار لثلاثة شهور.. وأننا خلال هذه الفترة سندعم قواعد الصواريخ، وأننا إذا كنا نريد حلا سلميا عادلاً للعرب فإننى واثق أن الولايات المتحدة لن تقدم لنا مثل هذا الحل.. إنهم يريدون التخلص من مصر قبل كل شيء.. ثم بعدها السيطرة على مصر لتكون أداة لخدمة مصالحهم في المنطقة لذلك فإننا ندخل معهم في معركة قاسية وطويلة.

وهكذا يوضح محمود رياض وزير خارجية عبدالناصر أسباب قبوله مبادرة روجرز، وأنه كان على غير رغبة السوفييت.. وأنه كان يريد أن يكسب الوقت لدعم شبكة الصواريخ، ويكسب الرأى العام العالمى. ويضع أمريكا في مأزق لأنه يعرف سلفا أن إسرائيل سترفض المبادرة.. وهذا ما حدث فعلاً.

ولا تختلف شهادة محمد حسنين هيكل كثيراً عن الأسباب التى حملت عبد الناصر على قبول مبادرة روجرز ـ «الطريق إلى رمضان» ـ فقد كان عبد الناصر في موسكو وذكر لبريجنيف في أحد الاجتماعات أنه يعتزم قبول مبادرة روجرز.. وأنزل بريجينيف نظارته من فوق عينيه إلى أنفه وحملق في عبد الناصرمتسائلاً: تعنى أنك تريد أن تقول أنك ستقبل اقتراحا يحمل العلم الأمريكى».

فقال عبد الناصر: بالضبط: إننى سأقبله لمجرد أن عليه العلم الأمريكي، إننا في حاجة إلى فسحة من الوقت نتنفس فيها حتى نستطيع أن نقيم قواعد الصواريخ، ونحن بحاجة إلى أن نهيىء لجيشنا فترة راحة حتى يستعد لقفزته الكبيرة ونخفض عدد الضحايا من المدنيين. وأننا محتاجون لوقف إطلاق النار، ووقف إطلاق النار الوحيد الذى يمكن أن

يقبله الإسرائيليون لابد أن يكون مصدره اقتراحاً أمريكيا لكنى لا أظن أن هناك أية فرصة لنجاح المحاولة ولا أعتقد أن احتمالات نجاحها تتجاوز نصفا فى المائة.

وقال هيكل: إن البعض تصور أن إعلان قبول المبادرة هو نتيجة ضغط من الاتحاد السوفييتى، لأن عبد الناصرعائد لتوه من موسكو، على حين أن دهشة القيادة السوفيتية لقبول المبادرة لم تكن أقل دهشة من أى جانب آخر.

وقد قدم عبد الناصر لياسرعرفات تفسيراً صريحاً لما كان يحاول أن يفعله قائلاً أنه لا يرى أن فرصة النجاح بالنسبة إلى المبادرة تزيد على نصف فى المائة، ومع ذلك فحتى هذا النصف فى المائة جدير - رغم فرصته - بالتجربة. كذلك شرح له الحاجة إلى إقامة جدار الصواريخ واستحضار معدات الجسور، وقال إن المضى فى حرب استنزاف بينما إسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل معناه أننا ببساطة نستنزف أنفسنا .

وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان فى ذلك الوقت تقريباً قد أصدر الأمر للفريق فوزى بأن يستعد للعملية «جرانيت ١» التى ستمهد لعبور القناة والتقدم إلى الممرات، بعدما أصبح جدار الصواريخ مؤثراً بالفعل، فإنه لم يكن بطبيعة الحال يستطيع أن يقول هذا للفلسطينيين فى تلك المرحلة.

والاجتماع الذى أعلن فيه عبد الناصر قبول مبادرة روجرز لم يحضره السادات، لأنه كان قد أعلن أنه مريض بالقلب.. وذهب إلى ميت أبو الكوم «مريضاً»، وأرسل إلى جمال عبد الناصر بأنه يحتضر ، ويريد أن يوصى عبد الناصر على أولاده.

وهى الواقعة التى ذكرها فى حديثه للسيدة همت مصطفى مديرة التليفزيون أثناء احتفالات التليفزيون السنوية بعيد ميلاده «٢٥ ديسمبر» بأن عبد الناصر مر عليه فى ميت أبو الكوم.

ويبدو أن عبد الناصر أحس بخطورة تدهور صحة السادات على ضوء المعلومات التى أرسلها له. فقد اتصل بكل المسئولين وطلب إليهم أن يزوروا أنور السادات فى ميت أبو الكوم لأن صحته متدهورة.. وذهب إليه جميع أعضاء اللجنة العليا وعدد من الوزراء، ولكنه لم يقابلهم لأنه مريض وممنوع من مقابلة أحد، وعندما مر عليه جمال عبد الناصر انتفض السادات من فراشه واقفاً وهو يقول :

ـ والله أنا «خفيت» ساعة ما شفتك ياريس .

وهكذا انتهت الأزمة القلبية عند أنور السادات.

وسافر مع عبد الناصر فى سيارته إلى الإسكندرية.. وعاد إلى المسئولية مرة ثانية.

وكانت هذه هى المرة الأولى التى زار فيها عبد الناصر السادات فى قريته، وهى الزيارة التى روى عنها السادات بعد ذلك فى أحاديثه كثيراً من الحكايات.

ويبقى السؤال الذى ردده الجميع.. هل المريض بالقلب يستطيع أن يسافر إلى ميت أبو الكوم وغيرها.. ثم ما هى ضرورات سفره وإقامته فى قريته بعيداً عن عائلته وعمله ومصالحه فى القاهرة.. ثم هل سيجد المريض بالقلب علاجاً فى ميت أبو الكوم أم فى القاهرة.. إن ذلك يرجح أن المرض لم يكن صحيحا!!

ثم ـ وهو الأهم ـ كيف تصرف عبد الناصر بهذه البساطة وأعاده إلى موقعه!

2

الطريق إلى كرسى الرئاسة

دار الخيّـــال

لماذا عين السادات نائباً للرئيس؟

قرار مفاجيء اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر ذات صباح من يونيو عام ١٩٦٩، بتعيين محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، واستدعاه في السابعة صباحاً ليقسم اليمين الدستورية. ولم يحضر هذا المشهد، ولم يسجله إلا حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية.

وتضاربت الأقوال، واختلفت حول الأسباب التي دفعت بعبد الناصر لاتخاذ هذا القرار المفاجيء، قبل سفره إلى الرباط لحضور مؤتمر القمة العربي.

بعض الآراء تقول أنه كان تعيينا مؤقتا قبل سفره إلى الرباط لحضور مؤتمر القمة ، بعد أن تلقى أنباء عن مؤامرة لاغتياله .. ورأى آخر يقول أن هذا الإجراء كان بمثابة ورقة للضغط على الاتحاد السوفييتي للحصول على مزيد من الأسلحة، وإلا فإنه سوف يترك الرئاسة ويترك مكانه للسادات الذي يمكنه التفاهم مع الغرب. ورأى ثالث يرى أن هذا القرار المفاجيء قبل السفر كان لتفادى الصدام والتضارب فى الاختصاصات بين حسين الشافعي وأنور السادات خصوصاً فى فترة سفره.

وسوف يظل هذا القرار المفاجيء موضع مناقشات وبحوث مستفيضة، على ضوء ما تكشف بعد ذلك من خلال ممارسة السادات للمسئولية، ووضح خطه المخالف لكل ما كان يمثله ويعمل من أجله جمال عبد الناصر. فلو سار السادات على خط عبد الناصر ولم

ينقلب عليه لما كان هناك مبرر لدى الجماهير على الأقل لطرح هذا السؤال بمثل هذا الإلحاح.

وفي محاولة لإلقاء الضوء على هذا القرار مجهول الاسباب والذى يظل مجهولاً نعرض في البداية لوجهة نظر الرجل الثاني في مجلس قيادة ثورة يوليو، والذى كان ما زال إلى جانب عبد الناصر حتى آخر أيام حياته السيد حسين الشافعي.

في حوار طويل مع حسين الشافعي قال لي وهو يشرح موقع السادات من ثورة يوليو «أنه منذ وجود السادات في تنظيم الحرس الحديدى لخدمة فاروق، ومعارضة الضباط الأحرار لوجوده في مجلس الثورة لتشككهم في دوره السابق لانتمائه للحرس الحديدى، كان ولاء السادات لعبد الحكيم عامر، قبل ولائه للثورة، ولقائد الثورة.. إنني أعتبر السادات امتدادا لعبد الحكيم عامر.. وليس امتدادا لجمال عبد الناصر.. هذا طريق وذلك طريق آخر.. هذا اتجاه وذاك اتجاه آخر».

وقال لي حسين الشافعي أن وجود السادات في مجلس الثورة تسبب في مشكلة ضخمة.. لقد كانت محاكمة الثورة، لضباط الجيش عام ١٩٥٣ بسبب ظهور تمرد بينهم، وكان من بين أسباب هذا التمرد اعتراضهم على وجود السادات عضواً في مجلس قيادة الثورة.

«وقد حوكم الضباط، وكانت المحاكمة الوحيدة التى قام بها مجلس الثورة مجتمعاً إذ حضرها جميع الأعضاء الضباط، فيما عدا أنور السادات الذى لم يحضر المحاكمة لهذا الاعتبار».

«أما لماذا انضم إلى مجلس الثورة فإن الإجابة التى أعطاها عبد الناصر أنه كان يفيده لأنه كان نافذة له على فاروق، كان يعمل على الوجهين كعميل مزدوج وربما كان ذلك صحيحاً».

«وهناك نقطة ما زالت غامضة بالنسبة للعلاقات الدولية، لقد كان عبد الناصر على صلة بكل التنظيمات في مصر وربما كان من المفيد استعانته بشخص من الحرس الحديدى ليعرف تصرفات السراى، وربما وقع جمال ضحية لخديعة.. فجمال عبد الناصر بشر».

«ولو أن عبد الناصر دقق في الأمر، فلربما كان السادات بين الذين قدموا للمحاكمة عام ١٩٦٨ . فقد كان على صلة بالمشير عامر».

«عندما دقق عبد الناصر بعض الوقت وجد أن عباس رضوان كان متخفياً فقد كان يعمل على الوجهين وكشف في آخر لحظة.. وربما أيضاً كان سيكتشف أمر السادات».

ثم سألني حسين الشافعي قائلاً:

هل تعرف أن السادات كان هو الوحيد من بين أعضاء مجلس الثورة الذى كان يعلم زواج المشير عامر من برلنتي عبد الحميد، وكان يلتقي بهما معاً.

كانت هذه مقدمة قبل أن أصل مع حسين الشافعى إلى السؤال، الذى وصفه أنه سؤال محير، وأن الإجابة غالباً لا تكون إلا بعد تساؤلات يطرحها حسين الشافعى لتزيد الأمر غموضاً.. السؤال من عندي هو: لماذا اختار عبد الناصر السادات نائباً له، وقال حسين الشافعي - هذا سؤال محير فعلاً.. وللإجابة عليه فى رأيى عدة تساؤلات: هل كان جمال عبد الناصر فى ذلك الوقت مغلوباً على أمره؟ هل كان الوفاق بين روسيا وأمريكا قد أكد أن هذه المنطقة من اختصاص أمريكا وأن خير من يمثلها هو أنور السادات؟.

ألم يكن ما حدث عام ١٩٦٧ هدفه التخلص من جمال عبد الناصر نتيجة هزيمة، أبعاد التآمر فيها قد تشمل جهات وأطرافاً متعددة؟

«ألم يكن تنحى عبد الناصر استفتاء أكد استمرارية وجود عبد الناصر على الرغم من الهزيمة؟ ثم ألم يكن ذلك مبررا للتآمر ضد جمال عبد الناصر للعودة مرة أخرى للسلطة والجيش من قبل المجموعة الأخرى، مجموعة عامر وشمس بدران.. ثم فشل المؤامرة وانكشافها وبالتالى المحاكمات التى صدرت أحكامها فى ١٩٦٨».

«ألم يكن ذلك كله مبرراً لضرورة التخلص من جمال عبد الناصر لأنه يمثل عقبة فى تسيير سياسة المنطقة ككل؟».

«ثم من هو صاحب المصلحة الأساسية والمباشرة فى التخلص من جمال عبد الناصر؟ حقيقة لم يكن وارداً أن نجرى بحثاً جنائياً حتى نتبين أسباب وفاة جمال عبد الناصر، لأنها كانت تبدو طبيعية لكن ما نعلمه أن أسرار هذه الأمور لا يمكن أن يبوح بها إلا مرتكبها، ولا يعرف أبعادها إلا فاعلها، ولا يمكن التحقق منها إلا إذا كان هذا الخاطر قد ورد قبل عملية دفن عبد الناصر، بمعنى آخر أن يكون هناك تشريح، ولو أنه ضمن هذه الوسائل ما لا يترك أثرا يمكن الاستدلال به على الفعل الذى أدى إلى الوفاة.

«ثم سؤال آخر: ما الذى جعل السادات يحلف اليمين أمام الرئيس عبد الناصر كنائب لرئيس الجمهورية.

وهل هناك تسجيل لهذا الحدث، أي تسجيل بالصوت أو بالصورة.. إن هذا الحدث لم يشهده إلا أنا، وأذكر أنه عندما شكل مجلس الرئاسة بعد الانفصال عام ١٩٦٢ ذهبت إلى جمال عبد الناصر أقول له أنه لا يليق أن يكون فى مجلس الرئاسة جميع أعضاء مجلس الثورة السابقين بدرجة نائب رئيس إلا اثنين فقط أحدهما أنور السادات، ويومها قال لى الرئيس عبد الناصر بالنص: أنت بتقول إيه.. عاوز السادات يبقى نائب رئيس والناس تاكل وشنا انت مش عارف سمعته فى البلد إيه.

جمال عبد الناصر الذى قال لىّ هذا الكلام عام ١٩٦٢، هو نفسه الذى عين السادات نائباً عام ١٩٦٩ فى الوقت الذى كان حسين الشافعى نائباً للرئيس منذ عام ١٩٦١ .

وعدت أسأل السيد حسين الشافعى عما كان يردده السادات دائما من أنه عند وفاة عبد الناصر كان هو النائب الوحيد لرئيس الجمهورية، وقال حسين الشافعى :

ـ هذا غيرحقيقى، لقد كان يخطط لهذا الأمر مبكراً جداً فبعد استقالة عبد الحكيم عامر، وشمس بدران، تطوع السادات، وكتب استقالته ، وقال أنه ذهب ليحضراستقالتى زكريا محيى الدين وحسين الشافعى، وحصل على استقالة من زكريا محيى الدين، أما أنا فلم يجرؤ على أن يقترب منى.. وعندما ذهب بالاستقالات لجمال عبد الناصر قاله له جمال:

ـ إن الموضوع الخاص بعبد الحكيم انتهى، وأن هذه الاستقالات ليس لها مبرر، بل إنها تحدث انهياراً دستورياً.. فالاستقالات إذن لم تكن قائمة، ولم يكن هو النائب الوحيد، المسألة فيها تدبير أبعد وأوسع.. ولقد كان حسين الشافعى لا يعبر عن الاتجاه المريح ... ».

وسألت حسين الشافعى عما إذا كان يعتقد أن جمال عبد الناصر قد خضع لضغوط معينة لاختيار السادات نائبا له؟ فقال: إن هناك من الأمور ما يمكن استنتاجه من استعراض الوقائع، وقياسا على التاريخ، وما استهدفت به مصر بعدوان ١٩٦٧ لإسقاط جمال عبد الناصر، وقد استمر ذلك هو محور السياسة فى هذه المنطقة وتأكد ذلك عملياً بعد هذه الوفاة.

وعندما سألت حسين الشافعى: لماذا لم يناقش جمال عبد الناصر مباشرة فى أمر اغفاله وتعيين السادات نائباً أجاب ... بأنه ليس أقسى على النفس من أن يسأل إنسان عن عمل لا يمكن أن يجد له تبريرا.

ونترك شهادة حسين الشافعي الخطيرة دون تعليق لننتقل إلى شهادة أخرى.

يروى محمد حسنين هيكل سبباً آخر هو أن عبد المجيد فريد أمين عام رئاسة الجمهورية كان قد سبق الرئيس في رحلته إلى المغرب حيث كان الرئيس سيذهب إليها لحضور مؤتمر القمة العربي، ومن هناك أرسل تقريرا يقول أن الجنرال «أوفقير» أعد مؤامرة لاغتيال عبد الناصر، وأن هذا التقرير كان السبب في تعيين السادات نائباً، على أن يكون تعيينه مؤقتاً، إلا أن عبد الناصر عندما عاد شغل بأمور كثيرة أهم من اختيار نائب له غير السادات.

وهذه الرواية غير معقولة لأسباب عديدة منها :

نفى عبد المجيد فريد أنه أرسل مثل هذا التقرير لسبب بسيط هو أنه كان قد ترك موقعه في رياسة الجمهورية في «تلك الفترة». وعين بدلاً منه حسن التهامي، وبالتالي فلم يذهب للمغرب.

ويقول اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة الذى كان على رأس الرحلة أنه لم تكن هناك مؤامرة، ولم يكن هناك تقرير بهذا الشكل، وأن اللجنة التى سبقت الرئيس لم تتبين مثل هذه المؤامرة.

ويقول شعراوى جمعة أنه كان وزيراً للداخلية ولو أن تقريراً عن مؤامرة على الرئيس أرسل لتلقاه من بعثة الأمن التى كان قد أوفدها قبل زيارة الرئيس برئاسة اللواء حسن طلعت أو على الأقل لسمع به. على أن عبد الناصر - يضيف شعرواى جمعة - لم يكن من الذين يأبهون بمثل هذه التقارير، ولم يكن يخاف.. ولقد غضب عبد الناصر يوم قيل له - حفاظاً على صحته - وليس لإجراءات الأمن - أن يكتفى بأن يسيرخطوات فى جنازة الفريق عبد المنعم رياض، وأصرعلى أن يواصل مسيرته فى الجنازة بين الجماهير من مسجد عمر مكرم حتى مسجد جركس، وهى مسافة طويلة تخترق شوارع وسط القاهرة، وقد ذاب جمال عبد الناصر مع الجماهير، ولم تتمكن قوات الأمن لا من حمايته ولا من إبعاد الناس عنه، فالجماهير هم الذين أحاطوا به ووفروا له الحماية»..

ولو صحت رواية هيكل أنه عين السادات لأنه سمع عن مؤامرة لاغتياله - لكان معناها أنه عين السادات رئيساً لا نائباً له.. فعندما يذهب إنسان لمواجهة الموت،ويعين نائباً له، فمعنى ذلك أنه يعينه فى موقعه رئيساً فى حالة غيابه، والمؤكد بالنسبة لهذه الحالة، أن مثل

هذا التقرير لم يرسل، وأن عبد الناصر لو كان عينه تعييناً مؤقتاً.. فما الذى يشغله عن تغييره وإعادة شغل أهم المناصب بعد رئيس الجمهورية.. وأى شىء أهم من هذا؟

وقال لى عبد اللطيف البغدادى أنه سأل جمال عبد الناصر عن أسباب تعيين السادات نائباً له قبل سفره مباشرة فأجابه بأن بينه وبين حسين الشافعى خلافات، وهذا التعيين كان لتلافى الخلافات أثناء غيابه، وحسم الأمور حيث إنه كان يبدو أن تنافساً بين الاثنين وأن هذا التنافس انعكس حتى علي سائقي سيارتى الاثنين، حيث كان كل منهما عند انتهاء أى اجتماع يحاول أن يسرع بسيارته ليكون قبل الآخر!

وقال عبد اللطيف البغدادي أنه كان هناك قرار بتعيينه نائباً للرئيس.

وقال لي محمد أحمد سكرتير الرئيس أن آخر تعليمات عبد الناصر له كانت تغيير سيارة البغدادى بسيارة أخرى تليق به، وكان قد حدث لقاء بين عبد الناصر والبغدادى بعد جفوة طويلة انتهت قبل وفاة عبد الناصر بفترة وجيزة.

وكان من المتصور أن يكون نائب الرئيس عضواً بمجلس الثورة.. فقد كان عبد الناصر يهتم بالأقدمية، وهذه من تقاليد العسكريين التى يتمسكون بها.

وكان هناك اثنان من أعضاء مجلس الثورة بقيا إلى جانب عبد الناصر هما حسين الشافعى وأنور السادات.. فلماذا اختار السادات ولم يختر الشافعى؟

لقد حدث أكثر من خلاف بين عبد الناصر وحسين الشافعى، منها مثلا ما وقع فى أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد النكسة وقبل صدور برنامج ٣٠ مارس وكان عبد الناصر قد عقد أكثرمن اجتماع وشكل أكثر من لجنة لإعادة تنظيم الدولة، والكشف عن الأخطاء، منها اجتماع لمجلس الوزراء، وقد حدثت فى هذا الاجتماع، أزمة بين عبدالناصر وحسين الشافعى.

كان جمال عبدالناصر قد رأس الاجتماع وطلب من الجميع أن يتكلموا بصراحة.

ويقول أمين هويدى أحد الوزراء الذين حضروا الاجتماع، وشاهدوا هذه الأزمة أن حسين الشافعى كان أول من تحدث، وبدأ يتحدث عن الأخطاء والسلبيات التى أدت إلى النكسة، بصوته الهادىء العميق، أخذ ينتقد الانفرادية فى اتخاذ القرارات، ثم تناول موضوع الحراسات وأخذ يذكر الرئيس أنه تحدث إليه مراراً بخصوصه، واستمع الرئيس فى هدوء وصبر حتى انتهى من حديثه.

وبدأ الرجل فى الحديث وتساءل عبد الناصر لماذا لم يدل حسين الشافعى بمثل هذه الآراء من قبل، ولماذا لم يكن ينتقد أسلوب الحكم إلا بعد الهزيمة، لماذا يختار هذا الوقت بالذات، ثم ضحك بمرارة وهو يردد المثل الشائع «لما العجل يقع تكتر سكاكينه» وأخذ يعدد أمام المجلس القرارات المهمة التى أخذت قبل النكسة وأهمها سحب القوات الدولية، وغلق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية.. وأكد أنها تمت بموافقة الجميع، وقد أمن على حديثه السيدان زكريا محيى الدين، وأنور السادات، وكانا يحضران الجلسة، ثم عاد لينفى أن الشافعى اعترض على الحراسات،ولكنه كان يفاتحه فى رفع الحراسات عن بعض أقربائه ممن طبق عليهم قرارات تصفية الإقطاع، وأكد أنه لم يستجب لرجائه حتى لا تكون هناك استثناءات فى تنفيذ القانون، ثم عاد الرئيس ليتساءل إذا كان أسلوب الحكم ليس محل رضائك، لماذا لم تقدم استقالتك كما فعل البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم. لماذا تبقى فى حكم لا ترضى عن اتجاهاته وأساليبه، لماذا يظل فى المسئولية فى ظل قوانين تتعارض مع معتقداته؟!

ورد الشافعى: الاستقالة أبسط شىء لا تكلف الإنسان إلا قصاصة ورق.

ورد الرئيس: لماذا لا تقدم هذه القصاصة؟

وتوقف الرجلان عند هذا الحد، ولا أدرى ماذا تم فى الكواليس بعد ذلك، ولكن الشافعى لم يقدم استقالته، كما أن عبد الناصر لم يقدم على إقالته حتى يوم وفاته».

وروى لى حسين الشافعى هذه الواقعة بطريقة مختلفة عندما قال:

فى يوليو ١٩٦٧ بعد الهزيمة عقد عبد الناصر جلسات لمجلس الوزراء مطولة وموسعة ليقول كل منهم ما يجول فى خاطره لإعادة تقييم الموقف، وتسليط الضوء على السلبيات.. وكان كل من عنده رأى يبديه، وكل من عنده كلام يقوله .

وفى رابع يوم تكلم وزيران،ولم يعجبنى كلامهما، فقد كانت تفوح منه رائحة النفاق وطلبت الكلمة.. وقلت إن ما حدث يومى ٩ و ١٠ يونيو، ظاهرة نادرة، لا يمكن تصورها، وهى ظاهرة ضد توقعات الذين دبروا لدرجة أنها قلبت الموازين.. وما حدث من تعبير مذهل هو ثقة فى نظام أدى المنجزات وما يتجاوز تصور أى شخص، ولكن حجم الهزيمة لم يترك من هذا الرصيد إلا ١٪، و١٪ أخرى كانت نتيجة الخوف من الفراغ

السياسى نتيجة التنحى. والعدو على أرض الوطن.. فالجماهير تحتاج إلى قيادة تستمر فى المسئولية.. أما الـ ٩٨٪ الباقية فهذا رصيد معلق، وموقوت بقدر استطاعتنا أن نغير أسلوبنا بما يجعل من هذا الرصيد المعلق رصيداً ثابتاً.

بعدها علق الرئيس عبد الناصر قائلاً:

إن حسين الشافعى ينقد الأسلوب .. إذا لم يكن الأسلوب يوافقه فلماذا لم يستقل، ولابد أن يكون مفهوماً أن الذى لا يعجبه الأسلوب عليه أن يستقيل.. وأول ما تبادر إلى الذهن نتيجة ذلك أن أقدم استقالتى، ولكنى دائماً أقول أن الكلمة أمانة ومسئولية، وتأكد لى ذلك تماماً فى هذه الجلسة.. ووجدت نفسى أغرق فى الضحك، وأقول ما أسهل الاستقالة ولكن أستقيل من ماذا وكيف ولماذا.. لقد سرت إلى جانبك ١٥ سنة.. فهل أتركك فى أسوأ الظروف، لو أن «مصارينى طالعة» سوف أجمعها بيدى لأقف إلى جانبك.. وكان عبد الناصر قد أثار موضوعاً آخر وقال إننى أتكلم لاعتبار شخصى لأننى تحدثت معه حول فرض الحراسة على شخص معين. وشرحت له القضية، كانت عامة، وهى قضية مواطن استصلح أرضاً واستولت عليها الحراسة وتركتها تموت ثانية، وتحدثت بالتفصيل عن قضية هذا المواطن.. وعندما انتهيت من حديثى نظر إلىّ جمال عبد الناصر وضحك.. وكأنه كان يقول: انت أخذت الموضوع جد.. وقلت له: أنت الخير والبركة، كان رجلاً .. وكان الخلاف معه فى الرأى خلافاً مع رجل.. وبعدها غادرنا مجلس الوزراء فى سيارة واحدة إلى منزل عبد الناصروعرف،وكذلك عرف أنور السادات، أن الاستقالة دونها الموت كنت أرى أنه من الأشرف لى إخراجى على أن أستقيل.

لا شك أن هذه المناقشة، وفى هذا الوقت بالذات قد تركت أثراً فى نفس عبد الناصر.. وأنه تأثر من حسين الشافعى.. وبعدها مباشرة وقع حدث آخر ترك أثراً سيئاً أيضاً عند عبد الناصر ضد حسين الشافعى عندما تردد حسين الشافعى فى أن يرأس المحكمة التى تحاكم رجال المشير فى الوقت الذى أبدى السادات استعداده فوراً لرئاسة هذه المحكمة .

كان قد اتفق على أن تشكل محكمة خاصة لمحاكمة رجال المشير عامر بسبب مؤامراتهم، واختارعبد الناصر الشافعى رئيساً لهذه المحكمة، إلا أنه اتصل بعبد الناصر يطلب التأجيل، ورأى عبد الناصر فى ذلك تردداً منه، وكان السادات من قبل قد طلب

رئاسة هذه المحكمة.. وغضب عبد الناصر من موقف حسين الشافعى الذى قال بعدها..أنه سوف يرأس المحكمة، وكانت مبادرة السادات أمراً يحسب له عند جمال عبدالناصر، فى تلك الظروف، وخاصة أن الشافعى تسلم أوراق القضية قبل أن يتصل بعبدالناصر، ليطلب منه التأجيل، فطلب منه أن يسلم الأوراق لأنور السادات.

ويروى حسين الشافعى هذه الواقعة بطريقة مختلفة قال لى أنه لم يرفض رئاسة المحكمة. فقلت له على الأقل أنك ترددت قال:

ـ ترددت هذا صحيح، ولكن أن يكون ذلك أحد أسباب تقرب عبد الناصر من السادات فهذا غير صحيح، كيف أرفض أن أرأس هذه المحاكمات وكنت واحدا من القيادة، وربما اختارنى عبد الناصر على أساس أننى وجه مقبول فى تلك الظروف الصعبة. وقد عكفت على قراءة أوراق المحاكمة وكانت ستة آلاف ورقة قبل أن أتصل بجمال عبدالناصر.

كان ترددى سببه أننى كنت انتهيت لموقف مختلف.. فهى أول محاكمة بعد الهزيمة، والبلد تعيش فى أزمة ومرارة.. ولكنى فى الوقت نفسه كواحد مسئول فى القيادة وأنا أقرأ أوراق القضية جال بخاطرى خاطر معين،فاتصلت بجمال عبد الناصر على الفور قلت له يحسن أن نتخذ بعض الإجراءات التى تخفف من ظروف المحاكمة، ونعطى حداً أدنى من التقبل لدى الناس.

قال لى عبد الناصر : ياحسين ما الذى غيرك.. لقد كنت موافقاً فى البداية.

قلت: أنا لا أقول إننى غير موافق، ولكنى أرى أن نتخذ أيضاً بعض الإجراءات.

قال: أنا شايف إنك متغير بالنسبة للمحكمة وسلم الأوراق لأنور السادات.

وكان الحديث فى التليفون، ولم يكن هناك مجال للأخذ والرد.

أخذت الدوسيهات،وذهبت إلى منزل السادات بالهرم فوجدته فى ميت أبو الكوم،وذهبت إلى عبد الناصر فى منشية البكرى لأصحبه إلى اجتماع مجلس الوزراء.. أثناء الطريق، سألته: كيف لا يمكن أن أناقشه فى الأمر.. ولكنه قال: إن هذه مسائل لاتحتمل التردد!!

ودخلنا مجلس الوزراء، وحضرت الاجتماع ثم عدت إلى بيتى مع زكريا محيى الدين،وفى الطريق أخبرته بما حدث وقلت له أن عبد الناصر عندما يقول أنور السادات فإنه للمصلحة العامة، يكون وجودى أفضل.

وتحدث زكريا مع جمال عبد الناصر، الذى عدل عن رأيه ورأست محكمة الثورة.

وهناك رأى يقول أن الرئيس عبد الناصر وضع اختيار السادات كنائب له ورقة للضغط على السوفييت من أجل الحصول على مزيد من الأسلحة.. لقد كان السوفييت يخشون من تورطهم فى قضية الشرق الأوسط.. ولم يحدث أن أرسلوا قوات خارج بلادهم إلا لمناصرة الدول الشيوعية ولم يكن عبد الناصر شيوعياً، ولا مشتركاً فى حلف معهم، كما رفض أيضاً عقد معاهدة بينهم وبين مصر، والذى عقد معهم معاهدة هو أنور السادات فيما بعد. لذلك كان اشتراكهم العسكرى فى المشكلة حساساًجداً بالنسبة لهم.. وفى البداية كانوا يرفضون إرسال الخبراء.. وكان عبد الناصر يريد الخبراء فى مرحلة بناء القوات المسلحة.. وكان يقول باستمرار فى خطبه العلنية «إنها معركتنا ولا نريد من الاتحاد السوفيتى أو غيره أن يحارب عنا.

وبعد الغارات الإسرائيلية على العمق المصرى طلب طائرات يقودها طيارون سوفييت لحماية سماء القاهرة.. وطلب خبراء سوفييت على الأسلحة المتطورة لتدريب قواتنا عليها.

فهل كان اختيار السادات نائباً للرئيس ورقة يلعب بها للضغط على الاتحاد السوفييتى، إن الذين يقولون ذلك يظنون أن عبد الناصركان يعلم أن علاقات السادات بالأمريكان قديمة، وأن عبد الناصر كان يعلم أن السادات سيكون وجها مقبولاً لدى الأمريكان.. أو أنه يعرف ميول السادات الأمريكية وهو أمر غير مقبول.

وفى الشهور الأخيرة لعبد الناصر كان يتردد على منزل أنور السادات.. لم تكن لعبد الناصر أية حياة خارج بيته.. ففيه أسرته.. وفيه مكتبه، وكان يقول أنه لا يرى «أسفلت» الشارع إلا إذا كان ذاهباً فى مهمة أو للقاء ضيف أجنبى أو لعمل فى فترات متقطعة.

وذات مرة ذهب لحفل استقبال أقيم فى فندق شبرد للقمص مكاريوس.. ونظر من تراس شبرد إلى النيل، وكأنه يراه للمرة الأولى وقال: كم هى جميلة القاهرة.. وهذه الجلسة على النيل.

وكان السادات قد انتقل من الهرم إلى منزله على النيل فى قصر مصادر يملكه «كاسترو» أحد اليهود المهاجرين ، وقد ألح بيجن للسادات ـ فيما بعد ـ أنهم يمكن أن يستردوه،وكان السادات يقول للعديد من زواره المقربين جداً أنه انتقل إلى هذا القصر لكى يتيح لعبد الناصر فرصة الجلوس على النيل ورؤيته.

وكان عبد الناصر يتردد على منزل السادات.

ولا شك أن هذه الجلسات العائلية قد قربت بين عبد الناصر والسادات.

سبب شخصى نعم.. ولكنه يمكن أن يوضع فى قائمة الأسباب ونحن نحاول فى ظلام المعلومات أن نصل إلى الحقيقة وراء هذا القرار المفاجىء.

وعلى كل حال.. فإن هناك فى أحد الأشرطة حديثاً مسجلاً بين عبد الناصر وديالولتو سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية.. يقول فيه عبد الناصر: أنه سوف يغير السادات.

كان هذا الحديث قبل وفاة عبد الناصر بأيام..ولم يتغير السادات.. ووقعت مفاجأة أغرب هى وفاة عبد الناصر غير المتوقعة وكانت ليلة وفاته أطول ليلة فى تاريخ مصر.

الليلة الحزينة..ماذا حدث..؟

مات جمال عبد الناصر مساء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وما زالت وفاته موضع خلاف حتى اليوم.. فهناك من يشكك فى أن هذا الغياب المفاجىء لعبد الناصر لا يمكن أن يكون طبيعياً، وأنه لابد أن يكون وراءه حدث جنائى.

ومن الطبيعى أن تثير مثل هذه الوفاة غير المتوقعة تكهنات عديدة، ومن الطبيعى أيضاً أن تدعى قوى معينة كان يعاديها عبد الناصر، وكانت تعاديه، أنها مسئولة عن وفاته،وأنها هى التى قتلته.. ذلك أمر طبيعى،ولكن الغريب هو أن يشكك حسين الشافعى فى أمر هذه الوفاة، ويتصور الآن أنها ربما تكون جنائية.

قال لى حسين الشافعى: «إننا لو تنبهنا فى ذلك الوقت فربما اكتشفنا أن وفاة عبدالناصر كانت جنائية».

ولقد فهمت من الحوار الطويل مع حسين الشافعى حول هذه الليلة التاريخية التى مرت بمصر أنه يشكك فى أن الوفاة يمكن أن تكون جنائية، بمعنى أنه تم قتل عبد الناصر «وأننا يمكن أن نعرف القاتل إذا عرفنا المستفيد من غياب جمال عبد الناصر».. على حد تعبيره!

ولم يشأ حسين الشافعى أن يزيد، تاركاً علامات الاستفهام الكثيرة أمامى، وأمام كل من يقرأ مثل هذا التساؤل.

هناك قوى خارجية أيضاً ادعت صراحة أنها قتلت جمال عبد الناصر!

قال ماوتسى تونج لوفد مجلس الأمة الذى ذهب لزيارة الصين: «كيف تتركونه يموت هكذا بسرعة وهو فى سن النضج.. إن الذى قتله هم السوفييت».

وقال لى صلاح نصر: إن إسرائيل حاولت قتل عبد الناصر بالسم أكثر من مرة، وأنها جندت موظفاً بمحلات جروبى ليقدم لعبدالناصر قهوة مسممة فى أحد الاحتفالات، وقد اكتشفت هذه المحاولة وكانت أحد الأسباب الأساسية فى إنشاء قسم للسموم بالمخابرات العامة بهدف مواجهة إسرائيل بنفس أسلوبها، وبهذه المناسبة يؤكد صلاح نصر أن هذا القسم ظل دوره مقصوراً على الأبحاث، ومتابعة المؤتمرات الدولية الخاصة بالسموم، وأنه كان يشرف عليه العديد من الأطباء والأساتذة المختصين الذين حدد لى أسماءهم، وأنه كانت هناك وحدة فى رياسة الجمهورية مهمتها فحص الأطعمة والمأكولات التى تقدم للرئيس فى منزله.. وهكذا فلا يمكن أن نتصور أنه قد وضع لعبد الناصر سم فى الطعام.

ويبدو أن إسرائيل تنبهت إلى صعوبة تصديق مثل هذه القصص، فقد روجت أنها قتلت عبد الناصر بالسم، ولكن بطريق آخر. فقد ألقت المخابرات المصرية القبض على أكبر عميل لإسرائيل، هو «الدكتور على العطفى» الذى اتهم بالتجسس لحساب إسرائيل.. وكان الدكتور يشغل منصب عميد معهد التربية الرياضية فى حلوان.. وقد اتضح بعد القبض عليه أن المخابرات الإسرائيلية قد زرعته فى هذا الموقع بعد أن زودته بكل ما يمكنه من أداء عمله، فحتى شهادة الدكتوراه التى حصل عليها مزورة، وقد وجد فى منزله مليون جنيه مصرى نقداً، وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالسجن المؤبد، وقد ادعت إسرائيل أن على العطفى، هو الذى قتل عبد الناصر حيث كان يقوم بتدليك جسمه بمادة سمية بطيئة

المفعول،وأن هذه المادة تسربت إلى جسمه دون أن يكون لمفعولها مضاعفات حتى أدت إلى مقتله.

وقال لى محمد أحمد سكرتيرعبد الناصر أن على العطفى هذا لم يدخل بيت عبد الناصر على الإطلاق ولم نسمع باسمه، وأن الأطباء كانوا فعلاً قد نصحوا عبد الناصر بالتدليك كجزء من العلاج وأنه كان يقوم به مختص من مركز التأهيل التابع للقوات المسلحة.

وقال لى خالد جمال عبد الناصر أنه لم يسمع باسم على العطفى من قبل، وأنه لم يتردد أبداً على الرئيس فى منزله. وقد ثبت بعد كثير من الفحص والتدقيق أن قصة على العطفى غير صحيحة.. وأنها ملفقة!

الألعاب القذرة

يظهر واضحاً أن غياب عبد الناصر كان أملا ضخماً لأمريكا وإسرائيل حتى أن كلاً منهما تدعى أنها كانت وراءه، وأنها هى التى قتلته.. وهذا يؤكد أن هدفهما القوى الأول كان التخلص من عبد الناصر.. ولم يكن عبد الناصركشخص هو الذين يزعج، وإنما ما يمثله عبد الناصر وما يقوم به.. فكره، وتجربته، وطريقه، ومنهاجه. وسوف نرى بعد ذلك أن هذا هو ما فعله انقلاب مايو بالضبط بعد ذلك.

يقول كتاب «الألعاب القذرة» الذى صدر فى لندن عن أعمال المخابرات أن عملية اغتيال جمال عبد الناصر من أبرز العمليات التى نفذها رئيس قسم العمليات السرية فى وكالة المخابرات الأمريكية وأنها نفذت بتخطيط دقيق وذكاء خارق بحيث أن أقرب المقربين إلى عبد الناصر لم يتبادر إلى ذهنهم أى شك فى هذه العملية. واعتبروا أن موته كان نتيجة أزمة قلبية.

وأن عملية اغتيال جمال عبد الناصر هى العملية النموذجية الكاملة التى قامت بها المخابرات الأمريكية، والتى أصبحت مثلاً فى عالم المخابرات، فالعناصر الخارجية التى نفذتها اعتمدت على شخص واحد فقط. ومن هنا فإنها تختلف عن العملية التى خططت لها المخابرات البريطانية لاغتيال الرئيس المصرى عام ١٩٥٦، حيث أعدت الخطة ليقوم بها مجموعة من الضباط المصريين، وكشفت السلطات المصرية هذه الخطة، وعثرت على

الأسلحة مدفونة فى الرمال.. قرب مدينة القاهرة.. أما الخطة الناجحة التى أودت بحياة الرئيس المصرى - كما ورد فى الكتاب - فقد كانت تعتمد على وضع السم فى مادة الأنسولين التى كان يتناولها عبد الناصر يومياً كعلاج دون أن يترك أى أثر فى الجسم.

ولم يكن هذا السم معروفاً فى تلك الفترة لذلك استخدم لعدة سنوات على أساس أن الأمريكيين وحدهم هم الذين يعرفونه، ولكن تبين فيما بعد أن السوفييت قد استخدموه عام ١٩٧٩ فى مقتل لاجىء سياسى بلغارى، وكان يعمل مذيعاً فى الإذاعة الموجهة إلى شرق أوروبا، عندما طعنه عميل للمخابرات السوفيتية فى رجله برأس المظلة المسمم بمادة «ريين».

ويقول «تشامبان» مؤلف «الألعاب القذرة» أن الحاجة كانت ماسة للتخلص من جمال عبد الناصر بعد سلسلة الزيارات التى قام بها للاتحاد السوفييتى، وبعد أن أخذ التعاون المصرى السوفييتى أبعاداً خطيرة. وبعد أن وصلت مصر وحدات كاملة من سلاح الجو السوفييتى، مزودة بطائرات مقاتلة وقاذفة وصواريخ أرض جو، بالإضافة إلى طائرات الاستكشاف وأنه أعطى تسهيلات لوجود عدد كبير من الخبراء والفنيين السوفييت فى مصر. لذلك كان لابد من القضاء على عبد الناصر ونظامه وإخراج السوفييت من مصر.

وقد سلم السم إلى رجل مصرى متعاطف مع المخابرات الأمريكية ودفع له مبلغ كبير..

وكان مدير فرع العمليات السرية فى المخابرات الأمريكية شخصياً فى القاهرة يراقب اللمسات الأخيرة للعملية الضخمة التى غيرت معالم السياسة فى الشرق الأوسط بعد ذلك، وهى تشير أيضاً إلى أيدى المخابرات الأمريكية فيما حدث بعد ذلك.

والقصة التى يرويها كتاب الألعاب القذرة لن تكون القصة الأخيرة حول وفاة جمال عبد الناصر.

ولن تنتهى أبداً الأقاصيص حول الوفاة المفاجئة لجمال عبد الناصر، ولا شك أن هناك قوى وأشخاصاً كان من مصلحتهم التخلص من جمال عبد الناصر، وسوف تظل الشبهات تلاحقهم.. ما لم تكشف إحدى الجهات بالوثائق دورها فى عملية القتل إذا كان صحيحاً. ومع ذلك فأنا شخصياً ما زلت أرجح أن الوفاة كانت طبيعية.

على أن الثابت من تقارير الأطباء أن جمال عبد الناصر قد انتقل إلى رحاب الله فى الساعة السادسة والربع أثناء إجراء الإسعافات اللازمة لتنظيم ضربات القلب.. هكذا قال

التقرير الطبى الرسمى الذى وضعه الأطباء رفاعى كامل ، ومنصور فايز،وزكى الرملى، والصاوى حبيب، وطه عبد العزيز. وكان أربعة من هؤلاء الأطباء قد استدعوا على عجل إلى منزل الرئيس منذ الساعة الثالثة والنصف، أما الطبيب الخاص الدكتور منصور فايز فقد كان فى منزل الرئيس.

صراع مع المرض

كان الانفصال وانفصام الوحدة بين مصر وسوريا قد ترك أثراً عميقاً عند جمال عبد الناصر، عندما أصيب أول مرة بمرض السكر.. ومع أحداث الأمة العربية، وأزماتها كان مرض السكر يزداد سرياناً فى جسم جمال عبد الناصر.. وبعد هزيمة ١٩٦٧ امتد أثرمرض السكر إلى شريان الساق، وقد هاجمت عبد الناصر أول أزمة قلبية بعد أن قامت إسرائيل بعملية تليفزيونية على شاطىء البحر الأحمر، عندما أنزلت بعض قواتها المحمولة جواً عند الزعفرانة وقامت بفك أحد أجهزة الرادار وسرقته من الموقع الذى كان مسئولاً عنه «المشير» أحمد إسماعيل، وهى الواقعة التي أبعد بسببها «اللواء» أحمد إسماعيل عن القوات المسلحة، وقد أعاده إليها السادات عندما عينه فيما بعد رئيساً للمخابرات العامة كخطوة قبل أن يعينه وزيراً للحربية قبل حرب ١٩٧٣، وبعد حرب أكتوبر حصل على رتبة المشير.

ومع تطور الأحداث، وانفعال عبد الناصر بها، تطور المرض واشتد.. ونصحه الأطباء بالراحة، ولكنه لم يسترح، وحدثت مضاعفات للمرض وسافر للعلاج الطبيعى فى مصحة «تسخالطوبو» بالاتحاد السوفييتى وقال الأطباء أن عليه ألا يجهد نفسه..ومرة أخرى لم يستمع إلى نصيحة الأطباء.

وعندما عاد من رحلة العلاج كان عليه أن يحضر المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى، وظل ثلاث ساعات جالساً على مقعده يكتم الآلام. ويتحدث إلى الجماهير، وأعلن قبول مبادرة روجرز.. وعقد اجتماعاً ثانياً وثالثاً وجلسة مغلقة ليشرح ما لا يمكن إعلانه من أسباب لقبول المبادرة، وجاء الملك حسين فى أواخر أغسطس يخبرمضيفه بتصرفات المقاومة فى الأردن واحتكاكها المستمر بسلطات الأمن ورأيها فى أن احتلال إسرائيل لمزيد

من الأرض العربية سوف يدفع الدول العربية إلى تعبئة مواردها للتصدى لإسرائيل.. وقال عبد الناصر أنه عالج الخلاف مع منظمة التحرير حول قبول مبادرة روجرز بحكمة، وأن على الملك حسين ألا يهاجم الفلسطينيين حتى لا تستفيد إسرائيل من هذا الهجوم.

يقول محمود رياض أن عبد الناصر طلب إلى الملك حسين أن يأخذهم بالصبر حتى ولو أخطأوا وذلك من أجل الشعبين الأردنى والفلسطينى وقال له: لا تنس أن سيدنا أيوب كان من سكان الأردن وأوصاه بأن يعالج الخلاف بالعمل السياسى وليس بالعمل البوليسى.

وتطورالخلاف بعد ذلك، وقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف طائرات أنزلتها فى مطار المفرق فى الأردن ثم نسفتها بعد أن احتفظت بعدد من ركابها كرهائن.

وشكلت حكومة عسكرية فى الأردن..،وتحركت ٢٥ طائرة فانتوم أمريكية، إلى قاعدة «انسرليك» جنوبى تركيا، وتحرك الأسطول السادس تجاه شرق البحر المتوسط.

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد سافر إلى مرسى مطروح لقضاء أجازة لمدة عشرة أيام.. وكان الأطباء قد أصروا على ضرورة أن يستريح شهرا على الأقل، وفى اليوم الأول لوصوله إلى مرسى مطروح أدرك الأبعاد الخطيرة للأزمة الأردنية الفلسطينية.. وعاد إلى القاهرة وعاش الأزمة لحظة بلحظة ثم وجه دعوة للملوك والرؤساء العرب لعقد اجتماع فى القاهرة «لوقف نزيف الدم.. والاقتتال بين الأشقاء».

وجاء الملوك والرؤساء العرب إلى القاهرة، وسافر وفد منهم إلى عمان، وسافر معهم الفريق محمد أحمد صادق.

ويقول لى الفريق صادق أن عبد الناصر قال له أن لك مهمة محددة مع الوفد، هى أن تحضر معك ياسر عرفات.

واستطاع الفريق صادق أن يحضر معه ياسر عرفات بعد أن ألبسه ملابس كويتية، ودخل الطائرة بخدعة كبيرة. وقد فوجىء كل العرب أن ياسر عرفات وصل إلى القاهرة وبعده جاء الملك حسين إلى المؤتمر.

وطوال أيام المؤتمر لم ينم عبد الناصر سوى ساعتين أو ثلاث ساعات فى الليلة، وكان يستيقظ فى الصباح ليطلب ملف برقيات السفارة المصرية فى عمان وبرقيات وكالات الأنباء خلال الساعات التى نامها.. وكان عبد الناصر يترك الاجتماعات لدقائق

ليسيرخلالها فى فندق هيلتون، حيث يعقد المؤتمر،وحيث يقيم الرؤساء، وذلك فى محاولة للتغلب على الآلام وإخفائها، ويقول محمود رياض: «لقد بذل عبد الناصر جهداً خارقاً وشجاعة ضخمة في التصدى للانفعالات التى سيطرت على المؤتمر، وتفادى المهاترات التى تعكس تلاحق الأحداث إلى أن أمكن أخيراً التوصل إلى اتفاق ينهى هذا النزيف الدموى فى الأردن.. وفى ذلك المؤتمر تكشف من جديد مدى احترام الرؤساء والملوك العرب لعبد الناصر، وارتفع فوق كل المتناقضات واستطاع أن يحتوى أضخم أزمة تعرض لها العالم العربى منذ ١٩٦٧ حينما لبى الملوك والرؤساء العرب دعوته للحضور إلى القاهرة وحينما جعل الطرفين المتقاتلين يتوصلان إلى إيقاف المذبحة محبطاً بذلك محاولة التدخل العسكرى من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية».

وأمضى عبد الناصرخمسة أيام في عمل دائم ليل نهار وأصر على أن يكون فى وداع كل الملوك والرؤساء فى مطار القاهرة، رغم أن بعضهم كان إصراره غريباً على أن يعفى عبد الناصرمن مهمة توصيله، إلا أن عبد الناصر رفض وقام بتوصيلهم جميعاً!

وفى مطار القاهرة، وأثناء توديعه حاكم الكويت أحس بالإرهاق وطلب سيارته إلى ممر المطار لأول مرة، وحملته إلى منزله حيث صعد إلى الطابق الأول فى المصعد الذى دخل المنزل لأول مرة بعد أن أصيب بالأزمة القلبية.

وحضر الدكتور منصور فايز واستدعى بقية الأطباء واستمرت جهودهم حتى الخامسة والنصف مساء. كان واضحاً أن الأزمة فى هذه المرة مختلفة.. وأنها عنيفة كما كان الجهد مختلفاً وعنيفاً.. واتصل فؤاد عبد الحى الياور الخاص للرئيس بمنزل سامى شرف وطلب إليه الحضور فوراً إلى منزل الرئيس مع شعراوى جمعة، واتصل أيضاً بمنزل شعراوى وأبلغه نفس الرسالة.

ويقول شعراوى جمعة أن سامى شرف مر على منزله وأنه حملتهما سيارة واحدة إلى منزل الرئيس.. وأن جو المنزل وحده هو الذى دفع أقدامهما إلى أن تتجه إلى الطابق الأول حيث غرفة نوم الرئيس، لقد أحسا أن ثمة شيئا غيرعادى، فاتجها دون أن يكلمهما أحد إلى غرفته، حيث وجدا الرئيس راقدا على فراشه يرتدى بيجامة ذات خطوط طويلة عريضة، وقد أحيط جسمه بالأسلاك.. لحظة دخولهما انتفض جسمه كله كرد فعل لصدمة كهربية. وبعدها بلحظات أحس الحاضرون أنها كانت الانتفاضة الأخيرة.. انسابت دموع من أعين الجميع وأحس الجميع أن العالم العربى قد فقد زعيمه.

الوزراء في منزل الرئيس

أول الحاضرين بعد ذلك هو حسين الشافعي الذي لم يتمالك أعصابه من هول الصدمة واتجه إلى القبلة وأخذ يصلي.. وكان خالد الأبن الأكبر للرئيس خارج المنزل فأرسلوا إليه، وجاء على الفور..!

ودق جرس التليفون في المستشفى يطلب إلى محمد أحمد سكرتير الرئيس أن يذهب إلى الرياسة. في استدعاء عاجل. ويقول محمد أحمد أنه تعجب من هذا الاستدعاء فإن جمال عبد الناصر نفسه هو الذي منحه إجازة وقال له لا تحضر مهما كانت الظروف قبل عشرة أيام.

كان محمد أحمد قد رزق بخمس بنات.. وعندما قال للرئيس أن زوجته تنتظر مولوداً، قال له الرئيس: سوف تنجب الأبنة السادسة!

وعندما أُبلغ أن زوجته في المستشفى وقد وضعت مولوداً ذكراً قال أسموه جمال وسوف أستأذن الرئيس لأحضر فوراً.

ذهب يطلب من الرئيس أن يسمح له بالانصراف من مؤتمر القمة، لأن زوجته أنجبت ولداً وأنه أسماه جمال، وقد فرح جمال عبد الناصر جداً، وطلب إليه أن يذهب إلى زوجته، وألا يعود إلا بعد عشرة أيام.

وبعد ذلك جاء أنور السادات وزوجته السيدة جيهان، ويبدو أن أحداً لم يخطرهما بوفاة الرئيس لأن جيهان كانت ترتدي فستاناً أخضر اللون. وكان السادات هو الوحيد الذي جاء ومعه زوجته. ثم بدأ وصول الوزراء، والمسئولين.

ويقول محمود رياض أنه كان في زيارة بعض أقاربه ، فجاءته سيارة شرطة نجدة تطلب إليه أن يتوجه مباشرة إلى الرئاسة.. وقال الضابط أنه وجد صعوبة شديدة حتى توصل إلى مكانه، وفي الطريق أدار مفتاح الراديو فوجد كل محطات الإذاعة تذيع القرآن الكريم.. «وشعرت بالانقباض.. وتخيلت كل شيء إلا الحقيقة الوحيدة التي فوجئت بها بمجرد وصولي إلى قصر القبة.. لقد مات جمال عبد الناصر» ...

وصل علي صبري ومحمد حسنين هيكل وأنور السادات بعد وفاة عبد الناصر ويقول محمد أحمد أنه منع أحداً من الصعود إلى غرفة الرئيس.

ويقول أمين هويدى أنه وصل فوجد الجميع يجلسون فى حجرة مكتب الرئيس، الحجرة التى طالما استقبلهم فيها جمال عبد الناصر.

وقام هيكل وزير الإعلام ليصدر تعليماته إلى الإذاعة والتليفزيون أن يبثوا فقط القرآن الكريم دون أن يذكر السبب ثم انتحى فى مكان بعيد من نفس الغرفة ليكتب البيان الذى قرأه أنور السادات بعد ذلك وكانت كلماته تقول:

«فقدت الجمهورية العربية المتحدة، وفقدت الأمة العربية وفقدت الإنسانية كلها رجلاً من أغلى الرجال وأشجع الرجال، وأخلص الرجال، هو الرئيس جمال عبد الناصر الذى جاد بأنفاسه الأخيرة فى الساعة السادسة والربع من مساء يوم ٢٧ رجب ١٣٩٠هـ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م بينما هو واقف فى ساحة القتال يكافح من أجل وحدة الأمة العربية ومن أجل يوم انتصارها».

واتفق على أن يكون موعد الجنازة يوم أول أكتوبر، وأن تكون لجنة برئاسة محمد أحمد لتنظيم مراسم وإجراءات الدفن، وأن ينقل الجثمان إلى قصر القبة ليتم إبعاده عن الأسرة، وليمكن وضعه فى إحدى ثلاجات القصر حتى موعد الجنازة.

وحمل الوزراء ومعهم ابنه خالد الجثمان إلى سيارة إسعاف وقطعت السيارة الطريق من منشية البكرى إلى قصر القبة، دون أن يدرى أحد أن السيارة التى تسير وسطهم تحمل جثمان أعز الرجال وأغلاهم.

وفى قصر القبة كان هناك احتفال بليلة الإسراء والمعراج أقامه حسن التهامى لموظفى رئاسة الجمهورية، وكان يجلس على المنصة مع حسن التهامى الشيخ أحمد حسن الباقورى.. وعندما كان الجثمان يدخل إلى قصر القبة من الباب، كان الجالسون يصفقون لبلاغة الشيخ حسن الباقورى.

وفيما بعد سوف يقول حسن التهامى أنه كان موجودا فى منشية البكرى، أثناء وفاة الرئيس، وأنه شاهد «مراكز القوى يتآمرون» وأنه أخطر السادات بذلك ليلة الوفاة وقد اختير بعد ذلك عضوا فى المحكمة التى حاكمت مجموعة مايو.

ويروى حسن التهامى قصة أحداث ليلة وفاة عبد الناصر بطريقة مختلفة ويصور دوره الكبير فى تلك الليلة وكيف أنه كشف تآمر «مراكز القوى» وأبلغ الرئيس.. يقول حسن التهامى»[١]:

---

(١) جريدة الأهرام.

ـ قد اعتدنا فى رئاسة الجمهورية على إحياء المناسبات الدينية بعقد اجتماعات لجميع العاملين فيها لنتدارس فيها الأمورالروحية وانعكاساتها على المجتمع، وكان اجتماع تلك الليلة خاصا بليلة الإسراء والمعراج، تلك الليلة التى احتفل بها فى الليلة السابقة فى مسجد مولانا الإمام الحسين رضىَ الله عنه.

وأثناء كلمتى بعد الغروب على الجمع الحاضر ـ وكان هناك معى خطباء آخرون ـ إذا بأحد المديرين يهمس فى أذنى: «إن بيت الرئيس يسأل عن سيادتكم ويرجو حضوركم».. وتخيلت وقتها أن الكلمة الروحية فى ذلك المقام أحق بأن أتمها قبل أن أترك هذا الجمع الروحى، ولكن بعد قرابة ثلث الساعة عاد إلىّ مرة أخرى ليهمس فى أذنى: «إن بيت الرئيس يطلبكم على وجه السرعة».. فتساءلت: لِمَ؟ فقيل لى: «لابد أن شيئاً مهمّا قد حدث..».

وكان الناس فى بيت عبد الناصر ومعظم من حوله من الزملاء الضباط والمرافقين يعرفون قديم الصلة الوثيقة بيننا ويعرفون تقديرى لعائلة عبد الناصر، فقد كنت أدخل بيته قبل الثورة وبعدها فى محل إقامته كأخ وكزميل كفاح، كما كان هو وعبد الحكيم عامر موضع التقدير كلما اجتمعنا فى بيت والدى رحمه الله قبل الثورة.

وإذ علمت بأهمية الحضور وضرورته فى المرة الثانية استأذنت المجتمعين وتحركت على الفور إلى بيت عبد الناصر ـ ذلك البيت الذى كنت أعرف طريقى إليه وإلى داخله.

وكان بيت عبد الناصر ـ الذى تحول من فيللا الضباط الملاصقة لميس سلاح الإشارة إلى قصر الجمهورية بعد إزالة ميس الضباط وتحويل أرضه إلى حديقة خلفية للمنزل ثم بناء بوابته الكبيرة وبوضع نظام للحراسة الداخلى والخارجى وترتيبه بما يليق برئيس جمهورية أمام العالم، قد تحول فعلاً إلى شبه قلعة بل كان قلعة فى واقع الأمر، إذ منه خرجت سياسات مصر عبر أكثر من خمسة عشر عاماً وفيه تمت معظم لقاءات عبد الناصر بالزعماء من شتى أقطار الأرض، وفيه اجتمع مجلس الثورة فى أحلك أوقات ممارسته لمسئولياته، وفى هذا البيت صيغت معظم أفكار عبد الناصر خلال لقاءاته وخرجت على الدنيا أنباء وقرارات وتحولات فى تاريخ مصر ومن اتصل بمصر، وفى تلك القلعة أقام عبدالناصر ـ كم قال لى ـ حبيسا بها لما فرضته عليه ظروف العمل المحيطة والأمن فكان يمضى بها الأسابيع والشهور يعقد لقاءاته واجتماعاته وبحكم تفكيره لم يكن لعبد الناصر حظ فى الحياة الاجتماعية إلا الخروج إلى الحديقة أو لعب التنس بها.

وصلت إلى بـاب القلعة من بابـها مترجلاً فقد كـان الجو السائد ـ حتى خـارج البيت ـ يوحي بالحزن والأسف وأبلغني مسئول على بـاب القلعة الخارجى أن عبد الناصر قد مات وشيكاً وما زالت جثته فى غرفته بالدور العلوى دافئة.

فطنت إلـى أن عبد الناصر وهـو فى النزع الأخير أو أيـا ممن كانوا حوله كـان قد طلب حضـورى شخـصيـاً، وكان هـناك سـبب جـوهرى يـعزز ذلـك الاعتـقاد لـدى فقـد كان عبدالناصر قد أفصح لى ـ خلال لقائى معه الأخيـر بالإسكندرية قبل ذلك بثمانية وعشرين يوماً ـ عن الكثير من أسراره ونواياه المستقبلية ورجانى ـ برغم كل ما حدث فى ذلك اللقاء على خطـورته وأهميته ـ أن أبـقى بجانبه لـيتسنى له تـنفيذ مخطـطه الجديد. ولهذا الـلقاء الأخير حديث مطول خاص فى تاريخ عبد الناصر ومسيرته مع مصر.

عبـرت بوابـة القـصر فوجـدت فى الـساحـة الخارجـية سامـى شرف وأمـين هـويدى وشعـراوى جمعة وقـوفاً يتـحدثون علـى انفراد فـمررت من وسطـهم قائـلاً: «البقيـة فى حياتكم.. هل مات عبد الناصرحقيقـة»؟ فقال لى أحدهم : «اتفضل اطلع شوف» وكانت نظراتهم منبئة بما يجول فى خواطرهم.

ولما دخـلت بيت عـبد النـاصر ـ مروراً من وسـطهم ـ وجدت بـالدور السـفلى السـيد محمد أحـمد أقرب المعاونيـن لعبد الناصـر فى حياته الشـخصية والإخوة ضبـاط الحراسة بينما كان يجلـس فى مدخل الصالون الأيمن الفريق محمد فوزى وعـلى صبرى يتحدثان منفردين بعيدا عن الناس.

صعدت إلـى الدور العلوى حيـث يرقد عبد النـاصر فكان هنـاك نائب الرئيس وقـتئذ السـيد محـمد أنور الـسادات والسـيد حسيـن الشافـعى وبعـض الأطباء وأبـناء الرئـيس عبدالنـاصر فى حالة من الأسـى والحزن والبكاء والذهـول من هول ما حدث ثم لحـق بنا على صبرى من بعد ودخـل البعض ليلقى النظرة الأخيرة على عبـد الناصر فى سريره ولم أدخل.

وفى اجتماع قصيرعقـد بجناح مكتب عبد الناصر بالدور الثانـى تقرر نقل الجثمان من البيت إلى قصر القبة لعدة أسباب أهمها الخـوف من زحف الجماهير على بيت عبد الناصر عند سماعهـم نبأ وفاته، والابتعاد بالجثمـان عن البيت فلم يكن فى مقـدور أحد أن يتنبأ أو يتكفل بالسيطرة على مشاعر الجماهير، كما يـنبغى له كرئيس للجمهورية ـ حراسة جثمانه

ووضعه فى ثلاجة توطئه لاستكمال مراسم الجنـازة دوليا، فنقل الجثمان بعد الاجتماع إلى قصر القبة وبنيت له ثلاجة فى ساعات ووضع فيها فى نفس الليلة.

وقد اتـخذ المجتمـعون ـ عنـدما قرروا نـقله من الـبيت ـ قـراراً آخر باجـتماع مجـلس الوزراء مع الـهيئة التنـفيذية العلـيا للاتحاد الاشتـراكى، اجتماعاً عـاجلاً مشتركاً فـى غرفة مجلس الوزراء بقـصر القبه، فاتجه الجميع إلـى قصر القبة وكذلك سيارة الإسـعاف حاملة جثمان عبد الناصر وقام على حراسة الجثمان بالدور العلوى بالمستشفى الخاص بعبدالناصر جنود.

على أنه بعد أن أدخل الجثمان الغرفة وانـصرف الناس إلا جنود الحرس، ناديت الفريق الليثى، فدخل ووقف أمامى على الجانب الآخر مـن جثمان عبد الناصر، وكشف وجه عبد الناصر لأرى ملامح عبد الناصر ثـم أعدت الغطاء وانصرفـت مع الفريق الليـثى. وكانت تلك آخر نظرة إلى وجه عبد الناصر البشرى!

لعل هذا السرد من باب التذكرة بالموقف إذ أريد للقارئ أن يعيشه قبل أن نطرق بفكرنا صلب الموضوع.

إن الله تـعالى يعـلمنا بـقول سيدنا رسـول الله ﷺ فى الحديث الـقدسى: «اتقـوا فراسة المؤمن فإنه يـرى بنور الله».. لقد بدت الصورة واضـحة أمامى مع أول خطوة خطـوتها إلى بيت عبد الناصر كما أسلفت.

نزلنـا معاً من الدور الـعلوى لبيـت عبد الناصـر السيد الرئـيس أنور السادات والـسيد حسين الشافعى وعـلى صبرى وأنا إلى خارج البيت وانتحيت بالرئـيس السادات جانباً فى صالة المدخل وتحدثت إليه ومازلت أذكر هذه الكلمات بالذات:

«يا سيادة النائب، أنت شايف فوزى وعلى صبرى وانفرادهما ببعضهما وشايف سامى وشعراوى وأمـين، وما يدور بيـنهم خارج المنزل فـالجو يوحى بتـدبير ما. أشعـر به، وأنت سيادتك نائب رئيس الجمهورية فأرجوك أن تشغـل مكان عبد الناصر لتحمى البلد من أى هزة أو تآمر هؤلاء، وهذا وضعك الطبيعى».

فقال لى : «يلافلان.. ده مش وقته وخلينا نروح المجلس».

فقلت له: إن التـآمر لن يسمح بتضيـيع وقت.. إن هذه الليلة الحاسمة فـى تاريخنا ولن أقبل أن يقوم هؤلاء بأى تآمـر ولو كلفنى ذلك شخصى وأنا شخصياً كفـيل بالتصدى لهم تحت أى ظرف وأرجوك أن تقتنع بكلامى». وأضفت كلاماً آخر لا محل لسرده الآن.

وخرجنا للحاق بالواقفين على الباب وتوجه الجميع إلى قصر القبة للاجتماع.

هذه هي رواية حسن التهامي الطويلة بالنص، رغم ما فيها من معلومات كثيرة خاطئة وموجهة ومغرضة.. والسؤال بعد ذلك رغم كل شيء وعلى فرض صحتها.. كيف يكون التهامي عضواً محايداً في محكمة تحاكم هؤلاء؟!

الجنازة من الأزهر

قال حمدى عاشور أن جنازة عبد الناصر لابد أن تبدأ من جامع الأزهر، فعلى منبر هذا المسجد، وقف جمال عبد الناصر ليعلن للعالم أجمع: باسم شعب مصر، أنه قد كتب علينا القتال، وأنه لن يوجد فى العالم من يفرض علينا الاستسلام، وأننا سوف نقاتل، ولن نسلم أبداً.

كان ذلك فى عام ١٩٥٦ عندما تأكدت مؤامرة العدوان الثلاثى، ومنذ ذلك التاريخ انتهى عصر القرصنة الاستعمارية وصعد نجم جمال عبد الناصر. ووافق الوزراء جميعاً على أن تبدأ جنازة عبد الناصر من الأزهر.. وشكلت لجنة من مقدم الاقتراح وشعراوى جمعة وزير الداخلية، وأمين هويدى وزير الدولة، وحسن طلعت مدير المباحث العامة، وذهبت اللجنة فجر نفس اليوم إلى حى الأزهر لمعاينة الموقع على الطبيعة.. وبعدها قدمت أجهزة الأمن دراسة طويلة اعترضت على أن تسير الجنازة فى شارع الأزهر، فالحى منازله قديمة ولا يمكن أن تتحمل ضغط الجماهير الذين سيشاركون فى الجنازة «بلغ عددهم ٦ ملايين تقريباً». كما أنه يصعب التحكم فى إجراءات الأمن بالنسبة للملوك والرؤساء والوفود الأجنبية التى ستشارك فى الاحتفال بتشييع الجثمان، كما أن شارع الأزهر ضيق لا يستوعب الحشود الوافدة. واقترح شعراوى جمعة أن تبدأ الجنازة من مبنى مجلس قيادة الثورة، وكان صعباً أن ينتقل الجثمان إلى مجلس قيادة الثورة فى ظل هذا الطوفان من البشر الذى ملأ الشوارع، فحملته طائرة حربية إلى نادى الجزيرة القريب من مبنى مجلس الثورة.

وقضية ثانية نوقشت: أين يدفن جمال عبد الناصر.. وكان هناك أكثر من اقتراح مثل: أن تقام له مقبرة فى منطقة الهرم أو أن تقام المقبرة فى مكان واسع بمدينة نصر.

واقترح اللواء سعد الدين الشريف أن يدفن فى المسجد المجاور لمنزله فى منشية البكرى،

وقال أن عبـد الناصر كان يـتعهد هذا المسجد بالرعايـة، وكان يتعجـل إقامته، وقد أقـامته إحدى الجمعيات الخيرية.. وكان عبد الناصر يخصص له جزءاً من أموال التبرعات.

وضعت خطة لإعادة تخطيط المنطقة كلها بعـد ذلك بحيث تضم متحفاً للثورة، ويفتح شارع أمام المسجد ليكون هناك ميدان.. يحمل اسم جمال عبد الناصر،ولكن ذلك لم يتم.

واتفق على أن تسير الجنازة لمسافة قصيرة كجـنازة رسمية على أن تبدأ شعبية بعد ذلك، فقد كان الخوف من أن تخطف الجماهير «نعـش» جمال عبد الناصر، بعد أن وصلت أنباء من حسن التـهامى بأن رجال الطرق الصوفيـة أعدوا خطة لاختطاف جثمان عـبد الناصر، وأن يقوموا بالصـلاة عليه فى جميع مساجـد القاهرة، لذلك فقد وضع الجثـمان فى نعش حديدى، وتم تثبيته بسلاسل حديدية ضخمـة، ومع ذلك فعندما وصل النعش إلى المسجد فى منشية البكرى ورغم أن السيارة أسـرعت إلا أن عناد الجماهير كـان أقوى من الحديد، فقد وصل النعش منفصلاً عن السيارة بعد أن تحطمت السلاسل الحديدية.

وليلة الجنازة وقع حدثان لابد من الإشارة إليهما.. الأول هو الاجتماع الذى عقد مساء ٣٠ سبتمـبر فى مكتب وزير الحـربية وحضره محـمود رياض، وشعراوى جمعـة ومحمد حسنـين هيكـل وزير الإرشاد القومـى، وأمين هويدى وزيـر الدولة، وسامـى شرف وزير الدولة لشئون الرياسـة، وحافظ إسماعيل مدير المخابرات العامة لبحـث الموقف بعد انتهاء مهلة وقف إطلاق النار يوم ٩ نوفمبر، الذى كـان قد تـم بـناء على قبـول مبادرة روجرز.

ويقول هيكـل: أنه كان من الصعب الوصول إلـى قرار، رغم أن تنفيذ عملـية جرانيت كان يسير إلا أنه لم يكن هناك من يستطيع تحمل مسئولية إصدار أمر تنفيذها.

ويقول أمـين هويدى: أنـه لم يكن هنـاك فى هذا الاجـتـماع خلاف علـى وقف إطلاق النار.

ويقول هيكل: أنه بـعد خروجهم من هذا الاجتماع قال شعـراوى جمعة: أنه يجب أن نذهب إلى مكان بعيد نجلس فيه ونتـحدث أنت وأنا وسامي وأمين هويدى، فقلت لا بأس وركبنا نحن الأربعة السيارة الرسمية لوزير الـداخلية، وجلس هو فى المقعد الأمامى، بينما جلسنا نـحن الثلاثة فى المقعـد الخلفى، وتبعتنـى سيارتى، وكانت معظـم الطرق قد سدت بحشود الجـماهير التى كـانت تتدفق على الـعاصمة من جمـيع أنحاء البلاد لـلاشتراك فى الجنازة، وقـلت لشعـراوى: «على أى حال ، فـإننا سنسـتطيع ـ فـى سيارتك أن نـصل إلى وسط البلد».

«وكان شعراوى أدرك أنه لن تكون هناك فرصة فى اليوم التالى لوصوله إلى مكتبه من منزله فى مصر الجديدة... واتفق مع سامى وأمين هويدى على أن يقضى ثلاثتهم الليل فى مبنى هيئة قناة السويس فى جاردن سيتى، ومن هناك يستطيعون بسهولة أن يصلوا إلى مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة حيث يبدأ تشييع الجنازة، أما أنا فكنت سأقضى الليل فى منزلى على النيل مباشرة،و هكذا فإننا كنا متجهين الوجهة نفسها.

«لكننا عندما وصلنا إلى العباسية على بُعد أربعة أميال من وسط المدينة كان الميدان قد أصبح مغلقاً تماماً. «وطلب شعراوى إلى السائق أن يتجه شمالاً، وأن يحاول السير فى الطريق الخلفى الذى يمر بالقلعة، وعندما اقتربنا من أمام كلية البوليس أوقف السيارة، والتفت ناحيتنا وقال: «أولئك الثلاثة.. أنور السادات وحسين الشافعى، وعلى صبرى ينزلون فى قصر القبة، ويتصرفون وكأنهم حكومة ثلاثية مثلهم فى ذلك مثل كوسيجين وبودجورنى وبريجنيف، بينما نحن الثلاثة الناصريون الحقيقيون، وأقرب الناس إلى عبدالناصر لم نفعل شيئاً للتنسيق فيما بيننا، أو الاتفاق على أسلوب مشترك للعمل، وهذا ما يجعلنى أرى ضرورة البحث فى الموقف بعضنا مع بعض».

وكنت دائماً أحتفظ بتقدير لشعراوى الذى يتحلى بعدد من الصفات الطيبة، لكنى أحسست فى تلك اللحظة أن صراحته تتطلب منى قدراً مساوياً من الصراحة، فقلت له:

«لنكن واضحين بشأن موقف كل منا، هناك نقطة نظام أضعها، ونصيحة صغيرة أقدمها. أما نقطة النظام فهى: أنكم إذا كنتم تريدون التنسيق فيما بينكم بصفتكم وزراء فلا تفعلون ذلك بحضورى، لأنى قد استقر رأيى على الخروج وترك الوزارة».

«وقد أثار قولى غضباً شديداً لدى سامى شرف وقال: «إما أن نخرج كلنا، أو نبقى كلنا».

«وطلبت إليه أن يتعقل وقلت: إنى لم أكن أبداً جزءاً من السلطة كما هو الحال بالنسبة إليكم.. كنت دائماً صحفياً، ولم أقبل منصب وزير الإرشاد إلا تحت ضغط شديد من جانب عبد الناصر، وتعهدت بقبوله لمدة سنة فقط وقد انقضت الآن ستة أشهر، وانتقل عبدالناصر إلى رحاب الله، وهكذا، فقد قررت أن أتحلل من وعدى.

واعترض سامى بأننى إذا فعلت ذلك فسأبدو كأنى غير مستعد للعمل تحت رئاسة أى شخص آخر، غير عبد الناصر، فى حين أنهم مستعدون، إنهم سيظهرون فى مظهر من هو مستعد لخدمة أى شخص، وقلت لسامى أنه يبالغ، وإنى اتخذت قراراً بالخروج من الوزارة

وسأتمسك به. ولذا فإنـى لا أوافق على أن يتم أى تنسيق بين الـوزراء فى حضورى.. تلك كانت نقطة النظام.

أما نصيحتى الصغيرة فهى أن من الخطأ بالنسبة إليهم أن يحاولوا العمل معاً كناصريين وقلت:

«إنكم إن فعلتم ذلـك فإنكم ولا شك ستثيرون ردود فعل تؤدى فـى النهاية إلى صراع على السلطة، وإذا حـدث تصادم فى الآراء، فـإننى سأؤدى دورى فـيه كصحـفى، أما إذا نشب صراع علـى السلطة قائم على أسـاس الأشخاص، فلن يكون لى شأن بـه، وستعانى البلاد كلها منه».

وازداد سامى انفعالاً وراح يصيح: «عبد الناصر لم يمت» فقلت له: «اسمع.. لابد لك أن تواجـه حقائـق الطبـيعة. إن الـرجل مات، وسـيحـكم علـى كل منـكم فقـط، من الآن فصاعداً، بما يـمكن أن يقدمه من أجل مـصلحة البلد، إنهـا صفحة جديدة فتحـت أمامكم جميعاً».

وبدأ سامى يبكى ويصرخ بأننا إما أن نبقى كلنا أو نخرج كلنا، وعندئذ فقدت أعصابى ونزلـت من السـيارة، واتجهـت إلى سيـارتى وكـانت تقـف وراء سيارة شـعراوى مبـاشرة وعدت إلى القاهرة.

وينفى أمين هويدى الواقعة التى رواها هيكل قـائلاً: أنه لم يتم اللقاء أمام كلية الشرطة وبعـد انتهاء الاجـتماع الذى تم فـى مكتب وزيـر الحربية فـى كوبرى القـبة، ولكن بـداية اللقاءات تمـت فى قصر القبة لـنرى سير الأمور فى زيـارة خاطفة،وتركنا سـامى شرف فى الشرفة الخـارجية لفترة طـويلة عاد بعدهـا فجأة ومعه هيـكل ، ولـم أكن أعلم بـوجوده فى القصـر، ولم أكن أعلم أن اتفـاقا تم بين ثلاثـتـهم على اللقـاء وبذلك كنت الوحـيد الذى يجهل أن لقاء سوف يتم.

لم يتم الاجـتـماع بطريقة مباحـثية ـ كما يقول هيـكل ـ ولكن باتفاق مسـبق.. فإنه من الجائز أن يكون قد اندفع بغريزته الصحفية لمثل هذا اللقاء حتى يتحسس الأوضاع بنفسه.. ربما لنفسه، وربما لغيره وربما للغرضين معاً.. وليس فى هذا عيب، فمن الحكمة أن يعرف كل فرد أين يضع قدمه، وعلى ما أذكر فإن الاجتـماع تم فى مدخل مدينة نصر وليس أمام كلية الشرطة على الرغم من أن هذا لا يغير قليلاً أو كثيراً فى الموضوع.

لم يلق هيكل أبداً بكل هذه النصيحة عن الناصرية والسلطة والصراع.

ولم يتحدث شعراوى جمعة أبداً عن السادة: السادات والشافعي وعلى صبرى كما لم يتحدث عن «الترويكا» الروسية. ولم يصرخ سامى أو يبكى، ولا هو أنكر وفاة عبد الناصر. أبداً لم يحدث شيء من هذا كما صوره هيكل فى أسلوب غلبت عليه الإثارة الصحفية التى تبعث على التشويق. ولكن كل ما ذكره شعراوى لهيكل هو أننا قررنا التخلى عقب تشييع الجنازة، وبعد انتقال السلطة وبالطريقة الدستورية وسأله عن رأيه فى ذلك؟

رحب «هيكل» أيما ترحيب بالفكرة، وذكر أيضاً أنه سيترك المنصب الوزارى ليتفرغ لرئاسة تحرير الأهرام حيث كان الرجل يجمع بين المنصبين، مضيفاً أنه لكل زمن رجاله وعلى الجميع أن يعيدوا النظر فى أفكارهم وسوف تتعدد اللقاءات فى الأيام القادمة.

«وسلم الرجل واتجه إلى عربته دون أن يفقد أعصابه ودون أن يغضب واتجه إلى منزله، واتجهنا نحن إلى مكتب سامى شرف، وهناك انفجرت فى الرجلين لتوريطى فى اجتماع لم أخطر به، وتساءلت عن سبب أخذ رأى هيكل فى موضوع يتعلق برغبة كل واحد منا، وبإرادته ثم لم يكن الموضوع بحاجة إلى مناقشته، فى مدينة نصر وكان الأفضل مناقشته فى قصر القبة حيث كنا أو فى مكتب أى فرد فينا.

«كنا قد اجتمعنا مراراً ـ وهذا أمر عادي ـ وقررنا أن نتخلى عقب نقل السلطة بالطريقة الدستورية لنفسح المجال للسيد أنور السادات ليختار معاونيه، ولو أننى كنت مزمعاً على أن أتخلى فى أقرب وقت ممكن، ورأى شعراوى أن يستشير هيكل فى الأمر لأن من عادته أنه كان يستشير هيكل وسامى شرف فى كل ما يقدم عليه».

«وكما نرى فإن الموضوع الذى تم بسيط للغاية ولكنه حسم بطريقة الظلال على النوايا».. ولا شك أن هذه الظلال كانت بالضرورة تترك آثاراً فى النفوس تتعمق بمرور الأيام.. وحتى لا ننسى.. كانت جثة عبد الناصر ما زالت موجودة فى قصر القبة لم يتم تشييعها بعد إلى مثواها الأخير».

هذه هى رواية أمين هويدى لهذا اللقاء الذى تم، وأسبابه، وأهدافه .. وهى تختلف عن رواية محمد حسنين هيكل.

وقد يلزم هنا أن نورد شهادة الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة حول إجراءات جنازة الرئيس عبد الناصر التى شارك فيها مائة وفد منهم

٣٠ رئيس دولة و٢٠ رئيس وزراء وكبار الشخصيات من أوروبا وآسيا وأفريقيا. يقول: أنه في يوم ٢٩ عقد اجتماع وكنت قد عرضت ترتيبات الجنازة بأن تبدأ مسيرتها من مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة إلى جامع جمال عبد الناصر فى كوبرى القبة، مع التركيز على تخصيص أكثر من ٤٠٠٠٠ ضابط وجندى من القوات المسلحة، بالإضافة إلى جميع طلبة الكليات العسكرية للاشتراك فى الجنازة، وتأمين خط سيرها الطويل. كذا إجراءات نقل الجثمان من قصر القبة إلى مكان بدء الجنازة، وإعداد مقبرة جديدة داخل بهو جامع جمال عبد الناصر بالتنسيق مع المهندس على السيد. وكانت المخاطر الموجودة أمامى فى هذا العرض هى تأمين جثمان الرئيس عبر شوارع القاهرة من غربها إلى شرقها مسافة أكثر من ٢٠ كيلو متراً، تملؤها مشاعر حزن أكثر من خمسة ملايين مواطن، الأمر الذى استحال فيه نقل جثمان الرئيس من قصر القبة إلى الجزيرة عبر هذه الحشود الضخمة من المواطنين قبل ميعاد بدء الجنازة، وكنت علىَّ وشك تغيير هذه الترتيبات عندما اقترب يوم الخميس أول أكتوبر والحشود الضخمة من المواطنين تسد طرق القاهرة جميعها. فهدانا الله إلى حل هذه الصعوبة بفكرة حمل نعش الزعيم الراحل بواسطة هليوكبتر من قصر الثقافة إلى نادى الجزيرة أقرب مكان لبدء الجنازة صباح يوم أول أكتوبر الميعاد الذى أعلن عنه للشعب.

سار رؤساء الدول ووفودها خلف نعش الزعيم الذى كان محاطاً بعدد ٤٠ لواء من ضباط القوات المسلحة، يتقدمهم أولاده الثلاثة خالد وعبد الحميد وعبد الحكيم حتى بداية كوبرى التحرير بشكل منظم حيث انتهت مسيرة رؤساء الدول ووفودها، ثم تغلبت مشاعر المواطنين رجالاً ونساء وتحولت الجنازة إلى طوفان بشرى، كل يريد حمل نعش الرئيس غير مكتفين بإلقاء نظرة وداع. ولما كنت حريصاً على تأمين النعش حتى مكان الدفن طلبت من أولاد الزعيم أن ينتحو جانبا، واصطحبهم السيد حسين الشافعى وزملائى الوزراء الذين تمكنوا من الوصول حتى فندق هيلتون النيل، وركبت عربة مدرعة مكشوفة ومعى الزميل شعراوى جمعة، ووجهت أكثر من ٥٠٠ جندى من الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى للالتفاف حول الجثمان، واستؤنف سير الجنازة وسط حشود من البشر يتحركون مع الجثمان غير عابئين بما يحدث لهم من مخاطر نتيجة تصادم أجسامهم بالخيول السوداء التى تجر عربة النعش، أو محاولتهم إيقاف الخيول، أو الصعود على عربة النعش ومحاولة رفع النعش فوق رؤوسهم. ونجحوا فى شد أجزاء من العلم الذى يغطى النعش، فكلفت الرقيب أول سيف وهو يمتاز بطول قامته وقوة عضلاته أن يلقى بجسمه

على النعش تأكيداً لثباته ومنعاً لمحاولات نزعه من عربة النعش. وانتهت مهمة هذا الرقيب أول أمام المقبرة وهو محافظ على النعش، لكنه وصل بدون قميص وجلد ظهره مشوهاً من عنف تمسك المواطنين به، وسار نعش الزعيم وحوله جنود الشرطة العسكرية والحرس الجمهوري وعربتان مدرعتان ببطء شديد كما لو كانوا نقطة في بحر هائج من البشر. ولم تستطع كل إجراءات التأمين العسكرية أو العربات المدرعة أو سدادات الطرق مواجهة ضغط خمسة ملايين مواطن، كل يريد أن يأخذ النعش الذى يحمل بطل وحبيب الشعب. وكان زئير الملايين فى كل مكان «بالجيش والشعب هنكمل المشوار». وبعد أربع ساعات من الإجهاد والحزن وصل موكب النعش إلى جامع جمال عبد الناصر حيث أقيمت صلاة الجنازة وبدأ النعش يتجه إلى مثواه الأخير. وكان إحساسى فى هذه اللحظة أن جثمان وروح الزعيم الراحل قد دخلت فى قلب خمسة ملايين مواطن وفاء وإخلاصاً قبل أن يدخل الجثمان إلى مثواه الأخير.

وكان أولاده وإخوته وزملاؤه أعضاء مجلس قيادة الثورة فى انتظار جثمان الزعيم عند المقبرة عدا السيد أنور السادات الذى أصيب بإغماء شديد عند بدء سير الجنازة وتخلف عن الركب. ولن أنسى وأنا أدون هذه الذكرى الحزينة ما قاله لى عبد الحكيم أصغر أبناء الرئيس فى بداية سير الجنازة، وكنت ماسكاً بيده متقدمين خلف جثمان والده: «أبوى كان عايز المعركة لإعادة سيناء»، فقلت له وأنا أضغط على يده: «ربنا يقدرنا ياعبد الحكيم نحقق أمل والدك»، وكان عبد الحكيم لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره. وعندما بدأت مدفعية السلام تطلق الإحدى والعشرين طلقة إعلاناً لوضع الجثمان فى مثواه الأخير، أحسست وزملائى قادة القوات المسلحة بأن فراغاً فى القيادة السياسية والعسكرية قد حدث، لازمه إحساس بالذهول الفكرى والمعنوى، والسؤال الوحيد الذى طغى على كل الأسئلة ـ متى وكيف يتاح للقوات المسلحة المصرية تنفيذ معركة تحرير الأرض فى التوقيت الذى قرره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. إن الأمر يحتاج إلى تأكيد القرار الاستراتيجى من رئيس وقائد جديد لم يكن لديه صورة كاملة عن استعداد القوات المسلحة أو قدراتها القتالية لمعركة التحرير. وكانت هذه أول أعبائى بعد وفاة القائد الأعلى للقوات المسلحة».

فى ليلة الجنازة ذهب عدد من الوزراء ليقضوا الليلة فى استراحة قناة السويس بجاردن سيتى، حتى يكونوا على مقربة من مجلس قيادة الثورة حيث تبدأ الجنازة لأنه يصعب

وصولهم وسط الجماهير المحتشدة من بيوتهم إليه بينما هم فى استراحة قناة السويس يمكن أن يعبروا النيل بالقوارب إلى مبنى مجلس قيادة الثورة، وفى هذه الليلة طرح لأول مرة موضوع الاستقالة على نطاق أوسع.

وقال الدكتور لبيب شقير ـ أنه عمل مع عبد الناصر، وأن هذا يكفيه.. وقال ضياء الدين داود لقد كنا نعمل مع عبد الناصر ومات عبد الناصر وعلينا أن نستقيل.. وقال شعراوى جمعة أنه فكر فى نفس الأمر، وأصر سامى شرف على أنه سوف يستقيل ويترك جميع المسئوليات.

وقال سامى شرف أنه لن يعمل مع غيرعبدالناصر.

جميعاً قرروا ترك مواقعهم نهائياً، كانت فكرة الاستقالة واردة.. وليس معروفاً على وجه التحديد ما الذى دفعهم بعد ذلك إلى تغيير رأيهم.

هم يقولون أنهم فكروا فى الاستمرارحتى إزالة آثار العدوان.. وإن خطة كانت قد أعدت للعبور.. هى «جرانيت».. وكان ينقصها تصديق جمال عبد الناصر الذى تأجل لظروف أحداث الاقتتال فى الأردن، وأن عليهم أن يحققوا أولا ما كان عبد الناصر يريده.. ثم يتنحوا عن العمل التنفيذى والسياسى أيضاً.. بعد الجنازة.. بدأت معركة أخرى.. هى معركة اختيار خليفة عبد الناصر.. وكانت معركة ليست سهلة لأنه دخلت فيها عناصر أخرى غير شركاء عبد الناصر فى الحكم.

السادات رئيساً.. كيف..؟

كان السادات «حكاء» يجلس أمام عدسات التليفزيون .. ويحكى.. ولم يكن يسيطر على نفسه أمام عدسات التصوير.. ومن أبرز مميزاته أنه كان يستطيع أن يحكى الواقعة الواحدة عشرات المرات دون أن يمل أو يتعب.. وغالباً ما تكون كل رواية مختلفة عن الأخرى اختلافات عميقة. وحول اختياره رئيساً نكتفى بروايتين أساسيتين هما من أشهر حكاياته حول وصوله إلى السلطة.

الرواية الأولى.. رددها كثيراً آخرها فى ٣ فبراير ١٩٧٧ أمام مجلس الشعب حول

توليه المسئولية قائلاً: «جمعت الوزراء واللجنة العيا بعد وفاة عبد الناصر مباشرة فى سراى القبة.. وده أمر طبيعى قبل ما نعلن الخبر». ويحكى كيف أحضروا الأطباء خوفاً من أن تكون وفاة عبد الناصر جنائية.. ثم فيما يختص به يقول: «إن الدستور كان موضوعاً بحيث ينطبق على عبد الحكيم عامر .. إذ ينص على أنه فى حالة وفاة الرئيس يتولى النائب الأول، ولم يكن هناك نائب أول». وإنما كان السادات نائباً وحيداً للرئيس.

«قالوا لا.. كان فيه مناقشة.. إذا كان الدستور بيقول نائب أول، صحيح أن فيه صراع، أنا فوّت عليهم هذا.. وانتهت الجنازة ورحنا اللجنة اللعيا بعدها بـ ٤ أيام واتخذنا القرار بإجراء انتخابات وقلت كلمة أحب أن يسمعوها دلوقتى منى لأن جايز يكونوا ما سمعوهاش منى .. اللى سمعها منى مراكز القوى.. أنا قلت لهم أنا تسلمت الأمانة، أمانة هذا الشعب، لن أسلم هذه الأمانة إلا لرئيس منتخب من الشعب، أما ما دون ذلك طبنجتى فى جيبى وهانزل الشارع، وأنا طول عمرى كانت طبنجتى فى جيبى».

السادات يقول فى هذه الرواية أنه جاء بالمسدس، وأن «مراكز القوى» كانت لا تريده رئيساً بحجة أنه ليس نائباً أول!

وأى فرد يمكن أن يقر ببساطة أنهم لو كانوا لا يريدونه رئيساً لما جاء. فقد كانوا ـ على حد تعبير السادات ـ «مراكز قوى» يحتلون كل المواقع الهامة، والمؤثرة ويسيطرون على كل شىء.

فى تلك الظروف لم يكن السادات قادراً على التهديد بأى شىء!!

أما أن المسدس فى جيبه فهذه تمثيلية يكررها كثيراً والمسدس فى هذه الحالة لن يفيد فى شىء. وهذا يقودنا إلى الرواية الثانية.. يقول السادات «البحث عن الذات ص٢٨٤» ففى يوم الخميس بعد تشييع الجنازة استدعيت المسئولين وقلت لهم إننى عدلت عن البقاء كنائب لرئيس الجمهورية، وأنه لابد من الانتخاب، ولذلك طلبت انعقاد اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، فكل شىء يجب أن يسير وفقاً للدستور طبعاً، كانت هناك صراعات ومناورات أثناء انعقاد اللجنة، فأحدهم مثلاً وكان العضو الباقى معى من أعضاء مجلس الثورة طلب أن يظل الوضع كما هو وقال لى: أنا أخشى لو قدمنا اسمك أن تكون محرجاً فالبلد ترفضك، وإذا حدث هذا فسيكون معناه أن البلد بترفض ثورة ٢٣ يوليو.

قلت له: أنا عندى من الشجاعة الكافية إذا عرضتم اسمى ورفضه الشعب أن أجمعكم

مرة أخرى ونختار مرشحاً آخر.. وإذا رفض الشعب المرشح الآخر فسنعاود الكرة ونختار مرشحاً جديداً، فلن أسلم البلد إلا لرئيس منتخب من الشعب مهما كلفني هذا من معارك.

«وانتهت المناورات بالموافقة على تسميتي رئيساً للجمهورية، وذهبنا إلى اللجنة المركزية التي وافقت على اختيارى كما وافق مجلس الشعب.. وبعد ذلك أجريت الانتخابات وانتخبني الشعب رئيساً للجمهورية وكان ذلك في أكتوبر ١٩٧٠».

الرواية الثانية للسادات تقول أن الذي اعترض على انتخابه هو حسين الشافعي عضو مجلس الثورة، وأن «مراكز القوى» لم تعترض بل على العكس عرضت اسمه على اللجنة المركزية، وعلى مجلس الشعب.. وقد وافقا على اختياره، وسوف يصف بعد ذلك اللجنة المركزية نفسها بأنها جاءت نتيجة انتخابات مزورة وأن أعضاءها من عملاء «مراكز القوى».

وكان السادات قد ذكر «البحث عن الذات ص ٢٨٣» أنه قال بعد وفاة عبد الناصر «أنني سأعمل نائباً لرئيس الجمهورية إلى أن أزيل آثار العدوان وبعد ذلك تجرى الانتخابات» .. وعلل عدوله عن هذا الرأى بأنه أحس بتيارات، ولأن مذكرة أرسلتها له القوات المسلحة تقول أن البلد تمر بمرحلة صعبة وأن أمامهم واجباً لابد من إنجازه وأنهم بحاجة إلى وجود قائد أعلى مسئول.

كانت القوات المسلحة بقيادة الفريق أول محمد فوزى، وهو واحد من «مراكز القوى» البارزين، والفريق فوزى هو الذى أرسل المذكرة إلى السادات.

ويقول الفريق فوزى أن السادات طلب أن يظل نائباً، وألا يجرى استفتاء على شخصه لأنه لم يكن بعد واثقاً من أن المجموعة التى تمسك بيدها كل زمام الأمور كان سيقع اختيارها عليه.. وعندما ذهبوا إليه بعد تحرك أعضاء مجلس الثورة القدامى،وطلبوا إليه أن يكون رئيساً .. سألهم أكثر من مرة.. هل وقع اختياركم علىّ رئيساً؟

وعندما قالوا له نعم.. سأل شعراوى جمعة ما رأيك؟.

فقال له: لقد اتفقنا على أن نجرى الاستفتاء عليك!

وقال سامى شرف: إن هذا حدث فعلاً .. وقال أمين هويدى: على بركة الله.

وكان الثلاثة قد ذهبوا لإبلاغ السادات في قصر الطاهرة قرارهم بأن يكون هو رئيساً دائماً للجمهورية.

كانوا جميعاً يؤيدون السادات رئيساً فيما عدا حسين الشافعي.

كان الشافعي قد وضع عدداً من التحفظات على اختيار السادات رئيسا، وأثار بعض المسائل التي يتحدث عنها الناس: «فيللا الموجي ـ صلته ببعض حكام الخليج وغير ذلك». وهو الأمر الذي عبر عنه السادات بأن «الشافعي قال أخشى لو قدمنا اسمك أن تكون محرجاً فالبلد ترفضك»!

ويقول حسين الشافعي أنه اعترض على المبدأ، وأنه عندما حضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا وجد أنهم قد أعدوا كل شيء. فاعترض على الأسلوب، وكان من رأيه أن تتحدد في البداية الخطوط الأساسية للمسيرة القادمة، فمسيرة الثورة في وجود عبد الناصر لا شك أنها سوف تختلف عنها في غيابه.

«وأن القضية لم تكن اختيار السادات أو غيره.. ولكنها كانت في رأيه وضع أسس المرحلة المقبلة».

محمود رياض لم يكن من مراكز القوى ـ يحكي القصة بشكل مختلف:

في الساعة التاسعة والنصف مساء ليلة ٢٨ سبتمبر عقد اجتماع طارىء مشترك بين اللجنة التنفيذية العليا، ومجلس الوزراء برئاسة أنور السادات(١).

ورفض أنور السادات أن يجلس على مقعد الرئيس الذي كان يجلس عليه عبد الناصر، وتركه خالياً.

ويقول محمود رياض وزير الخارجية في ذلك الوقت أنه بدت على وجه أنور السادات ملامح التأثر وهو ينعي إلينا جمال عبد الناصر قائلاً: «كنت أتمنى ألا أعيش لهذه الساعة أبداً، و كنت أتمنى أن يكون جمال عبد الناصر هو الذي ينعيني ولكن هذه هي إرادة الله ونحن مؤمنون. وأنا أنعى إليكم جمال الرئيس والأخ صاحب المبادىء، والرجل الذي بنى هذه الدولة من حياته، ليس رئيساً عادياً، أو مجرد رئيس دولة بل باني نظام، وباني دولة وصديق وزعيم وأخ.

---

(١) مذكرات محمود رياض.

«وأعود لأطلب منكم فى هذه اللحظات الرهيبة التى تجتاز فيها بلادنا معركة الحياة أو الموت، إن وفاءنا لجمال عبد الناصر أن نعمل على الاستمرار فيما بناه بنفس التصميم ونفس الإخلاص ونفس التجرد».

«واليوم أضع حياتي ثمناً للاستمرار في كل ما بناه جمال عبد الناصر وبلا أي تردد.

«وتم الاتفاق فى هذا الاجتماع على أن يتولى السيد أنور السادات منصب الرئيس المؤقت نظراً لأنه النائب الأول لرئيس الجمهورية.

«وطلب مني أنور السادات إعداد البيان السياسى لمناقشته في اجتماع يعقد صباح اليوم التالي.. ونوقش البيان الذى كانت خلاصته أننا مستمرون على السير سياسيا على نفس الأسس التى رسمها جمال عبد الناصر، وطلب أنور السادات أن يتضمن البيان فقرة واضحة عن تمسكنا بالعلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفييتى نظراً لدعمه لنا فى معركة التحرير.

وعلى ضوء الملاحظات التى أبديت تقرر استكمال صياغته ونوقشت فى جلسة أخرى عقدت مساء اليوم التالى وتم الاتفاق على أن يذيع السيد أنور السادات البيان بنفسه باسم اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء.

ويقول ضياء الدين داود عضو اللجنة العليا، أنه كانت قد شكلت لجنة فرعية من المجلس المشترك الذى يضم أعضاء اللجنة العليا والوزراء وضمت اللجنة كلاً من د. لبيب شقير، وضياء الدين داود، ومحمود رياض لوضع البيان، وأنه عند مناقشته اعترض عليه كمال الدين رفعت قائلاً: «إن البيان ليس واضحًا بالنسبة للموقف من قضية الحريات». واعترض حسين الشافعى حول ما تضمنه البيان عن الاشتراكية.

وقال السادات أنه سوف يذيع البيان بنفسه بعد أن يجرى عليه التعديلات على ضوء المناقشات التى دارت، ولكن هذا البيان لم يصدر أبدًا، وإن كانت الأفكار الواردة فيه قد تضمنتها بيانات اللجنة العليا واللجنة المركزية عند ترشيح السادات.

ويستمر ضياء الدين داود في روايته قائلاً: إنه فى تلك الليلة أيضًا اجتمعت لجنة أخرى من القانونيين فى مجلس الوزراء واللجنة العليا وهم .. لبيب شقير، ضياء الدين داود، وحافظ بدوى ، وانضم إليهم على كامل المستشار القانونى لرئيس الجمهورية لبحث الوضع الدستورى. وقررت اللجنة أن نص الدستور واضح فى أنه فى حالة غياب

الرئيس أو وفاته ، فإنه ينوب عنه نائبه. وأنه ليست هناك نصوص أخرى تعالج هذا الأمر الذى لا يحتاج إلى بحث، وقد حمل هذا الرأى إلى الاجتماع المشترك د. لبيب شقير الذى تحدث باسم اللجنة.

وقال السادات أنه يفضل أن يمضى المدة الباقية من فترة جمال عبد الناصر كنائب للرئيس حتى إزالة آثار العدوان... ولكن أغلبية الحاضرين لم توافق على هذا الرأى.. ويبدو أن السادات كان يطرح هذا الرأى «كبالونة» اختبار ليتعرف على كل الآراء أو أنه لم يكن يظن ـ وفى ذهنه خلفيات من خلافات ـ أنهم سيوافقون على أن يكون رئيسًا ! ولم يكن على صبرى طامعًا فى منصب الرئيس .. وقد قال ذلك صراحة . اعترافًا منه بأن وجوده سوف يثير صراعات وأن البلد فى غنى عنها فى تلك الظروف.

فلم يكن اسم على صبرى واردًا كرئيس للجمهورية .. حتى فى ذهن على صبرى نفسه.

كان هناك عامل حاسم ـ فى تقديرى ـ أسرع باختيار السادات رئيسًا .. هو الخوف من عودة أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى الذين بدأوا يتحركون ويظهرون فى الصورة.

لقد تحرك عبد اللطيف البغدادى ، وسلطت الأضواء على زكريا محيى الدين ، وذهب كمال الدين حسين ليجتمع بزملائه القدامى، وقد أدى نشاطهم إلى تخوف جميع الأطراف ـ وكان هذا عاملاً حاسمًا فى سرعة البت فى الأمور لصالح أنور السادات.

كان التليفزيون قد ركز أثناء جنازة عبد الناصر على زكريا محيى الدين طوال مسيرة الجنازة بشكل لافت . وكانت جريدة الأهرام قد نشرت نعيًا لزكريا محيى الدين وحده دون زملائه فى مكان منفصل وبارز.. ولا ننسى أن عبد الناصر فى يوم ٩ يونيو كان قد تنحى وأعلن أن الذى سيخلفه هو زكريا محيى الدين بالذات! وكان محمد حسنين هيكل مسئولاً عن جريدة الأهرام إلى جانب مسئوليته فى التليفزيون كوزير للإعلام وقد أجرى ـ فيما بعد ـ تحقيق فى هاتين الواقعتين ضمن تحقيقات قضية مايو.. قرر محمد حسنين هيكل أنه لم يكن موجودًا فى التليفزيون وقت الجنازة .. ولم يصدر أية أوامر أو تعليمات بخصوص هذا الأمر، واتضح أن هذا التركيز كان على خالد جمال عبد الناصر الذى كان يسير إلى جانب زكريا محيى الدين، وقال أنه بالنسبة لجريدة الأهرام فإن رئيس التحرير القائم بالعمل هو الذى أبرز نعى زكريا محيى الدين من تلقاء نفسه كعمل صحفى بحت .

واعتبرت الواقعتان اللتان حدثتا من خلف ظهر هيكل كأن لم تقعا .. ولم يشأ أحد فى ذلك الوقت أن يعطيهما أكثر من حجمهما حتى لا يكثر الكلام .

ولكن ظهور زكريا كان له ولا شك تأثير فى التعجيل باختيار السادات من وجهة نظرى . وهناك قصة أخرى كان لها نفس التأثير خاصة بزكريا محيى الدين يرويها سامى شرف فى التحقيق قائلاً:

كنت أنا وشعراوى جمعة، وأمين هويدى فى زيارة للرئيس نميرى فى فندق الهيلتون وأبلغنا أن أحد الوزراء المصريين السابقين أبلغه أن أحد الوزراء السودانيين حضر لزيارته مزكيا زكريا محيى الدين لتولى منصب رئاسة الجمهورية، وفوراً توجهنا إلى الرئيس أنور السادات حيث أبلغناه بالواقعة.

وكان أمين شاكر - أحد الضباط الأحرار - قد بدأ يتحرك بين الوفود، والتقى بالذات بالسيد فاروق أبو عيسى وزير خارجية السودان مرشحًا لزكريا محيى الدين.

عبد اللطيف البغدادى واحد من أعضاء مجلس الثورة القدامى، الذى كان لهم دور بارز أيضًا، فقد كان الوحيد منهم الذى التقى بأنور السادات فى تلك الفترة، وتحدث معه حول المستقبل بعد غياب عبد الناصر.. قال لى : أنه بينما كان يجلس فى السرادق المقام للعزاء فى جمال عبد الناصر جلس إلى جواره الوزير السابق أمين شاكر، وهمس فى أذنه بأن الرئيس جعفر نميرى يريد أن يراه .. وأنه التقى بوزير المواصلات السودانى الذى حمل إليه هذه الرغبة من الرئيس النميرى.

وقال البغدادى أنه مستعد للقائه فى اليوم التالى .. وتم تحديد الموعد.

وعندما عاد البغدادى إلى منزله اتصل بأنور السادات وأبلغه ما سمعه من أمين شاكر فحدد له موعداً فى اليوم التالى.. ولكنه عندما فكر فى الأمر عاود الاتصال بأمين شاكر طالبًا منه أن يخطر الوزير السودانى بأن يكون اللقاء فى منزل البغدادى حيث يمر عليه الرئيس النميرى . كان يرى أن ذهابه إلى الرئيس نميرى سوف يكون موضع تساؤلات ومناقشات، لذلك آثر أن يكون هذا اللقاء الذى طلبه النميرى فى منزله بمدينة نصر!

وكانت المفاجأة أن جاءه الرد بأن الرئيس النميرى يعتذر عن اللقاء ، ويقول أنه حدث سوء فهم، وأنه لم يطلب من الوزير ذلك .. بل إن الوزير نفسه غادر القاهرة فجأة عائداً إلى الخرطوم .

ويقول فاروق أبو عسى أنه أحس بخطورة هذا اللقاء وطلب من النميرى إلغاءه لأنه نوع من الجنون فى ذلك الوقت.

ويقول عبد اللطيف البغدادى أنه فى هذه الأثناء زاره حسن التهامى ودار بينهما حوار طويل ملخصه أن حسن التهامى أخطره أن هناك تحركات من المجموعة التى كانت محيطة بعبد الناصر وأنه لن يسكت .. وأنه سوف يقتل ويذبح وغير ذلك من التهديدات .

ورأى البغدادى أن يزور أنور السادات الذى قيل أنه مريض بالقلب فى قصر الطاهرة ليطمئن على صحته.. وخلال الزيارة أخبر السادات بما سمعه من حسن التهامى.

واجتمع زكريا محيى الدين، وعبد اللطيف البغدادى، وكمال الدين حسين فى منزل عبد اللطيف البغدادى ، وناقشوا الأوضاع بعد غياب عبد الناصر وكتبوا مذكرة برأيهم ورأوا أنه من المفيد أن يلتقوا بأنور السادات ليسلموه المذكرة ، ويناقشوه فيها.. وعهدوا إلى عبد اللطيف البغدادى بمهمة طلب تحديد موعد الاجتماع بالسادات .

واتصل البغدادى تليفونيًا بالسادات يخبره برغبة زملائه أعضاء مجلس الثورة فى الاجتماع به .. رفض السادات أن يلتقى بهم وقال للبغدادى تليفونيًا، أنه يمكن أن يلتقى به وحده، ولكنه لا يريد أن يقابلهم كمجموعة .. وأبلغ البغدادى زملاءه الذين وافقوا على أن يذهب إليه بمفرده على أن يسلمه مذكرة كتبوها يوضحون فيها رأيهم .

كانت للسادات حساباته ولا شك، فهو لا يريد أن يناقشهم، أو لا يريد أن يكون لهم دور، أو أنه لا يريد أن يعرف شركاءه فى الحكم أنه يلتقى بأعضاء مجلس الثورة أو غير ذلك .. ورأى البغدادى أن يرسل إليه المذكرة المكتوبة قبل اللقاء بيوم، حتى تكون المناقشة حول المذكرة مجدية .

وعندما التقى البغدادى بأنور السادات ، سأله عما إذا كان قد قرأ المذكرة التى أرسلها له ، والموقعة من كمال الدين حسين وزكريا محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى.

وقال السادات أنه قرأها، ولا يوافق على ما جاء فيها، لأن نظام عبد الناصر قد تخطى أعضاء مجلس الثورة، وأن عبد الناصر قد بدأ عهداً جديداً استفتى الناس عليه أكبر استفتاء أجرى فى مصر يومى ٩ و١٠ يونيو يوم خرج الشعب كله دون ترتيب ومن تلقاء نفسه ليعلن تمسكه بقيادة عبد الناصر.

وقال السادات للبغدادى ـ وفق رواية البغدادى لى ـ أنه إلى جانب هذا الاستفتاء فقد

أجرى استفتاء آخر على عبد الناصر بالأمس القريب عندما خرج ستة ملايين مواطن مصرى في جنازته يودعونه.. ولهذه الأسباب فهو لا يوافق على ما جاء في مذكرة أعضاء مجلس الثورة ، وكان نص المذكرة:

«السيد الأخ أنور السادات .. الرئيس المؤقت للجمهورية..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد.. فقد قال الله تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون».

فى هذه الأيام وقد خلف الزعيم الراحل جمال عبد الناصر رحمه الله عبئًا ثقيلاً تنوء به العصبة أولو القوة من الرجال، وكان يقوم به وحده ، وفى هذا الوقت الذى يحتل فيه العدو الصهيوني أجزاء غالية من أرض الوطن نُصِرُّ حيالها أن تتحرر وتتطهر .. وفى هذا الوقت الذى تتجمع فيه مشاكل وتيارات عديدة فى الداخل والخارج أنتم تعلمونها جيداً.. فى هذا الوقت العصيب الخطر، وفى هذه المحنة القاسية لم يكن ضميرنا الوطنى نحن الباقين من أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو الذين اشتركوا فى تسليم أمانة قيادة الثورة فى شكل دستورى عام ١٩٥٦ إلى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر لم يكن ضميرنا الوطنى يسمح لنا أن نقف متفرجين فى لامبالاة لما يحدث ، أو ما ينتظر أن يحدث للوطن فى محنته، ولم يكن حبنا العظيم لأمتنا وشعبنا ليطاوعنا أن نحجم عن محاولة المساهمة بالتفكير، أو الجهد أو التضحيات التى يجب أن نعبئ لها طاقة كل فرد من أبناء الشعب، وكل إمكانية من إمكانياته بإنكار الذات إذ إن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وأن خروجه معافى من محنته أكبر من كل ذات .

وأنتم تعلمون أنه لم يكن لأى واحد منا فى أي وقت من الأوقات مطمع فى سلطة، أو تمسك بسلطان، وتعلمون أيضًا أن استقالاتنا التى تركنا بها السلطة، لم تكن نكوصًا عن استمرار المساهمة فى خدمة الوطن، أو إيثارًا للراحة فى مواصلة الجهاد، بل كانت فى يقين كل منا السبيل الوحيد لخدمة هذا الوطن والصورة الوحيدة لجهاد الظروف التى كانت تحيط بكل منا فى هذا الوقت.

فى محنة الوطن هذه التى تدركون ولا شك أبعادها تمامًا، سواء فى جبهتنا الداخلية أو فى جبهة القتال حيث قواتنا المسلحة الباسلة تؤدى واجبها، أو فى مواجهة تيارات الخارج التى تتربص بنا الدوائر ، نتقدم لكم بفكرنا ولو قبلتم بجهدنا وبحياتنا، نتقدم إليكم بما نراه أفضل الحلول لمواجهة الموقف، والمشكلات التى قد تتراكم فى المستقبل، ويصعب إيجاد

حلول حاسمة لها، وتكون العلاجات لها مؤقتة، أو كردود فعل سريعة غير مجدية يستفيد من هذا الموقف التيارات والتكتلات التى لا تعبر عن مصالح هذه الأمة والتى نشك كثيراً فى أن تكون إجراءات الأمن السليمة كافية لمواجهتها .

تتلخص أفكارنا فى أن معركة الحياة التى نخوضها الآن تحتاج إلى تعبئة حقيقية صادقة مخلصة لطاقات أفراد هذا الشعب وإمكانياتهم، علاوة على طاقة القوات المسلحة، وأن تتفاعل هذه الطاقات بشكل يشعر قواتنا المسلحة، لتقوم بواجبها خير قيام بما تشعر به قولاً وعملاً فى المعركة .

وإن الجبهة الداخلية أقوى ما يكون وأقدر ما يكون وتشعر بذلك كل القوى المتصارعة من حولنا وتحس بثقل هذا التفاعل الجاد المخلص القادر كل التيارات المتربصة.

ومن فكرنا أيضًا أن شعب مصر أصيل، حين يؤمن ويثق فإنه يصنع المعجزات، شجاعة وبذلاً وتضحية وكرمًا، ولا تجد فيه حينئذ أى نوع من أنواع السلبية القاتلة أو اللامبالاة المرة التى تصيب الناس، إذا لم يعطوا فرصتهم لعرض أفكارهم وممارسة إرادتهم واستثمار كرامتهم وإنسانيتهم وإحساسهم الحق بالمواطنة وممارستهم الحقيقية لحث المواطن على المشاركة فى شئون وطنه ومن باب أولى فى أخطر شئون وطنه.

ومن فكرنا أننا على يقين من أن خصوبة هذا الوطن الذى أنبت المغفور له جمال عبد الناصر هى نفس الخصوبة التى تغذى الملايين من أبناء هذا الوطن وتجعلهم يشعرون أنهم جميعًا جمال عبد الناصر، وإننا على يقين من أن تحرير الضمير والفكر وحرية الكلمة والشعور بالأمن فى ظل سيادة القانون العادل، وتحمل المسئولية بالرأى والعمل السياسى لكل مواطن عن طريق مجلس أو مجالس حرة تمثل تمثيلاً صادقًا وحقيقيًا إرادة الشعب، نحن على يقين أن كل ذلك هو سلاح الشعب فى معركة الحياة التى يخوضها، وفى كل معركة وهو سلاحه ضد جميع القوى والتيارات التى تتربص بأمتنا الدوائر ويسعدها قتل إرادة هذا الشعب .

لذلك نرى أن الواجب على كل مواطن حر شريف أن يهيىء الفرصة، فرصة أن يملأ الشعب كله الفراغ الذى خلفه الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وكان يملؤه بشخصيته البطولية ، وبرصيده الشعبى الكبير.. ورأينا أن يتحمل الشعب كل المسئولية التى كان جمال عبد الناصر يتحملها نيابة عنه ، ولما كانت هذه الفرصة، فرصة أن يملأ الشعب كله الفراغ ، وأن يتحمل الشعب كله المسئولية لا يمكن تهيئتها فى يوم وليلة ، ولا

يمكـن لذلك أن تأخذ صورة غـير حقيقـية وغير صادقـة لسد فراغ الشكـل لا سد فراغ الحقيقة.

لذلك نـرى أن نضرب مثلاً لشـعبنا، وأن تتوحـد كلمتنـا ، وأن تتكاتف جهـودنا في تحمل مسئولية قيادة جماعية، تقدر الخطوات الأولى لخلاص أمتنا من المحنة التي تجتازها.

وهذه المسئولية تعـلمون ويعلـم المواطنون جميـعًا أنها لا تغـرى أبداً إلا بالتضـحية، وتكون الوظيفة الأولى لهذه القيادة أن تهيىء الفـرصة لكل مواطن لكى يتحمل مسئولية معـركة الحيـاة ، وأن ينتخـب انتخـابًا حرًا جـمعية وطـنية تمـثل سيـادة الشعب بـسلطـاته الدستوريـة، والتشريعيـة المختلفة، وأن تقوم هـذه الجمعية الوطنـية بعمل الدسـتور الدائم للجمهوريـة العربية الذى طال انتظار الـشعب له، وأن تقيم المؤسسات الـدستورية اللازمة لحياة دستورية وديمقراطيـة سليمة مستقرة، وتضمن كفالة الحرية للـفرد وللمجتمع، على أن يكون نصـف أعضاء هذه الجمعيـة من الفلاحين والعـمال، وأن يشرف على انتـخابها جهاز قضائـى مستقل الإرادة ، وأن يتم تشكيـل هذه الجمعية الوطنيـة فى ظرف ٦ أشهر علـى الأكثر، وأن تـكون سلـطة السيـادة فى هذه الـفترة لـلقيـادة الجماعـية التـى يرأس جلساتها الرئيس المؤقت للجمهورية وتكـون قراراتها بأغلبية أعضائها، ولا يصدر قرار من قرارات سلـطة السيادة إلا مـنها، وخلال هذه الـفترة يكـون واجب هذه القيـادة أن تقود الشعب لتحرير أرض الوطن، وتعبئة كافة الجـهود المعنوية والمادية لها، وأن تصدر القوانين والقرارات التى تكفل الأمـن والطمأنينة فى نفوس المواطنين، وأن تهيـىء الفرصة الكاملة للقـوات المسلحـة لكى تؤدى واجبـها على أكـمل وجه، وأن تتفـرغ له، وأن ترد للـقضاء النزيه حريـته ، باختصار.. العمـل على تنفيذ الأهداف والمـبادئ التى نص عليهـا الميثاق الوطنـى وتقريره، الذى أصـدره المؤتمر الوطنـى سنة ١٩٦٢ ، والتـى تتلخص فـى تحرير الوطن والمواطن فى ظل حرية سياسية واجتماعية .

وبمجرد اجتماع الجمعية الـعمومية الوطنية تطرح هذه القيادة الثقة علـيها وتنتهى مهمة هذه القيادة بمجرد إنشاء القيادة الدستورية حسب الدستور المؤقت الدائم .

السيد أنور السادات الرئيس المؤقت للجمهورية.

هذا فكرنا نقدمه لـك إخلاصًا منا لوطننا وثورتنا وحاشا لـله أن تقدروا له أى اعتبار آخر إلا إبراء الذمة والاستعداد لـلتضحية ، من أجل المبادئ والوطن الباقـى بقاء الضمير، وفقكم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وقد وقع على هذه المذكرة زكريا محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى ، وكمال الدين حسين، ومن البدهى أن المذكرة ذاتها تحمل من المعانى والمطالب ما لابد أن يواجه بالرفض سواء من السادات أو من القوى المشاركة له ، والتى كان بيدها جميع مفاتيح السلطة .

ويقول الفريق أول محمود فوزى أنه بعد أن أصدر تعليماته فيما يختص بجنازة عبد الناصر: «بادرت بفكرة توجيه رسالة ـ نيابة عن قادة وضباط ورجال القوات المسلحة ـ إلى الرئيس المؤقت أنور السادات لاستبعاد فكرة الرئاسة المؤقتة التى طرحها بشخصه عقب وفاة الزعيم الراحل مباشرة ، وكان تأييد القوات المسلحة ترشيح السيد أنور السادات رئيسًا للجمهورية يؤدى إلى استقرار الوضع القيادى فى الدولة استنادًا على كونه نائبًا لرئيس الجمهورية عند وفاته، وآثرت تدعيم واستمرار الشرعية من أجل استقرار القيادة والسيطرة على القوات المسلحة، باعتبار أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فى نفس الوقت .

بعد موافقة جميع القادة على اقتراحي، وجهت خطابى فى اليوم التالى للسيد أنور السادات، بوصفى قائدا عاما للقوات المسلحة ونيابة عن القادة والضباط ورجال القوات المسلحة. وكان تأثير هذا الخطاب على القوات المسلحة والجماهير كبيراً، إذ سرعان ما ردد الشعب فى كل مكان «الجيش، عاوز السادات».

مجموعة مايو تتحرك

كان تحرك مجموعة مايو سريعا فى مواجهة تحرك أعضاء مجلس قيادة الثورة، ويبررون ذلك بأن هؤلاء قد اختلفوا مع جمال عبدالناصر، فكيف يعودون ليقودوا مسيرته من بعده.. وربما كان بعض هذا التحرك خوفا من عدم صلاتهم القوية بهذه المجموعة.. وقد استفاد السادات من هذه التناقضات كثيراً، حيث كان هناك إجماع على انتخابه، ساعد عليه تحرك أعضاء مجلس قيادة الثورة.. والظروف التى مات فيها جمال عبدالناصر.. والأفكار كلها تتجه إلى انتهاء الموعد الذى حدد لوقف إطلاق النار بناء على مبادرة روجرز لكى تستأنف حرب الاستنزاف على الأقل.. ثم إنه إلى جانب ذلك فقد كان هو النائب الذى عينه عبدالناصر قبل وفاته والرجل الذى لم يختلف معه أبدا.

وفى جلسة اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ـ التى اعترض فيها حسين الشافعى ـ تقرر أن يعلن على الناس نبأ ترشيح اللجنة التنفيذية العليا لأنور السادات رئيسا مكان جمال عبدالناصر. وقال أنور السادات فى هذا الاجتماع أنه لابد من إعادة توزيع المسئوليات الضخمة لأداء الأمانة كما يجب أن تؤدى.. وأن غياب عبدالناصر يعنى أن تعمل كل المؤسسات لتكون وحدها كفيلة بملء الفراغ الكبير.

وكان الدكتور لبيب شقير قد قدم بيانا باسم اللجنة العليا إلى اللجنة المركزية لتزكية ترشيح السادات.. وقد حلل فيه الوضع بعد وفاة عبدالناصر فى ثلاثة عوامل تحدث عنها طويلا:

العامل الأول هو احتلال إسرائيل لسيناء ولأجزاء من الأرض العربية.

والعامل الثانى هو دعم الإمبريالية العالمية لإسرائيل ومحاولاتها القضاء على مصر مركز الإشعاع التحررى فى الوطن العربى.

العامل الثالث وهو استمرار الثورة الاشتراكية التى قادها عبدالناصر.. والتحذير من أن القوى التى أضيرت من الاشتراكية سوف تتحرك.. وقال:

«كما تعلمنا كل تجارب الثورات العظيمة فى العالم فلابد أن نتوقع أن بعض بقايا هذه الفئة المحدودة، سوف يحاولون الخروج من زوايا النسيان التى وضعهم فيه التقدم ليعيدوا التاريخ للوراء، وكما تدلنا أيضا تجارب الثورات العظيمة فى العالم، فإن سبيل هذه البقايا فى تحركها ـ على ما رأينا فى اللحظات العصيبة فى سنة ١٩٦٨ ـ سيكون دائما هو محاولة تمزيق صفوف الشعب وتماسكه، لعلهم يستطيعون المرور لمصالحهم من خلال هذا التمزق، ناظرين فى ذلك فقط لمصالحهم وحدهم، لإعادة التاريخ فى وطنهم إلى الوراء.

«إن مثل هذا التحرك من جانب هذه البقايا، يلتقى فى نغمته، وفى سبيله وفى نتائجه ـ وسواء قصدوا هذه النتائج أو لم يقصدوها ـ مع ما يسعى أعداؤنا من إسرائيل والإمبريالية العالمية إليه لأن تفتيت صفوف الشعب وتمزيق صمود جبهته هو هدف إسرائيل والإمبريالية.

«إن أية بلبلة أو اضطراب نفسى ـ لاقدر الله ـ سوف تعنى أن ينشغل الشعب ولو لفترة، عن حقيقة أرضه المحتلة فى سيناء، وانشغاله بالخلافات والتمزقات، وهو انشغال يستهدف منه العدو ومن وراءه أن تتهيأ له الفرصة لأن يقضى على تحرر الشعب وعلى تحرر الأرض معا.

«على أن اللجنة التنفيذية العليا لتدرك تماما أن صلابة شعبنا لن تسمح بذلك مطلقا، فحتى فى محيط الحزن والألم بعد وفاة الزعيم، قد أكد الشعب من خلال الشعارات والهتافات التى أطلقها، تمسكه باستمرار ثورته، وبالسير الكامل فى «مشوارها» وطريقها وبحفاظه على الاشتراكية ودعمها، وبإصراره على تحرير أرضه والأراضى العربية المحتلة كلها.

وإن اللجنة التنفيذية العليا ترى أن مجموعة من المبادىء الأساسية يجب أن تتأكد وتتقرر بوضوح، بعضها يعالج بعض المشاكل العاجلة، وبعضها يضع الأسس لاستمرار عملنا ودعمه. وهذه المبادىء هى:

١ـ استمرار الثورة كما رسمها عبدالناصر، والقضاء على كل العوامل التى يمكن أن تعوق هذا الاستمرار.

٢ـ إن هذا الاستمرار ينبنى بالضرورة وبالفعل على التمسك الكامل بمبادىء عبدالناصر، وعلى اعتبارها الأساس الذى يحكم كل العمل الوطنى فى المستقبل، كما كان الأمر فى الثورة منذ بدأت.

٣ـ نظرا لأن استمرار الثورة يقتضى بالضرورة استمرار الحكم الثورى واستقراره، فإن ذلك يحتم أن يتخذ الشعب قراره بأسرع ما يمكن فى موضوع رئيس الجمهورية، قمة السلطة ورئيس الدولة، حتى لاتترك الفرصة لاستخدام هذا الموضوع بواسطة العوامل التى أشار إليها هذا التقرير فى بدايته.

٤ـ إن اختيار رئيس مقبل للجمهورية يجب أن يتم عن طريق الاستفتاء الشعبى، لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذى حدده الدستور الذى يجب أن نحترم أحكامه فى كل النواحى، ولأن ذلك أيضا ـ ولسبب لايقل أهمية عن السبب الدستورى ـ هو الطريق الذى يعطى الرئيس المقبل للجمهورية كل القوة فى مواجهة تحركات القوى المعادية.

٥ـ إن جمال عبدالناصر، وقد انتقل إلى جوار ربه، قد ترك بالإضافة إلى مبادئه مؤسسات سياسية ودستورية وضع نظامها كجزء رئيسى فى ثورته، واختارها الشعب، ممثلة فى الاتحاد الاشتراكى وعلى قمته المؤتمر القومى واللجنة المركزية، مؤسسة السلطة السياسية ... وفى مجلس الأمة، مؤسسة السلطة الدستورية البرلمانية ... أن هذه المؤسسات بوضعها القائم، وطبقا لنظامنا السياسى والدستورى، هى وحدها التى تمارس السلطة التى

أوكلهـا لها الشعب تـطبيقا لمبادىء عبدالنـاصر.. وإن غياب عبدالـناصر بقدراتـه الخارقة ومواهبه الـواسعة يعني بالـضرورة أن تضاعف هذه المؤسسـات السياسية والدسـتورية من تحمل المسئولية، ومن فاعليتها ومشاركتهـا مع الرئيس السادات، الرئيس المقبل للجمهورية وبجانبه ليكون جماع عـملهم جميعا ومعا إنجازهم المتكامل على طـريق عبدالناصر ونحو تحقيق آماله.

٦ـ من الواجـب أن تصدر اللجـنة المركزية بـيانا تؤكـد فيه ما أجمـع الشعب علـيه من استمرار الـثورة، مع ما يقتضيـه ذلك من المحافظة على الاشـتراكية ودعمها ومن مـضاعفة المؤسسات السياسية والدستورية فى تحمل المسئولية مع الرئيس المقبل للجمهورية وبجانبه، ومن الإصرار على تحرير الأرض، ومن استمرار بذل أقـصى الجهود فى سبيل وحدة العمل العربى باعتبارنـا جزءا من الأمة العـربية، ومن تعمـيق وتوثيق الـصداقة والعلاقـة مع كل الدول والقوى الـتقدمية فى العالم، تـلك القوى التى تسانـد قضيتنا، وفى مقـدمتها الاتحاد السوفيـيتى، الذى أعلن عبـدالناصر دائما أن علاقـاتنا معه ليسـت علاقة مرحلية، ولـكنها علاقة مستمرة يدعمها النضال المشترك ضد قوى العدوان والإمبريالية.

تلك المبادىء تـرى اللجنة التنفـيذية أنها ضرورية وواجبة الـسير فى مرحلتنـا المقبلة أو للبدء مباشرة فى هذا السير.

وانطلاقا مـن هذه المبادىء فقد استقـر رأى اللجنة التنفـيذية العليا بإجـماع الآراء على التقـدم للجنـة المركزية لـتصدر قرارا بـتزكية الـسيد أنور الـسادات لشغـل منصب رئـيس الجمهورية».

اللجنـة التنفيذيـة العليا إذن قدمـت أنور السادات رئيسـاً، ولـم تأخذ باعتـراض حسين الشافعى، ووضعت ذلك الـتقديم ضمن برنامج يحدد أهداف مرحلة مـا بعد عبدالناصر.. بدون عبـدالناصر. ووضعـت الـلجنة العـليا رأيها أمـام اللجنة المركـزية، وقد وافقت عـليه كاملاً، وكان الـهدف أن يكون اختيـار أنور السادات ضمن بـرنامج يحدد أهداف تـكملة مشوار عبدالناصر.. وقد أصدرت اللجنة المركزية بيانا جاء فيه:

«إن اللجنـة المركزية فى اجتماعـها المنعقد فى مسـاء يوم الاثنين الموافق ٥ أكتـوبر سنة ١٩٧٠ إثر الخطب الفادح الذى ألم بجماهيرنا جمعـاء، بفقد الرئيس القائد والمعلم جمال عبدالناصر فى ظرف من أقسى ظروف نضالنـا وعند مفترق الطرق الحاسمة وأمام تحديات

المصير ضد العدو الجاثم على جزء من أرضنا وضد مؤامرات الإمبريالية العالمية لضرب ثورتنا التحررية والتقدمية وتقويض كل إنجازاتنا الاشتراكية، تؤكد اللجنة المركزية على ما يلي:

١ـ إن استمرار ثورة ٢٣ يوليو التى فجرها عبدالناصر ودوامها والحفاظ على مكاسبها أمانة فى عنق كل واحد من أبناء هذا الشعب العظيم وواجب يعطيه من ذاته وروحه وفكره وعمله.

٢ـ إن الاشتراكية التى أقام القائد صرحها سوف نرعاها وننميها لأنها الطريق إلى الكفاية والعدل وإلى حياة أفضل للإنسان وإلى مستقبل أفضل للوطن.

٣ـ إن المؤسسات السياسية والدستورية المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى، وفى مجلس الأمة... جناحه البرلمانى والتشريعى والتى انتخبها الشعب بإرادته الحرة من القاعدة إلى القمة هى وحدها الممثلة لإرادة الشعب والتى من خلالها ومن خلالها وحدها يباشر الشعب سلطته، وتؤكد اللجنة المركزية أن هذه المؤسسات سوف تضاعف من تحملها للمسئولية ومن فاعليتها ومن مشاركتها مع الرئيس المقبل للجمهورية وبجانبه ليكون جماع عملهم جميعا ومعا طريق الاستمرار لمبادئ عبدالناصر والوصول بها إلى غايتها وأهدافها.

٤ـ إن القوات المسلحة لجمهوريتنا والتى خرج من بين صفوفها جمال عبدالناصر قائدا لطلائع ثورة ٢٣ يوليو تقف ومعها كافة قوى الشعب فى تلاحم وتماسك كاملين لتحرير الأرض ولتحمى مكاسب الثورة ومسيرتها.

٥ـ إن نضالنا من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة... كل الأرض العربية المحتلة فى القدس وفى الضفة الغربية للأردن والهضبة السورية وسيناء وقطاع غزة يجب أن يزداد ويتصاعد فى كل الميادين، تصميما وإصرارا على التحرير والنصر، إن طريق النصر قد رسم القائد معالمه وأرسى أرضه الصلبة، إلا أن المعركة لها الأولوية على كل ماعداها وفى سبيلها وعلى طريق تحقيق النصر فيها يهون كل شىء ويرخص كل بذل مالاً كان أو جهدا أو دما.

٦ـ إن شعبنا الذى يؤمن بأنه جزء لايتجزأ من أمة عربية واحدة تاريخها واحد، ونضالها واحد، ومصيرها واحد، وستظل سياسته العربية فى مرحلة المعركة وما بعدها

تسعى لتحقيق التماسك ووحدة العمل العربى، وسوف نواصل وقوفنا بكل قوتنا مع الشعب الفلسطينى فى نضاله وثورته التى تجسدها المقاومة الفلسطينية.

٧- إن صداقتنا مع الدول الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفييتى الصديق الشريف الذى أكد فى كل الظروف صداقته المخلصة وتعاونه الصادق ووقوفه الصلب إلى جانب قضيتنا العادلة، قضية الحق والعدل، هذه الصداقة الكبيرة التى أرسى القائد دعائمها سوف نحافظ عليها وننميها، إن شعب عبدالناصر لايملك إلا التقدير والعرفان بالجميل والإخلاص والصداقة العميقة لشعوب الاتحاد السوفييتى الصديق وللحزب والقادة والحكومة.

٨- إن صداقتنا مع كل الشعوب الراغبة فى سلام قائم على العدل، والدول الآسيوية والأفريقية، ومع الدول الإسلامية، التى كان للقائد الفضل الكبير فى تنميتها يجب أن نحرص على تدعيمها وتقوية روابطها وتوثيق علاقاتها.

٩- وقوفنا مع الشعوب المقهورة التى تناضل من أجل الحرية والعدل فى كل أرض وتحت كل علم، لأن وقوفنا بكل عزم وصلابة فى جبهة الثورة العالمية المعادية للاستعمار وكذلك مع الدول غير المنحازة هو السياسة التى كان عبدالناصر من أوائل روادها والتى أعطاها بفكره وعمله أبعادا جديدة.

«إننا نفتح عقولنا وقلوبنا للعالم كله من نفس المنطق الذى حكم نضالنا الطويل بقيادة لمناضل عبدالناصر، وهو أننا نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا.

«وإذا كانت هذه بعض جوانب من مبادئ عبدالناصر الذى نحمل اليوم جميعا شرف ومسئولية السير بها والحفاظ عليها فإنها مشاعل هداية يجب أن نذكرها دائما وأن نقبلها جيدا وأن نحشد طاقاتنا من أجلها لتستأنف بعدها الأمة مسيرة قدرها إلى كل ما هو خير وعدل..».

اللجنة العليا قالت رأيها.. ثم رشحت السادات رئيساً

اللجنة المركزية قالت رأيها.. ثم رشحت السادات رئيساً.

وكان الترشيح مصحوباً بمبادئ.. وبمقترحات وبأسس وشروط.. ترى اللجنتان أنه ينبغى السير عليها تحديداً لمسيرة المستقبل.. حتى لاتجنح السفينة أو تنحرف.

الاختيار إذن على أساس من المبادئ وضعتها اللجنة التنفيذية العليا، ومبادئ وضعتها اللجنة المركزية قبل أن يعلن ترشيح السادات على أساسها ليكون رئيساً للجمهورية.

السادات وتوزيع المسئوليات

عرض أمر ترشيح أنور السادات رئيساً للجمهورية على اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى يوم ٣ أكتوبر.. ووافقت عليه عدا حسين الشافعى ـ وأصدرت بيانا يوم الاثنين ٥ أكتوبر.. وعرض على اللجنة المركزية فى نفس اليوم ـ وحضر جميع الأعضاء فيما عدا حسين الشافعى ـ ووافقت عليه، ودعى مجلس الأمة للاجتماع العادى يوم الأربعاء ٧ أكتوبر ليقر ترشيح أنور السادات. وفى هذا اليوم.. ذهب السادات إلى مجلس الشعب، ليعلن برنامجه والأسس التى يتعهد بأن يسير عليها إذا تمت الموافقة الشعبية فى الاستفتاء على اختياره رئيساً.

وعندما دخل مجلس الشعب، وقبل أن يلقى بيانه رآه الناس على شاشة التليفزيون وهو ينحنى أمام تمثال جمال عبدالناصر.. وكان هذا تزيدا جدا فى الولاء، ثم أعلن بيانه الأول.. وهو أهم الوثائق فى اختياره رئيسا، إذ تعهد أمام الناس على مبادئ سوف يسير عليها.. وهى خط عبدالناصر، وطريقه، وهو بيان ٣٠ مارس آخر برنامج متكامل لعبدالناصر، وقال السادات فى خطابه الأول الذى ألقاه يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٠:

«لقد جئت إليكم على طريق جمال عبدالناصر، وأعتبر أن ترشيحكم لى بتولى رئاسة الجمهورية، هو توجيه بالسير على طريق جمال عبدالناصر، وإذا أبدت جماهير شعبنا رأيها فى الاستفتاء العام «بنعم» فإننى سوف أعتبر ذلك أمرا بالسير على طريق جمال عبدالناصر، الذى أعلن أمامكم بشرف «أننى سأواصل السير فيه على أية حال، ومن أى موقع، إن الأيام الماضية من حياتنا كانت أيام حزن عظيم، ولكن الأمة الخالدة استطاعت بصمودها الفذ أن تحول مشاعر حزنها العظيم إلى طاقة قوة عظيمة، فخرجت من كل ما عانت بأسرع مما قدر أحد، وصممت وحسمت فى عبارة قاطعة قائلة فى نفس واحد: طريق جمال عبدالناصر.

أيها الإخوة، لقد كنت أفكر طويلا خلال الأيام الأخيرة فيما يمكن أن نقوم به فى

مواجهة ما قضت به إرادة الله عز وجل، وقد وضعت لتفكيرى كله قاعدة واحدة هى أن نبدأ كل تصرف بسؤال محدد هو: ماذا كان يطلب منا لو أنه كان مازال بيننا وكنت على ضوء معرفتى به، رفقة ثلاثين سنة، وزمالة نضال وراءه معركة بعد معركة، وفهم صديق لصديق، كنت أقدر الخطى والمواقع باحثا على هذا النحو، ومستلهما. ولو كان جمال عبدالناصر بيننا هذه اللحظات لقال لاتحزنوا ولكن تحركوا، لاتقفوا ولكن تقدموا، لاترددوا ولكن أكملوا الطريق، وذلك ما فعله شعبنا العظيم، وذلك ما فعلته تعبيرا عن كل المؤسسات السياسية والدستورية التى تمثل سلطة الشعب.

أيها الإخوة، إننى لست بحاجة إلى أن أطيل عليكم فى وصف معالم طريق جمال عبدالناصر، فأنتم تعرفونه، وشعبنا يعرفه، وأمتنا العربية تعرفه، والدنيا بأسرها تعرفه، إنه طريق طويل بمسافة آمالنا، وهو طريق شاق بمقدار ما نواجه من خطر ... وآمالنا على الأفق عريضة، والخطر من أعدائنا وصل إلى احتلال بعض من ترابنا الوطنى المقدس، وأريد أن أحدد أمام حضراتكم مجموعة من النقاط أرى لها أهمية خاصة قبل أن نصل إلى مجمل طريق جمال عبدالناصر، هذه النقاط ذات الأهمية الخاصة هى كما يلى:

أولا: إننا مطالبون بالدرجة الأولى، وبكل الوسائل بمواصلة النضال من أجل تحرير كل الأرض العربية المحتلة فى عدوان سنة ١٩٦٧، وهى القدس العربية، وغزة والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية وصحراء سيناء المصرية، وذلك مع الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطينى، وعلى استمرار نضاله فى سبيل أرضه، ومن أجل مصيره، والضمان الحقيقى لهذا الهدف المشروع من نضالنا يتمثل فى مطلب أساسى واحد، هو تعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية لتكون صيانة للسلام القائم على العدل أو أداة لفرضه.

ثانيا: إننا مطالبون بمواصلة النضال من أجل وحدة الأمة العربية، وإن متناقضات هذه الأمة وتأزمها طبيعى، فى مرحلة الحاضر التى تعيشها الأمة لايجب أن يلهينا ذلك عن جوهر الحقيقة التى طالما نادى بها وعمل من أجلها جمال عبدالناصر، وهى أننا أمة واحدة تاريخها واحد ونضالها واحد ومصيرها واحد.

ثالثا: إننا مطالبون بتحديد أعداء أمتنا تحديدا لاشبهة عليه، وأعداؤنا هم: إسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمى.. ونحن فى صراع مصيرى معهم جميعا، وهو

صراع لايستهدف الغزو، ولكن يطلب الأمن ... لايستهدف السيطرة.. ولكن يطلب الحرية. لايستهدف الحرب للحرب ... ولكن يطلب السلام كما يجب أن يكون السلام.

رابعا: إننا مطالبون بالتمسك بسياسة عدم الانحياز كما علمنا جمال عبدالناصر، فهى ليست موقفا سلبيا إنما سياسة عدم الانحياز على طريقته، هى انحياز لاستقلالنا ... أو انحياز لحريتنا ... وانحياز للسلام ... وانحياز للتقدم ... وبالتالى فهى سياسة تحدٍّ للأخطار التى تهدد هذه القيم كلها، وإن صداقتنا الخاصة مع الاتحاد السوفييتى وشعوبه العظيمة ووراءه مجموعة الشعوب الاشتراكية الكبيرة لتتسق اتساقا كاملا مع سياسة عدم الانحياز، وهى تطبيق عملى وواقعى لشعار من أبرز الشعارات لقائدنا العظيم وهو القائل: نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا.

خامسا: إننا مطالبون دوما بأن نذكر ولاننسى أننا جزء من حركة التحرر الوطنى العظيمة، باتجاهها التقدمى الاشتراكى، وأننا جزء من حركة التقدم العالمى الضخمة، وأننا بشعبنا وأمتنا تيار حضارى، مؤثر يعطى ويأخذ ويفعل ويتفاعل.

سادسا: إننا مطالبون أولا وأخيرا بالحفاظ على المكاسب الاشتراكية التى تحققت لجماهير قوى شعبنا العامل، وبالمضى فى هذا الطريق الذى رسمه وحدده لنا قائدنا جمال عبدالناصر وترجمة أمينة لآمال جماهير الشعب العامل وحتمية مصيره ووجوده.

أيها الإخوة: بعد هذه الملاحظات أجىء إلى مجمل طريق عبدالناصر، ولن تسمعوا فيه منى جديدا، وكل ما أفعله فيه هو أن أؤكد عهدا، إننى جئت إلى هذا المجلس بوثيقة واحدة أودعها فيه وأمشى، قائلا لكم هذا برنامجه وهو برنامجى أيضا لأنه إرادة الشعب. إننى أودع فى هذا المجلس بيان ٣٠ مارس، فذلك آخر برنامج متكامل قدمه جمال عبدالناصر لأمته وصدقت عليه جماهير شعبه فى استفتاء عام حر واعتمدته طريقا للنضال وامتدادا عضويا للميثاق على ضوء الظروف الطارئة التى واجهت نضالنا ابتداء من يونيو سنة ١٩٦٧ .

إن بيان ٣٠ مارس يمثل فى هذه المرحلة وحدة أمتنا ونحن فى حاجة إلى هذه الوحدة ... وبيان ٣٠ مارس يمثل فى هذه المرحلة أهدافنا الواضحة، ونحن فى حاجة إلى وضوح الهدف. وبيان ٣٠ مارس يمثل فى هذه المرحلة إرادة شعبية تعلو أى إرادة غيرها..

وبيان ٣٠ مارس تجسيد لإرادة شعبية لايرقى إليها شك.. وفوق ذلك فإن بيان ٣٠ مارس امتداد للميثاق وهو العلامة التى كتبها جمال عبدالناصر بنفسه على رأس طريقه.

أيها الإخوة: لكننى أود أن أضيف شيئا إلى ذلك القول وأقول لكم بأمانة الإحساس بالمسئولية، ذلك أن العمل من أجل تطبيق برنامج ٣٠ مارس فى وجود عبدالناصر شىء، والعمل على التطبيق فى غياب عبدالناصر شىء آخر.

إن جمال عبدالناصر كان بطلا تاريخيا، والبطل لايصنع، ولكنه يولد من ضمير شعبنا، ولهذا فإن قدرته لايمكن أن تقاس بما تواضع عليه الناس من معايير، إن غياب البطل يعنى شيئا لاينبغى له أن يغيب عنا، وهو أن المسئولية تصبح كلها واجب الجماهير بقواها العاملة، ومؤسساتها، وتنظيماتها، وأجيالها الحرة المتصلة اتصالا مباشرا بكفاح كل يوم، لذلك فإن تأكيدنا للعهد يجب أن يصحبه استعدادنا جميعا لتحمل مسئوليات كان وجوده يعفينا منها. وأصارحكم القول أنه ليس بمقدورى، ولابمقدور أى شخص أن يتحمل ما كان يتحمله جمال عبدالناصر، ولذلك فإنه من الضرورى إعادة توزيع المسئوليات ضمانا لأداء الأمانة كما يجب أن تؤدى الأمانة، وفاء لحق الشعب وتكريما لذكرى قائده.

أيها الإخوة.. إنكم أضفيتم علىّ شرفا يعلم الله أنه لم يخطر ببالى فى حياتى، ولا سعيت إليه، وإننى أقدر مسئولية ما ترون، لكن عونى فى تحمل المسئولية أن تكونوا كلكم والأمة بأسرها معى قولا وعملا على طريق جمال عبدالناصر الذى يعيش الآن فى قلب أمتنا العربية بقدر ما عاشت أمته العربية فى قلبه إلى لحظة سلمنا فيها علم الكفاح».

هذا هو البرنامج الذى وضعه السادات كعهد بينه وبين الشعب لينتخب رئيساً للجمهورية على أساسه، والناس كلها تستمع وتراقب.. وتعرف ماذا حدث بعد ذلك!

وأجرى الاستفتاء على السادات رئيسا.. وكان معروفاً سلفا أن نتيجة الاستفتاء سوف تكون... نعم.. فإن الذى رشحه هو الاتحاد الاشتراكى، التنظيم السياسى الوحيد (على صبرى). ووافقت على ترشيحه اللجنة التنفيذية العليا بالإجماع «كل مراكز القوى». وأصدرت اللجنة المركزية بيانا تؤيد ترشيحه «تابعة لمراكز القوى». وقال مجلس الأمة كلمته بالموافقة على تقديمه للاستفتاء.. «مراكز القوى» تسيطر عليه، ومنها رئيسه د. لبيب شقير ووكيلاه كمال الحناوى وعلى السيد على الذين قبض عليهم هم الثلاثة!

وكانت معه وزارة الداخلية «شعراوى جمعة» التى ستشرف على إجراء الاستفتاء. وكانت معه وزارة الإعلام بأجهزتها المختلفة «محمد فايق» التى عبأت الرأى العام معه.

وكانت معه القوات المسلحة «الفريق محمد فوزى» التى أرسلت مذكرة تطالبه بأن يرشح نفسه.

وأعلن شعراوى جمعة وزير الداخلية نتيجة الاستفتاء... وبعد ظهور هذه النتيجة التى تقترب من الإجماع وجه السادات بيانا إلى الشعب يوم ١٨ أكتوبر حدد فيه سياسته، قال فيه:

«لابد أن أصارحكم أننى أعتز بالنتيجة التى أسفر عنها الاستفتاء الشعبى، أى أكثر من ستة ملايين قالوا نعم لترشيحى وأكثر من سبعمائة ألف قالوا لا.. وأعتبر بأمانة أن هذه ظاهرة صحية، وإن كنت أود أن أضيف اعتقادى الشخصى بأن الذين قالوا لا، لم يقولوها اعتراضا على الثورة، ولا على استمرار الطريق، وإنما كان قولهم لها تحفظا على المرشح لرئاسة الجمهورية نفسه.. إن ذلك وأصدقكم القول لم يسبب لى أى ضيق، ولا اعتبرته مدعاة للأسف، إنما اعتبرته ظاهرة صحية، فإن هذا الشعب لايجب أن يمنح ثقته المطلقة لفرد بعد جمال عبدالناصر، بل ولقد كان جمال عبدالناصر نفسه أعلى الأصوات تحذيرا من اعتماد الأمة على الفرد، وإننى أعدكم أننى سأكون للجميع، للذين قالوا نعم، والذين قالوا لا.. إن الوطن للجميع».

ولابد أن نعيد قراءة ما قاله السادات بعد إعلان نتيجة الاستفتاء، وقد أصبح رئيساً.

عبدالناصر فى فكر السادات

بعد ذلك جاء الاحتفال بذكرى مرور أربعين يوماً على رحيل جمال عبدالناصر، وألقى السادات خطابا فى الاحتفال يوم ٦ نوفمبر ١٩٧١ يعكس فكره حتى ذلك الوقت حول الزعيم الراحل.. جاء فيه:

«إن صيحته صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كانت نفيرا أيقظ وشجع قوى، وفتح أمام أمتنا آفاقا غير محدودة من الوعى العميق بوجودها، ومن الإيمان الصلب بحقوقها، ومن

الفهم الواسع لقضايا العصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية عموما، لقد تنبهنا بصيحته فوجدنا أنفسنا..وسرنا مع فكره فاكتشفنا دورنا.. ومضينا وراءه فحققنا مالم تحققه أمة غيرنا، بهذه السرعة التي حققنا نحن بها،بصرف النظر عما نواجهه الآن من عقبات أو تحديات، ومهما استوقفتنا هذه اللحظات وشدت اهتمامنا كله أزمة عابرة في تاريخنا الطويل، وسوف تذهب عنا كما ذهب غيرها، وسوف ننتصر بإذن الله كما انتصرنا في غيرها.

«ويكفي أيها الإخوة أن نلقي نظرة على خريطة أرض الأمة العربية قبل جمال عبدالناصر، والآن بعد أن ذهب عنا جمال عبدالناصر وإن ظل باقيا بفكره وبالمثل العليا لنضاله وأعماله الباهرة.. «مصر والسودان وليبيا تحت الاحتلال البريطاني.. شمال أفريقيا كله حتى شاطيء الأطلنطي تحت الاحتلال الفرنسي... بل إن بعض بلادها لم تكن مجرد بلاد محتلة. وإنما كان الحال في الجزائر جزءاً لايتجزأ من أرض الدولة الاستعمارية.

«كانت سوريا ولبنان تحت ظلال علم يبدو مستقلا، ولكن النفوذ الأجنبي كان ضاربا في الصميم.. وكان العراق والكويت تحت الاحتلال البريطاني.. «وكان اليمن الشمالي تحت حكم ما هو أسوأ من الاستعمار، وكان اليمن الجنوبي من ممتلكات التاج البريطاني.. وكانت الأردن محمية.. وكان الخليج في عزلة.. وكانت المملكة السعودية حقل بترول ناشئا ينمو بسرعة لمصلحة المستغلين، وكان الشعب الفلسطيني لاجئا في الخيام.. وكانت إسرائيل خنجرا في قلبنا، كما هي الآن في قلبنا.. لكننا قبل جمال عبدالناصر لم نكن نقاوم.. بل لم نكن حتى نتألم.

«وكانت الأمة العربية بأسرها معزولة عن العصر ومعزولة عن التطور.. ولم تكن كلمة التصنيع أو التخطيط أو الحرية الكاملة قد رددت في أرضها ولا كانت الحقوق الاجتماعية لجماهير الشعب معنى له قيمة حقيقية.. ولا كان العمال والفلاحون لهم دورهم وهم الأغلبية.

«وإنما كانت السلطة كلها في يد الأغلبية من الأجانب مع مجموعات من الحكام والباشوات والشيوخ.. تعتصر الجماهير بالاستغلال بواسطتهم ويحصلون على جزء من الغنيمة والباقي كله يتسرب إلى الخارج نزيفا مستمرا للجهد القومي.. والثورة القومية.. وذلك ما كان، وذلك مالم يعد موجودا الآن.. وتلك هي شهادة التاريخ لجمال عبدالناصر.

«إنه لـم يصـنع بيـده كل تحول، ولا فـجر بـجهده كـل ثورة، ولكـنه ـ وهـذا هو دوره التاريخى العـظيم ـ نبه جماهير أمتنا إلـى حقيقة ومعنى وجودها القومـى.. وربط جماهير أمتنا بحقائق ومعانى العصر الحديث الذى نعيش فيه.

«هكذا تحركت الجماهـير وزحفت إلى النضال المستمر.. وانـتصرت فى معارك ومازال عليها أن تنتصر فى معارك.

«أيها الإخـوة.. هنا بمجرد اجـتماعنـا فى هذا المكان وبـكل ما يجمـع بيننـا من أهداف وبكل مـا يدور بيننا مـن مناقشات وبكـل مالنا من دور فى هـذا العالم وفى هذا الـعصر.. الشهادة العظمى لجمال عبدالناصر.

«إذا كانت هنـاك أفكار جديدة على أرضنـا فقد كان هو الذى وضع الـبذرة، إذا كانت هناك ثورات تفجرت وانتصرت فقد كان هـو الذى ألهم وحمى، إذا كان هناك جيل جديد من القادة، فـلقد كان هو بالنـسبة له النمـوذج الحى والمثل.. وكان أكثر مـن ذلك كان فاتح الطريق، وكان الدرع وكان السيف فى نفس الوقت.

«وليس يهم أيها الأخوة أن تكون بين بعضنا والبعض الآخر اختلافات فى الاجتهادات أو فى الأساليـب.. وإنما المهم أن حركة التـغيير الكبيـر قد بدأت.. «لقد انتهـى الركود فى حيـاة أمتنا.. لـقد ذاب السكـون.. لقد سقـطت الأغلال.. لقـد انهارت الحواجـز.. بدأت الحركة الإيجابية بما فـيها من إمكانية الصواب والخطأ.. بما يدفعهـا من رؤى المستقبل أو بما يشدها من رواسب الماضى.

«ذلك هو صـراع الحياة الذى لانـستطيـع ـ مهما تمـنينا ـ أن نـنسى اعتباراته وأحكـامه وضروراته مهما كان بعضهـا ثقيلا علينا ونحن نعيش فيه ونعانى تفـاصيله بينما هى تجرى أمامنـا.. لكن ذلك لـيس هو المهـم.. المهم أن صراع الحـياة، ومن أجل الحـياة قد بدأ عـلى أرضنا وكان لجـمال عبدالناصر دور الـرائد العظيم فـى فتح الطريق أمام مـجراه وفى رفع العوائق حتى لاتصد تياره.

«أيهـا الإخوة.. إننى لاأريـد أن أتكلم عـن أخى وصديـقى وأستاذى ومـعلمى جـمال عبدالناصر.. خـريطة الشرق الأوسط وما تغير فيـها تتحدث عن صلاتنا بالدنـيا وبالعصر، تتحدث عنه أهداف نضالنا وشعارات كفاحنا والأعلام التى ترفعها فوق المسيرة العربية فى كل قطر تتحدث عنه.. بل أقول أكثر من ذلك.. إن مواجهـتنا للظروف التى دهمتنا برحيله عنا فجأة.. تتحدث عنه.

«لقد كان من أعظم منجزاته أنه لم يفتح الطريق فحسب، وإنما رسم مساره نحو الهدف.. ولما اختاره الله إلى رحابه، فإن الأمر بعده لم يكن ضياعا وإنماكان زيادة تصميم.. ولم يكن خوفا وإنما كان شجاعة مضاعفة من إرادة.. ولم يكن ترددا وإنما كان عزما لايلين قادرا على مواصلة السير وعلى مواصلة الاقتحام.

«وهذه شهادة أخرى لجمال عبدالناصر.. لقد كان فى وجوده إلهاما لأمته.. وهو بعد رحيله إلهام لأمته.. ذلك شأن قادة مراحل التطور الحاسم عبر مسار التاريخ، لاتضيع مبادئهم بذهابهم ولكن تزداد قوة.. ولاتسقط أعلامهم برحيلهم ولكن تزداد علوا.

«ولا ينفض الناس بعدهم وإنما يزدادون تضامنا واقترابا لأن إحساسهم بأهمية المبدأ يزداد بعد ابتعاد القائد الذى كان وجوده فى حد ذاته تجسيدا لهذا المبدأ».

كل هذه المعانى، وكل هذا الحب كان يتدفق من السادات نحو عبدالناصر، وكل ذلك سوف يتضح فيما بعد، أنه أيضا كان تمثيلاً وكان أداة حتى يستقر فى موقعه سواء على مستوى الجماهير أو على مستوى زملائه الذين كانوا مسيطرين على كل شىء.

عبدالناصر ليس أسطورة

فى ذكرى الأربعين - نفسها - كتب محمد حسنين هيكل مقالاً فى «الأهرام» بعنوان «عبدالناصر ليس أسطورة» قال إن عبدالناصر لم يترك كهنة ولامفسرين، وأنه من حق كل شخص أن يفسر فكر عبدالناصر. واعتبر البعض ذلك إشارة البدء فى الهجوم على فكر عبدالناصر.. وكان هذا المقال موضع مناقشة فى أول اجتماع للجنة العليا بعد الأربعين، عندما أعد د. لبيب شقير مذكرة عرضها على اللجنة برأيه فيما كتبه هيكل وناقشها أعضاء اللجنة ووافقوا على ما جاء فيها، فيما عدا الدكتور محمود فوزى الذى آثر تأجيل إبداء رأيه إلى جلسة تالية، وهى الجلسة التى حضرها هيكل وواجهه د. لبيب شقير برأى اللجنة.. وقال هيكل: هل تعنى أننى خائن.

وقال د. لبيب شقير: لماذا تصل الأمور إلى هذا الحد، لا أحد يتهمك بالخيانة، ولكننا نرى فى هذا المقال إشارة للبدء فى الهجوم على تجربة عبدالناصر فى وقت نحتاج فيه إلى تضافر كل الجهود، وعدم جذب الناس إلى معارك جانبية.. إننا فى مجال تحديدالمواقف.

وخرج هيكل، وتكلم حسين الشافعي؛ فهاجم هيكل هجوما شديدا.

وسأل ضياء الدين داود: هل يعتبر هيكل هو المتحدث الرسمي باسم الدولة وأن ما يكتبه يعبر عنها؟؟.

ورد السادات بأن «الأهرام» جريدة واسعة الانتشار ويمكن أن نوحي إليها بما نريده، أما ما يكتبه هيكل فهو اجتهاد شخصي.

وعندما انتهى الاجتماع كان الموقف قد صفي تماما بعد مناقشته عقب خروج هيكل، الذي عاد مرة ثانية وكتب مقالا في مارس ١٩٧١ بعنوان «تحية إلى الرجال»، وعدد فيه المخاطر التي يمكن أن يواجهها المقاتل المصري أثناء عبور قناة السويس.

ويقول ضياء الدين داود عضو اللجنة العليا: إنني عندما قرأت مقال هيكل وجدته دعوة إلى اليأس في وقت نطلب فيه رفع الروح المعنوية ونحن نستعد للحرب. وذهبت إلى أنور السادات وقلت له رأيي، فقال أنه قرأ المقال ولم يأخذ منه هذا الانطباع. وأنه لذلك سوف يعيد قراءة المقال. ورأينا أن نرد على المقال في جريدة الجمهورية ـ التي كان يشرف عليها فتحي غانم أحد المسئولين في التنظيم الطليعي ـ وكتب عبدالهادي ناصف عضو اللجنة المركزية ومسئول التثقيف فيها مقالا تحت عنوان «تحية مردودة من الرجال إلى الأستاذ هيكل».

ويقول ضياء الدين داود: إن الهدف كان أن نفتح مناقشة عامة ونشرك الجماهير معنا في التفكير في قضية الحرب.. وكان هذا القرار على مسئوليتنا نحن دون الرجوع إلى السادات..».

أما حول مقال «عبدالناصر ليس أسطورة» فيقول: إن هيكل قد قال أن عبدالناصر لم يترك أشياء مقدسة، ولاسدنة، ولاحفاظا لمبادئه وأفكاره، وأن كل ما تركه قابل للمناقشة، ورغم اتفاقنا على كل هذه الآراء، فكل أفكار عبدالناصر قابلة للمناقشة والتعديل، بل إنه هو نفسه قال أن الميثاق سوف يعدل بعد ثماني سنوات من وضعه.. وكانت القضية ليست الموضوع ولكنه يمكن أن يعطي الفئة المعادية لعبدالناصر ولفكره الفرصة كي تتنفس بعد وفاته وتتطلع إلى أنها يمكن أن تلعب دورا وربما أحست أن هناك مناخا ملائما لذلك».

ومن الغريب أن أنور السادات قدم محمد حسنين هيكل إلى المدعى العام الاشتراكي

للتحقيق معه بعد ذلك، وقد اتهمه بأنه كان يكتب دعوة إلى تيئيس الناس من الحرب.. وقد حقق معه المدعى العام الاشتراكى يوم الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٧٨ فى مقال «تحية إلى الرجال» بالذات كما أن السادات استخدم هذا المقال بعد ذلك أيضاً للهجوم على محمد حسنين هيكل».

ويروى على صبرى فى التحقيق أمام صلاح نصار رئيس النيابة القصة كلها منذ رحيل عبدالناصر.. قائلا:

«بعد وفاة الرئيس فى سبتمبر سنة ١٩٧٠، وطبعا دى كانت صدمة خلت الواحد يفكر كثيراً، وكنت وقتها عضوا فى اللجنة التنفيذية ومساعد رئيس الجمهورية لشئون الدفاع والقوات الجوية، وكان ارتباطى بالزعيم الراحل علاقة مبادىء فضلا عن العلاقة الشخصية، ارتبطت بسيادته من يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ارتباطاً مباشراً وكنت من الضباط الأحرار قبل كده، ولم يكن لى اتصال بسيادته ولم ألتق به إلا ليلة ٢٣ يوليو، ومن يومها بدأت العمل معه واستمررت فى مواقع مختلفة من العمل السياسى إبان قيادة سيادته للثورة حتى وفاته.

«وبعد الوفاة فكرت نظرا لهذا الارتباط الشخصى إن كنت أستطيع الاستمرار فى العمل.. ولم أ فكر فى تولى القيادة لعدة أسباب هى أن الرئيس جمال قد اختار السيد/ أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية، وأنا ملتزم بخط جمال عبدالناصر.. السبب الآخر أن فى هذه الظروف الصعبة التى تجتازها البلد، الوحدة فى القيادة أهم حاجة، فى هذه الفترة أى انقسام يمكن يؤدى بالبلد إلى كارثة ومكانش فيه ملامح انقسام وقتها، إنما كان المفروض وقتها إننا نتماسك كمجموعة فى القيادة، ولما فكرت فى ترك العمل السياسى وقعدت أفكر أربعة أيام، انتهيت إلى أننى سأكون متخليا عن الواجب بعد وفاة الرئيس، ولم يشاركنى أحد فى هذا التفكير الشخصى، وفى هذه الأيام القليلة التى تلت وفاة الرئيس تقابلت مع السيد/ أنور السادات بصفته رئيس الجمهورية بالنيابة، وقلت أنا فى الخدمة، إذا أردتنى سأكون بجوارك وإذا لم تردنى فأنت حر.

وكان كل اللى بيننا صداقة وعلاقة قوية، وأنا قصدت من هذا أن أترك له الخيار كقائد جديد فى اختيار معاونيه، كما يرى. فالسيد/ أنور السادات، قال أن السيد/ حسين الشافعى طلب منه أن يكون رئيس وزارة، ويبقى ثانى رجل فى الدولة، وضرب مثلا بأن

كوسيجين ثانى رجل فى روسيا وهو رئيس الوزراء، وكان الريس بيقول إن المسائل يجب أن تتم بيننا بالتكاتف، ودون النظر لمناصب معينة، فأنا قلت له أن الرجولة تقتضى إن الواحد ما يطلبش أى طلب شخصى، وكان فى هذا الوقت من المقرر من كل مجموعة الثورة الحاكمة أن يتولى السيد أنور السادات رئاسة الجمهورية خلفا للزعيم الراحل، وأنا أكملت حديثى مع السيد أنور السادات، وقلت له أنا عن نفسى لا أطلب أى منصب ولك حرية الاختيار تضعنى فى أى منصب تراه، فقال أنا حاعمل اثنين نواب رئيس جمهورية: السيد حسين الشافعى وأنا.

«ثم تشكلت الدولة وأخذت وضعها الدستورى باجتماع اللجنة التفنيذية العليا، وموافقتها بالإجماع على ترشيح السيد أنور السادات رئيسا للجمهورية، ولم تكن هناك مناورات خلفية فيما أعلم بل بالعكس كان فيه اتفاق كامل، والمناقشة التى حصلت فى اللجنة التنفيذية كانت بخصوص استقالة الدكتور محمود فوزى من اللجنة لكبر سنه، كما قال وقد رفضناها وأقنعناه بالاستمرار فى العمل، استكملت الخطوات الدستورية للدولة، وبعد تشكيل الوزارة صدر قرار بتعيينى أنا والسيد حسين الشافعى نائبين لرئيس الجمهورية، ثم قرار مجدد لأكون مساعد رئيس الجمهورية للدفاع الجوى والقوات الجوية، وسارت الأمور إلى أن عقدت اللجنة التنفيذية العليا اجتماعاتها بعد أربعين الرئيس جمال بكام يوم يعنى فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٧٠.. وأثير فى هذا الاجتماع عدة موضوعات.

الأول: كان طريقة سير العمل.. وأوضح فيه السيد/ أنور السادات أن اللجنة التنفيذية العليا ستنظر فى جميع الأمور التى تهم الدولة، وأن كل شىء سيبحث أمامها.

وثانيا: موضوع لجنة التراث.. وقال أنه سيشكل لجنة برئاسته وستطرح جميع الموضوعات الخاصة بلجنة التراث على اللجنة التنفيذية.. يعنى لجنة التراث لن تنفرد بالعمل.

أما الموضوع الثالث: فكان عن مقال نشره محمد حسنين هيكل فى الجمعة السابقة على هذا الاجتماع، رأى بعض أعضاء اللجنة التنفيذية أن فيه مساساً بالسيد الزعيم الراحل وكان اللى محلل المقال الدكتور لبيب شقير، واستدعى هيكل لمناقشته فى ذلك أمام اللجنة، كان رده أنه لم يكن يقصد المساس بالسيد الرئيس وأنه أخلص واحد لسيادته وأن

سيادته كلفه أن يكتب التاريخ، واستشهد على ذلك بأنه قال هـذا الكلام أمام السيد/ أنور والسيد/ حسين الشافعي، والسيد/ أنور السادات قال الكلمة دي قيلت واحنا في موسكو.

وكان ردى على هذا أن تاريخ جمال لايستطيع أن يكتبه شخص واحد، ومع احترامى لكل المعلومات التى يحملها هيكل، فكل واحد من الذين عملوا مع عبدالناصر عنده معلومات كثيرة، وأنا عن نفسى أقول أننى لا أدعى بالعلم بكل شيء، وإنما أعرف من المعلومات ما لا يعرفه الآخرون، فأكد السيد/ أنور بأن كل ما تنظره لجنة التراث ستنظره اللجنة التنفيذية، وانصرف هيكل، ثم اجتمعت اللجنة المركزية وأثير هذا الموضوع فقال السادات، بأن هذا الموضوع محل تحقيق أمام اللجنة التنفيذية العليا.. وقفل باب المناقشة - وده كان آخر اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية العليا».

وكان السادات قد طلب إلى محمد حسنين هيكل حضور اللجنة العليا التى ستناقش مقاله.. وفعلاً حضر هيكل ونوقش الأمر على حد قول أعضاء اللجنة وانتهى عند هذا الحد.

وكان السادات يريد تشكيل لجنة لجمع تراث عبدالناصر برياسة محمد حسنين هيكل.

ورفض أعضاء اللجنة العليا، ولكن السادات أعد مشروع قرار بتكوين هذه اللجنة برئاسته على أن يكون مقررها محمد حسنين هيكل - تعويضا له عن وزارة الإعلام كما قال - وأرسله لأعضاء اللجنة العليا للتوقيع بالتمرير، ولكنهم جميعا رفضوا التوقيع، فاضطر إلى إصدار قرار بأن يكون هو رئيس لجنة إحياء تراث عبدالناصر، وهى اللجنة التى لم تتشكل ولم تجتمع ولا مرة واحدة.

وهكذا دخل هيكل ضمن محور الخلاف بين مجموعة مايو، وبين السادات، ولم يقف على الحياد كما سبق أن وعد، ولكنه اتخذ جانب السادات. ورأى السادات أنه لكى ينفرد باتخاذ القرارات فإن عليه أن يتجاهل المؤسسات ولا يدعوها إلى الاجتماع.. ولم تعد اللجنة العليا تجتمع ولم تعد اللجنة المركزية تجتمع.

يقول ضياء الدين داود: إن السادات وحده كان يقرر السياسة ويحددها، وكان على القيادات أن يواجهوا الناس بلا معلومات فلم يكونوا مشاركين فى أى شيء.

ويقول أن عبدالمحسن أبوالنور أمين الاتحاد الاشتراكى، كان يلح على السادات بدعوة اللجنتين العليا والمركزية وكان يعد بأنه سيفعل، ولكنه لم يدعهما لأى اجتماع.. بينما كانت الشائعات تصل إلينا، والتقارير الواردة حتى من سفارتنا فى الخارج تقول أن السادات يتصل بالأمريكان، وأنه يتصل بالإسرائيليين من خلال الأمريكان، وأنه يمهد لتغييرات فى الداخل، وأنه سيتراجع عن التطبيق الاشتراكى. وقد بدأ يقرب بعض العناصر التى تعادى هذه الأفكار».

كان البعد يصدق، والبعض يرفض، حتى كان ٤ فبراير ١٩٧١، عندما وقع أول صدام بين الرئيس وشركائه فى الحكم.. وكان صداماً حول سياسات السادات الجديدة التى انفرد بها بعيداً عنهم، وفوجئوا بها.

3

نحو الأمريكان

دار الخيّـــال

مبادرة السادات.. ومبادرة ديان

كان أول نسف لمبدأ جماعية القيادة الذى عاهد السادات الشعب، كما عاهد شركاءه فى الحكم عليه، يوم ٤ فبراير ١٩٧١.. يومها انفرد السادات الذى كان دائم الحديث عن الديمقراطية، ودولة المؤسسات بقرار خطير عندما أعلن ما أسماه بمبادرة السلام بينه وبين إسرائيل. فوجئ بهذه المبادرة كل زملائه وشركائه.. لم يستشر أحدا.. اللجنة التنفيذية العليا لم تعلم.. اللجنة المركزية فوجئت.. وزير الخارجية فوجئ بقرار إعلان المبادرة..فى وقت كانت مهمة يارنج تتقدم.. وكان انفراد السادات بإعلان هذا القرار الخطير، بمثابة محاولة إعلان السلام مع إسرائيل. . وإعلان الحرب على زملائه وشركائه فى الحكم!

وفى شرائط التسجيل بالمحاكمة يقول على صبرى فى محادثة تليفونية طويلة مع شعراوى جمعة:

ـ الخواجه طلع وطنى عنه! ـ يقصد بذلك يارنج الذى كان ما يقدمه يعطى أكثر من هذه المبادرة على حد تعبير محمد فايق عندما سئل فى التحقيق عن معنى هذه العبارة الواردة فى أحد أشرطة التسجيل.

والغريب أن ديان كان قد أعلن فى نوفمبر بعد وفاة عبدالناصر عن خطوط رئيسية لشروط إسرائيل «للتسوية» لاتخرج عما جاء فى هذه المبادرة التى أعلنت.

وعندما يعلن السادات مبادرته، التى تعنى الموافقة على ماطلبه ديان، سوف ترفض

رئيسة وزراء إسرائيل، وتضع شروطا للتسوية لاتخرج عما حدث فى كامب ديفيد بعد ذلك بسنوات.

ولم يكن الالتقاء بين مبادرة ديان ومبادرة السادات هو كل المشكلة فقط.. كانت المشكلة أيضا أن السادات الذى أعلن أنه سوف يحكم من خلال المؤسسات فاجأ كل المؤسسات، وكل الوزارات، حتى وزارة الخارجية، فعندما انتهت المدة الزمنية المحددة لوقف إطلاق النار، وفق مبادرة روجرز وتطلع العالم إلى قرار السادات، يذهب إلى مجلس الأمة ليعلن «وقف إطلاق النار لفترة لانستطيع أن نجعلها تزيد على ثلاثين يوما تنتهى فى ٧ مارس وعلى السكرتير العام للأمم المتحدة وعلى مجتمع العالم أن يحقق تقدما حقيقيا فى صلب المشكلة».

وقال «إننا نضيف إلى كل الجهود الرامية إلى حل الأزمة مبادرة مصرية جديدة، نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن، إننا نطلب أن يتحقق فى هذه الفترة التى نمتنع فيها عن إطلاق النار، انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقى لقناة السويس، وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمنى، يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الأمن، وإذا تحقق ذلك فى تلك الفترة، فإننا على استعداد للبدء فورا فى مباشرة تطهير مجرى قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية، ولخدمة الاقتصاد العالمى».

يقول أنور السادات حول إعلان هذه المبادرة «عندما أعلنت المبادرة غضب مجلس الحكماء، كانوا يتصورون أنهم مجلس وصاية، ولازم أستأذنهم.. قلت: لا.. إننى أتحمل المسئولية الدستورية».

ويقول فى «البحث عن الذات» إن شركاءه فى الحكم «قد فوجئوا بها، وأصيبوا بوجوم شديد، فى حين استقبلها العالم أروع استقبال»!

وكانت مبادرة ٤ فبراير بمثابة أول صدام علنى بين أعضاء اللجنة العليا وبين السادات.

ويقول شعراوى جمعة فى التحقيق أنه عرف بها فى غرفة الرئيس قبل اجتماع مجلس الأمة مباشرة، عندما قرأ خطاب الرئيس، وأنه والدكتور فوزى ـ رئيس الوزراء ـ قد استطاعا أن يحذفا من خطابه الكثير قبل إلقائه!

ويقول محمود رياض وزير الخارجية أنه لم يكن موافقا عليها ولم يؤخذ رأيه فيها. ويقول محمد حسنين هيكل أنه لم يوافق على هذه المبادرة فى البداية.

ويقول حسين الشافعى نائب الرئيس أنه فوجئ بها ... فكيف كان السادات يحكم إذن منذ بداية توليه المسئولية؟

يشرح على صبرى فى التحقيق قصة هذه المبادرة قائلا: إن السادات وضع القيادة السياسية فى وضع حرج عندما قرر أن يكون منذ اليوم الأول لانتخابه على رأس القيادة السياسية وأن يكون هو وحده المؤسسة الدستورية الوحيدة، وأصبحنا مسئولين بلا فاعلية. اللجنة التنفيذية العليا، أعلى سلطة فى الدولة لاتجتمع.. اللجنة المركزية لاتجتمع..حتى انتقالات الرئيس، وسفرياته، اعتبرت سرا لايطلع عليه نائباه حسين الشافعى، وأنا. . «وكانت أخطر هذه المحاولات هى مبادرته السياسية الأولى التى أعلنها فجأة فى مجلس الشعب يوم ٤ فبراير عشية انتهاء وقف إطلاق النار».

إذن فقد بدأ ينفرد باتخاذ القرار، فى أهم القضايا المصيرية، وإلى جانبه مؤسسات فضلاً عن أنه تعهد على أن يعمل بها، فإن قضية كبرى مثل هذه لابد أن تكون موضع دراسات من مؤسسات عديدة.

وكان ديان وزير الدفاع الإسرائيلى قد أعلن قبلها عن «مبادرة» تقضى بانسحاب إسرائيل عدة كيلو مترات نظير فتح قناة السويس، ولكن السادات أعلن فى اللجنة المركزية رفضه لاقتراح ديان لأن هذا سيؤدى إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ويقول محمد حسنين هيكل «إن الرئيس السادات طلب منه أن يوضح للأمريكيين أن هذه المبادرة الجديدة منه شخصياً ولا علاقة للسوفييت بها.

وقد استقبل الرئيس القائم بالأعمال الأمريكى بيرجس بنفسه وشرح له أن الانسحاب الإسرائيلى يجب أن يكون كبيرا «مائة كيلو متر ويجب أن تتمكن القوات المصرية من عبور القناة إلى سيناء لتتولى حماية من يعملون فى تطهير القناة.

«وأن جماعة على صبرى عارضت المبادرة معارضة شديدة، وشهد مكتب الرئيس فى مجلس الأمة مناقشة صاخبة حيث أصرت الجماعة على حذف أجزاء من خطاب الرئيس ولكن الرئيس تمسك بموقفه ونجح فى الاحتفاظ بكل النقاط الرئيسية فى الاقتراح «أى أنه قد حذف منه، ولكن بقيت النقاط الرئيسية».

ولم يكن هيكل متحمسا لهذه المبادرة فى بادئ الأمر ـ على حد قوله ـ لأنها بدت فى بعض جوانبها مشابهة لفكرة كان الجنرال ديان اقترحها فى مقابل انسحاب إسرائيلى رمزى بضعة كيلو مترات، لكنها فى الحقيقة أثبتت فائدتها فيما بعد من حيث إظهار حسن نية مصر والمساعدة على عزل إسرائيل».

ويقـول هيكل أن نـيكسون أرسـل إلى السادات يـقول له «أن الحاجـة تدعو لمزيـد من الوقت وعليك أن تمنحنا الوقت الكافى»، وأن الإيجابى فى رسالة نيكسون كان أنه يرى أن يصـل الإنسحاب إلـى الحدود الدوليـة، إذن فإن هنـاك اتصالات بيـن السادات والرئـيس الأمريكى نيكسون.

ويقول محمود رياض وزير الخارجية فى مـذكراته أنه هو الآخر فوجئ بمبادرة السادات وأنه قرأها فى غرفة الرئيس قبل اجتماع مجـلس الأمة، ولم يكن موافقا عليها، وأن موشى ديان قد أعلن اقتراحا يقضى بانسحاب إسرائيل جزئيا شرق قناة السويس لمسافة تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين كيلو مترا، وذلك فى مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس، وإعادة فتحها للملاحة الدولية.

وكان اقتراح ديان ذا فائدة عسكرية لإسرائيل حيث تستطيع قوات قليلة الحجم التمركز فى خط المضايق واستمرار سيطرتها على سـيناء، ولكن الحكومة الإسرائيـلية رأت أنه من الناحية السياسية الأفضل لها الاستمرار فى احتلالها للضفة الشرقية من القناة».

ويقـول محمود ريـاض أنه كان يـرفض مبادرة الـسادات لأن بعـض الأطراف العربـية والدولية سـوف تعتقد أننـا بطرح المبادرة قد تراجـعنا عن إصرارنا عـلى التسوية الـشاملة، الأمر الذى قد يسبب بلبلة لدى الدول التى تؤيدنا، بالإضافة إلى ذلك فإن يارنج كان على وشك أن يتقدم من جانبه بمقترحات محددة، ومـن الأفضل تركيز الأضواء عليها لأنها تتم باسم الولايات المتحدة، وأن الـسادات عندما شرح مبادرته للرئيس تيـتو بعد ذلك اعترض عليها بشدة مؤكدا أن الانـسحاب الجزئى وفتح قناة السويس سيجعل العـالم يفقد اهتمامه بالقضية وبانسحاب إسرائيل من باقى الأراضى العربية».

وقد قدمت إسرائيل فيما بعد مشروعا للسلام أعـلنت عنه جولدا مائير فى مقابلتها مع صحيفـة التايمز اللنـدنية فى ١٢ مارس ١٩٧١.. وفيما يـلى ملخصاً لأهم الـنقاط الواردة بمشروع مائيـر للسلام(١): وسوف يظهر أنه فى معظم بنـوده لايخرج عما جاء فى اتفاقية كامب ديفيد بكثير:

ـ جعل سيـناء منطقة منـزوعة السلاح ولايسمح لـمصر بإدخال الدبابات أو المـدفعية أو

---

(١) كتاب «الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة» ـ مطبوعات معهد الدراسات العربيـة تأليف عادل محمود رياض وتقديم محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت.

الصواريخ إليها ويتم ضمان هذا الترتيب عن طريق قوة مشتركة يمكن أن تضم بين صفوفها قوات إسرائيلية ومصرية.

ـ استمرار إسرائيل فى الاحتفاظ بشرم الشيخ لأن مضايق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ إيلات.

ـ عدم عودة قطاع غزة للإشراف المصرى، وستعنى إسرائيل بشئون اللاجئين، ومن الممكن أن تصبح غزة ميناء أردنيا.

ـ احتفاظ إسرائيل بمرتفعات الجولان.

ـ يجب إجراء مفاوضات حول الحدود فى الضفة الغربية على ألا تعبر أى قوات عربية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن، وينبغى ألا تكون الحدود النهائية بين إسرائيل والضفة الغربية سببا للفصل، بل يجب أن تكون عاملا للربط بين العرب والإسرائيليين.

ـ يجب ضمان حق الطرفين فى الوصول إلى الأماكن المقدسة الواقعة فى أراضى الطرف الآخر.

ـ معارضة إسرائيل لفكرة الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية.

ويجب أن نقرر بعد ذلك كله أن مبادرة السادات، كانت أول محاولة لتسوية منفردة مع إسرائيل، جاءت فى وقت تم الاتفاق فيه على الحرب، وأنها كانت قرارا منفردا منه بعيدا عن كل معاونيه فى الحكم بدءا من اللجنة العليا حتى وزير الخارجية.

وفى التحقيق يروى على صبرى قصة مبادرة ٤ فبراير فيقول: «أنه فى يوم ٢ فبراير ١٩٧١ عقد اجتماع مجلس الدفاع القومى قبل أيام من انتهاء فترة وقف إطلاق النار التى قبلتها مصر ضمن قبولها لمشروع روجرز قبل ستة شهور، لمدة ثلاثة شهور انتهت بعد وفاة عبدالناصر، وقبلت مصر تجديدها لمدة ثلاثة شهور أخرى.

«كان مجلس الدفاع القومى قد تشكل فى نوفمبر ١٩٧٠ كأحد أجهزة القيادة السياسية العسكرية لمناقشة أمور الحرب والسلام.

«كان المجلس يتألف من الرئيس ونائبه ومن رئيس الوزراء وأمين عام الاتحاد الاشتراكى، ووزراء الخارجية، والداخلية، والحربية، وشئون رئاسة الجمهورية ورئيس أركان الحرب ومدير المخابرات العامة.

وقد عقد المجلس اجتماعه الأول يوم ١٩ ديسمبر ١٩٧٠، وعقد اجتماعه الثانى يوم ٢ فبراير لمناقشة الموقف عشية انتهاء فترة إطلاق النار، واستمر الاجتماع سبع ساعات. عرض الفريق محمد فوزى تقريرا عن الموقف العسكرى، وكانت عملية بناء القوات المسلحة تتقدم حسب البرنامج الموضوع بشكل مطمئن، وكانت عملية بناء قواعد الصواريخ، أرض ـ جو توشك على الاكتمال. ثم استمع المجلس إلى تقرير السيد محمود رياض وزير الخارجية وتركز حول الاتصالات التى يجريها السفير جونار يارنج مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، واستطلاع آراء الأطراف المتحاربة ـ على أسلوب المكوك ـ حول اقتراحاتهم لتنفيذ قرار الأمم المتحدة.

وكانت مهمة يارنج تتعثر بسبب التعنت الإسرائيلى، والواضح أن القيادة السياسية منذ أيام عبدالناصر كانت ماضية فى إعداد الجيش لمعركة التحرير، وماضية فى نفس الوقت فيما كان يسمى بالجهود الرامية إلى التوصل لحل سلمى، ولكن القيادة السياسية كانت واضحة الفكر فى المجالين.

كان جمال عبدالناصر يكرر دائما قوله لنا وللجماهير، أن ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة، وأن ما أخذ بالحرب لايمكن أن يسترد على مائدة المفاوضات».

ومع ذلك كان عبدالناصر حريصا على ألا يرد مسعى سلميا لحل القضية، وكان هدفه من ذلك التأييد العالمى لمصر لحظة تفجير المعركة.

ويواصل على صبرى كشف أسرار مهمة يارنج فيقول أنها تعثرت وكانت إسرائيل قد سلمته مذكرة باقتراحها للتوصل إلى تسوية للنزاع، وكانت شروطها تتلخص فى أن يستمر وقف إطلاق النار، طالما المباحثات مستمرة، وأن إسرائيل لن تنسحب من الأراضى المحتلة العربية، إلا بعد توقيع اتفاق صلح يحدد الحدود الآمنة التى تراها إسرائيل، وأن تجرى مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل.

وقد أوشكت مهمة يارنج على الفشل فى حين أشرفت مدة وقف إطلاق النار على الانتهاء، فناشد أمين الأمم المتحدة مصر بتجديد وقف إطلاق النار أربعة أسابيع.

وبعد استعراض الموقف فاجأنا السادات باقتراح أن يقوم بإعلان مبادرة فى مجلس الأمة «لتحريك»[1] الموقف كما قال.

---

(١) هذا اللفظ الذى قاله سنة ١٩٧١ كما ورد على لسان السيد/ على صبرى فى التحقيق سوف يستخدمه السادات فى خطابه فى ٢٦ سبتمبر ٧٣ قبل حرب ١٩٧٣ «لابد من تحريك جمود الأزمة ولن أطلب من الدول العربية شيئا قبل أن أتحرك «أنا».

ومع أنه لـم يرو تفاصيل مـحددة، فقد لخص نظـرته فى أن تنسـحب إسرائيل انسـحابا جزئيا شرق القناة كمـرحلة أولى، على أن تبدأ مصر فور الانسحاب بتطهـير القناة وفتحها للملاحة الدولية.

نظـرت إلى محمـود رياض، وإلى الفـريق فوزى متـطلعـا فلم أجد مـؤيدا لفكـرته أن المبادرة ستكسبنا رأيا عاما، بل على العكـس فإنها ستحول الرأى العام العالمى عن الاهتمام بتنفيذ قرار مجلس الأمن إلى الاهتمام بمجرد فـتح قناة السويس للملاحة الدولية، حتى لو تم هذا على حساب المـصلحة المصرية والعربيـة. فلو أثارت مصر قضية فتـح قناة السويس مقابل انسـحاب جزئى لاقيمة له، سيـسقط اهتمام أوروبا بأرض مصـر المحتلة، وبالأرض العربيـة المحتلة، وسيتـحول الضغط الأوروبى عـلينا نحن بـدلا من إسرائيل بعـد أن تجمع الضغط ضدها إثر مطالبة يارنج لها بالانسحاب الكلى.

«إن يارنج يطالب إسرائيل بانسحاب شامل، فكيف يتفق أن نناقص نحن عليه، فنطلب انسحابا جزئيا يتيح للعالم حل مشكلة الملاحة الدولية، وكيف يعبأ بعدها بحل القضية.

«وقلت أنه على فرض قبول إسرائيل الانسحاب بضعة كيلو مترات وفتحنا نحن القناة، ستصبـح الملاحة الدولية، وأمن المـلاحة الدولية ورقة رابحـة وابتزازاً دوليا ضدنا لـو فكرنا بشن الحرب لتحرير أراضينا وعرضنا بذلك السفن للنيران.

«وقلت إن مجرد فكرة فتـح قناة السويس قبل الانسحاب الكامل سـيعرض أمن الجبهة العسكرية، وأمن الجيش وحشوده وأسلحته للخطر.

«وقلت لا داعى لهذه المبادرة، وأنه يجب الاكتفاء حاليا بمبادرة يارنج ومطالبته إسرائيل بالانـسحاب الشـامل حسـب جدول زمنى، والاسـتعداد للـحرب لأن إسرائـيل لن تقـبل الانسـحاب إلا بالـقوة. ومع أن مـجمل تـعليقـات الأعضاء كـانت تـتفق مع رأيـى، أصر السادات على فائدة مبادرته، فطلبت على الأقل تعديل فتح قناة السويس إلى دراسة تطهير قناة الـسويس بعد الانـسحاب الإسرائـيلى الجزئى حـسب جدول زمنى يـتفق علـيه. ولم يعترض السـادات على اقتراحى، وعندئذ اقتـرح بعض الأعضاء إحالة الموضوع لـبحثه فى لجنة فرعية تضم وزيرى الخارجية والحربية، وصدر بذلك قرار، كما صدر قرار بالاستجابة لمنـاشدة أميـن عام الأمم المتـحدة وتجديـد فترة وقف إطـلاق النار شـهرا ليـستأنـف يارنج مبادرته.

وكان قد تقرر أن يلقى الرئيس بيانا فى مجلس الأمة يعلن فيه تجديد وقف إطلاق النار، ويشرح الموقف السياسى والعسكرى العام. عقدت جلسة المجلس يوم ٤ فبراير قبل مضى ٤٨ ساعة على اجتماع مجلس الدفاع.

وأثناء دخولى صالون المجلس استرعى انتباهى نقاش ساخن يدور فى جانب من الصالون بين الرئيس وشعراوى جمعة ومحمود رياض وسامى شرف، انتحيت جانبا وجلست ولم يصل إلى سمعى حديثهم، ولكنى استنتجت فحواه.

السادات يزمع إعلان المبادرة، ويبدو أنهم يحاولون إثناءه عن عزمه، أصابنى انزعاج.

«هاهو الوضع الذى كنا نشكو من ظروفه الشكلية يصل إلى جوهر القضية الوطنية.. قضية الحرب والتحرير. مبادرة لم يستشر فيها الجيش، ولم تستشر فيها الخارجية، وتقرر تعديلها جوهريا فى مجلس الدفاع القومى ثم ينفرد الرئيس بإعلانها رغم معارضة مجلس الدفاع.

هذا هو نص ماقاله على صبرى فى محضر التحقيق معه.

كان على صبرى قد تحدث تليفونيا مع شعراوى جمعة فى أمر المبادرة التى لاتتفق مع رأى مجلس الدفاع ،ولكن شعراوى قال له وفقاً لما جاء فى التسجيلات التليفونية:

ـ ما أنت شفت كنا نناقشه جميعا فى ذلك، وكنا جميعا معارضين ولكنه صمم على رأيه.

وألقى السادات بيانه وأعلن فيه المبادرة، قائلاً: إننا نرغب أن يتحقق فى هذه الفترة انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية على الشاطىء الشرقى للقناة.

ويقول على صبرى أنه قال لشعراوى جمعة بعد عقد الاجتماع أن هذا الموقف يستدعى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية لمناقشة الموضوع.

وكان شعراوى جمعة يرى أن المبادرة لن تنجح لأن إسرائيل لن توافق عليها.

ولكن على صبرى طلب من عبد المحسن أبو النور أمين الاتحاد الاشتراكى أن يطلب من الرئيس عقد اجتماعات للمؤسسات السياسية حتى لاتفاجأ بمواقف يتخذها السادات.

«هذا معناه أننا مسئولون عن سياسة لانناقشها، ومالم تجتمع الأجهزة الدستورية وتناقش أسلوب العمل ذاته فسينتهى الأمر إلى أن يصبح الحكم فرديا، وأن نقبل فى النهاية هذا الوضع، وأنا لا أقبله».

وقال عبدالمحسن أبو النور أنه ناقش عقد اجتماع المؤسسات السياسية مع الرئيس، ووعد بدعوتها للاجتماع.. ولكن ذلك لم يحدث «فقر قرارى على الاستقالة».

«إن الرئيس يراسل رؤساء الدول، ويلتقى بالساسة الدوليين من كل بلد، ويتفاوض باسم القيادة السياسية دون أن يشترك أحد فى التفكير، أو فى مناقشة القرار وهذا يضعنا فى حرج بالغ أمام الرأى العام وأمام المؤسسات السياسية التى منحتنا الثقة».

وأبلغ على صبرى شعراوى جمعة أنه يزمع الاستقالة فاقترح عليه شعراوى أن يذهب للرئيس ويصارحه بالأمر، وذهب إليه فعلا فى القناطر.

«بدأ الحديث بيننا باستعراض الموقف السياسى والموقف العسكرى، وأبديت رأيى من جديد فى أنه لاسبيل للحل السلمى، إلا إذا امتلكنا القوة لتحرير الأرض.

«فقاطعنى السادات قائلا: فعلا أنا كنت أفكر فى هذا طول النهار. وقام وأحضر خريطة عسكرية كبيرة وأخذ يناقشنى فى الخطوط التى يمكننا استخدامها لبدء القتال، فانتهينا إلى رأى موحد، أو هكذا خيل إلىّ.

«وطلبت منه أن نبدأ سلسلة من الاجتماعات السياسية تمهيدا للمعركة، فأعلمنى أنه سيبدأ يوم ٢٠ أبريل فعلا فى اتخاذ خطوات لمجابهة إسرائيل عسكريا والعمل السياسى الداخلى. عندئذ لم أجد من المناسب أن أثير موضوع عرض المبادرة على اللجنة التنفيذية العليا لأنه بهذا الشكل تكون المشكلة قد انتهت.

حل الاتحاد الاشتراكى

ويقول محمد فايق - فى التحقيق - إن المبادرة التى أعلنها الرئيس والإصرار عليها، فى وجود ورقة يارنج التى طالب فيها بضرورة الانسحاب الكامل، دى كانت مسألة غير مفهومة بالنسبة لى، ولم أكن موافقا عليها، وجموع الدول الصديقة كانت تتعجب من صلابة جبهتنا الداخلية وموقفنا السياسى.

ويقول سامى شرف فى التحقيق أن موقف على صبرى من المبادرة باعد بينه وبين

السادات. وعندما سئل سامى شرف عما ورد فى شريط التسجيل بين على صبرى، وشعراوى جمعة أن «الخواجة» يارنج طلع أرجل منه، ووطنى أكثر منه» قال أنه كان مسافرا فى تلك الفترة للاتحاد السوفيتى.

ويؤيد شعراوى جمعة رواية على صبرى حول المبادرة، ويقول أنهم تمكنوا من أن يحذفوا كثيرا من فقرات الخطاب قبل أن يلقيه السادات، وهم جالسون فى استراحة الرئيس قبل عقد جلسة مجلس الأمة. وأن الفقرات التى حذفت كانت كلها هجوما على العرب الذين لايعاونون فى الاستعداد للحرب، أى أنه كان يريد أن يفتح معركة مع العرب.

ويقول ضياء الدين داود أنه بعد سماعه الخطاب الذى أعلن فيه المبادرة أرسلت إلى السادات ورقة قلت فيها أننا فوجئنا، وأن اللجنة العليا لم تجتمع، وهذا الموقف شكله غريب.. ونظرا للغموض، فإننى أرجو دعوة اللجنة العليا للاجتماع. وأرسل لى السادات فذهبت إليه فى استراحة القناطر الخيرية، وناقشنا الأمر وكان ناقما جدا على الاتحاد الاشتراكى، قائلا أن البلد كلها راضية، وليس هناك مشاكل إلا ما يسببه الاتحاد الاشتراكى بما يثيره أعضاؤه.

وقلت له أنه من الطبيعى أن يتحدث أعضاء التنظيم السياسى فى السياسة.. وأن يناقشوا.

وقال: إن العملية أبعد من ذلك.. وأنا أفكر لها فى حل جذرى.

تكرار كلامه بهذا الأسلوب فهمت منه أنه يريد أن يحل الاتحاد الاشتراكى.

بعدها ذهب عبدالمحسن أبوالنور أمين الاتحاد الاشتراكى إلى السادات، وفاجأه السادات قائلا: «إننى أريد أن أحل الاتحاد الاشتراكى».. وهكذا نبتت فكرة حل الاتحاد الاشتراكى بعد معارضة مبادرة ٤ فبراير مباشرة.

وعندما انتهت جلسة مجلس الأمة التى أعلن فيها السادات مبادرته، وقبل أن يخرج الأعضاء، كانت قيادات الاتحاد الاشتراكى من أعضاء المجلس ينظر كل واحد منهم إلى الآخر.. ويتساءلون.. كيف يمكن أن يدافعوا عن هذه المبادرة التى فوجئوا بها.

وقال حسين الشافعى لعبد المحسن أبو النور: إنها مسئوليتكم فى الدفاع عنها وإقناع الناس بها.

ولم يعرف عبد المحسن كيف يتصرف فى هذا المأزق الذى وقع فيه.

وكانت هذه المبادرة خير تفسير لموقف السادات عندما أعلن من قبل وعبدالناصر فى موسكو رفض قبول مبادرة روجرز وهاجم المبادرة. فلم يكن إذن يهاجمها عن اقتناع بعدم جدواها، بل لأنه أحس أن عبدالناصر لايمكن أن يقبلها. هاجمها وهو غير مسئول. ثم عندما أصبح مسئولا قدم مبادرة تحمل تراجعات وتنازلات، لم تكن واردة بها على الإطلاق.

الأصابع الأمريكية.. تعبث

يصف محمد حسنين هيكل العلاقات بين مصر وأمريكا، فى أعقاب وفاة عبدالناصر بأنها كانت نوعا من الهدنة القلقة، كل جانب يشك فى الجانب الآخر، وكان الأمريكيون يتهمون مصر بأنها نقلت مواقع الصواريخ فى منطقة القناة بعد أن أصبح وقف إطلاق النار نافذ المفعول.

وعند وفاة عبدالناصر أرسل نيكسون أحد وزرائه للتعزية، فقد كانت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مقطوعة. وبعد أن تولى السادات بدأت على الفور اتصالاته بالأمريكيين سراً.

وقد رصدت الأجهزة اتصالين لأنور السادات «بيرجس» القائم بالأعمال الأمريكية فى مصر. الأول قام به محمد حسنين هيكل. والثانى قام به عضو قديم فى الضباط الأحرار اسمه عبدالمنعم أمين. كما رصدت فيما بعد حواراً بين «بيرجس وسيسكو» وهو يبلغ بيرجس أن السادات طلب منه أثناء لقائه أن يقول لموشى ديان أن السادات يصلى من أجله حتى يصبح رئيسا لوزراء إسرائيل، لأنه شخص يمكن التفاهم معه.

وهذه الرسالة ذاتها تبرهن على أن المبادرة التى كان السادات قد أعلنها كان المقصود بها الرد على مبادرة ديان ولكن رئيسة وزراء إسرائيل هى التى رفضت.

وهذه الرسالة ذاتها تعنى أن السادات فى ذلك الوقت المبكر كان يرى الصلح مع العدو الصهيونى.. كان ذلك عام ١٩٧١ .

ويقول هيكل أنه جاء إلى القاهرة فى شهر نوفمبر كمال أدهم صهر الملك فيصل، ومستشاره، وتحدث خلال هذه الزيارة عن الوجود السوفيتى فى مصر وما يسببه للأمريكيين من انزعاج فى وقت يحاول السعوديون زيادة اهتمام الأمريكيين بمشاكل الشرق الأوسط.

ورد الرئيس السادات أن مصر تعتمد على الاتحاد السوفيتى فى أشياء كثيرة بينما الأمريكيون يقدمون إلى إسرائيل كل ما تطلبه إلى حد أنها استطاعت خلال حرب الاستنزاف أن تضرب مصر بالقنابل لمدة ١٧ ساعة متصلة.

وقال الرئيس السادات لكمال أدهم: إننى لن آتى بالروس وحدهم لكنى سآتى بالشيطان نفسه إذا كان فى مقدوره الدفاع عنى، لكنه أضاف أنه إذا تمت المرحلة الأولى من مراحل الانسحاب الإسرائيلى، فإن فى استطاعته أن يعد بإخراج الروس من البلاد.

وسأل كمال أدهم عما إذا كان يستطيع أن يبلغ ذلك للأمريكيين فأجابه الرئيس بالإيجاب:

أى أن التخلص من الخبراء السوفييت كان أمرا واردا من قبل لإرضاء الأمريكيين حتى لاينزعجوا.. وإذا كان السادات راغبا فى التقارب مع الولايات المتحدة فلاشك أن ذلك ما كان ليتم فى وجود المجموعة التى عملت مع عبدالناصر وتشربت فكره وعداءه للأمريكان بعد أن اتخذت أمريكا المواقف المتحيزة تماما ضد الحق العربى.

وإذا كان يصلى من أجل ديان لأنه سوف يتفاهم معه، فلا شك أن وجود هذه المجموعة إلى جواره حتى بدون مشاركة لم يكن وارداً، وأن عليه قبل كل شىء أن يعمل على أن يتخلص منهم جميعا، ليس فقط بإبعادهم عن المسئولية بل عن الحياة حتى لاتكون لهم حركة ولايكون لهم رأى يسمع.

وروى السادات بنفسه قصة اتصالاته المبكرة بالأمريكان فى اجتماع مغلق بعد أحداث مايو مباشرة، وقد نقله موسى صبرى[1] الذى كان حاضراً الاجتماع وقد قال السادات:

- إن أول اتصال تم مع أمريكا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٠ برسالة وجهتها إلى الرئيس الأمريكى نيكسون، وسبب هذه الرسالة أن نيكسون كان قد أرسل رسالة شخصية فى مناسبة عيد ميلادى إلى بيرجس «ممثل المصالح فى القاهرة»، الذى قدمها بدوره إلى

(١) وثائق أكتوبر.

الدكتور محمود فوزى، وكانت الرسالة تحوى كلاما طيبا فى هذه المناسبة الشخصية، فاستدعيت بيرجس وشكرت الرئيس نيكسون، وقدمت لبيرجس رسالة إلى نيكسون.. وكانت الرسالة تتضمن النقاط التالية:

١ـ إن كل فعل سيكون له رد فعل عندنا، إذا كان الفعل «كويس» رد الفعل «كويس» و«حش»..الرد «وحش».

٢ـ أبلغت نيكسون أننى خسرت معركة وأعترف، ولكننى لم أخسر الحرب.

٣ـ أبلغت نيكسون، أنه ليس لنا دخل فى لعبة القوى الكبرى، نحن خارج هذه اللعبة، إننى أريد أن أحرر بلدى وأبنى بلدى.

٤ـ إننى مفتوح العقل والقلب لحل سلمى مشرف.

ثم توالت الاتصالات..ووعدت أمريكا بأنها ستعمل على أن تنجح المبادرة المصرية.

وقيل لى.. عندك مانع روجرز ييجى؟ قلت: أبداً.. يتفضل. وكانت المبادرة.. كان إنهاء وقف النار فى ٧ مارس. ولذلك رأيت أن أسافر إلى الاتحاد السوفييتى قبل هذا الموعد، سافرت فعلا فى رحلة لم يعلن عنها فى أول مارس.. واستمرت المباحثات يومين كاملين، فى جلسة متصلة.. والحق أنها كانت جلسة مؤلمة واختلفنا اختلافا كاملا. والمناقشات كانت فى غاية العنف.

وعدت إلى القاهرة.. وجمعت اللجنة العليا مع مجلس الدفاع. رويت القصة ولا أرى داعيا لإعلان موضوع الخلاف الآن.. لأننا أصدقاء نحن والسوفييت ولابد أن نعرف أننا تلقينا من السوفييت أسلحة قيمتها مليار و٨٠٠ ألف جنيه استرلينى.

كان يقينى أن خلافى مع الزعماء السوفييت فى هذه المباحثات خلاف مبدئى ولكن مجلس الحكماء لم يعتبره هكذا وهناك نقطة خلاف أساسية لابأس أن أقولها لكم.

إننى أقول أنه منذ يوم ٢٣ يوليو وإلى أن تقوم الساعة لايجب لأى رئيس مصرى أن يسمح لأية سلطة كانت.. بأى وصاية على قرار لنا أيا كان، هذا هو مبدأ الخلاف.

كنت أتناقش مع السوفييت على نوع معين من الأسلحة بيشغلوه الروس، وبعد تشغيله كان السوفييت يشترطون أنه لابد من إذن الحكومة السوفيتية قبل استخدامه.

قلت لا. أولادى يتعلموا تشغيل هذا السلاح ... أما عن استخدامه فهو قرارى أنا ...

قرار مصر ... ولن يكون غير ذلك أبدا ... أموت ولن أسمح بغير قرار يصدر منى، من القيادة السياسية المصرية.

أما مجلس الحكماء فقد كان له رأى آخر ... قالوا أنه لايضيرنا أن نستأذن دولة كبرى ... عليها مسئولياتها العالمية. وفيما عدا هذا الخلاف.. أسفرت الرحلة عن حصولنا على مزيد من الأسلحة وكان من رأى السوفييت ألا نبدأ بإطلاق النار بعد ٧ مارس.. وأننا يجب أن نوجه جهدنا للحل السلمى.

قلت لهم: إذا وجد حل سلمى مشرف عادل.. أنا موافق. ولكن إذا كان مفيش فايدة.. إننا نضحى بـ ٢ مليون ... أنتم خسرتم فى الحرب ٧ ملايين».

وأعود إلى الحديث عن موقف الأمريكان كانت اتصالات الأمريكان بعد المبادرة.. تقوم حول إعطائهم فرصة.. وطبعا.. كنت أرحب.. بإعطائهم الفرصة.. لسبب أساسى وهو أن بطاريات الدفاع فى الصعيد لم تكن قد وصلت بعد.

وعرضوا أن يحضر روجرز إلى القاهرة.. ورحبت كما قلت لكم.. ولكن مجلس الحكماء غضب.. لماذا يحضر روجرز إلى مصر؟ ... وكأننا نعيش فى جزيرة منعزلة عن العالم.

المهم جاء روجرز إلى مصر ومعه مساعده سيسكو.. وأمضيت مع روجرز ساعتين فى حديث متصل، وكان مذهولا من طبيعة الشعب المصرى.. قال أنه تحدث مع مصريين عديدين، سار فى الشوارع عرفه الناس.. الحراسة عليه عادية.. وباختصار قال لى صورة الشعب المصرى الطيب المسالم ليست هى الصورة التى عندنا.

وروى لى أن جولدا مائير أرسلت مرة رسالة إلى نيكسون تقول فيها أنها تتحدى أمريكا، إن السادات لن يقبل اتفاق سلام، وقالت إذا قبل السادات فهى مستعدة أن تنفذ كل شىء.

ثم روى الرئيس السادات قصة الوجود السوفييتى فى مصر الذى تم بناء على طلب من الرئيس جمال عبدالناصر فى رحلته السرية إلى موسكو بعد ضرب أبوزعبل، ولقد تم الاتفاق مع السوفييت على استخدام صواريخ سام٣، وهى صواريخ على مستوى عال. وتحتاج إلى تدريب أطقم عليها.. وجاءت الصواريخ بأطقمها السوفيتية.. ثم سافر أبناؤنا

إلى الاتحاد السوفيتي للتدريب.. وخلال ذلك انتهينا من بناء المواقع.. وفي مدى ٤٥ يوما تم أمجد عمل عسكري من أجل الاستعداد للمعركة.. لقد تم بناء ما قيمته مليون جنيه في اليوم الواحد.

وعادت الأطقم المصرية من الاتحاد السوفيتي بعد أن انتهى تدريبها عادوا ومعهم بطاريات الصواريخ التي انتشرت في الضفة الغربية للقناة.

ثم قال السادات لروجرز: لم يكن مفروضاً أن نترك إسرائيل تعربد بعد أن ضربتنا بالنابالم الأمريكي يا مستر روجرز. ولكن لعلمك.. إننا ندفع مرتبات الخبراء الروس بالاسترليني والدولار.. ونحن في أزمة عملة صعبة، وكنا نتحمل، والسوفييت يلحون باستمرار لسحب خبرائهم.

ثم ناقش السادات روجرز في وجود الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض، وكان السادات قد أرسل إلى نيكسون رسالة خطية صريحة[1] أبلغه فيها أن مصر تعطي وسوف تعطي للأسطول السوفييتي تسهيلات في موانيء البحر الأبيض، تقديرا لوقوفهم إلى جانبنا في الأيام السوداء.

وقال روجرز:نعم.. إنني أتذكر هذه الرسالة.. وأتذكر أن نيسكون رد عليك بقوله إنه حساب صداقة أصدقائك.. ومادام القرار في مصلحة بلدك.. فليس له أي اعتراض. وقال السادات لروجرز في ختام المباحثات والآن... ماذا تبقى يا مستر روجرز؟

روجرز: لاشيء... إسرائيل يجب أن تتحرك، ثم عاد سيسكو إلى القاهرة بعد يومين ليقول للرئيس السادات إن إسرائيل لاتبدي مرونة في ثلاث نقاط:

- عبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية. في المرحلة الأولى من انسحاب إسرائيل تكون بقوات بوليس فقط[2].

وحاول سيسكو أن يقنع الرئيس بأن هذه مسئلة شكلية ويكفي أن العلم المصري سيرفع.. وهنا سيصفق الشعب المصري لأنور السادات وسيصبح في عينه الزعيم الذي رفع العلم المصري على شرق القناة.. فرد عليه الرئيس:

---

(١) أي أنه كانت هناك رسائل خاصة بين السادات ونيكسون. وفي حديث السادات تلميح إلى اتفاقية سلام.

(٢) محادثات سلام وهو ما حدث فيما بعد.

ـ باين عليك أهبل يا سيسكو.. ده أحدق شعب فى العالم. ولكن الرئيس أراد أن يكون مرنا فقال لسيسكو:

ـ المسألة بسيطة.. موضوع عبور القوات المصرية إلى شرق القناة غير قابل للمناقشة، ولكن من الممكن أن نكون مرنين. أقبل أن الخط المصرى فى سيناء شرق المضايق يكون موازيا لخط إسرائيل.. وأقبل أن يكون الخطان فى فترة الستة الشهور الأولى متساويين فى السلاح والعتاد. ووافق سيسكو. وقال هذا معقول. ثم أثار سيسكو النقطة الثانية. قال: إسرائيل ترفض أن يكون وقف النار لمدة ٦ أشهر فقط، إنهم يريدون وقف النار بلا تاريخ.

وأجاب الرئيس: هذا مستحيل لأنه يعنى أننا عملنا خط هدنة، وكأنها حدود جديدة وانتهى الأمر، وما الذى يدعو إسرائيل إلى الانسحاب بعد ذلك طالما هناك جندى أجنبى على أرضى.. فلا وقف للنار بدون تاريخ، هذا مبدأ لن أحيد عنه.

سيسكو: ولكننا نريد مخرجا.

السادات: الفترة التى أعلنها هى ٦ أشهر، وأنا أعرف أن إسرائيل ستراوغ، وسوف تتصل بيارنج فى الشهر الأخير، وأننى أعرف أساليبهم الرذيلة.. إننى أوافق إذا انتهت فترة الستة أشهر ووجد يارنج أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت فعليه أن يطلب ذلك رسميا ومن مجلس الأمن.. بشرط ألا يزيد الحد على ثلاثة أشهر أخرى. ووافق سيسكو.

ثم أثرنا النقطة الثالثة.. قال إن إسرائيل لاتريد ذكر حدود ٤ يونيو فى مرحلة الانسحاب الأولى لا من قريب ولا من بعيد.

السادات: كيف يكون هذا إذا كانت المبادرة جزءا من الحل الشامل.

سيسكو: هم يريدون حدودا آمنة ومطمئنة.

السادات: اسمع.. إننى أوجدت مخارج مرنة فى النقطتين السابقتين ولكن فى هذه النقطة لاحل عندى لاتنازل عن شبر من الأرض، ولا تأجير، ولا إعارة، ولا أى كلام من هذا الكلام الفارغ،حدود ٤ يونيو دون نقص لأى شبر.

سيسكو: عندى حل، إن ورقة روجرز فى ٩ ديسمبر ٦٩ نصت رسميا على الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل... ولكى نحل الموقف الآن.. فإن الولايات المتحدة سوف ترسل لك خطابا بأن الحدود هى الحدود الدولية.

السادات: وما الفائدة، لقد رفضت إسرائيل من قبل ورقة روجرز، من الممكن فقط أن أقبل الخطاب من مجلس الأمن، أو من الأربعة الكبار، أو من الاتحاد السوفييتى وأمريكا مشتركين.

سيسكو: هذه نقطة لا فصال فيها.

السادات: هذه مسألة بسيطة سوف نبحث لها عن شكل.

ووعد سيسكو بالعودة إلى أمريكا للعمل على أساس المبادرة.. وكان ذلك فى أبريل ١٩٧١ واستمرت أمريكا صامتة صمت الأموات، حتى شهر يونيو.. لا كلام ولا اتصال ولا أى شيء... ثم حصلت خطوة... تقدم «بيرجس» ممثل المصالح الأمريكية فى مصر بورقة إلى وزارة الخارجية المصرية في يونيو، قال أنها من بنات أفكاره هو، وطلب الرأى المصرى فيها وقد اطلع عليها الرئيس أنور السادات وأحس أنها ليست لجس النبض من بيرجس، وأنها قطعا مرسلة من الحكومة الأمريكية لجس النبض لأن ٩٠٪ مما جاء فى ورقة «بيرجس» استخدم عبارات تداولها الرئيس السادات مع سيسكو ولم يكن معهما ثالث.

وأجرى الرئيس تعديلات فى ورقة بيرجس فى جزء منها كان لصالح إسرائيل وفجأة أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن ورقة بيرجس هى من بنات أفكاره وحده.. ولا دخل لواشنطن بها.

وشهادة السادات هذه تقول أن أمريكا لم تكن بعيدة عما يجرى فى مصر. وأن الاتصالات بينه ونيكسون بدأت مبكرا عن طريق الاتصال والرسائل الخطية. وأن السوفييت طلبوا أكثر من مرة سحب خبرائهم، ومصر التى كانت تدفع لهم بالعملة الصعبة وكانت متمسكة بوجودهم، وهكذا فإن الاستغناء عن الخبراء بعد ذلك لايكون عملا بطوليا ولا تحريرا للإرادة المصرية، فالسادات نفسه يقول أنهم كانوا يريدون سحب الخبراء وعرضوا ذلك أكثر من مرة، بل إنهم بعد صدور قرار السادات عادوا إلى بلادهم قبل الموعد المحدد لهم بيومين.

فى هذا اللقاء كان السادات يدافع عن هذا الوجود السوفييتى ويشرح قصته على غير ماقال بعد ذلك، ومن الواضح أن الأمريكان لم يكونوا بعيدين عن مبادرة ٤ فبراير التى أحدثت أول صدام بينه وبين من أسماهم مراكز القوى. ومن الواضح أيضا أن إسرائيل كانت لديها استراتيجية واضحة لإنهاء الحرب مع مصر.

وهى نفسها التى تحققت فيما بعد عن طريق اتفاقيات كامب ديفيد.

وأن السادات لم يرفض منذ البداية أيا من المقترحات التى قدمت له بعد أن فسرها له سيسكو الذى حمله فى نفس هذا اللقاء رسالة إلى ديان.

وكان السادات قد أخطر شعراوى جمعة بأنه سوف يقيل على صبرى، فرد عليه شعراوى قائلا:

إن الوقت غير مناسب فنحن ننتظر زيارة روجرز وسوف تفسر إقالة صبرى الآن على أنها بمثابة هدية تقدم لروجرز قبل حضوره.

وكان روجرز سوف يزور مصر يوم ٦ مايو.. ويبدو أن السادات كان يقصد فعلا ما حاول شعراوى جمعة أن يوحى به.. وأنه قصد أن تكون الإقالة قبل زيارة روجرز وتمهيدا لها.. وهو ما نفهمه من استدعائه للسفير السوفيتى وإبلاغه بأنه سوف يقيل على صبرى قبل الإقالة بأيام معللا ذلك بأن الأمر قد يفسر على أساس أنها خطوة موجهة ضد الاتحاد السوفيتى.

وعندما حضر روجرز لمقابلة السادات أصر السادات على أن يجلسا فى الحديقة ظنا منه أن هناك تسجيلات فى منزله كما أعلن بعد ذلك.. ومن هذه الواقعة ذاتها يمكن أن نستنتج أنه تم حوار قصد السادات ألا يصل إلى «مراكز القوى».

ومن الطبيعى أن يسأل روجرز السادات الذى كان يتحدث حول السلام؛ عن شركائه فى الحكم المتشددين والذين يطالبون بالحرب وذوى الميول اليسارية، ومن الطبيعى أيضا والسادات يتجه إلى السلم أن يتعرض للحديث عن شركائه وكيفية الخروج من هذا المأزق. بالقضاء عليهم أو بوسائل أخرى.

وكان مجدى حسنين أحد الضباط الأحرار الذين شاركوا فى الثورة وهو الذى استولى على محطة الإذاعة صبيحة يوم ٢٣ يوليو كما قام فيما بعد بالإشراف على واحد من أضخم مشروعات الثورة وهو قهر الصحراء بزراعتها وإنشاء مديرية التحرير.

وأثناء أحداث مايو كان مجدى حسنين سفيراً لمصر فى تشيكوسلوفاكيا وقد استدعى من براغ إلى القاهرة... ولكنه دخل المستشفى هناك.. فضل أن يدخل المستشفى على أن يدخل السجن.

كان له دور فى قضية مايو مازال مجهولا حتى الآن، فقد جاء إلى القاهرة فى أجازة خلال شهر أبريل وطلب مقابلة السادات رئيس الجمهورية، وفتح السادات له قلبه ودارت مناقشات بينهما استغرقت ثلاث ساعات تأكد منها مجدى حسنين أنه يتجه نحو الغرب وأنه سوف يقضى على زملائه فى الحكم، وذهب مجدى حسنين إلى سامى شرف ليبلغه بحديثه مع السادات وذهب إلى شعراوى جمعة ليحدثه عما دار بينه وبين الرئيس، وأقام له شعراوى جمعة حفل عشاء بنادى الشرطة حضره مجدى وابنه جمال، وكان هذا الحفل موضع تحقيق ... قال مجدى لشركاء السادات فى الحكم أن السادات سوف يذبحكم كما ذبح محمد على المماليك. كان السادات قد فتح قلبه لمجدى حسنين تصوراً منه أنه ضد مجموعة مايو ... وقد بدأ الحوار الطويل بينهما عندما قال لمجدى أنه لايريد أن يحارب إسرائيل ولكنه يريد أن يفعل نفس ما حدث سنة ١٩٤٨، أى اتفاقة الهدنة.. وقال لى مجدى حسنين؛ يومها قلت له أنه لا مانع من عقد سلام ... ولكنه لابد أن يكون سلاما عادلا ومشرفا وأن تشارك فيه كل الدول وكل العرب.

وعاد السادات ليقول أنه لن يحارب إلا إذا صنع الدبابة والطيارة، وكان انطباع مجدى حسنين فى تلك الفترة أن هذه حجة من لايريد الحرب، إذ كيف تصنع مصر دبابة وطائرة محاربة تقاتل بها إسرائيل، فعندما نصنعها يكون الغرب قد طور صناعته وأعطاها أسلحة أكثر تطورا، ثم كم من الوقت يستغرق صنع هذه الأسلحة بالنسبة لنا، ثم إننا نريد تنمية بلادنا ولعل هذا هو الذى دفع مجدى حسنين ليسأل السادات حول علاقاته بالكتلة الشرقية ومستقبلها.

ورد السادات بعنف قائلا أنه لايسمح بالمساس بهذه العلاقة وطلب منه كسفير فى تشيكوسلوفاكيا أن يساعده عند الاتحاد السوفييتى.

ولم يكن الاتحاد السوفييتى يحتاج إلى واسطة ولكنه كان يحتاج أولا إلى وضوح الرؤية بالنسبة للمستقبل فى الداخل ،وهذا مادفعنى ـ يقول مجدى حسنين ـ إلى أن أتطرق إلى الأوضاع فى الداخل قائلا للرئيس أن البلاد لاتتحمل صراعات وأن أية خلافات يمكن تسويتها إذا صفت النوايا، فلاشك أن الجميع ينشدون صالح مصر وإن اختلفت الرؤية ... «ولقد نصحت السادات بأن من لايريد التعاون معه يرسله للعمل كسفير فى الخارج وبذلك لاتحدث الاحتكاكات خاصة أن الناس تتكلم عن الخلافات وأن أعضاء الاتحاد الاشتراكى كثر الهمس بينهم.

وعند ذكر اسم الاتحاد الاشتراكى لم يرتح الرئيس وقال: اتحاد اشتراكى إية وكلام فارغ إيه.

قال لى مجدى حسنين أنه وجه إلى السادات أثناء الحديث سؤالا كان يعنيه تماما عندما قال له: هل أنت يسارى ياريس؟.

وقال السادات: أنا تقدمى!.

ورد مجدى حسنين: تقدمى بالنسبة لإيه.. ما هو كيندى كان تقدمى...

ولم يرتح السادات للمقابلة ولكنها قد استغرقت ثلاث ساعات كاملة. ويقول مجدى حسنين إننى خرجت من مقابلة السادات بعدة انطباعات:

أولا: أنه لايريد الحرب، وأنه يفكر فى الصلح مع إسرائيل.

ثانيا: أن فكره يتجه إلى الغرب أكثر من اتجاهه إلى الشرق.

ثلاثا: أنه لايطيق الاتحاد الاشتراكى وأنه سوف يتخلص منه.

رابعا: أنه سوف يقضى على كل شركائه فى الحكم سريعا... سريعا.

وكان ذلك فى أبريل ١٩٧١ قبل مناقشة مشروع الاتحاد وذهب مجدى أحمد حسنين وقابل مجموعة مايو وكانت مقابلات مجدى حسنين لهذه المجموعة مرصودة لذلك فإن المحقق واجه سامى شرف فى التحقيق بما دار بينه وبين مجدى حسنين.. وقال سامى شرف:

إن مجدى حسنين كان يتحدث عن قلقه من الأوضاع الداخلية على ضوء الفترة التى مكثها فى القاهرة واللقاءات التى دارت بينه وبين المسئولين وغيرهم، ولا أذكر نص عباراته ولكن مفهوم هذا الكلام أنه خايف يحصل هنا فى مصر زى ما حصل من تسلل أمريكى فى البلاد الاشتراكية وبالذات فى أجهزة الإعلام، وأنه يشك كثيرا فى الأستاذ محمد حسنين هيكل من ناحية الاتصال بالأمريكان.

وكان السيد مجدى حسنين يبدى تخوفه من أن يحدث تسلل أمريكى يبعدنا عن المعسكر الشرقى الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفييتى وكان كلامه أن هيكل مسيطر على جهاز له تأثيره بالنسبة للرأى العام وهذا يخفيه باعتبار أنه يمثل اتجاها ناحية الغرب.

س: ماذا كان وجه قلق مجدى حسنين من الأوضاع السياسية الداخلية؟

ج: هو كان بيتحدث متأثرا بأنه عاش تجربة تشيكوسلوفاكيا وما حدث من تسلل أمريكى وصهيونى فى كل الأجهزة على الرغم من وجود حزب شيوعى قوى ووجود نفوذ سوفييتى ورغم ذلك حدث فعلا تسلل أمريكى فى أجهزة الدولة وكان من نتيجته ما جرى من أحداث فى تشيكوسلوفاكيا.

هذه التجربة جعلته يتخوف من أن يحدث تسلل أمريكى مماثل فى أجهزة الدولة فى مصر.

س: وما هو مفهوم ما كان يعتقده مجدى حسنين من أن يحدث فى مصر مثلما حصل فى تشيكوسلوفاكيا؟

ج: كل تخوفه ينصب على نقطة التسلل الأمريكى أو تسلل ذوى الميول الغربية على أجهزة الاعلام وباعتبار أن هذا التسلل سوف يبعدنا عن المعسكر الاشتراكى.

س: ألم يكن مفهوما من حديث السيد/ مجدى حسنين أنه يتخوف أن يقع صدام مسلح بسبب هذا الذى تسميه.. بتسلل أمريكى؟

ج: لا... ولايتصور هذا لأن تشيكوسلوفاكيا بلد شيوعى وعلى حدود الاتحاد السوفييتى ومرتبطة معه بمعاهدة حلف وارسو.

س: هل أوضح السيد/ مجدى حسنين الأثر الذى يتحدث عنه بسبب ما يسميه بالتسلل الأمريكى؟

ج: هو مفهوم من حديثه أن هذا التسلل الأمريكى سوف يبعدنا عن المعسكر الاشتراكى، بمعنى أنه سوف يكون هناك تقارب مع الولايات المتحدة على حساب علاقتنا بالمعسكر الاشتراكى.

واستمر وكيل النيابة محمد راغب يستجوب سامى شرف حول واقعة مقابلته لمجدى حسنين فترة طويلة.

أحمد كامل مدير المخابرات العامة وأحد الذين ألقى القبض عليهم سئل أيضا عن مجدى حسنين وقال المحقق لأحمد كامل مدير المخابرات:

س: ما دور مجدى حسنين فى هذه الأحداث وقد ورد ذكره فى أقوالك الإجمالية؟

ج: الذى أذكره أنه ورد اسمه فى حديث ولا أذكر على لسان مين، قال المتحدث أن مجدى حسنين قال إنه بكره يصفيكم واحد واحد ويقصد أن الرئيس حيصفى هذه المجموعة.

س: وهل تعرف أن مجدى حسنين شارك فى هذه الأحداث؟

ج: معرفش وهو سفير فى تشيكوسلوفاكيا حاليا وكان فى القاهرة فى ذلك الوقت وكان طبيعيا أن يتصل بهم لأنه مرتبط معهم ببعض الصلات.

س: ذكرت فى التحقيقات أن السيد / مجدى حسنين ذكر أن السيد الرئيس فى نيته اتخاذ إجراءات قبلهم عن طريق الجيش ما الذى تقصده من هذه العبارة.

ج: الواضح أنه كان يحذرهم.

منشورات ضد السادات

كانت قد ضبطت منشورات قام بعض أعضاء الاتحاد الاشتراكى المتحمس بطبعها بعد إعلان ما سمى بمبادرة السادات فى ٤ فبراير مباشرة. وفى القضية جاء أن أحد المتهمين كان يحمل ورقتين مكتوب فيهما «شعب مصر ما حينام اسمعوها يا أمريكان» و«لا سادات ولا سادات، عبدالناصر حى مامات».

وقد جاء فى أحد المنشورات أننا لايمكن أن نقبل السلام بمعنى الاستسلام، وباسم السلام تباع مصر للأمريكان والصهاينة تحت شعار توفير الدم.

وكانت الاتصالات بالأمريكان تتم فى سرية بمعزل عن مجموعة مايو.

وبعد أيام من المبادرة قابل على صبرى السادات فى استراحة القناطر وتحدث السادات فقط عن الحرب ... وبدأت الدولة تستعد للحرب فعلا.

وفجأة وعلى غير توقع حدث أكبر صدام ... أو الصدام الأخير.. الذى كان بداية النهاية حول مشروع الاتحاد عندما وقعت أكبر أزمة فى اللجنة العليا.

أزمة.. فى اللجنة العليا

لم تكد تنتهى الأزمة التى تسبب فيها السادات بإعلانه مبادرته، حتى فجر السادات قضية ثانية هى قضية الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا. وقد بدأ الاتحاد رباعيا ثم طلبت السودان تأجيل انضمامها لأسباب تتعلق بها.. وكانت هذه الأزمة هى نهاية الصراع بين السادات ومجموعة مايو.. وقبل سرد تفاصيل الخلاف لابد من عدد من التحفظات الأساسية:

* إن إعلان الاتحاد من جانب السادات كان فى الوقت المحدد لبداية المعركة بين مصر وإسرائيل.

* إن اتصالات السادات بالولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بدأت سرا منذ فترة.

* إن أحد أهداف السادات من قيام هذه الدولة الجديدة أنها تمكنه من حل جميع المنظمات، بحجة إعادة بناء الدولة الجديدة..أى أنه كان سيتبع الموافقة عليها حل مجلس الوزراء، ومجلس الأمة، واللجنتين العليا والمركزية، وغيرهما.

ويبدو أن مجموعة مايو كانت تنتبه إلى هذا الإجراء.

* إن الخلاف بدأ على الشكل.. شكل الإجراءات الانفرادية التى قام بها السادات وانتهى إلى المضمون.. مضمون اتفاق الاتحاد وماتضمنه من مبادئ.

* إن مناقشة مشروع الاتحاد بدأت فى اللجنة العليا بخلافات وطلب السادات عرضه على اللجنة المركزية التى أجرت عليه تعديلات جوهرية بعد معركة مع السادات، حذفت منه مقومات هامة، عندما حذفت كلمة (دولة) التى نص عليها الاتفاق الأصلى ليبقى الاتحاد بعد ذلك صوريا.

* ثابت فى الوثائق أن السادات قال أنه لايريد الاتحاد وإنما يريد الورقة فقط.

* أنه بعد القبض على (مراكز القوى) لم يقدر لهذا الاتحاد أن يقوم، بل إن السادات عارض الاتحاد مع ليبيا ومنع المسيرة الليبية التى كانت متجهة إلى الإسكندرية مطالبة بالوحدة.

كانت هذه تحفظات ضرورية قبل أن نسرد تفاصيل الخلاف.

كان على صبرى قد علـم بقرار الوحدة.. بين مصر وسوريا وليبيـا عن طريق المصادفة البحـتة.. يقول علـى صبرى فى التـحقيق أنه «فى أوائـل ديسمبر تـشكل مجلـس الدفاع وأصبحـت عضوا فيه..وكان مـقررا أن أذهـب للاتحاد الـسوفييتـى فى خلال ديسمبـر على رأس وفد لبحث موضوعـات عسكرية وسياسية واقتصادية، وسـبق هذه الزيارة، زيارة قام بها أحد أعضـاء اللجنة المركزية لـلاتحاد السوفييتى وهـو سكرتير لجنة العـلاقات الخارجية واسمه يونامـاريف، وكان من الواضح أنه جاء يسـتكشف قبل زيارتى، وعمـل له برنامج خاص بواسطة أمانة الاتحاد الاشتراكى، ورأى السيد/ أنور السادات تكريما له أن يعمل له عشاء خـاص بمنزله، وحضـر هذا العشاء أنا وضـياء داود كمرافق لـيونامارييـف، وسامى شرف وشعـراوى جمعة والفـريق فوزى عن الجانـب المصرى.. والجانـب السوفييـتى كان يونـاماريف والـسفير الـسوفيـيتى أو القـائم بأعـماله، وكان الحـديث شاملا عـن الأمور السياسية فى البلد والأوضاع فيها، وفوجئت بالسيد/ أنور بيقول ليوناماريف إننى أبلغك عشان تكونـوا على علم أنه فى ١٥ يناير فـى احتفالات السد سنعلن عـن قيام دولة الاتحاد بينـنا وبين سوريـا وليبيـا والسودان وبأقول فـوجئت لأنه مـكنتش أعـرف شىء وأن واحد أجنبى يـعرف بالتاريخ والـقرار قبل إحاطتـى أنا به بصفتى عـضو اللجنة الـتنفيذية الـعليا ونائب رئـيس الجمهورية ـ ولـكنى لم أعلـق بشىء فى هذا الـيوم وبعدها بأيـام معدودة ـ وكنت على وشك السفـر للاتحاد السوفييتى قابلت السيد/ أنور فـى منزله فى الجيزة لأخذ التعليمات بالنـسبة للرحلة، وفتحت موضوع الاتحاد وتناقشـنا فى هذا الموضوع مدة طويلة جدا أخذت النهار وحللت له وجهة نظرى بالنـسبة لهذا الاتحاد.. فاقتنع برأيى وكنا وحدنا احنا الاثـنين ـ وقال أنه صرف الـنظر عن هذا المـوضوع، بل كلفـنى أن أبلغ أثناء رحـلتى لروسيا أعضـاء المكتب السياسى هنـاك بأنه صرف النظر عن هـذا الموضوع إلى أن وجدت نفـسى راكب طيـارة ورايح بنـى غازى لإعلان قـيام دولة الاتحاد... وهـناك أبديـت رأيى صراحة وطلبت منه أن نتناقش فى هذا الموضوع، ولم يتم هذا.

الاستعداد للحرب

كانت الاستعدادات للـحرب قد بدأت بشكل جدى، أو هكذا توهم الـكثيرون، على صبرى التقى بالسادات بعد عودته من موسكو للتفاهم على مزيد من السلاح، وتم الاتفاق

بين الاثنين على أن يبدأ السادات سلسلة من الاجتماعات يوم ٢٠ مارس من أجل الاستعداد للحرب. ونشرت الصحف تمهيداً لذلك يوم ٨ مارس تصريحاً للسادات قال فيه أنه ليس فى مقدورنا أن نمتنع عن وقف إطلاق النار.

وكان قد أعلن يوم ٤ فبراير مد وقف إطلاق النار لمدة شهر واحد انتهت فى أوائل مارس.. فى هذا المناخ كتب هيكل يوم ١٢ مارس مقاله الشهير (تحية إلى الرجال) الذى اتهمه السادات فيما بعد بأنه يدعو إلى تحطيم عزيمة المقاتل المصرى وقت الاستعداد للحرب ولايمكن أن يجىء هذا المقال مصادفة فى ذلك التوقيت ـ ورد عليه عبدالهادى ناصف فى جريدة الجمهورية (وعادت الأهرام تنشر يوم ١٨ مارس أن السادات قد بدأ اجتماعات مكثفة مع القيادات العليا للقوات المسلحة).

وفى يوم ١٩ مارس كان العنوان الرئيسى لجريدة الأهرام «قواتنا البحرية على استعداد لأداء دورها فى المعركة».

فهل كانت كل هذه الأنباء لإيهام مجموعة مايو التى كانت تطالب بالحرب بأن العمل يجرى من أجل تنفيذ مطلبهم.. ومطلب مصر كلها.. وهل يمكن لدولة تستعد للحرب أن تسمح بنشر كل هذه الأنباء العسكرية إذا كانت جادة فى أنها سوف تحارب.. على كل.. فقد كان الأهرام عنوانه فى اليوم التالى مختلفا.. كان عن سفر الرئيس إلى السودان فجأة.. وقالت الجريدة أن «الأيام القادمة سوف تسفر عن ساعات حاسمة فى تاريخ مصر»..ولم يعلم أحد من شركاء السادات فى الحكم بنبأ سفره إلا بعد أن سافر فعلا.

ولو كانوا يفكرون فى إبعاده نهائيا لما منعهم شىء، ولكان سفره وحده إلى الخرطوم فرصة سانحة.

مشروع الاتحاد يستيقظ

وفجأة فى تلك الأيام والظروف التى اتفق فيها على بداية المعركة استيقظ مشروع الاتحاد ولا أحد يعرف حتى الآن كيف استيقظ هذا المشروع فجأة فى هذا الوقت بالذات، ولا من أيقظه؟ وكان هذا المشروع هو نهاية «الصراع» بين السادات ومجموعة مايو، ذلك

الصراع الذى انتهى بانفراد السادات بالسلطة تماما، ووضع مخالفيه فى الرأى داخل السجن.. فبعد زيارة السودان، تمت لقاءات فى القاهرة، ثم فى طرابلس انتهت بإعلان ميثاق الاتحاد وكان على صبرى عضوا فى وفد المباحثات، ولكنه لم يشارك بالرأى بعد أن أعلن موقفه، وقال أن القذافى سأله فى مطار القاهرة عما إذا كان لديهم متاعب فى الداخل.. لأن الرئيس السادات ضغط عليه بالوحدة، وأنه بالنسبة لمصر فهو يمكن أن يوقع على بياض أما بالنسبة لسوريا فهو غير جاهز على الإطلاق، وأن هذه المسألة سوف تحتاج منه إلى جهد كبير لإقناع زملائه.

وكان على صبرى عضو لجنة مباحثات مشروع الاتحاد يذهب إلى فندق شيراتون كل يوم حيث تعقد الاجتماعات، ويظل جالسا دون أن يستدعيه أحد حتى قرر عدم الذهاب، وجلس فى بيته حتى دق جرس التليفون بضرورة التوجه إلى مطار القاهرة فورا للسفر إلى طرابلس.. وفى طرابلس اعتذر نميرى عن الدخول فى الاتحاد، ووضع حافظ الأسد مشروعا وأصر عليه.. ووقعت خلافات انتهت بإعلان تأجيل إعلان المشروع، وذهب الصحفيون إلى المطار وأرسلت الحقائب إلى الطائرات، وفجأة استدعى المصورون لتصوير توقيع المشروع، وهو شيء شبيه بما حدث فى كامب ديفيد بالضبط.

وكان الخلاف الذى أدى إلى تأجيل توقيع الاتفاق ، إصرار حافظ الأسد على بقاء حزب البعث، وقال السادات فى اجتماع فى اللجنة التنفيذية رغم أن حزب البعث فى رأيى يمثل ٢٥٪ فقط من سوريا إلا أن بقية التنظيمات مفككة، وكان بقاء حزب البعث موضع خلاف، أما الخلاف الثانى فقد كان على نقل القوات المسلحة بين دول الاتحاد دون الرجوع إلى مجلس الرياسة، وفى اللحظات الأخيرة قدم عبد الحليم خدام اقتراحاً توفيقياً أنهى الأزمة ووافق السادات الذى كان قد تأخر عن الذهاب إلى المطار لانشغاله بالإدلاء بحديث لتليفزيون ليبيا.

وكان الإبقاء على حزب البعث هو نقطة خلاف داخل اللجنة المركزية فيما بعد، وقد شرح السادات فى اجتماع اللجنة المركزية العليا، قائلاً أنه قصد بإعلان الاتحاد قبل ٧ مارس تاريخ وقف إطلاق النار ضربة سياسية تخيف إسرائيل، وقد بدأ كلامه بشرح للموقف السياسى الذى كان له فى رأيه بعدان:

* البعد الأول: سياسى، فالمد الرجعى العربى يزحف فى مواجهة الأنظمة التقدمية وهدفه سوريا.

* البعد الثانى: عسكرى، فأنا محتاج لسوريا، وحرية استخدام الأرض السورية فى الطيران للردع وحافظ الأسد إنسان موثوق بكلمته وليس كالباقين.

وامتدح السادات حافظ الأسد وهاجم معظم الملوك والرؤساء العرب .. ثم تحدث عن تمسكه بالوحدة وعروبة مصر.. ولكنه قال أيضاً أن مايهمه هو «أنا عاوز إعلان الوحدة بس وإن شاء الله حاجة ماتتنفذ» على حد قوله لعلى صبرى.

وتحدث السادات عن العقبات التى صادفت مشروع الاتحاد وكيف تمت الموافقة فى آخر لحظة، وقال أن القذافى عرض عليه أن يعلن الوحدة مع مصر ولكنه لم يوافق.. لأن شكلها «يبقى وحش»، يخرج السودان من الوحدة.. وبعدين سوريا، واحنا نعلن الوحدة بعدها لوحدنا.

وقال أنه اقترح عقد اجتماع رباعى فى طبرق ووافق النميرى على الاجتماع على أن يكون فى القاهرة، وطلب الأسد أن تعقد اللقاءات سرية.. حتى إذا لم نصل إلى شيء لاتصدم الأمة العربية.

وعندما حضر النميرى قال أنه مفوض من مجلس الثورة، من المؤتمر الشعبى لاتخاذ أية قرارات، ولم يحضر القذافى ولكنه أرسل عبدالسلام جلود بدعوى أنه يشك فى جدية الاجتماعات.

وقال جلود أن لديه تعليمات بالحضور، فإذا كان الاجتماع جدياً حضر معمر.

وحضر معمر بعد اتصال تليفونى معه وعقدت اجتماعات مغلقة حتى إذا اتفقنا على المبدأ حضرت الوفود.. وفى هذه الاجتماعات.. أصر جعفر على موقفه ثم اتفقنا على أنه لاحاجة لإصدار بيان فقط إعلان صحفى.

وأخير تمت الموافقة على المشروع.

وكان السادات قد اقترح أن تعلن «الدولة» الجديدة يوم ٢٢ فبراير وليس فى يوم عيد الوحدة فى ٢٨ سبتمبر ذكرى وفاة عبدالناصر، فقد كان هناك من نصحه بأن يختار تاريخا يرتبط به، ولا يرتبط بعبدالناصر.

وبداية النهاية كانت اجتماع اللجنة التنفيذية العليا الذى تغيب عنه كمال رمزى استينو عضو اللجنة الذى كان يرأس وفدا لمشاركة بلغاريا فى عيدها القومى.. وحضر هذا الاجتماع شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم بناء على طلب السادات، وقد

طلب منه السادات أيضا أن يبدى رأيه فى مشروع الاتحاد، واعتذر شعراوى جمعة بأنه ليس عضوا فى اللجنة وليس له حق إبداء الرأى، ولكن السادات قال له: إننى أريد تحديد المواقف.. ورد شعراوى محدداً موقفه قائلاً: أنه غير موافق.

وفى هذا الاجتماع وقعت أكبر أزمة عندما رفض الأعضاء ـ فيما عدا حسين الشافعى ومحمود فوزى ـ المشروع، وحاول محمود فوزى التوفيق بين الآراء فاقترح أن يؤجل الاجتماع لمدة ٤٨ ساعة فقط حتى تهدأ الأعصاب المشدودة، ولكن السادات الذى كان قد طلب عرض الأمر على اللجنة المركزية قال أنه سوف يفكر فى الأمر وكانت وجهة نظر الدكتور فوزى هى ألا يذهب أعضاء اللجنة العليا إلى لجنتهم المركزية مختلفين.

وكان واضحا عندما أعلن السادات عن موعد اجتماع اللجنة المركزية ودعاها للاجتماع أنه قرر أن يصعد الأمر، ويخوض المعركة فهو يعرف ولاشك أن اللجنة المركزية لن توافقه.

وهو يعرف أن هذه اللجنة هى التى أعطت على صبرى أعلى الأصوات، وأنها هى نفسها التى كاد يستقيل احتجاجا على عدم منحها الثقة له، وأنها إذ رشحته بالإجماع رئيسا للجمهورية فإن ذلك لم يكن رأيها بالإجماع عليه كعضو لجنة عليا، ولكن تماسك المجموعة وترشيحها للسادات هو الذى أعطاه الإجماع، وعلى صبرى الذى عمل عشر سنوات داخل الاتحاد الاشتراكى، لابد أن تكون كلمته مسموعة أكثر بين الأعضاء الذين يعرفهم منذ سنوات.

كل هذه المعانى لم تكن ـ ولاشك ـ غائبة عن السادات عندما أصر على عرض الخلاف على اللجنة المركزية، فقد كان يتوقع النتائج سلفا.. ولكنه يبدو أنه كان يريد ـ تحديد المواقف ـ كما قال لشعراوى جمعة أو أنه كان يريد أن يضع الخاتمة للقيادة الجماعية المشتركة وأن ينفرد وحده بالسلطة. وبالقرار. ولايمكن أن يفعل ذلك إلا إذا كان قد أعد لكل شىء عدته.

وعندما انتهى السادات من كلمته القصيرة أعطى الكلمة للأعضاء لمناقشة مشروع الاتحاد، وكان أول المتحدثين هو على صبرى.

فى البداية ـ أنه رغم كونه عضوا فى وفد المباحثات فهو ليس موافقاً لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون.. هكذا بدأ على صبرى كلامه ثم قال إن الشكل مهم جدا

لأنه متكرر فى القرارات الكبرى حيث إن السادات ينفرد بها، ففى يوم السبت ١٠ أبريل «علمت من الإذاعة عن اجتماع لرؤساء الدول الأربع، دون أن أعرف سبب الاجتماع ولا موضوعه وقد أخطرنى شعراوى جمعة بأن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية تحت الطلب وفى اليوم التالى أخطرت بأن أذهب لاستقبال عبدالسلام جلود حيث إن القذافى لن يحضر، وسألت جلود عن سبب حضوره فأخبرنى بسبب حضوره وسبب الاجتماع وقال لى أنه لايثق فى قيمة الاجتماع ولا فى القرارات التى سوف تتخذ.

وقال على صبرى أنه قرأ فى جريدة الأهرام أن هناك اتحادا سيتم وجاء معمر القذافى يوم ١٣ أبريل وبدأت الاجتماعات المغلقة ونحن فى الانتظار بالفندق حتى وقت متأخر من الليل، ثم يقال لنا (روحوا) وتيجوا الصبح.

ويقول على صبرى: إننى عندما وصلت فى الصباح وجدت حسين الشافعى وفتحى الديب.. يقرآن ورقة بها مشروع الاتحاد ويتضمن المبادئ الأساسية له.

بعد الاجتماع المغلق دعى الوفد المصرى للاجتماع ولقراءة مشروع البيان ومناقشته، لم يكد الاجتماع يبدأ حتى وصل القذافى والوفد الليبى وطلبوا الانضمام للمناقشة، ثم وصل الوفد السورى والوفد السودانى، وأصبح الاجتماع الذى كان مقررا كاجتماع للوفد المصرى اجتماعا موسعاً.

وأصبحت المناقشة صعبة لأنها سوف تتعرض للأطراف الموجودة ولهذا لم تكن المناقشة حرة، فقد اشترك فيها باقى الأخوان وكان واضحاً أن وفد السودان غير مستعد للدخول، وأن ملخص موقفه كما هومعروف .. ولكن بالنسبة لمصر فهو مستعد للدخول فى خطوات.. وفد ليبيا قدم اقتراحا أن نعلن عن عزمنا على الاتحاد وتشكيل لجنة لبحث التفاصيل، ثم طلب فترة اختبار التى سماها بعد ذلك محمود رياض فترة الانتقال.. وكان الاتجاه الغالب الأخذ بهذا الاقتراح، ودخل الحجرة المجاورة لبيب شقير وآخرون لوضع المشروع.

ويواصل على صبرى روايته المفصلة للأحداث فى الاجتماع المغلق للجنة العليا قائلا: عقد اجتماع رباعى لا أعرف ماتم فيه حتى ساعة متأخرة من الليل، وفى الصباح علمت أن النميرى سافر وأن هناك اجتماعا ثلاثياً منعقداً فى شيراتون، سألت حسين ولبيب وشعراوى فلم يكن أحد منهم لديه معلومات، الساعة ٣ اتصل بى رءوف سعد يخبرنى

أن أكون فى المطار للسفر.. الساعة الرابعة والنصف وصلت المطار وجدت فى المطار القذافى وأعضاء الوفد ثم انصرف الوفد، وبقى معى أنا وشعراوى وقال لى:

ـ الأخ أنور يلح على الوحدة، هل فيه من الأسباب الداخلية ضغط عليكم يحتم الوحدة.. سوف يأخذ منا جهدا كبيرا لإقناع الأخوان بالاتحاد مع حزب البعث، وأنا محرج لأن أنور يهددنى أنه سيتم الوحدة مع سوريا وأظهر أنا أننى انفصالى لكنى أريد أن آخذ خطوات بتأن.. أرجوكم إقناع الرئيس بذلك.

ثم قال معمر أيضاً أنا غير موافق على الاجتماعات المغلقة لأنها تحرجنى ولا أستطيع الكلام بصراحة.. مع وجود الوفود ومشاركتها يمكن تكون الصورة أوضح.

وصلت بنغازى، وقالوا لى نطلع نجتمع، والقذافى همس وقال: اطلعوا معانا، وصعدنا وحضرنا الاجتماع الموسع، الذى بدأ بعرض من الرئيس أنور للموقف العربى، ومخطط الإمبريالية، والموقف الخطير الذى تتعرض له سوريا، وتحدث إلى أعضاء مجلس الثورة الليبى بأنهم الأمل ويجب أن يأخذوا القرار، وتحدث عن الاجتمعات الرباعية التى لم تصل إلى نتيجة ثم اتخذ قرارا فى الساعة الرابعة صباحاً بعودة الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا وأنه قدم ينام بعد ذلك.

ولم يعلق حافظ الأسد.

وقال القذافى : إن أمامنا مشروعين واحد مصرى، وواحد سورى.

واعترض حافظ الأسد بأن المشروع المصرى غير مفصل.. وهكذا اتضح أن الاتصالات كانت جارية، وليس عندى أى فكرة وانحصرت الخلافات فى نقطتين.. القوات المسلحة.. التنقلات والقيادة والسيطرة ثم حزب البعث والجبهة.

وقال حافظ الأسد: أنا بعثى..و مفيش غير حزب البعث.. وتأزم الموقف وانفض الاجتماع .. اتفقت مع حسين الشافعى ورحنا للرئيس أنور وأخطرته بصورة كاملة عن موقف القذافى وما قاله لى فى المطار، وسألته: لماذا تخسر ليبيا؟ ولماذا لانعود إلى اقتراحنا بأن يحصل إعلان ونضع أسسا عامة لقيادة دولة الاتحاد ولانضع تاريخاً معينا لذلك. ووافق السادات فيما عدا التاريخ. .. وفعلا دخلنا الجلسة وقال السادات أن على أعضاء مجلس الثورة الليبى أن يأخذوا قرارهم بحرية ولكن إذا لم يوافقوا فإنه قد اتخذ قراره بعودة الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا.

حضـر إلى غرفـتي عبدالمنعم الـهوني، وحـضر جزءا مـن المناقـشة حسيـن الشافـعي وأخطرني أنهم غير موافقين على الاتحاد مع سوريا.

ويوم الجمـعة عقدنا اجـتماعا مع الـليبيين سـألوني: لماذا تريـدوننا أن نتحـد مع حزب البعث، إن تـلهفكم على الـوحدة هو الذي جعلهم يـفرضون شروطاً، هل هنـاك فائدة من هذا الاتحاد للمعركة، قلت إن قيام أي وحدة أو اتجاه له دعامتان لايمكن أن يقوم بدونهما. حزب واحد يجمع دول الاتحاد وقوة عسكرية تحركها السلطة الفيدرالية.

أما والوضع العربي لايسمح فرأيي أن نبدأ بإعلان دولة الاتحاد ونضع خطوطاً أساسية ثم لجانا تـعمل ولانعلن تاريخـا محددا لقيامها. ولـم يقبل القذافي.. ثم وافـقوا واعترض الرئيس أنور السادات على التاريخ.

وعقد اجتـماع للوفود الثـلاثة ونوقش أمر حزب البـعث فأصر حافظ الأسـد على رأيه قائلا: وإذا كانت هناك حساسيات فلا محل للإسراع، نؤجل الموضوع شهراً تحصل خلالها لقاءات بين التنظيمات السياسية.

وقال له الرئيس أنورالسادات : هذا وضع شروط .. فاقتـرحت نصف ساعة تلتقي فيها الوفود.. وقال حافظ الأسد يا تقبلوني كما أنا .. يا بلاش.

ودخلنا في غرفة الرئيس أنور، وقلنا له . بعد الذي حدث لايمكن أن نقبل الاتحاد.

فانفعل عليّ وقال: لا تـأخذ الأمور بهذا الشكل.. انتظر شوية. قلـت له: احنا من إمتى بنجـري وراء الوحدة...طول عمرنـا بتجري هي ورانا.. واحـنا النهارده بـنحرج الليبـيين ونجري وراء السوريين.

بناء عـلى ذلك قرر الرئـيس أنور أن نسافر وأرسـلت الحقائب إلـى المطار وبقيـنا في الصالون مع الليبيين وبدأ الحديث وقال القذافي: لو بيننا وبين مصر نوقع على بياض.. أما مع السوريين أبداً.

قال الرئـيس أنور: يبـقى شكلـها وحش.. يخرج الـنميري ثـم الأسد.. يحسـن نؤجل الموضوع لفترة بعدها نتكلم عن الاتحاد.

واجتمع الرئيس أنور مع الأسد.. ثم انضم إليهما معمر.

وقالوا نطلـع الاجتماع، وقلت للسـادات: أنا غير موافق بعد الـذي حدث. فرد: ولكن

أنا وافقت .. قلت له : نقعد خمس دقائق نـتناقش قبل الجلسة. قال : أنا عاوز الإعلان بس إن شاء الله حاجة ماتتنفذ .. قلت له: برضه أنا غير موافق.. قال : انت حر.

وقال الهونى أن قرار مجلس الثورة الليبى أنه غير موافق على الاتحاد. وتدخل الرئيس معمر وقـال أن هذا القرار سيحـرج السيد/ أنور ويحرج مـصر بعد أن عقد الاجـتماع فى القاهرة، وفشل وجاءنا إلى عندنا.

إننى أضع بـعض التساؤلات.. هل نـحن فعلا محتـاجون لهذه الوحدة، وفـورا خاصة ونحن على أبواب معركة تحتاج إلى كل دقيقـة، وكل جهد، ثم تدخل مشاكل الوحدة على مشاكـل المعركة فـى نفس الوقـت .. هل الوضع السـورى سيختـلف فى ظل الاتحـاد عنه الآن.. لا أعتقد لسبب بسيط أن الالتزام مصدره القيادة.. وتساءل على صبرى فى النهاية: ماذا لو أصدر فوزى أمراً إلـى طلاس ولم ينفذه. وقال أنه لابد من موافـقة حزب البعث.. ماذا لو ضرب الملك حسين سوريا وطلب الأسد مـعاونة، ماذا أفعل هل سأرسل له جيوشاً وهو أمر غير ممكن .. ثم إذا كنا نخشى علـى سوريا من المؤامرات فحافظ الأسد نفسه قال أنه قوى ومسيطر وعنده عشرة آلاف بعثى فى الجيش.

أنه قد يـترتـب على الاتحـاد أن يعوق عملاً أهـم وهو تحرير الأرض.. بالـنسبة للـشكل أيضاً قال عـلى صبرى أن الموضوع الـذى يعد له من ينـاير الماضى على الأقـل، كان لابد نتبادل فيـه الرأى بدلا من هذا الموقف، نوقع علـى إقامة دولة اتحاد ثم بعد التوقـيع نناقش الموضوع..أمامى قـرار مجلس الدفاع بعدم إقامة هـذه الوحدة فكيف ولماذا نغيـر منفردين هذا القرار؟

كان واضحاً أن نغـمة على صبرى فى الرفض أكـثر مما يتحمله الـسادات. لذلك، فإن الدكتور محمود فوزى طـلـب تأجيل الاجتماع يومين للمناقشة ولكن السادات أصر على أن يستمع إلى كل الآراء، وأن يحدد كل عضو موقـفه حتى أنه طلب من عبد المحسن أبو النور الذى كان يشغل منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى أن يحدد موقفه.. معارضاً أم مؤيداً .. وكان عبدالمحسن أبو النور قد بدأ حديثه قائلاً:

ـ إنك عودتنـا على الصراحة، وقـد سمعنا رأيك، ورأى الـسيد/ على صبـرى، وكنت أتمنى أن يكون اجتماعنا قبل توقيع الاتفاق حتى يكون اتفاقنا مسبقاً.

وقال عبد المحسن أبو النور: إن بيننا وبين سوريـا اتفاقية عسكرية قد تكون أحسن من الميثاق العسكرى فى الاتحاد.. إننا حولنا أنظار الجماهير إلى موضوع فرعى.

رد عليه السادات: معارض أم موافق؟

وقال عبدالمحسن: معارض وأقترح التعديل.

وقال حسين الشافعى: إن الباب مفتوح لدخول السودان.

وقال شعراوى جمعة: السيد/ على صبرى لم يرفض.. وله اقتراحات.

رد على صبرى: أنا أرفض بالشكل الحالى.

وقال الشافعى: إن ما قالـه على صبرى ليس جديداً لأنى سمعته مـنه هو شخصياً وهو رافض مـن حيث الأسلـوب، لكن أود أن أسأل: ألـيس عبـدالناصر هـو الذى وقع ميـثاق طرابلس، فى وقت من الأوقات، وكان فى طريقه لاتخاذ هذه الخطوة؟

رد عليه على صبرى قائلا: إننا نحن الثلاثة ـ على صبرى والسادات والشافعى ـ نعرف لماذا ذهب الرئيس عبدالناصر إلى ليبيا.. لقـد كان هناك انهيار فى ليبيـا، وكان القذافى قد غادر القاهرة ليعلن تخليه عن الحكم .. وخوفا على ثورة ليبيا اتخذ عبد الناصر هذا القرار، ولكنه قال لى بعد ذلك أنه كان مخطئا .. وأنه لن تتم وحدة إلا بعد المعركة.

وبدأ السادات يطلب من الأعضاء أن يبدوا رأيهم فى مشروع الاتحاد..ويسجل محضر تلك الجـلسة.. إن أول المتحـدثين كان الدكـتور فوزى الذى قال أن شـعورى التلقـائى مع الوحدة ولكنه لايستطيع أن يدلى برأيه النهائى إلابعد أن يجاب على بعض الأسئلة.

وقال الـدكتور لـبيب شـقير: لاخلاف عـلى الوحـدة، ولكن الـسؤال: هل هـى هدف موضوعى أم تكتيكى؟

وحاول شعراوى جمعـة تهدئة الموقف لأن الأعصاب متوترة .. ولـكن السادات طلب رأيه رغـم أنه ليس عـضوا، ولما حاول الـتوفيـق وعدم إبداء الرأى قـال السادات أنه سـمع الحديث الذى دار بين معمر القذافى وعلى صبرى فى المطار.

وقال السادات : موافق أم غير موافق .. أنا أريد تحديد المواقف؟

رد شعراوى: غير موافق.

وهكذا لم يوافق أعضاء اللجنة العلـيا على مشروع الاتحاد الذى كان السادات قد دفعه فعلاً بإرادته المنفردة، وقال أنور السادات أنه سيعرض الأمر على اللجنة المركزية.

وهكـذا أراد أن يوسع دائـرة الخلاف، وأن يخـرج من النـطاق الضـيق المحصـور إلى مساحة أوسع، هى أعضاء اللجنة المركزية.

تعديلات جوهرية.. أم زوبعة فى فنجان؟

أصر أنور السادات على أن يفـجر المشكلة بعرضها على اللجنـة المركزية وكان يعلم أن اللجنـة المركزية ليسـت معه، وقال فيما بـعد أن انتخاباتهـا مزورة. وبذلت جهود لـتأجيل اجتماع اللجنة المركزية، ولتسوية المشكلة ولكن أنور السادات أصر على أن يعقد الاجتماع دفعاً للأمور إلى نهايتها!.. وليس هناك شك فـى أن مجموعة مايو كلها، قد كثفت الجهود قبل اجـتماع اللـجنة لتـعبئة الأعـضاء ضد مشـروع الاتحاد..وشرحوا لـلقيادات مـاتم فى اجتماع اللجنة العليا بالتفصيل وموقـف على صبرى، وكان الأعضاء متعاطفين منذ البداية مع على صـبرى، فهم الذين أعطـوه أعلى الأصوات أثناء حيـاة عبدالناصر فى انـتخابات اللجنة العليا. وكلهم من أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين الملتزمين.

وأمين هذا التنظيم هو فى الوقت نفسـه شعراوى جمعة وزير الداخلية، وهو يقف ضد مشروع الاتحاد. وكان أعضاء الـلجنة المركزية بالتأكيد قد سمـعوا ما تردد عن أن السادات يفكر فـى حل الاتحاد الاشتراكى، وإعادة الانـتـخابات .. أى تغييرهم.. وكـان أيضاً ـ ربما من تلقـاء أنفسهم ـ غاضبيـن لأنهم أحسوا أنهم بعـيدون عن المبادرة التى قدمـها السادات دون أن يناقشوها، وقد تعطـلت اجتماعاتهم منذ تولى السادات المسئولية، وكانوا من قبل وفى ظل عـبد الناصر يجـتمعون بانـتـظام، ولم يحدث أن تـأخر اجتماع واحد، أو تـخلف عبدالناصر رغم مرضه عن حضور الاجتماع، لذلك فـإنهم لم يكونوا متعاطفين أساساً مع السادات بالإضافة إلى ماقامت به «مجموعة مايو» من شحنهم ضد الاتفاق.

ولايريد بعض أعضاء مجموعة مايو أن يعترفـوا بأنهم قاموا بالطواف والمرور أو التنبيه أو الشرح لأعضاء اللجنة المركزية حشدا لهـم ضد الاتفاقية، فى حين أن ذلك أمر طبيعى، فإن أى تنظيم حـزبى لابد أن يضع كل الأعضاء فى الصورة الحقـيقية، وأى حزب لابد أن يرتب لاجتـماع لجنته المركزيـة. ذلك أمر طبيعى عادى والـذى خلق منه مشكـلة أن رئيس الدولة كان رئيسـاً للاتحاد الاشتراكى فى الوقت نفـسه، أى أن قيادات «الحزب» ـ إذا جاز

هذا التعبير ـ يتكتلون ضد رئيس الحزب، الأمر الذى دفع مصطفى كامل مراد أحد الذين قاموا بدور رئيسى مناهض لهذه المجموعة مع السادات أن يقول لى أنه يعتبر ماحدث فى مايو انقساما داخل الحزب، وهذه مشكلة التنظيم الواحد دائماً.

فى الوقت نفسه الذى كتلت فيه مجموعة مايو أعضاء اللجنة المركزية ضد مشروع الوحدة كان السادات يعرف ذلك ويتابع تحركاتهم بواسطة أعوانه،وكان أيضاً يكتل أعضاء من مجلس الأمة ضد مجموعة مايو.. وكلا الجانبين كان يعرف تصرفات الطرف الآخر ويرصدها، وكلا الجانبين كان يظن أن الطرف الآخر لايتابع ما يقوم به. وكان واضحاً أن على صبرى مطمئن سلفا إلى أن اللجنة المركزية سوف تقف إلى جانبه حتى أنه يقول فى التحقيق أنه لم يتصل بأى أحد منذ اجتماع اللجنة العليا حتى اجتماع اللجنة المركزية، ولكنه فى الوقت نفسه لم يكن راغبا فى تفجير الأزمة، إنما الوصول إلى حلول فيها.

ويروى على صبرى فى التحقيق وقائع هذا الاجتماع قائلا:«إننى فوجئت بإعلان الدعوة لاجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل.

وعقدت اللجنة وكررت فيها نفس الاعتراضات اللى قلتها أمام اللجنة التنفيذية العليا، وأذكر أنه قبل اللجنة وكان يوم أحد، اتصلت يوم السبت بشعراوى جمعة، ولم أتصل بأحد يومى الخميس والجمعة من أعضاء اللجنة التنفيذية إنما كلمت شعراوى يوم السبت وقلت له الموقف حايكون إزاى فى اللجنة المركزية وحانظهر منقسمين وإلا إيه.

وقلت له أنا مفيش أمامى خيار إلا أننى أكرر الكلام اللى قلته أمام اللجنة التنفيذية العليا وأضع الحقائق أمام اللجنة المركزية، فقال لى أنه حاول أنه يقنع السيد/ أنور السادات بتأجيل انعقاد اللجنة المركزية فرفض. وأذكر أيضاً أنه قال لى أنه لو اتخذت اللجنة المركزية قرارات بتأجيل بحث الموضوع حيكون موقفك إيه.. قلت له: فى هذه الحالة مش حاتكلم.

ومحصلش اتصال بأحد آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية، العليا أو أعضاء اللجنة المركزية حتى يوم انعقاد اللجنة الأخير الموافق ٢٥/ ٤. وفى الصالون قبل الاجتماع كان موجود أعضاء اللجنة التنفيذية وكان قاعد جنبى عبد المحسن أبو النور وقال لى إنه لو اللجنة اتخذت قرارا بتأجيل الموضوع حيكون موقفك إيه؟ فقلت له يبقى مش حاتكلم. إنما مقالش لى إنهم عاملين ترتيب معين، ولا إزاى حيتخذ هذا القرار.

وكان الصالون مليان، فلم نتكلم فى هذا الموضوع كثيراً، وكان معى نوتة كاتب فيها النقط التى سأتحدث فيها، ومكانش الكلام كله مكتوب كموضوع،ولم أعرض ماكنت أنوى ذكره على أحد، وكل ما قلته هو ما ذكر فى محضر الجلسة.

وحصل فى الصالون أن السيد/ أنور السادات اللى حضر قبل الاجتماع قال أنه يريد أن ينتهى الموضوع اليوم فى اللجنة المركزية ولابد من اتخاذ قرار، وإن كل واحد يتكلم بصراحة. عندئذ قررت أن أتكلم حيث كان من الواضح بعد كلامه أنه لن يوافق على التأجيل، وكذلك كان واضحاً أنه كان يريد منا أن نتكلم بصراحة، وبطبيعة الحال هو يعلم رأيى وما سأقوله.

وفى الجلسة بدأ السيد/ أنور ببيان عن الأحداث ثم طلبت الكلمة وسيادته قال: ممكن تخلى اللجنة تناقّش أولا ثم نستمع لكلامك.

وقال للجنة: خصوصا أن السيد/ على صبرى معارض زى ما قلت لكم فى كلامى... فاللجنة طلبت أن أتكلم فأعطيت الكلمة.

وكان مجموعة من الأعضاء قالوا عاوزين نسمع كلامه. وكان واضحاً أنهم غالبية، ولم يؤخذ الرأى وبدأت أتكلم وبدأت فى ذكر الأحداث كما هو وارد فى المحضر، وبعد فترة رفع يده الدكتور درويش وقال«نقطة نظام» وبعض الأعضاء اعترض على مقاطعتى، فالسيد/ أنور قال مادام فيه نقطة نظام يبقى يتكلم حسب اللائحة.

فالدكتور دوريش قال: السيد / على صبرى ما بيتكلمش فى الموضوع واحنا لازم نلتزم بجدول الأعمال، وهو مشروع الاتحاد.

وهنا أيد السيد/ أنور السادات كلام الدكتور درويش وقال إن ده مش أسلوب المناقشة.. وسأل اللجنة هل نتكلم فى المشروع كما هو أم نستمع إلى أى كلام.

فقال بعض الأعضاء نستمع لأى كلام، وعندئذ قلت له أكمل وإلا ماكملش.

فقال أنا لا أسمح بأن تحكى كل هذه الأحداث ودى حاجات بتحصل فى كل الاجتماعات.. القذافى قال.. ولا فلان قال.. وأنا قلت بنختلف فى أشياء كثيرة وإنما المهم النتيجة، وكان منفعلا، فأنا قلت إن هذه الأحداث هى اللى حتوصلنا للنتيجة ذلك إرضاء لضميرى وللتاريخ لابد أن أتكلم وأقول كل شىء.

فأخذ الأصوات وعلى ماشفت ثلاثة بس اللى كان رأيهم إنى لا أتكلم، ومن هنا قال اتفضل كمل، فكملت واستمرت كلمتى حوالى ساعة ونصف.. وبعدين اتكلم الدكتور أبوزيد وقال: أنا شايف إن الخلاف بين السيد الرئيس والسيد/ على صبرى خلاف أساسه أنهم بيتكلموا فى موضوعين مختلفين، السيد/ على صبرى بيعارض لأنه مشروع إقامة دولة اتحاد فى حين أنه من كلام السيد/ أنور السادات فهمنا إن ده مشروع تعاقدى أو تعاهدى.

ومن هنا الخلاف فإذا غيرنا بعض المواد اللى فى المشروع بحيث تتمشى مع فكرة الرئيس أنور السادات لتصبح الاتفاقية اتفاقية تعاهدية لزال الخلاف ، فأنا قلت أنا موافق.

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وقعدنا فى مكتب الأمين العام للاتحاد السيد/ عبدالمحسن أبو النور، وكان موجود أعضاء اللجنة التنفيذية، وسامى شرف، ومحمود رياض، وهيكل، والسيد / أنور السادات. واتكلمنا فى فكرة التعديل اللى اقترحها أبو زيد، وأنا لم أشترك فى هذه المناقشة التى انتهت بتشكيل لجنة لتلقى الاقتراحات وبحث التعديل.

وعقدت الجلسة للمرة الثانية، والسيد/ أنور أعلن القرار ،وأذكر أن فريد عبدالكريم أحد أعضاء اللجنة رفع إيده وقال التعديل مش شكلى ده جوهرى.

وهنا رفع شعراوى إيده، وقال : نقطة نظام، وقال إحنا خلاص أخذنا قرار.

وقفلت المناقشة ورفعت الجلسة على ذلك وبعدين عقدت الجلسة الثانية وعرفت بتاريخ انعقادها قبلها بيوم.

وخلال هذه الفترة لم أتصل بأحد فى شأن هذا الموضوع وكنت أروح مكتبى وعملى العادى، واتصلت مرة واحدة بعبد المحسن أبو النور وطلبته فى التليفون وطلعت النمرة غلط، ورد علىَّ هيكل واتكلمنا شوية كلام عادى، وبعدين طلبت عبدالمحسن فلم أجده فى مكتبه ثم طلبته فى اليوم التالى لأطلب منه التعديلات التى أدخلت على المشروع بصفته رئيس اللجنة التى شكلت وبعتهالى.

فاجتمعت اللجنة المركزية فى الاجتماع الثانى وتلا عبد المحسن المشروع بعد تعديله وجرت مناقشة بسيطة وأخذت الأصوات فوافقت اللجنة كلها بالإجماع، وأنا من بينهم، على المشروع، وأنا وافقت رغم أن التعديلات فى رأيى ليست كافية، وإن كانت بعض

الضمانات التى أدخلت على المشروع رأيت أن بوجودها ما يكفى إذا قارنا ذلك بالنتائج التى تترتب على الانقسام فى الجبهة الداخلية.. يعنى أنا اخترت أخف الضررين.. وبعد كده أنا حضرت احتفال عيد العمال فى حلوان عندما دعيت له.

وبعد كلمة على صبرى تحدث ضياء الدين داود فى نفس الجلسة وهاجم الاتفاقية ويقول ضياء الدين داود أن «رأيه كان مواجهة الأمور بحسم دون تهاون لأن السادات لو نجح هو فى الحصول على تأييد لاتجاهه الانفرادى فلن يكون غريباً أو مستبعداً بعد ذلك أن ينفرد ويفاجئنا باتفاق مع أمريكا وإسرائيل يتضمن تنازلات خطيرة ليس أقلها إنهاء الثورة الاجتماعية والاتحاد الاشتراكى، وندخل فى حظيرة التبعية الأمريكية وتحصل إسرائيل على أهم آمالها فضلا عن التفريط فى الأرض تحت علل ومسببات شتى تغلف الاستسلام وتموه الحقيقة .

رغم ذلك ورغم ما لمسناه فى أحاديثنا مع أعضاء اللجنة المركزية من حماس شديد وإصرار على مواجهة الموقف بشجاعة ومعارضة الاتفاقية بصورتها المعروضة بها وما لمسناه منهم من وعى وفهم لحقيقة الصراع الدائر ومخاطر التهاون مع أسلوب الانفراد بالحكم واتخاذ القرارات المصيرية بإرادة منفردة وتجاهل المؤسسات، رغم ذلك ساد الرأى الوسط الذى كان يدعو إلى الاكتفاء بتأجيل اجتماع اللجنة المركزية لمزيد من الدراسة، وحجة أصحاب هذا الرأى أن التأجيل بإرادة اللجنة وإصرارها وعلى خلاف رغبة السادات هو قدر لا بأس به من الانتصار وسيادة رأى اللجنة المركزية وتأكيد دورها كما قد يدعوه لمراجعة موقفه فى فترة التأجيل والموافقة على حل وسط يوفق بين مختلف الآراء ويقبل به بعض ماكان مقترحا فى اللجنة التنفيذية من تعديلات على الاتفاقية، ثم يتبع التأجيل أيضاً فرصة لمواجهة أطراف الاتفاقية وعرض وجهات النظر التى جدت عليها، هذا فضلا - فى تقدير أصحاب ذلك الرأى - عن تفادى الصدام الموصل لنقطة اللاعودة.

وفى الحق أن الرغبة فى التأجيل لاقت معارضة ونقدا شديداً من أعضاء اللجنة المركزية كما كان فى تقديرى - من الخطأ ألا ندع للجنة حرية التحرك والتصرف.

على أن الأمور صارت فى اللجنة على خلاف ما قدرنا، فقد عرض السادات الموضوع فى بداية الجلسة على اللجنة من وجهة نظره مغفلا وجهات النظر الأخرى، ثم هاجم أعضاء اللجنة التنفيذية بأنهم لم يبحثوا الاتفاقية وإنما وقفوا عند الشكليات.

ثم قال أنه وقع خلاف فى الرأى دون إشارة إلى التصويت ومعارضة أغلبية اللجنة التنفيذية العليا».

وكان ضياء الدين داود قد قال فى اجتماع اللجنة المركزية: إننى كنت أتوقع أن يعرض الرئيس مختلف وجهات النظر ثم يعرض قرار أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وهو الموقف الديمقراطى، كما أنه وقد وصف كلامنا بأنه متعلق بالشكليات ولم يناقش الاتفاقية موضوعيا فإنه لامناص من أن أعيد على مسامع اللجنة المركزية وجهات نظرى التى أبديتها أمام اللجنة التنفيذية العليا لتقدر اللجنة المركزية ما إذا كانت آراؤنا موضوعية أم شكلية ، هل هى وحدة رؤساء الدول المشتركة فى الاتفاقية أم وحدة الشعوب.. فإذا كانت وحدة الشعوب فأين هى من هذه الاتفاقية وماموقفها وهل هى مستعدة للوحدة وفى ظروف مواتية لها لتقبلها وتحتضنها وتحميها أم العكس بما يحتمل معه الانقضاض على الوحدة وضربها ووقوف الشعوب سلبية إزاءها بما قد يشكل آثاراً وخيمة.. إننا دعاة وحدة ونعيش على أمل تحقيقها وأننا كمؤمنين بفكر الثورة وفكر عبدالناصر وبالميثاق نؤمن بالوحدة بلا حدود،ولكن هذا لايعنى أن نقامر أو نقدم على وحدة لم تتهيأ ظروف النجاح لها أو نتعجل خطوات قبل أوانها وأن نتغافل الظروف الموضوعية القائمة، فالأمر ليس وحدة على الورق ولكن وحدة لها مقومات الاستمرار والنجاح، ولابد أن نستفيد من التجارب ونعى دروس التاريخ. وأنهى ضياء داود كلامه :«بأنه لاينبغى أن نقدم على وحدة تفرض على الناس ينقادون لها وإنما وحدة يسعى الناس إليها ويفدونها، إذ إن الوحدة هدف عظيم وتحقيقها معركة كبيرة وأعداء الوحدة كثيرون يحاربون مجرد فكرة الوحدة قبل تحقيقها وعند تجسدها إلى حقيقة واقعية فإنها تصبح هدفاً محدداً لخصومها فى الداخل وفى الخارج، وبالتالى ينفتح باب جديد لمعركة لايجب أن تشغلنا الآن عن معركة استرداد الأرض المغتصبة ، ونخشى أن يسبب هذا الاتحاد من المتاعب أكثر مما يجلب من خير.

ويقول ضياء الدين داود أنه «عندما تكلم د. مصطفى أبو زيد عضو اللجنة محاولا الانحياز لرأى السادات، لم يستطع أن يكتم عيوب الاتفاقية من حيث الصياغة مما أوقع اللبس والخلط بين الوحدة والاتحاد الذى تحتفظ فيه كل دولة بسيادتها وكيانها دون أن تدمج فى الأخرى، وأنه لما كانت الاتفاقية فى حقيقتها تحوى اتحاداً كونفدراليا فإنه ينبغى

تعديل الصياغة وبالتالى أحكامها لتتسق مع هذه الغاية وتؤدى للفهم الصحيح.. وقال إن السيد / على صبرى عرض رأيه كما لوكان الموضوع خاصاً بدولة متحدة أخذا من بعض نصوص فى الاتفاقية اقترح تعديلها.

وما إن أبدى مصطفى أبو زيد هذه الآراء حتى تلقفها السادات.. مخرجا من ورطته وبالتالى رفع الجلسة لاستراحة التقينا خلالها وبعد مناقشات اتفق الرأى على تشكيل لجنة تجرى مراجعة الاتفاقية وإعادة الصياغة والعرض على اللجنة المركزية فى اجتماع آخر وفعلا تم تعديلها.

وكان السيد / على صبرى قد وعد إزاء سيادة الرأى بالاكتفاء بالإصرار على تأجيل هذه الجلسة ألا يتكلم تفادياً لأية مضاعفات إلا أنه عند دخولنا للقاعة علم أن السادات قابل السفير السوفيتى وأبلغه أنه قرر إقالته ومن ثم أصر على الحديث وطرح وجهات نظره كلها على اللجنة، وبعد حديث السادات طلب الكلمة وقسم حديثه إلى قسمين.

أحدهما خاص بالأسلوب، ويعنى به الانفراد بالحكم وإغفال المؤسسات. وأوضح هذه النقطة بشكل مثير وهادئ.

والآخر خاص بالموضوع وهو أسباب معارضته للاتفاقية. وأخذ يسرد الملابسات بتفصيل مثير، وكان الأعضاء لأول مرة يسمعون مثل تلك الصور المفصلة والأحداث.

وفى أثناء حديث السيد/ على صبرى قاطعه السادات محاولا منعه من الاسترسال فى سرد التفصيلات المثيرة وأصر على صبرى على الاستمرار بنفس أسلوبه وبحدة.. فإذا بالدكتور أحمد درويش عضو اللجنة يرفع يده ويعترض على استمرار السيد/ على صبرى ويطلب أخذ رأى اللجنة، فقام السادات بطرح الأمر على اللجنة وأخذ الرأى على منع السيد/ على صبرى من الاستمرار فى الحديث بالصورة التى كان يتبعها، فإذا به يفاجأ بأن اللجنة كلها فيما عدا أربعة أعضاء توافق على استمراره فى الحديث ورفض اعتراضه، وكان هذا الإجراء اختبارا واضحا لموقف اللجنة وهزيمة مبكرة لها دلالتها للسادات.

ويواصل ضياء الدين داود حديثه قائلاً «أنه فى فترة التأجيل دارت مناقشات واسعة بين أعضاء اللجنة المركزية ،فبينما كان البعض يرى وأنا منهم ألا تفوت تلك المناسبة قبل البت فى أسلوب الحكم واتخاذ قرار يعيد للمؤسسات سلطاتها ويوقف اتجاه الرئيس فى الانفراد بالمسئولية، وكان البعض يذهب إلى حد المطالبة بالإصرارعلى رفض الاتفاقية رغم

ما أدخل عليها من تعديلات وأنه لامبرر للتراجع عن الموقف المبدئى ولامحل للحلول الوسط.. بينما عاد البعض متأثرين بقرب بدء المعركة فى ظنهم والحرص على تهيئة الجو لها وتفادى الفرقة والانقسام بما يعطى المبرر لتأجيلها، عادوا للقول بأن ماجرى وانتهى إلى تعديل الاتفاقية كاف بذاته كدرس أول وتجربة هامة، وللأسف تغلب هذا الرأى الأخير، واتفق على الموافقة على الاتفاقية بعد تعديلها ومن ثم مرت وقائع الجلسة الثانية سريعة وعادية لولا أن اعترض الأستاذ فريد عبدالكريم قرب نهاية الجلسة ولكن انتهت بالموافقة على الاتفاقية معدلة.

وكان على صبرى قد ذكر أعضاء اللجنة بالاتفاق الذى تم بين اللجنة والسادات فى جلسة نوفمبر ١٩٧٠ التى تقرر فيها ترشيح السادات بأن تجتمع اللجنة العليا كل أسبوعين، واللجنة المركزية كل شهر وأن تناقش القضايا الهامة من خلال المؤسسات الدستورية، وأن هذا الاتحاد لايتفق مع إعطاء الأولوية لتعبئة الجهود لتحرير الأرض».
وتحدث ضياء الدين داود عن فكر عبدالناصر بالنسبة للوحدة وأن حزب البعث يعلن كشعار «وحدة ـ حرية اشتراكية» بينما نحن نعلن شعارنا بدءاً بالحرية ثم الاشتراكية، ثم الوحدة.

وقال السادات أنه لايهم كلمة هنا أو كلمة هناك وأنه لافرق وجاءت نقطة نظام أخرى من عبد اللطيف المناوى عضو اللجنة قال أن هناك فرقاً جوهرياً وشرحه.. وقد ألقى القبض عليه فيما بعد وحقق معه، وأفرج عنه، ولم يقدم فى القضية بعد مائة يوم من الحبس.

وقد وقف إلى جانب السادات من أعضاء اللجنة العليا فقط حسين الشافعى، ولم يكن ذلك ـ كما اتضح فيما بعد «ليس حبا فى على ولكن كراهة فى معاوية» فهو الذى عارض اختيار السادات رئيساً.

يروى لى حسين الشافعى أحداث ذلك الاجتماع قائلا:«إن المشكلة بدأت تتفجر بمناقشة فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، وقد بدأ المناقشة أنور السادات الذى تحدث عن خلفيات موضوع اتحاد الجمهورية العربية بين مصر وسوريا وليبيا.

وكانت هذه هى الواقعة الأولى فى الصراع على السلطة.. بعد أن انتهى السادات تكلم على صبرى وأخذ يسرد وقائع جانبية لبعض التصرفات بقصد التشهير واستثارة

اللجنة المركزية ضد الاتحاد، وكان الهدف أيضاً استعراض قوة التنظيم وإحراج أنور السادات وإبراز أنه لايستطيع أن يتحرك إلا بمشورتهم وبتأييدهم واستمر فى حديثه ونال أنور السادات حتى أنه أخذ يتصبب عرقاً وأصبح فى وضع لايحسد عليه! ولما فاض به الأمر صاح قائلا بعصبية:

ـ أظن كفاية كده.

لكن اللجنة المركزية وسط ضجة وضوضاء طلبت من على صبرى الاستمرار واضطر أنور السادات للخضوع. واستمر على صبرى فى حديثه، وما أن انتهى من حديثه حتى طلبت الكلمة ليس تأييدا لأنور السادات، ولكن كشفا للطرف الآخر.. وبدأت حديثى بسؤال: ماهو الموضوع..؟ وماهى القضية..؟؟ هل المطالبة بالاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا تحتاج إلى أن نقاومها أونعاديها..؟؟ ألم يكن هذا الأمر أملا مرتجى وهدفا نسعى إليه.. فما هو الموضوع وما القضية.. ألا يدعو الباب التاسع من الميثاق إلى الوحدة العربية اعتبارا من التضامن البسيط إلى الوحدة الاندماجية الكاملة، فما هو الموضوع وماهى القضية..؟ ألم يكن جمال عبدالناصر فى نيته عند زيارته لليبيا أن يتجه من طرابلس إلى دمشق للإعلان عن هذا الاتحاد.. فما هو الموضوع وماهى القضية؟ أليست إقامة اتحاد هى انتقال من الواقع إلى الهدف الذى يحتاج إلى النية الخالصة والإرادة الحرة لتحقيق هذا الهدف.. فماهو الموضوع وماهى القضية؟

أليس واقع سوريا أن بها حزب البعث، وهذا واقع، وإذا كانت الوحدة هدفا، فيجب أن نواجه الواقع ، وإذا كنا نتردد فى مواجهة البعث فالسبب فينا وليس فيهم... فما هو الموضوع وماهى القضية؟

كان شعراوى جمعة موجوداً فى منتصف قاعة اللجنة المركزية وسامى شرف فى آخرها يسيطران على الأعضاء، وبلغ بهما الانفعال أشده، بهذا المتحدث الذى لم يكن متوقعاً، ولهذا الحديث الذى لم يكن واردا فأظهروا من علامات الغضب والضيق الكثير، وأشار إلىَّ ضياء الدين داود ليقاطعنى وإذا به يقول عشنا لنرى من يكيل المديح لحزب البعث من المكان نفسه الذى كان يجلس فيه جمال عبدالناصر.

وتصديت له بطريقة لم يستطع بعدها أن يستعيد الكلام وقلت بصوت مرتفع «أنا لاأسمح لمخلوق أن يقاطع حسين الشافعى وهو يتكلم».

ثم استأنفت الحديث مرة أخرى: ماهو الموضوع وماهى القضية؟ وكأن شيئا لم يحدث وكنت متعمداً أن أطيل فى الحديث حتى تهدأ أعصاب أعضاء اللجنة، بعد أن شدها حديث على صبرى، وبدأ تفكيرهم الهادئ بعد أن امتصت كلمتى الهادئة سخطهم وغضبهم.

وتكلم بعد ذلك الدكتور أحمد السيد درويش فى نقطة النظام موضحا أن كل ماحدث هو خارج جدول الأعمال.. ثم تحدث الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى حول الخلاف فى الاصطلاحات حول الوحدة والاتحاد.. وإلى غير ذلك من الكلام الأكاديمى، وكان هذا الهدوء هو الذى أعطى الفرصة للسادات ليشكل لجنة .. واستطاع فى ظل هذا الاقتراح أن ينسحب من الجلسة!

تنفس السادات الصعداء بعد كلمات الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى حول الخلاف فى المصطلحات. وكان الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى أستاذا بجامعة الإسكندرية وعضوا فى تنظيم طليعة الاشتراكيين السرى بناء على ترشيح من محافظ الإسكندرية ومسئول التنظيم بها ممدوح سالم. ورفعت الجلسة للاستراحة.. واجتمع أعضاء اللجنة بالسادات وجاء محمد حسنين هيكل، ومعه بعض الأوراق يقول أنها كانت مشروعات معدة للوحدة من أيام عبد الناصر.

واتفق فى هذا اللقاء على أن تشكل لجنة لتلقى مقترحات الأعضاء برئاسة عبدالمحسن أبو النور أمين الاتحاد الاشتراكى وتضم د. حافظ غانم وزير التربية، ومحمد عبدالسلام الزيات وزير الدولة، والدكتور جابر عبدالرحمن، وأحمد الخواجة، والدكتور مصطفى أبو زيد فهمى أعضاء فى اللجنة.

وعقد اجتماع اللجنة المركزية بعد الاستراحة وأعلن فيه قرار تشكيل اللجنة وانتهى الاجتماع فى دقائق. وكان تشكيل اللجنة هو تسوية للأزمة التى تفجرت وكان قد اتضح من خلال كلمات على صبرى، وضياء الدين داود، بعض الثغرات فى مشروع الاتحاد تقرر على الفور تعديلها وفى اليوم التالى نشرت الصحف أن سامى شرف وحافظ غانم قد سافرا إلى كل من سوريا وليبيا.

وكانا فى الواقع يحملان التعديلات التى تقرر إدخالها على المشروع، ولم يوافق عليها حافظ الأسد على أساس أنه عرض المشروع على القيادة القطرية لحزب البعث وأقرته ومع ذلك فقد أدخلت مصر وحدها التعديلات على المشروع.

والحقيقة أن هذه التعديلات كانت جوهرية، فقد أفرغت المشروع من محتواه الأساسي... كان المشروع المعروض ينص على إقامة دولة اتحاد الجمهوريات العربية فحذفت كلمة «دولة» وأصبح النص هو إقامة اتحاد فقط.. وليس دولة اتحادية!

كان المشروع الأساسي ينص على تشكيل مجلس رئاسة الاتحاد وهو السلطة العليا من رؤساء الجمهوريات الثلاث، ويتخذ قراراته بالأغلبية وكان الرأى أنه إذا اتفق رئيسان فإن الأمر يكون خطيرا لذلك تقرر فى التعديل أن تتخذ القرارات «بالإجماع» ومعنى ذلك أنه لابد أن يتفق الرؤساء الثلاثة حتى يصدر أى قرار.

ومن التعديلات أن يبين دستور كل دولة كيفية تنفيذ التشريعات الاتحادية فى كل دولة وحظر على أى تنظيم فى أية دولة ممارسة نشاط فى الدولة الأخرى.

وقد سئل لبيب شقير فى التحقيق عما إذا كانت التعديلات هامة وخاصة أن مجلس الأمة وافق على الاتفاقية بعد التعديل فقال أن التعديلات جوهرية وأن أهمها هو الذى ينص على اتخاذ القرارات بالإجماع بدلاً من الأغلبية.

وكانت الصحف قد نشرت فى اليوم التالى لاجتماع اللجنة المركزية ـ ٢٦ أبريل ـ نبأ اجتماع اللجنة وقرارها بتشكيل لجنة «فنية» لتلقى آراء الأعضاء، وتقدم «تقريرا فنيا» عن «الجوانب الفنية» المتعددة للجنة المركزية خلال أسبوع، وقالت جريدة الأخبار أن هذا القرار اتخذ بعد أن تبين كثرة عدد الذين طلبوا الكلمة فى الموضوع لأهميته وذكرت أسماء أعضاء اللجنة.

وقد اجتمعت اللجنة المركزية يوم الخميس ٢٩ أبريل وعرض عليها المشروع بعد تعديله فأقرته دون مناقشة.

وكان فى الواقع مشروعاً جديداً مختلفاً عن المشروع القديم تماماً.

فى نفس اليوم حولت اللجنة المركزية المشروع الجديد إلى مجلس الأمة الذى عقد اجتماعا فى الساعة الخامسة والنصف مساء ، وفى بداية جلسة مجلس الأمة التى رأسها الدكتور لبيب شقير تحدث الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء قائلا: أنه بعد أن تمت دراسة مشروع الاتفاق فى اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية أحال السيد رئيس الجمهورية وثائقه إلى مجلس الوزراء لبحثها وإبداء الرأى فيها ثم إحالتها إلى مجلس الأمة، وهو الهيئة التى تمارس دستوريا السلطة التشريعية وتتولى مراقبة أعمال اللجنة التنفيذية وتم هذا بالفعل كما ترون»!

وقد وافق مجلس الأمة سريعا على مشروع الاتحاد بعد أن تم تعديله.

أى أنه فى يوم واحد هو ٢٩ أبريل عرض المشروع بعد التعديل على اللجنة المركزية ووافقت عليه. وعرض المشروع على مجلس الوزراء... ووافق عليه. وعرض نفس المشروع على مجلس الأمة... ووافق عليه.

وكان السادات قد أرسل مشروع الاتحاد إلى مجلس الأمة دون أن يجرى عليه التعديلات التى أدخلتها اللجنة المركزية اعتمادا على أن له ثقلا فى مجلس الأمة، إلا أن شعراوى جمعة طلب من المهندس سيد مرعى أن يتصل بالرئيس لإقناعه أنه لاداعى للأزمة وبعد مناقشة تليفونية اقتنع السادات بأن يعرض على المجلس المشروع معدلا.

ويروى هذه الواقعة المهندس سيد مرعى بشكل مختلف فيقول أن اللجنة المركزية لم توافق على المشروع فأرسله السادات إلى مجلس الأمة وقرر أن يحضر الجلسة بنفسه وخافت مراكز القوى. وطلبوا أن يتصل بالرئيس ليقنعه بأن المشروع سوف يوافق عليه المجلس ولا داعى لحضوره حتى لا تنفجر أزمة.

والحقيقة أن المشروع كان قد عرض على اللجنة المركزية وأقرته معدلا كما هو ثابت من كلمة رئيس الوزراء المسجلة فى محضر الجلسة وكما نشرت الصحف فى اليوم التالى.. وكما نشرت صحيفة «الاشتراكى» النشرة التنظيمية للاتحاد الاشتراكى.

ويقول ضياء الدين داود أن السادات من جانبه كان قد استقر رأيه وباتفاق مع بعض الذين اتقنوا التجارة بالمواقف يومها أن يتخذ من مجلس الأمة ـ رغم أنه لم يكن على رضائه أو ثقته ولكن للضرورة أحكام ـ خط الدفاع الثانى. وأن يتخذ منه أداة شعبية فى مواجهة اللجنة المركزية وجرت اتصالات من خلال السيد محمد عبد السلام الزيات وزير الدولة حينذاك ووثيق الصلة بالمجلس وأعضائه بحكم أنه كان لسنوات طويلة أمينا عاما له، كما اعتمد على بعض الأعضاء من الصعيد والمنوفية والبحيرة الذين استثاروا الأعضاء ونقلوا إليهم تصويرا مُضَللاً بأن الخلاف فى حقيقته نزاع شخصى وأطماع فى السلطة وموقف ضد الوحدة وتم ذلك فى سرعة وكتمان ومن ثم حين انعقد المجلس بعد ذلك فى صورة هيئة برلمانية قبل الجلسة العلنية برز عدد من الأعضاء المشار إليهم بخطب حماسية أشادت بالسادات ودوره وتأكيدا للثقة فيه، ورغم أن ذلك كان موقفا شكليا لاقيمة له إلا إنه بات واضحا أن اللعبة تجرى لوضع مجلس الأمة فى مواجهة اللجنة المركزية وأكدت الحوادث ذلك فيما بعد.

وقد ظهرت مفاجأة جديدة إذ اتصل السادات بالسيد شعراوى جمعة وطلب إليه أن يعمل على أن تجرى موافقة المجلس على الاتفاقية فى صيغتها الأصلية قبل التعديل بحجة أن حزب البعث السورى لم يوافق بعد على التعديلات، ودارت حينذاك مناقشة صعبة بينهما، إذ كيف يتصور تراجع كل المؤسسات عن قراراتها وكيف يعرض على مجلس الأمة مشروع يناقض ما وافقت عليه اللجنة المركزية وما أجرته من تعديلات هامة وما وافق عليه من بعد مجلس الوزراء والهيئة البرلمانية، ولكن السادات رفض كل منطق وأصر على وجهة نظره مهددا بأنه قد يحضر بنفسه للمجلس ليعرض الاتفاقية عليه ويحصل على الموافقة عليها بصيغتها الأصلية التى عجز عن الحصول على موافقة اللجنتين التنفيذية والمركزية عليها، ويبدو أنه أراد أن يستثمر بسرعة ما خلقه رجاله من تناقض بين المجلس واللجنة وتأزم الموقف مما دفع الدكتور لبيب لأن يعلن أنه لن يعقد المجلس وهدد بالاستقالة لأنه طبقاً للائحة لايستطيع إلا أن يعرض الاتفاقية التى أرسلتها له الحكومة، واتصل الدكتور محمود فوزى بالسادات لإقناعه لأن الأمر يهم الحكومة أيضاً، ولكنه فشل فرؤى الاستعانة بالمهندس سيد مرعى لما له من علاقة خاصة بالسادات وقد كلف أن يقنع السادات بعدم التعديل، وهكذا تمت الموافقة عليها بتعديلات».

ووقع حدثان هامان لهما دلالتهما فى أن مجموعة مايو لم تكن تريد تصعيد الموقف بعد ذلك:

الأول: هو أن نشرة الاتحاد الاشتراكى التى توزع على الكوادر والقيادات قد نشرت فى صدر صفحتها الأولى موافقة اللجنة المركزية على مشروع الاتحاد، ووصفت التعديلات التى أدخلت على المشروع بأنها «تعديلات فنية» تكفل قاعدة صلبة للانطلاق إلى الهدف الكبير».

وقالت «الاشتراكى» فى العدد ١٦٥ فى صدر صفحتها الأولى بالنص:

«وكانت اللجنة قد بدأت مناقشة هذا الموضوع فى يوم الأحد ٢٥ أبريل ١٩٧١، وقد كان اتفاق اللجنة على ضرورة أن تكفل الصيغة التى تضمن لهذا الاتحاد القاعدة الصلبة والمنطق الواعى لاتحاد يقوم على أساس علمى وواقعى مدروس، تتوافر له كل مقومات القوة والصمود والبقاء، يأخذ من تجربة الماضى ما يؤهله للتغلب على الفجوات والصعاب، ويهيئ له أسباب السير على طريق الأمل المنشود أمل الوحدة العربية الشاملة

أمل الجماهير التى جسدها عبد الناصر وعمل محتواها السياسى والاجتماعى وتركها تراثا خالدا تحمل مسئوليته عملا لايتوقف وطاقة لاتفتر.

ومن هذا المنطلق تم الاتفاق بين جميع الأطراف على إدخال بعض التعديلات «الفنية» التى تكفل القاعدة الصلبة للانطلاق إلى الهدف الكبير.

وقد أشادت اللجنة بالتقدير لهذا الدور الكبير الذى اضطلع به الرؤساء الثلاثة أنور السادات، ومعمر القذافى، وحافظ الأسد فى الوصول إلى هذه الصورة ـ والتى أخذت فى تقديرها كل الاعتبارات والآمال ـ والتى تعتبرها اللجنة خطوة موفقة على طريق الوحدة تتلوها خطوات أداء لمسئوليات المعركة وخدمة لأمل المستقبل.

كما عبرت اللجنة المركزية عن تقديرها لجمهورية السودان الديمقراطية وشعبها الشقيق المناضل الذى أسهم بقيادة الأخ الرئيس جعفر محمد نميرى وإخوانه أعضاء مجلس قيادة الثورة مساهمة جادة وفعالة فى دفع عجلة العمل فى إطار ميثاق طرابلس.

وعن إيمانها بأن هذه المساهمة ستبقى فاعلة فى التضامن الوحدوى وذات صلة وثيقة باتحاد الجمهوريات العربية، وهى تتطلع إلى الأمل العربى الكبير والقريب فى أن تتحقق الظروف المناسبة التى تسمح بانضمام السودان إلى الاتحاد فى أقرب وقت.

وقد صدرت موافقة اللجنة المركزية عن إيمانها بالرسالة التاريخية التى حمل لواءها الرئيس القائد المعلم جمال عبد الناصر والتى عبر عنها حين قال:

«إن القومية العربية امتداد عاطفى ورابطة تاريخية ومصلحة مشتركة، ثم هى بعد ذلك كله ضرورة استراتيجية تفرضها مقتضيات الدفاع العسكرى البحت واتساع جبهة القتال على المعتدى على أى من الشعوب العربية».

«وإذا كان الكثير منا يتمنى لو كانت خطواتنا على طريق الوحدة أبعد وأوسع مما وصلنا إليه فإن العمل الكبير والعمل الجاد قادر على أن يدفع بهذه الخطوة خطوات وخطوات نحو قوة الوحدة ووحدة القوة».

وهذه الطريقة فى النشر تعنى أن أعضاء قاعدة التنظيم السياسى كانوا غائبين عن الصراع الذى يدور فى القمة ،وأن القيادة لم تحاول أن تضعهم فى الصورة الصحيحة للخلاف، وأن تطلعهم فقط على أن ما حدث كان تعديلات غير جوهرية ـ فنية ـ حتى بات الأمر غريبا بالنسبة للبعض.

لماذا ترفض اللجنة ثم توافق بعد أسبوع واحد.. ولا يعلم أحد أن المشروعين المرفوض، والموافق عليه، مختلفان اختلافات جوهرية، وكان واضحا ـ للبعض ـ أيضاً أن هذه الصياغة فى نشرة التنظيم السياسى الرسمية ـ التى يسيطرون عليها ـ كانت موجهة أساساً إلى السادات فى محاولة لإنهاء الأزمة وتصفية الجو، ولكن السادات كان قد اتخذ قرارا خطيرا قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول، وبعد اجتماع اللجنة العليا مباشرة، وربما قبل ذلك ولكنه لم يعلنه إلا بعد ذلك الاجتماع.

الحدث الثانى: هو مشروع القرار الذى أعده الدكتور لبيب شقير عضو المجلس ووقع عليه ١٨٥ عضوا فى البداية، ثم وقع عليه الأعضاء بعد ذلك بإصدار بيان من مجلس الأمة يعلن فيه المجلس تأييده الكامل للرئيس السادات ويقول المهندس سيد مرعى أن هذا الاقتراح وضعّ كبديل لمسيرة كان الأعضاء يريدون القيام بها تأييدا للسادات.

والحقيقة أن السادات قد روى تفاصيل اجتماع اللجنة المركزية وما دار فيه بطريقتين مختلفتين:

الأولى فى خطابه يوم ١٤ مايو ١٩٧١ واعتمد فى هذه الرواية على أن تفاصيل التعديلات لم تنشر على الناس، وقد جاءت فى ضمن خطابه الطويل الذى شرح فيه أبعاد المؤامرة إذ قال:

إن على صبرى أضاع ٤ ساعات فى مناورات سياسّية وأنه حاول مقاطعته «لقيت هيصة فى اللجنة المركزية ثم بدأت الاستراحة واجتمعت اللجنة العليا كلها فى مكتب السيد/ عبد المحسن أبو النور، وكان موجود معانا السيد/ محمود رياض وزير الخارجية، وكان موجود أيضاً الأستاذ هيكل، وكان موجود السيد/ سامى شرف إلى جانب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية.

واحنا قاعدين فى الاستراحة قالوا لى بلاش تكمل المناقشة.. ويعنى الليلة تؤجل.. ونقترح لجنة تشوف الصياغة لأنه واضح دلوقت بعد كلام الدكتور مصطفى أبو زيد أنه مفيش خلاف إطلاقاً على جوهر الموضوع، إنما تشكل لجنة تعمل صياغة.

قلت لهم أنا: شوفوا جوهر الموضوع، والاتفاق فى ذاته أنا مؤمن بيه وأنا عاوز أسمع آراء اللجنة المركزية الأول ولازم أسمعه واحنا ما سمعناش غير واحد بس.. واستماتوا فى أنه مافيش داعى نكمل الجلسة الليلة دى.. وأن الأعصاب و... و... وخصوصا لأنه كان

واضحا عمليات تهريج فى قاعة اللجنة المركزية زى أى مجتمع احنا يعنى نجه لما نشوفه بيتناقش، يعنى الحقيقة أنا ليلتها كنت عايز كل المناقشة ونحدد المواقف زى ما حددت للشعب ودا أسلوبى حيكون دائما، وقالوا اللجنة واللجنة.. ومعلهش و... و... وطيب، وقلت زى بعضه نشكل لجنة.

وبعد يومين تيجى اللجنة المركزية تجتمع تاني. واتشكلت اللجنة من أعضاء من اللجنة المركزية، واحنا قاعدين فوق زى ما قلت لكم، واللجنة العليا كلها موجودة، بالإضافة إليها السيد / محمود رياض وزير الخارجية، والأستاذ هيكل، والسيد/ سامى شرف، والسيد/ شعراوى جمعة بيقول لى: والله أرجو أنك تعتبر الكلام اللى قاله السيد / على صبرى كأنه لم يكن وصفوا النفوس خلاص.

وقلت أنا شوف إذا كان هناك حاجة بتوجه لشخصى أنا مستعد أتسامح فى حق نفسى أو فى شخصى، والسيد/ على صبرى فى هذا وفى هذه الجلسة وفى هذا الأسلوب لأول مرة احنا بنلجأ لشىء جديد خالص فى السياسة احنا قضينا عليه يوم ٢٣ يوليو اللى فات، أسلوب على صبرى كان أسلوب هدم ياشعراوى، أنا لا أستطيع أن أكون راجل منافق أمامكم وأنتم جميعا أعضاء اللجنة العليا والحاضرين.

أنا بقول إذا كان هذا هو حيكون الأسلوب، هو أسلوب الهدم، واستخدام الأسلوب ده فى المناورة السياسية، والله أهدمها على دماغ الجميع، علشان خاطر أحافظ على الأمانة للشعب، إنما أنا غير مستعد أفرط فى الأمانة أبدا.

بحضور الكل صراحة شكلنا اللجنة وانتهينا وجينا تانى اجتماع.. شىء مضحك اللجنة لم تتعرض للمشروع إلا فى كلمات فنية قالتها فى تقريرها صياغة فنية أما جوهر المشروع فلم يمس.

وبعد مناقشة قصيرة طلب بعض أعضاء من اللجنة أننا نأخذ الأصوات وأفاجأ لما طلبت الأصوات أن اللجنة المركزية بالإجماع بترفع أيدها. الله طيب المشروع جوهره هوه هوه، الكلام اللى اتغير فيه كلام قانونى. قالوا فنى موش فى جوهر الموضوع، الله طيب كان إيه حكاية إللى جرى فى الجلسة إللى فاتت وإيه إللى جرى فى الجلسة دى بالإجماع، شىء غريب فعلا كان أمر مؤسف لأنه بيدى صورة مش كريمة».

وواصل السادات كلامه قائلا:

«الكلام دا كله بالأصوات وأصوات معروفة ومسجلة أسرار اللجنة العليا إللى فى إيديها مقدرات مصر، بتلتوى ومناقشاتها بتتقلب إلى صراع السلطة، وتستغل، تنزل وتطلع بره تذاع للناس بتستغل لصراع اللجنة المركزية منظرة وتهييج وعمل كتلة جوه وبتاع على طريقة أحط المجتمعات ويعنى فى أسلوب العمل تهييج وصريخ وزعيق ودبدبة فى الأرض... اللجنة المركزية إللى هى قال إيه تبقى أعلى مستوى موجود، أنا فى هذا مش عايز أظلم اللجنة المركزية كلها، أنا فى هذا بقول إن إللى عمل هذا كلهم النهارده فى السجن وهم أفراد يعدون على الأصابع.. مهماش اللجنة المركزية كلها، إما ادوا هذا اللون، وأدوا هذا الشكل اللجنة المركزية تخبيط بالرجلين على الأرض، وزعيق وتهريج زى سيما أونطة.. والكلام ده، ودى أكبر مستوى فى الاتحاد الاشتراكى، وفى قانون الاتحاد الاشتراكى المفروض تقرر استراتيجية الدولة؛ الإذاعة محاصرة وأنا مش دارى .. وأجهزة الأمن بتاعتى طب ما تقوليش. دا... هيه إللى أثاريها محاصرة الإذاعة لمنع الرئيس إذا حاول أنه يروح يتكلم للشعب».

فى هذه الرواية يصف اجتماع اللجنة المركزية بأنه على شكل أحط المجتمعات، و«تهييج وإثارة وسيما أونطة».. وأنه كان صراعاً على السلطة وأن اللجنة المركزية عادت إلى اجتماع آخر ووافقت بعد تعديلات فنية.. وهو الاسم الذى أطلقته المجموعة على ما حدث، ثم عادت فى اجتماع آخر ووافقت نتيجة ترتيب من مجموعة مايو، وهذا الأمر هو الذى دفعه إلى حل اللجنة المركزية.

فى كتابه «البحث عن الذات» الذى أصدره بعد سنوات من هذه الواقعة يروى قصة اجتماع اللجنة المركزية بطريقة مختلفة تماماً ومتناقضة مع روايته الأولى حيث يقول: أنه خاض صراع القوة معهم، أنه أصر فى اللجنة العليا بطلب عرض الأمر على اللجنة المركزية «وفوجئوا» ولم يكونوا جاهزين للمفاجأة من جانبى حين طلبت عرض الموضوع ونتيجة التصويت على اللجنة المركزية ولم يكونوا جاهزين لهذه المفاجأة كما قلت فحاولوا كسب الوقت بإعادة الدراسة، ولكننى أصررت على عرض الأمر كله على اللجنة المركزية التى لم يستطيعوا بكل الجهود اليائسة التى بذلوها كسبها إلى جانبهم، ووافقت اللجنة المركزية بالإجماع وهكذا انتهى اختبار القوة معى إلى انتصارى المطلق وتسليمهم.. ولكن إلى حين».

التناقض شـديد الوضوح بين الروايتين، ولم يكـن ما قاله فى كتابه صحيحـاً، فقد كان أول قراراته بعد ذلك حل اللجنة المركزية، وقد دخل القضية عدد من أعضائها!.

وكان محمد حسنين هيكل عضوا فى اللـجنة المركزية وهو يقول أن الـرئيس السادات بعد اجتماع اللجنة العليا كان يبذل الجهد للحصول على التأييد فى مجلس الأمة، ولاسيما بين أعضاء الـصعيد فى حين حاولت الجـماعة أن تنظم قواهـا فى اللجنة المركزيـة لأنها لم تكن واثقة تمام الثقة مـنها، وكانت تحاول تأجيل الموعد الذى تحدد لاجتماع الـلجنة مفضلة الاحتفاظ بالأغلبية المفروض أنها تتمتع بهـا فى اللجنة أداة غير مباشرة للضغط بدلا من أن تكون سلاحا يمكن ـ إن استخدم بالفعل ـ أن ينقلب ضدها.

ويتحـدث هيكل عن اجـتماع اللجـنة المركزية قـائلاً: «كنت حضـرت اجتماع اللـجنة المركزية، وفى نـيتى أن أتكلم وحملت معـى محضر اجتماع بنغازى، الـذى اتفق فيه لأول مرة على فكرة إقامة وحـدة بين مصر وليبيا وسوريا، وكنت فى اجتـماع بنغازى عضوا فى وفد مصر أجلـس فى جوار الرئيس عبد النـاصر، وأسجل محضر الاجتـماع، وحين عدنا إلى القـاهرة كتب المحـضر على الآلة الـكاتبة وأعيـدت إلى نسخـة عليها تـعليقـات بخط عبدالناصـر نفسه، وكان فى نيتـى أن أسأل فى اجتماع اللجـنة المركزية عما نحـن نتصارع عليه مادام لدينا الـبرهان بالوثائق على أن الوحدة أمر وافق عليه الـرئيس عبد الناصر، وأن ما يفعله الرئيس السادات لا يتجاوز مجرد إتمـام عمل لعبد الناصر، لكن جو الاجتماع فى اللجنة المركزية عقب الصدام بين الرئيـس وعلى صبرى، كان قد تكهرب إلى درجة أصبح من المستحيل معها على أى شخص أن يتكلم، خصوصا بعدما طلب الرئيس الاقتراح على مشروع الوحدة فلم ترتفع فى اللجنة المركزية غير أربع أيدى بالموافقة بينها يدى!

وعلـى أى حال فإنـى عندمـا دخلت غـرفة اجتـماع اللجـنة التـنفيـذية العـليا لـلاتحاد الاشتراكى طـلبت الأذن بالكلام وقلت مـا كنت أريد أن أقوله وأضفت أن الـفريق فوزى ومحمـود رياض حضرا اجتـماع موسكو الـذى أبلغ فيه عـبد الناصر الـزعماء السوفـييت مشروع الـوحدة المقترحـة، وأنه إذا كان هناك من لـديه أى شك فيمـا أقول فليسـأل هذين المسئولين.

لكن الـفرصة لم تتـح لىَّ لأكمل كلامـى، فقد قاطـعنى عبد المحـسن أبو النور لـيقول بلهجة مـن يشكو أنى أوسع شقة الخلاف بـين الطرفين بدلا من أن أضيقهـا، وكان الرئيس

لايزال عند رغبته في الموافقة على المشروع ،وكوسيلة لكسب الوقت قال أنه يرى أن الموضوع أهم من أن يتخذ قرار بشأنه فى جلسة واحدة، واقترح تشكيل لجنة فرعية تبحثه، وتحاول الحصول على تعديلات تدخل عليه وتقرها سوريا وليبيا. ولقى الاقتراح قبولاً».

وبعد معارضة على صبرى للسادات فى اجتماع اللجنة العليا، قرر السادات إقالة على صبرى.. ويقول محمد حسنين هيكل أنه فى يوم ٢٢ أبريل طلب الرئيس السادات إلى السفير السوفييتى أن يحضر لمقابلته، وبعد أن دار الحديث بينهما حول مسائل مختلفة قال السفير: نسمع الكثير هذه الأيام عن خلافات داخل اللجنة التنفيذية العليا فهل هذا صحيح؟

ورد الرئيس أن ذلك صحيح .. وأضاف قائلا: لدى نبأ أقوله لك.. لقد قررت تصفية على صبرى وفغر السفير فمه دهشة وسأل: لماذا تقول لى هذا يا سيادة الرئيس؟

قال الرئيس: لأن الناس سيهولون من شأنه وسيستغلونه فى شن حرب للأعصاب. سيقولون لكم أن رجل السوفييت الأول فى مصر قد صفى.. وسترقص صحف الغرب أمامكم بالجلاجل فى محاولة لإثارتكم.. لكنى أؤكد لك أنه ليس فى هذا شيء موجه ضد الاتحاد السوفييتى ، إنها مسألة داخلية، بمعنى إذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد الوجود السوفييتى فى مصر ففى استطاعتكم أن تردوا بأنى سأكون سعيدا لو أنكم عززتم هذا الوجود.

ويروى السادات نفسه هذه الواقعة قائلا:

«فى لقاء بينى وبين السفير السوفييتى قلت له «أنا حريص على العلاقات معكم، ولكنى أرجو أن تبلغ القيادة السوفيتية أننى قررت تصفية على صبرى من القيادة السياسية، وقد أخبرتك بهذا الأمر مع أنه من صميم شئوننا الداخلية التى لا أقبل فيها تدخلا من أحد. ولكنى أخشى عندما أصفيه أن تتحدث صحف الغرب عن تصفية رجل موسكو الأول فى مصر وأن يسبب لكم شيئا من الحساسية، وأرجو أن تعلموا أنه لا يوجد لموسكو رجل فى مصر، فأنتم تتعاملون مع الحكومة لا مع الأفراد... وأنا أصفى على صبرى لأنى أقبل الخلاف فى الرأى، ولكنى لا أقبل الصراع على الإطلاق.

أى أن السادات اتخذ القرار بإقالة على صبرى بعد معارضته فى اللجنة العليا، وقبل اجتماع اللجنة المركزية.. ولم يكن قد ظهر الصراع الذى تفجر فى اللجنة المركزية ولكن السادات لم يطق معارضة على صبرى العنيفة داخل أربعة جدران.

وكان اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٩ أبريل قبل عيد العمال بيومين اثنين، وفى عيد العمال تفجرت أكثر من أزمة كانت موضع تحقيق.. كما أن السادات قد أعلن فى خطابه الذى هاجم فيه اللجنة المركزية عن أكثر من واقعة خطيرة.. منها وضع التسجيلات فى بيت رئيس الجمهورية ، ومنها أن مراكز القوى كانت تحاصر الإذاعة حتى تمنعه من إلقاء بيان يعلن فيه الحقيقة للشعب، ومع ذلك فقد أعلن السادات فى خطابه يوم ١٤ مايو أن ما حدث كان زوبعة فى فنجان.

قصة التنظيم السرى كاملة

فى أول مؤتمر للمبعوثين المصريين فى الخارج الذى عقد فى الإسكندرية فى أغسطس عام ١٩٦٦ أعلن جمال عبدالناصر لأول مرة عن وجود تنظيم سرى داخل الاتحاد الاشتراكى الذى يرأسه.. وقال عبدالناصر أن أعضاء الاتحاد الاشتراكى ٦ ملايين، وأنه لا يمكن أن يطلب منهم أن يكونوا جميعا ثوريين مرة واحدة وبين يوم وليلة، وكل «ما أطلبه أن يكون لدينا مجموعة أولا من الثوريين»، وقال «إننا بدأنا من سنتين فى تكوين الجهاز السياسى، ولكن بطريقة سرية، وإن هذه الطريقة السرية سوف تستمر فترة».

وشرح الحكمة من هذه السرية قائلا أنه فكر إذا وضع شخصا، وترك آخر فإنه سوف تتكتل القوى لكى تهدم الأعضاء أو تسىء إلى شخصهم.. ثم «إننى لا أريد أى واحد فى الجهاز السرى السياسى يستغل صفته فى هذا الجهاز».

وقال أن عدد أفراد هذا الجهاز وصل إلى عدة آلاف، وأن هناك أشخاصا دخلوه ثم خرجوا منه لأن اختيارهم لم يكن سليما».

وقال أن أول من تكلم عن مؤامرة الإخوان المسلمين كانوا أعضاء الجهاز السياسى فى محافظة الدقهلية!

وكان عبدالناصر قد قال فى ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه فى مايو ١٩٦٢ على «أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسس احتياجاتها.. ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات».

وهكذا بدأ الناس فى مصر يعرفون لأول مرة أن جمال عبدالناصر قد شكل تنظيما سريا، ولكنهم لم يكونوا يعرفون أعضاءه.

وكان جمال عبدالناصر قد أعلن عن تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لتضع أسس تشكيل المؤتمر القومى الذى سيناقش مشروع الميثاق، وقد عقدت اللجنة ١٨ جلسة دارت فيها مناقشات أذيعت على الهواء مباشرة وأصدرت قراراتها يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٦١.. حددت فيه ممثلى الشعب فى المؤتمر بأنهم ٣٧٥ عضوا من الفلاحين و ٣٠٠ عضو من العمال وللقطاع النسائى ١٠٥ مقاعد، كما خصص لهيئات التدريس بالجامعات ١٠٥ أعضاء و ٥٠٠ من الطلاب و ١٠٠ مقعد للموظفين الحكوميين غير المنتمين للنقابات و ٧٥ عضوا للرأسمال الوطنى فى الصناعة ومثلهم فى التجارة.

بعدها أعلن جمال عبدالناصر ـ وقبل أن يتم تشكيل الاتحاد الاشتراكى ـ بأنه يتصور أن عدد أفراد هذا الاتحاد سيكون خمسين ألفا على الأكثر.. وقال أنه سوف ينزل القرى والمدن لاختيار هؤلاء الأعضاء!

وكان واضحا أن جمال عبدالناصر يريد أن يتجنب الأخطاء التى وقعت فى التنظيمين السابقين للثورة، وهما هيئة التحرير والاتحاد القومى، من حيث حشد جميع المواطنين ليكونوا أعضاء بهما تحت دوافع مختلفة!

وعندما ذهب جمال عبدالناصر إلى بورسعيد للاحتفال بعيد النصر كعادته كل عام، سأله عديد من القيادات هل سيختارهم ضمن أعضاء الاتحاد الاشتراكى أم لا..؟

وقالوا له كيف يدخل الاتحاد الاشتراكى بعضنا، ويُرفض البعض الآخر وقد خضنا جميعا معك ووراءك معركة الحرب عام ١٩٥٦.

وكان منطق أبناء بورسعيد هو السبب الأول وراء القرار الذى اتخذه جمال عبدالناصر، بأن يكون الاتحاد الاشتراكى تنظيما شعبيا واسعا، يضم من يتقدم إليه بعد استبعاد الفئات الأربع التى تم عزلها سياسيا، ومنعت من مباشرة الحقوق السياسية لمدة عشر سنوات، وهم الذين انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى ـ والذين فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا ـ والذين ثبت اشتراكهم فى إفساد الحياة السياسية بالكلمة أو الفتوى وكل من استغل النقابات العمالية أو المهنية أو الجمعيات التعاونية.

ومع ذلك فإنه كان من المفروض أن يكون عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكى محدودا أو أقل بكثير من عدد الذين تقدموا لعضويته، بيد أن عددا من العوامل ساعدت على أن

يسارع الناس إلى الانضمام إلى تنظيم جمال عبدالناصر فى مقدمتها شخصية القائد والثقة فيه ثم تأتى بعد ذلك أسباب متعددة، منها المزايدات التى حدثت بين المحافظات فى محاولة لإثبات الولاء بجذب أكبر عدد من الأعضاء إلى عضوية الاتحاد الاشتراكى، حتى أنه وزعت استمارات عضوية على جميع الموظفين، وعلى الفلاحين عن طريق الجمعيات التعاونية، عدا محترفى الانضمام لتنظيمات الحاكم.. وإلى جانب ذلك كله فقد كان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم الوحيد.

ولم يكن جمال عبدالناصر - باليقين - يريد هذه المزايدات للتقرب إليه، وإلا لما قال أنه يريد أن يكون الأعضاء ٥٠ ألفا فقط ولما أوفد الوزراء إلى كل المحافظات لعقد مؤتمرات للمواطنين فى كل المدن لشرح أهداف الاتحاد الاشتراكى حتى يمكن أن ينضم إليه المواطنون، وهم على بينة من أمر هذا التنظيم.

وفى اليقين فإن أعضاء الاتحاد الاشتراكى الذين وصل عددهم إلى ستة ملايين لم يكن أغلبهم يعرف المعلومات الكافية عن التنظيم السياسى.. ولا شك أيضاً أن جمال عبدالناصر كان راضيا عن وجود هذا الحشد من الموظفين فى تنظيمه السياسى وإلا لما قبلهم.. وعلى كل فإنه من الإنصاف أن نقرر أن الاتحاد الاشتراكى قد وصل بالتنظيم إلى كل قرية، وإلى كل شارع، وإلى كل حى فى المدينة وإلى كل مصنع، وإلى كل موقع عمل.. ولعل الاتحاد الاشتراكى رغم ما نسب إليه من مثالب وسلبيات كان التنظيم السياسى الوحيد الذى وصل إلى كل هذه المواقع منذ عرفت مصر الحياة السياسية إلى الآن.

وإلى جوار ما ينسب إليه من سلبيات، فقد كانت له إيجابيات عديدة نسيها الناس بمرور الأيام.. فقد رصد المشاكل، وعاون فى حلها، وشارك بالرأى فى مختلف المستويات. ولكننا لا نستطيع أن نقول منصفين أنه شارك فى صنع كل القرارات السياسية، فقد كان غائبا عن بعضها، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الخارجية.

ومن أجل ذلك رأى عبدالناصر أن يقوم داخل هذا التحالف العريض تنظيم يكون نواة لإنشاء حزب سياسى، وكان عبدالناصر قد أعلن فى اجتماعه المغلق مع بعض القادة أنه يفكر فى إنشاء حزبين، يكون تنظيمه «طليعة الاشتراكيين» نواة لأحد هذين الحزبين».

كانت هذه هى الأفكار الأساسية وراء فكرة إنشاء تنظيم «طليعة الاشتراكيين»داخل الاتحاد الاشتراكى.

ولما كانت إحدى هذه الأفكار هى التخلص مـن مأزق أن يكوِّن جمال عبدالناصر حزبا وهو فى السلطة، لذلك فقد كانت عضوية هذا التنظيم عن طريق الاختيار، وقد شابته كثير من العيوب لافتقاده العوامل الواضحة التى يتم على أساسها هذا الاختيار، وأيضا لافتقاده الأعمال السياسية التى يمكن أن يقوم بها العـضو كمؤشر لاستمراره فى عضوية التنظيم أو إنهاء هذه العضوية.

ومن هنـا فقد عكـس التنظـيم الطلـيعى كل تـناقضات الاتحـاد الاشتراكى، فـكان بين أعضائه مختلف الاتجاهات والأفكار والآراء، وسـوف نرى فيما بعد أن الذين شاركوا فى انقلاب مايو كانوا من بين قيادات وأعضاء هذا التنظـيم، وبعضهـم استمر يكمل المسيرة مع السادات، هجوما حتى على التنظيم الطليعى ذاته!

.نواة الحزب الاشتراكى

لائحة التنظيم الـطليعى تنص على ألا يزيد عدد أعضاء المجمـوعة على عشرة أعضاء، وأن يسدد العضو اشـتراكا شهريا، وتعقد المجموعـات اجتماعا أسبوعيا يخـصص معظمه للجانب التثقيفى بقراءة نشرات التنظيم السرية، وكانت كل نشرة تحمل رقما معينا لضمان السرية، ومعـرفة المجموعة صاحبتهـا فى حالة تسربها.. وكـانت نشرات التنظيم الـطليعى تناقش الأوضاع السياسية الداخلية والعربية والعالمية، وكان يخصص جانب من اجتماعات المجموعات لمناقشة الأوضـاع الداخلية ومايهم الجماهير بصراحـة.. وتعرضت المجموعات للمـشاكل وأساليـب حلهـا، وخاصة فى المـواقع التى تـتكون بهـا سواء فى العـمل أو فى المسكن.. وتكـتب كل مجموعة محضرا بـاجتماعها تسجل فـيه آراء الأعضاء، أو قرارات المجموعة، أو استفساراتها حول ما يغمض عليـها من أمور.. ويقوم مقرر المجموعة بتسليم المحضر إلى مسـتواه الأعلى، حيث إنه يكون عـضوا فى لجنة من مستـوى أعلى، وهكذا.. حتى تـفرغ تقارير المجـموعات وترسل إلـى أمانة التـنظيم، وأحيانـا كانت ترسل مـحاضر المجموعات كما هـى إذا رأى المستوى الأعلى أن بها ما يستحـق أن يرسل كما هو.. أو إذا طلبت المجموعة أن يرسل رأيها كما هو.

وهكذا يتـضح أن تنظيم «طـليعة الاشتراكيـين» أو «الحزب الاشتراكى» لم يـكن هدفه

التجسس أو كتابة التقارير حول أفراد.. فتلك مهمة تقوم بها أجهزة متخصصة، ويصعب أن نتصور أن قيادات سياسية تكون مهمتهم كتابة التقارير حول أفراد... فإن كل ما كانوا يرسلونه هو محاضر اجتماعاتهم. وكان عدد أفراد التنظيم الطليعي ٢٥٠ ألف مواطن مصري. ولم يكن للتنظيم أي فرع عربي، وإن كانت له فروع بين المصريين العاملين أو الدارسين في خارج مصر.. وفي غير البلاد العربية.

وجميع الاتصالات العربية كانت تتم من خلال أمانة أخرى غير أمانة التنظيم هي أمانة الشئون العربية التي كان يتولاها لفترة طويلة السيد/ فتحي الديب ، وهو واحد من الذين ألقى القبض عليهم أثناء أحداث مايو بسبب مكالمة تليفونية بينه وبين أمين هويدي، ولم تجد عليه المحكمة شيئا فأخرجته من السجن.. بعد شهور.

وكان أغلب الوزراء والمحافظين من بين أعضاء التنظيم الطليعي، وعدد كبير من أعضاء مجلس الأمة، ومعظم أعضاء اللجنة المركزية.

ولم يكن بين أعضاء هذا التنظيم أعضاء من مجلس قيادة ثورة يوليو، فقد اتخذ عبدالناصر قرارا بإبعادهم عن التنظيم، ويبدو وكأنه كان يريد للجيل الجديد أن يتولى مسئولية العمل السياسي، لذلك كانت تعليماته ألا ينضم أحد من مجلس الثورة إلى تنظيم طليعة الاشتراكيين، وفي الوقت نفسه كانت ترسل إليهم كل نشرات التنظيم حتى يقفوا على ما بها من أخبار وتحليلات سياسية.

وهكذا فإن أنور السادات لم يكن عضوا بهذا التنظيم.. وهنا نطرح علامة استفهام كبيرة عن سبب عدم وجوده في التنظيم، رغم أنه كان رئيس مجلس الأمة، ثم نائب رئيس الجمهورية فيما بعد، وكانت تصله نشرات التنظيم، الذي لم يكن عضوا به!

ولم يكن المشير عبدالحكيم عامر عضواً به، وليس صحيحاً أن هذا التنظيم كان له فرع داخل القوات المسلحة.. كما أنه لم يكن قد وضعت بعد خطة لضم أفراد القوات المسلحة إلى الاتحاد الاشتراكي، وبالتالي إلى التنظيم الذي يقوده، رغم أن الجنود كانوا احدى فئات تحالف قوى الشعب العاملة إلا أنهم عمليا لم يسهموا في هذا التحالف الذي تجسد في تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي.

وكان شعراوي جمعة قد أخذ على عاتقه مهمة «تسييس» رجال الشرطة، إلى حد أنه أنشأ فرعا لتنظيم طليعة الاشتراكيين بين رجال الشرطة كان من أعضائه مثلا ممدوح سالم، والنبوي إسماعيل. وكان المحافظون أعضاء في تنظيم طليعة الاشتراكيين، بيد أنهم لم

يكونوا جميعا هم المسئولون عن التنظيم فى محافظاتهم، فقد كان أمناء لجان الاتحاد الاشتراكى فى بعض المحافظات هم مسئولو التنظيم الطليعى فيها.

وفى البداية كان التنظيم نوعيا، أى أن الإذاعة مثلا لها تنظيم بقيادته الخاصة، والصحافة لها تنظيمها، ومجلس الأمة له تنظيمه، والأطباء لهم تنظيمهم، وهكذا.. وفى مرحلة تالية وعندما تولى شعراوى جمعه أمانة التنظيم قرر أن يكون التنظيم جغرافياً بحيث يتبع أعضاء التنظيم الحى الذى يسكنون فيه، أو الذى يقع فيه نشاطهم الأساسى. وقد طبق هذا النظام الجديد على جميع مجموعات التنظيم فيما عدا الإعلام والشرطة، ومن المفارقات الطريفة أن معظم القيادات التى تحمست لانقلاب مايو أو شاركت فيه كانت فى التنظيم الطليعى.

كان د. عزيز صدقى عضوا بالتنظيم الطليعى، وكذلك سيد مرعى، وجميع الأعضاء الذين تحدثوا فى جلسة مجلس الأمة التى عزلت الأعضاء ـ كانوا أيضا فى التنظيم الطليعى ـ وكان من بين أعضائه خالد محيى الدين، وإبراهيم شكرى، ومصطفى كامل مراد، ومحمود أبو وافية ورؤساء الأحزاب السياسية، التى قامت بعد انقلاب مايو بفترة!

وكان فى التنظيم الطليعى محمد عبدالسلام الزيات الذى تولى وزارة الإعلام ليلة ١٤ مايو بدلا من محمد فايق عضو التنظيم الطليعى! وكان فى التنظيم الطليعى أيضا د.عبدالعزيز حجازى، د. عبدالقادر حاتم، وفؤاد محيى الدين، وفايدة كامل ونوال عامر وزوج شقيقتها كمال الشاذلى.

والأغرب من ذلك أن المحكمة التى حاكمت «مراكز القوى» كان بها اثنان من أعضاء هذا التنظيم هما حافظ بدوى رئيس المحكمة، وبدوى حمودة عضو المحكمة والقاضى الوحيد بها، ورئيس المحكمة العليا.

وكان ممدوح سالم الذى تولى وزارة الداخلية عقب اقالة شعراوى جمعة هو أمين التنظيم الطليعى ومسئول تنظيم طليعة الاشتراكيين فى مدينة الإسكندرية.

وعندما تسلم كشوف أعضاء التنظيم الطليعى بالإسكندرية كوزير للداخلية كان اسمه هو رقم واحد!! وكانت ترسل إلى أعضاء التنظيم نشرات تثقيفية أو تحليلية لأهم الأحداث، ولكن هذه النشرات لم تضع أبدا أعضاء التنظيم فى صورة الصراع الذى يدور فى قمة السلطة.. وكأن الأمر لا يعنى القاعدة التى قد يطلب منها فى أى وقت أن تتحرك مع أو ضد!!

ومن هنا فإنه يصعب تصور أن مجموعة مايو عندما استقالت كانت ترمى إلى أن يقوم أعضاء التنظيم الطليعى بمظاهرات لصالحهم، لأنهم لو فكروا فى ذلك لوضعوا أعضاء التنظيم الطليعى وقياداته على الأقل فى صورة ما يحدث وما يدور!

كانت نشرات التنظيم قد حملت تعليمات ملزمة وواجباً للأعضاء بأن يذهبوا إلى صناديق الاستفتاء، وأن يحشدوا الناس ليقولوا لأنور السادات «نعم» على طريق عبدالناصر.

وكانت نشرات التنظيم هى التى قالت للأعضاء أن مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا أقرته القيادات السياسية بعد تعديلات فنية طفيفة.

وبعد انقلاب مايو شن أنور السادات أكبر حملة ضد هذا التنظيم الطليعى حتى أن إحدى الصحف قد نشرت ـ كذبا ـ أنه قد تم ضبط أسلحة لدى أعضاء التنظيم!!

ولم يستخدم السادات الاسم الرسمى لهذا التنظيم.. «طليعة الاشتراكيين»، ولكنه تحدث عنه دائما باسم «الجهاز السرى» حتى أوحى للمواطنين بأنه كان داخل الاتحاد الاشتراكى جهازاً سرياً، مثل الجهاز الذى أنشأه المرحوم حسن البنا داخل تنظيم الإخوان المسلمين ، وهو الجهاز الذى اتهم بالقيام بعمليات إرهابية، وظبطت.. لديه كميات من الأسلحة، وقال السادات أنه أصدر قراره بحل الجهاز السرى!

وكانت هذه التسمية بهذا الشكل ذات دلالات موحية!

ويبدو أن السادات لأنه لم يكن يعرف أسماء أعضاء التنظيم أو أنه قد توهم أنهم قوة كبيرة يمكن أن تزعجه.. أو أنه كانت لديهم تعليمات.. وربما... لأنه أراد استخدام سلاح «السرية» ضمن حملة التشهير، وقد ساعده على بعض تصوراته أن أعضاء التنظيم فى الإذاعة بالذات قد اتخذوا موقفا أكثر تشددا فأذاعوا استقالات أخرى من اللجنة المركزية مثل استقالة عبدالهادى ناصف، وصبرى مبدى، وكان مسئول إذاعة صوت العرب «محمد عروق» الذى كان يشغل فى الوقت نفسه منصبا فى أمانة التنظيم كما أذاع «صوت العرب» فى تلك الليلة بعض فقرات من خطب الرئيس عبدالناصر، وبعض الأغانى الوطنية.

وبعد انقلاب مايو عثر على أسماء لجنة الإذاعة وهم: سميرة الكيلانى، وصلاح زكى، وعباس أحمد. وهمت مصطفى.. وانقسمت لجنة الإذاعة إلى مجموعات ثلاث، تضم

الأولى طاهر أبو زيد مقررا، وكلا من إسحق حنا، وصلاح عويس، وسمير مكرم، وفؤاد مهنى، ومكرم مكيموس، وثريا جودت.

والمجموعة الثانية مقررها فاروق خورشيد تضم كلا من محمد بدوى غنام، ومحمود حافظ، وحسين شاش، وصبرى يس، وأميمة عبدالعزيز، وعواطف البدرى، ونور الدين مصطفى.

أما المجموعة الثالثة فمقررها سعد غزال وأعضاؤها محمد الخولى، وأحمد حشمت الشلقانى، ومحمد أبو الفتوح، والسيد عويس، وسمير عبدالتواب، ومحمد الشافعى، وسامى حسن سرى، وليلى عجرمة.

وتتفرع لجنة التليفزيون إلى مجموعتين تضم الأولى سميرة الكيلانى مقررة، وكلا من إبراهيم الصحن وسعيد عيادة، ووجيه الشناوى، ويحيى العلمى، وشوقى جمعة، ويشارك فى الثانية عباس أحمد مقررا، وكل من عبدالمنعم سلام ومحمد رجائى وإبراهيم عبدالجليل وأحمد النجار أعضاء!

وضبط من بين الأوراق ما يفيد أن صلاح جاهين يعمل بمجموعة بجريدة الأهرام، وهو عضو تنظيم الإعلام، ولكنه لم يسكن فى مجموعة معينة وكان من قبل رئيسا لتحرير مجلة صباح الخير، وعضوا فى تنظيم مؤسسة روز اليوسف.. ومحمود السعدنى كان عضوا فى تنظيم الجيزة، ويعمل أيضا فى تنظيم روز اليوسف بجانب مسئوليته فى الجيزة.

وكان من أعضاء التنظيم الطليعى فى الصحافة أحمد بهاء الدين ـ مصطفى بهجت بدوى ـ إحسان عبدالقدوس ـ أحمد حمروش ـ فتحى غانم ـ كامل زهيرى ـ وكل قيادات الصحف حتى قيادات بعض صحف المعارضة اليوم من أقصى اليمين كانوا أعضاء فى التنظيم.

ويقول شعراوى جمعة أمين التنظيم أن سرية التنظيم كانت للتغلب على مشكلة واجهت الثورة منذ بدايتها، وهى كيف تكون حزبا وهى فى السلطة، فانضمام عضو إلى مثل هذا التنظيم يكون هدفه إنكار الذات، وكانت السرية موقوتة بفترة نمو التنظيم بعيدا عن الأضواء، وبعدها كان سيعلن التنظيم.. فإن البحث كان يجرى لاختيار الوقت المناسب لإعلان هذا التنظيم، بعد أن يقوى ويشتد عوده ويكون قادرا على الدفاع عن نفسه. ولم يكن الهدف من سرية التنظيم أبدا جمع المعلومات، فلم يحدث أن تعرضت كثير من الأوضاع لنقد عنيف بمثل ماتعرضت له من أعضاء هذا التنظيم.

ويقول أن هذا التنظيم لم تكن له أية فروع أو نشاط داخل القوات المسلحة بعكس الشرطة التى كان للتنظيم نشاط بين أعضائها.

ولا يمكن أن يكون الهدف من إنشاء هذا التنظيم ما أشيع حوله ـ فى حملة مخططة ـ من أن أعضاءه كانوا يكتبون التقارير، أو أنهم كانوا جواسيس فمهمة كتابة التقارير لها أجهزتها المختصة، وهذه المهمة أيضا يمكن أن يقوم بها من هم داخل التنظيم، ومن هم خارجه، ولو أنه من العسير تصور أن شخصا يتربى تربية سياسية على مستوى عال من المعرفة والدراسة يقبل على نفسه أن يتحول إلى «مخبر» أو كاتب تقارير ضد زملائه أو أعوانه.

ويشرح شعراوى جمعة أمين التنظيم بداية إنشاء التنظيم الذى أقيم تنفيذا لما جاء فى ميثاق العمل الوطنى من وجود جهاز داخل الاتحاد الاشتراكى يقود التحالف، وقد بدأ بمجموعة صغيرة تضم على صبرى وكمال الدين رفعت، وعباس رضوان، وأحمد فؤاد، ويقول: إن الذى فاتحنى فى أمر الانضمام لهذا التنظيم هو عباس رضوان وزير الإدارة المحلية وكنت محافظا للسويس.

«وقد بدأت هذه المجموعة الصغيرة تتصل بمجموعات أخرى لتكوين حلقات لا يزيد أعضاء الواحدة على عشرة أعضاء.. وكان عيب هذه الوسيلة هو أنها بدأت عن طريق القيادات، والقيادات كانت تختار القيادات التى تليها.. وتجندها وهكذا.. وقد استمرت هذه الطريقة حتى عام ١٩٦٤، وبعدها بدأت تتسع مجالات الاختيار، وفى عام ١٩٦٥ عينت مسئولا عن التنظيم ورأيت أن يتحول إلى تنظيم جغرافى، وقد وصل التنظيم الطليعى إلى مستوى المدينة والقرية وإلى المصنع، بل إلى أجزاء من المصنع.

ويقول أحمد حمروش عضو الأمانة العامة للتنظيم أن السرية التى كان يتم بها تشكيل التنظيم، والأفضلية النسبية الناتجة عن اختيار الأفراد كانت عاملا مشجعا على تكوين تنظيم طليعة الاشتراكيين داخل الجيش، وكان المسئول عنه شمس بدران، وأنه ضم بعض القادة مثل محمد فوزى، ومحمد أحمد صادق.. وأن بداية هذا التنظيم كانت فى يونيو عام ١٩٦٣ باجتماع رأسه عبدالناصر بسكرتارية، سامى شرف، ودعى إليه على صبرى، ومحمد حسنين هيكل، وأحمد فؤاد، وطلب عبدالناصر أن يتصل كل منهم بمجموعة من الذين يثق فيهم، وأن يشكل منهم خلايا، واشترط عبدالناصر ألا يقبل الأعضاء إلا بعد

عرض الأسماء عليه للموافقة عليها، وكان المشير عامر على علم بخطوات تكوين الجهاز من جمال عبدالناصر.

وقد اتصل على صبرى رئيس الوزراء.. بالوزراء عبدالمنعم القيسونى، وأحمد توفيق البكرى، وعبدالقادر حاتم، وعبدالمحسن أبو النور، وعبدالعزيز السيد، وبالعاملين فى رئاسة الجمهورية محمد فايق، وعبدالمجيد فريد، وسامى شرف، وعبدالمجيد شديد، ومحمد أبو نار.

واقتصرت اتصالات محمد حسنين هيكل على عدد محدود من العاملين بجريدة الأهرام.. وفيما بعد سيقول هيكل أنه لم يوافق على السرية، وأنه ترك التنظيم.. كما يقول الفريق محمد فوزى أنه لم يكن عضواً بالتنظيم ولم يفاتحه أحد فى أمر هذه العضوية.

وقد تشكلت أمانة طليعة الاشتراكيين من شعراوى جمعة أمينا عاما، وأحمد كامل لشئون التنظيم، ومحمد المصرى للنشاط السياسى، وأحمد حمروش للتثقيف، وأمين عز الدين، وأحمد شهيب، والدكتور حسين كامل بهاء الدين، والدكتور عبدالمعبود الجبيلى، ويوسف غزولى، ومحمد عروق، وفيما بعد خرج منها أحمد حمروش وعبدالمعبود الجبيلى لينضم إليها: على السيد وكمال الجنزورى وحلمى السعيد وأمين هويدى.

وتكونت لجنة القاهرة الرئيسية من على صبرى رئيسا ومحمد فايق، وسامى شرف، والدكاترة عزت سلامة، ولبيب شقير، وإبراهيم الشربينى، وأحمد فؤاد، وأحمد بهاء الدين، وأحمد فهيم، وفتحى فودة.

ويقول محمد فايق فى التحقيق أنه عضو فى التنظيم الطليعى بتكليف من الرئيس عبدالناصر منذ إنشائه وأنه كان مقررا لتنظيم رئاسة الجمهورية حتى عين وزيرا للإرشاد القومى، فأصبح مسئولا عن الإعلام، ثم أضيفت إليه مسئولية غرب القاهرة وكان على صبرى رئيسا للجنة القاهرة، وسامى شرف مسئول شرق القاهرة وحلمى السعيد مسئول الشمال، وسعد زايد مسئول الجنوب، وأن لجنة القاهرة كانت تتكون من ١٨ عضوا.. بينهم نوال عامر. والدكاترة عبده سلام، وعبدالوهاب شكرى والسيد زمزم وكيل وزارة الإسكان، وأحمد فؤاد أبو حجر.

وقال على صبرى أن جمال عبدالناصر كان قد كلفه بوضع الخطوط الأساسية للتنظيم فى بدايته، وأنه أعد كشفا بأسماء عدد من الشخصيات ليكونوا أعضاء فى التنظيم، وقد اختار جمال عبدالناصر عدداً منهم.

ويقول أحمد كامل مدير المخابرات العامة: سامى شرف مسئول مجموعة أنا عضو فيها ومرتبط من عام ١٩٦٤، وأفرادها تغيروا أكثر من مرة، وآخر تشكيل لها بعد النكسة، وأنا محافظ الإسكندرية، وهو تولى مسئوليتها، وأعضاؤها أحمد شهيب عضو مجلس الأمة ومصطفى فهمى سليمان رئيس مجلس إدارة صيدناوى، ومصطفى كامل مراد وكيل مجلس الأمة، ورئيس اتحاد مصدرى الأقطان، وجمال نظيم نائب وزير الشباب، وآخر اجتماع كان من شهرين ناقشنا فيه وقف إطلاق النار، ولم يحضر سامى هذا الاجتماع، وآخر اجتماع حضره منذ ٤ شهور.

وينتقد أحمد كامل، التنظيم قائلا: «إنه لم يتعود على حرية الرأى، وأنه كان يسير بالتوجيهات اللى بتيجى من فوق، وده عيبه الأساسى، وأنا شخصيا كأحد أعضائه قلت أكثر من مرة، وكتبت فى أكثر من تقرير، خصوصا وأنا محافظ أسيوط ومسئول عنه هناك، أنه لا يمكن أن يكون لهذا التنظيم فاعلية للمصلحة العامة، وبالطريقة اللى هو ماشى عليها، من أنه يمشى وراء التوجيهات، والمفروض أن يبقى فيه قيادة بتسمع رأى اللى تحت وتعمل على تنفيذه، وواجهت سامى شرف وشعراوى جمعة أكثر من مرة بما أراه، إنما محدش كان يسمع كلامى».

ويكشف سامى شرف عن التنظيم الطليعى فى مجال القضاء «وكان السادات على علم به.. لأنه كان رئيس اللجنة التى أعادت تشكيل الهيئات القضائية، وأخرجت عددا من القضاة فيما سمى بعد ذلك ـ عن عمد للإساءة ـ بمذبحة القضاء. وكان السادات رغم أنه رئيس اللجنة التى أخرجت القضاة ـ هو الذى عقد اجتماعات مع القضاة، وكرمهم وتحدث إليهم عن أنه هو الذى رد كرامة القضاه بعد أن ذبحهم عبدالناصر.

تم تشكيل التنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية قبل إعادة تنظيم القضاء بحوالى سنة ونصف سنة، بأمر من الرئيس عبدالناصر.. وكان مسئول التنظيم السيد/ محمد أبو نصير وكانت معه مجموعة قيادية من بينها المستشار على نور الدين، والمستشار صادق المهدى، والمستشار عمر الشريف، والمستشار على كامل، والمستشار على شنب، والمستشار محمد لطفى، والمرحوم إبراهيم هويدى، وعبدالمحسن يونس.. وكانت تجتمع فى منزل محمد أبو نصير وبعده تولى على نور الدين مسئولية التنظيم.

وكان الدور الرئيسى للتنظيم الطليعى فى الهيئات القضائية بمناسبة إعادة تشكيل الهيئات القضائية، وقد شكلت لجنة من التنظيم الطليعى لهذا الغرض بتعليمات من

الرئيس جمال عبدالناصر برئاسة على نور الدين، وعضوية كل من عمر الشريف، وعلى كامل، وكانت تجتمع بمكتبى اجتماعات يومية فى الفترة السابقة على صدور قانون إعادة تشكيل الهيئات القضائية، وكانت من بين الجهات التى تحضر معلومات بمواقف رجال الهيئات القضائية علاوة على الأجهزة الأخرى كالمخابرات والمباحث العامة.

والمعروف أن هذه اللجنة كانت قد استعانت بتقارير وزارة العدل والتفتيش القضائى وأخذت فى اعتبارها الذين طبقت عليهم القوانين التى أصدرتها الثورة كالذين استولى الإصلاح الزراعى على أراضيهم أو أممت لهم الأسهم وغيرها.

وسئل سامى شرف هل أخطرت الرئيس السادات بوجود هذا التنظيم فى الهيئات القضائية؟

- مفترض أن سيادته يعلم بوجود هذا التنظيم من عهد الرئيس جمال عبدالناصر لأنه بمناسبة إعادة تشكيل الهيئات القضائية كان المرحوم جمال عبدالناصر قد طلب من السيد الرئيس أنور السادات أن يشارك فى بحث هذا الموضوع وسيادته علم أنه فيه لجنة فنية تجتمع عندنا من التنظيم الطليعى لهذا الغرض.

وهكذا يكشف سامى شرف أن السادات كان مشرفا على اللجنة التى أخرجت القضاة فيما يسمى بمذبحة القضاء، وهو الإجراء الذى هاجمه وسط مظاهرة إعلامية منح فيها القاضى - الذى حكم ببراءته - لقب صاحب المقام الرفيع، وهو لقب ليس له وجود حقيقى فى الرتب والنياشين والألقاب الرسمية منذ قيام ثورة يوليو.

وأثناء دوامة الصراع فى شهر مايو.. وقرب نهايته، وبعد إقالة شعراوى جمعة، وقع شىء غريب، وكان له تحقيق منفصل.

فجأة.. أحرقت أوراق هذا التنظيم.. لماذا أحرقت، ومن الذى أحرقها.. وما هى النتيجة التى أسفر عنها تحقيق إحراق أوراق هذا التنظيم؟!

حريق فى عزبة الخواجات

آخر قرار اتخذه شعراوى جمعة بعد إقالته من منصبه كوزير للداخلية الأمر بإحراق أوراق تنظيم طليعة الاشتراكيين. وكان شعراوى جمعة قد قال فى التحقيق أنه لم يكن

يعرض على السادات أى أخبار خاصة بهذا التنظيم. وأنه كان يتولى مع سامى شرف مهمة الرد على ما قد يستدعى ذلك منذ وفاة عبدالناصر.

وقال إنه الوحيد الذى يملك الحق فى إصدار التعليمات التنظيمية للأعضاء.

وليس معروفا الآن السبب الحقيقى فى إحراق أوراق التنظيم، فبالتأكيد فإنها لم تكن تحتوى على ما هو ضد أنور السادات.. وإذا كان ذلك ليس صحيحا، فإنها لم تكن كلها تحتوى مثل هذه المعلومات فقط حتى يتم التخلص منها كلها.. وكانت هذه الأوراق قد أعدت للحرق من قبل، بعد هزيمة ١٩٦٧، وبعد وفاة عبدالناصر مباشرة، فقد تم جمع هذه الأوراق وتربيطها تمهيدا لحرقها.. بل إنه ثبت أن الجزء الأكبر من الأوراق التى أحرقت كان قد تم تربيطه عقب وفاة عبدالناصر مباشرة، ولم يعاد إلى وضعه فى مكانه، وانتظر كما هو حتى لقى مصيره بالتخلص منه نهائيا ليلة ١٣ مايو.

هل كان حريق الأوراق محاولة لإخفاء أسماء أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين؟.. لا يمكن طرح مثل هذا التصور.. لأنه كان من السهل أن يحصل من يريد من المسئولين على هذه الأسماء جميعها.

المحافظون كانوا مسئولين فى هذا التنظيم.. إذا لم يكونوا مسئولين عن محافظاتهم، فهم على الأقل أعضاء فى لجنة المحافظة.. وكل محافظة كانت تحتوى أرشيفا لكل الأعضاء يتضمن أسماءهم وعناوينهم.

ولم يكن أيضا من الصعب معرفة هؤلاء الأعضاء فإن أغلبهم كان معروفا لجهات معينة.. وما يؤكد أن هذا الحريق لم يكن يستهدف أسماء الأعضاء، أن عددا من العاملين بأمانة التنظيم أقروا أنهم ليلة ١٣ مايو قاموا بالصعود إلى الطابق الأعلى من مبنى الأمانة حيث أسماء الأعضاء وقاموا بتمزيق «الكروت» التى تحمل هذه الأسماء.. على أن التنظيم بعد ذلك رغم أنه كان سريا، إلا أنه كان مكشوفا لأنه كان يعمل فى حضن السلطة أيضا.

كان السادات منذ انتخب رئيسا لمجلس الأمة يعرف أعضاء التنظيم داخل المجلس، المسئول عنه أحمد شهيب، وقال لى مصطفى مراد أنه كان فى التنظيم الطليعى بمجلس الشعب مع يوسف مكادى، ومحمد عثمان إسماعيل، وغيرهما من الذين وقفوا إلى جانب السادات. وأن مجلس الأمة كان به ٣٠٢ أعضاء بالتنظيم الطليعى.

ويقول علام عبدالعظيم عضو مجلس الأمة - فى التحقيق - أن المسئول فى قسم إمبابة

كان عبدالعزيز مقلد، وفى بداية انضمامه للتنظيم كان مسئول الجيزة الدكتور طعيمة الجرف، والمحافظ البلتاجى ثم حدث تعديل وأصبح مسئول المحافظة الدكتور صفى الدين أبو العز، وأصبحت أنا مسئول قسم إمبابة، ومحمود السعدنى مسئول قسم الجيزة، ثم أصبح حامد محمود المحافظ مسئولا.. وأنه كان هناك تكتل من ١٠٢ أعضاء بالتنظيم الطليعى داخل مجلس الأمة لمواجهة السادات إذا أراد أن يحل الاتحاد الاشتراكى، وأنه كان يعرف أن ممدوح سالم معهم ضد السادات.

كان حافظ بدوى فى فترة ما مسئولا عن محافظة كفر الشيخ قبل الدكتور سالم شحاتة وكان كمال الشاذلى مسئولا عن محافظة المنوفية، وكان عبداللطيف بلطية، وفتحى فودة وسعد محمد أحمد، وأحمد العماوى يعرفون - ولا شك - أسماء أعضاء التنظيم من قيادات العمال، وكان رجال الشرطة يعرفون أسماء التنظيم بينهم وعلى رأسهم النبوى إسماعيل.

وفى مجال الفن كانت فايدة كامل تعرف أسماء زميلاتها وزملائها من نجوم المسرح والسينما. كما كان يعرفهم حمدى غيث، وحمدى أحمد، ومعظم نجوم ومخرجى المسرح القومى.

هذه مجرد أمثلة فقط تقول أنه لم يكن من الصعب معرفة أسماء أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين فى كل المواقع، أو معظمها، وأن الحريق لم يكن هدفه إضاعة معالم التنظيم بحيث لا يعرف أحد أعضاءه، فلم يكن من المتصور أن السادات يمكن أن يلقى القبض على أعضاء التنظيم وهم ربع مليون، فلم يكن لهم أى دور وكانوا غائبين عن مسرح الأحداث، فضلا عن أن سيد مرعى، وعزيز صدقى وعبدالقادر حاتم وعبدالعزيز حجازى والمدعى الاشتراكى مصطفى أبو زيد وحافظ غانم وممدوح سالم ورئيس الوزراء د. محمود فوزى ومعظم الوزراء الذين تولوا بعد أحداث مايو.. مباشرة كانوا أعضاء، فى هذا التنظيم.. ولقد ثبت أن الأوراق التى أحرقت لم تكن تحوى أسماء الأعضاء فقد كانت أسماء الأعضاء مدونة فى كروت تم تمزيقها باليد بعد ظهر يوم ١٣ مايو.

ويوم ٢٢ مايو نشرت جريدة الأهرام فى صدر صفحاتها الأولى واقعة إحراق أوراق التنظيم الطليعى، وخصصت الصفحة الثالثة لنشر صورة محمود السعدنى الكاتب الصحفى «وهو يرشد عن مكان حريق الأوراق» وقد أحرقت فى عزبة الخواجات التى

تبعد عن شارع الهرم بحوالى عشرة كيلو مترات على طريق سقارة، حيث يملك الفلاح إبراهيم نافع ثلاثة عشر فدانا بها.

وقد ذهب وكيل النيابة أحمد دكرورى إلى العزبة وقام بعمل رسم كروكى لها بنفسه، وسجل بقايا قطع الأوراق المحترقة التى عثر عليها وما جاء بها، وقام بوضعها داخل مظروف وأخذ عينة من الرماد المحترق.. وقامت النيابة بتفتيش منزل الفلاح مهدى إسماعيل محمود المقيم بعزبة الخواجات التابعة لمركز البدرشين، وعندما سئل فى المحضر قال أنه يقيم فى عزبة الخواجات منذ كان عمره أربع سنوات، وكان والده يعمل بالعزبة مع مُلاكها الخواجات جورج بابا سادترس وديمترى باتيو، وقد استولى الإصلاح الزراعى على العزبة ولكن زوجة جورج ديسينيا تمصرت واستردت من الإصلاح الزراعى ١٣ فدانا باعتها فى يوليو ١٩٧٠ لإبراهيم نافع وشريكه سيد إمام، وقد عمل والده معهم مشرفا على الأرض نظير ٢٠٪ من الإنتاج وحل هو فى العمل مكان والده المريض، وكان إبراهيم نافع يتردد أسبوعيا حتى جاء ذات مرة ومعه فريد عبدالكريم الذى تردد بصحبة زوجته على العزبة بعد ذلك، وقد جاء عدد من الألمان لزيارة العزبة بدعوة من إبراهيم نافع، أما محمود السعدنى فإنه كان يتردد على العزبة.. ومساء يوم ١٣ مايو حوالى الساعة الثامنة مساء جاء فريد عبدالكريم بسيارته الصغيرة تتبعها سيارة ميكروباس... بها ستة أشخاص وقال فريد أن لديه أوراقا زائدة فى المكتب يريد أن يتخلص منها بالحريق. وأخرجوا من السيارات لفائف ودوسيهات وأحرقوها.. واستمر الحريق حوالى ساعة ونصف ساعة وكان فريد عبدالكريم بعد وصوله قد سأل عن الحاج إبراهيم وطلب معاونتهم فى إحراق الأوراق، ثم انصرف.. وجاء محمود السعدنى أثناء الحريق وسأل عن الحاج إبراهيم الذى لم يكن موجودا ثم انصرف.. وبعد منتصف الليل، جاء السعدنى والحاج إبراهيم وسهروا فى العزبة حتى الصباح.

وسألت النيابة محمد عبدالرحمن عمدة قرية أبو صبر التى تتبعها العزبة فقال أن سكان العزبة حوالى خمسة أشخاص أقارب وأنه سبق أن طلب خفراء نظاميين للعزب الست التابعة للقرية ولم يستجب لطلبه، وأنه لم يسمع بواقعة حرق الأوراق إلا بالمصادفة بعدها بأيام عديدة ، وقرر الإبلاغ عنها بعد سماعه خطاب الرئيس خشية أن يكون الورق الذى حرق هو ما سرق من خزينة عبدالناصر التى تحدث عنها الرئيس السادات.

وقال سائق السيارة الميكروباس التى حملت الأوراق أن عادل الأشوح طلب منه أن

يحمل فى سيارته الأوراق «حوالى ٤٠ رابطة ارتفاعها نصف متر، وأن يمر على منزل فريد عبدالكريم ويتبعه، وقام بتنفيذ ذلك حتى أحرقت الأوراق».

واستدعت النيابة العامة جميع العاملين فى أمانة التنظيم الفنيين والإداريين والسائقين وسألتهم جميعا فى محاولة للوصول إلى أسباب ذلك الحريق، الغامض والمفاجئ فى عزبة الخواجات.. وبداية فإن اختيار عزبة الحاج إبراهيم نافع يرجع إلى أنها مكان بعيد يملكه عضو فى التنظيم الطليعى وصديق لأمين الجيزة وعلاقته حميمة جدا بمحمود السعدنى، وقال إبراهيم نافع أنه عضو فى التنظيم منذ عام ١٩٦٩ وأن الاجتماعات كانت تتناول فقط مشاكل الناس، وأن المجموعة التى يعمل بها لم تجتمع منذ أكثر من أربعة شهور.

يقول إبراهيم نافع أنه كان عضوا بمجموعة الجيزة، والمسئول عنه محب كارم المحامى الذى رشحه للتنظيم، وكانت الاجتماعات تتم فى مكتبه أو فى مكتب محمود منصور فى مؤسسة القطن بالجيزة أيضا.. وفى هذه الاجتماعات كنا نتكلم فى مشاكل الجماهير ونكتب بها تقارير نرفعها إلى المستوى الأعلى، وأنه يوم الحريق كان مع محمود السعدنى بصحبة زكريا الحجاوى فى الإذاعة ،وبعد انتهاء التسجيل ذهبا إلى العزبة ووصلنا حوالى الساعة ١٠ مساء ولقيت الشيخ إسماعيل محمود، ومهدى إسماعيل، ومحمد أخوه من الفلاحين وناس ثانية ما أعرفش عددهم وكان معاهم سيارة فولكس نص نقل تقريبا وورق بيحرقوه وقال أنه لم يتكلم مع أحد ولم يتكلم محمود السعدنى مع الناس إللى واقفة ولا أنا وموقفناش أكثر من ثلاث دقائق وخدنا العربة ومشينا ثم التقينا بعد ذلك فى مسرح متروبول وكان فيها مسرحية «بين النهدين».. وأنا صديق محمد رضا وحوالى الساعة واحدة صباحا وبعد ما خلصت الفرقة رحنا العزبة تانى أنا ومحمود وأحمد شوقى مدير المسرح علشان نشوف الناس إللى كانت هناك والورق إللى اتحرق لأن إللى جابوا الورق ناس من الاتحاد الاشتراكى وفريد عبدالكريم جاب الورق ده وأنا سمعت الحكاية دى لما رحت تانى مرة ، وأنا فى الحقيقة لما سمعت فى الراديو أنه حصلت هيصة واستقالات ظننت أن الورق ده بتاع الاتحاد الاشتراكى لأن الورق الدشت بيترمى فى أى حتة وقطعا ما دام اختاروا العزبة بتاعتى علشان يحرقوا فيها الورق يبقى ورق مهم.

وبعدما سمعت أخبار استقالة الاتحاد الاشتراكى رحت أنا ومحمود السعدنى وأحمد شوقى للعزبة علشان نشوف حكاية الورق إللى اتحرق لأنه لازم بتاع الوزراء إللى استقالوا.. ورجعنا من العزبة حوالى الساعة ٥ صباحا طلعنا بيت محمود السعدنى،

ومكانتش مراته موجودة ولا أولاده وما أعرفش كانوا فين، والفترة إللى قعدتها فى بيت محمود لأنه كان لوحده وفضلنا قاعدين لغاية ما سمعنا خطبة الريس وبعدين محمود قال أنا هاسلم نفسى فركبنا تاكسى ورحنا شارع قصر العينى وقبل مجلة روزاليوسف هو نزل وأخذ تاكسى وأنا على الجيزة ورحت بيت أخى محمد نافع.

هكذا أحرقت أوراق التنظيم الطليعى، ولم يعرف أحد ماذا كان بها ولا أسباب إحراقها، كل ما ثبت أنها تحوى محاضر جلسات مجموعات التنظيم. وكانت هذه المحاضر تضم رصدا لمشاكل مصر من وجهة نظر أعضاء التنظيم وحريقها لم يكن إلا لأحد ثلاثة أمور:

* إخفاء هذه المشاكل والتخلص منها حتى لا يستعين بها أحد.

* الحفاظ على أعضاء التنظيم خاصة الذين وجهوا اتهامات بالتقصير أو الفساد لعدد من المسئولين .. ذلك أن المسئولين فى أمانة التنظيم كانوا يرون أن فى ذلك حماية للأعضاء بالتخلص مما كتبوه. لأنهم لا يعرفون من الذى يمكن أن يتولى المسئولية، وخاصة أنه ربما كانت محاضر الاجتماعات تتضمن طعنا فى السادات أو المسئولين الجدد معه ويمكن أن يحاسب الأعضاء على ما قالوه فى جلسات تنظيمية خاصة.

* ما ذكره أكثر من شخص فى التحقيق من أن الهدف كان التخلص من نشرات التنظيم التى ترسل للأعضاء حيث إن كميات منها كانت مكدسة فى الأمانة، وأنه إجراء روتينى وعادى وهو أمر لا يستقيم مع ظروف حرق هذه الأوراق، فلم يكن هناك داع للتخلص منها فى مثل هذه الظروف، وبهذه الطريقة ، إذ إن نشرات التنظيم يمكن الحصول على صور منها من الأعضاء الذين كانوا حول السادات وشاركوه فى قيادة الانقلاب، فضلاً عن أن النشرات ذاتها كانت تصل إلى السادات.

وقد قالت المحكمة فى محاكمة عادل الأشوح أنه تم التخلص من أوراق التنظيم الطليعى ليتخلص المتآمرون من أدلة قد تدينهم ومن أسرار قد تكشف نواياهم ومخططاتهم وهذا أمر مبالغ فيه أيضا، فإذا صح أنهم متآمرون، فما كانوا ليضعوا تآمرهم ومخططاتهم فى كل هذه الأوراق، كما أن حرق الأوراق فى تلك الظروف لم يكن عملا روتينيا. وكانت نهاية التنظيم السرى الثانى لثورة يوليو عندما أصدر السادات بعد نجاح انقلاب مايو بأيام قرارا بحل تنظيم طليعة الاشتراكيين.. وكانت نهاية التنظيم السرى الأول لثورة يوليو مختلفة.. فقد كرم عبدالناصر الضباط الأحرار الذين كونوا أول تنظيم

سرى قام بالثورة، وعهد إليهم بوظائف مدنية، وقال بعد عام ١٩٦٣ أن عليهم أن يذوبوا فى الحياة المدنية.. وعندما جاء السادات أصدر قرارا بتحديد أسماء الضباط الأحرار الذين لم يكن يعرفهم - واستبعد أعداءه منهم، ووضع أنصاره.. وخصص لكل منهم معاشا شهريا مناسبا.. وفى نفس الوقت ظل يطارد أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين ويلاحقهم، ويطلق عليهم اسم أتباع مراكز القوى.. رغم أن الذين شاركوه فى الانقلاب كانوا أيضا فى التنظيم الطليعى.. واستطاع إعلام السادات أن يشوه تجربة الحزب الاشتراكى الناصرى الذى كان على وشك أن يعلن اتهام أعضائه بالتجسس.. وبالإرهاب.. وبأنهم أتباع منقادون.

وقد قاد موسى صبرى حملة شرسة ضد التنظيم الطليعى بدأها فور سقوطه فى الانتخابات لمنصب نقيب الصحفيين في يوليو ١٩٧١ وكان قد رشح نفسه لأول مرة وآخر مرة على مبادىء مايو - كما قال - ومن الغريب أن الذين كانوا على قمة السلطة فى ذلك الوقت عزيز صدقى، ومحمد عبدالسلام الزيات، محمود فوزى، مصطفى مراد، حافظ بدوى، ممدوح سالم وغيرهم.. كلهم كانوا أعضاء فى التنظيم الطليعى. ولم يتحرك واحد منهم بكلمة واحدة دفاعا عن هذا التنظيم المظلوم.. والذى انشق على نفسه.. فريق أيد مجموعة مايو التى عاشت فى السجون.. وفريق وقف مع السادات الذى عاش فى الاستراحات.

وسرعان ما تبدلت المواقع.. خرج الذين كانوا فى السجون وانقسم الذين وقفوا جانب السادات إلى قسمين:

* قسم ظل وفياً لمبادئه واعترف أنه أخطأ، وأصبح أشد عداوة للسادات من مجموعة مايو.. على الأقل لإحساسه المضاعف بالحرج.. والخديعة.

* قسمساير السادات ومشى مع كل عهد.. واستفاد من كل موقع.. وبعض هؤلاء يندبون حظهم، لكن خوفا من المستقبل.. متوقعين أن يساءلوا - ليس سياسيا - ولكن ضمن حملات محاربة الفساد.. والمحسوبية والرشوة.. واستغلال النفوذ.

وهكذا انتهى التنظيم السرى الثانى والأخير لثورة يوليو نهاية درامية.. وقدحاول السادات أن يقيم تنظيما سريا فى عامه قبل الأخير، ولكنها ظلت محاولة ولم يقدر لها الاستمرار أو النجاح.

4

دولة السادات

دار الخيّال

من سرق خزينة عبدالناصر؟

شغلت مصر كلها لفترة طويلة بقضية فجرها الرئيس السادات عقب إلقاء القبض على «مراكز القوى» فى شهر مايو ١٩٧١ .. هى قضية سرقة خزينة جمال عبدالناصر.. عندما أعلن ما أسماه بحركة التصحيح وذلك قبل أن يعلن فيما بعد أنها ثورة كاملة.

وقد استمر الحديث حول هذه القضية طويلا من طرف واحد.. ومن وجهة نظر واحدة.. هى وجهة نظر السادات الذى اتهم سامى شرف فى خطاب رسمى أمام مجلس الشعب بأنه سرق خزينة جمال عبدالناصر.. على أن السادات قد روى القصة بحيث أوحى للناس أن الخزينة كانت مكدسة بالأموال المرتبة بطريقة معينة! وكانت رواية أنور السادات لحادث سرقة خزينة جمال عبدالناصر هى المبرر الذى اتخذه من أجل حل جميع منظمات الاتحاد الاشتراكي للتخلص من بقايا مراكز القوى وإعادة بناء الدولة لتكون دولة السادات «نسبيا» تخلصا من دولة جمال عبدالناصر!

ويقول شعراوي جمعة أن السادات كان قد استدعاه، وطلب منه حل الاتحاد الاشتراكى ولكن شعراوى جمعة بعد الرجوع إلى آراء القانونيين رفض.. لأن الاتحاد الاشتراكى هو أعلى سلطة فى البلاد ولا يملك أحد حله.. ولم يرتاح السادات لهذا الرأى، فقد كان مصمما على أن يحل الاتحاد الاشتراكى ليأتى بعناصر جديدة.. تكون من رجاله، أو أتباعه، وقد تأكدت له ضرورة إجراء هذا التغيير بعد اجتماع اللجنة المركزية الذى ناقش قضية الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا.

كان السادات يهتم جدا بما يسميه «الإخراج».. ويقول أمين هويدى أنه كثيرا ما عرض على السادات أفكارا، ومشروعات، وكان السادات يوافق عليها شفويا، ولكنه يقول له:

ـ بس المهم الإخراج يا أمين.. كيف نخرج هذه الأفكار للناس..

وكان السادات قد استقر رأيه على حل الاتحاد الاشتراكي.. ولم يكن أمامه سوى «الإخراج».. ومن هنا جاءت قصة سرقة خزينة عبدالناصر التى رواها يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ أمام أعضاء مجلس الأمة فى خطاب طويل أنهاه بأنه اتخذ قرارا بحل الاتحاد الاشتراكى لأن خزينة عبدالناصر قد سرق منها ما كان يريد عبدالناصر أن يفعله.. وهو حل الاتحاد الاشتراكى ـ فقد كان يقول أنه مازال يسير على خط جمال عبدالناصر.

قال السادات فى خطابه أنه بعد يومين من الاحتفال بذكرى أربعين يوما على وفاة عبدالناصر، فوجئت بتليفون من هدى بنتى ـ بنت عبدالناصر ـ ماهم أولادى كلهم مربيهم وهم صغيرين.. بنتى ضربت لى تليفون وقالت أنا عايزة أجيلك يا عمى أنا وخالد دلوقتى، وكانت الساعة عشرة ونص مساء.. استغربت وقلت لهم تعالوا يا أولادى على طول.. الحقيقة أنا كنت رافض أفتح الخزينة لأنه يعني نفسيا أنا كنت حتى فى شارع الخليفة المأمون ـ حيث بيت عبدالناصر ـ كنت أتجنب المرور فيه لأنى كنت لسة مش قادر أصدق، وكان صعب علي قوي، والزمالة كنا من ١٩ سنة واحنا اخوات وأكثر من اخوات، فبعد الأربعين حكموا رأيهم عليّ أن افتح الخزينة لأن الخزينة ديه زى ما نبه على السيدة حرمه، وأولاده وقال لهم: يا أولادى الخزينة دى بتاعة الدولة، والأوراق إللى فيها بتاعة الدولة.. فجم الأولاد وألحوا عليَّ يا عمى تعال نفتح الخزنة.

«رحنا فتحناها وعايناها، بصيت عليها بصة كدة حتى لقيت فيها الطبنجة إللى استعملها جمال يوم ٢٣ يوليو، لكن الخزنة ملك الدولة.. ويسألونى الأولاد عن الطبنجة قلت لهم يا أولادى: ديه كان أبوكم شايلها يوم ٢٣ يوليو.

يا خالد خدها يا ابنى منى.. من الدولة هدية.. أما بقية الخزنة قلت لهم يا أولادى الأوراق الخاصة بتاعة الرئيس، فيها أوراق خاصة بتاعة الرئيس وأوراق دولة. فى هذا الوقت كانت هدى بتشتغل سكرتيرة للرئيس بتساعده فى البيت لأن أغلب الوقت جسمانيا كان تعبان، فكانت هدى بتساعده».

وقال السادات أنه طلب من أولاد عبدالناصر أن يستمروا فى فرز الأوراق التى تحويها الخزنة، فما هو ملك الدولة يسلم للدولة، وما هو خاص يحتفظون به.

ويقول السادات أنه فتح الخزنة «وأنا باتقطع» وبعدها بأيام جاء تليفون من هدى.. وذهب إليها مع خالد، وقالت له أنهما حاولا أن يفرزا الورق ولكنهما وجدا الخزينة «غير الوضع إللى انت شفتها فيه والخزنة فتحت».

وقال السادات فى روايته عن قصة فتح الخزنة أن الخزنة لها «مفتاحين» مفتاح كان عند السيدة حرمه ـ حرم الرئيس عبدالناصر ـ ومفتاح تحت كان عند محمد أحمد وزير الشئون لرياسة الجمهورية، ولازم الخزنة تفتح بالمفتاحين ويوم ما فتحناها جبت محمد أحمد، وجبت سامى شرف ووقفنا فتحناها فالخزنة تحتاج إلى سبعة ملايين عملية حسابية إلكترونية!!

وقالت له هدى جمال عبدالناصر على حد روايته أنها تريد أن تبلغ النائب العمومى.

يقول السادات أنه فى اليوم التالى ذهب إلى بيت الرئيس وفتحنا الخزنة «وجمال طول عمره مرتب، ولما فتحنا الخزنة كان كل شىء فوق بعضه وبنظام، المرة دى كان باين فيه عملية، واستدعيت النائب العمومى وأنا فى بيت الرئيس وببلاغ من رئيس الجمهورية إللى هو أنا والسيدة هدى وخالد أبلغنا النائب العمومى يحقق مين إللى بيفتحوا الخزنة.. فسامى قال: الريس أمر فى سبتمبر الماضى أنى أفتحها وأرتبها.. وفتحتها ورتبتها، محمد أحمد عنده مفتاح والمفتاح الثانى عند الهانم فوق.. لكن اتفتحت مرة واترتبت.

وجه النائب العام حقق ببلاغ منى أنا كرئيس للجمهورية لأن الخزنة ملك الدولة ماهياش ملك عبدالناصر، حاطط وقايل ومنبه على الكل، وهوه كان دقيق طول عمره فى كل حاجة».

وقال السادات أنه كان يعرف كل الورق الموجود بالخزينة ـ! ـ وأنه على بينة من كل شئ «وأن الخزينة..» كان فيها المخالفات التى تمت فى الانتخابات وإللى كان عبد الناصر مُصِرّ على تصحيحها، وانتوا فاجئتونى تانى يوم ورحتوا مصححين الجزء بتاعكم هنا «أى ما قام به أعضاء مجلس الأمة من فصل لرئيس المجلس ووكيليه و١٤ عضوا أسقطت عنهم العضوية دون تحقيق».

وقال السادات فى روايته أيضاً «باقى علينا كلنا كشعب حر تصحيح الجزء الثانى وهو إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة بانتخابات حرة».

واستمر فى روايته عن الخزنة وسرقتها أكثر من ساعة حتى قال «اليوم قبل ما أخرج من

مجلسكـم من هنا، ها أمضي في الصالـون قرار بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكـي من القاعدة إلى القمة».

وهكذا وقع السادات قرار حل الاتحاد الاشتراكي وإعـادة انتخاباته بعد أن روى حكاية طويلة عن الخزنة التي سرقـت، وأوضح أن ما سرق منها هـو ما كان عبد الناصر يريد أن يفعله بإجراء انتخابات جديدة في الاتحاد الاشتراكي، وهذا هو ما فعله السادات.

كان هذا هو الإخـراج.. لكن الرتوش التى وضعـها السادات على الصـورة، فى روايته تعمد على أن يتحدث بطريقة تشغل النـاس بأمور مختلفة، فحديثه أن الأوراق كانت مرتبة بطريقة معينة أوحت إلى البعض أن الخزيـنة كانت مملوءة بالأموال، ولـم يتساءل الناس هل يمكن أن يحتفظ عبد الناصر فى خزينته الخاصة بأوراق تزوير انتخابات الاتحاد الاشتراكى.. ولا كيف كان يعرف السادات بما فى الخزينة من أوراق خاصة بالرئيس.. وإذا كانت قيادة الاتحاد الاشتراكي مزورة، فإنها هي التى أختارت السادات، ورشحته رئيساً!

وفى اليوم التالى كانت الصحف تتحـدث عن لصوص الخزائن .. وانبرى كتاب اليمين وكتاب الـيسار فى الحديـث عن اشتراكيـة لصوص الخزائـن وسارقى الخزائن وكـان على النائب العام أن يفتح التحقيق من جديد فى قضية سرقة خزينة عبدالناصر.

ولنضرف مثلاً واحداً من الحـملة الصحفية التى استغلت هذه الواقـعة فى الهجوم على مجموعة مايو، وهم فى السجن.

د. عبد العزيز كامـل وزير الأوقاف كتب مقالاً عن «الخزينة المحرمـة» وصف فيه كيف كنا نراهم كل أسبوع يذهبون إلى مسجده ـ عبـدالناصر ـ خاشعين ويتوجهون بعد الصلاة إلى ضريحه يقرؤون الفاتحة ويترحمون علـيه، ويقول الناس ما أشد وفاؤهم لقائدهـم، وما أكثر حزنهم عليه.

ويلـتقي المؤمنون فـى الصلاة فـى مسجـد القائـد وقد خلا مـن هؤلاء صف الـصلاة، ويزورون ضريح صاحب القلب الكبير فلا يجدونهم وتتردد من شفاه وقلوب شعبنا المؤمن الطيب اللهم لا شماتة.

وكتب عبد الرحمن الشرقاوي مقالا بعنوان «اشتراكية لصوص الخزائن»!!

وكان السادات يوم ١٦ مايو، وعقب إلقاء القبض على «مراكز القوى» قد أصدر قراراً

بعزل النائب العام على نور الدين، الذى اتهمه بالتواطؤ مع مراكز القوى، وأصدر قرارا بتعيين نائب عام جديد اختاره بنفسه هو المستشار محمد ماهر حسن.

والحقيقة أن المستشار على نور الدين كان وثيق الصلة بسامى شرف، فقد كان عضوا فى التنظيم الطليعى.. «وقد وصل على نور الدين إلى أن يكون المسئول عن التنظيم الطليعى بين رجال القضاء والنيابة، وكان لهذا التنظيم دور فى إعادة تشكيل الهيئات القضائية، وهو ما عرف فى مصر باسم «مذبحة القضاء» التى تحدث عنها السادات طويلا، وذهب إلى محكمة مصر ليلتقى بالقضاة وينعم على القاضى الذى حاكمه وبرأه بلقب صاحب المقام الرفيع.. ويقول للقضاة أنه أعاد إليهم كرامتهم التى سبق أن أهدرت، وأنه ليس أحق فى مصر بلقب صاحب المقام الرفيع من القضاة!

ومن الغريب أن السادات هو نفسه كان رئيس اللجنة التى أخرجت القضاة أو ذبحتهم على حد التعبير الذى استخدم فى مصر فترة طويلة.. بل إنه أعد قوائم تحوى أسماء ٣٥٠ قاضيا يريد أن يبعدهم عن القضاء، وقد أرسلت القوائم بخطاب موقع منه إلى الرقابة الإدارية لاستيفاء الشكل بإجراء تحريات ولكن الرقابة الإدارية رفضت التدخل فى هذا الأمر الذى لايدخل ضمن اختصاصاتها.

وكان من الطبيعى والسادات يقود حملة ضد التنظيم الطليعى أن يصدر قرارا بتغيير النائب العام عضو التنظيم الطليعى، خاصة أن النائب العام كان سيتولى التحقيق فى قضية مايو ذاتها.

وتولى النائب العام الجديد المستشار محمد ماهر حسن التحقيق فى قضية سرقة خزينة جمال عبد الناصر مرة أخرى.

وكان على نور الدين النائب العام المعزول قد سبق أن قام بالتحقيق فى نفس القضية، وسأل جميع الأطراف، خالد عبد الناصر، وهدى عبد الناصر، ومحمد أحمد وسامى شرف وجميع أفراد الحرس الذين كانوا فى منزل الرئيس عبد الناصر فى تلك الفترة وكان التحقيق سريا.. بل إن أحدا لم يسمع عن واقعة سرقة الخزنة قبل أن يفجرها السادات فى جلسة مجلس الأمة يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ . وظل الرأى العام يسمع وجهة نظر واحدة حول هذه القضية .. فقد كان أطراف القضية الآخرون فى السجن.. وآثر الذين كانوا خارج السجن «الصمت» أو أنهم لم يجدوا أمامهم وسيلة يمكن عن طريقها أن يعبروا عن وجهة

وقائع سرقة الخزينة

قالت جريدة الأهرام فى عناوينها الرئيسية يوم ٢١ مايو ١٩٧١ «الرئيس يوقع قرارا بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة.. وقائع خطيرة عن الخزينة الخاصة بالقائد الخالد جمال عبد الناصر، يذيع السادات أسراره لأول مرة.. الخزينة فتحت سرا وسرقت منها أوراق خاصة بالمخالفات فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى .. وفى اليوم التالى كانت جريدة الأهرام تنشر فى صدر صفحاتها الأولى صورة للخزينة وهى تحكى تفاصيل مثيرة جديدة فيما أسمته الوقائع الكاملة لسرقة خزينة جمال عبد الناصر.

وكانت المعلومات التى قدمتها جريدة «الأهرام» تدين سامى شرف بالذات. تقول إن على نور الدين النائب العام كان يعقد جلسات سرية أثناء التحقيق مع كل من سامى شرف وشعراوى جمعة.. وقالت فى التفاصيل المثيرة «إنه فى إحدى الليالى الحزينة التى كانت تعيشها مصر بعد رحيل قائدها وفى ليلة من الليالى تسلل شخص إلى غرفة مكتب القائد الخالد، وفتح الخزينة واستولى على بعض ما فيها.

«وقالت إنه من خلال الأسئلة والأجوبة التى وجهت لإثبات الحالة ثبتت مجموعة من الحقائق ذات الدلالة الهامة:

«١ - ثبت أن الخزينة لاتفتح إلا بمفتاحين معا، وفى نفس الوقت، بالإضافة إلى معرفة العملية الحسابية اللازمة لفتحها بقرص الأرقام.

«٢ - ثبت أن أحد المفتاحين كان مع السيد محمد أحمد والآخر كان مع القائد الخالد يحتفظ به فى غرفة مكتبه العلوية، وكان حريصا على أن يذكر السيدة قرينته بمكانه كلما اضطره السفر فى زياراته الرسمية خارج الجمهورية العربية المتحدة إلى ركوب الطائرات.

«٣ - ثبت أن على منزل القائد حراسة من الحرس الجمهورى لا تتيح لشخص أن يدخله بغير تسجيل اسمه، إلا أفراد العائلة، والعاملون مع الرئيس عن قرب سواء مدير مكتبه لشئون المعلومات، أو سكرتيره الخاص، وأعضاء السكرتارية الخاصة من الضباط،

وثبت كذلك أن الحراسة على منزل القائد ظلت بعد ٢٨ سبتمبر على ما كانت عليه قبلها بأمر من الرئيس السادات.

«ومن خلال التحقيق وأخذ الأقوال على انفراد لكل من الشاهدين السيد/ سامى شرف والسيد / محمد أحمد.. ومن خلال الظروف التى أحاطت بالتحقيق كله برزت مجموعة من الوقائع تستلفت النظر:

«* طلب خالد جمال عبد الناصر من النائب العام استدعاء خبير فى الخزائن العامة لمعرفة مدى إمكانية فتح الخزينة لمن ليست لديه مفاتيحها أو لمن لديه مفاتيح ولا يعرف أرقامها. وجاء الخبير وقرر الحقائق التالية:

«* أن هذا النوع من الخزائن لا يباع إلا ومعه مجموعتان من المفاتيح، أى أن المفتاحين اللازمين لفتح الخزانة لهما نسخة أخرى. والجدير بالذكر أن هذه النسخة الأخرى من المفتاحين لم يتم العثور عليها حتى الآن، ولم يذكر السيد/ سامى شرف أنها كانت عنده رغم إقراره بفتح الخزينة قبل أيام من غياب القائد.

«* رغم صعوبة عمل نسخة من المفتاحين اللازمين لفتح الخزانة سوف يستحيل عليه فتحها .. وقال الخبير إذا أعطيتمونى المفتاحين الآن وطلبتم منى أن أفتحها بدون أن أعرف الأرقام فإن ذلك سيستغرق منى وأنا خبير - ستة أشهر كاملة لأنه سيكون على أن أجد العملية الحسابية الصحيحة من بين سبعة ملايين عملية حسابية ممكنة.

«٢ - بينما كان خبير البصمات فى حجرة المكتب، يعمل على رفع البصمات على باب الخزينة وجدرانها من الداخل وما فيها من أوراق كانت هدى وخالد، والسادة سامى شرف ومحمد أحمد وعلى نور الدين جالسين فى نفس الحجرة وفجأة صاح الخبير «غريبة إننى أجد بصمة متكررة فى كل مكان، وهى واضحة على جدران الخزينة ذاتها لشخص يعرفه كثيرا.

«واحمر وجه سامى شرف بشدة ولكن أحداً لم يعقب..

«٣ - فى أثناء أخذ الأقوال وجه السيد على نور الدين سؤالا إلى خالد وهدى كل على انفراد وكان السؤال:

«من تعتقد أنه يعرف أرقام الخزينة؟

«وكانت الإجابة: السيد / محمد أحمد. وقد قال ذلك بنفسه للرئيس، والسيد/ سامى

شرف الذى أقر أمامكم يوم استدعاك الرئيس لإبلاغك بالواقعة بأنه فتح الخزانة لترتيبها فى سبتمر ١٩٧٠، رغم أنه كان ينكر معرفته بالأرقام قبلها بدقائق.

«وأكثر من ذلك فقد كان يوم أن فتحت الخزينة للمرة الأولى بعد رحيل والدنا وبحضور الرئيس السادات يستطيع أن يرى بوضوح العملية الحسابية اللازمة لفتح الخزنة.

«وسألت النائب العام: ولكن غرفة المكتب بها إصلاحات فى هذا اليوم ولم تكن الإضاءة فيها كافية فكيف يرى الأرقام على قرص الخزينة؟

«وكانت الإجابة فى ذلك اليوم ولعدم قوة الإضاءة أمسك سامى شرف بالقداحة من على المكتب، واقترب بها من الخزينة ليساعد السيد / محمد أحمد على رؤية الأرقام وهو يفتحها، وقبل إغلاقها أمسك خالد بمسدس كان فيها، وحين اختلفت الآراء حول طرازه استطاع خالد أن يقرأ الحروف الرفيعة التى كتبت بها طراز المسدس. وذلك وحده يُعد دليلا كافيا على كفاية الإضاءة المدعمة بقداحة يمسك بها سامى شرف.

«٤ ـ بعد ذلك أخذ السيد/ على نور الدين أقوال السيدة هدى لإثبات الحالة وإعداد محضر المعاينة، طلبت منه الشاهدة أن توقع على أقوالها فنظر إليها السيد/ على نور الدين، وقال إننى أنا النائب العام ويكفى توقيعى على الأقوال.

«وحين أخذ أقوالها فى التحقيق أصرت فى هذه المرة أن توقع على ما قالت واستندت إلى أن التوقيع على أقوالها حق يكلفه لها القانون ومن حقها أن تمارس حقها، فقط أمام هذا الإصرار وافق السيد/ على نور الدين على أن تضع توقيعها فى ذيل كل صفحة تحمل ما أدلت به من أقوال.

* ـ فى ثانى أيام التحقيق اعتذر السيد / سامى عن الحضور بدعوى أنه يستقبل زوارا فى مكتبه.

«٦ ـ عقد أيام التحقيق أكثر من اجتمع فى مكتب السيد/ سامى شرف المواجه لمنزل الرئيس، واستمر كل اجتماع منها ساعات، وكان الحضور هم السيد/ شعراوى جمعة، والسيد/ على نور الدين ومعهما السيد/ سامى شرف.

«وانتهى التحقيق الذى قام به النائب العام السابق، ثم اختفى التحقيق وظن زائر الليل أن التحقيق سوف يخفى إلى الأبد جريمته وأنه سيطمس خيانته لجمال عبد الناصر، بعد

أيام من رحيله، ويوم أن سأل النائب العام فى التحقيق الشاهدين ابنى القائد من تتهما بسرقة الخزينة؟

«قالا له: نحن لانريد أن نوجه اتهاما لأحد فليس الاتهام قصدنا..

نريد فقط أن نثبت واقعة حدثت، ونرى للتاريخ ضرورة تسجيلها لأنها ليست كمعظم الوقائع التى تمر بغير عواقب لمجرد انقضائها»(١):

وقالت الجريدة أنه فى تلك الأمسية دخلت إلى غرفة مكتب القائد الخالد بالدور الأرضى بمنزله السيدة الجليلة قرينته يتبعها الرئيس السادات ثم السيدة هدى عبد الناصر والسيد/ خالد عبد الناصر ثم السيد/ سامى شرف مدير مكتب الرئيس لشئون المعلومات والسيد/ محمد أحمد سكرتيره الخاص.

قدمت السيدة قرينة القائد مفتاحا كان معها إلى الرئيس أنور السادات الذى ناوله للسيد / محمد أحمد وأخرج السكرتير الخاص للرئيس مفتاحا آخر كان معه، ووضع المفتاحين فى مكانهما بباب الخزينة أحدهما من ثقب الباب والآخر من ثقب يتوسط قرص الأرقام ثم أخذ يدير قرص الأرقام ليفتحها.

وكانت الإضاءة غير كافية بالغرفة بسبب بعض الإصلاحات التى بدأت قبل ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وتوقفت عنده، فأمسك السيد / سامى شرف بقداحة من على مكتب القائد واقترب بها من السيد/ محمد أحمد ليتمكن من رؤية الأرقام بوضوح.

وقالت الجريدة أن النائب العام بدأ إجراءات التحقيق يوم ٢٦ ديسمبر!».

ومن أبرز الروايات حول سرقة الخزينة ماروواه موسى صبرى الصحفى الأول لدى السادات منذ توليه السلطة .. وأول من أطلق على ما حدث فى ١٣ مايو اسم ثورة(٢).

يقول موسى صبرى أن جمال عبد الناصر كان حريصا تماماً على السرية الكاملة لأرقام الخزنة، وإذا فرض وفتحها فى حضور أحد، فإنه كان يعطى ظهره له.. ويخفى الأرقام حتى يفتحها ويقفلها.. وعندما أبلغت هدى عبد الناصر الرئيس أنور السادات بفتح الخزينة

---

(١) هذا هو نص تحقيق جريدة الأهرام فى ٢١ مايو ١٩٧١.

(٢) وثائق مايو. وبعدها أطلق السادات بنفسه على الأحداث أنها ثورة واعتمد هذا التعريف فى حزب السادات وفى حياته، ووضعت لها أيديولوجية خاصة.

ذهب إلى منزل عبد الناصر على الفور، وفتحت الخزنة ووجدها مبعثرة تماما مما يدل على أن يدا فتحتها وفتشت أوراقها وأخذت منها ما تريد.

«أما مبلغ المال فإن يدا لم تمسه، وهذا يدل على أن الحادث ليس بغرض السرقة ولكن بغرض الحصول على الوثائق التى تركها عبد الناصر بخط يده.

«وقام أنور السادات بوصفه رئيسا للجمهورية بإبلاغ النائب العام ـ الذى حضر ـ للتحقيق، وأخذ البصمات وضوهيت هذه البصمات ببصمات عدد من العمال الذين كانوا يشتغلون فى تجديد حجرة المكتب، وانتهى الأمر إلى لاشىء..!

وقالت هدى عبد الناصر بكل الإصرار لأنور السادات أنها تتهم سامى شرف وليس أحداً سواه.. وقد نصح السادات هدى بألا تبوح بهذا الاتهام لأنه سيحدث أزمة وفضيحة، فسامى شرف هو وزير رئاسة الجمهورية، وهو يعرف من أسرار الدولة ما يريد السادات أن يصل إليه كاملا.

«وكان السادات ـ هكذا يقول موسى صبرى ـ يتوقع صراع مراكز القوى معه وعلى رأسها سامى شرف وهو لايريد أن يكشفه فى بادئ الأمر بل يريد أن يمد إليه حبل الاطمئنان الكامل حتى ينفذ إلى حقائق وأسرار المتصارعين ضده».

ويروى موسى صبرى أن سامى شرف ذهب إلى السادات وقال أن عبد الناصر عهد إليه ذات مرة بفتح الخزنة وكان بها مبلغ كذا، وحدد رقما.

ويقول موسى صبرى: إن كل الدلائل تقول أن سامى شرف كان معه مفتاحان آخران لسبب بسيط هو أن الخزنة لا تباع إلا ومعها مفتاحان، وقد غاب هذا الأمر عن فطنة وذكاء عبد الناصر، وقد أخفى سامى شرف المفتاحين.

ويتساءل موسى صبرى ماذا أخذ سامى شرف من الخزنة؟

وهو فى هذه المرة لا يتحدث عن أوراق تزوير الانتخابات التى أخذها السادات مبررا لتصحيح هذا التزوير، ولكنه يضيف واقعة جديدة جديرة بالاهتمام والتسجيل، يقول موسى صبرى أن سامى شرف «قد استولى على جميع الأوراق التى كان يحتفظ بها جمال عبد الناصر عن جميع زملائه من أعضاء مجلس الثورة، وعن كبار المسئولين، وكانت هذه هى عادة عبد الناصر، وكانت الرقابة مفروضة على كل أعضاء مجلس الثورة، وتطور الأمر إلى أن أصبح كل شىء مسجلا.. وكانت أجهزة المخابرات التابعة لجمال عبد الناصر

تجمع له دائما أدلة وأخطاء، إن صدقا، وإن كاذبا ضد أعضاء مجلس الثورة، وضد أقرب الناس إليه منهم، ومن المشتغلين بالحياة العامة، وكان عبد الناصر يحب أن يحتفظ بهذه الأوراق والوثائق كسيف اتهام لأى مأزق.

ثم يقول بالنص: «وأكاد أجزم أنه كان من بين هذه الأوراق ماهو مزور ضد أنور السادات ولست فى حل من ذكر التفصيلات».

وليس معروفاً على وجه التحديد كيف يجزم موسى صبرى بأنه كانت فى الخزينة أوراق ضد السادات وسلوكه.. وأن هذه الأوراق مزورة.. إلا أن يكون قد رآها.. أو أنها وصلت السادات، وهو أمر يضع علامات استفهام كثيرة.. خاصة إذا كانت هذه الأوراق موجودة بالخزينة وأنها اختفت منها!

وهكذا لم يتعرض موسى صبرى إلى سرقة أوراق تزوير الانتخابات التى تحدث عنها الرئيس. ولكنه وضع مؤشرات خطيرة لسرقة الخزنة. والواقع أن قضية تزوير الانتخابات ـ حتى وإن كانت صحيحة ـ لم يكن من المعقول أن يكتب عنها جمال عبد الناصر أو يحتفظ بها فى خزينته الخاصة.. وإذا كانت الانتخابات قد زورت فلا يمكن أن يتم ذلك دون علم جمال عبد الناصر.. وبأمر منه.

لقد كان السادات نفسه رئيسا للجنة ـ التى أشرفت على إجراء انتخابات مجلس الأمة.

أما انتخابات الاتحاد الاشتراكى فقد أشرفت عليها لجنة عرفت «بلجنة المائة» لأنها كانت تضم مائة عضو، وكانت برئاسة الدكتور محمود فوزى، الذى كان إلى جانب السادات حتى بعد انقلاب مايو.. وكان رئيساً لأول وزارة فى ظل أنور السادات بعد اختياره رئيسا.

وقال لى السيد/ عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة ثورة يوليو أنه قبل وفاة عبدالناصر بشهور قليلة عادت العلاقات بينهما قوية، وبدأ عبد الناصر يتردد على منزله.. كما أن البغدادى بدأ يتردد على منزل عبد الناصر وأنه كان على موعد معه بعد انتهاء مؤتمر القمة العربى الذى سقط على أثره للذهاب سويا إلى الإسكندرية.

وقال لى محمد أحمد أن عبد الناصر قد مر على عبد اللطيف البغدادى فى الإسكندرية، وطلب من محمد أحمد أن يغير السيارة التى يستخدمها عبد اللطيف البغدادى، لأنها لم تعد تليق به.

وقال لى عبد السلام الزيات الذى ساعد السادات فى بداية حكمه وكان من أهم الشخصيات إلى جانب السادات بعد انقلاب مايو، أن الخزينة كان بها قرار تعيين عبداللطيف البغدادى، نائبا لرئيس الجمهورية مكان أنور السادات، وأن هذه الأوراق هى التى اختفت من الخزينة..

وقال عبد اللطيف البغدادى أنه سمع هذا الرأى نفسه من أحد أشقاء جمال عبدالناصر، ومن أشخاص آخرين وأنه لم يستبعد ذلك.

وكان هناك عدد من الدلائل يشير إلى أن عبد الناصر كان يعده ليلعب دورا على المستوى السياسى، والدليل ما أكده لى مراد غالب سفير مصر فى الاتحاد السوفييتى، من أن عبد الناصر طلب إليه أن يخطر القادة السوفييت بأن عبد اللطيف البغدادى سوف يزور موسكو.

وكان عبد الناصر قد قال للبغدادى أنه دائم الهجوم على السوفييت الذين يقدمون لنا أكبر العون، ووضع أمامه عددا من الحقائق.. وأبرز هذه الحقائق أن مصر تملك إرادتها المستقلة، وأنها لن تكون تابعا أو ذيلا لموسكو.. فإن كانت مصر قد حاربت وحملت السلاح حتى لاتكون تابعا للولايات المتحدة الأمريكية، فكيف تكون تابعا للاتحاد السوفييتى.

وتشكك البغدادى فى التكنولوجيا والمساعدات السوفيتية، فقال له عبد الناصر أنه سوف يذهب إلى هناك ويرى على الطبيعة ويناقش!.

على أى حال فلا أعتقد أن أشقاء عبد الناصر كانوا يعرفون مافى الخزنة، ولا أعتقد أن قراراً بتعيين شخص ما يمكن أن يحتفظ به فى الخزنة، فإنه سيكون معروفاً لمكتب عبدالناصر على الأقل، للذين كتبوه وصاغوه وأعدوه، وقد أكد هؤلاء جميعاً أن قراراً بهذا الشكل لم يكتب.. وأنه كان احتمالاً غير وارد، وأن العلاقات فى عمقها لم تكن لتزيد عن العلاقات الاجتماعية، والمناقشة السياسية العادية، وأن عبد الناصر كان فى ذلك الوقت يتجه إلى تمكين جيل جديد من العمل السياسى، وهو ماورد فى برنامج ٣٠ مارس، ومابدأ تنفيذه فعلاً على أننا نقول: أنه إذا صحت هذه الرواية يكون ما سرق من خزينة عبدالناصر هو أوراق إبعاد السادات وتعيين البغدادى مكانه.. ومن هنا يسهل تحديد صاحب المصلحة فى سرقة الخزينة مرة ثانية.. المرة الأولى رواية موسى صبرى.. والثانية رواية الزيات والبغدادى.

النائب العام لم يسلم هو الآخر من الاتهام. فكان قد حفظ القضية إداريا وكتب على الأوراق «حيث إنه لم يثبت إمكان فتح الخزينة إلا بمفاتيحها.. يحفظ إداريًا».

«وحيث إن أحدا من الموجودين لم يقل أن شيئا قد سرق فيحفظ التحقيق إداريًا».

قال لى على نور الدين النائب العام الذى حقق فى قضية فتح خزينة جمال عبد الناصر أنه فوجئ بالرئيس السادات يطلبه تليفونيا ويستدعيه إلى منزل الرئيس الراحل جمال عبدالناصر قائلاً أنه ينتظره هناك.. وذهب على الفور إلى منشية البكرى حيث منزل عبدالناصر وهناك قابل السادات.

وقال السادات للنائب العام أنه فتح خزينة عبد الناصر بحضور أولاده، وسلمهم المفاتيح، ولكنهم اتصلوا به وأبلغوه أنهم يشكون أن الخزينة قد فتحت، لذلك فهو يطلب إليه التحقيق فى هذه القضية بشروط:

أولها: ألا يسأل السيدة الجليلة قرينة الرئيس الراحل.. فليس لها أى دخل بالأمر.

ثانيها: ألا يتعرض إلى الأوراق التى بداخل الخزينة ولا يفرزها أو يجردها، فتلك مسألة تخرج عن نطاق التحقيق المطلوب ... وهو فقط هل فتحت الخزينة أم لا.. ومن الذى فتحها.

ثالثها: أن يتم التحقيق فى سرية مطلقة .. وبسرعة.

ويقول شعراوى جمعه أن السادات كان قد اتصل وأبلغه أنه سوف يبلغ النائب العام حول ما ذكرته هدى عبد الناصر، وأنه أمر على الفور أن يكون التحقيق سريا، وانتدب شعراوى أكبر خبراء البصمات فى وزارة الداخلية ليصحبوا النائب العام بحثا عن الحقيقة.

ويقول لى النائب العام على نور الدين أنه بدأ التحقيق على الفور وندب خبراء من المعمل الجنائى، ومن إدارة تحقيق الشخصية لرفع البصمات كما أنه تم إحضار خبير يونانى فى فتح الخزائن، وأنه من خلال التحقيق «لم يوجد بالخزنة آثار تشير إلى أنها فتحت بغير مفاتيحها، وقرر الخبير أنه من المتعذر أن تفتح بمفتاح مصطنع. ودار التحقيق لاستظهار القرائن التى يمكن أن تؤيد أو تنفى الشبهات التى قامت فى ذهن المبلغين. وسئلت هدى عبدالناصر.. وسئل خالد عبد الناصر.. وسئل محمد أحمد محمد الذى قال أن المفتاح كان معه فى وقت وفاة الرئيس حيث أحضره أحد ضباط الحرس من غرفة المكتب التى كان يجرى توسيعها، وقد استبعد محمد أحمد أن تكون الخزنة قد فتحت، وسئل سامى شرف فقال

أنه لم يكن لديه مفتاح للخزنة وأنه لم يسبق أن كلف بفتحها، ولا يعرف أرقامها السرية، وأن الرئيس الراحل كلفه ذات مرة بترتيب أوراق الخزينة.. فى حضوره وكانت مفتوحة.

وسأل على نور الدين جميع رجال الحرس، وجميع الذين كانوا يعملون فى توسيع غرفة مكتب الرئيس، وأخذ بصماتهم، ويقول على نور الدين: «وأخيرا وصلنا إلى نتيجة محددة هى أن التحقيق لم يتوصل إلى معرفة أساس الشبهات التى تدعو إلى فتح الخزنة ولا الغرض من ذلك.. ولم يقم لدينا دليل على فتح الخزنة بالإضافة إلى أن الغرض من فتحها غير واضح».

لقد أثبتنا فى محضر التحقيق أنه عند فتحها لأول مرة كان بها أموال.. وقد وردت إلى خزينة الدولة بموجب إيصال أثبتنا رقمه فى التحقيق.

ويقول على نور الدين أنه بعد أسبوع من التحقيق أشرنا عليه بالحفظ، وأرسلت مذكرة بذلك إلى رئيس الجمهورية، وثابت فيها أن الأموال وردت إلى الدولة برقم الإيصالات.. وهى واقعة يعرفها لأن هذا التوريد تم بعلمه أثناء فتح الخزنة للمرة الأولى.

«وأن القول الوحيد الذى يستند إليه القائلون بفتح الخزنة وهما هدى، وخالد أنهما وجدا عند فتحهما الخزنة لأول مرة، أنها كانت تختلف عما وجداها عند فتحهما لها فى المرة الثانية بعد شهر. فإذا لوحظ أن الإضاءة كانت خافتة عند فتح الخزنة لأول مرة، وأنها كانت المرة الأولى التى يريان فيها هذه الخزنة مفتوحة، ونظرا لظروفهما النفسية وهما يفتحان خزنة والدهما لأول مرة بعد مرور أربعين يوما على وفاته فلا يستقيم مع هذا أن نحكم على أنهما تمكنا من التدقيق فى وضع الأوراق على ثلاثة أرفف من الخزينة.. وأى اتهام لا يقوم على ظنون.

ويقول المستشار على نور الدين أنه لم يفحص الأوراق الموجودة بالخزينة، ولكنه رأى فيها كمية من أشرطة التسجيل القديمة ـ ولم يكن الكاسيت قد انتشر بعد ـ وتبين له أن المكتوب عليها أنها بعض أغنيات أم كلثوم، وبعض خطب الرئيس واجتماعات فى مناسبات مختلفة وكان بها أيضاً بعض الأوراق والملفات.

هذه التسجيلات يمكن أن تكون نادرة.. والأموال التى وجدت هى غالبا من أموال التبرعات التى كانت تصل عبد الناصر، وعلى كل حال فإنها لاتتعدى بضعة آلاف تقل عن الخمسة، كما قرر النائب.

وهكذا كان قرار النائب العام «حفظ التحقيق لعدم ثبوت وجود جريمة!».

وكان يمكن أن ينتهى الأمر عند هذا الحد.. ولكن السادات عاد عقب أحداث مايو ١٩٧١ لتفجير القضية بشكل مختلف.. رغم أن مذكرة بنتيجة التحقيق قد أرسلت إليه.. ومعها نسخة كاملة من التحقيق تضم جميع الأقوال، والمعاينات التى انتهت إلى «لاشيء»!

ولكنه كان يسعى لتفجير كل القضايا فى بداية حملة لتشويه سمعة المجموعة التى اختلفت معه و«استقالت» وحدد إقامتها!

ويوم ٢٤ مايو ١٩٧١ نشرت جريدة الأهرام أن النائب العام الجديد المستشار محمد ماهر حسن قد بدأ التحقيق مرة أخرى فى قضية سرقة الخزنة.. وأنه فتحها، وجرد محتوياتها فوجد في الرف الثانى ٩ تسجيلات لمحاضر اجتماعات مجلس الثورة، وبعض اجتماعات جمال عبد الناصر كما عثر على كلاسيرات فارغة كانت تحتوى على أوراق بملاحظات الرئيس.. وفى الرف الأخير وجدت حقيبة مفتوحة، وقد أمر النائب العام بتفتيش منزل سامى شرف.

وفى أول يونيو قالت جريدة الأهرام أن النيابة العامة قد عثرت على مسروقات خزينة القائد الخالد جمال عبد الناصر فى منزل السيد/ سامى شرف وستقوم النيابة العامة بفض هذه المسروقات بحضور مندوبين من الجهات المختصة!

وقبلها كانت الصحف قد نشرت أنه تم العثور على التحقيق الأول الذى أجراه المستشار على نور الدين حول سرقة الخزينة الذى قيل أنه كان قد اختفى.. ولم يكن ذلك كله صحيحًا فالتحقيق لم يختف.. وإذا كان قد اختفى فإن صورة منه لدى السادات كما أنها موجودة بالنيابة.. وقد ضمت إلى القضية.. وكان سامى شرف وكل المجموعة فى السجن مما يجعل احتمال اتهامهم بسرقة التحقيق معدوماً، فضلاً عن أن التحقيق كان يشير إلى الحفظ.. أى أنه لصالحهم... فمن هو صاحب المصلحة فى إخفائه.. ولم يكن صحيحاً أيضاً أن النيابة وجدت فى منزل سامى شرف أى شيء يفيد القضية، فإن هذا الشيء لم يظهر خلال المحاكمة أو التحقيقات التى برأت سامى شرف، ومعنى ذلك أن النيابة لم تعثر فى بيته على المسروقات وكتبت تقريراً سريا مفصلا عن كل ما وجدته بالمنزل من أثاث وأدوات وأشرطة.. وكتب.. وسجلت فى محضر كامل محتويات الحجرات حجرة حجرة. ففى الأيام الأولى تم جرد جميع مساكن الذين ألقى القبض عليهم. وتفتيشها بدقة على نحو ماهو ثابت فى محضر تحقيق كل منهم، وأنه تم جرد حتى الملابس الخاصة،

وسجلت فى محاضر، وكان الهدف الأول هـو البحث عن أوراق أما لأن الأوراق تفيد فى التحقيقات، أو لأن الأوراق قـد يكون بها شيء ضد السادات فتسلم إلـيه لإعدامها، فكان التركـيز شديد عـلى الأوراق، وقد حقق مـع على صبرى فـى أوراق وجدت بمكتبه حول خلافات بين أعضاء المكتب، وأمين هويدى سئـل لماذا يحتفظ فى بيته ببعض أوراق الدولة التى أخذت منه كلها!

ولم تجد ـ كمـا نشرت الصحيفـة ـ مسروقات خزينة جـمال عبد الناصر، ولـقد سجل أحمد نشأت راغب رئيس النيابة بالتفتيش الـقضائى فى محضر من عشر صفحات مكتوبة على الماكينة وصفا كاملا لمسكن سامى شـرف الذى قام بتفتيشه يوم ٢٣ مايو وأثبت كل ما وجده من أوراق، وكتـب، وملابس، ولـم يرد به ما يـفيد بالعثور عـلى أى شىء من أوراق عبدالناصر، أو مما كـان فى الخزنة، وسوف نتأكد من ذلك فى محـاكمة سامى شرف، ومن التحقيق معه، حيث لم يرد أى ذكر للخزنة.

يقول لى النـائب العام محمد ماهـر حسن أنه فى التحقـيق الثانى قد استدعـى السيد/ حسـن التهامـى الذى اشتـرى الخزينة وسـأله.. وقد قـرر حسن التـهامى أنـه كان يحتـفظ بمفتاحين للخزينة وأنه كان يعمل فى المخابرات فى مبنى تحت برج الجزيرة وذات يوم نقل، ومنع من دخـول مكتبه.. ولذلـك قصة طويلة ملـخصها أنه ضبـط يسجل مكالمـات المشير عبدالحكيم عامر، الذى عندما علم أمر بـإبعاده على الفور على حد رواية سامى شرف لى، المهم أنه قال فى التحقـيق إنه عندما أبعد عن مكتبه كان مفتـاحا الخزنة فى درج مكتبه، ولا يعرف عنهما شيئاً بعد ذلك!

وشهادة حسن التـهامى تستدعى تساؤلات كثـيرة وعديدة، لم يوجهها له الـنائب العام لأنه لم يكن هدفا.

لماذا احتفظ بمفاتيـح الخزينة طوال سنوات منذ الخمسينيـات حتى أبعد عن المخابرات.. ولماذا وضع هـذه المفاتيح فـى درج مكتبه، وإذا كـان قد منع مـن دخول المكتب، وتـرك فيه مفاتيح خزينة رئيـس الجمهورية ألا يستدعى ذلك إبلاغ المسئولين.. أسـئلة كثيرة، وعديدة تبحث عن إجابة.. خاصة أن موسى صبـرى يقول أنه كان بها أوراق مزورة ضد تصرفات الرئيـس السادات.. وحسن الـتهامى كان وزيـرا فى رياسة الجمـهورية فى أواخر أيـام عبد الناصر. وعينه السادات مستشارا له.

ويرى سامى شرف أنه لم يـكن من الممكن عقلاً وهو أقرب الناس إلـى عبد الناصر أن يحتفظ بمفـتاحين طوال هذه السنوات.. ومنذ الخـمسينيات.. ولـم تكن وحدها كـافية لفتح

ويرى سامى شرف أنه لم يكن من الممكن عقلاً وهو أقرب الناس إلى عبد الناصر أن يحتفظ بمفتاحين طوال هذه السنوات.. ومنذ الخمسينيات.. ولم تكن وحدها كافية لفتح الخزينة إذ كان لابد من معرفة الأرقام.. ثم هل كان يمكن أن يدخل سامى شرف بمفرده منزل عبد الناصر بعد رحيله دون أن يعرف أحد، ثم إذا كان يحتفظ بالمفاتيح وبالأرقام فهل كان يعرف أن عبد الناصر سوف ينتقل إلى رحمة الله فتكون فرصة لسرقة الخزنة.

ويلقى حسن التهامى ضوءا آخر على قضية سرقة الخزنة فيقول أنه رأى أوراق عبد الناصر مع السادات الذى تفاوض مع السارق، وكان سامى شرف فى السجن، أى أن السارق شخص آخر له علاقة بالسادات.. ولنقرأ كلمات حسن التهامى دون تعليق(١).. يقول:

«بعد التحقيق الذى تم بشأن الخزانة فقد تفاوض السادات بطريقته الخاصة مع الذى فى حوزته المستندات، وقال لى السادات بعد ذلك بشهور: إن مذكرات عبد الناصر الشخصية ـ وهى إحدى الأشياء التى أخذت من الخزنة ـ أصبحت فى حوزته (السادات) وهو يقرؤها بتفاصيلها، وقد قرر الاحتفاظ بها عنده. وفى نظرى أن السادات كان يعلم بتفاصيل ما أخذ من الخزنة وأنه استرد بعضها على الأقل، وكنت أعرف منه أن هناك مجموعة تسجيلات فى غاية الأهمية لم يمكنه استردادها، وقد يكون غيره ممن كان فى حوزته هذه المتعلقات بحكم علاقته بعبد الناصر ووضعوا أيديهم عليها منذ أن استولوا عليها من الخزنة أقدر منى على تحديد مكانها الآن إذا كان هناك من يهمه هذا الأمر».(٢)(٣)(٤)

---

(١) جريدة الأحرار ـ ٢٣ مايو ١٩٨٣.

(٢) ثبت من أوراق السيد صلاح نصر والتى تجمعت لدينا أن أهم ما أخذ من الخزنة هو بعض الشرائط الخاصة والتى كانت تحوى تسجيلات شخصية جداً تجمعت من جراءالتصنت على تليفونات منزل السادات ـ الناشر

(٣)إن رواية السيد موسى صبرى والسيد حسن التهامى أقرب ما يكون لفهم ما جرى بخصوص الخزنة وما تحويه . وهذا يدل على اطلاع الرئيس السادات لهما فى تلك الفترة على أدق ما جرى له فى حياته الخاصة ـ الناشر

(٤) من المؤكد أن السيد سامى شرف يعلم بمنتهى الدقة ما كانت تحويه التسجيلات الخاصة بالرئيس السادات والتى كان يتم تفريغ شرائطها من جهاز المراقبة الخاص. ـ الناشر.

ويقول شعراوى جمعة أن عبد الناصر لم يكن يحتفظ بأية أوراق فكل أوراقه العامة، وأوراق الدولة كانت تحول على سامى شرف لتحفظ فى الرياسة. ولم يكن عبد الناصر محتاجا إلى خزينة ، وربما أقنعه البعض بأن تكون عنده خزينة وهذا سبب وجود خزينة فى مكتبه.. فكل التقارير العامة والخاصة وكل الأبحاث وكل الرسائل كانت تحفظ فى مكتب الرئيس للمعلومات لدى سامى شرف!!

الغريب أنه فى التحقيقات التى أجراها المدعى العام الاشتراكى مع سامى شرف فى قضية «المؤامرة» لم يوجه إليه سؤالا واحدا حول خزنة جمال عبد الناصر.

ورغم أن التحقيق ضم أكثر من ٨٠٠ صفحة إلا أنه لا يتضمن كلمة واحدة عن الخزنة.

وأمام المحاكمة السرية، لم يطرح الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام قضية سرقة الخزنة ولم يوجه إلى سامى شرف أى اتهام بشأنها.. وقد يقال أن المجال لم يكن متسعا لأن قضية التآمر على قلب نظام الحكم أكبر من أن يدس فيها موضوع فرعى مثل سرقة الخزنة.. ورغم أن سرقة خزنة رئيس الجمهورية ليست موضوعا فرعيا ـ وإلا لما تحدث عنه رئيس الجمهورية ـ إلا أنه قد أثيرت فى المحكمة قضايا أصغر بكثير من هذه القضية، بهدف إدانة سامى شرف، فقد كان الهدف هو مجرد الإدانة.

فقد وجهت إليه اتهامات عن «مخالفات أو جرائم» ارتكبها من شهر سبتمبر ١٩٦٩ لم تكن لها أية علاقة بالقضية التى قدمت للمحكمة على أساس أنها مؤامرة لقلب نظام الحكم ـ سنة ١٩٧١ ـ وأنهم ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى.

وقالت المحكمة فى حكمها ضد سامى شرف بالنص:

«حيث إن الادعاء وجه إلى المتهم تهمتين آخرين ـ غير المؤامرة ـ وهما أنه فى غضون الفترة من شهر سبتمبر ١٩٦٩ وحتى شهر فبراير ١٩٧١ بدائرة محافظة القاهرة:

* بوصفه وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية استغل نفوذه للحصول على فوائد وميزات ذاتية لنفسه ولأسرته بأن اختلس ألف جنيه استرلينى و٤٥٠٠ دولار ومبلغ ٦٠٦٧١ ليرة لبنانية، وكانت هذه العملات مسلمة إليه بسبب وظيفته فاستولى عليها بغير حق من أموال رئاسة الجمهورية، وأنفقها فى شراء ملابس وأمتعة وحاجيات أخرى له ولأسرته.

* بوصفه وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية خالف عمدا القوانين واللوائح مما ترتب عليه ضياع حقوق مالية للدولة بأن دأب على استعمال ختم رئيس الجمهورية الذى يحمله

بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع إذ وقع بختم الرئيس الراحل، والرئيس الحالى على العديد من القرارات الجمهورية بغير علم أيهما أو موافقته، ناسباً إليهما زورا التوقيع على هذه القرارات وتمكن بهذه الوسيلة من إصدارها على خلاف ما تقضى به القوانين واللوائح، وترتب على ذلك ضياع حقوق مالية للدولة على النحو المبين فى التحقيقات».

وقد سجلت المحكمة ملخصا لدفاع سامى شرف وقالت إن المتهم قد دفع تهمة الاختلاس قائلا إن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أذن له شفويا فى صرف المبالغ التى اتهم باختلاسها وقد صرفها من حساب بند المصروفات السرية لمناسبة زواج ابنتيه، وقد صرفها قياسا على المنح التى كان الرئيس يمنحها لجميع معاونيه فى مثل هذه المناسبات.

والأصل فى المصاريف السرية ألا يقوم على صرفها أى مستند وذلك نظرا لطبيعتها على أنه لمجرد ضبط الحساب والأعمال على الموظفين المتصلين بالخزينة ـ أعد نظاما دفتريا ترصد فيه المبالغ تفريغا من كشوف شهرية ـ أو دوريا بما صرف ـ هذه الكشوف تحمل بيانات الصرف خلال مدة الاتهام ولا يستقيم رصده للمبالغ التى صرفها مع تهمة الاختلاس(١).

ورد سامى شرف على تهمة استعمال ختم رئيس الجمهورية الذى يحمله بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع قائلا: إنه وقع بعض القرارات الجمهورية ولم يقتصر على القرارين موضوع الاتهام، لأن القوانين واللوائح تقتضى إصدار قرارات جمهورية فى أمور قليلة الأهمية لاتستحق العرض على رئيس الجمهورية، وقد جرت العادة على أن يقوم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية بختم هذه القرارات تلقائيا بختم رئيس الجمهورية، ودون عرض عليه.

وقد برأته المحكمة التى حكمت عليه بالإعدام فى تهمة المؤامرة، من هذين الاتهامين.

وقالت المحكمة فى حكمها بالنص: «حيث إنه لم يثبت أن المتهم قد استغل سلطة

(١) لو كان سامى شرف مختلساً أو تمسه أية شائبة ما استمر فى العمل مع عبد الناصر، ولما خرج من موقعه وكان أمينًا على جميع الخزائن لايملك سوى راتب تقاعده فى نزاهة وتجرد شهد له الجميع.

(٢) كان السيد سامى شرف أمينًا على معلومات لو أراد المتاجرة بها لدرت عليه ثروة طائلة جدًا ولكن الرجل كان كتومًا أمينًا ـ الناشر.

وظيفته فى الاستيلاء على المبالغ المذكورة بطريق غير مشروع كما لم يثبت أنه أصدر قرارات جمهورية على خلاف ما تقضى به القوانين واللوائح، ومن ثم تكون التهمتان المذكورتان غير قائمتين على أساس، ويتعين تبرئته منهما».

بعد ذلك.. هل يمكن أن نصل إلى إجابة على السؤال الذى طرحناه منذ البداية.

من سرق خزينة عبد الناصر، وماذا كان فيها.. النيابة حققت القضية مرتين، ولم تصل إلى القرار.. محمد أحمد قال لى إن الخزينة لم تفتح! وهناك من يؤكد أنها فتحت.

قال السادات: أنه كانت بها أوراق تزوير الانتخابات.

قال موسى صبرى حبيب السادات: أنه كانت بها أوراق مزورة ضد تصرفات السادات الشخصية.

قال البغدادى أنه كانت بها أوراق تعيينه نائباً للرئيس.

جرد منزل سامى شرف فجأة.. فلم توجد فيه أية أوراق خاصة بخزينة جمال عبدالناصر... حسن التهامى يقول أنه رأى الأوراق المسروقة مع الرئيس السادات! ثم .. هل كان يمكن أن يضع عبد الناصر فى خزينته الخاصة أوراق تزوير الانتخابات.. وماهى الأسباب التى تدعوه إلى ذلك.. ثم .. إذا كانت فى الخزينة أوراق تزوير انتخابات الاتحاد الاشتراكى فلماذا يسرقها سامى شرف.. ولم يكن مسئولا عن إجراء الانتخابات.. كان مديرا لمكتب الرئيس ثم وزيرا فى رئاسة الجمهورية.. ومن يسرق أوراق تزوير الانتخابات لابد أن تكون له مصلحة أكيدة فى إخفاء هذه الجريمة.. ولم تكن لسامى شرف أية مصلحة.. ثم .. إذا كانت اللجنة المركزية مزورة، ومجلس الأمة مزور، وقد قام بتصحيح نفسه وفصل وكيليه و١٤ عضوا ورئيسه.. فإن هؤلاء هم الذين قدموا السادات للاستفتاء ليكون رئيسا للجمهورية.. أى أن ترشيحه جاء بواسطة هيئات مزيفة لاتعبر عن الشعب.

ثم .. بعد كل ذلك.. ونعود ونطرح نفس السؤال.. من سرق خزينة عبد الناصر..؟!

وماذا سرق منها..؟

مفاجآت يوم عيد العمال

كان السادات قد استقر رأيه بعد اجتماع اللجنة العليا على إقالة على صبرى واستدعى السفير السوفيتي وأبلغه بذلك. ورغم تسوية المشكلة فى اللجنة المركزية وموافقتها، وموافقة مجلس الوزراء، ومجلس الأمة على مشروع الاتحاد ووثائقه بعد إجراء تعديلات فيها، رغم ذلك فقد كان السادات يريد التخلص من على صبرى، فقد ظهر أنه يعارض آراءه، ويصر على مطلبه بالقيادة الجماعية ،واختار السادات أن يعلن ذلك يوم أول مايو ١٩٧١ حيث الاحتفال بعيد العمال.

والاحتفال بعيد العمال بدأ فى مصر رسميا منذ عام ١٩٦٢ بناء على اقتراح من كمال رفعت وزير العمل..وبعد ذلك بثلاثة أعوام جعله عبدالناصر عيداً قومياً للدولة. ووضع عبد الناصر تقليداً بأن يحتفل به كل عام مع العمال حيث يلتقى بهم فى احتفال يقيمه الاتحاد العام للعمال ويشترك معه فى إعداده الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة التى يقام بها الاحتمال.

وكان من المقرر أن يكون احتفال عيد العمال عام ١٩٧١ فى مدينة حلوان التابعة لمحافظة القاهرة، وكان أمين العاصمة هو عبدالمجيد فريد، ووزير العمل عبداللطيف بلطية، وهو رئيس اتحاد العمال أيضاً، وكان من قبل أمينا مساعداً لعبد المجيد فريد لأمانة الاتحاد الاشتراكى بمحافظة القاهرة وعضواً فى التنظيم الطليعى.

وفى هذا الاحتفال فجر السادات قضية الصراع الذى ظن البعض أنه انتهى منذ أيام بالموافقة على وثائق اتحاد الجمهوريات العربية وبقرار مجلس الأمة بتأييد الرئيس.. وقد بدأ السادات خطابه بأن طلب من الحاضرين أن يقفوا دقيقة تحية لذكرى جمال عبدالناصر وسرد فى خطابه المعارك التى خاضها الشعب المصرى مع عبد الناصر فى بناء الصناعة وإعادة بناء القوات المسلحة بعد النكسة، وشرح موقف الاتحاد السوفييتي فى يومى ١٠ و١١ يونيو ١٩٦٧«وقال: فى كل دقيقتين طائرة تنزل شايلة ١٠ طن سلاح.. كوبرى جوى أقاموه بين موسكو والقاهرة خلاف السفن ما قالوش تعالوا نكتب زى التانيين بكام وقبل ماتستلم أية حاجة ، أبداً بعتوا علشان نقف على رجلينا مكتبناش العقود إلا بعد ماجه السلاح بخمسة أشهر وبعد ما وقف أول خط دفاعى لنا فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بعدها قالوا تعالوا نكتب العقود بأه بتاعت السلاح إللى راح لكم، لأنه صديق بينجد

صديق، وهم بيكتبوا العقود قالوا ١٠٠ مليون روبل هدية منا لأن انتو أصدقاء وجت لكم كارثة فهدية منى ١٠٠ مليون روبل »(١).

وفى خطابه تحدث عن بناء « الدولة الجديدة» ثم تكلم عن مسئولية القيادة مشيرا إلى ماحدث فى اللجنة المركزية تلميحا فقد قال« أريد أن أتحدث إليكم بكل وضوح عن تحديد مسئولية القيادة فى تحديد القرار السياسى، وهنا أذكر قول جمال: أنا مسئول أمام الله، أنا المسئول أمام الشعب، مسئول أمام نفسى، مسئول أمام ضميرى لأننى مسئول عن كل ما يحدث ومسئول عن كل عملية تحصل باعتبارى رئيس جمهورية انتخبه هذا الشعب فى فترة حرجة وفى مرحلة تطور كبيرة من مراحل الحياة».. دى كانت كلمات جمال ، واليوم يشرفنى أن أقرر أمامكم أن اختيار الشعب المصرى لى كرئيس للجمهورية كان بمثابة عهد بين الشعب وبينى أن نصون الوحدة الوطنية وأن ندعمها.. وهكذا أشار السادات إلى مسئوليته كقائد ثم قال: «لقد قال جمال ومن ورائه أردد أيضا أن الشعب هو المعلم وهو القائد وهو الخالد أبداً وأن الشعب هو صاحب هذا البلد وهو الذى سيخوض مع قواته المسلحة معركة حياة بكل مسئولياتها وما تفرضه من تضحيات وأنه ليس من حق أى فرد أو جماعة مهما كان هذا الفرد أو تلك الجماعة أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن قدرة هذا الشعب أو أن تدعى لنفسها قدرة تفرض من خلاله رأيها على جموع الشعب بعد أن أسقط هذا الشعب مع جمال كل مراكز القوى ليبقى الشعب وحده سيد مصيره».

أنهى السادات خطابه وذهب إلى منزله، ولكن صورة الاحتفال وما حدث فيه لم تكن مريحة لكل الأطراف.

اتجه السادات إلى منزله وقد أصبح من المحتم عليه أن يعلن القرار الذى سبق أن أخبر به السفير السوفييتي. ونشرت الصحف يوم ٣ مايو خبرا صغيرا يقول أنه تقرر إقالة على صبرى. ويقول هيكل أن سامى شرف وشعراوى جمعة قد حاولا مع الرئيس أن يكون الخبر الذى سينشر فى اليوم التالى هو قبول استقالة على صبرى، ولكن الرئيس لم يوافق وأصر على أن تكون الصياغة على أنه أقال على صبرى، وفى نفس اليوم الذي نشرت فيه الإقالة أرسل على صبرى إلى عبد المحسن أبو النور أمين الاتحاد الاشتراكى استقالته من اللجنة العليا ليعرضها على اللجنة المركزية ولكن عبدالمحسن أبو النور طوى الاستقالة ولم يعرضها على أحد حتى لايزيد الأمور تعقيدا، فقد كان يريد تهدئة الأمور لا زيادة الأزمة .. وكان على صبرى قد قال فى استقالته المسببة:

---

(١) هذه الفقرة تبين مدى التناقض فى أقوال السادات.

«السيد/ عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى

تحية طيبة وبعد..

تعلمون سيادتكم أنه فى جلسة اللجنة المركزية التى انعقدت بتاريخ ٢٥أبريل ١٩٧١ والتى كان يبحث فيها مشروع اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة أننى عرضت وجهة نظرى أمام اللجنة فى هذا المشروع والتى سبق أن عرضتها أثناء مناقشة نفس الموضوع فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٧١ ،وقد عرضت وجهة نظرى فى الاجتماعين بأسلوب موضوعى بناء متوخيا المصلحة العامة لأمتنا ولوطننا كما أراها.

كما تعلمون سيادتكم من النقاش الذى دار فى اللجنة المركزية ومن النتيجة التى توصلت إليها أننى كنت على حق فى تحفظاتى بالنسبة للمشروع الذى طرح أمام اللجنة بدليل أن رئيس الجمهورية نفسه وافق وعرض على اللجنة تعديل المشروع بما يتماشى مع وجهة نظرى.. ووافقت أنا عليه أيضاً بعد التعديلات التى أدخلتها اللجنة.

وفى يوم أول مايو فى أثناء إلقاء رئيس الجمهورية لخطاب احتفال عيدالعمال أشار فى آخر خطابه لضرورة مسئولية السلطة وقال مامعناه أن هناك مراكز قوى لابد من تصفيتها وفى اليوم التالى ٢ مايو أصدر رئيس الجمهورية قرارا بإقالتى من منصبى كنائب رئيس الجمهورية.

استخلص من هذا أن كل من يريد أن يبدى رأيه بصراحة تستهدف مصلحة الوطن ويتعارض رأيه مع وجهة نظر رئيس الجمهورية. يناله العقاب. لذلك فإنى أرى ـ والوضع على ماهو عليه وعلى ما سارت عليه الأمور ـ أن الأمر يستوجب أن أتقدم باستقالتى من عضوية اللجنة التنفيذية العليا أقدمها إلى اللجنة المركزية التى انتخبتنى فى هذا المنصب.

رجاء عرض استقالتى هذه على اللجنة المركزية لتنظر فيها بما تراه وإنى أرجو أن تعلنوا عن عقد اللجنة المركزية فورا كما أرجو أن توزعوا خطابى هذا إليكم على جميع الأعضاء.. وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

والرسالة موقعة باسم على صبرى عضو اللجنة التنفيذية العليا وتاريخها ٣ مايو ١٩٧١ .

يقول سامى شرف أنه أمضى يومين يحاول إقناع السادات بألا يقيل على صبرى وأن

يمــر الخــلاف ولكــن الـسادات أصر على رأيـه، لذلك فإنه مـساء يوم ٢ مايو أبلـغ على صبرى بإقالته.

ويقول علـى صبرى فى التحقيـق أنه بعد أن كتب الاستـقالة جلس فى منزلـه لايتصل بأحد وكان قد انقطع عن عمله فى الطيران بعـد عودته من بنغازى وامتنع عن لقاء الضباط حتى لاتفسرهذه اللقاءات.

ولم تنتـه قضية يوم عيد العـمال عند حد إقالة عـلى صبرى.. كان قد عقد اجـتماع فى أمانـة القاهرة لـترتيب لـقاء الرئيـس السادات وقيـادات العمال وتم الاتـفاق فيه عـلى أن يحضر خمسه آلاف عامـل يوزعون على مربعات داخل السرادق وفقا لتقـسيم معين يعده الاتحاد الاشـتراكى بالقاهرة، وقد لوحظ أن العمال جميعا كانوا يحملون فى وجه السادات صور جمال عبدالناصر، وكانوا يهتفون لجمال عبدالناصر، وقال السادات فيما بعد أنه كان سعيدا بذلك ـ فإنه لم يختلف مع عبد الناصر فى حياته فهل سيختلف معه بعد وفاته؟

ولم يكن الأمر على هذا النحو، فإن تحقيقا طويلا أجرى حول إذاعة خطاب الرئيس فى التليفزيون ومن الـغريب أن هذا التحقيق بدأ ببلاغ من فتـحى بركات وكيل وزارة الإعلام إلى النائب العام يوم ٣ يـونيو أى بعد شهر كامل من خطاب عيد الـعمال يقول فى البلاغ أنه لوحظ في إذاعة خـطاب السيد رئيسالجمهورية تـليفزيونيًا في احتفال عـيد العمال فى أول مايو ١٩٧١ مـن حلوان أن الصور الـتى عرضت علـى شاشة التلـيفزيون قبـل وأثناء وبعد إذاعة الخـطاب كانت تركز علـى إظهار المشاهدين فـى مواقف تبرز عدم اهتـمامهم بمتابعة الخطاب، من ذلك أنها أظهرت صورا لـعدد من الحاضرين وهم يغادرون مقاعدهم إلى الخارج.

وعلى أثر هـذا البلاغ بدأ محمـد على بليغ رئيـس النيابة التـحقيق فى نفس اليوم بأن أنتقل إلى التليفزيون لمشاهدة تسجيل خـطاب الرئيس فى عيد العمال، وشاهده معه أحمد عبدالفتـاح مراقب التصوير بهـيئة التليفزيـون الذى كان حاضرا التصويـر، والمذيع حمدى قنديل الذى غادر القاهرة فى اليوم التالى إلى زيورخ ولـم يحدد موعد عودته.

وقد سأل المحقق أحمد محمد عبدالفتاح فقال أنه حضر تسجيل الخطاب وإذاعته على الهواء «وذلك بصفتى مراقب التصوير ومسئولـيتى تنحصر فنيًا فى علاج أى عطل قد يطرأ على الأجـهزة عند الإذاعة علـى الهواء»، كما أنه كـان بالهندسـة الإذاعية ليكون مـسئولا هندسيا عن الأجهزة وهذا ما يحدث بصفة دائمـة فى الحفلات الرسمية التى شرفها السيد رئيس الجمهورية، وأنه لوحظ فى الحفل المذكور عدم وجود كبار الشخصيات فى المربعات

الأمامية بل وجدت فى هذه المربعات جماهير عـادية من العمال، وقد لاحظت بصفة عامة أن الجماهير فى هـذا الحفل غير منظمة وفى حـالة هرج فضلا عن أنه كان يبدو عـليها عدم التحمس لمـتابعة الخطاب، ويبدو ذلك بمنـاسبة حديث الرئيس عن أن الشـعب هو صاحب الفضل فى كل الانتصارات السابقة.

وأثناء مرور الكـاميرا على الجماهير ظـهرت فى أحد المربعات فى منـتصف السرادق سيدة تغـادر مقعدها وتسيـر فى الممر الفاصل بيـن قسمى السرادق وقد تـصادف مرورها أثناء عمليـة التصوير ولـم تقف عليها الـكاميرا إلا أن هذه اللقطة ليسـت مقصودة للإساءة إلى الـسيد الـرئيس.. وقـال : إننى لـم ألاحظ أن هـنـاك إساءة بـعد أن شاهـدت تسجـيل الخطاب وأعتـقد أن المخرج أخذ لقطات لـلجماهير وهى فى مـكانها وليست مـن صنعه، كما أن المخرج قام بـتصوير لقطات للجـماهير وهى فى حالات تجاوب كامـل مع مقاطع الخطاب».

وقال له المحقـق أنه ثبت من التحقـيقات على لسان عـلام عبد العظيم حمـاد أنه كانت توجد تعليمـات للجماهير بتحديد هتـافها ومضاعفة هذه الهتافات عـند ذكر اسم الرئيس الراحل فـرد أحمد عبـدالفتاح بـأنه «لايعرف هذه الـتوجيهـات لأن عملنـا بعيد تمـاما عن الأنشطة السياسية، ولو أنى لاحظت عند إعـادة العرض أيضاً أنه كانت توجد هتافات عند ذكر الرئيس الراحل كما أنه كانت توجد صور للرئيس الراحل أيضاً.

«وكل هذا لم يلفت نظرى إلى شىء لأن ده متعوديـن عليه فضلا عن أن السيد الرئيس نفسه فى معظم خطاباته بيذكر الرئيس الراحل والأعمال التى قام بها».

واستدعى المصور فقال:

أنا وزملائى الاثنين أحمـد رمضان وصادق نويرة نقوم بعملية تصـوير جميع الحفلات التى حضرها الـسيد رئيس الجمهورية وذلك مـنذ سنة ١٩٦٠ أى منذ افتتاح التـليفزيون وقد قمنا بـتصوير جميع الحفلات الـتى حضرها الرئيس الـراحل كما قمنا بتصـويرجميع المناسبات التى حضر فيها الرئيس أنور السادات.. ويحمل كل منهما تصريح أمن دائم من رئاسة الجمهورية ، وقال بالنسبة لهذا الحفل:

«ما أقـدرش أقول إن فـيه حـاجة تختـلـف قوى عن الحـفلات الأخـرى سوى أنـه فى الصفوف الأمامية يوجد بعض أشخاص ما بيصـفقوش بنفس حماس المنطقة الوسطى من السرادق.

«كما لاحظت فى أثنـاء وجودى أنه قبل نهاية الخطاب بحوالـى نصف ساعة أو أكثر

كانت فيه ناس بتمشى فى الممر الوسطانى للسرادق إللى بيطلع على الباب وأنا شفت دول ولكن لم أقم بتصويرهم لسببين أولا إن ده يبقى خطأ من ناحية الذوق لو قمت بتصويرهم والسبب الثانى أنى لو حاولت أصورهم فإنهم بعيدين عنى والصورة مش حاتكون واضحة، وقال إن عبدالمجيد فريد طلب التركيز على الجماهير وهذه عادته كأمين للاتحاد الاشتراكى.

واستدعى المحقق المصور الثانى أحمد محمد عبدالمنعم رمضان الذى قال:

أنه قبل بداية التصوير، المخرج اتصل بنا بواسطة سماعات وقال لنا فيه تعليمات من الإدارة السيد/ عبدالحميد يونس بالتركيز على الجماهير وأيضاً قبل بداية التصوير وقبل ما نطلع للكاميرات فات علينا عبدالمجيد فريد أمين العاصمة للاتحاد الاشتراكى السابق وقال لنا ركزوا على الجماهير كعادته فى الحفلات التى يشرفها الرئيس الراحل ودى كل التعليمات إللى صدرت لنا بخصوص الحفل، وقال أنه فى كل الحفلات السياسية التى بيحضرها الرئيس يأتى لنا هذا التوجيه بالتركيز على الجماهير ومقصود به إن احنا نطلع الجماهير وهى بتهتف ومتجاوبة مع الرئيس».

وسئل المخرج سامى أبوالنور الزين فقال: أنه معتاد على إخراج حفلات الرئيس منذ سنوات وأن عبد المجيد فريد لم يبلغه بشىء كما نفى أنه عضو فى التنظيم الطليعى ولم يسمع به وقال إن التعليمات العامة لديه دائما هى الاهتمام بالجماهير وإبرازها ومدى التفافها حول الرئيس وقال إن عادة التوجيه تبلغ إليه كمخرج قبل الاحتفال وأحيانا ما بيحصلش باعتبار أن هذا التوجيه توجيه قائم ومستمر وساعات بيرد هذا التوجيه على صورة ملحوظة بيقول لى عليها مدير البرامج فيقول لى مثلا بعد إذاعة احتفال أنت ماكنتش مركز كفاية لإظهار صورة الجماهير وتحمسها وأن الصورة الأساسية إللى بترسل هى صورة الريس وهو يخطب لأن ده هو موضوع الاحتفال، إنما حكاية التركيز على الجماهير وإظهار مشاعرهم مقصود بها أن المصور والمخرج يكونوا صاحيين لسرعة التقاط وعرض صور الجماهير وهى بتهتف ومتجاوبة وده هو المقصود بهذه العبارة»

واستدعى المذيع صلاح زكى ـ الذى نفى هذه الواقعة وقال:

إننى كنت أتولى الإذاعة ووصف هذا الاحتفال عند وصول الرئيس إلى مكانه فى السرادق وتولى مذيع الحفل الداخلى بعد ذلك وهو الزميل صالح مهران تقديم المتحدثين فى الحفل، وقبل بدء خطاب الرئيس بدأ يتوجه إلى المنصة وبعد انتهاء خطاب الرئيس

قمت بإنهاء الحفل كالمعتاد، وأنه قد جرت العادة منذ افتتاح التليفزيون سنة ١٩٦٠ وكنت في ذلك الوقت أشغل وظيفة مدير التنفيذ بالتليفزيون أى مشرفا على المذيعين والمذيعات أن أتولى بنفسى وبمعاونة السيدة همت مصطفى كبيرة المذيعات تحديد المذيعين الذين يتولون العمل فى داخل الاستديوهات وخارجها ورغم عدم وجود قسم خاص فى التليفزيون للمذيعين الخارجيين فقد جرى العمل على أن أتولى بمعاونة الزميلة همت مصطفى بعد أن أصبحت مراقبة للبرامج الخاصة بالتليفزيون تحديد هؤلاء الأشخاص.

أنا وهمت مصطفى المسئولين عن تحديد المذيعين للاحتفالات الخارجية ولذلك فأنا رأيت أن أقوم بالتعليق على هذا الحفل لأهمية المناسبة كما أن معظم المناسبات التى حضرها الرئيس الراحل وكذلك المناسبات التى حضرها الرئيس السادات قمت بإذاعتها بنفسى ولم أتركها لمذيعين آخرين أحدث منى فضلا عن أن التعليمات فى بعض الأحيان كانت بتلزمنى أن أحضر هذه الاحتفالات بنفسى لأهميتها وأذكر أنه من خلال تتبعى للشاشة أثناء الخطاب أننى لاحظت أن بعضا من الجمهور كان واقفا يردد هتافات من ورقة مكتوبة فنبهت إلى عدم التركيز على هؤلاء الأشخاص

وبحكم خبرتى وتجاربى اعتقدت أنها مسألة خاصة بالاتحاد الاشتراكى ومنظمات الشباب وكنت أعلم أن هذه المسائل تحدث عادة فى الحفلات الأساسية لتوحيد الهتافات، وقد رأيتها من قبل فى عديد من الاحتفالات التى حضرها الرئيس الراحل.

وقال أنه لم يسترع انتباهى أن هناك صوراً للرئيس الراحل كان يحملها بعض الحاضرين فى الصفوف الأمامية، أما موضوع عدم تجاوب بعض أفراد الجمهور أو فيه ناس بتطلع فدى لم أشعر بها إطلاقاً».

وانتهى التحقيق إلى الحفظ حيث لم يثبت صحة البلاغ الذى تقدم به وكيل وزارة الإعلام.

ويبدو أنه كان يتم التنقيب فى تلك الفترة عن اتهامات توجه إليهم.. وإلا فماذا نعلل البلاغ المؤرخ ٣٠ / ٦ / ١٩٧١ والتحقيق الذى بدأ فى نفس اليوم بينما هم فى السجن.

وقد انتهى تحقيق النيابة العامة فى هذه الواقعة إلى الحفظ لعدم ثبوت أية مخالفات..

ولم يكن هذا هو التحقيق الوحيد حول الإذاعة فقد كان هناك تحقيق أكثر خطورة، وأهمية.. فى اتهام أشد قسوة.

حصار الإذاعة.. واغتيال الرئيس

فى خطابه يوم ١٤ مايو أعلن السادات أنه اكتشف مؤامرة ضده، وأن أبعاد المؤامرة هى منعه من مخاطبة الجماهير عن طريق الإذاعة حيث كانوا يحاصرون الإذاعة بقوات شرطة تابعة لوزير الداخلية لمنعه من الوصول إليها.

وكان السادات قد اعتمد فى رواية هذه الواقعة على الحوار الذى دار بين محمود السعدنى، وفريد عبد الكريم الذى سأل السعدنى عما إذا كان من الممكن أن يلجأ السادات إلى الإذاعة ورد محمود السعدنى متسائلا: من الذى سيمكنه.

وبناء على هذا التسجيل الذى قال إن أحد الضباط أحضره إليه فى عز الليل أقال شعراوى جمعة على حد روايته.

وقد أجرى تحقيق مستفيض وطويل ومتشعب حول هذه الواقعة وثبت عدم صحتها رغم أن محمود السعدنى قال أنه كان يقول كلاماً عادياً ويتساءل من تلقاء نفسه وأنه كان يمزح ولم يسمع أبدا عن حصار الإذاعة أو أن خطة وضعت لمنع الرئيس ..ومن البديهى أن الرئيس نفسه كان يعلم أنه لم يفكر فى الذهاب للإذاعة وفى البداية قال السادات «أنهم حاصروا الإذاعة بهدف منعى من دخولها».. وبعد سنوات وبعد القضية والتحقيقات وثبوت أن هذا الإدعاء كاذب غير صحيح روى الواقعة بطريقة أكثر كذبا، حيث قال فى - البحث عن الذات - أنه «اكتشفت أنهم حاصروا الإذاعة وأعدوا مؤامرة لاغتيالى».

وكان ذلك بعد أن حوكمت مراكز القوى، ولم توجه إليهم تهمة حصار الإذاعة.

والملاحظ أن الرئيس السادات كان يعرف أنه لن يذهب للإذاعة وأهم من ذلك أن تاريخ هذه الواقعة غير الصحيحة - والحديث التليفزيونى - كان يوم انتهاء الأزمة فى نفس يوم موافقة اللجنة المركزية على مشروع الاتحاد، فإذا كانوا يريدون هذا الحصار فمن الطبيعى أن يقوموا به يوم اجتماع اللجنة المركزية الأول الذى رفض فيه المشروع.. فما الداعى لأن يذهب الرئيس للإذاعة، أو تحاصر وقد صفى الموضوع ووافقت اللجنة.

الملفت أيضاً أنه بعد كل ذلك.. وبعد ثبوت عدم صحة الرواية رسميا يضيف إليها أنهم كانوا يريدون اغتياله فى الإذاعة.

وبعد خطاب الرئيس طلب اللواء ممدوح سالم وزير الداخلية من صلاح الدين محمد على رئيس مكتب الأمن بوزارة الإعلام بإعادة دراسة موضوع حصار مبنى الإذاعة والتليفزيون، وبناء على ذلك أعد مذكرة أرسلها إلى وزير الداخلية وحولت إلى عبدالسلام حامد رئيس النيابة الذى تولى التحقيق وقد جاء فى هذه المذكرة أنه:

الساعة ١٠,٠٠ ص يوم ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ وهو اليوم الذى ألقى فيه السيد رئيس الجمهورية بيانه فى اللجنة المركزية. اتصل السيد العقيد سيد زكى من المباحث العامة والمسئول عن قطاع الصحافة والإعلام بالسيد/ إبراهيم مراد مدير مكتب السيد حماد رئيس هيئة الإذاعة السابق.

كان يستفسر عن توقيت حضور السيد رئيس الجمهورية إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو، ولكن السيد إبراهيم مراد أفهمه أن السيد حماد موجود باجتماع مع السيد يحيى عبدالقادر رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون بخصوص تطوير البرامج.

عقب انتهاء الاجتماع أبلغ السيد إبراهيم مراد السيد حماد عن استفسار السيد العقيد سيد زكى ورغبته فى معرفة توقيت حضور السيد رئيس الجمهورية للمبنى لإذاعة بيانه.

اتصل السيد حماد بالسيد العقيد سيد زكى ولم يجده ورد عليه السيد الرائد عبدالرءوف صالح من المباحث العامة ويعمل معه بنفس المكتب.

كان رد السيد الرائد عبدالرءوف صالح على السيد حماد بأنه لايعرف شيئاً عن هذا الموضوع ويمكنه الرجوع إلى السيد العقيد سيد زكى للتفاهم معه بخصوص هذا الاستفسار .

وبدأ تحقيق كبير حول هذه القضية : قضية حصار الإذاعة، وكانت البداية سؤال إبراهيم مراد مدير مكتب رئيس الإذاعة الذى قرر أن العميد سيد زكى اتصل به قائلاً: إن الرئيس سيذيع بيانا. وسألته عن سبب البيان فقال أنه بيان سيلقيه الرئيس فى الإذاعة.

«ولما جاء الأستاذ أمين حماد مدير الإذاعة أبلغته بفحوى المكالمة فبدى عليه الاستغراب وقال لى: بيان إيه مفيش بيان ولاحاجة، وحتى واحنا فى الاجتماع فوق سألوا بتوع التليفزيون نفس السؤال، وتبين أن ماعندهمش علم بحاجة زى كده، وقال لى اطلب لى العقيد سيد زكى فطلبته ورد على الرائد عبدالرءوف صالح الذى أبلغنى بأن العقيد سيد

زكي بالخارج، وسأله الأستاذ حماد وقد فهمت من سياق حديث الأستاذ حماد أن عبدالرءوف صالح ليس عنده فكرة وأن من كان يسأل شخص آخر غيره.

وبعد ذلك سئل العقيد سيد أحمد زكي بالمباحث العامة فرع القاهرة فقال:

أنه في يوم اجتماع اللجنة المركزية عدت إلى مكتبي بعد الظهر ثم انتقلت إلى مكتب الرائد سيد نبيل للاستعلام منه عما إذا كان هناك أي شيء خاص بالعمل باعتباره يعمل تحت رئاستي . فأجابني بالنفي وجلست معه قليلا ثم حدث اتصال تليفوني معه وعلمت أن المتحدث هو السيد العقيد محمود كراره وكان وقتها رئيساً للقسم الذي نعمل فيه وهو قسم النشاط المحلي وأنا ماسك وحدة تابعة له هي وحدة الصحافة والإعلام.

وأفهمني الرائد سيد نبيل أن العقيد محمود كراره يستعلم منه عما إذا كان السيد رئيس الجمهورية سيلقي بيانا في الإذاعة فأنا بإعتباري رئيس الوحدة قمت بإجراء بعض الاتصالات في وكالة أنباء الشرق الأوسط وبعض الصحف على اعتبار أنه إذا كان السيد الرئيس سيلقي بياناً فمن المفروض أن وكالة أنباء الشرق الأوسط بالذات تكون لديها علم به. ولما اتضح لي أن هذه المصادر ليس لديها علم توجهت للسيد العقيد محمود كراره في مكتبه وأبلغته بذلك وعلمت منه أن السيد العميد أحمد صالح كان يؤكد لمحمود كراره بأن هناك بيانا سيلقيه السيد الرئيس وأن ذلك قد أعلن في الإذاعة.

فرد عليه العقيد محمود كراره وقال له أن الراديو أمامه على المكتب ولم يسمع شيئا عن ذلك في إحدى نشرات الأخبار .. وإزاء تأكيدات العميد أحمد صالح فقد طلب مني محمود كراره أن أعاود الاتصال للتأكد من الموضوع فعدت إلى مكتبي واتصلت بالإذاعة تليفونيا وطلبت المشرف على قسم نشرة الاخبار ورد على واحد لاأذكر اسمه وأكد أن الإذاعة لم تذع في أي نشرة إخبارية أن السيد الرئيس سوف يلقي بياناً. فتوجهت مرة أخرى إلى مكتب العقيد محمود كراره حيث أبلغته بذلك وفي أثناء وجودي عاود العميد أحمد صالح الاتصال به فنفى له الخبر للمرة الثانية. وقال له أنني موجود عنده ويمكنه الاتصال بي. وفعلا كلمت العميد أحمد صالح وأخبرته بنتائج اتصالاتي وأنها لم تسفر عن أن هناك بيانا سيذيعه السيد الرئيس، ولكنه أكد لي أنه سمع ذلك بنفسه في نشرة الأخبار.

ولم يحدد لي موعد هذه النشرة التي يقصدها وقال لي بالنص «يا سيد أنا سمعتها

بنفسي في نشرة الأخبار. فأنا إزاء اصراره توجهت إلى مكتبي مرة أخرى ورأيت أن أتصل برئيس هيئة الإذاعة محمد أمين حماد، فرد عليّ مدير مكتبه إبراهيم مراد ونفى الأمر فعدت إلى العقيد كراره ، وأكدت له ما سمعت فطلب منى أن أبلغ العميد أحمد صالح وقمت بإبلاغه.

وسئل أيضاً العقيد محمود حامد كراره بإدارة المباحث العامة الذي ورد اسمه في أقوال العقيد سيد زكي فقال:

كنت في مكتبي بإدارة المباحث العامة فرع القاهرة اتصل بي تليفونيا السيد العميد أحمد صالح داود. وكان وقتها هو مفتش الفرع وسألني عما إذا كان لدينا معلومات عن أن السيد رئيس الجمهورية سيلقى بيانا اليوم بالإذاعة فأمهلته للسؤال والرد عليه. وسألت سيد زكي الذى قال لي أنه عمل اتصالات فعلم أنه ليس هناك بيان سيلقيه السيد الرئيس في الإذاعة. وأثناء ذلك اتصل بي العميد أحمد صالح مستفسرا فأبلغته بأن مكتب الصحافة معندوش معلومات فقال لي، لا أسألهم تاني علشان نتأكد من هذا الخبر لأني سمعته بنفسي في الراديو.

فكلفت العميد سيد زكي بمعاودة الاتصالات وقد عاد لي بعد فترة وقرر أنه عاود الاتصال ببعض المسئولين في الإذاعة وأكدوا أنه ليست لديهم معلومات. وعاد العميد يسألني وإزاء إصراره كان سيد زكي إلى جواري فطلب أنه يكلمه.

وقد استدعت النيابة محمد أمين حماد رئيس الإذاعة الذى أدلى بكل مالديه من معلومات فنفى علمه بالواقعة أساسا فقال:

«في يوم اجتماع اللجنة المركزية صباحا واجتماع الهيئة البرلمانية مساء [1] في أواخر أبريل سنة ١٩٧١ . أبلغني إبراهيم مراد مديرمكتبي بأن العقيد سيد زكي اتصل به تليفونيا وسأله عما إذا كان رئيس الجمهورية سيحضر إلى دار الإذاعة لإلقاء بيان ، فذكرت لإبراهيم مراد بأنه لامعلومات عندي إطلاقا ، في هذالشأن.

طلبت إليه احتياطيا بأن يتصل بمكتب السيد الوزير فعاد وأبلغني بأنه لاصحة لهذا الخبر وبعد ذلك حضر إلى إبراهيم مراد، وأبلغني أن التليفزيون يسأل أيضاً.

ثم عاد وقال سيسجل البيان الذى سيلقيه الرئيس في الإذاعة فأبديت دهشتي لتواتر هذا

---

(١) يلاحظ أن هذه الاجتماعات المشار إليها بعد أن تمت تسوية الأزمة نهائياً.

الخبر وطلبت منه أن يوصلني بالعقيد سيد زكي فاتصلت بالرائد عبدالرءوف صالح وأبلغته ماحدث من اتصال سيد زكي وكيف أن إبراهيم مراد اتصل بمكتب الوزير وتبين عدم صحة الخبر ولكن التليفزيون عاد وسأل نفس السؤال وفهمت من كلام عبدالرءوف صالح أنه ليس لديه فكرة عن الموضوع وقال أن سيبلغ العقيد سيد زكي واتصل به ثانية إلا أنه لم يتصل بي مرة أخرى وهذه هي معلوماتي عن الموضوع».

الشهود الذين تكلموا نسبوا بداية الخيط في الواقعة كلها إلى العميد أحمد صالح داود مفتش فرع المباحث العامة بالقاهرة وهو نفسه يروي القصة في التحقيق قائلاً:

أنا كنت في خدمة في ذلك اليوم بمناسبة حضور رئيس الجمهورية للجنة المركزية كالمعتاد في مثل هذه المناسبات وكان اجتماع اللجنة المركزية في ذلك اليوم في مبنى الاتحاد الاشتراكي على النيل وتبدأ الخدمة عادة قبل حضور السيد الرئيس بساعتين تقريبا وتستمر حتى عودة السيد الرئيس إلى منزله، وأذكر أنه في ذلك اليوم خرجت من مكتبي بفرع المباحث العامة عند مبنى الاتحاد الاشتراكي إلى أن حضر السيد الرئيس وبدأ الاجتماع وكنت بعد ذلك أتردد بين المبنى وبين الطريق لحين انتهاء الاجتماع، وقد كان السيد اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة في ذلك الوقت موجودا في المبنى وكذا السيد وزير الداخلية شعراوي جمعة.

وأثناء ترددي على مبنى الاتحاد الاشتراكي خلال الاجتماع تردد خبر مؤكد بين الصحفيين الموجودين بالمبنى ولا أعرف أسماءهم ولكنهم ممثلو الصحف المصرية ـ مفاده احتمال أن يتوجه السيد رئيس الجمهورية إلى مبنى الإذاعة لإذاعة بيان . ونظراً لعدم تأكدي من صحة هذا الخبر أردت أن أتأكد بوسيلة أخرى عما إذا كان سيادة الرئيس سيشرف مبنى الإذاعة حتى أبادر بعمل خدمة مكملة للخدمة السابقة وفي الوقت المناسب وخشية فوات الوقت اتصلت تليفونيا من مبنى الاتحاد الاشتراكي بالفروع ورد على العقيد محمود كراره وطلبت منه أن يتأكد من هذا الخبر فإذا ماصح يجري الإعداد لخدمة مناسبة ومكملة للخدمة الأولى من مبنى الاتحاد الاشتراكي حتى مبنى الإذاعة بماسبير وأفهمت محمود كراره بأنني سأعيد الاتصال به لإفادتي بالنتيجة.

وأذكر أني طلبت منه أن يكلف في ذلك العقيد سيد زكي وهو المختص بالإعلام ومنها الإذاعة والتليفزيون ثم عاودت الاتصال بعد فترة بمحمود كراره الذي أخبرني بأن السيد

زكى أجرى اتصالات لم تسفر عن تأكيد الخبر ونظرا لأهمية مايجب علينا عمله فى الوقت المناسب إذا ماصح الخبر طلبت منه أن يعيد التأكد واتصلت به بعد ذلك مرة أخرى وكلمنى فى هذه المرة العقيدة سيد زكى أيضاً.

وكان بمكتب محمود كراره مؤكداً عدم صحة الخبر فقلت له أن هناك ترديدات بأن الإذاعة أذاعت هذا الخبر وطلبت منه التأكد من الإذاعة وبعد ذلك أبلغنى العقيد سيد زكى بأنه اتصل بالإذاعة فتبين له عدم صحة الخبر ولذلك لم ترتب خدمة بالنسبة لمبنى بالإذاعة.

وتوضيحاً لما يجرى عليه العمل فى مثل هذه الحالات أقول أنه فى النصف الأول من شهر يونيو سنة ١٩٧١ كان قد شرف التليفزيون رئيس الجمهورية لإلقاء بيانه التاريخى عن المرحلة القادمة.. ولم يكن هناك إخطار مسبق عن توجه سيادته إلى مبنى التليفزيون، وفى حدود الساعة السابعة والنصف مساء فى ذلك اليوم لا أذكر تاريخه على وجه التحديد أخطرنى العقيد سيد زكى أنه علم عن طريق مصادره بأن السيد الرئيس سوف يتوجه إلى مبنى التليفزيون لإذاعة بيان وأنه متأكد من مصادره فى ذلك.

فأخطرت السيد العميد سيد فهمى مدير المباحث العامة الحالى بالخبر وأننى جارى إعداد الخدمة المناسبة لتأمين دخول وخروج رئيس الجمهورية وتم ذلك فعلاً.

وأريد أن أخلص من هذا إلى أنه أحيانا لايصلنا خبر رسمى عن مثل هذا الأمر.. وبعبارة أخرى عن تحركات الرئيس وإنما يصلنا الخبر عن طريق مصادرنا غير الرسمية وعندما نتأكد من الخبر يجب علينا الإسراع باتخاذ اللازم ولذلك أردت أن أتأكد من موضوع احتمال تشريف الرئيس للإذاعة لإلقاء بيان يوم اجتماع اللجنة المركزية ونفس الأمر يتم بالنسبة لزيارة الشخصيات الهامة فقد نعلم بها بطريق غير رسمى ومع ذلك نقوم بإعداد الترتيب اللازم.

وقال أنه أبلغ السيد حسن طلعت مدير المباحث العامة الذى كان موجودا بالمبنى بالخبر الذى سمعه وبنتيجة تحرياته أن الخبر غير صحيح.

وقد أجرى تحقيق طويل مع اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة الذى كان معتقلا فى ذلك الوقت فقال:

فى ذلك اليوم توجهت مع لجنة من رئاسة الجمهورية ومدير أمن الجيزة وبعض ضباط مديرية أمن القاهرة إلى حلوان والتبين صباحا للإعداد لزيارة السيد رئيس الجمهورية

لمصنع السماد بحلوان ومعاينة مقر احتفال أول مايو. وعدت حوالى الساعة الثالثة مساء على منزلى مباشرة ولكنى حضرت الاجتماع الأول للجنة المركزية الذى كان قبل ذلك وأنه لا علم لى بهذه الواقعة لأنى لم أكن موجودا فى الاجتماع الثانى للجنة المركزية فى ذلك اليوم وكنت فى حلوان.

وأعتقد أن الأمر قد اختلط على العميد أحمد صالح داود وبذلك فأنا لم أسمع هذا الخبر مطلقا وقتها ولابعدها. وأعتقد أننى لم أقابله إلا فى المساء متأخرا حيث إننى عدت من حلوان إلى منزلى مباشرة ولم أتوجه إلى مكتبى إلا فى المساء وطالما أنه يقرر أنه اتضح له أن الخبر غير صحيح فلم يكن هناك وجه لإخطارى به.

وقد أثبت وكيل النيابة المحقق أنه «اتصلنا تليفونيا باللواء إسماعيل نصر الدين مدير أمن الجيزة وقررأنه كان من بين اللجنة التى توجهت إلى حلوان صباح يوم الخميس الموافق ٢٩ / ٤ / ١٩٧١ وكان اللواء حسن طلعت من بين أفراد تلك اللجنة أيضاً».

وعادت النيابة تسأل العميد أحمدصالح داود عن واقعة إبلاغه بالواقعة إلى اللواء حسن طلعت فقال:

«أتصور أن ذلك حدث نتيجة خلط لما اعتدنا عليه من حضور اللواء حسن طلعت وحضورى فى مثل هذه الاجتماعات التى يشرفها رئيس الجمهورية وعادة ما أكون عينًا وأذنًا لكل ما أسمعه وما يدور لأهمية هذه الاجتماعات، واعتدت إخطار السيد المدير أثناء وجوده فورا بما يستحق الإخطار به إلا أننى أتذكر أن سيادته فعلا لم يكن حاضراً الاجتماع المشار إليه وإنما كان فى حلوان للإعداد لخدمة أول مايو. وبالتالى فإن ما سبق أن ذكرته بخصوص وجود السيد اللواء حسن طلعت فى الاجتماع أو إخطارى إياه بما تنامى إلى علمى اختلط الأمر فى ذاكرتى نظرا كما سبق أن ذكرت لما جرت عليه العادة من حضورنا سويا الاجتماعات التى يشرفها رئيس الجمهورية وما اعتدت عليه من إخطاره إذا ماكان حاضراً بما يجرى أمامى أو يصل إلى سمعى».

وأجرى سيد فهمى مدير المباحث العامة الجديد تحريات بعد خطاب الرئيس حول حصار الإذاعة وكشف عن شكوى تقدم بها لواء سابق بالمعاش اسمه أحمد حلمى قائلا فى شكواه: أنه أثناء مروره أمام الإذاعة لاحظ وجود بعض تعديلات على شكل وحجم القوات التى اعتاد مشاهدتها لحرس المبنى، مما ترك لديه انطباعات أن هذه الاستعدادات ـ

سببها خشية قيام العدو الإسرائيلى باعتداء جديد ـ ولكن بعد إذاعة بيان رئيس الجمهورية، تذكر مالاحظه من استعدادات وأن سببها هو حصار الإذاعة».

وقد استدعى مدير المباحث العامة للتحقيق فى هذه الشكوى من جديد، وقد جاء فى أقوال مدير المباحث العامة أنه كانه نتيجة استقصاء حقيقة الأوضاع داخل وحول مبنى الإذاعة والتليفزيون فى تلك الفترة وجد الآتى:

أولا: بالنسبة للحرسات المشددة حول المبنى، هناك تعليمات صادرة بتاريخ ٩ / ٧ / ١٩٧٠ من قائد كتيبة الحراسات المشددة المقدم محمد أحمد حمودة تقضى بضرورة عمل تجارب وتصور الاحتمالات المختلفة لأسلوب العدو فى مهاجمة الأهداف الحيوية مع إثبات هذه التجارب بالدفتر الخاص وبالاطلاع على دفتر سجل قيد التجارب لمبنى الإذاعة والتليفزيون وجد به ما يفيد إجراء تجارب يومية بناء على أمر رئيس القوة فى مواعيد تتراوح بين الساعة ١٠ ص والساعة ٩ م وأوردت كشفاً بالتجارب التى أجريت بأيام ٢٩، ٣٠ أبريل وهى الأيام التى يحتمل أن يتردد الرئيس فيها على الإذاعة.

ثانيا: داخل مبنى التليفزيون لاحظ بعض العاملين بالمبنى أن هناك نشاطًا ملفتًا للنظر داخل المبنى، إثر ما تردد من أن السيد الرئيس سيتوجه إلى الشعب متحدثاً، وقد وصفه البعض أنه أشبه بحالة استعداد لاستقبال ضيف كبير.

وقد أرسل العميد السيد فهمى إلى النيابة سجل التجارب التى تقوم بها قوات حراسة مبنى الإذاعة والتليفزيون منذ بداية الأزمة حتى يوم ١٣ مايو. وقال أن عملية التجارب تصور حدثاً معيناً مثل اكتشاف متسللين يهجمون على الهدف من النيل بزورق أو من جهة كوبرى التحرير، أو العثور على أجسام غريبة حول جدران المبنى، ويشمل سجل التجربة تاريخ إجرائها والوقت وبيانها، والآمر بإجراء التجربة والملاحظات عليها.

ولوحظ أنه فى تاريخ ٢٩/ ٤/ ٧١ الساعة ٢,٣٠ ـ أجريت تجربة أثبتت بيانها بالسجل أنها «رفع درجة الاستعداد» وثابت أن الآمر بإصدار هذه التجربة هو قائد الهدف بالنيابة عبد النبى جودة سالم، وفى خانة النتيجة والملاحظات وجدنا عبارة «الإنذار: أطلقنا صفارة الإنذار» تفيد برفع درجة الاستعداد فقامت القوات بالجمع على الفور فأمرناهم بالاحتلال فقاموا بتلبية الأمر وانصرفوا فى أقل من الممكن.

فقمت بالمرور على نقط احتلالهم فوجدت أنهم محتلين صحيح ولا ملحوظات.

النتيجة: تمت التجربة بنجاح جيد ولا ملحوظات وتوقيع قائد الهدف بالنيابة وتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٧١ .

وبالاستعلام من المقدم / أحمد محمد حمودة ـ قائد كتيبة الحراسات المشددة من قوة قسم قوات أمن القاهرة، قرر أنه يجرى يومياً تجارب على جميع الأهداف بقصد تدريب قوات الحراسة وتثبت هذه التجارب فى سجل خاص والسجل المرفق هو لتسجيل التجارب لحرس مبنى الإذاعة والتليفزيون. وهذه التجارب متروكة لتقدير قائد حراسة الهدف وهو عادة برتبة ضابط وهناك تجارب نهارية وأخرى ليلية.

وعلق المقدم أحمد حمودة على تجربة يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٧١ بأن الذى أمر بها هو جندى درجة أولى عبد النبى جودة على سالم باعتباره أقدم جندى فى الحراسة يومئذ لتغيب ضابط القوة.

كما قرر المقدم المذكور أن التعليق على التجربة جاء من الملازم أول محمد عبد الحليم رزق ـ قائد حرس الهدف على أساس أن بيان التجربة يجب أن ينص على تصور حادث معين وليس رفعاً لدرجة الاستعداد فقط وإن وقت هذه التجربة كان الساعة ٢,٣٠ص رغم أنه لم يتوضح ذلك فى السجل. وأن تعليق الضابط جاء فى الصباح عند مروره على الهدف.

واستدعت النيابة أحمد حلمى السيد مدير أمن الشرقية السابق صاحب البلاغ الذى تطوع بإرساله إلى النائب العام وجاء فيه أنه لاحظ إجراءات أمن غيرعادية وأنه اعتاد أن يمر بطريق كورنيش النيل فى طريقه للزمالك «لزيارة بعض أقاربى هناك وكنت ألاحظ وجود حراسة من قوات الأمن على المرافق الهامة.

وتصادف مرورى بهذا الطريق حوالى الساعة السابعة مساء فى يوم سابق بحوالى أسبوعين على يوم إذاعة السيد رئيس الجمهورية بيانه الذى كشف فيه عن المؤامرة يوم ١٤ مايو سنة ١٩٧١ .

ولاحظت فى ذلك اليوم أن الحراسة الموضوعة على مبنى الإذاعة والتليفزيون كانت على أعلى مستوى من الاستعداد فالسواتر الرملية الموجودة حوله منتظمة ومعلاه ويوجد خلف كل منها حوالى سبعة من جنود قوات الأمن رغم أننى كنت ألاحظ فى مرات سابقة وجود فرد واحد فقط خلف كل ساتر.

وهؤلاء الأفراد كانوا جميعاً فى اليوم المشار إليه متيقظين جداً وممسكين بأسلحتهم فى وضع استعداد والسونكى مثبت على الأسلحة كما أن الأسلحة مرتكزة على السواتر وكان لا يظهر من الأفراد سوى جزء من الرأس من خلف الساتر.

وهذه الحالة غير العادية والتى لم يسبق لى رؤيتها بهذا الموقع أثارت انتباهى وجعلتنى أظن أنها كانت نتيجة ورود معلومات عن احتمال وقوع تعدى من العدو الإسرائيلى.

ولكن عنـدما أعلن السيد رئيـس الجمهورية يوم ١٤/ ٥/ ١٩٧١ عن اكتـشاف المؤامرة وأن الإذاعة سبق محاصرتها لمنع سيادته من دخولـها تذكرت الحالة التى كنت قد شاهدتها وثار فى ذهنى أن يكون لها ارتباط بذلك الذى أعلن عنه السيد الرئيس.

وعندما توجهت إلى منزلى بعد انتهـاء زيارتى لأقاربى عدت من نفس الطريق وكانت الساعـة حوالى العـاشرة مساء وكان مـا زال فيه عســاكر أمام المبنـى خلف الســواتر وهذه معلوماتى».. وفى التحقيق لـم يستطع تحديد اليوم الذى مر فيه بالضبط.

بعد ذلك اسـتدعى صلاح الدين مـحمود رئيس مكتـب أمن اتحاد الإذاعة والتلـيفزيون فقال أنه لا علاقـة لمكتب الأمن بعملية الحـراسة والتى كان يقوم بها قـوات شرطة من فرق أمن القاهـرة وتشرف عليها قيـاداتها والتى ليست لـها علاقة بمكتب الأمن، أمـا اختصاص مكتب الأمن فيتلخص فى عملية تأمين المكان ومنع دخول الغرباء إلى المكان بقصد تخريبه بما يقضى الـقيام بعمليات تفـتيش والتحكم فى الدخول بمـعرفة شخصية الداخل لـلمبنى، ويقوم بهذا موظفون تابعون لمكتب أمن الوزارة لتنفيذ تعليمات الأمن على هذا النحو.

وقوة الحراسة يتـولاها المقدم محمد أحمد حـمودة وهو ضابط شرطة ويتـبع مدير أمن القاهرة ووزارة الداخلية، هذا بالإضافة إلى عدد من أفراد الشرطة السريين يقومون بحراسة المبنى من الداخل لمنع السرقات.

وقـال: إننـى لا أذكر أن شيـئـا غيـر عادى أو أن أى أحـد أبلـغنـا بأى شـىء فى هـذه التوقيتات، وكانت الأمور بالنسبة لى عادية ولم أشعر بشىء ولم يبلغنى أحد بشىء.

وقال أيضًا: أننى فـوجئت بهذه المعلومات عنـدما سمعتها فى خطاب الـرئيس وبعدها قمت بـعمل تحريات حـول هذا الموضوع فوصلـت إلى ما سبق أن ضـمنته تقـريرى الذى رفعتـه إلى السيـد وزير الداخلـية والذى أشرت فـيه إلى أن السـيد العقـيد سيد زكـى من المبـاحث العامـة كان قد اتـصل يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٧١ بالـسيد/ إبـراهيم مـراد مدير مكـتب السيد/ أميـن حماد رئيس هيئة الإذاعة فى ذلـك الحين وكان يستفسر عن تـوقيت حضور السـيد رئيس الجـمهورية إلـى المبنـى لإذاعة بيان، وقـد سبق أن تـولت النيـابة تحقيـق هذا الموضوع بناء على تقريرى المشار إليه.

وسئل أيضـا سعيد جنيـد رئيس مكتب أمـن وزارة الإعلام والذى منح إجازة مـفتوحة بعد أحداث مايو، فقال أنه لـم يلحظ أى شىء عادى ولـم يسمع أن الرئيس سيلقى بيانا وأن

الشرطة هى التى تتولى الحراسة، ولا شأن لنا بـها ولا إشراف عليها وهى قوات تابعة لفرق الأمن التى تتولى حراسة المنشآت الحيوية.

وسئل أيضا أحمد محمد يوسف حمودة قائد كتيبة الحراسات بقسم قوات أمن القاهرة فقال: أنه لو كانت هناك تعليمات بمحاصرة الإذاعة لأخذ علما بها لأنه المسئول.. وقال أن تجارب حراسة المبنى كانت تتم يوميا وتوقفت بعد بيان الرئيس حتى لا تحدث بلبلة. وبخصوص بلاغ لواء الشرطة قال أنه وقت الغروب ـ كل يوم تجرى مثل هذه التجارب بحيث يحتل كل العساكر مواقعهم خلف الدشم ولا شأن لنا بدخول المبنى أو الخروج منه فتلك مسئولية الأمن فى جميع المنشآت الحيوية.

وقال أن رفع درجة الاستعداد تقتضى تواجد جميع الأفراد فى مواقعهم خلف الدشم لأنه فى الوضع العادى يكون خلف كل دشمة فرد واحد، وفى وضع الاستعداد يكون ثلاثة أفراد ، هذا بالإضافة إلى أنهم يأخذون وضع الاستعداد للضرب وعندنا أوامر مستديمة بأننا نحتل جميع المواقع فى أول ضوء وآخر ضوء يوميا ويبقوا كل العساكر موجودين خلف الدشم وواخدين وضع استعداد للضرب بما فيهم قائد الهدف نفسه.

إذن ثبت أن حصار الإذاعة قصته وهمية وأكدت كل التحقيقات التى شملت جميع المسئولين وجميع المختصين، وجميع المتواجدين أن الإذاعة لم تكن محاصرة.

وتم التحقيق وشرح الجميع القضية منذ بدايتها، ولم تجد النيابة أن الإذاعة كانت محاصرة أبداً.

والسادات نفسه يعرف هذه الحقيقة، فلم يكن فى نيته أساساً أن يذهب إلى الإذاعة، ولم يعلن ذلك.. وكانت القصة مجرد افتراض نظرى فى حوار بين اثنين بعيداً عن السادات الذى لم يسمع به بعد ذلك. والاثنان اللذان وضعا هذا الافتراض لم يكونا فى موقع مسئولية بالنسبة لفرض حصار ما.. أيا كان هذا الحصار.. وحفظ التحقيق فى قضية حصار الإذاعة.

ولكن ذلك لم يمنع السادات أن يظل يردد القصة فيما بعد ويقول أنهم كانوا قد أعدوا كمينا فى الإذاعة لاغتياله كما قال فى كتاب «البحث عن الذات».

وحصار الإذاعة ليس هو التلفيق الوحيد فى أحداث مايو.

ليل.. بلانهاية

سوف تظل أحداث ليلة ١٣ مايو موضع مناقشة طويلة بين المؤرخين لسنوات عديدة.. فأحداث تلك الليلة خطيرة، وقد بدأت عندما استدعى أنور السادات اللواء ممدوح سالم محافظ الإسكندرية، ومسئول التنظيم الطليعى بها، قبل ظهر يوم ١٣ مايو، وقال أنه عينه وزيرا للداخلية فهل يقبل؟.. ووافق ممدوح سالم وطلب السادات رئيس الوزراء ليحضر قسم اليمين الدستورية للوزير الجديد.. وبذلك أقيل شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى(١).

ويقول هيكل أن السادات كان قد استدعاه قبلها بيومين، وروى له قصة الشريطين اللذين حملهما ضابط الشرطة إليه، وأنه قال للرئيس أننى أرى أن الشخصين الرئيسيين فى الموقف فيما يتعلق به هما الفريق «الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى، والفريق محمد أحمد صادق رئيس أركان القوات المسلحة، ذلك أن الرئيس كان يتحدث إلى الفريق الليثى ناصف فى شهر مارس عندما بدأ يشعر بالمعارضة النشطة تتزايد ضده. وقال الليثى عندئذ أنه كجندى محترف يطيع أى أمر يصدر إليه من السلطة الدستورية الشرعية، أما الفريق صادق فكان الرئيس قد قابله، والفريق فوزى أثناء زيارته لإحدى القواعد العسكرية يوم ١٢ مايو، وفى تلك الزيارة بدأ بوضوح أن الفريق صادق على علم بما تحمله الرياح».

الفريق صادق يرى أن الفريق محمد فوزى قد بدأ يدعم صلته بالقوات المسلحة، وأن سامى شرف كان له تنظيم داخل الجيش وأن المجموعة كانت تعد لتحريك القوات المسلحة.، وهذه الدراسة لا تتعرض إلى ما يتعلق بالقوات المسلحة، فإن الفريق محمد فوزى ينفى ذلك تماما، ومع ذلك نورد بعضا من شهادة الفريق صادق لى يقول فيها:

«طوال الفترة من تاريخ تسليم فوزى لى أمر إعداد القوات المسلحة للسيطرة على مقاليد الأمور. وحتى أول مايو وفقنى الله فى إحباط مخططات فوزى داخل صفوف القوات المسلحة بهدوء وفى إزالة الآثار السلبية لتحركاته واتصالاته، وتمكنت بفضل من

(١) الإعداد المسبق للقضاء على هذه المجموعة.

الله أن أحتفظ بسيطرتى على القوات المسلحة سيطرة مبنية على الإيمان بالله وحب الوطن وتكريس كل مجهود وعمل لنصرته، وبهذا ضمنت الاحتفاظ بالقوات المسلحة جميعها بعيدا عن الصراع.

«لقد كان رئيس الجمهورية خلال هذه الفترة فى حالة هلع وفزع لا يعلم ماذا يفعل.. وكان يرى كل يوم الحلقة تضيق من حوله ولا نصير له.. ورغم ذلك لم يكن لديه أية معلومات عن الجماعة.. ولم يبق معه إلا الأستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور محمود فوزى والمهندس عزيز صدقى.

«وقد رأيت بعد تفكير عميق أنه لابد من رسالة ما إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل تنير له الطريق وتجعله على بينة من الموقف.

ووصلت الرسالة إلى هيكل فى الوقت المناسب لينقلها إلى السادات».

ويقول الفريق صادق أن يوم ١٣ مايو كان اليوم الحاسم فى الصراع، وأنه «فى ظهر يوم ١٣ مايو اتصل بى الفريق فوزى وهو منفعل بصورة غير طبيعية وأخبرنى أن الرئيس أقال شعراوى جمعة، وفى نهاية المكالمة قال أنه سيتصل بى بعد ذلك، ليخبرنى بما سيجد فى الموضوع، وفى حوالى الساعة الثانية ظهرا طلب منى أن ألقاه فى مكتبه بالطابق العلوى فى مبنى الوزارة، وعندما دخلت مكتبه وجدت شعراوى جمعة وعددا من أعضاء الجماعة أصدقاء فوزى من الفريق الذى قدم إلى المحاكمة بعد ذلك.

وتحدث فوزى عن إقالة الرئيس لشعراوى وتعيينه لضابط شرطة برتبة لواء يدعى ممدوح سالم ليحل محل شعراوى فى وزارة الداخلية.

قال إنهم هم الذين وضعوه على الكرسى ليحكم مصر، وأنهم وضعوه رغم كل ماضيه ورغم كل ما سجل عليه هو وأسرته فى الملفات، رددت عليه قائلا أن ممدوح سالم ضابط شرطة ممتاز ومن أوثق الناس صلة بسامى شرف، ويعتبر من أكبر ضباط الشرطة ولاء لسامى شرف، ومن قيادات التنظيم السرى لسامى شرف، حاولت تهدئته. ولما سألته عن سامى شرف قال أنه فى مقابلة مع رئيس الجمهورية وسيحضر حالا.

وبعد فترة حضر سامى شرف وكان متأثرا جدا وانهار باكيا نتيجة لموقف رئيس الجمهورية الذى اعتبره غدرا بهم.. وحاولت أن أوضح لهم أنه رئيس الدولة سواء كانوا هم الذين أتوا به أو لا.. فهو الرئيس ومن حقه أن يقيل من يشاء من الوزراء، بل أن يقيل

الوزارة بأكملها، ووجهت حديثى إلى شعراوى جمعة للتخفيف عنه قائلا: احمد الله أنك أعفيت من هذه المهمة الثقيلة. واقترحت عليه أن يطلب ممدوح سالم تليفونيا لتهنئته بالمنصب وتمنى له التوفيق.

وأجرى شعراوى المكالمة فعلا، واستمر الحديث بينى وبين الحاضرين ولاحظت أن فوزى يدفع الموجودين نحو الإقدام على إجراء مشترك لمواجهة تصرف رئيس الجمهورية، وشاركه بعض الموجودين فى ذلك.

تدخلت لأوضح لهم خطأ هذا وأنهم يفكرون بانفعال تحت وطأة اللحظة، وتحت تأثير هذا الانفعال قد يتخذون قرارات خاطئة سيتحملون مسئوليتها، واقترحت عليهم العودة لمنازلهم ليهدأوا، وكنت أستهدف فى ذلك إخراجهم من مبنى وزارة الحربية.

ويستطرد صادق قائلا:

- وبعد أن خرجوا وغادروا الوزارة بقيت فى مكتبى أتأكد وأراجع إجراءات السيطرة على القوات المسلحة، ولمواجهة أية محاولات.

ويتحدث عن أول اتصال له مع السادات قائلا:

- هنا رأيت من واجبى أن اتصل ولأول مرة برئيس الجمهورية لأبلغه بأن القوات المسلحة خارج هذا الصراع، وأنها لا تكن أى ولاء إلا للسلطة الشرعية ولمصر، فطلب منى الحضور فورا لمنزله لأحلف اليمين كوزير للحربية، فاعتذرت له بأننى لن أترك مكانى فى القيادة حتى أطمئن، لأن الموقف لا يسمح بغير ذلك.

اتصلت بقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وقادة الجيوش، وقائد المنطقة المركزية والرؤساء ومديرى الإدارات وطلبت منهم البقاء فى أماكنهم وعدم إطاعة أوامر من أى شخص إلا إذا كان أمراً صادرا منى شخصيا.

وكررت لهم أوامرى بعدم إجراء أية تحركات إلا بعد تأكيدها بالاتصال بى تليفونيا.

وطلبت من المجموعة ٢٩ قتال التى يقودها العميد إبراهيم رفاعى أن تؤمن وزارة الحربية ومبنى القيادة العامة.. وطلبت من القوات التى كان سبق أن خصصتها بالتدخل ضد الحرس الجمهورى أن تكون مستعدة برغم علمى بأن الليثى ناصف قد اختار الوقوف على الحياد، ثم انضم إلى رئيس الجمهورية فى آخر وقت، إلا أن حرصى على عدم ترك أية ثغرات أو أى شىء للصدف دفعنى إلى ذلك.

كما طلبت من عدد من مجموعات المخابرات الحربية أن تكون مستعدة لتنفيذ أى أوامر لاعتقال أى شخص يخرج عن التعليمات.

بعد ذلك اتصلت ثانيا بالرئيس السادات وأخبرته أن يطمئن تماما إلى وضع القوات المسلحة، فرد قائلا أنه يبحث عنى وطلب ثانية أن أذهب لحلف اليمين، فأكدت له أنى لا أستطيع أن أترك مكانى فى الوقت الراهن.

وقبل مضى ساعة اتصل بى الرئيس متسائلا عن عدم ذهابى إليه، فأخبرته أنى مازلت فى حاجة إلى بعض الوقت، فطلب منى الموافقة على تحريك عدد من دبابات الحرس الجمهورى إلى سراى القبة لتأمينها، فاعتذرت عن تلبية طلبه وأخبرته أننى أمرت قائد الحرس بعدم تحريك أى قوات أو أفراد، وأكدت له أننى أضمن سلامته، ولا حاجة لوجود أى جندى زائد عن الحراسة المتوافرة له.

فسألنى لماذا لا تتحرك هذه الدبابات تحت إشرافى، فأجبته بأننى لا أستطيع تعديل خططى الآن، فأبدى اقتناعه وكرر طلبه بأن أذهب إليه لحلف اليمين، ولم أذهب إليه إلا بعد مضى عدة ساعات وحوالى منتصف الليل وبعد أن تأكدت من استقرار الأوضاع.

وللتاريخ فإن دور كل من لواء على عبدالخبير قائد المنطقة المركزية والعميد عمران قائد الفرقة السادسة الميكانيكية وقائد اللواء مدرع مستقل الذى كان يعسكر خلف مدينة نصر مباشرة قد ساعدا على استقرار الأوضاع ونجاح خطة تأمين القوات المسلحة وإنقاذ مصر من مغبة صراع السلطة.

وعندما ذهبت إلى منزل الرئيس وجدت الدكتور محمود فوزى رحمه الله، والدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة وقتذاك والأستاذ محمد حسنين هيكل. واستقبلنى الرئيس فاتحا ذراعيه محييا مطريا كل ما قمت به.. موضحا أن تدخلى جاء فى الوقت المناسب لإنقاذ مصر وإنقاذه شخصيا من كارثة محققة.. فأجبته بأننى لم أفعل له شيئا وإنما فعلت ما فعلت من أجل مصر ورجوته أن يعفينى من منصب وزير الحربية، وأن أبقى رئيسا للأركان لإدارة المعركة قريبا مع العدو ولكنه أصر وأمر بترقيتى إلى رتبة فريق أول.

وطوال الأيام التى تلت ذلك لم يتوقف عن الإشادة بى وبالدور الذى قمت به، إلا أننى كنت مقتنعا بأن ما فعلته كان لصالح مصر وصالح القوات المسلحة».

وقال لى الفريق محمد أحمد صادق أنه لم يكن تربطه أية صلة بالسادات، حتى أنه

عندما أقام حفل زفاف ابنة شقيقه لم يوجه إليه الدعوة، وفوجئ بالسادات والسيدة جيهان يحضران من الإسكندرية إلى نادى الشرطة ليشاركا فى حفل الزفاف، دون دعوة.

وقال لى أن السادات قد اتصل فى الساعة الثامنة والنصف تقريبا، أثناء تناوله الطعام ليبلغه أنه قد عينه وزيراً للحربية، وإذا صحت هذه الواقعة فإنه يكون قد أصدر قرار تعيينه وزيرا للحربية قبل أن يقدم الفريق فوزى استقالته، التى تسلمها السادات حوالى الحادية عشرة مساء.

ولقد وقفت طويلاً مع الفريق صادق حول توقيت الاتصال به لتعيينه وزيراً، فأصر على أن الساعة كانت الثامنة والنصف على نحو ما سجله في يومياته.. وحتى هنا فى شهادته يؤكد أن السادات عينه وزيراً وطلب إليه أن يذهب لحلف اليمين منذ وقت مبكر وقبل الاستقالات .

وقال لي محمد عبدالسلام الزيات أن السادات كان يفكر في تعيين واحد من اثنين وزيراً للداخلية الـواءممدوح سالم أو اللواء صلاح مجاهد، وكانت كفة اللواءمجاهد هي الراجحة.. وجاءت التقارير أن صلاح مجاهد محافظ دمياط حضر اجتماعا مع ضياء الدين داود، وفيما بعد سوف يقول المدعى الاشتراكى فى المحكمة أنه كاد يدخل صلاح مجاهد ضمن المتهمين.

وكان صلاح مجاهد قد استدعى للشهادة، إلا أن شهادته كانت فى صالح ضياء الدين داود، وضد شهادة أحمد الحداد سكرتير المحافظة.

وقد كان من المقرر أن يسافر السادات إلى البحيرة وبرج العرب ليلتقى بفلاحى الإصلاح الزراعى، ولكنه فجأة ألغى هذه الزيارة بعد أن قرر أن يفتح معركة ضد «مراكز القوى» على حد تعبير موسى صبرى.. أما سيد مرعى وزير الزراعة فيقول أنه كان يعد ترتيبات الزيارة فى البحيرة وألغيت الزيارة فأحس بالحرج وذهب إلى الفندق بالإسكندرية لينام بعد رفع سماعة التليفون. فلم يتمكن أحد من الاتصال به، ولم يعرف بالأحداث إلا فى اليوم التالى.. ويقول الزيات أن سيد مرعى كان دائماً يهرب من مواجهة الأزمات، ويظهر فى الوقت المناسب ليجنى الثمار فقط.

يقول سامى شرف فى التحقيق: أنه ذهب مع شعراوى جمعة إلى عبدالمحسن أبو النور وأعدت الترتيبات للاحتفال بزيارة الرئيس إلى دمنهور.. وفى ظهر يوم ١٣ مايو كان

يجلس فى مكتبه، ومعه الدكتور محمد دكروري ـ الذى عين بعد حركة مايو مباشرة أمينا للاتحاد الاشتراكى بالنيابة ـ واتصل به فوزى عبدالحافظ، وطلب إليه أن يحضر لمقابلة الرئيس الساعة الثالثة.

«وفى هذه الاثناء، علمت أنه تم استدعاء السيد ممدوح سالم من الإسكندرية لمقابلة الرئيس، وأبلغت شعراوى الذى كان يتصل بى تليفونيا.. وكان الاستنتاج أن السيد/ ممدوح سالم سيعين وزيرا للداخلية.. وبعدها ذهبت إلى الرئيس وتحدث معى لمدة ساعتين وثلث».. حدثه الرئيس عن تسجيل المكالمة التليفونية بين فريد عبدالكريم ومحمود السعدنى، الذى استمع إليه وقال أنه اتخذ قرارا بقبول استقالة شعراوى جمعة «وطلب منى أن أبلغه بذلك، وأنه قد تم تعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية وأنه أقسم اليمين فعلا».

ويقول سامى شرف أنه ناقش الرئيس فى علاقة شعراوى جمعة بالتسجيل الذى سمعه حيث إنه لم يفهم من حديث الرئيس أى علاقة لشعراوى بالموضوع وقال الرئيس:

ـ أنه يرى أن هناك إهمالا من شعراوى جمعة وأنه اتخذ قراره بإقالته فعلا.

وأبلغ سامى شرف شعراوى جمعة بحديث الرئيس، ثم اتصل بالرئيس من منزل شعراوى جمعة ليبلغه أن رسالته قد وصلت شعراوى.

وأذيعت استقالة شعراوى جمعة فى الثامنة والنصف مساء، وتجمع لديه فى المنزل الفريق فوزى، وسعد زايد، وحلمى السعيد ثم جاء محمد فايق ، وفى هذه الجلسة تم الاتفاق على أن يقدموا استقالتهم، واستدعى سامى شرف أشرف مروان، أحد معاونيه فى العمل، ليطلب منه أن يحضر لكى يوصل رسالة إلى رئيس الجمهورية.

وقبل أن يحضر أشرف مروان كان ضياء الدين داود، ولبيب شقير قد ذهبا إلى منزل عبدالمحسن أبو النور، ومن هناك اتصلوا بمنزل شعراوى جمعة وعلموا أنهم قرروا تقديم استقالة فطلبوا أن يكونوا معهم، أى أنهم لم يكتبوا استقالات.. وهكذا طلب الثلاثة أعضاء اللجنة العليا أن تذاع استقالاتهم بالمرة.. أى أنهم لم يقدموا استقالات مكتوبة ولكن استقالاتهم أذيعت فقط.. وفى المحاكمة لم ينكروا أنهم استقالوا من مواقعهم، وطلبوا أن يذيعها محمد فايق من الإذاعة مع بقية الاستقالات.

وفيما بعد اتصل عبدالهادى ناصف، وصبرى مبدى بمحمد عروق مدير صوت العرب، وطلبا إليه إذاعة استقالاتهما من اللجنة المركزية وكانا يشغلان مواقع فى أمانة الدعوة والفكر.. وكان اتصالهما بعروق بعد أن سمعا فى الإذاعة استقالات المجموعة. وقال صبرى مبدى فى التحقيق أنه لم يقدم استقالة.

المهم أن أشرف مروان حمل الاستقالات إلى الرئيس بحيث تصل إليه فى الساعة الحادية عشرة إلا خمس دقائق كما طلب إليه، ويقول أشرف مروان أنه قد وصل إلى منزل الرئيس قبل الموعد فأخذ يطوف بسيارته فى الدقى حتى يوصل الرسالة فى الموعد المحدد بالضبط قبل إذاعتها بخمس دقائق، حتى تذاع ولا يمكنه التدخل لمنعها.

وترك محمد فايق وزير الإرشاد المجتمعين فى منزل شعراوى وذهب إلى مكتبه كوزير للإعلام وظل به حتى أذيعت الاستقالات فى نشرة الأخبار الساعة الحادية عشرة وانصرف. أما محمد عروق مدير صوت العرب فقد أذاع الاسقالات فى نشرة كفاح العرب الساعة الحادية عشرة والنصف، وأخذ صوت العرب يذيع أناشيد حماسية ومقاطع من خطب جمال عبدالناصر، كما أن محمد عروق قد انفرد فى صوت العرب بإذاعة استقالة عبدالهادى ناصف وصبرى مبدى من اللجنة المركزية وأحدهما كان مسئول التثقيف والآخر مسئول الصحافة، كما ذكرنا.

وبذلك وفى حركة عاطفية تخلوا جميعا عن السلطة، ولو أنهم فكروا قليلا لكان أمامهم عدد من النقاط عليهم أن يتنبهوا لها إذا كانوا يريدون بالاستقالات تغيير السادات:

* إن الذى يريد أن يغير لا يمكن أن يكون بعيدا عن السلطة فالشرعية لها قداستها فى مصر.

* إنهم لو كانوا يريدون القضاء على السادات، لاستخدموا الإذاعة فى إذاعة استقالة السادات نفسه بدلاً من إذاعة استقالاتهم عندها كان الأمر كله سوف ينقلب معهم.

* إنهم إذا كانوا يريدون أن تخرج الجماهير فإنهم استقالوا يوم الخميس واليوم التالى إجازة رسمية ـ الجمعة ـ.. لا عمال فى المصانع.. ولا طلاب فى المعاهد والجامعات.

* إنه لو كان فى فكرهم أن تتحرك الجماهير لكانت رؤيتهم للتنظيم السياسى غير واقعية، خاصة أنهم أبعدوا التنظيم عن حلبة الصراع وكانوا باستمرار يؤكدون فى نشرة «الاشتراكى» العلنية للتنظيم «ونشرات التنظيم الطليعى السرية» على أنه ليس هناك خلاف، ولم يرسلوا للأعضاء أى توجيه أو معلومات تفيد أن هناك خلافات.

* إذا كانوا يرون أن السادات قد بدأ اتصالاته بالأمريكان أو أنه بدأ يغازل إسرائيل، ويؤجل المعركة ،أو أنه يخرج على خط عبدالناصر، فإن الاستقالات لم تكن نتيجة لذلك بل تعاطفا مع شعراوى جمعة أو بمناسبة إقالته، ثم إذا كانوا يرون هذه التراجعات فهل كانت الاستقالة هى الموقف السليم.

* إن تقديم الاستقالة العـاطفية كان خاطئاً وإذاعتها عند قرب منتـصف الليل يعنى أن أحداً لن يسمعها.. فهم بهذه الاستقالة فقدوا الشرعية، ولا يستطيعون تحريك جندى واحد لا من الجيش ولا مـن الشرطة،حيث إن ولاء هـذه الأجهزة هو للشـرعية وحمايتـها تكون للشرعية فقط.

هل كان سـليما أن يـتركوه ليـنفذ التـراجعات هكـذا ببساطـة ودون حتى كشـف هذه التراجعات للناس إذا كان هناك إصرار على الاستقالة.

ويقول ضياء الدين داود أنه فكر من قبل فى الاستقالة كوسيلة ايجابية «فى مقاومة ما لا أؤمن به وتسجيـلاً مكتوباً لرأيى وإخلاء لمسئـوليتى أمام ضميرى وأمام التـاريخ ومما كنت أتوقع أن تتردى فيه البلاد من هاوية لم يكن يدرى إلا الله مداها.

كنت أريدها وسيلة مقاومة وموقفا محـدداً ومعلنا دون أن تشغل بالى ردود الفعل على شخصى فقد كنـت أقدر أكثر المخاطر وأوقعها ولكن إرادة الله علـى أى حال كانت أسبق، ذلك أننى اتفقت بعد ذلك مع الدكتور لبيب شقير على الاسقالة وحددت لها يوم الخميس ١٣ مايو، وفـعلا جمعـت أوراقى وغادرت مبنـى الاتحاد الاشتراكـى إلى منزلـى ورغم ما تعودتـه من قضاء نهـاية كل أسبوع بـبلدتى الروضـة إلا أن حالة انفلـونزا طارئة داهمـتنى وألزمتنى بيتى بالقاهرة.

وكانت قد انتابت لجان الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الـشباب والتنظيم الطليعى حالة من الغليان مـنذ اجتماعات اللجـنتين التنفيذيـة والمركزية ومنذ خطاب الـسادات فى أول مايو وإقالة السيد/ على صبرى.. ومن ثم جرت منـاقشات كثيرة وعقدت اجتماعات وطرحت تساؤلات مليئة بالنقد والاستنكار.. كـان هناك إحساس واضح بالخطر.. ولكن لـم يتجاوز الأمر مـجرد الاسـتنـكار وإبـداء الـسخط دون اتخـاذ مواقـف إيجـابيـة، وتطـاير فـى جو الاجتماعات الـهجوم والاتهام الصريح أو المقـنع على السادات وسياستـه وأسلوب الحكم وحكم الفرد.

كانت أخبار تلك الاجتماعات خاصة ما عقـد منها بالقاهرة والجيزة يصل إلى السادات وكثرت طلباته لإيقاف البعض أو إجراء تحقيقات مع البعض الآخر.

كما عقد اجتماع لأمـناء الشباب بالمحافظات حميت فيه المناقـشات واشتد الشباب فى النقـد اللاذع والتساؤل المـتشكك، ثـم اتفقوا علـى أن يوجهوا قائـمة من الأسـئلة المحددة

للسادات حول ما يرونه من انحرافات عن المبادئ والقيم المتفق عليها أو التى يحارون فى فهمها.

وكان الدكتور مفيد شهاب أمينا للشباب وقتذاك وقد قبض عليه وحقق معه بشأن سماحه بعقد ذلك الاجتماع وإدارة تلك المناقشات الصريحة الجريئة، واتهم بأنه لم يوقف المناقشات المشار إليها، وجاء فى قرار الاتهام أنه عقد اجتماعا طارئا لأمناء الشباب بالمحافظات خدمة لخطط التآمر وتنفيذا له وتم فى هذا الاجتماع مهاجمة رئيس الجمهورية بغية إجباره على ترك منصبه بغير الطريق الدستورى وقد حرص وهو يرى أن فريقا من الشباب قد ضلل أشد التضليل فى محافظتى القاهرة والجيزة على أن يقف دائما فى موقف المشجع المؤيد للتآمر فلم يفعل شيئا على الإطلاق لتنوير هؤلاء أو مدهم بالمعلومات الصحيحة فكان سكوته وسلبيته وهو المسئول الأول فى مجال الشباب وسيلة ساعدت المتآمرين فى استخدام الشباب والزج به فى التآمر، وقد مكث فى السجن من ١٣ مايو حتى ٩ ديسمبر عندما حكم ببراءته.

اتجه السادات إلى الفلاحين عن طريق المهندس سيد مرعى وإلى رجال الطرق الصوفية عن طريق توفيق عويضة وغيرهما. وأعد له المهندس سيد مرعى استقبالا حاشدا من فلاحى الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة وأقيمت الزينات.. وكل ذلك بعيدا عن اشتراك تنظيمات الاتحاد الاشتراكى. وكانت تلك الزيارة وسيلة تمويه لما كان يدبره وما كان يعده فى تكتم للانقضاض على مجموعة مايو. وقد ادعى السادات فيما بعد أنه ألغى الزيارة لما نمى لعلمه من أن خطة للعدوان عليه كانت ستنفذ أثناء تلك الزيارة.. وهى فرية لا أساس لها إذ لو صحت لتناولتها تحقيقات قضية مايو وكانت أحد الاتهامات.

أما توفيق عويضة فقد أعلن عن حضور السادات لاحتفال المولد النبوى الشريف بمسجد الإمام الحسين وإلقاء خطاب فى تلك المناسبة، وكان واضحا أن الاحتفال سوف يستغل لأغراض سياسية إذ لم يسبق من قبل حضور رئيس الجمهورية والحديث فى مناسبة احتفالات المولد.

وحشد رجال الطرق الصوفية فى تجمع كبير بالمسجد وأمامه، وما إن وصل السادات للساحة الخارجية للمسجد حتى التفوا حوله فى حلقة وهم يتلون الأدعية والفاتحة وهو يقف وسطهم رافعا كفيه فى مظهر التبتل والورع وجاهرا بالفاتحة «ويبربش» بعينيه. ثم

دخل وسط هذا الموكب الحاشد بالعمامات الخضراء والسوداء والهتاف والتصفيق بشكل مثير لم يسبق له مثيل... ولا يليق بحرمة المسجد واحترامه، حيث لا يجب أن يرفع به صوت لغير الله ولا يعظم فيه إلا الله والكل فيه أمام الله عبيد سواسية. ثم وقف السادات يتكلم وسط الصخب والهتاف والتصفيق وعاد إلى التلميح لما قاله في أول مايو وتشويه الحقائق واللعب بالعواطف،وأعلن أنه لن تحل ذكرى المولد التالية إلا وقد أظلت التأمينات الاجتماعية كل المواطنين.

وقد حضرت هذا الاحتفال رغم القطيعة، محافظة على الشكل، وقد قال السيد/ محمد عبدالسلام الزيات أن السادات كان مغيظا عندما رآني بالمسجد.

ويقول الفريق محمد فوزي: «إن السادات كان قد نجح في تجنيد اللواء محمد الليثي ناصف قائد وحدات الحرس الجمهوري. وكان قد اطمأن قبل ذلك لموقف الفريق سعد الدين متولي كبير ياوري القصر الجمهوري والذي طرح على السادات اسم عديله اللواء سعد الدين الشاذلي مظهرا موقفه الشخصي والفكري بالنسبة لقضية الاتحاد، وكذا موقفه بالنسبة للفريق صادق.

وفي صباح يوم الخميس ١٣ مايو قام بتنفيذ الشق الثاني من خطته، فاستدعى اللواء ممدوح سالم محافظ الإسكندرية على عجل وعينه وزيرا للداخلية وأنه حضر إلى مكتبه في الوزراة.

ثم حضر إلى مكتبي شعراوي جمعة وسعد زايد ثم سامي شرف بعد مقابلته للرئيس السادات مكلفا إياه بتبليغ شعراوي جمعة أنه قبل استقالته.

وروى سامي شرف ما دار من تفصيلات في هذا اللقاء».

ويقول الفريق فوزي أنه كان قد كتب استقالته كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة مساء اليوم السابق بعد تأكده أن الرئيس السادات قد خدعه ورفض تنفيذ المعركة بعد أن حدد له تاريخ بدئها، وذلك «لأن مركزي القيادي بين قادة القوات المسلحة أصبح غير متزن، وكنت مقتنعا بعدم جدوى استمراري قائدا للقوات المسلحة طالما أن معركة تحرير الأرض التي أعددت لها مقوماتها الأساسية طوال أربع سنوات لن تتم في توقيتها المخطط له، واحتفظت بهذه الاستقالة وأبلغت زملائي الوزراء الذين حضروا إلى مكتبي بقراري لإنهاء خدمتي وتقديم استقالتي إلى رئيس الجمهورية».

ويقـول أنه استدعـى الفريق صـادق واللواءات محـرز مصطـفى ومحمـد على فهـمى وأحمد زكـى، وأخطرهم بالمـوقف العام وبقـراره بإنهاء مهـمته بالقـوات المسلحة بـسبب رفض الرئيس الـسادات إتمام المعركة «بعد أن كان قد أعـطانى التوجيهات لتـنفيذها وحدد موعد بدئها، وأننى لا يمكننى تحمل مسئولية انهيار مقومات المعركة بتأخيرها وإلغائها»، إذ إن ذلك لن يكون فى صالحنا، كما ذكرت أن الرئيـس يتجه بكل ثقته ووزنه إلى الأمريكان إلى حد اسـتعداده لتنازلات تـخص سيادة الدولة، وأنـه سوف يطيح بـالقيادات السيـاسية والعسكرية بالدولة، وترجمها الفريق صادق إلى كلمة بيع البلد للأمريكان وأنا وافقته على ذلك، والغريب فى الأمر أن الفريق صادق نقل هذه الجملة إلى الرئيس عن لسانى أنا.

رفض جميع الـقادة الحاضرين عزمى على الاستـقالة، وقالوا أنه ليس للقـوات المسلحة دخل بالـسياسة الـداخلية للـدولة وأن علىّ الاسـتمرار فى مـهمتى، فأجبت بأننـى كوزير للحربية عضو عامل فى مجلس الوزراء وعلـىّ مسئوليات تأكدت من أن رئيس الجمهورية لا يرغب فى تحقيقها. ورد الفريق صـادق بأن «الموقف صعب، أرى أن سيادتك تذهب إلى المنزل وتؤجل الاستقالة إلى الغد حيث يمكـن مناقشتها فى هدوء»، فرفضت ذلك، وقلت له: «أنا مصمم على الاستقالة وأعرف كيف أوصلها للرئيس، وانصرفت إلى منزلى».

وحوالى الساعة الثامنة والنصف مساء اتصل الفريق صادق بالرئيس السادات وروى له تفصيلات ما حدث بـعد ظهر اليوم فى مكتبى، وكيف أنه تمـكن من طرد الوزراء شعراوى جمعة وسامى شرف وسعد زايد من مقر الوزارة، كـما منع الفريق فوزى من جمع المجلس الأعلى للقوات المـسلحة، كما طمأن الرئيس علـى القوات المسلحة وسيطرته عـليها وعلى قادتها. وكان رد الرئيس السادات بالشكر وتعيين الفريق صادق وزيرا للحربية فورا.

ويروى الفريق فوزى وقائع الليلة فيقول أنه «بعد التاسعة مساء، شعراوى جمعة دعانى إلى منزلـه ـ لأمر هام. وجدت الزملاء الوزراء: سـامى شرف ـ سعد زايد ـ محـمد فائق ـ حلمى السعيد وأشـرف مروان. وكان قد انتهى رأى المجتمعين إلى اتبـاع أسلوب الشرعية وتثبيتها، كان قرار كل منهم على انفراد هو تقديم استقالته. وبالنسبة لشخصى فقد أظهرت استقالتى المجهزة من أمس، ووضعتها فى ظـرف عنونته باسم الرئيس أنور السادات رئيس الجمـهورية والقـائد الأعلى لـلقوات المسـلحة، وسـلمته إلـى أشرف مروان لتـسليمـه إلى الرئيس أنور السادات.

غادرت منزل شعراوى جمعة إلى مكتبى بسيارتى الخاصة، وأخطرت اللواء أمير الناظر

سكرتير ثانى الوزارة بأننى أرسلت استقالتى إلى رئيس الجمهورية، وسلمته بعض الأوراق والمستندات السرية منها المستند الوحيد الذى كان مجهزا لتوقيع رئيس الجمهورية لبدء معركة تحرير الأرض ورفض توقيعه أمس، وأخذت أدويتى الخاصة وغادرت المكتب إلى منزلى».

سمع الفريق فوزى الاستقالات بمنزله ويروى قصة اعتقاله فى الفجر قائلا أنه «فى الساعة الثانية صباحا يوم ١٤ مايو استيقظت على دقات الجرس ففتحت باب منزلى، فوجدت ضابطا من الحرس الجمهورى قال لى:«أنا متأسف يا فندم صدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد إقامة سيادتك فى منزلك، ولن يحدث شىء سوى تغيير الحرس القديم بحرس من طرفى وأنا باقٍ خارج المنزل إذا أردت منى أى شىء». شكرته، واستأنفت نومى فى هذه الليلة.

فى منتصف الليل أيضا اتصل الفريق صادق بى تليفونيا وقال: «إحنا مش اتفقنا تؤجل استقالتك لباكر»، فقلت له: «أنا قررت الاستقالة منذ أمس وأنت تعلم ذلك وهذا موضوع شخصى وأنت تعلم السبب»، وبعدها انقطعت حرارة تليفونات المنزل نهائيا!.

بينما كان الفريق صادق يكلمنى من مكتبه فى كوبرى القبة منتصف هذه الليلة استدعى على عجل كتيبة وحدات خاصة بقيادة المقدم إبراهيم الرفاعى، وأحاط بها قيادة كوبرى القبة مدعياً أنه إجراء وقائى ضد ما أسماه احتمال مهاجمة القيادة والاستيلاء عليها ضمن مخططى المزعوم لقلب نظام الحكم بالقوة، وهو يعلم أننى نائم فى منزلى الذى تحيط به حراسة مشددة من الحرس الجمهورى.

كما قام الفريق صادق برفع درجة استعداد بعض وحدات المنطقة المركزية، ومنع أى تحركات عسكرية بدون إذنه شخصياً، وأخطر قادة القوات المسلحة جميعا بأن التعليمات والأوامر تصدر باسمه الشخصى، وأن القائد السابق قد قبلت استقالته. كان ذلك أول تمثيلية يقوم بها الفريق صادق الذى عينه الرئيس وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة الساعة الثامنة والنصف مساء نفس اليوم، وعندما طلب منه حلف اليمين رد عليه صادق بضرورة تأمين القوات المسلحة أولا. وكانت الاتصالات على مستوى القيادة العامة فى تلك الليلة تجرى بين الفريق صادق، والفريق سعد الدين متولى، واللواء محمد الليثى ناصف، ومدير المخابرات الحربية، ومدير الشرطة العسكرية، وقائد المنطقة المركزية.

وفى الساعة الخامسة مساء الأحد ١٦ مايو حضر إلى منزلى عميد وثلاثة ضباط من مباحث أمن الدولة، ودعونى للتوجه معهم إلى سجن أبو زعبل، وجدت أن السجن قد ضم الزملاء: على صبرى ـ ضياء الدين داود ـ الدكتور لبيب شقير ـ عبد المحسن أبو النور ـ شعراوى جمعة ـ حلمى السعيد ـ سامى شرف ـ سعد زايد ـ ومحمد فايق.

ثم حضر الزميل أمين هويدى وكانت مفاجأة لى إذ إنه لم يكن شريكا فى الحكم منذ فترة، فقدرت أن الاعتقال لا يقتصر على الخلاف السياسى بين الرئيس ورجال الحكم، إنما هو انقلاب واسع يهدف إلى الإطاحة برجال الرئيس عبدالناصر ومبادئه وعهده أيضا.

وخلال يومى ١٤ و ١٥ مايو كان عدد المقبوض عليهم أكثر من ألفى قيادى، أو شخصية هامة، أو كادر مسئول فى الهيئة التنفيذية، أو التشريعية، أو قيادة وأجهزة الاتحاد الاشتراكى العربى اتسعت لهم سجون: أبو زعبل ـ طره الحربى ـ القناطر ـ جنوب التحرير ـ محكمة الاستئناف، بالإضافة إلى عنبرين فى الكلية الحربية وكلية الشرطة.

ورقى صادق إلى رتبة فريق وأصبح وزيراً للحربية، ولكنه ظل يبحث عن معلومة مادية واحدة تدلل على الانقلاب العسكرى بالقوة، فلم يعثر على شىء. وبدأ التحقيق ـ تحت تهديد السلطة بالسجن ـ مع ضباط سكرتارية وزير الحربية وبعض القادة فلم يجد أى مبرر أو دليل لاستمرار حبسهم، ثم اتجه إلى أقاربى فى القوات المسلحة وخارجها.

وهكذا تحولت الاستقالة إلى تمثيلية مؤامرة لقلب نظام الحكم أدت إلى إجراء تطهير وإقصاء ونقل كل من له علاقة أو صلة مظهرية بشخصى، كما حدث نفس الأمر بالنسبة لأبناء وأقارب زملائى الوزراء داخل القوات المسلحة وأجهزة الإدارة والأمن فى الدولة».

اجتماع القناطر

كان محمد عبدالسلام الزيات قد عين وزيرا للدولة لشئون مجلس الشعب يوم ٥ مارس، ولا شك أن تعيينه ارتبط بخطة السادات للتحرك، لذلك فإن هذا التعيين لم يلق ترحيبا من شعراوى جمعة على حد تعبير الزيات لى.

ويقول أنه فى شهر مارس عقد السادات اجتماعا فى القناطر الخيرية حضره معه الليثى

ناصف قائد الحرس الجمهورى لدراسة خطة أمن الرئيس وحمايته، وقال الليثى ناصف أن لديه تعليمات منذ أيام عبدالناصر ألا يتحرك الحرس الجمهورى إلا بتعليمات من الرئيس أو من سامى شرف. وفى هذا الاجتماع طلب السادات استبعاد اسم سامى شرف، أى أنه لا يتحرك الحرس إلا بتعليمات منه شخصيا فقط.. وكان استبعاد سامى شرف يعنى أنه يفكر فى شيء بالنسبة له، وكان الليثى ناصف قد عين قائدا للحرس الجمهورى منذ عام ١٩٦١ وارتبط بسامى شرف وكان رجلا رقيقا ومهذبا.. ومازال حادث وفاته فى لندن بعد ذلك موضع تساؤلات متعددة.. وكان قد قيل أنه سقط من الطابق العاشر فى لندن لأنه أصيب بدوار.

وقال لى الدكتور حسن صبرى الخولى صديق الفريق الليثى ناصف أن الليثى أبلغه أن خطة القبض على مجموعة مايو قد وضعت يوم ١٤ أبريل. وتمت مناقشتها بالتفصيل الدقيق جدا جدا.. وحددت الأسماء، وأجريت تحريات عن كل ضابط مكلف بالقبض على شخص معين.

ويؤكد هيكل أن السادات كان قد أعد من قبل خطة القبض عليهم، وأن الاستقالات وصلته فى حضوره، وقال السادات أنه سوف يعتقلهم، ولكن هيكل طلب منه الاكتفاء بتحديد إقامتهم.

وهذا هو فعلاً ما حدث فى اليوم الأول، ثم تحول تحديد الإقامة إلى إلقاء القبض عليهم، واودعوا جميعا سجن القلعة لمدة أيام قبل أن تبدأ النيابة التحقيق معهم قبل أن تنتقل القضية إلى المدعى الاشتراكى.

ويقول الليثى ناصف فى حديث - جريدة الأخبار - له بمناسبة مرور عام على حركة مايو أنه بعد اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٤ أبريل كان قد اتضح أن هناك تيارات خفية لم تظهر إلا فيما بعد، كما أوضح الرئيس بعد ذلك.. فاستدعانى لأكون فى الصورة وعلى علم بما يجرى.

وحتى يوم ١٣ مايو كان يستدعينى الرئيس ليعطينى التعليمات والتوجيهات اللازمة..

أى أنه كان هناك إعداد مسبق قبل الاستقالات للقبض على مجموعة مايو.

أما موسى صبرى فيزيد الأمر وضوحا عندما يقول بالنص: إن الرئيس السادات كان مستعدا تماما لأى تحرك من جانبهم، كان مستعدا بخطة عسكرية كاملة، تحددت فيها

التحركات والتكليفات كاملة، وقد تم ذلك منذ شهرين كاملين، عندما استدعى الرئيس السادات الفريق الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورية وكلفه بوضع خطة لحماية القاهرة، تنفذها قوات الحرس الجمهورى وكان الرئيس قد وضع فى حساباته أن يحرك شعراوى جمعة الأمن المركزى.

ولم يكن السادات مهتما بشخصه، كان سلاحه معه لايفارقه حتى فى غرفة نومه، كان الرئيس يخشى على العاصمة، ولهذا وضعت الخطة الكاملة، وكان الفريق الليثى ناصف ينتظر فقط الأمر من الرئيس.

ويقول موسى صبرى أيضا(١) أنه بعد استقالة شعراوى جمعة استدعى الرئيس الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى وسأله هل أنت جاهز، وقال له لقد دخلت معركة تصفية «مراكز القوى» ولن أخرج منها حتى تنتهى تماما، شد الدبابات.. كل واجبات الخطة الموضوعة تنفذ.

ومعنى رواية موسى صبرى أن ما ذكره حسن صبرى الخولى نقلا عن الليثى ناصف شيء مؤكد، فالخطة قد وضعت تفصيلا قبل شهرين.. وأن السادات أصدر أوامره بتنفيذ الخطة قبل أن تصل إليه بقية الاستقالات.. أى أن أمر اعتقالهم كان وارداً سواء استقالوا أم لم يستقيلوا.. وأن استقالاتهم ربما أعطت المبرر العلني للاعتقال.. ثم نسبة مؤامرة إليهم ثم محاكمتهم بتهمة إحداث انهيار دستورى ثم تطور الأمر إلى أن تكون التهمة أكبر بكثير، بعد ذلك.

ويقول الليثى ناصف أنه فى أقل من ساعة قامت قوات الحرس الجمهورى بتأدية مهمتها. ومن البديهى أنه ما كان لها أن تقوم باعتقال هذا العدد من القيادات الذين يسكنون فى مناطق متفرقة من القاهرة فى هذا الزمن المحدود إلا إذا كان كل شيء معدا إعداداً جيدا، ومدروسا بدقة، من قبل.

وشهادة الليثى ناصف تؤكد أن التربص بهذه المجموعة وإعداد خطة للقضاء عليهم كان وارداً من قبل، ولكنهم فقط سهلوا العملية وأعطوها الصبغة العلنية باستقالاتهم.

يقول سامى شرف فى التحقيق: لقد كانت تربطنى علاقات طيبة بكثير من الضباط خاصة ضباط الحرس الجمهورى ويمكن التحقق من أننى لم أجر أى اتصال بأحد..

(١) جميع أقوال موسى صبرى تستند إلى كتابة وثائق مايو.

بالعكس كان حديثى مع قائد الحرس الجمهورى باستمرار، وحتى ١٣ مايو الساعة السابعة والربع علمت أن قائد الحرس الجمهورى كان يريد الاتصال بى فطلبته وأخبرته بقرارى بالاستقالة ـ وقلت له ينفذ كل ما يصدر إليه من أوامر من السيد الرئيس أنور السادات.

وقلت له بالنص: شوف انت شغلك، وأدى واجباتك. وتم هذا الحديث مع اللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى وكنت فى كل تصرفاتي مع قائد الحرس الجمهورى أنصحه بأن يلتزم بتنفيذ الأوامر التى تصدر إليه كما أننى لم أدخل مقر الحرس الجمهورى منذ سبتمبر ١٩٧٠».

ويقول موسى صبرى أن الرئيس سأل قائد الحرس عن رأيه فى سامى شرف، قال قائد الحرس: سامى كويس يا أفندم.

وسأل الرئيس: وإذا حصل منه أى شيء، ورد قائد الحرس: على ضمانتى يا افندم

رد الرئيس: انت مسئول عنه.

قال قائد الحرس: تمام يا افندم

وانصرف الفريق الليثى وبدأ التجهيز.. والطريف أن دبابات الحرس الجمهورى على بعد أمتار من مكتب سامى شرف ولكنه لم يشعر بشيء.

والحقيقة أن الدبابات كانت على مقربة من مكتب سامى شرف، بيد أن سامى شرف كان قد استقال، ولم يعد إلى مكتبه الذى تركه فى الصباح، وترك فيه كل أوراقه.

ويقول موسى صبرى أنه بعد هذا الحوار بين الرئيس والليثى ناصف: «انصرف الفريق الليثى بعد تلقى الأمر من الرئيس السادات بتنفيذ خطة حماية القاهرة والخطة موضوعة بكل تكليفاتها منذ شهرين قبل أن تظهر المؤامرة فى الأشرطة ليلة ١٢ مايو.. ومراكز القوى لا تعلم».

وقال موسى صبرى أيضاً :«أن الليثى ناصف قد اتخذ على مسئوليته قرارا بأن حدد إقامة سامى شرف من تلقاء نفسه عندما سمع نبأ استقالته من الراديو. وكانت الأمور قد تطورت بين السادات ومجموعة مايو سريعا حتى وصلت إلى حد أنهم قدموا استقالة جماعية».

وفيما بعد سوف يتهمهم السادات بسبب هذه الاستقالات بأنهم كانوا يهدفون إلى إحداث انهيار دستورى.. وتكون هذه هى التهمة الرئيسية التى يحاكمون من أجلها، قبل أن تتطور الأمور إلى حد اتهامهم بالقيام بمؤامرة، وتوجيه تهمة الخيانة العظمى إليهم

5

تسجيلات مايو

دار الخيّال

وزارة جديدة

حضر عزيز صدقى إلى منزل الرئيس وطلب السادات من الزيات أن يذهب ويتسلم الإذاعة .. ويقول الزيات أنه ذهب إلى الإذاعة فلم يسأله أحد إلى أين هو ذاهب، حتى إجراءات الأمن العادية لم تكن متوفرة فلم يعترض طريقه أحد، وجلس فى مكتب وزير الإرشاد وبدأ يمارس مهامه. بعد أن أمسك بورقة وكتب عليها بخط يده قراراً بتعيينه وزيراً للإعلام ووقعه باسم أنور السادات.. بعدها أعلن السادات تشكيل وزارة جديدة، دخلها على السيد على للإسكان، وإسماعيل صبرى عبدالله نائبا لوزير التخطيط، وأحمد سلطان للكهرباء، وعلى والى للبترول، ود. فؤاد مرسى للتموين وإسماعيل غانم للثقافة، وسليمان عبدالحى للنقل، ود. عبدالقادر حاتم نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للإعلام، ومحمد عبدالرقيب وزيرا للرى، وعين سيد فهمى مديرا للمباحث العامة، والعميد حسن أبو باشا مساعدا له، وعين د. عزيز صدقى مسئولا عن الاتحاد الاشتراكى.

ومنذ تلك اللحظة بدأ تفتيش دقيق لجميع منازل المقبوض عليهم بحثاً عن أية مخالفات قديمة أو حديثة أو أى أوراق.

ويقول الفريق فوزى: حضرت إلى منزلى لجنة من نيابة أمن الدولة يرأسها وكيل نيابة معه مساعدان وضابط من المباحث العامة، وأجروا تفتيشا دقيقا لمنزلى بحثا عن مستندات أو

أوراق تهم القضـية، وكسروا أدراج مكتبى، كما فـتشوا جميع غرف المنزل حـتى غرفة نوم زوجتى وغرف نوم أولادى الصغار وهم نيام.

وكانت حصيلة التـفتيش الدقيق استيلاء اللجنة على أشـرطة أطفال، وألعاب روسية ٨ ملم ظنوا أنـها أشرطة مسجلة، وحوالى مـائة دولار بواقى بدل سفر، واطلع رئيـس اللجنة على خطابات، ومستندات شخصية، وصور عائلية، وأخذ منها ما يروق له.

وسأل زوجتى عن ممتلكاتى وعن مصاغهـا وعن البنوك التى أتعامل معها وعن الأرض التى أمتلـكها فى محافظة المـنوفية وعن ديونى الماليـة، وأجابت زوجتى على جمـيع أسئلة رئيس لجنة التفتـيش بما تعلمه تماما، غير أنها دهشت بل ونـفت امتلاكى لأرض زراعية فى المنوفية. ولاحـظت زوجتى أن جميع أعضـاء اللجنة عدا رئيسـها كانوا خجلين لـلموقف وأصابهم الاشمئزاز مع العطف، خاصة عندما اقتحم رئيس اللجنة غرفة نوم أولادى.

توجهت اللـجنة فى الصباح إلى البُنـك الأهلى فرع مصر الجديدة وأمرت بفـتح خزينة كانت مخصـصة باسم زوجتى وأخذوا منـها مستند مديونـية على، كذا مستنـدات عقارية وشرعية، ولم يجدوا أى مصاغ لزوجتى أو أوراق مالية، كما اطلعوا على حسابى فى نفس البنك وعلموا أنه قاصر على مبلغ ٧٠٢ جنيه و ١٣٠ مليما فقط. وعندما توجهت زوجتى إلى البنـك بعد يومين وفتـحت الخزينة وجدتهـا غير منظمـة، واكتشفت نقص المـستندات الشخـصية، ولكن أميـن خزائن البنـك أنكر فتحهـا بمعرفة أحد. ثـم توجهت اللجـنة إلى الاسكندرية حـيث كسرت باب منزلى المؤجر، وأجـرت التفتيش والبحث ولكـنها لم تجد شيئا، ولاحـظت زوجتى أن وكيل الـنيابة أثناء الـتفتيش والبـحث كان يقرأ مذكـرة مدونة بمعرفة المباحث العامة موجـود بها معلومات شـخصية عن ممتـلكاتى مملوءة بالمـبالغات لا يصدقـها عقل. وقد جـاءت لى فرصة الاطلاع علـى هذه المذكرة الخاصـة فى أوراق لجان الحراسة التى قامت بدورها بحصر وتسجيل أثاث منزلى فى مصر الجديدة.

وجاء دور لجنة إقامـة الحراسة عقب لجنة نيابـة أمن الدولة وأخذت نصيبهـا الكافى فى مضايقـة زوجتى وأخى عندما أرادت أن تقـيم بالثمن كل صـغيرة وكبيرة فى منـزلى بمصر الجديدة. وكان التعـمد فى المبالغة أثناء الحصـر والتقييم المالى واضحا، وكـان من المضحك حقا أن تتـمكن زوجتى من إحضار فـاتورة تكاليف عفشـها محليا منذ عـام ١٩٤٩ وثمنه ثلاثمائة جنيه مصـرى فى ذلك الوقت، بينما تقدير اللجنة زاد علـى ثمانية آلاف وأربعمائة

جنيه. كما أثبتت اللجنة مديونيتي فى ذلك الوقت بمبلغ ستة آلاف وسبعمائة جنيه، وأننى مستبدل من المعاش اثنى عشر جنيها تخصم من مرتبى الشهرى.

وانتهت اللجنة فى قرارها بوضع المنزل ومحتوياته وزوجتى وأولادى تحت الحراسة، وأيدت المحكمة الحراسة القضائية يوم ٢ أكتوبر، علما بأن المنزل مرهون لدى البنك العقارى المصرى بمبلغ ١٢٨٠ جنيها و ٣٥٩ مليما سلفة عقارية صعب علىّ وعلى زوجتى سداده قبل أن تقرر اللجنة قيده تحت الحراسة، وهو مقيد فى الشهر العقارى باسم زوجتى ومنزلها تحت الحراسة بقرار محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب الصادر فى تاريخ ١١ مايو.

فى نفس هذا التوقيت قامت لجنة من ضباط القوات المسلحة برئاسة اللواء عبدالقادر حسن ـ الذى عين مساعداً لوزير الحربية بعد ١٥ مايو ـ بجرد وتفتيش مكتبى فى مقر الوزارة وفى القيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر باحثا عن أوراق أو مستندات تخص القضية فلم يجد شيئا هاما سوى يوميات تحركاتى ومقابلاتى التى كانت تسجل بمعرفة السكرتير، كما تحصل على بعض النوت الصغيرة التى كنت أسجل بها ملخص المقابلات الرسمية، أو نقاطًا للبحث والمناقشة كرؤوس موضوعات عسكرية مع رئيس الجمهورية أو كبير المستشارين السوفييت، أو أجندة وموضوعات اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو كمجلس الوزراء. كما قام بجرد أسلحتى الخاصة وكلها بنادق صيد مهداة لى من وزراء دفاع الدول الاشتراكية وعند استردادها بعد ذلك اكتشفت نقص عدد (٢) مسدس عيار ٣٥ ملم.

وجاءت نهاية هذه الإجراءات التعسفية ـ خاصة ماتم لعائلتى من تفتيش منزلى والاستيلاء على بعض مستندات خاصة وعائلية ـ مؤسفة بالنسبة لرجال السلطة، إذ لم يعثروا على شىء يخص القضية، خاصة أنه ليست لديهم أشرطة مسجلة عن شخصى، وكان التشهير فى وسائل الإعلام بذكر تفصيلات تعتمد على المبالغة والكذب هو الوسيلة التبادلية للنيل منى ومن سمعتى الشريفة المعروفة جيدا لدى كل من تعاملت معه مدنيا كان أو عسكريا.

وكان أكثر الكتاب ابتهاجا بحركة مايو بعد موسى صبرى الكتاب الماركسيين، كتب عبدالرحمن الشرقاوى فى ١٦ مايو تحت عنوان «سقطت عصابة الإرهاب» يقول أنه سقط الذين يزيفون الشعارات واختفوا تحت رآية الاشتراكية يمزقون الاشتراكية ويجعلونها مرادفا للإرهاب والإثراء على حساب الغير.

وكتب الشيخ الباقورى عضو اللجنة المركزية أن ما حدث هو «أول الطريق للإصلاح».

وقال مصطفى طيبة يوم ٢٠ مايو أن ما حدث أيام ١٣، ١٤، ١٥ مايو يمثل انعطافا جديدا فى تاريخ مصر يرتبط بكل القيم العظيمة لثورة يوليو المجيدة.

ولم يتخلف أحد من كتاب اليسار الماركسى عن تأييد السادات فى خطواته.

ولكن المسألة لم تنته عند أحداث يوم ١٣ مايو، لقد كانت هناك مهمة على الأعضاء الذين اتصل بهم السادات أن يقوموا بها فى اليوم التالى فى مجلس الأمة، وقد قاموا بها وفقا للخطة الموضوعة يوم ١٤ مايو... لذلك فإن هذا اليوم... أصبح يطلق عليه يوم عيد مجلس الشعب «الأمة سابقا».

فما هى قصة هذا العيد؟

قصة عيد مجلس الشعب

ربما كان احتفال السادات بيوم ١٤ مايو، وجعله يوم عيد مجلس الشعب هو أغرب احتفال فى التاريخ.. فالاحتفالات تكون دائما لمناسبات إيجابية.. أما احتفال مجلس الشعب فهو لمناسبة سلبية!

فى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٧١ قام مجلس الأمة باتخاذ إجراءات شاذة عندما أسقط العضوية عن رئيسه ووكيليه، و ١٥ عضوا من أعضائه دون تحقيق أو سؤال.. أو انتظار لنتيجة المحاكمة.. أو المساءلة.. أو حتى تقصى الحقيقة!

وعضو مجلس الأمة يتمتع بالحصانة، وهناك شروط دستورية وقانونية وقواعد تنظيمية لإسقاط العضوية عنه تتبعها إجراءات.. ولا يمكن القبض عليه، أو التحقيق معه إلا بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه.. ولكن الذى حدث تحت شعار الديمقراطية كان شيئا مختلفا.. اجتمع المجلس واتخذ قرارات ضد عدد من الأعضاء اتضح بعد ذلك أن بعضهم أبرياء.. بل إن بعضهم لم يقدم للمحاكمة أصلا لأنه لم تكن له علاقة بالأحداث على الإطلاق.

وقد قال الرئيس السادات لأعضاء مجلس الأمة يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ أنهم فاجأوه عندما قاموا بعملية تصحيح بإسقاط العضوية مساء ١٤ مايو عن عدد من الأعضاء، واعتبر السادات هذه «المبادرة التلقائية» من أعضاء المجلس مناسبة غالية، وجعلها عيدا لمجلس

الشعب.. يذهب فيه الرئيس إلى المجلس ليتحدث إلى الأعضاء - أيا كانوا - ليؤكد لهم فى خطابه ما قام به زملاء سابقون لهم من تصحيح الأوضاع الخاطئة من تلقاء أنفسهم، ودون توجيه من أحد.. وكيف أنه فوجىء بهذه الحركة الرائعة من مجلس «الشعب».. والحقيقة أن الرئيس السادات لم يفاجأ أبدا بما قام به مجلس الأمة، بل إنه حدث بترتيبه واعداده.

يقول المهندس سيد مرعى فى مذكراته «أن الرئيس استدعاه مساء يوم ١٣ مايو فوصل إليه فى منتصف الليل.. وقد كلفنى الرئيس بمهمة أصبح على أن أنجزها فى مجلس الأمة فى اليوم التالى - الجمعة ١٤ مايو - نظراً للعلاقات المستمرة بكثيرين من أعضاء المجلس - وهى الخاصة بإسقاط العضوية عن رئيس المجلس والأعضاء القليلين الذين كانت تحركهم مراكز القوى».

وهكذا يعترف المهندس سيد مرعى، بأن عملية مجلس الأمة كانت معدة سلفًا، وإنها بتكليف الرئيس وأن المجلس لم يفاجئ الرئيس بهذا الاجتماع، وإنما قام الرئيس بالترتيب والإعداد له!

وكان السادات الذى أمضى سنوات طويلة رئيسًا لمجلس الأمة على اتصال مباشر بعدد من أعضاء المجلس، ولا شك أنه يعد «لعملية» مايو منذ فترة قبلها... ولا شك أيضًا أن محمد عبد السلام الزيات الذى كان قد عين قبل شهر واحد وزيراً للدولة لشئون مجلس الأمة قد أسهم كثيراً فى الإعداد لهذا اليوم ... والملفت أن السادات فى خطابه الذى ألقاه قبل اجتماع مجلس الأمة بنصف ساعة لم يذكر أى أسماء إلا الوزراء الذين أذيعت استقالاتهم فى اليوم السابق، ولكن مجلس الأمة أسقط العضوية عن عدد من الأعضاء لم يرد ذكرهم فى خطاب الرئيس .

لقد قدم رئيس الجلسة كشفًا بأسماء ١٨ عضواً بينهم الرئيس والوكيلان مطلوب إسقاط العضوية عنهم دون أن يسأل أحد من الذى أعد هذا الكشف، ومن الذى حدد هذه الأسماء.. ولا دور كل منهم !

ويقول مصطفى كامل مراد أن السادات كتب بخط يده أسماء الأعضاء الذين ستسقط عنهم العضوية، وسلمه له أمام نظمى المكاوى ... ولقد تحدث عدد من الأعضاء فى هذه الجلسة الطارئة، ولكن أحداً لم يطالب برفع الحصانة عنهم كما تقضى بذلك القوانين كلها، ولم يطلب أى عضو فى ظل التصحيح الديمقراطى انتظار نتيجة التحقيق.. بل إن أحداً لم يسأل عن دور كل عضو من الذين طلب إسقاط العضوية عنهم فى «المؤامرة»!

كما أن أحداً لم يسأل من الذى أعد قائمة الأسماء، وعلى أى أساس أعدت.

وأول مرة يلقى السادات بنفسه ضوءاً على جلسة مجلس الأمة التاريخية كان يوم ٣ فبراير ١٩٧٧، عندما تحدث عن «مراكز القوى».

وقال أنهم كانوا فى مجلس الشعب كلهم «١٦ واحد من[1] ٣٦٠ وجه مصطفى مراد زعيم المعارضة فى يوم ١٤ مايو كان يوم جمعة، ومصطفى مراد كان عضواً فى مجلس الشعب، جمع مجلس الشعب يوم الجمعة، علشان يردوا على اللى عملته مراكز القوى يوم ١٣ والاستقالة الجماعية وراحوا فاصلين من المجلس ١٦ عضواً منهم رئيس المجلس اللى هم كانوا بيمثلوا مراكز القوى كلهم ١٦ من ٣٦٠ وعلشان كده يوم ١٤ مايو هو يوم عيد مجلس الشعب لازم نسجله فى التاريخ ونسجله أيضًا لمصطفى مراد، اللى هو زعيم المعارضة النهارده».

كان هناك إذن اتفاق أيضًا مع مصطفى مراد إلى جانب الاتفاق مع سيد مرعى.

ويوضح مصطفى مراد نفسه دوره فى جلسة مجلس الشعب التى فوجئ بها الرئيس:

«كانت الأمور قد نضجت للإطاحة بالسادات فى أبريل ١٩٧١ كان يبدو أن التنفيذ قد تأخر إلى مايو، وكانت اتفاقية الوحدة بين مصر وليبيا هى المحور.

كان الأسبوع الأول من مايو قد انقضى، وبدأت السحب تتجمع فى سماء الأسبوع الثانى من مايو، وتنذر بالخطر فقد قررت اللجنة المركزية رفض الاتفاقية، وأصبح مركز السادات معلقًا فى الهواء، وذلك بعد أن كان قد وقع على الاتفاقية دون الرجوع إلى البرلمان. وبدأت مظاهرة الاستقالات الجماعية حيث قدم ١٤ وزيراً استقالاتهم وعلى رأسهم محمد فوزى وزير الحربية ـ وشعراوى جمعة وزير الإعلام وسامى شرف وحلمى السعيد «وذهبت إلى منزل السادات وكان معى من أعضاء مجلس الأمة الذين أصبح بعضهم وزراء! ـ يوسف مكاوى، ومحمد شاهين ـ ومظهر أبو كريشة ـ وأحمد عبد الآخر، ومحمد عثمان إسماعيل، ومحمد حامد محمود وغيرهم .. وهناك اتفقنا على كل شيء.. اتفقنا على أن نعد العدة لقلب التآمر من القضاء على السادات للقضاء على المتآمرين.

قابلوا فى البداية محمد عبد السلام الزيات فقال لهم أنا وزير دولة، وليس لى شأن!

قابلوا كمال الحناوى وكان قد وصل لتوه من المغرب، فقال لهم «المسألة ليست فرض رأى».

---

(١) أسقطت العضوية عن ١٨ عضواً.

وقلت لزملائى من الواضح أننا لابد أن نتبع الطريق الصحيح، وهو أننا باعتبارنا سلطة تشريعية نطلب الاتفاقية لعرضها على المجلس لاتخاذ القرار النهائى بالنسبة لها (١).

ولكن الدكتور لبيب شقير رد بأن عليه أن يطلب الاتفاقية من رئيس الجمهورية، ورد عليه مصطفى مراد : هذا حقنا الذى كفله الدستور واحنا مش ماشيين من المجلس إلى أن تحال الاتفاقية للمجلس ليؤخذ رأى الأعضاء (٢).

وتطور الحديث إلى مبارزة كلامية بين الأعضاء، والرئيس ، وقال له مصطفى مراد: قل هذا الكلام في المجلس، ومع ذلك فإن الاتفاقية خطوة نحو الوحدة ولن نرفضها أيا كان شكلها .

ويواصل مصطفى مراد روايته لأحداث ليلة مجلس الشعب فقد كان في المجلس ٢٣٠ عضواً فى التنظيم السرى «للسلطة» وكان مصطفى مراد، وأحمد عبد الآخر عضوى اللجنة الاقتصادية للتنظيم السرى.

ويقول أنه قابل السادات فاستدعاه سامى شرف وأبلغه أنه «مطلوب أننا نشيل رئيس الجمهورية لأنه عميل أمريكى».

ودافع مصطفى مراد عن السادات قائلاً أنه «ليس عميلاً أمريكيًا بدليل عدائه للإنجليز وهو رجل وطنى».

وقال سامى شرف «عندنا تسجيلات ووقائع لو شفتها شعرك حيشيب».

ولم يطلب مصطفى مراد أن يسمع التسجيلات أو يرى هذه الوقائع ولكنه رد قائلاً:

«أنا عمرى ما أشك لحظة في وطنية السادات ولن أتخلى عنه »!!

قال مصطفى مراد أنه ذهب إلى منزله وأحضر الطبنجة وذهب إلى منزل الرئيس.. الذى قال له أن الموقف سيء للغاية، أنتم متآمرون علىّ فى مجلس الشعب المجلس لازم ينشال!!

واستقر الرأى على ضرورة تغيير ١٣ عضواً من المجلس، وفى أثناء الحوار مع أنور السادات حضر نظمى المكاوى، وقال لمصطفى أنا معاك يا مصطفى، وأعدا ١٣ اسمًا وسجلا الأسماء فى ورقة احتفظ بها مصطفى مراد فى جيبه.

---

(١) مجلس الأمة كان قد وافق على الاتفاقية يوم ٣٠ أبريل ١٩٧١.

(٢) كان لبيب شقير قد حددت إقامته عقب الاستقالة مباشرة.

وذهب مصطفى مراد، ونظمى المكاوى إلى مبنى التليفزيون ولحق بهما يوسف مكاوى، وأحمد يونس، ومحمد عثمان إسماعيل، ومحمد حامد محمود واشتركوا جميعًا فى الاتصال بجميع أعضاء مجلس الأمة وكان كل منهم يطلب النائب ويسلم السماعة لمصطفى مراد ليقول له : أنا مصطفى كامل مراد وفيه انقلاب ضد رئيس الجمهورية وتحضر غداً فى الجلسة.

واستمرت الاتصالات حتى السابعة صباحًا.

وتقول جريدة الأحرار التى نشرت هذه الشهادة أن النواب بدأوا فى الحضور وكان كل منهم يسجل اسمه فى «عريضة» أعدها مصطفى كامل مراد .. وأنه فى تمام الساعة السادسة مساءً كان قد تجمع فى المجلس ٢٨٠ عضواً قاموا بمظاهرة وطنية تطلب انتخاب مصطفى كامل مراد رئيسًا للمجلس بالإجماع، ولكن مصطفى مراد رفض، وأنور السادات عين حافظ بدوى رئيسًا لمجلس الشعب، وعين الوزراء الجدد ..

وفى السابعة مساءً ظهر السادات على شاشة التليفزيون يلقى خطاب مؤامرة مراكز القوى، واستمرت إذاعة الخطاب ساعة كاملة».

وشهادة مصطفى كامل مراد تطرح عدداً من القضايا منها:

* أن السادات هو الذي «عين» حافظ بدوى رئيسًا حتى قبل أن يجتمع المجلس .

* أن مصطفى مراد ذهب إلى مبنى التليفزيون لكي يتصل بالأعضاء من تليفون وزير الإعلام ولابد أن يكون ذلك قد حدث بعد منتصف الليل حيث تسلم الزيات الإذاعة بعد الساعة الحادية عشرة والنصف بعد أن غادرها محمد فايق.

عقدت جلسة مجلس الشعب بعد أن أذاع الرئيس بيانه لا قبل إذاعة البيان، وإذا كانت قد عقدت قبل البيان فإن معناه أن العضوية أسقطت حتى قبل أن يعلن السادات «المؤامرة» .

ومضبطة المجلس تقول عكس شهادة مصطفى كامل مراد.. فهى تنص على أنه «عقد المجلس اجتماعه فى الثامنة وأربعين دقيقة برئاسة الدكتور إسماعيل معتوق أكبر الأعضاء سنًا وقد حضر عدد من الوزراء منهم: الدكتور عزيز صدقى نائب رئيس الوزراء للإنتاج والتجارة .. ووزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية، والمهندس سيد مرعى نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الزراعة والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى، وكمال

هنرى أبادير وزير المواصلات، ومحمد عبد الله مرزبان وزير الاقتصاد والتجارة والاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير التموين، والدكتور سيد جاب الله وزير التخطيط، ومحمد حمدى عاشور وزير الإدارة المحلية، والدكتور أحمد السيد درويش وزير السياحة، وعبد اللطيف بلطية وزير العمل، ومحمد عبد السلام الزيات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة، والمهندس سليمان عبد الحى وزير النقل .

وقال رئيس الجلسة أن البلاد شهدت في الأربع والعشرين ساعة الأخيرة أحداثًا كان لزامًا على مكتب المجلس ورئيسه أن يقوموا بدعوته إلى الانعقاد فلما لم يقوموا بواجبهم تقدم الأعضاء بطلب طبقًا للدستور وقد استجاب رئيس الجمهورية لهذا الطلب وأصدر القرار الجمهورى بدعوة المجلس ».

أى أن البلاد مرت بأحداث، وتقاعس رئيس المجلس ووكيلاه عن دعوته فطلب الأعضاء الاجتماع.. كل ذلك فى أقل من ٢٤ ساعة.

فالاستقالات ـ وكل الأحداث ـ وقعت بعد الساعة الحادية عشرة مساء وبدأ الاتصال بهم بعد منتصف الليل. والمجلس اجتمع فى الثامنة من مساء اليوم التالى .

وفى خلال هذه الفترة ظهر للأعضاء تقاعس مكتب المجلس عن دعوة المجلس فكتبوا عريضة إلى رئيس الجمهورية، قدموها إليه .. نصها:

«السيد رئيس الجمهورية .. تحية طيبة وبعد..

يتشرف أعضاء مجلس الأمة الموقعون على هذا بأن يرفعوا إلى سيادتكم طلبًا بدعوة مجلس الأمة لاجتماع غير عادى بناء على المادة (٥٧) من الدستور وذلك للأسباب الآتية:

«حيث إن رئيس المجلس ووكيليه وعددًا من الأعضاء قد انزلقوا فى عملية خسيسة هدفها طعن الوحدة الوطنية، وهدم الصمود الشعبى من أجل «القفز على السلطة» والمراكز والاستئثار بالسلطة والنفوذ، والاحتفاظ بمراكز القوى والاستغلال .

«وحيث إن هذه العملية كادت أن تفضى بالبلاد إلى حالة من الفوضى التى تلحق أبلغ الضرر بسلامة الوطن واطمئنانه وأمن عماله وفلاحيه وقواه العاملة وقواته المسلحة الباسلة التى تقف على أهبة الاستعداد لملاقاة العدو.

«وحيث إنهم اشتركوا فى هذا العمل بقصد صرف الجماهير عن هدفها الأصلى فى تحرير الأرض، وإلى افتعال صدام لمحاولة طعن الوحدة الوطنية، وهدم جبهة الصمود

الشعبى ومحاولة تفويض أسس الحكم ونظامه وخلق حالة من الفوضى فى البلاد والإضرار بسلامة الوطن واطمئنانه وأمن عماله وفلاحيه وقواه العاملة، كل ذلك من أجل مصالح فردية محمومة على حساب الشعب.

وقد وضح من موقفهم أنهم يستهدفون تعويق كل إجراء يقصد به تصفية الإجراءات الاستثنائية متصورين أن الشعب الذى صنع ثورته وصنع اشتراكيته بقيادة زعيمه الخالد جمال عبد الناصر قاصر على حماية مكاسبه الاشتراكية واستمرار ثورته الاشتراكية وذلك - فى الواقع - حتى تظل هذه الإجراءات الاستثنائية الستار الذى يخفى افتئاتهم على حرية الإنسان وقيمه، ولتمكنهم هذه الإجراءات من الاستمرار فى عدوانهم على حرية الشعب واشتراكيته وديمقراطيته.

إن ما قام به هؤلاء سواء منهم من كان فى مركز القيادة أو فى مركز التابع والظل، يسىء إلى الحياة السياسية وإلى الوطن فى صميم مبادئه وقيمه. ولما كان هذا كله يجعل رئيس المجلس ووكيليه وهؤلاء الأعضاء الذين شاركوهم فى هذه العملية التى تهدد بتدمير نضال الشعب وآماله ومصيره، وقد أخلوا بواجبات عضويتهم وفقدوا الثقة والاعتبار - بالاعتداء على مصالح المجتمع الذى احتضنهم وأوصلهم إلى هذه المراكز القيادية - . فإنه يكون بذلك قد توفرت ضدهم الأسباب الواردة فى المادة (٩٤) من الدستور والموجبة لإسقاط عضويتهم .

ونظراً لأن رئيس المجلس قد تخلى عن مسئوليته وتنصل عن واجبه فى دعوة المجلس مع قيام هذه الضرورة التى تستوجب على المجلس إبداء رأيه فى أعضائه الذين أخلوا هذا الإخلال الجسيم بواجبهم نحو وطنهم وشعبهم . فإننا نطلب من السيد الرئيس أن يأمر بدعوة المجلس بناء على المادة (٥٧) من الدستور لمواجهة هذا الوضع الذى لم يعد يحتمله مجلس يمثل الشعب ويمثل آماله ومعركته ولا تحتمله مرحلة يجب فيها ألا يعلو صوت فوق صوت المعركة .. وتفضلوا يا سيادة الرئيس بقبول عظيم احترامنا .. تحريراً فى ١٤ مايو سنة ١٩٧١[١].

ويلاحظ أن هذه عريضة اتهام وليست طلبًا لعقد جلسة غير عادية للمجلس .

وقد وقع على المذكرة ٢٦٣ عضواً - أعضاء المجلس ٣٥٠ عضواً.

(١) هذه العريضة لم تنشر فى الصحف، وواضح أنها أعدت فى مضبطة المجلس بعد ذلك إتمامًا للشكل.

والملفت للنظر أن مضبطة الجلسة تنشر صورة زنكوغرافية لتوقيعات الأعضاء الذين طلبوا عقد الجلسة غير العادية . ومن بين التوقيعات، أعضاء من أسوان ومن قنا، ومن سوهاج ومرسى مطروح، وكل المحافظات النائية، وبعضها يستغرق السفر إليه أكثر من ١٢ ساعة. فهل كان الأعضاء على علم مسبق بالأحداث لذلك تواجدوا فى القاهرة حتى يكتبوا عريضة للرئيس، ويوقعها هذا العدد الهائل من أعضاء مجلس الأمة ويقدموها لرئيس الجمهورية صباح يوم الجمعة، أى بعد ساعات من الاستقالة فيصدر قرار بأن يجتمع المجلس فى ليلة نفس اليوم .. وحتى إذا صحت واقعة الاتصال بهم جميعًا فإنه يصعب حضورهم وتوقيعهم على المذكرة، إذا كانت التوقيعات صحيحة .

أغلب الظن أن توقيعات الأعضاء المنشورة فى المضبطة جاءت من كشوف الحضور فى المجلس .. لقد كان من بين الموقعين على الطلب عدد كبير من الأعضاء الذين كانوا مرتبطين «بمراكز القوى» سواء كان ارتباطًا سياسيًا، أو بالقرابة ، بل إن بعض الموقعين من الذين ألقى القبض عليهم. ووجهت إليهم تهمة أنهم من مراكز القوى، واتضح أيضًا أن بعض الأعضاء المنشورة توقيعاتهم على طلب هذه الجلسة كانوا بالخارج .(١)

كان الأعضاء يتخذون أخطر إجراء ضد الديمقراطية وهم يتحدثون عن الديمقراطية .

وإذا كان أحد الأعضاء قد قال أن هذا الحدث لم يشهده أى برلمان فى مصر، فقد نسى أن يذكر أنه أيضًا لم يشهده أى برلمان فى العالم . فمجلس الأمة المنتخب، الذى يحمى الديمقراطية والقانون هو الذى ـ بدون أية معلومات موثقة أو حقيقية ـ وبدون مراعاة لأية اعتبارات دستورية أو قانونية، وبدون سؤال لمعرفة الحقيقة.. ولم يحاول أى عضو أن يطالب بالانتظار حتى تتبين الحقيقة من خلال التحقيقات، ولم يتساءل أحد عن الحصانة البرلمانية وكيف تتخذ إجراءات ضد أعضاء مجلس الأمة دون الرجوع إلى المجلس، ودون مناقشة رفع الحصانة عنهم لتمكين النائب العام من التحقيق .. ويقول لى مصطفى كامل مراد ردًا على هذه الملاحظة كيف نطالب بإجراءات عادية، وكنا فى ظل ثورة، وإذا كانت الإجراءات لم تتبع فإن الأعضاء وافقوا بالإجماع .

الوحيد الذى تحدث عن رفع الحصانة هو الوزير محمد عبد السلام الزيات الذى قال: «إن التحقيق سوف يشمل أعضاء آخرين وسوف تتقدم الحكومة إليكم فى الوقت المناسب لطلب رفع الحصانة عنهم ».. وفعلاً قد شمل التحقيق أعضاء آخرين، بل وألقى القبض عليهم ولكن الحكومة لم تتقدم أبدًا بطلب رفع الحصانة عن أحدهم .. ولم يسأل عضو من

(١) سنلحظ ذلك جيداً من شهادة مصطفى كامل مراد بعد ذلك بسنوات.

أعضـاء مجلـس الأمة الذيـن تحدثوا عـن الديمقـراطية وسـيادة القـانون عن هـذا الإجراء المخالف للدستور وللقانون .. وسيادة القانون .. بل إنهم فى مذكرتهم التى طلبوا فيها عقد الجلسة قد تطوعوا بتوجيه اتهامات للأعضاء وإضافة أسماء أعضاء لم يقدموا استقالات، ولم يكن أحد يعرف عنهم شيئًا بل إن بعضهم لم يستدع حتى للتحقيق !

وقد اتخـذ المجلس قراراً بأغـلبية ٦٣ صوتـا بإسقاط العـضوية عن رئيـس المجلس د. لبيب شقير «المنـوفية» ووكيليه : كمال الدين الحناوى «الدرب الأحـمر» وعلى سيد على شعير «شبرا الخيمة».

أما الأعضاء الذين أسقطت عنهم عضوية مجلس الأمة فهم:

ضياء الدين داود «فارسكور» محمد فايق «قصر الـنيل» محمد صبرى محمد محمد مبدى (الإسـماعيلية» أحمد عـبد اللطيـف شهيـب «مصر الجديـدة» عبد الهـادى على ناصف «الـسويس» علام عبد الـعظيم حماد «امبابة» جابر عـبد العزيز مبـروك «الدقى» عبدالعاطى محمد إبراهيم نافع «المطرية» نبـيل محمد المهدى عطية نجم «الـزيتون» محمد البديوى على حسن فؤاد «المطرية» أحمد كـمال أحمد الحديدى «الوايلى» إبراهيم ضياء الدين سيد حراز وحمدى حراز «الزيتون» محمد سـيد عبد المنعم «عابدين» أحمد إبراهيم أحمد موسى «مصر الجديدة»« متولى زكريا محمود النمرسى «الساحل».

ثم انتخب المجلس حافظ بدوى رئيسًا، والذى تـكلم فشكر الأعضاء وأشاد بالرئيس، وتحدث محمد عـبد السلام الزيات وزير الدولة لشـئون مجلس الأمة فهنأ الـرئيس الجديد للمجلس .. وكان أول عمل قام به رئيـس مجلس الأمة أن عرض على الأعضاء قراراً نال موافقة جمـاعية وتصفيقًا حاداً مـتصلاً .. كان القرار يقضـى بتأييد المجلس الكامـل للسيد الرئيـس «ويعلن المجـلس تأييـده المطلق للسـيد / رئيـس الجمهوريـة فى كل ما اتـخذه من خطوات وما أعلنه من قرارات لتحقيق الحرية الكاملة للشعب والقضاء على مراكز القوى، والإرهاب وإعلاء كـلمة الحق، والقانـون، ليشعر كل مـواطن أنه يعيش عـلى أرض وطن يحقق له الحرية والكرامة والطمأنينة والأمان».

وننتقل إلى أخـطر وثيقة فى هذا الشأن وهى مـضبطة مجلس الأمة لنسـجل ما جاء بها بالنص:

كان أول المتحدثين فى تلك الجلسة النائب الرفاعى المرسى التليس وقد جاء فى كلمته:

«وإنى لأتعـجب لما نراه فى بعـض القيادات علـى أعلى مستـوى، يقدمون استقـالاتهم

بحجة أنهم يعملون لصالح هذا الوطن - وأنى أعلنها من هذا المكان أن هؤلاء الأفراد الذين قاموا بهذا العمل، إنما يقومون به لإيقاظ فتنة، وتخريب هذا البلد، وإننا نقول لهم ولمن هم وراءهم، أن الشعب المصرى صامد، وسيظل صامدا لتحقيق النصر، وتحرير الأرض.

وكما كنت أرجو أن يعلم هؤلاء الناس أن مجلس الأمة إن هو إلا السلطة الشعبية الممثلة لإرادة الشعب، وأن هذه السلطة تعلن على الملأ حبها للرئيس أنور السادات، وتنادى من أعماق قلوبها أن الشعب يحبك يا سادات، ويؤمن بك وبقيادتك ويثق ثقة كاملة فى سيادتك.

وتحدث عبدالفتاح عزام «عن إسقاط العضوية فى بداية الجلسة بما يفيد أنه كان هناك اتفاق مسبق على ذلك وقال:

إننى أنادى بأعلى صوتى أنه ليس هناك مكان لمتردد فى هذا المجلس، إن الذى يشرف بالانتساب إلى هذا المجلس، يجب أن يكون جديرا بهذا الانتساب، فلا يكون ظلا أو ذيلا لأحد، إنما يكون لمصر، ولمصر وحدها، للعرب وللعرب وحدهم، للمعركة وللمعركة وحدها.

إن الكلام الذى استمعنا إليه من السيد رئيس الجمهورية لم يوجه لنا فحسب، وجهه إلى الشعب بأسره وللعالم كله، وكم كنت أتمنى ألا يعرف أحد شيئا عما حدث لنا، ولكنها صراحة السيد رئيس الجمهورية وحفاظه على هذا البلد ووحدته الوطنية هى التى دفعته إلى أن يقول ما قال.

أنا لا أطلب إلا شيئا واحدا وأكرره، وهو أن نلتزم الجادة ونسير فى الخط الوطنى السليم، فإذا كان هناك بعد هذا متردد، فليرحل عن هذه القاعة وليريحنا، إذ لابد أن يأتى اليوم الذى ينكشف فيه.

إن الإنسان ليشعر بغضاضة حين يسهم فى إسقاط عضوية زميل له، ولهذا فأنا أناشد المترددين الذين يستشعرون أنهم أسهموا فى شىء ضد هذا البلد، أن يريحونا من هذا العناء، وليرحلوا عن هذا المجلس حتى لا يلجئونا إلى اتخاذ مثل ما نتخذه اليوم من إجراءات».

وقال أحمد محمد إبراهيم يونس:

«إن مصر تـعيش الليلة أمجـد أيامها .. لقـد استردت مصـر اليوم حريـتها وسيـادتها، وخلعت مصر اليوم رداء الانتهازية والقيادات الفاشلة غير الشريفة التى شاء لها القدر فى غفـلة من الـزمن أن تحكم وأن تـقود هذا الـبلد، فـأبرزت المنـافقيـن، وأغفلت الـوطنيـين المخلصين. إنـنا اليوم، بعذ أن استمعنـا إلى هذا الخطاب الجامع، الخطاب الوطـنى الصريح الشجاع من الـسيد رئيس الجمهورية، لـيس لنا إلا أن نتوجه إلى الله شاكـرين له أن كشف لنا الـغمة عن بلادنـا، وكشف الانتهـازية عن بلادنا، وكـشف المتآمريـن على مصيـرنا وقد تجلت أصالة هذا الشعـب فى أن الذى كشف المتآمرين فرد بسيط من أبـناء الشعب العامل الذى عشق الثورة وآمن بها وبزعيمها.

إن هذا المجلس قد وقف موقـفًا كريمًا له تأثيره الكبير فى الأحـداث الجارية فى بلدنا، ولم يكـن ينتظر الشـعب من هذا المجلـس ومن أعضائه، ونـحن فى مجال منـاصرة الحق وهدم الباطل والضلال إلا هذا الموقف الشجاع.

«اللهم فاشهد، أننا نقدم رقابنا فداء للوطن ، سائرين وراء المناضل أنور السادات حتى يتحقق النصر بإذن الله».

وقال مختار حسن هانى:

«كنت قد طـلبت الكلمة لأقول لـلشعب أن جميع الأعضـاء بما فيهم قيادات التـنظيم، ومن ليسوا مـن قيادات التنظيم يـقفون خلف السيد/ أنـور السادات خليفة الزعـيم الخالد جمال عبد الناصر.

كنت أريد أن أقـول هذا فى وضوح وصراحة، إلا أننـى فوجئت بأنى الوحـيد الذى لم يتـمكن من إعـلان هذا الرأى ثـم تبيـنت فيمـا بعد، أنـه ربما كان مـقصودًا به أمـرًا معيـنًا باعتبارى من غير قيـادات التنظيم ليقولوا أننا ندرأ من يتقولون مـن خارج قيادات التنظيم، ولكنى، بحـمد الله ، كنت قد أعلنت هـذا الرأى فى كلمة سجلـها لى التليفزيـون قبل بدء جلسة ٢٩ أبريل، ولكنها لم تذع.

إنى أعلـنها قويـة صريحة أن الـشعب بأسـره يقف خلـف قائده المنـاضل البطـل أنور السادات، لقد أرسلت إلى سيادته، فى نفس الأمسيـة، برقية بهذا المعنى، أبرقت إليه لأبين

أن من قد يقال عنهم أنهم ليسوا معه إنما هم معه بقلوبهم ومشاعرهم، وبكل ما أوتوا من قوة، هم معه لأنه يسير فى طرق الحق، يسير فى الطريق الذى يحقق للوطن مصالحه.

أود بعد هذا أن نبدأ فى عملنا بأن نستعرض أسماء من انحرفوا ومن أرادوا أن يقاوموا التيار الوطنى الجارف نتخذ فى شأنهم ما يقضى به الدستور وما تنص عليه لائحتنا الداخلية، كذلك نريد أن نكون دائمًا على بينة من أمرنا، نريد أن نكون دائمًا فى يقظة من هؤلاء، وأولئك، حتى لا يخرج علينا آخرون يحاولون أن يهدموا مقدسات هذا الوطن».

وقال عبد العظيم فهيم محمد ناصر:

«إن اجتماعنا اليوم، فى الحقيقة، استكمال لما بدأناه مع هذا الرجل العظيم، الذى أعطى من جهده وذات نفسه الكثير، لقد عايشناه نحن أعضاء مجلس الأمة من قبل، وها نحن نعايشه الآن بقوة وحزم ليقضى على كل المهاترات، وكل المعوقات التى توضع أمام تقدم هذه الأمة سنسير دائمًا خلف قائدنا على طريق الحق، والنصر لمصر دائمًا».

وقال الدكتور عبد الحميد لاشين:

«عبارة لا أنساها قالها الرئيس أنور السادات فى أحد اجتماعات مجلس الأمة سنة ١٩٦١، هذه العبارة لا تزال ترن أصداؤها فى أذنى، قال سيادته: «أخشى ما أخشاه أن تكون الثورة قد صنعها الشجعان واستفاد منها الجبناء».

وإنى لأحمد الله سبحانه وتعالى أن جاءت المناسبة فى هذه الليلة التاريخية ليكشف لنا السيد الرئيس عن هؤلاء الذين استفادوا من الثورة.

إن بيان أنور السادات الليلة هو تجديد للثورة، إننا نعيش الليلة فى ثورة أنور السادات.. (يحيا أنور السادات، إلى الأمام يا سادات، نحن جنودك نسير من خلفك ونشد من أزرك يا سادات).

وقال الدكتور محمود السقا:

«لقد قالها رئيس الجمهورية عندما قال بثبات المؤمنين وشجاعة الشجعان أنه قدم ذاته إلى مصر قبل أن تقوم ثورة مصر، ومن هنا التقى مع الحقيقة النهائية النورانية المؤكدة، ومن هنا يحلو لنا ونحن نجتمع فى هذا المجلس، فى هذا اللقاء التاريخى بحق، أن نكتب كلمة جديدة فى صفحة وجود هذا الوطن، نريد أن تكون اليد القوية غير مرتعشة، نريد

أن يحيـا الكل أمام شمس الله المـشرقة ، لاحياة الجـبناء فى الظـلام ومن هنا تكون المـسيرة عملاقة صلبة باسم الله مجريها ومرساها، إن ربى على كل شىء قدير».

وقال الدكتور محمد الطرشوبى:

«إننى حينما أرجع إلى الأيام الخوالى فى المجلس السابق حين كنا نمارس عملنا بحرية، يحق لى أن أذكر بكل فخر واعتزاز مواقف رئيسه آنذاك، السيد/ أنور السادات، إذ كانت الكلمة الحرة تدوى فى هذه القاعة رغم حقد الحـاقدين، وتبرمهم الشديد بمعانى الحرية، لا أكتمكم سراً أيـها الأخوة إذ قلت لكم أننى اعتلـيت يومًا هذا المنبر لأعبر عـما يجيش فى نفسى من أمور أعتبرها ماسة بمصلحة هذا البلد وقلت بالحرف الواحد:

«إننا أيها الأخوة، نرى فساداً لا نستطيع القضاء عليه، ونحن نعلم أن الفساد معول هدم لأمتنا، ولا يمكن السكوت عليه» .. ثم اسـترسلت فى هذا المعنى إلى أن قلت، إن الذين وصلوا فى الخطة الخمسية الأولى إلى أعلى المناصب القيادية هم المنافقون.

أتعرفون ماذا جـرى بالنسبة لهذا الـكلام الذى قصد به وجه الحق، والحـق وحده، نبتت فكرة فى نـشر كلمتى فى مـجلة الاتحاد الاشتراكى، فـكان أن أبلغ بعض الأعضـاء السيد على صبرى، وأنتم تعـرفون من هو على صبرى ، فكان تعليقه «الطـرشوبى يسبنا» وكأن كلمة الحق فى نظر السيد / على صبرى ترقى إلى مرتبة السب، وكان طبيعيًا أن أبلغ رئيس المجلس السيـد/ أنور السادات بما حدث، فقال لى قـولته التى لا أنساها، سـر فى طريقك، ولا تقل إلاكلمة الحق، إن مجلس «الشعب» لا يمكن أن تكتم فيه كلمة حق».

وقالت السيدة نوال عامر:

«بصفتى ممثـلة للشعب فى هذه القاعـة، أؤيد بكل إيمان تلك القرارات الحـكيمة التى سمعناهـا الآن من خطاب السيد رئيس الجـمهورية، وإننى أحمد الله وأسـجد له شكراً أن كشـف سر تلك الـقيادات الـتى كانـت تتستـر وراء الاشتراكـية حتـى وصلت إلى أخـطر مناصـب الدولة ولم تكـتف بما وصلـت إليه، بل كادت أن تـؤدى بتصرفاتـها إلى تفـتيت وحدة هـذا البلد والأمـة العربـية فى وقت تمـر فيه الـبلاد بفتـرة حاسمـة فى تاريخـها، إذ الأرض محتلة والـعدو متربص بنا يـسعده تمزيق جبهتـنا الداخلية، إن الأسى ليمـلأ قلبى حين أتـصور كيف يصـل الأمر فى هذه الدولـة إلى أن نساعـد العدو فى تفـتيت جبهـتنا الداخلية !

ولذلك فإننى أطالب باسم الشعب صاحب المصلحة العليا فى هذا البلد، هذا الشعب الذى يستمد منه الرئيس أنور السادات، خليفة الرئيس جمال عبد الناصر قوته، أطالب ألا تأخذنا بهؤلاء الناس رأفة ولا شفقة، وما دمنا نعمل لمصلحة البلاد، فلا مجال لتحكيم العاطفة ويجب أخذ هؤلاء بما يستحقونه من عقاب، ويجب ألا تغيب عن أذهاننا نحن ممثلى الشعب أن لهذه القيادات أذنابًا وعملاء مندسين فى جميع مناحى الحياة، ومن ثم يجب التيقظ لهم والضرب على أيديهم بيد من حديد، يجب علينا أن نكشفهم حتى يتعلموا أننا لا ولن نسمح لمخلوق مهما علا مقامه القيادى أن يتاجر بمقدرات هذا البلد، وأن ما حدث إنما هو بمثابة دق لناقوس الخطر، ومن ثم يجب علينا أن نمارس عملنا الدستورى ـ كممثلين لهذا الشعب ـ فى الحفاظ على مقدسات هذا البلد ».

وقال على محمد محمود الجارحى:

«إننا لن نسمح إطلاقًا لأى عمل مخرب فى داخل هذه الأمة، وإنى لا أتصور كيف دار بخلد هذه الفئة أن تقوم بما من شأنه تفتيت جبهتنا الداخلية، إننا سنعمل وسنضاعف من العمل مهما كان الثمن ، ومهما كانت التضحية إذ العدو جاثم على حدودنا فى قطعة عزيزة من أرض هذا الوطن، وإننى إذ أهنئ الحكومة الجديدة أعاهدها أننا سنكون أكثر عملاً، وأكثر صمودًا، وأكثر تضحية من ورائها، وإذا أحب الله عبدًا جعل الإخلاص فى قلبه، فلنخلص للعمل ليجزنا الله.

أعزك الله يا مصر، ورعاك الله يا سادات، فكلنا وراءك».

وقال وزير الدولة لشئون مجلس الأمة «محمد عبد السلام الزيات»

«أرجو أن أنقل إليكم ما حملنى إياه السيد الرئيس أنور السادات أن السيد الرئيس يبعث إليكم جميعًا أنتم يا ممثلى الشعب بتحية كلها تقدير وإعزاز، هذا التقدير والإعزاز الذى عبر عنه سيادته فى اجتماعه الماضى بكم، لقد حملنى الرئيس هذه الرسالة لأنقلها إليكم، وقال لى أنه كم كان يود لو ساعدته الظروف فى المجىء إليكم هنا لولا أنه يشعر بإرهاق شديد.

إنه يكن لكم كل معانى الشكر والتقدير على هذا الموقف الذى ليس عجبًا منكم، هذا الموقف الذى يدل ، ويثبت أنكم أبناء بررة لهذا الشعب العظيم ، تمثلونه أعظم تمثيل ، نعم كم كان يود سيادته أن يأتى إليكم ليتحدث معكم، وقد طلب منى أن أنقل إليكم رغبته فى إرجاء هذا اللقاء إلى يوم آخر وسيكون قريبًا جداً بإذن الله.

إن الأمر الآن في يد المجلس وستكون قراراتكم في شأنه من وحى ضمائركم وحدها.. وقد كانت ضمائركم باستمرار هي رائدكم فيما تتخذونه من قرارات.

لقد عرضت على سيادة الرئيس الطلب الذى تقدمتم به إليه بطلب اجتماع المجلس اجتماعاً غير عادى للأسباب التي ضمنتموها طلبكم، فتفضل سيادته واستجاب لهذه الأسباب، وأصدر قراراً بهذه الدعوة على حضراتكم فى بداية الجلسة.

لقد أوضحتم في طلبكم الأسباب التي ترون من أجلها ضرورة اجتماع المجلس ولقد استجاب السيد الرئيس لهذا الطلب لأن من حقكم هذا، نعم من حقكم أن يجتمع مجلسكم ليتخذ قراره في وضع كان يهدد البلاد بأفدح الأخطار، يحتاج منكم إلى متابعة دائمة وإلى إصدار القرار الذى تمليه عدالتكم وتفرضه ضمائركم.

نعم أيها السادة الزملاء لقد استخدم الرئيس حقه الدستورى حين استجاب إليكم، وحين نكثت رياسة المجلس عن واجبها الدستورى في دعوتكم لتقولوا كلمتكم فيما كان يتهدد هذا البلد، ولقد أشرتم إلى هذا المعنى في طلبكم وإلى مدى الأخطار التي كانت تمر بها البلاد خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، وأظهرتم أنتم يا ممثلى الشعب استياءكم وتساءلتم كيف يحدث هذا، وأنتم بمنأى عنه لا تدعون إلى اجتماع تتحدثون فيه، وتبدون الرأى فيما كان يتهدد مصير هذا البلد.

أعود فأكرر، أن لكم أن تتخذوا بوحى من ضمائركم من الإجراءات ما يتفق والدستور ومصلحة البلد.

وهذه هي الرسالة التي حملني إياها إليكم السيد الرئيس، أن يكون كل ما يصدر عنكم فهو من وحى ضمائركم التي تقدم مصلحة البلاد العليا التي وضعها الرئيس ويضعها نصب عينيه رغم ما يكلفه هذا من صعاب، ولقد استشعرتم هذه المعانى جميعها نابعة من قلبه الكبير في خطابه التاريخي الذى ألقاه الليلة، هذا الخطاب الذى تحدث فيه إلى كل قلب، وإلى كل ضمير، وإلى كل إنسان في هذا البلد. يعتز بإنسانيته وكرامته.

استمعتم إلى هذا الخطاب، وأعتقد أن فيه شفاء لكل ما يدور في صدوركم وأذهانكم من أسئلة بخصوص موضوع هذا الاجتماع، أما الأسئلة التي تتعلق بغير هذا الموضوع فموعدها إن شاء الله إلى اجتماع آخر، أسأل لكم التوفيق فيما ستتخذونه من قرارات، وشكراً».

وقال رئيس الجلسة :

«لقد تقدم طلب من عدد كبير من السادة الأعضاء متضمنا أسماء عدد كبير من الأعضاء الذين يطلبون إسقاط العضوية عنهم وهم يطلبون أن يكون نظر هذا الموضوع على وجه السرعة ومتمشيًا مع الضرورة الملحة التي تفرض نفسها على كل إجراءات المجلس بسبب الأعمال الخطيرة التي اشتركوا وساهموا فيها والتي كانت تؤدى إلى أخطر العواقب على سلامة هذا الوطن وأمنه وأرواح أبنائه».

وقال عبد الفتاح عزام:

«إن السيد رئيس الجمهورية، قد قال في خطابه الذي وجهه إلى الشعب اليوم أن هناك من أعضاء مجلس الأمة من اشتركوا في التآمر على هذا البلد، وبناء على ذلك، ومواجهة لهذا الوضع، تقدم أغلبية أعضاء المجلس إلى السيد رئيس الجمهورية ، يطلبون من سيادته دعوة المجلس للانعقاد بناء على المادة ٥٧ من الدستور واتخاذ إجراء بخصوص من يرى المجلس أنهم اشتركوا في هذه المؤامرة على أي وجه من الوجوه، وأعتقد أن هذه الأسماء قد وصلت إلى رئيس الجلسة.

وقال رئيس الجلسة:

إن المذكرة التي تقدمتم بها حضراتكم الآن تطلب إسقاط العضوية عن كل من السادة : محمد لبيب شقير ـ ومحمد محمد فايق ـ وكمال الدين الحناوى ـ وعلى السيد على ـ وضياء الدين داود ـ وصبرى مبدى ـ وأحمد شهيب ـ وعبد الهادى ناصف ـ وعلام عبد العظيم ـ وعبد العاطى نافع ـ وجابر عبد العزيز ـ ونبيل نجم ـ ومحمد البديوى فؤاد ـ وأحمد كمال الحديدى ـ وحمدى حراز ـ وأحمد إبراهيم موسى ـ ومحمد سيد عبد المنعم ـ ومتولى النمرسى».

وقال مصطفى كامل مراد:

«إننا حين نجتمع في هذا اليوم التاريخي إنما لنضع سابقة دستورية تحدث لأول مرة في تاريخ مصر البرلماني الذي امتد لمائة عام أو يزيد إذ يجتمع مجلس من مجالس الشعب لأول مرة في تاريخ البرلمانات المصرية ليقرر فقدان الثقة وإسقاط العضوية عمن ؟... عن رئيسه، ووكيليه، وعضو من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وعدد من أعضائه ـ لأنهم على نحو ما أشار إليه السيد رئيس الجمهورية في بيانه قد فقدوا الثقة والاعتبار بتآمرهم وتصرفاتهم المريبة ضد مصالح البلاد .

يحق لنا جميعًا أن نفخر ونعتز بأننا نمثل سلطة الشعب ونمارس الديمقراطية بمعناها الحقيقى، إن الشعب هو صاحب المصلحة العليا فى هذا البلد ويجب أن تسخر لخدمته كل الأجهزة سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية أم قضائية.

أنتم اليوم السند القوى، إنكم السلطة التشريعية، الجناح الأيمن لتنظيمها السياسى الموحد الاتحاد الاشتراكى.

نعم نحن الجناح الأيمن للحرية بوجهيها السياسى والاجتماعى، ومن ثم يجب أن نرسى فى هذا اليوم المشهود مبدأ هامًا نبلغه لقائد هذا الشعب ورئيسه أنور السادات، وهو مجتمع بصحبة الأحرار رؤساء دول الاتحاد الثلاثى نؤكد فيه أن مجلس الأمة قادر فى كل وقت على ضرب الفتنة والإطاحة برأسها ودك أوكارها واجتثاثها إذا ما حاولت أن توقع بالجبهة الداخلية أو أن ترتكب ما من شأنه أن يهز منجزات ومكاسب هذا الشعب».

وقد رد ـ الزيات ـ وزير الدولة لشئون مجلس الأمة قائلا:

«تابعت الحكومة الأسماء التى تفضل السيد رئيس الجلسة بتلاوتها، وتود الحكومة أن تخطر المجلس بأن التحقيق الذى أشار إليه السيد الرئيس اليوم فى بيانه إلى الأمة، قد يشمل بعضًا من الأعضاء الآخرين، وهؤلاء ستتقدم الحكومة إليكم فى الوقت المناسب بطلب رفع الحصانة عنهم، وستخطر المجلس بكل ما يسفر عنه التحقيق فى هذه القضايا التى تمثل عدوانًا على الحرية، أى أن الحكومة ستضع أمام المجلس كل الحقائق بإذن الله.

إن هذا الموقف ليس غريبًا منكم، ففى مساء يوم ٩ يونيو وكان عدد كبير منكم أعضاء فى هذا المجلس وقفتم وقفة الشرف والكرامة فى أحلك الساعات التى حاقت بهذا الوطن، واليوم يؤكد مجلسكم هذا المعنى ويثبته».

وبعد عشرين عامًا قدم مصطفى كامل مراد شهادة مختلفة ـ الأحرار ١٨ مايو ١٩٩٢ ـ فقد قال بالنص:

«إن حركة التصحيح فى ١٥ مايو كانت انشقاقًا فى التنظيم السياسى الواحد أو الحزب الواحد الذى كان يطلق عليه الاتحاد الاشتراكى العربى حيث كان فيه جناح ليبرالى يقوده السادات وآخر اشتراكى يقوده على صبرى ومجموعة من زملائه عباس رضوان[1]

(١)عباس رضوان كان في السجن منذ سنوات بتهمة التآمر مع رجال المشير عامر، ولم يكن ضمن مجموعة مايو كما لم يكن له أي دور، ولم تكن هناك فكرة حول الانفتاح أو التعددية الحزبية.

وسامى شرف وعبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة، وهذه المجموعة كانت ترى الاستمرار بنظام الحزب الواحد، وكان السادات لديه اتجاه إلى الانفتاح الاقتصادى والدفع بتكوين الأحزاب السياسية ،وجاءت القشة التى قصمت ظهر البعير وهو الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا الذى كان يؤيده السادات بينما على صبرى وزملاؤه يرفضون هذا الاتحاد بحجة أن هناك تنسيقًا عسكريًا مع سوريا، وقيل ساعتها أن العدد الأكبر كان يؤيد على صبرى، وقد حاولت ساعتها لم الشمل فاتجهت إلى على صبرى نائب الرئيس فى ذلك الوقت وتحدثت معه ففوجئت به يطلب منى أن أحدد موعداً له مع الرئيس فضحكت من ذلك لأنه نائب الرئيس .

وعندما ذهبت للسادات لتحديد موعد معه ففوجئت بأنه أصدر قراراً فى اليوم التالى بإعفاء على صبرى من منصبه كنائب رئيس للجمهورية، وازداد التوتر حدة إلى أن حدث الصدام بين السادات والمجموعة الأخرى وانتهى بأنه حدد إقامتهم وقام بتغيير الحكومة واجتمع البرلمان وأيده وأسقط عضوية ١٣ عضواً كانوا من العناصر المؤيدة لعلى صبرى، وبدأ فى إعادة تشكيل وتنظيم الاتحاد الاشتراكى، وعندما سألنى السادات عن رأيى قلت له إن الاتحاد الاشتراكى، أدى دوره وانتهى ولابد من قيام الأحزاب، وقلت له إننى قابلت الرئيس عبد الناصر فى ١٩٦٨ وتحدثت معه فى هذا الأمر فكان رأيه الانتهاء أولاً من حرب الاستنزاف ثم تكوين الأحزاب، فاستمع السادات لى ولم يأخذ بوجهة نظرى فأعاد تنظيم الاتحاد الاشتراكى وشطب من أراد وأبقى من أراد وانتهى الأمر.

«لقد كان هذا اليوم حاسمًا فى تاريخ مصر السياسى ، وكان يومًا مضيئًا ودل على أن الشعب المصرى كان يتوق للحرية لأن السادات وجد تأييداً شعبيًا كبيراً، وفى يوم ١٤ مايو كان معى مجموعة من أعضاء مجلس الأمة فى ذلك الوقت محمد عثمان إسماعيل ومحمد حامد محمود وأحمد يونس ومحمد شاهين واجتمعنا ودعينا أعضاء المجلس لاجتماع طارئ، وكانت ليلة ليلاء واتصلنا بحوالى ستين عضواً من مختلف المحافظات وأخبرناهم بأن هناك انقلابًا على رئيس الدولة، فحضر فى السادسة من صباح اليوم التالى أكثر من ثلثى الأعضاء. ووقعوا على عريضة الاتهام الموجهة إلى رئيس المجلس والوكيلين وانتخبونى رئيسًا للمجلس إلا أنى اعتذرت لأن السادات كان له رأى فى حافظ بدوى الذى انتخبناه رئيسًا للمجلس وانتخبت وكيلاً له.

وألقيت خطبة حماسية فى قاعة مجلس الشعب يوم ١٤ مايو الساعة ٩ مساء لتأييد

حركة التصحيح وتحدثنا فيها عن تدفق الجماهير وأعضاء مجلس الشعب لتأييد الحركة وطالبت بتغيير اسم مجلس الأمة إلى مجلس الشعب، ووافق المجلس على ذلك (١).

وطالبت بتخصيص قاعة للمعارضة، وخصصت قاعة للمعارضة لأول مرة منذ الثورة وعندما أراد السادات محاكمة على صبرى وأتباعه، رفضت ذلك لأن الخلاف السياسى لا ينبغى أن يصل فى النهاية إلى المحاكمة، إن حركة التصحيح كانت مفترق طرق للتحول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية التى تعبر عن الشعب».

وتنتهى شهادة مصطفى كامل مراد التى تأتى متأخرة عشرين عاماً، ولنا عليها ملاحظات كثيرة يكفى التناقض والتراجع الكبير فى هذه الشهادة، وتصوير الأمر على نحو مختلف عن وجهة نظره فى ذلك الوقت، ويلاحظ أن كثيراً من المعلومات غير صحيحة، فلم يكن أبداً الخلاف حول الحزب الواحد أو الانفتاح الاقتصادى فلم تكن هذه الأفكار واردة، ولم يذكرها أحد، ولا حتى الساداث نفسه، ولم تخصص قاعة للمعارضة إلا بعد تكوين المنابر بعد ذلك بسنوات، كما لم يتغير اسم مجلس الأمة إلا بعد وضع الدستور، لأنه ما كان يمكن برؤية شخص أن يتغير اسم المجلس التشريعى الذى نص عليه الدستور.

هذه هى قصة عيد مجلس الشعب .. يوم فصل ١٨ عضواً من أعضاء مجلس الشعب قبل التحقيق معهم، أو سماع أقوالهم .. أو الانتظار لإدانتهم.. كان الناس جميعًا يعرفون أن مجلس الشعب ليس جهة اتهام لأعضائه، حتى قرأوا العريضة التى قدمها الأعضاء يطلبون عقد جلسة استثنائية.. ولم يكن طلبًا ولكنها كانت قائمة اتهامات.

كان البعض يتصور أن الأعضاء يتمتعون بحصانة برلمانية، وأنه لا يمكن أن يلقى القبض عليهم فى ظل سيادة القانون إلا بإجراءات معقدة.. وفوجئوا بالقبض عليهم حتى فى ظل سيادة القانون بإجراءات التحقيق.. ثم إسقاط العضوية عنهم، بل إنه من بين أعضاء المجلس من قبض عليه، ولم تسقط عنه العضوية.

فالبديوى فؤاد مثلاً أسقطت عنه العضوية بينما لم يوجه إليه أى اتهام فى القضية، بل إنه لم يستدع للتحقيق أساسًا ولا يعرف لماذا أسقطت عنه العضوية.

لقد كان أمين هويدى مثلاً عضواً بمجلس الأمة، وألقى القبض عليه، ولم تسقط عنه العضوية!

---

(١) خطاب مصطفى كامل مراد هو الذي تم نشره في الصفحات السابقة ضمن كلمات أعضاء مجلس الأمة وليس فيها أية إشارة إلى ما ذكره.

وكان عبد اللطيف محمد المناوي الذى قبض عليه من الذين وردت أسماؤهم فى التوقيعات على حضور الجلسة التاريخية، بيد أنه لم يحضر الجلسة، ولم يسمع بها لأنه كان قد ألقى القبض عليه .

واستدعى أحمد الخواجة عضو المجلس ـ والذى ورد اسمه ضمن الموقعين ـ للتحقيق دون استئذان المجلس أو رفع الحصانة عنه.

ويقول الزيات أن المدعى الاشتراكى كان يريد إدخال أحمد الخواجة وخالد محيى الدين متهمين، ويلقى القبض عليهما، ولكنه اعترض، ووقف فى وجه المدعى الاشتراكى لأنه يعرف بعدهما عن الأحداث.. واضطر المدعى الاشتراكى إلى الاستجابة لمطلب الزيات، وغيرهم ، أما حضور هذا العدد من الأعضاء وتواجدهم وتوقيعاتهم فموضوع آخر.. فقد ثبت أن من الحاضرين «الموقعين» من كان خارج مصر .. ومن كان مريضاً .. ومن .. ومن ..

ويقول مصطفى كامل مراد فى شهادته الأخيرة إن من حضروا كانوا ستين عضواً!

ومن الملفت أن التليفزيون لم يصور هذه الجلسة .. وكل ما نشر عنها أعد فيما بعد..

هذه هى قصة عيد مجلس الشعب .. وهو عيد فى يوم من المفروض أن يقف فيه أعضاء مجلس الشعب دقائق حداداً على الديمقراطية وسيادة القانون.

البطل الحقيقى فى القضية

البطل الحقيقى فى قضية مايو هى التسجيلات التليفونية قال السادات أن بداية كشفه للمؤامرة عندما وصل إليه الرائد طه زكى، وسلمه تسجيل سمعه الرئيس، وعرف أنهم يتآمرون عليه.

كان التسجيل الذى سمعه السادات حواراً بين فريد عبد الكريم، وصديقه محمود السعدنى .

وقال محمود السعدنى فى حديثه ـ إذا استبعدنا بعض التعبيرات النابية والخاصة بالسيدة جيهان ـ إن السادات لو فكر فى الذهاب إلى الإذاعة فلن يمكنه أحد!

يقول حسن طلعت مدير المباحث العامة فى ذلك الوقت إن تليفون فريد عبد الكريم كان موضوعًا تحت المراقبة بقرار من السادات شخصيًا.. وأن تفريغ التسجيلات كان يذهب إليه كل يوم .. ويوضع على مكتبه، ولكنه لم يكن يقرأ.

وبعد أحداث مايو أجرى تحقيق مع حسن طلعت، وثبت صدقه، وأن كل التسجيلات، كانت ترسل إلى الرئيس ، ووجدت على مكتبه .. ومن أجل ذلك حفظت القضية بالنسبة له .. لأنه وبكل أسف فإن الرئيس لم يكن لديه وقت لقراءة ما يعرض عليه .

وقد ذهب السادات فى مظاهرة إعلامية ضخمة إلى مبنى وزارة الداخلية وقام التليفزيون بالانتقال معه ليعرض على الشعب كيف أنه يقوم بحرق أشرطة التسجيلات إيذانًا بنهاية عصر قهر المواطنين والتسجيل لهم.

على أن تسجيلات القضية لم تكن على مواطنين وإنما كانت ضمن خطة موضوعة لتسجيل مكالمات بعض المسئولين، وفيما بعد سوف يتفنن عهد السادات فى التسجيل للمعارضين بالصوت والصورة، فقبل مقتله بأيام كان التليفزيون المصرى يعرض تسجيلات لخصوم السادات بالصوت والصورة، لقاءاتهم واجتماعاتهم، فيما سمى بالمؤامرة، وقد اتضح أنها مؤامرة وهمية لم تستجوب النيابة المتهمين فيها حتى أثناء وجود السادات ! !.

وعندما كان السادات يحرق فى فناء وزارة الداخلية، أشرطة التسجيل كان التحقيق مع حسن طلعت رئيس المباحث يدور حول هذه التسجيلات، فلم تكن بوزارة الداخلية تسجيلات، ذلك أنه كان يتم تفريغها ، ومسحها، دون الاحتفاظ بها(١).

وهكذا فإن السادات لم يحرق شيئًا أو ربما أحرق أشرطة ليس عليها تسجيلات، فكان الغرض أن يظهر فى كاميرات التليفزيون وهو يحرق أشرطة!

تسجيل فى منزل الرئيس

أعلن السادات فى خطابه يوم ١٤ مايو أن كثيرين كانوا يقولون له «إن فى بيتك

(١) يتردد أن التسجيلات التي أحرقت في وزارة الداخلية هي تسجيلات من المخابرات العامة، وأنها كانت تتصل بأمور أخرى تهم السادات نفسه فتخلص منها.

تسجيل عليك، بيت رئيس الجمهورية الخاص.. كنت بأقول لهم بلاش كلام فارغ، ويؤسفني أن أقرر أن اتضح أن أودة مكتبي، في بيتي، وفي بيت رئيس الجمهورية وجدنا جهاز إمبارح بالليل، لأن بعد دا كله، وبعد كل ما جرى بَعت جبت جهاز الإلكتروني إللي يحث ووجدت في غرفة مكتبي أنا شخصيًا»!!(١)

ومن الغريب أنه ثبت ـ في التحقيق ـ أن هذه الواقعة غير صحيحة.. فلم يوجه عنها سؤال في التحقيق لوزير الداخلية شعراوي جمعة، ولم يسأل فيها مدير المخابرات العامة أحمد كامل، ولم يستجوب فيها مدير المباحث العامة، ولا هي دخلت ضمن قائمة الاتهام في القضية ولا تحدث عنها الادعاء.. وواقعة مثل هذه خاصة بعد أن تكلم عنها الرئيس في خطاب علني لابد أن تكون موضع بحث.. واستجواب وتحري، ولكن ذلك لم يحدث وهذا يدل على أنها منذ البداية لم تكن صحيحة!

ويقول سامي شرف ـ في التحقيق ـ أن تسجيل الاتصالات التليفونية كان يتم في مكانين الأول في وزارة الداخلية والثاني في المخابرات العامة، والمصدران يصبان عندي في المعلومات .

وكانت التسجيلات تتم بأمر من رئيس الجمهورية، أو حسب تقدير رئيس الجهاز المختص، وبالنسبة لكبار المسئولين والوزراء، فكان يتم تسجيل اتصالاتهم التليفونية بأمر من السيد رئيس الجمهورية، وفي نهاية ١٩٧٠، المرحوم جمال عبد الناصر أعطى أمرًا لشعراوي جمعة، ولأمين هويدي، ولي أنا شخصيًا بأننا مسئولون عن الأمن نحن الثلاثة، ونشرك بطريق غير مباشرالفريق محمد أحمد صادق فيما يتعلق بأمن القوات المسلحة، وكان أمر الرئيس جمال واضحًا وصريحًا ولا يقبل اللبس.. إن مسئوليتنا نحن الثلاثة كاملة في اتخاذ الوسائل للتأمين بما فيها كبار المسئولين، واستنادًا إلى هذا الأمر من المرحوم الرئيس عبد الناصر جرى اتباع جميع وسائل التأمين بما فيها المراقبات والتسجيلات التليفونية، وكل ما كان يتجمع من هذه المراقبات كانت ترفع للرئيس، وأنا

---

(١) نُصح الرئيس السادات بعدم الإقامة في أحد القصور الرئاسية كان قد وقع اختياره عليه . ليكون مقرًا رئاسيًا له لأن به أجهزة تصنت .. وكان ينزل بالقصر أحيانًا بعض الضيوف الأجانب فقبل الرئيس السادات النصيحة ونزعت الأجهزة من أماكنها المخبئة بها .وربما استخدم الرئيس السادات هذه الواقعة بعد ذلك للتدليل على التصنت عليه شخصيًا ـ الناشر.

أستشهد فى هذه النقطة بالسيدة هدى عبد الناصر، وكانت تعمل فى الفترة الأخيرة كسكرتيرة للرئيس وتطلع على جميع الأوراق.

«وبعد وفاة الرئيس عرضت أمر الرقابة عمومًا على السيد الرئيس أنور السادات وكان حديثًا بينى وبينه شخصيًا، وقال لى استمر على نفس الأسلوب، واستأذنت سيادته وقلت له إن هذا الوضع حساس.. وطلب الرئيس المراقبة التليفونية».

يقول سامى شرف أنه كان شخصيًا يحدد الشخصيات الذين توضع تليفوناتهم تحت المراقبة، ويبلغ بها المخابرات العامة أو المباحث بأوامر شفوية، وكانت الأشرطة تأتى مفرغة إلى مكتبه فإذا كان الشريط هامًا فإنه يرسل أيضًا مع التقرير الخاص به وأنه تولى هذه المسئولية ضمن إجراءات التأمين التى تولى مسئوليتها بعد الانفصال .

ويقول سامى شرف أنه إذا كان فى الأشرطة شيء هام فإنه يبلغ بها الرئيس شفويًا أو يطلعه على تفريغ الشريط.. وسأل المحقق سامى شرف:

* ماذا حدث بالنسبة لهذا النظام بعد أن تولى الرئيس السادات؟

ـ كان سيادته يعلم أننى مسئول عن تأمين النظام، فعرضت على سيادته عملية التأمين وكان ذلك فى قصر الطاهرة عام ١٩٧٠ وكانت أوامر سيادته أن أستمر فى نفس الأسلوب.

* هل دار حديث صريح بشأن مراقبة تليفونات كبار المسئولين فى الدولة ؟

ـ لا .. لأن التأمين يشمل كل عنصر فى الدولة.

* ما هو عدد كبار المسئولين الذين أمرت بوضعهم تحت المراقبة ؟

ـ العدد غير ثابت، يتغير باستمرار، وآخر عدد أذكره فى حدود ثلاثين شخصًا.

وسئل عن أن بعض التسجيلات قد تحتوى أشياء شخصية فقال أنه يتحدى أن تكون قد استلغت وأن هذه العملية كانت محصورة فى مكتبه شخصيًا.

وقال إن أسلوب التأمين متبع عالميًا وأن نظام المراقبات التليفونية إحدى طرق هذا التأمين، وقال إن هذا أمر حساس منذ بدايته وأنه لا يصح أن تتداوله أيدى كثيرة خصوصًا

أن هذا الموضـوع كان بينى وبـين الرئيـس جمال عبد الـناصر شخصـيًا، وقد أمن الـسيد الرئيـس السادات علـى كلامى، وقال لـى ابقى ادينـى فكرة عن الـهام من هذه المـكالمات. ومشيت فعلاً على هذا الأسلوب.

وكانت الأشرطة تـفرغ، وترد من الجهات المعنية مـكتوبة ومفرغة كقاعـدة، واستثناء كانت ترد أشرطة كما هـى ويتم تفريغها فى سكرتارية المعلومـات، وكان يوجد مكتب فى سكرتاريـة الرئيس للمعـلومات، سرى للغـاية تحفظ فيه جمـيع الأوراق ذات درجة سرى للغاية، أو ذات درجات سرية عالية، ومن بينها الرقابة للتليفونات»(١)(٢).

والتسجيلات الهـامة فى قضية مايو هى ما دارت بين علـى صبرى وآخرين .. ومصدر أهميتهـا أنها تعكس رأى هذه المجمـوعة، وفكرها.. وأنهم فى أحـاديثهم التليفـونية كانوا يفكرون فى المـعركة، وفى مستقبل مصـر، وأيضًا فى أسلوب الحكم، إنهم يـرفضون فردية أنور الـسادات ويريدون أن يشـتركوا فى تحمـل المسئولـية بعد أن تم الاتفـاق بينهـم وبين السادات على ذلك.

ولا يمكن اتـهام هذه التسجـيلات بالمزايدة.. لأنهـا كانت تتم فى مـحادثات تليفـونية سرية ولـيس معروفًـا ما إذا كانت تـسجل أم لا .. بل إنـها فى بعـض الأحيان تـتضمن شتائـم، وهذا يدل علـى أن المتحدثـين لم يكونـوا متحفـظين ـ إذن فأحـاديثهم يـمكن أن تعكس بأمانة رؤيتهم التى تتلخص فى:

* الاهتمام الأول بالمعركة قبل كل شىء، وتجنب الدخول فى معارك فرعية.

* رفض مشـروع الاتحاد على أسـس رأوهـا مبدئية.. وهذا لا عـلاقة له بموقفـهم من قضية الوحدة العربية التى يؤمنون بها.

* رفض أسلوب السادات بالانـفراد بالسلطة والمطالبة بأن يعود إلـى المؤسسات ليأخذ رأيها.

---

(١) وهذا بالضبـط ما أخذ من خزينة الرئـيس عبد الناصر وأعطى لـلرئيس الـسادات .. عربون حـسن النية وبداية عـهد جديد.. ولكـن الرئيس الـسادات استخدم بعـض هذه التسجـيلات للإطاحة بـالخصوم ـ الناشر.

(٢) بعض هذه الـتسجيلات كانت تحـوي تسجيلات عاطفيـة بين زوجة شخصية سـياسية عليا، والـشقيق الأصغر لتلك الشخصية ـ والذي مات فى ريعان شبابه ـ الناشر.

وأيضًا بالتخلص من هذه المجموعة حتى أن على صبرى قال أنه يريد أن يحدد موقفه للتاريخ وهو يعرف أن السادات سوف يتخلص منه، وقد يدخله السجن.

* إن فكرة إحراج السادات وإعادته إلى الخط الذى رأوه سليمًا كانت واردة، أما فكرة القضاء على السادات وعمل انقلاب عليه فلم تكن واردة إطلاقًا، بل إن بعضهم كان يتحدث حول تجنيب البلاد للانقسام .

* إن قضية التسجيلات هى من أبرز أخطاء مجموعة مايو.. وتعكس أيضًا أنهم لم يكونوا مجموعة متألفة متفقة.

ومن أهم ما تردد فى القضية حول التسجيلات ما ورد على لسان شعراوى جمعة لعلىَ صبرى أن «فوزى جاهز» .. وقال الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى أن المقصود إحداث انقلاب عسكرى ، وفوزى جُاهز.. أى أنه جاهز لعمل انقلاب!

وقالت مجموعة مايو أن «فوزى جاهز» للمعركة وأن السادات قال فى اجتماع الهيئة البرلمانية بأنه عندما يكون « فوزى جاهز» سوف نبدأ المعركة.

وشرح الفريق فوزى فى التحقيق معه كيف أن اجتماعات تمت ووضع التخطيط والاستعدادات.. على أساس تحديد يوم للعبور، يوم ٧ مايو ١٩٧١، وأنه قد تم عرض ورقتين حول العبور، وأن وزارة للحرب أو لجنة للحرب من الوزير والمستشارين كانت تعمل بصفة دائمة .

وقال الدفاع عن على صبرى ـ د. محمد عبد الله ـ أن عبارة « فوزى جاهز» هى تحديد للكلمات المتداولة فى مجلس الدفاع «لما يجهز فوزى» .. إلخ ، لذلك لما شعراوى يقولها فى التليفون لم تمثل رأيًا شخصيًا له، إنما ينقل العبارات والاصطلاحات على ألسنة السادة المشتركين فى لجنة الدفاع.

وسوف نورد هنا بعض نصوص أهم التسجيلات التى تبين موقف مجموعة مايو، سواء كان الرأى معها أو ضدها إلا أنها وثائق هامة دخلت القضية مع عشرات الأوراق والتسجيلات الأخرى.. نعرضها بدون تعليق.

حديث بين السيد على صبرى والسيد محمد فايق يوم ٥ أبريل ويبدأ الحديث بسؤال من محمد فايق :

* إزاى المزاج دلوقتى يا أفندم؟

ـ لا دا أنا بقالى ٣ أيام فى الطيران دلوقتى.

* أحسن حاجة؟

ـ آه أعمل إيه بأه.

* والطيران كويس يا أفندم ولا؟

ـ أهه ماشى.

* هو مفيش حاجة جديدة.. فيه هدوء كامل كده الأيام دى يعنى حتى ردود الفعل فى إسرائيل بيقولوا إن اقتراح السادات أمر مضحك.

ـ بيقولوا كده؟

* آه والله .. وفعلا الموضوع باين عليه ماهوش... يعنى ما اعرفش مين اللى قال له الكلام الفارغ ده طبعًا هو مش حايمشى حاجة، مفيش كلام من ده يعنى فى تصورى يعنى.

ـ وهو مضحك صحيح، كانوا مهتمين لكن أنا فى تقديرى أن الموضوع كلام فارغ يعنى .

* هو الأمريكان يعنى بيتهيألى أو فيه شك كده أن الأمريكان .

ـ طبعًا كلام فارغ..

* لا حايمشى ولا بتاع ولا أى حاجة.

ـ تهريج.

* تهريج بالضبط، هو عملية تهريج يعنى ولا حتطلع ولا حاتعمل ويعنى العملية ما تستهلش يعنى، بس مفيش يعنى مالهاش «الأكشن» فى البلد، يعنى خالص، يعنى اتنست حتى يعنى دا الموضوع وفيما عدا ذلك الواحد مش شايف فيه حاجة يعنى .. بس حابينا نطمن على سيادتك يا افندم.

ـ لا والله يعنى مفيش فايدة.

وحوار آخر بين على صبرى وشعراوى جمعة يوم ٢ أبريل، وفيه حديث حول مبادرة السادات يبدأه على صبرى بسؤال شعراوى جمعة عما إذا كان قد قرأ جريدة الأهرام، وأنه لا تعليق فيه على المبادرة المصرية .. وقال شعراوى أنه تحدث فى المساء مع محمد فايق على أساس أنها أحدثت بلبلة وقال على صبرى:

* لا .. أنا طالب اجتماع لجنة تنفيذية عليا فوراً واجتماع لجنة مركزية وتبلغه هذا الكلام وأنا لا أقبل هذا الكلام أبداً بأى حال من الأحوال وإن شاء الله حا أقف فى الشارع أدافع عنه.. يعنى وصلت بنا المهانة نسيب البلد كده؟ أنا ما أقدرش يعنى أسيب البلد بهذا الشكل ومسئوليتى وضميرى لا يسمحان لى فى هذا الكلام هو سايبينه أنتو قاعد يطيح كده ؟ مفيش حد راجل جنبه؟ وإيه يا شعراوى أنت ؟ دى مهانة.

ـ ما تعرفش الحقيقة إيه الظروف اللى.....

* ما أعرفش الظروف ، والا مش الظروف ييجى يقول لى إيه الظروف؟ لا عاوز يجمع لجنة تنفيذية عليا، ولا عاوز يجمع لجنة مركزية، ولا عاوز يجتمع بحد ولا عاوز ... وبعدين؟ الله حانسيب البلد له؟ أنا مش قادر من ساعة ما قريت الكلام ده فى الجورنال الصبح الحقيقة أنا مش طايق نفسى.. وأنا أبلغه يعنى أنا طالب اجتماع اللجنة التنفيذية العليا لبحث هذا الموضوع وإذا ماكانش عاوز أنا استقالتى تحت تصرفه وتحت تصرف اللجنة المركزية، والله تبلغه هذا الكلام رسمى يا شعراوى .

ـ طيب حاضر بس سيادتك يعنى ما تتضايقش كده.

* لا . لا . لا دا تفريط فى البلد يا شعراوى! الله ! إحنا إيه ! الله مفيش رجولة ؟! الله إيه يعنى يتفاوض مع نيكسون قاعد يتفاوض معاه ينسحب كام كيلو ! ويحط ترتيبات بيننا وبين إسرائيل. ترتيبات إيه؟ ويفتح القنال ؟ وابقى قابلنى بأه لما يطلع واحد من شرم الشيخ! إيه ده ؟ وإزاى توافقوا على الكلام ده يا شعراوى؟ وإزاى ما تبلغونيش؟ أنا مش مسئول فى البلد والا لأ؟ ما تقبلوا بأه استقالتى وتريحونى وريحوا ضميرى! الله.

ـ الواحد متصور أنه بالكلام ده بيصعب المبادرة شوية يعنى، يعنى هو المبادرة بتاعته بس.

* أرجوك تبلغه هذا الكلام رسمى. أنا عاوز أحدد موقفى رسمى.

- طبيب حاضر.

* عشان ما يجراش حاجة ويقولوا لى كنت قاعد ساكت ليه ؟ هذا الكلام لا يعجب أحد! فى البلد ! حيقولوا قاعد ساكت ليه؟ والا معندكش شجاعة ؟! والا قاعدين عشان مراكز؟!

- لا مش مراكز.

* طيب إذن أنا بأطالب بعقد جلسة للجنة التنفيذية العليا فوراً تمهيداً لعقد جلسة للجنة المركزية لمناقشة هذا الموضوع موضوع المبادرة المصرية وكيف بدأ وكيف انتهى وقول له هذا الكلام عاوزه إزاى بدأ هذه المبادرة وناقشها وإزاى انتهت بيننا .

- سيادتك الكلام اللى مكتوب النهارده أو اللى حايكتب دا ماتقالش قبل كده بالنسبة للمبادرة.

* أنا ما أعرفش المبادرة دى إيه إللى جابها دلوقتى؟

- يعنى بغض النظر بيتهيألى صعب العملية!

* يعنى أنا عايز أعرف يصعبها على مين ، يصعبها علىّ أنا ، على الحل .. الله.. أنا عايز أمسك فى مقترح يارنج هو ماله ومال المبادرة؟ مبادرة إيه دى؟ أنا عايز تنفيذ كلام يارنج . أحسن من المبادرة.. إيه اللى جاب سيرة المبادرة بأه دلوقتى ؟ إيه بس إللى كل شوية يقول لى المبادرة المصرية . المبادرة المصرية .. إللى هو الدنيا كلها بتقول انكوا غلطانين فيها . وبرضه مُصر عليها وكل حديث صحفى يقول أيوه المبادرة المصرية المبادرة المصرية.

- طيب سيادتك يعنى نتكلم تانى بس يعنى.

* لا والله أبداً تبلغه النهارده رسمى إن أنا طالب عقد اجتماع لجنة تنفيذية عليا لمناقشة هذا الموضوع ونحسمه مرة واحدة عشان أنا ما سيبش الجدع ده يطيح فى البلد وبعدين أنا قاعد كده زى طرطور لا عاوزين تريحونى، ريحونى .والله!!

- متأسف.

* لا والله . أنا عاوز أرتاح وأريح ضميرى بأه.

ـ الواحد عايز اليهود يخرجوا وكلنا نستريح.

* اتفضلوا انتوا استلموا البلد بس سيبونى أنا فى حالى بأه. بس يبقى معروف إن أنا ماليش دعوة باللعب إللى بيحصل ده والعك إللى ماشى فى البلد والله تبلغه يا شعراوى .

ـ أبلغه بكره بأه يا افندم النهارده الجمعة، نتكلم تانى.

* لا .. لا .. لا مفيش الكلام ده، والله يعنى أنا مصمم على هذا الكلام وأنا بأغلى من ساعة الصبح أنا دماغى حاتطق إيه ده؟

ـ أصل أنا مش متصور إن أحد حايقبل هذا الكلام؟

* أنا مش موضوع يقبل والا ما يقبلش، أنا الموضوع إيه موضوع المبادرة المصرية، أنا عاوز أعرف كيف بدأ وكيف انتهى بينا. لأن احنا النهاردة عمالين ندافع عن نفسنا ونحط حجج عشان ندى مادة ويقولوا آه دا بيرجعوا فى كلامهم طب أنا عاوز كلام يارنج أنا زانق اليهود بكلام يارنج والا لأ ومش قادرين يفلفصوا؟

أنا النهارده باديلوا فلفصة أقول له اتفضل آدى مبادرة مصرية اقعد بأه ساومنى عليها.

ولما أقول أنا لازم أعدى ولازم أعمل يقوم يقولى آه مـا أنت بتعمل حاجة مش بتاع.. والدعاية كلها تنقلب علينا وخسرنا المعركة السياسية إللى احنا كسبناها . دا كله .. إيه ده؟ ليه؟ أنا زانق اليهود بمشروع يارنج.. إيه مبادرة إيه ؟ إللى أنا أديلوا منها مخرج عشان يهاجمنى فيها وياخد بيها دعاية؟

مين إللى أشار عليه بهذه المبادرة أنا عايز أعرف ؟ عاوزين نناقش بأه هذا الموضوع مين اللى بيحكم هذا البلد؟ أنا عاوز أعرف مجلس دفاع مقررش كده. خدت رأى لجنة تنفيذية عليا؟ ما خدتش قبل مجلس الأمة إللى بيعارضك.

طب قوللى بأه مين إللى بيحكم البلد؟ وتقول صراحة أمام الناس وأمام العالم، يا إما حكم انفرادى بفرد واحد هو أنور السادات ، يا إما حكم يكونه الثالوث المقدس ويلغى الثالوث المقدس ـ والسلام عليكم ورحمة الله وأنا ماليش دعوة بيكو ـ قول له هذا الكلام ويتفضل يجمع اللجنة التنفيذية العليا . ولا حايمطوحها برضه؟

ـ لا يعنى هو الحقيقة.

* قول لى طب ليه ما بيجمعش لجنة عليا ليه ؟ ما بيجمعش لجنة مركزية ليه؟

ـ هو كان بيتكلم على أساس حايجمع يعنى هو حايجمع بس منتظر رياض.

* حايجمع إمتى إن شاء الله؟ بعد ما يسلم البلد لليهود ؟ والأمريكان ... طب ما بيجمعش اللجنة المركزية ليه؟ هذا الكلام إللى طالع النهارده أقرأه أنا فى الجورنال لأول مرة ما تعرضش علينا ليه فى اللجنة التنفيذية العليا ؟ للمناقشة هل يثار الموضوع أو لا يثار، هل نتكلم على المبادرة وهى اللى كانت حتودينا فى داهية والا لأ؟ ونفدنا بجلدنا منها بكلام يارنج والا لأ ؟ يقول هذا الكلام بدل ما يطلع كل يوم بمبادرة وكلام فاضى بهذا الشكل وإيه إللى خلاه يتكلم دلوقتى؟

ـ ما اعرفش والله.

* كلام جاى من الخارج!! أمال إيه .. اليهود سابوا الدنيا ومسكوا فى الحكاية دهية وبيتكلموا مع الأمريكان عليها، الانسحاب ٤٠ ميل وحط بينا وبينهم قوات وبتاع واحتلال دائم والسلام عليكم ورحمة الله . دلوقتى بيتكلموا على كده اليهود مع الأمريكان يقوم طالع هو يدافع دلوقتى أو عاوز يتكلم يقوم يقول لا .. أنا قصدى كذا وكذا بيبرر فى المبادرة المصرية دى الموضوع . طب إيه إللى حطك فى هذا الموقف ؟ لو ما كنش فيه مبادرة مصرية.

ـ .... فيه بلبلة بالنسبة للمبادرة فهو حط بلبلة برضه.

* بلبلة عند مين ؟ عند مين؟

ـ يعنى بالنسبة للناس إللى بيتكلموا دول يعنى إذا كان فيه كلام المبادرة.

* بلبلة بالنسبة لمين؟

ـ لا فى الغرب يعنى .

* الغرب ؟ بلبلة إيه؟

ـ فهو .. بيصعب عملية المبادرة.

* أنا أطلع النهارده أقول الكلام ده ؟ أنا أطلع أقول النهارده أن يارنج مع السكرتير العام إللى بينفذ قرار مجلس الأمن قدم مقترحاته ودى جبت كل شىء وخلاص معنديش حاجة، بس والا حاسبها موضوع كرامة شخصية؟ مش كرامة البلد؟ عيب أن يكون الرجل الخواجة طلع أرجل منه.

ـ أنت سيادتك متصور أن اليهود يسمحوا لنا نعدى بالكامل بدباباتنا وبتاع.

* أنا مش باتكلم عن النتيجة يا شعراوى . افهمنى أنا باتكلم دلوقتى على مبادئ أساسية تمس سلامة هذا الوطن بيتخذ فيها قرار.. يا إما فردى يا إما بيتخذ قرار ما اعرفش بيتخذ فين ؟ فى الدهاليز . يقول لى حضرته مين إللى بيحكم هذا البلد لأن أنا ما أعرفش بكره ها يطلع لى بإيه؟

أنا ما أعرفش بالطريقة إللى هو ما شى بيها دهيه أنا ما اعرفش بكره يطلع بإيه فى الجورنال أقرأه فى الجورنال زى ما بأقرأ النهاردة الصبح فى الجورنال، وحاجات بتمس الأمن القومى وتمس تراب هذا البلد وأجزاء منه زى دى، الموضوع المبدأ إللى عاوز أتكلم فيه بس إللى بياخد القرار ويعلنه أمام اللجنة المركزية؟

طالما هو مش اللجنة المركزية العليا ؟ طالما هو مش مجلس الدفاع ؟ يتفضل يقول أنه بيحكم هذا البلد يا إما حكم فردى أو حكم ثلاثى ويعلن مين الأسماء. ونقول له السلامو عليكوا ، اتفضلوا احكموا البلد، هذا هو الموضوع، ولب الموضوع، وموضوع المبادرة المصرية هو ظاهرة لهذا وده إللى بيحصل ولا ما بيحصلش ؟ دا إللى حايحصل والا لأ؟ ما ترد على؟

ـ هو طبعًا عملية الاجتماعات مهمة جدًا وعملية الدراسة مهمة جدًا.

* دا إللى حاصل والا مش حاصل ؟ طيب أنا باقول للناس هذا الرجل التزم قدامكم بأسلوب عند ترشيحه ورشحناه عليه . خرج على هذا الأسلوب، اتفضلوا مسئولياتكم، وأنا السلام عليكو لأن أى أمانة فى رقبتى، دا أمانة فى رقبة الواحد وأمانة أمام بلده وأمام التاريخ .. وإذا استمر هذا الأسلوب أنا ما اعرفش بكره يسلم البلد للأمريكان.. ممكن وأنا قاعد وأقوم ساكت والمعركة وما أقدرش أتكلم وما أقدرش أفتح بقى (فمى) فأرجوك تبلغه والله.

ـ طيب أكلم سيادتك بعد الظهر.

* مين؟

ـ أكلم سيادتك تانى.

* لا يعنى ما فيهش تراجع . يعنى أرجوك تبلغه بصفتك أمين التنظيم إن أنا طالب عقد لجنة تنفيذية عليا تمهيدًا لعقد لجنة مركزية لمناقشة هذا الموضوع.

ـ طيب حاضر .. بس سيادتك يعني؟

ـ دا هذا الكلام حا أقولهولو في وشه وأمام العالم كله . والله العظيم وادى حلفان هاأقولهولو في وشه أنا مش عيل ولا أنا «مرة» ما بخافش يعمل إللى يعملوا والله هو على حق خلاص أنا بقى أحمق وأروح أقعد في بيتي والا يحطوني في مستشفى المجانين، إنما دي أمانة في رقبتنا، يسيبها لنا الراجل، يعني يسيب لنا البلد تروح كده .. إيه جرى إيه ؟ مش فاهم؟

ـ طيب سيادتك بس.

* لا .. والله يا شعراوى أرجوك تبلغه .. يعني أنا باكلمك رسمي دى الوقت.

ـ طيب .. حاضر.

* أوكى.

ـ طيب.

حل الاتحاد الاشتراكى

وحديث بين على صبرى وشعراوى جمعة بعد خطاب أول مايو جاء فيه:

*شعراوى جمعة: إزى سيادتك؟

* على صبرى: زى الزفت ـ إيه المجنون ده؟

* فتح على نفسه معركة بشكل وحش قوى.

ـ طيب ـ دلوقتى يصفى الاتحاد الاشتراكى.

* بيخاطب الاتحاد الاشتراكى.

ـ باين ده يعنى من كلامه اللى باين كده ـ وبعدين هو ده بيخاطب مين إمبارح.

* وبيقول له حاصفيك.

ـ هو عزيز صدقى يظهر فهّمه إن العمال بتوعه «وضحك» فالعملية غريبة جداً.

* دعا الاتحاد الاشتراكى للاجتماع وقال له حاصفيك .

ـ آه..

* وانتم مراكز قوى وانتم مجموعات وانتم ما تبقوش أوصياء على الشعب.

ـ على العموم ـ أما نشوف النهارده وبكره حايحصل إيه.

* إزاى؟

ـ نشوف الخطوات التالية بعد كده.

* ما هو حيشيلنى من نائب رئيس جمهورية طبعًا.

ـ على العموم إحنا كنا بنفكر فى الموضوع ده.

* هو باين طبعًا إمبارح والتركيز النهارده فى الأهرام والأخبار على هذا الموضوع.

* وحاتطلع ليه المظاهرة ـ الناس فاهمه إنه هو بيصفى مراكز القوى وبيعمل وبيسوى.

ـ ده إحنا الجامعة يعنى ، كنا عايشين على أعصابنا السنة إللى فاتت ولولا ما بنتصل من هنا وبنهدى من هنا وبتاع ممكن أىُ موضوع يـ...

* بس هو ما بيحبش كده ـ يعنى هو إيه ـ ما بيحبش ـ فاهم الناس كلها معاه..

ـ آه ما هو ده الخطأ.

وأيضًا حديث طويل جدًا بين على صبرى ومحمد فائق قبل اجتماع اللجنة العليا يوضح موقف على صبرى بأنه يريد الاستقالة وعدم تحمل المسئولية التاريخية، جاء فيه قول على صبرى :

* أنا النهارده لو سكت على هذا الوضع معنى هذا أن حكم الفرد تحقق فى مصر، وأى فرد، وأن أنا لازم أمشى بعد كده كل قراراته، وأقبل الوضع والأسلوب إللى يفرضه ويحطنى أمام أمر واقع فى أى عملية وده موقفى بالنسبة للمبادرة ، أنا باقول من اليوم إن ما كناش حانوقفه عند حده مش عارف بكره حايطلع لى بإيه؟ وتانى يوم يطلع لية بحاجة وهكذا وبعدين يبقى واقع وبعدين بيفرض على إن أنا أقبل هذا الوضع، طب إزاى؟ هل هذا هو إللى اتفقنا عليه؟ هل هذا هو ما أعلنه أمام الناس؟ هل لما آجى أو أسأل بعد كده والله باقول أنا ما كنتش راضى طيب كنت ساكت ليه؟ ساكت ليه؟

ـ لا .. لا هو صحيح يعنى ، يعنى هو طبعًا .

* تقبل الوضع ليه؟ تقبل على نفسك هذا الوضع ليه وتقبل على البلد هذا الوضع ليه؟ مش ممكن ؟ وبعدين معلوماتى النهاردة أنه هو مطمئن خالص !! ومافيش حاجة!!

ويشرح علي صبري موقفه قائلاً:

* وبعدين أنا قلت احنا كنا قاعدين نلم الدنيا ونشوف المعركة حقيقة واحنا والله ما احنا عايزين حاجة احنا عايزين اليهود يخرجوا وبعد كده كل واحد يلبس الجلابية ويقعد في بيته والله ما احنا عايزين حاجة ـ ما اعرفش ـ يظهر فيه ناس أولاد كلب بيروحوا يزنوا عليه كمان ـ فيه ناس بتخرب تخريب وحش قوي.

وبعدين أنا عندي معلومات أنه هو مع رياض يعني.

ـ لا ده رياض ـ في مرة كلمني، أنا مارضيتش أكلم سيادتك فقلت له يا رياض ده عايز يدرس ـ تقدير الموقف إيه لما يصعد الموقف ـ فرياض قال طيب ما فلان يستقيل قلت له لا ـ العملية مش عايزة تسرع يا رياض ـ عايزة دراسة يعني ـ أنها تتحسب ـ هنا الأفيد الاستقالة واللا الإقالة ده كلام دردشة كنا قاعدين بندردش يعني توقعات يعني ـ هو طبعا محتمل بعد اللجنة المركزية يحصل حاجة ـ لكن متهيأ لي سياسيًا ما أعرفش يعني ـ أنا لحد دلوقتي باقول سياسيًا يبقى غلطان هو أكثر يعني لو عمل كده يبقى بيخسر أكثر.

* آه ـ بس الموضوع إيه ـ هو حيمشي على الآتي : تقديري يعني ـ مثلاً يشيلني طيب أنا ما مشتش من اللجنة التنفيذية العليا ـ يتجاهلني خالص ويمشي بأسلوبه ـ اللي هو حاجات مغلقة ومش عارف إيه ويخبي على كل واحد والكلام ده كله.

ـ آه .. آه.

* ويشتغل على هذا الأساس وينتهي الأمر عند أنه هو إللي بيحكم لوحده ولا يجمع لجنة تنفيذية عليا، ولا يجمع لجنة مركزية بعد كده ـ وخلاص.

ـ مش هايقدر .

* ويحكم من خلال سلطاته المطلقة إللي هو بيقول عليها الدستورية وعنده مجلس أمة يمشي فيه إللي هو عايزه ويغير الدستور ويعمل أي حاجة ويحكم البلد بالطريقة التكنولوجية اللي بيقول عليها ـ متجاهلاً الاتحاد الاشتراكي ومتجاهلاً أي حاجة .

ـ هل يقدر؟

* طيب ما هو ـ ما هو باين أهو.

ـ بس ده كلام يعني هل ممكن تنفيذ الكلام ده عمليًا؟

* والله مش عارف وأنا امبارح باقول لسامى.

ـ دى مظاهرة واحدة تتطلع تربك الدنيا كلها.

ـ ضحك.

* ما هو باين كده ـ أعلن الحرب الداخلية وساب اليهود ـ طيب والبلد حاتستحمل كده قد إيه؟

ـ البلد مش ممكن تستحمل .

* والجيش.

ـ والله أنا خايف من الجيش .

* الجيش دلوقتى ضد الوحدة ـ فوزى بيقوللى ـ بيقوللى الناس قلقانين مش عاوزين ـ والاتحاد الاشتراكى ضد الوحدة.

ـ البلد كلها مش عايزة حقيقة .

* والله العظيم حاتجنن ـ حايودى البلد فى داهية ـ لو فرقت ما حد يعرف يلمها.

ـ طيب أنا حاعدى عليك .

ويوضح على صبرى موقفه من قضية الوحدة قائلاً:

* لا أبداً لا أنا مش عايز أزنقه، ولا أنا عاوز أقعد مطرحه ولا باسعى إلى إسقاطه أبداً. أنا كل ما أطلبه بكره يشوف الصورة وتتوزن دماغه ويقول طب تعالوا نشوف مخرج. أقوم أقول له هذا هو المخرج وعلى أنا بأه أن فى اللجنة المركزية ما اتكلمش بس يطلع بأه فى اللجنة المركزية ويقول إحنا جينا فى اللجنة المركزية العليا ودرسنا الموقف ولقينا إن احنا الخطوات دى سريعة زيادة عن اللزوم وقررنا كذا وكذا بس.

ـ لا هو حتى مجرد لو يعنى فيه اتفاق على كده من غير ما يتقال حتى .

* لا أصله أعلن يوم ١ سبتمبر يعنى ييجى فى اللجنة المركزية ويقول إن احنا شوفنا العملية برضه محتاجة لا سموا إيه دا هو اختيار وإن السودان برضه نراعيه ومش عارف إيه وبناء عليه إيه قررنا إن احنا نلغى التاريخ ونسيب العملية واللجان تدرس وتشوف العمليات، العمليات بتفاصيلها، ونشوف برضه موقف سوريا من المبادرة وهل حايمشوا معانا فى قرار مجلس الأمن ولا حايورطونا إلى آخره ما فيه نقط تساؤلات حانشوف

السوريين أثناء المعركة والله اندمجوا معانا فى المعركة كان بها أهو اختبار لهم .. وأنا شرط أنه يلغى التاريخ وأمام اللجنة التنفيذية العليا يلتزم بأه . بأنه ما يخدش أى خطوات .

ـ من دلوقتى؟

* هه؟

ـ من دلوقتى يلتزم بيها من دلوقتى صعب.

* لا .. وحأقول بأه نتكلم فى أسلوب العمل بـأه عشان ما نقعش فى هذا الشكل كل يوم والتانى لازم نـتكلم فى أسلوب وليكن الأسـلوب نقعد شويه سوا ما بـاقولش ندرسه قدام الناس كـلها نقعد سوا ونـشوف ، إنما النهاردة أبـص ألاقى العمليات مـاشية من ورا ظهر الواحد ، أسمع أنـا إن فيه اجتماع رباعى فى الإذاعة ، ليه مـا اعرفش ؟ وهو مخطط له قبليه بشهر.

القذافى قال أمـامنا مشروعين. الكلام ده حـاأحكيه مش حانكره مش حـا أخبى حاجة قال أمامنا مشـروعين سورى ومشروع مصرى فرد حافظ الأسـد وقال لا المشروع المصرى والله مافى تفاصيل ولا حاجة قصده على المشـروع المصرى إللى فى الشيراتون. القذافى رد عليـه قال له لا ما أقـصد عن المشروع المـصرى إللى كـنا بندرسه فـى الشيراتـون، المشروع المصرى إللـى جابهولنا سـامى شرف فى أثناء زيـارته نأخذ أنهوا فـيهم ونبدأ منـه، فحافظ الأسد قال نبتدى بالمشروع السورى أحسن وفيه كل حاجة وفيه كل بتاع، فوافقوا على هذا ومشيوا يبقى إذن كان فيه مشروع خده سامى شرف يعرضوه على القذافى للوحدة.

طيب كان هو لما راح الخرطـوم كان بيتكلم فى الوحدة طيب إزاى مايتـكلمش معانا؟!
أنا اللى أعرفه آخـر موقف رسمى هو موقف مجلـس الدفاع فى ديسمبر الماضى اقـتنع بأنه مافيش داعى للـوحدة. طيب ليه اتغير تانـى أين القرار المضاد لقرار مجلـس الدفاع رسميا بأه.. وفى أى جهاز اتخـذ هذا القرار، هل فى اللجنة الـتنفيذية العليا؟ مـحصلش. هل فى مجلـس الدفاع من جـديد؟ محصـلش. طب قولـوا لى فين الجـهاز بأه إللـى بيشتـغل فى الدولة؟ مين؟ هل هى حكـومة ظل؟ موجودة؟ ولجنة تنفيذية عليـا فى الظلام ما أعرفهاش يقولوا لنا مين هى؟ قولوا لى مين إللـى بيأخذ القرارات؟ هل هو فرد وهل يجوز أن يتخذ فرد قرار بتغيير شكل الدولة ودستورها؟ قبل مياتناقش مع الأجهزة دى بتاعته.

ـ ما هو حايقول أنا جايبها أنقاشها أهو وبتاع.

* يعنى إذن نستطيع أن نرفض.

* إذن إنت بتحطنا فى أمر بتضغط علينا لأنك بتيجى تقول لنا أنا مضيت وافقوا وتحطنا فى موقف حرج أو على الأقل فيه ناس حاتتحرج فى المعارضة غير ما تيجى تناقش مسبقا حاأكون أكثر حرية فى إبداء رأيى والمعارضة قبل أن توقع كرئيس جمهورية ولازم أحط دى فى الاعتبار وأنا بأتكلم وبعد ما توقع أنت بتضغط على أعضاء اللجنة المركزية بتحرجهم. دى وسيلة من وسائل الضغط. فيه ناس حاتنحرج.. فيه ناس حاتعرف إنها واقفة ضدك.. فيه ناس حاتعرف انها بتحرجك فى معارضتها فما بيحصلش.. وإيه الخوف من اتخاذ القرار مسبقا أو مناقشة الموضوع.

ويستمر على صبرى قائلا:

قطعا حا أحرجه إحراج كبير جدا بالكلام اللى حا أكيه. قطعاً حا أجرحه تجريح شديد جداً بدون شتيمة وبدون حاجة، موضوعيا بسرد الوقائع قطعا حا أهز صورته أمام اللجنة التنفيذية العليا هز شديد جدا.

فإذن زى ما يقولوا الفاز لما تتكسر أو تتشرخ ممكن تدارى عليه أو تلحمه.. لكن حايترك الأثر بتاعه مفيش شك يعنى ما فى شك عندى فى هذا بصرف النظر عن إيه النتيجة إللى حاتصل إليها قد تصل لى (كومبليت بريك) يعنى والله لو يعنى طلبوا نسوان.. ناس مش عاوزة كلها مقتنعة ماباكلمش واحد إلا ويقول لى أنا مقتنع بكلامك والخطوة غلط.

والله عاوزين يطبطبوا عليه أنا مابطبطبش أنا حاأقول سلاموا عليكو والله زنقوه وعقل نلاقى له مخرج، زنقوه يبقى يشوف خلاصه هو يتحمل مسئولية تصرفه.

ويستمر على صبرى فى حديثه قائلا بأنه إذا اقتضى الأمر سيطلب عرضه على اللجنة المركزية.

ـ طيب يا أفندم يعنى هل التفجير بهذا الشكل هل فيه مصلحة؟

* قطعا فيه مصلحة.. البلد دى يا نحط تقليد بأن يحكم هذا البلد فرد يا نحط تقليد أن يحكم هذا البلد مؤسسات واختاروا.. والله عاوزين البلد دى يحكمها فرد بصرف النظر عن نوعية هذا الفرد اتفضلوا أنا مش معاكم. عاوزين البلد دى يحكمها مؤسسات ونظام يضمن مستقبلها أنا معاكو.. هذا هو الموضوع وأنا مش باخترع.

ـ لا. لا طبعا يعنى سيادتك هو طبعا.

* ولا بأتكلم كلام شخصى أنا حا أتكلم كلامه أمام اللجنة المركزية عند الترشيح. لم يطبقه .. أنا وافقت على الترشيح على أساس إذا تغير هذا الأساس أنا بانسحب ولا أتحمل ذرة من المسئولية بالنسبة لمستقبل هذا البلد أبدا.. دا موضوع مبدئى وأنا لا موظف ولا أنا سياسى عاوز مركز.

أنا رجل الثورة حكمت على.. بأن أكون فى هذا المركز دا غصب عنى ولم أسع لهذا المركز، من أجل الثورة ومبادىء الثورة.

إذا انهارت هذه المبادىء ما أقعدش دقيقة واحدة شوف دقيقة واحدة لايمكن أقعد دقيقة واحدة إن شاءالله يحطنى تانى يوم فى السجن يحطنى حا أبقى مرتاح أكتر ما أنا دلوقتى على الأقل أشعر إن أنا ١٩ سنة ما ضيعتهومش هباء ١٩ سنة دول عمر الواحد.

ـ طبعا.

* حاضيع مبادئ عشان خاطر أقعد فى مركز والا.

ـ لايعنى سيادتك ما حدش يقول هذا الكلام أبدا.

* طيب. طيب إيه إللى يقعدنى؟!

ـ يعنى العملية مش عملية مركز أبدا.. إطلاقا يعنى.

* طب إيه إللى يقعدنى إذا كنت أنا سأقبل حكم فرد وهذا الفرد هو أنور السادات. أنا لاأقبل هذا أبدا ولا ... أقول لهم اتحملوا انتو المسئولية وأنا ماتحملش هذه المسئولية لا أمام التاريخ ولا أمام أولادى ولا أمام الأجيال القادمة ولا يقول التاريخ على الأقل هنا كان فيه واحد راجل. وقف ماحدش سنده خلاص حايعمل إيه. عمل إللى عليه ومشى.

ـ لا هو مش معقول ما حدش حايتكلم بكره؟ مش معقول يعنى.

* يعنى أنا داخل والعملية فى ذهنى بهذا الشكل.

ـ بس هى أنا نفسى سيادتك يعنى برضه بالهدوء وما تفقدش أعصابك فى أى حاجة.

* أنا بأفقد أعصابى إلا لو هو فقد أعصابه.

وبهدوء وعقل كان بها، ماعقلش أنا ماليش دعوة بيه ولايمكن دقيقة واحدة أقعد أبدا. أبدا حايضربكوا بالجزم بعد كده.

ـ (يضحك) طبعا هو واضح.

* حايضربكوا بالجزم.

ـ لا هى العمليـة دى ماحدش يختلف فيها يا أفنـدم يعنى عملية ماحدش يخـتلف فيها أبدا.

* طيب. أنا ماأقبلش أنى أضرب بالجزمة.

ـ يعنى هل عملية تصفية كاملة مثلا تفتكر سيادتك هل ديت البلد تستفيد منها؟

* تصفية إيه؟

ـ يعنى تصفية كل العناصر الكويسة.

* آه البلد تستفيد.

ـ هل البلد تستفيد؟

* آه أحسـن من عدم التـصفية والـرضوخ لأنه لن يـستطيـع أن يحكم هـذه البلد بـعد التصفيات أبدا وحـاتبقى أيامه معدودة لن يستطـيع أن يحكم هذه البلد بتصفـية. بمعنى لو صفى واحد لوحده طبعا لا يمكن إنما تصفية بمعـنى تصفية زى ما متصورين لن يستطيع أن يحكم هـذه البلد أبدا وحاتـبقى أيامه معـدودة ولن يقبلهـا منه أى واحد فى البـلد لا عدو ولا صديق.

ما هو لازم يصفى خـالص يامش حايقدر ولا واحد أد الموضوع. إنمـا لو كل واحد قال معلهش وبتاع وأنا مـليش دعوة أستنى على الحياد ما هو حايجـيلو دوره بعد كده. بس أنا مش حاأستنى لما ييجى دورى، بيدى لا بيد عمرو.

وحول معارضته لمشروع الاتحاد مع سوريا يقول على صبرى:

* أنا ماشفتش المشروع ولا اهتميت إنى أبص فى المشروع يهم إيه الموضوع ولا الجملة إللى تتحـط والا تتشال من هنا ولاكونه يـحط حزب البعث وإلا ما يحطـش حزب البعث الموضوع هو أن حزب البعث سيد الموقف فرض رأيه على الجمهورية العربية المتحدة واحنا أخذنا لـيبيا فى الرجـلين هذا هو الموضـوع وأعطيته حـزب البعث صك رسمـى واعتراف رسمى منى أنا أنـه يفعل ما يشاء فى سوريا سواء بـالنسبة للناصريين أو لـلشعب السورى

وسأؤيده فى هـذا بل أن أبعث له ... قوات تقـمع أى واحد يرفع رأسه ضد حـزب البعث بس أدى الموضوع مقابل لا شىء ... خوارزيق آدى هو الموضوع.

ـ لا هو صحيح.

* مش كده؟ هذا هو الموضوع.

ـ هو الاجتماع فين بكره ياأفندم؟

* فى القـناطر. هذا هو الموضـوع الآخر وإللى ما يقـلش عنه خطورة هـو أن كل هذه القرارات اتخذت بصفة فردية. فرد واحد قرر هذا أنه يـعطى لحزب البعث تأييد الجمهورية العربية المتحدة فى البطش بمن يراه فـى سوريا من الشعب السورى. والله إذا كانت دى هى الوحدة العربية تقـوللى بأه انفصالى آه. أنا انفصالى بأه. أنا مـليش دعوة به.. لا أشترك فى هذه الجريمة وإيه الفرق بين حزب البعث وهو يصـفى الناصريين فى سوريا والملك حسين وهو يصفـى المقاومة فى الأردن. فى الأردن بـاهاجمه واستنـكره. فى سوريا سأؤيـده بقوة السلاح. يرد علىَّ بأه يقوللى أنا واثق فى حافظ الأسد.

ـ هو بيعمل الوحدة مع حافظ الأسد والا مع سوريا.

* هل أنا أضع كل مـبادئ وقيمى الإنسانية وغـير الإنسانية وسياستـى تحت كفه، تحت رحمة حافـظ الأسد؟ ويبقى فيه شـخص واحد فى الجمهـورية العربية المتـحدة؟ أنا لا أثق فيه. حاجة تضحك والله.

ـ لا. لا بس المهم يا أفـندم يعنى الواحد يعنى طـبعا مقدر الموقف وحاسس يعـنى متفق مع سيادتك تمام فى الكلام ده بس هو الواحد لازم برضه يعنى سيادتك ماتنفعلش.

* لا. لا شوف أنـا أعصابى فـى ثلاجة بس هـو لو فتـح، علا صوته سـاعتها حـاأنزل عليهم لا أسمح له أن يرفع صوته. ليه بأه مايخوفنيش اللى قاعدين لو هب فيه هبة أقول له تلزم حـدودك وناوى له أنا أصلـى متصور هو أنا عـارفه ممثل وبتـاع كلام يعمل الانـفعال ويتظاهر ويـقول وبتاع أبدا لن أسمح له أن يـخدش والا العملية حتبـوظ خالص ولو رفع صوته هو أو قل أدبه أو عمل حاجة حاألعن أبوه على الجزمة يعنى.

ـ لايعنى سيادتك ماتغلطش مادام مافيش غلط يعنى.

* لا لا ما أنا بأقول لك لو غلط حاأبهدله شوف أبهدله يعنى إيه بأه. فهو كممثل بارع يتصور أنه ممكن يهب بأه عشان يكش الباقى فلو سكت باسكت الباقى.

.. يعنى هو يا فندم أنا لى رجاء سيادتك ماتجيبش سيرة اللجنة المركزية قدامه ونروح اللجنة المركزية يعنى كويس سيادتك تتناقش فى قلب اللجنة التنفيذية وبأسلوب العمل وإن ده مش عمل جماعى دا كلام سليم جدا. حكاية اللجنة المركزية يعنى إن دا حيبقى نوع من إللى يعنى بيجيب آخر العملية بسرعة فإنما سيادتك لك الحق الكامل فى الكلام إللى بيقولوا.

* لا طب افرض بكرة إللى أنا مش موافق، أنا ماشى فى الخط حاأقوله لا أجمع اللجنة المركزية نتفق دلوقتى على تاريخ جمع اللجنة المركزية لازم.. لازم أكلبشه عارف بكره يطلع لى فى الأهرام يقول إيه بعد بكره وافقت اللجنة التنفيذية العليا مش حايقول بأغلبية الأصوات وكان فيه معارضة وإلا لا ويبلبل اللجنة المركزية يعنى أنا وافقت. أبدا شوف العملية دى يابتخشها جامد يامتخشهاش مافيهاش نص نص طالما العملية بدأت متقدرش تتراجع متقدرش تمشى لنص الطريق ماتقدرش تعمل «توفيق» إلا لو هو عقل وما اديلوش فرصة أنه يضلل الناس. أصل العملية بأه، حاتخش فى عملية تضليل لما يطلع لى بعد كده يقوللى وافقت اللجنة التنفيذية العيا وبعد كده يجتمع مجلس الوزراء يأيد، فورا تانى يوم أروح أجتمع بيهم فى اللجنة المركزية عشان مايدربكش الدنيا ، لا المعركة حتبتدى.. ما هى ابتدت خلاص وإلى النهاية. لأن أنا عرفت طريقى بأه هنا طريقى أنا بأه إلى النهاية. إنما أسيبه يبغبغ الدنيا أبدا. ويروح لى الأهرام سى هيكل ويطلع له اللجنة المركزية خلاص وافقت والدنيا ليه ويهللوا وخلاص لا.

- يعنى سيادتك يعنى كنا فى غنى عن هذه الأمور كلها مهما كان.

* كنا بدينا فيها مادام الواحد بقى فيها خلاص فتقبل التحدى وخلاص.

هذه النماذج من المكالمات التليفونية تجيب على تساؤلات عديدة، وتوضح أموراً كثيرة، وتكشف كل أفكار شركاء السادات فى السلطة.

وسواء توافق عليها كلها.. أو ترفضها.. أو توافق على بعضها وترفض البعض الآخر.. فقد كانت هذه هى أفكارهم.

أخطر محاكمة.. سرية

انتقلت القضية من النيابة العامة إلى المدعى العام الاشتراكى وكان السادات قد أصدر يوم ٦ يونيو عددا من القرارات.. رقى الفريق سعد الدين متولى، كبير الياوران إلى فريق أول.. ورقى اللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى إلى فريق. وعين مصطفى كامل مراد عضوا بالأمانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى. وعين الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى مدعيا عاما اشتراكيا بدرجة وزير.

وشكل السادات محاكمة خاصة اسمها محكمة الثورة برئاسة حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب، وعضوية حسن التهامى، مستشار رئيس الجمهورية، والمستشار بدوى إبراهيم حمودة رئيس المحكمة العليا.. وعرضت عليها القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ المتهم فيها شعراوى جمعة وآخرون.

ويوم ٢١ أغسطس أذاع المدعى الاشتراكى قرار الاتهام وشمل ٩١ شخصا من المحبوسين فى السجن، بعد أن قسم المتهمين إلى ثلاث مجموعات: الأولى عشرة أشخاص مطلوب اعدامهم، والثانية ١٨ مطلوب لهم أشغال شاقة مؤبدة، والثالثة ٦٣ مطلوب سجنهم لمدد تصل إلى خمسة عشر عاماً .. وهم بالترتيب:

الفريق أول متقاعد محمد فوزى. شعراوى محمد جمعة. عبدالرؤوف سامى شرف والشهير بسامى شرف. محمد محمد فايق. محمد سعد الدين زايد. حلمى محمد السعيد محمد. على زين العابدين صالح. على بليغ صبرى. محمد عبدالمحسن أبو النور. محمد لبيب يوسف شقير. ضياء الدين محمد داود. أحمد كامل على كامل. فريد عبدالكريم بسيونى. عادل عبدالبارى مصطفى. أسعد حسن خليل. يوسف عوض الله محمد الغزالى. محمد عبدالحميد السعيد. أمين حامد على هويدى. محمد فتحى إبراهيم الديب. عبدالمجيد فريد محمد رياض. محمد محمود يوسف عروق. منير حافظ محمد فرحات. سعد حسين غزال. إسحاق حنا منقريوس. عبدالهادى على ناصف. محمد صبرى محمد محمد. على سيد على. مفيد محمد محمود شهاب. محمود عثمان السعدنى. عادل عبدالعزيز آدم. إبراهيم سعد الدين عبدالله. علام عبدالعظيم حماد إمبابى. جابر عبدالعزيز مبروك عفيفى. سعد عبدالعزيز مذكور. محمود سليم طماعة. محمد فريد حسنين. محمد

صادق الصيرفي. أمين محمد إسماعيل الغفاري. مغازي تمام أبو زيد. أحمد المصيلحي. فتحي محمد حسب الله. سعد محمد طنطاوي. علي حسين محمود. محمد وجيه توفيق أباظة. محمد هاشم العشيري. محمود فهمي النقراشي أحمد. محمد محمد إسماعيل المكاوي. محمد عفيفي سيد. أحمد عبداللطيف شهيب. أحمد إبراهيم موسى. نبيل محمد المهدى عطية. إبراهيم ضياء الدين سيد حراز. ضياء الدين عصمت عبدالرحمن. محمد عز الدين عبدالخالق. سعيد محمد محمود. جمعة حسن جمعة. صفوت محمد عبدالمجيد حسن. أحمد رفاعي رسلان. مدحت مصطفى شريف. مصطفى عبدالفتاح موافي. أحمد وهيدى السيد البطراوى. يوسف مهران شاهين. أحمد كمال أحمد الحديدي. أحمد عبدالسلام حمادة. يس عبدالعزيز محمد قشطي. لطفى عبدالقادر. حمدى المغازى شرف الدين. محمد خلف حماد. محمد رأفت على صالح. محمود إبراهيم عبدالحافظ. فتوح عزازئ عامر. محمد شعبان أحمد بركات. عبدالشافى متولى علي. محمد أحمد عبدالفتاح بركات. محمد محمود عبدالعال. منصور عبدالمنعم منصور. محمد أنسي حسين عيسى. متولى زكريا محمد النمرسي. محمد السيد عبدالمنعم. كمال محمود شاهين. محمد محمود مكاوى. نبيل عبدالمنعم إبراهيم. فاروق السيد متولي. محمد محمود السيد رزق. سعد الدين محمد أحمد خليل. جلال عباس إسماعيل. ظريف أمين إبراهيم الضبع. سعد محمد محمد خضر. عبدالحميد عبدالسلام الشيخ. محمد أمين أبو الهدى.

وفي اليوم التالى ٢٢ أغسطس وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من السجن صدر قرار بالإفراج عن ٣٨ شخصا من الذين سبق اتهامهم ولم يتمكن الادعاء من توجيه اتهام إليهم ومن بينهم خالد محيى الدين وكانت إقامته محددة بمنزله ،أما الآخرون فهم:

اللواء حسن طلعت ـ اللواء محمود زهدى ـ كمال الحناوى ـ محمود أمين العالم ـ محمد عبداللطيف شهيب ـ محمد فتحى المغربى ـ إبراهيم مبروك نافع ـ أحمد الألفى ـ أحمد صادق سعودى ـ جاب الله يوسف الدسوقى ـ جمال الدين هدايت ـ حسن جمعة عامر ـ حسن شلبى ـ حسن معاذ رميح ـ حسين حسن عبدالله ـ رائف أنسى محمود ـ سعيد عفيفى عبدالمنعم ـ سعد عفيفى هاشم ـ عادل حسين عزى ـ عبدالعاطى محمد نافع ـ عبداللطيف المناوى ـ عزمى إسماعيل داود ـ فتح الله إبراهيم عنتر، فتحى عبدالمقصود ـ فؤاد العطيفى ـ محمد النجدى ـ محمد أبو الفتوح ناصف الجمل ـ محمد أحمد طاحون ـ

محمد حلمى البسيونى - محمد سعد شمس الدين - محمد عبدالمقصود قنصوه - محمد محمد وهدان - فهمى عبدالمحسن سليمان - مصطفى محمد عليوه - مجدى السيد قطب - محمد حلمى ياسين - إسماعيل محمد إسماعيل أبو الهوايل.

وكان النائب العام محمد ماهر حسن قد انهى اعتقال وحبس العدد الكبير الذى وصل إلى ألفى مواطن وامتلأت بهم سجون مصر يومى ١٤ و١٥ مايو ١٩٧١ بعد أن قضوا مدة تتراوح بين عشرة أيام وشهر لعدم وجود أيه أدلة اتهام ضدهم. وكان الهدف من اعتقالهم هو إظهار القوة والإرهاب فقط لتوسيع دائرة العنف والتلويح بالقمع تحت سمع وبصر سيادة القانون.

وقد تولى الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى وحده - ربما لأول مرة فى تاريخ القضاء - الادعاء والمرافعة ضد جميع المتهمين الذين قدموا للمحاكمة وعددهم ٩٠ متهما، وقد طلب معاقبة المتهمين الذين قدموا للمحاكمة جميعا عن جريمة الخيانة العظمى باعتبار أن المتهمين من الوزراء فاعلون أصليون، وأن باقى المتهمين شركاء لهم بالتحريض والاتفاق والمساعدة(١).

وقد بدأت المحكمة فى نظر الدعوى يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧١، ودفع بعض المتهمين ببطلان إجراءات التحقيق وآخرون دفعوا بعدم اختصاص المحكمة وفصلت المحكمة فى هذه الدفوع يوم ٤ سبتمبر وقضت برفضها.

وقد استجابت المحكمة لطلب المدعى العام الاشتراكى فقررت نظر الدعوى فى جلسات سرية وهذه أول محكمة سياسية خاصة تشكل منذ قيام ثورة يوليو تعقد جلساتها سرية، محاكمات الإخوان المسلمين كانت علنية ومحاكمات السياسيين فى بداية الثورة كانت علنية، وحتى محاكمة مؤامرة رجال المشير بعد النكسة كانت علنية أيضا.

ونشرت الصحف فقط عن هذه المحاكمة مرافعة المدعى العام الاشتراكى د. مصطفى أبو زيد ضد المتهمين الأول، ثم نشرت الأحكام التى صدرت عن المحكمة.. أما ماذا دار فى المحاكمة من مناقشات، واتهامات وشهود فقد ظل ذلك طى الكتمان(٢).

---

(١) قالت المحكمة ذاتها أنه لم يثبت لديها تهمة الخيانة العظمى.

(٢) أذيعت مرافعة د. مصطفى أبوزيد فهمي ضد المتهمين كاملة بالتليفزيون أيضا عدة مرات.

وربما تلقى هذه السطور لأول مرة الضوء على بعض ما وقع فى المحكمة: المظاهرات التى قامت.. الادعاءات.. الاتهامات.. أقوال المتهمين أنفسهم. . بعض دفاعاتهم التى قام بها نخبة من كبار المحامين من بينهم الأساتذة: على عبدالمجيد، وعلى منصور، ومرسى فرحات، والدكتور محمد عبدالله، وعبدالرءوف على، وعلى الرجال، وعادل عيد، وعلى عبدالعظيم، ونبيل الهلالى، وعبده مراد، وماهر محمد على، ووجيه عباس، وأحمد عبدالعال، وكمال خالد، وأنور رومان، وعبدالعزيز جبر، ويحيى حسنى، ومحمد رأفت، ومحمد عصفور، ومحب القصبى، وجمال الحريرى، ومحمود الشربينى، ومحمد فراج وغيرهم.

وفى مرافعته الطويلة قال الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى أن هناك فرقًا بين حرية الرأى، والتآمر.. فحرية الرأى تفترض بالضرورة أمرين أساسيين:

أولا: أنها تكفل للجميع، وتتيح لسائر الآراء فرصة متكافئة فى الإقناع والاقتناع بقدر ما فيها من صواب أو خطأ.

ثانيا: أن يكون الإقناع والاقتناع فى وضح النهار. لايلجأ الإنسان فيه إلى وسائل غير مشروعة يرفضها القانون.

فإذا دخل رأيان إلى قاعة اللجنة المركزية دون اتصال مسبق بالأعضاء وتصارع الرأيان فى قاعة اللجنة وحصل كل منهما على نصيبه العادل من النقاش وتمت الموافقة لواحد منهما، فهذه هى حرية الرأى.. أما إذا سعى أحد الرأيين إلى الأعضاء فى جوف الظلام ـ فى أعماق الريف وأرجاء المدينة ـ يتوسل إلى بعضهم بالإشاعة الكاذبة، وإلى آخر بالإشارة المغرضة، فيأتى الأعضاء وقد تحزبوا قبل النقاش وقبل الجدل. فهذا هو التآمر.

حرية الرأى تتطلب العمل فى وضح النهار، إقناع واقتناع، قرع للحجة بالحجة. والبرهان بالبرهان.

يأتى الناس وعقولهم لم تغلق، واستعدادهم لمناقشة كلا الرأيين متساو، أما التآمر فمعاملة المنحرف، ووسائله كلها تدينها الأخلاق والقانون.

فوزي جاهز للمعركة

وفى المحكمة السرية شرح شعراوى جمعة معنى كلمة «فوزى جاهز» بأنها «فوزى جاهز للمعركة» وقال أن لدى أربعة استدلالات لهذه النقطة.. أى جاهز للمعركة فى الفترة من أول أبريل لأوائل مايو كان فوزى وصادق كل يوم فى مرور على الجيوش ليستعدوا للمعركة وكنا نناقش معهما نتيجة مرورهما على الجيوش والخبراء وأنا كنت قابلت الرئيس ومعايا سامى فى القناطر وقلت له أن فوزى فى إسكندرية وبيقولك أنا جاهز ورد الرئيس «اتكو» عليه شوية.

وقلت للرئيس: إذا بدأت المعركة.. نسيب المعركة الداخلية، ومجلس الوزراء منع سفر الوزراء للخارج.. د. حافظ غانم لم يسافر للخارج.. وأنا أجلت المناقشات فى اللجنة المركزية.. يبقى بنؤجل المعركة الداخلية.. كان فيه مجالات للجيش واستعداد للعبور يعنى فوزى جاهز.. أى جاهز للمعركة.

س: من المحامى على الرجال: هل جرى العمل فى اللجنة المركزية على الاتصال المسبق بالأعضاء لاتخاذ موقف معين فى اللجنة المركزية؟

جـ: احنا بنشتغل فى حزب داخل تحالف قوى الشعب العاملة، فى اللجنة المركزية يمكن أن نتصل بأعضاء التنظيم مسبقا، ولولا هذه الاتصالات ما عدت مصر الفترة الحرجة بعد ٢٨ سبتمبر.

ومن أهم الكلمات التى قيلت فى المحكمة ماقاله شعراوى جمعة عندما طلب الكلمة ليشرح بعض الأمور وقد تحدث عن الجانب السياسى من القضية. قال شعراوى:

- فيه نقطتين الأولى فى تقديرى أنا للموقف السياسى والثانية أتكلم عن القوات المسلحة ومش عاوز، أتكلم عن انتخابات سنة ١٩٦٨ لأن ده مش محل اتهام، فبالنسبة للقوات المسلحة أنا فى غاية الأسف أن يزج بالقوات المسلحة فى هذه القضية بهذه الصورة لأن أنا جزء منها ومن ثورة يوليو، واستخدام القوات المسلحة فى هذه القضية بهذه الصورة سلاح ذو حدين لم يتعرض إنسان فى هذه المجموعة كلها إلى استخدام القوات المسلحة.

وأرجو أن يتسع صدر المحكمة لكلامى لأن هذا الكلام يمس وطنيتنا لأن المناقشات مع رئيس الجمهورية تقلب إلى أنها مؤامرة، أن هذه النقطة أقول للمحكمة دراسة هذا

الموضوع تمس وطنيتنا وضمير المحكمة احنا كنا عاوزين نعبر فيه مدير للعمليات ويوم العبور كان محدد وأنا لما أقول فوزى جاهز أقصد جاهز للمعركة.

وأرجو من عدالة المحكمة ألا تترك هذا. وقد استخدم فى التحقيق حديث حول حكاية حصار الإذاعة وأنا باتحدى وأنا داخل القفص، أننا استخدمنا أو خطر على بالنا أننا درسنا أو خططنا على عمل انقلاب واستخدام القوات المسلحة.

النقطة الثانية تقدير الموقف السياسى بعد ٢٨ سبتمبر، ففى يوم ٢٨ سبتمبر مات جمال عبدالناصر، مات العملاق والأستاذ إللى كان شايل البلد، والبلد فى نكسة، وهذه النقطة تستدعى منا أن نسير خلف السادات الذى اختاره جمال عبدالناصر كنائب له.

وفى تقديرى السياسى أن القيادة خير من الحكم أقود الجماهير وأتغاضى عن أخطائهم عمَال أبوزعبل أضربوا جبناهم ومحدش حاسس كما علمنا جمال عبدالناصر أن الجماهير طرف ثالث نجيبها ونناقشها من واجبى ألم الجبهة الداخلية ولما أقول له ماتقيلش على صبرى أقول له بصدق وألد أعداء على صبرى فى هذا الوقت تقول له كده وواجبى أوافق.. أتحرك على نقطتين أن أنا جزء من النظام ... وجزء فى هذا الوقت من رئيس الجمهورية، أشيل عبء عن الرئيس السادات ده واجبى وده تقديرى للموقف ولايهمنى أن واحد يقول حاجة لأننى جزء من الرئيس وجزء من النظام ده ماض عريق، واحنا ماشيين فى هذه العملية دخل ناس تانيين، ودخلوا بأسلوب آخر، أسلوبهم هم، وفى حديث آخر فى القناطر مع الرئيس قال جولى الناس قالوا العداوة إللى بينك وبين الناس كانت كأيام عبدالناصر لأنهم كانوا ـ شاعرين أنك حاجهزهم عن الريس، وجايبين سواطير وسكاكين معاهم.

ولو كان رئيس الجمهورية اتصل بى كنت شرحت له موضوع الإذاعة وإخلاصا للبلد، ليس هناك واحد من هذه المجموعة كما قال السيد المدعى العام يتآمر على البلد أو نفكر فى القوات المسلحة كما كنا فى قمة السلطة وكنا عوزين نمشى نروح بعد ٢٨ سبتمبر ونلبس الجلابية.. ولكن فيه ناس أترجت وقعدنا نشتغل برجولة وبأقول أنا لو فكرت فى انقلاب عسكرى، فرجولتى تبيح لى أننى لو كنت تآمرت لحضرت لهذه المحكمة وقلت ذلك بشجاعة أمام المحكمة وأقول عندى أسباب ١و٢و٣ وأنا جوه السجن أو خارج السجن لازم أكون راجل.

كيف وضعت الأحكام

ولقد صدرت الأحكام بطريقة غريبة ومريبة، وهناك أكثر من واقعة ترددت حول هذا الأمر:

الأولى: أن الأحكام قد وضعت فى اجتماع عقد بمنزل الرئيس السادات بالجيزة حضره الرئيس ومحمد عبدالسلام الزيات والسيدة جيهان السادات ومحمد حسنين هيكل وحافظ بدوى رئيس المحكمة وأنه تمت فى هذا الاجتماع مناقشة موقف كل واحد من المتهمين وما يستحقه وأن السيدة جيهان كان لها الرأى الأول فى كثير من الأحكام التى صدرت.

وينفى لى محمد عبدالسلام الزيات عقد مثل هذا الاجتماع ولكنه يروى القصة بطريقة مختلفة، وهذه هى الواقعة الثانية على لسان الزيات وقد نشرتها أثناء حياة حافظ بدوى ولم يرد عليها بالنفي:

«اتصل بى ذات يوم حافظ بدوى مذعورا قائلا: الحقنى بدوى حمودة يريد أن ينتحر قال أنه سوف يلقى بنفسه من فوق كوبرى قصر النيل. ولما استفسرت منه عن السبب قال لى أن بدوى حمودة يرفض تنفيذ مطلب الرئيس بالحكم على على صبرى وسامى شرف وشعراوى جمعة وفريد عبدالكريم بالإعدام قائلا أنه أمضى قاضيًا أكثر من ٣٥ سنة ولم يصدر فى حياته حكما بالإعدام. وتم الاتصال بالرئيس الذى طلب أن يجتمع بأعضاء المحكمة جميعا وأن أحضر الاجتماع معهم.

فى الصالون جلسنا ننتظر لقاء الرئيس حيث كان يعقد اجتماعا مع المحكمة العسكرية التى كانت تحاكم الفريق فوزي. ثم قابلنا الرئيس وما كاد يصافح بدوى حمودة حتى قال له لقد أعفيناك من الحكم بالإعدام فإن المحكمة العسكرية رفضت أن تحكم على الفريق فوزى بالإعدام وعلى ذلك فلن تكون هناك أحكام بالإعدام.

وكانت المحكمة العسكرية قد رفضت بشدة مطلب الرئيس بالحكم بالإعدام على الفريق فوزى لأنها سابقة خطيرة أن يعدم قائد الجيش ولأنه لم يثبت ضده ما يستوجب الإعدام».

وأن اتصالات قد دارت بعد ذلك بحيث صدر الحكم بشكل مختلف ضد المتهمين الذين طلب الرئيس إعدامهم، فقد صدر الحكم فعلا بالإعدام إلا أن الرئيس خففه إلى

الأشغال الشاقة المؤبدة ،أى أن ما صدر عن المحكمة فى الحكم كان العكس تماما لما حدث[1].

ولقد ذهبت إلى منزل السيد بدوى حمودة فى المعادى بصحبة أحد أصدقائه المستشارين وجلست معه جلسة طويلة وسألته خلالها عن صحة هذه الواقعة فقال أنه كقاض لايمكن أن يفشى سرا عن المداولات وعلى كل حال فإن قضية مايو هى قضية رأى وقضايا الرأى كلها... ليس فيها إعدام لا فى مصر ولا فى الخارج، وشهادة المستشار بدوى حمودة المتحفظة تدل - على كل حال - على صحة الواقعة التى رواها لى محمد عبدالسلام الزيات.

ملاحظات على المحاكمة

وبعد ذلك يمكننا أن نلقى أضواء على مادار فى المحاكمة بالنسبة لبعض المتهمين ولنا عدد من التحفظات:

* أنه قد نسبت إلى بعض المتهمين وقائع استغلال حدثت قبل «المؤامرة» بسنوات ومع ذلك فلم تثبت جميعها.

* أن المحاكمة والتحقيقات تدل على أنهم لم يكونوا مجموعة واحدة حيث حاول بعضهم أن يبرئ نفسه على حساب الآخرين وحاول البعض الآخر أن يعترف حتى بوقائع لم تحدث على زملائه.

* أن هذه الدراسة لم تتناول إلا بعض الوقائع وبعض الأشخاص، كما أن ما تعرضه من داخل المحكمة يتناول بعض الأشخاص الأساسيين فقط، وهناك متهمون كثيرون لم نركز عليهم لأن ذلك يحتاج إلى دراسات أخرى أكثر اتساعاً.

* أن قراءة هذا التلخيص للمحاكمة لاتغنى للدارس عن قراءة ملف القضية كاملاً.

---

(١) يقول الزيات أن السادات كان قلقا على أخبار المحاكمة وكان يخشى أن يتحدث سامى شرف بالذات عن شيء ما لم يعرفه، وأن تقريرا يوميا كان يقدمه له ممدوح سالم حول حوارات هذه المجموعة فى السجن وتصرفاتهم وجميع أخبارهم.

* أننا لم نتعرض بالتفصيل لقضية الفريق محمد فوزى حرصا على عدم تناول أسرار القوات المسلحة، الأمر الذى لايجوز نشره الآن، فقد يدخل ضمن وثائق الدولة المحظورة النشر. وعلى كل حال فقد حوكم وحده أمام محكمة عسكرية.

ولقد تحدثت المحكمة عن أربع مظاهرات قامت فى أربعة مساجد بالقاهرة يوم الجمعة، اليوم التالى لإذاعة الاستقالات، وعن منشورات ضبطت، وهتافات ترددت وقالت المحكمة أنه فى يوم ١٣ مايو الساعة التاسعة مساء كان أول بلاغ عن الواقعة من السيد ممدوح سالم وزير الداخلية ـ بعد تعيينه بثلاث ساعات وقبل استقالة مجموعة مايو ـ الذى أبلغ النيابة العامة بأن عناصر من المسئولين ومن غيرهم يحاولون تفتيت وحدة الجبهة الداخلية. وأضاف أنه توجد أشرطة تسجيل عليها أحاديث مسجلة لأحد هؤلاء (وهو فريد عبدالكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة مع محمود السعدنى الصحفى بدار روزاليوسف) وأنه يتبين من هذه التسجيلات أن هناك تنظيمات تعمل ضد نظام الحكم وضد السيد رئيس الجمهورية.

وقد قامت النيابة العامة فور إبلاغها بضبط هذه الأشرطة بغرفة التسجيل التابعة للمباحث العامة بمبنى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية. ومنذ صباح ١٤ مايو سنة ١٩٧١ توالت بلاغات إدارة المباحث العامة إلى سلطات التحقيق عن قيام بعض أعضاء الاتحاد الاشتراكى بمظاهرات ضد نظام الحكم وبتوزيع منشورات تتضمن عبارات عدائية بها إثارة للجماهير وتحريض لها ضد رئيس الجمهورية ونداء بسقوطه وبكتابة شعارات تتضمن نفس المعانى يرددها المتظاهرون فى هتافاتهم، وأن هذه المظاهرات وقعت عقب صلاة الجمعة وبدأ تجمعها أمام المساجد كما يبين مما يلي:

* قيام مظاهرة أمام مسجد الكخيا ردد فيها المتظاهرون هتافات مثيرة وقبض على بعض هؤلاء المتظاهرون (سعد خليل، جمال عباس، حسين عبدالكريم).

* قيام مظاهرة ثانية أمام مسجد جركس ردد فيها المتظاهرون كذلك هتافات حاولوا بها إثارة الجماهير مثل: (افرح افرح يادبان ـ فوزى خلاص ساب الميدان).

وتم القبض على المحرضين على هذه المظاهرة وهما المتهمان: (ظريف الضبع ـ وسعد محمد خضر).

* قيام مظاهرة ثالثة أمام مسجد المنشاوى: بحدائق القبة قسم الوايلي، تردد هتافات

مثيرة عدائية منـها: (ياسادات يا أمريكانى إسرائيل حترجع تانـي).. وقد قبض على قائدى هذه المظـاهرات وهما (المتـهمان محمد خـلف، ومحمد رأفـت صالح) وضبطـت مع كل منهما أوراق بها شعارات معادية يرددان منها هتافاتهما، منها هذه الشعارات:

(السـادات عدو الـشعـب ـ ياروجرز يـا سادات، مـفيش أى تـتنـازلات ـ ياسـادات يا أمريكانى . إسرائيل هترجع تاني).

* قيام مـظاهرة رابعة أمام مـسجد بهيجـة الإسلام بقسم الـوايلي كانت تردد هـتافات عدائية مـثيرة منها: يـسقط السادات ـ اليهـود فى أراضينا والسـادات بيصفى فيـنا ـ شوفوا السادات باع القضية لأمريكا ـ رئيس الجمهورية باع البلد لأمريكا). وقد قبض على زعماء هذه المظاهرات وهـم المتهمون: محمود عبدالحـافظ، محمد شعبان، محمـد بركات، فتوح غزازي.

وقد ذكر الشهود وبـعض المتهمين أن التعليـمات بقيام هذه المظاهرات وترديـد هتافاتها قد أصدرها المتهم أحمدكمال الحديدى أمين الاتحاد الاشتراكى بقسم الوايلي.

* ضبـط بمنـزل المتهـم أحمد كـمال الحـديدى ـ ورقة مـكتـوبة بخـط اليد بـها بـعض الشعـارات العدائيـة لما أعلنـه رئيس الجمهـورية في عيـد العمال بـحلوان ـ منـها: (الاتحاد الاشتراكى يقود النضال ـ المؤتمر القومى أعلا سلـطة لتحالف قوى الشعـب ـ المؤتمر القومى هو الذى يضع الدسـتور ـ الرجعية عميلة الاسـتعمار ـ المعركة ليست مـعركة فرد وإنما هى معركة شعب وأمة).

وقد قرر أنها كتبت قبل الأحداث الأخيرة بحـوالى أسبوع وأن الذى كتبها هو إبراهيم رزق بمقـولة أنـها شعـارات للـشبـاب يتحـرك حولـها: وأضاف المتهـم أنه وجـد أن هذا الأسلوب انقلابى فأخذ الورقة واحتفظ بها.

* قيام المتهم أحمد البطراوى مسئول الشباب بـوحدة هيئة النقل العام بالأميرية بتوزيع صور من منشور يـتضمن تحريضا ضد نظام الحكـم، واتهاما ببيع مصر لأمريكـا والصهاينة وهجوما على رئيس الجمهورية.. ونص هذا المنشور كما يلى:

يا جماهير شعبـنا الحر: «لايمكن أن نقبل السلام بمعنى الاستـسلام» «الآن يفرض علينا الاستسلام باسم السلام».

باسم السلام الآن تـباع مصر للأمريكان والصـهاينة تحت شعار توفـير الدم ـ الآن يعود

الخائن عبد الإله وجلوب من جديد لتباع القناة والقنطرة وسيناء ـ أن هذا الشعب تعود أن يفرض إرادته فوق كل الإرادات ـ افرض إرادتك الآن يا شعبنا من أجل كرامتك».

وقد تم ضبط هذا المتهم ومعه المنشورات كما ضبطت بعض المنشورات التى وزعت.

وقد قرر المتهم فور ضبطه أنه تسلم هذه المنشورات من سعيد محمود أمين الشباب بقسم الزيتون لتوزيعها على العمال بجراج الأميرية. وقد عثر بجيب سترة المتهم لدى القبض عليه متلبسا على ورقتين حررت بهما الشعارات الآتية (اسمعوها يا أمريكان ـ شعب مصر مش حينام ـ فداك يا مصر أرواحى ـ قوم يا شعب يا صاحى ـ قوم وطهر لى جراحى ـ لا ياسادات لا مساومات ـ عبدالناصر حى ما مات ـ لا روجرز ولا سادات ـ إسرائيل لازم تباد ـ أنور أنور ياسادات عبدالناصر حى ما مات).

* قيام المتهم مصطفى عبدالفتاح موافى بمحاولة توزيع صور من ذات المنشور المشار إليه آنفا على عمال مصنع شركة حلوان للغزل والنسيج فرع الزيتون.

* أبلغ رئيس مكتب الأمن بوازة الإعلام الأمن عن إجراء تغييرات فى فقرات برامج إذاعة صوت العرب مساء الخميس ١٣ مايو سنة ١٩٧١ وأن محمد عروق المدير السابق لهذه الإذاعة قد طلب من العاملين معه فى الخامسة والنصف مساء نفس اليوم تغيير فقرات البرامج وأن هذا التغيير اقتصر على إذاعة صوت العرب على غيرالمألوف فى العمل الأمر الذى ارتاب معه بعض الموظفين لأن مثل هذا التعديل لايحدث إلا فى الظروف غير العادية، وقد قرر محمد أبو الفتوح مسئول الشئون السياسية بإذاعة صوت العرب أنه أحس أن هدف محمد عروق من هذا التعديل إعطاء إيحاء ضمنى باحتجاجه على استقالة شعراوى جمعة، كما قرر سعد غزال مسئول قطاع التخطيط والمتابعة بصوت العرب أنه استدعى من منزله فى مساء ذلك اليوم إلى الإذاعة وأنه تصور أن الذى سمعه من فقرات يوحى باشتباك عسكرى وقع.

* ضبطت أشرطة تسجيل بإدارة المخابرات سجلت عليها أحاديث للمتهمين: على صبري، شعراوى جمعة، سامى شرف، عبدالمحسن أبو النور، محمد فائق، أمين هويدي، فتحى الديب، لبيب شقير، ضياء الدين داود. وذكر أن هذه الأحاديث تناولت هجوما على رئيس الجمهورية واتهاما له بالانفراد بالسلطة والاعتداء على المؤسسات الدستورية وتحريضا على إعداد مخطط لتنحيته عن منصبه أو العدول عن القرارات التى اتخذها طبقا لسلطاته الدستورية.

وقد أقر المتهم أحمد كامل رئيس المخابرات العامة أنه هو الذى أجرى جميع هذه التسجيلات بناء على الأوامر الصادرة إليه من المتهم سامى شرف، الذى أيد هذا القول.

* وقد قامت النيابة بتفتيش منزل ضياء الدين داود، وكان من بين المضبوطات ثلاث صحائف كربونية مطبوعة عليها بالآلة الكاتبة منشور بعنوان (الصدق والكذب بين سادات الأمس وسادات اليوم)..ونص هذا المنشور كما يلي: (أبرع الكذابين وأكثرهم سذاجة».. «يبدو متدينًا وهو يتاجر بالدين، يحضر مظاهرة فى المسجد فى مولد النبى ورغم حلول موعد الصلاة ينصرف لأن الغرض كان التصفيق والهتاف.

«يتحدث عن الشعب والديمقراطية وهو لايطيقها، ومعروف عنه أنه قتل الحياة السياسية فى مصر أثناء رئاسته لمجلس الأمة.

«وهو الذى ضاق صدره بمعارضيه فى اللجنة المركزية فأقال وبأقذر وسيلة على صبرى تنفيسًا عن حقده، ويدبر العصف باللجنة المركزية».

«ويخدع الشعب بالكلام المعسول عن توزيع المسئولية والمشاركة ثم ينفرد بكل شىء وبكل القرارات ويتبجح فى علانية مدعيا أنه وحده ولا أحد أو جماعة سواه له الحق فى إصدار القرارات الانفرادية وإذا حاول فرد أو جماعة أن تبدى رأيا فهى فى رأيه متسلطة لأنه الزعيم الأوحد.... أليست هذه ديكتاتورية النازي».

«اتخذ بطانة السوء وندماء الشر، والرجل يعرف بالمحيطين به.. فمن هم؟ كل القوى الرجعية المعادية للناصرية والمضادة أو المرتجفة من الاشتراكية، وكل القوى التى أبعدها عبدالناصر.. وأخيرا فلم تعد كلمة الاشتراكية واردة فى قاموس السادات، فهى رجس لايقربه، غير أن الزيف لاينطلى على الشعب، فأما الزَبَد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض».

وقد ضبطت بمعرفة الرقيب صور من هذا المنشور مرسلة إلى بعض أعضاء مجلس الأمة وأمناء الشباب بالمحافظات.

أقوال المتهمين والشهود

وأمام المحكمة وضعت أقوال المتهمين والشهود التى أدلوا بها فى التحقيقات، وقد لخصتها المحكمة فيما يلى:

* **أحمد كامل**: رئيس إدارة المخابرات العامة: قرر أنه علم بأن هناك تآمرا من بعض القائمين على أجهزة الدولة وعلى رأسهم المتهمون: على صبري، شعراوى جمعة، سامى شرف، عبدالمحسن أبو النور، محمد فوزى، محمد فايق، لبيب شقير، ضياء الدين داود.. وذكر أن هؤلاء هم المسئولون عن أجهزة الشرطة والتنظيم السياسى والتنظيم السرى ومجلس الأمة والقوات المسلحة وأجهزة الإعلام، وأضاف أنه اشترك مع هؤلاء بعض أعضاء اللجنة المركزية وآخرون منهم: أمين هويدى، فتحى الديب، سعد زايد، حلمى السعيد، أحمد شهيب.

وأوضح بتحقيقات النيابة أن على صبرى كان هو المحرك الرئيسى لعملية التآمر ضد رئيس الجمهورية والوقوف ضده توصلا إلى إحداث فتنة فى صفوف الشعب لإثارته ضده وصولا إلى اغتصاب السلطة الشرعية في البلاد، وأن هؤلاء المتآمرين لم تقف وسيلتهم عند حد فاتفقوا على معارضة رئيس الجمهورية وإيهام الشعب بخطأ المبادرة المصرية ثم بخطأ اتحاد الجمهوريات العربية. واستغلوا فى ذلك تنظيمات الاتحاد الاشتراكى لمساندتهم عن طريق لجانه وتنظيماته السرية، وكانت لهم خطة أخرى لتنفيذ هذا التآمر عن طريق تدخل الجيش.

وأضاف المتهم أن مخطط المتآمرين كان يقوم على جملة ارتكازات منها:

* الاعتماد على الفريق أول محمد فوزى كوزير للحربية سامى شرف لإمكان السيطرة على الحرس الجمهوري شعراوى جمعة كوزير للداخلية للسيطرة على أجهزة الأمن وكأمين للتنظيم السرى يسيطر عن طريقه على الجهاز السياسي، محمد فايق كوزير للإعلام، عبدالمحسن أبو النور بصفته أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى يتسنى له بهذه الصفة إيجاد دور شعبى كالمظاهرات التى يستخدمها شعراوى جمعة، وكذلك الاعتماد على حلمى السعيد، وسعد زايد على أساس تحريكهم للتنظيم الخاص.

وأشار إلى عدة اجتماعات عقدت (بين هؤلاء الذين أشار إليهم) توصلا إلى الهدف الذى اتفقوا عليه فيما بينهم، وحدد أربعة اجتماعات منها:

اجتماع لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع الوطنى يوم ٢/ ٥/ ١٩٧١ حضره كل من: محمد فوزي، شعراوى جمعة، سامى شرف، عبدالمحسن أبوالنور، أحمد كامل، ومحمود رياض.

وذكر أنه بعد انصراف محمود رياض أثار شعـراوى جمعة أمر الوضع الداخلى للبلاد وذكر للمجتمعين أن رئيس الجمهورية سيـقوم بحل الاتحاد الاشتراكى فاقترح عبدالمحسن أن يذهب هـو وشعراوى والفـريق فوزى وسامـى شرف لرئيـس الجمهوريـة ويطلبـوا منه العـدول عن هذه الفـكرة فإذا ما رفـض لن يكون أمـامهم إلا أحد أمـرين «إما أن يقـدموا استقالتهم أو يقولوا له قوم معنا»..

وهذا معناه القبض على رئيس الجمهورية.

وأضاف أحـمد كامل أنـه بعد مغـادرة محمـد فوزى وأبو النـور الاجتماع تحـدث مع شعراوى جمعة وسامى شرف مبينا لهما أن معنى كلام أبو النور هو تنحية الرئيس بالقوة، العسكـرية عن طريقهم بيـنما هما والفريـق فوزى مكرهون فى الجيش فـكان رد شعراوى جمعة عليه:

«نفكر فـى الأسلوب ويمكن نخلى الجـيش يعمل العملـية ونعمل مجلس رئـاسة يضم أعضاء اللجـنة العليا ويرأسه أحد رجال الجـيش وليكن محمد فوزي» .. وحضـر اجتماعا آخر لأمانـة التنظـيم الطلـيعى قال فـيه سعد زايـد «الرئيس راكـب رأسه، ولازم يبقـى فيه إجراء، وأنا رأيى إننا نشيله».

وقد أوضح أحمد كامل فى أقواله الدور الذى قام به كل من هؤلاء المتهمين بالتفصيل.

ولكن أحـمد كامل عاد وغـير أقواله كلهـا، وعدل عن موقفـه أمام المحكمة فـذكر أنه لاتوجد مؤامـرة ولكنه انقسـام حاد فى الرأى بين المتهـمين ورئيس الجمهـورية. ولما ووجه بأقوالـه فى تحقيـقات النيـابة أصر علـى الرأى الذى أبداه بـالمحكمة وأضـاف عن تفسيره للعبارة الـتى ذكرها له شعراوى جمعة وهـى عمل مجلس رئاسة قرر أن هذا الـكلام معناه عزل رئيس الجمـهورية.. وأضاف تفسيرا لما ذكره شعراوى جمعة من قـوله (فوزى يكون جاهز) أن ذلك معناه استكمال تجهيز القوات المسلحة لدخول المعركة.

شعراوى محمـد جمعة: (ا) اعترف بجميع الأحاديث المسجـلة بينه وبين على صبرى، وأنه هو الذى أمر بوضع تليفون فريد عبدالكريم تحت المراقبة.

(ب) قرر أنـه كان له رأى معـارض فى المبـادرة استنـادا إلى أن الحديث عـن فتح قـناة السويس قد يحول أنظار العالم إليها بدلا من موضوع القضية الأصلى.

(جـ) قرر أنه كـان له موقف مغاير بالـنسبة لاتفاقيـة الاتحاد الثلاثى لحاجتهما إلى بعض التعديلات والضمانات. واعترف بأنه أصدر تعليمات تنظيمة لأعضاء التنظيم الطليعى فى اللجـنة المركزية بـطلب تأجيـل نظر مشـروع الاتحاد إذا ما تبين وجـود معارضة للـمشروع واحتياطيا فى حالة عدم الموافقة عليه، ثم أصدر توجيهات تنظيمة بالموافقة عليه فى اجتماع اللجنة المركزية التالى.

(د) أقر أنـه زار فريد عبـدالكريم فى منزله حوالـى الساعــة الثانيـة صبـاحـا قبــل اجتمــاع اللجنـة المركزية الثـانى فى محاولـة له بمنعـه من الكلام فى الـلجنة المركـزية يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٧١، وطلب موافقـته على مشروع الاتحاد الثـلاثى يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٧١، ولومه على قيامه بتوزيع مذكرة مضادة للاتفاقية كان قد علم بأمرها من السيد الرئيس.

(هـ) أقر بأنـه كانت تعرض عليـه تسجيلات محادثـات فريد عبدالكريم، وقـد تضمن أحد هذه الأحاديث إجراء نـسبه إليه محمود السعـدنى يتعلق بقيامه بـاتخاذ إجراءات لمنع رئيس الجمـهورية من دخول الإذاعة لمخاطبـة الشعب منهـا، كما اطلع على مـا حوته هذه التسجيلات من عـبارات غير كريمة ماسة بالسيد الـرئيس، وبما يفيد القيام بترتـيبات مسبقة على اجتماع اللجـنة المركزية وما جرى فى هذا الاجتماع من تعـمد الإثارة والهرج.. ونفى القيام بأى إجراء لمحاصرة الإذاعة.

وأضاف أنه لم يتخذ إجراء ضد فريد عبدالكريم بالـنسبة لما ذكره خاصا بالسيد الرئيس حتى لايكتشف هذا الأخير مراقبة محادثاته.

(و) أقر بأنه علـم باتجاه نية الرئيس إلـى اقالة على صبرى، وأن سامـى شرف هو الذى نقل هذا الخبر إلى عبدالمحسن أبو النور الذى نقله بدوره إلى على صبرى وهو تصرف يراه خاطئا، وأضاف أن الوقت كان فى رأيه غير مناسب لإقالة على صبري.

(ز) أقر بأنه أصدر توجيهات تنظيميـة للتصدى لأى عضو يقترح حل الاتحاد الاشتراك فى اجتماع اللجنة البرلمانية يوم١٠/ ٥/ ١٩٧١ أو يقترح تفويض رئيس الجمهورية سلطات دستورية.

(ح) قرر أن رئيس الجمهورية لم يقبل رجاءه فى مقابلته له يوم ٢/ ٥/ ١٩٧١، فى عدم إقالة عـلى صبرى وفـى عدم حل الاتحاد الاشتـراكى وإجراء انتخـابات جديدة. وأقـر بأنه حضر اجتـماع لجنة العمـل فى ذات اليوم وأن جميع أعـضائها عارضوا فـكرة حل الاتحاد

الاشتراكي.. ونفى أنه طلب تشكيل مجلس رئاسة وذكر أن الذى تحدث بهذا هو المتهم أحمد كامل.

ولما ووجه بتأييد أقوال سامى شرف لرواية أحمد كامل فى هذا الخصوص صمم على أقواله نافيا هذا الاتهام عنه.

(ط) قرر أنه كان أمينا لجهاز التنظيم السرى وأنه لم يكن يعرض على رئيس الجمهورية أية أخبار خاصة به وكان يتولى هو وسامى شرف مهمة الرد على ما قد يستدعى ذلك طوال الفترة منذ وفاة الرئيس جمال عبدالناصر وحتى الأحداث الأخيرة، وأنه كان يتخذ الإجراءات ليتولى رئيس الجمهورية رئاسة هذا التنظيم لولا تلاحق الأحداث.

وأضاف أنه الوحيد الذي يملك الحق في إصدار التعليمات التنظيمية للأعضاء. الأمر بتشكيل لجنة عمل لوضع خطة للتنظيم فى المرحلة المقبلة، ولتقييم القيادات فى اللجنة المركزية ومجلس الأمة لاختيار عناصر يمكن الاعتماد عليها لخلق رأى عام يظهر فى لقاءاته مع الرئيس التمسك بالاتحاد الاشتراكى .. مؤيدا فى ذلك ما ذكره يوسف الغزولى.

(ك) قرر أنه أبلغ بتحركات مضادة لرئيس الجمهورية فى بعض وحدات الاتحاد الاشتراكى وطلب منه الرئيس التحقيق فيها وفى ماورد إلى رئاسة الجمهورية عن طريق رقابة البريد من منشورات مضادة.

(ل) نفى ما نسبه إليه الفريق محمد فوزى من أنه استفسر منه عن إمكانية استخدام القوات المسلحة فى القيام بانقلاب عسكري. وقد ووجه بتأييد سامى شرف لأقوال محمد فوزى فى هذا الشأن، إلا أنه أصر على النفي.

(م) قرر سامى شرف فى كتابين أرسلهما إلى النائب العام (واعترف فى جلسة المحاكمة بأنهما بخطه وبتوقيعه) أن المتهم شعراوى جمعة سأل الفريق محمد فوزى عن امكانية استخدام القوات المسلحة فى انقلاب عسكرى، وأن هذا الأخير أجابه بعدم إمكانية ذلك.

(ن) اعترف بأنه فور علمه بوجود السيد/ ممدوح سالم لدى السيد رئيس الجمهورية بعد ظهر ١٣ مايو ١٩٧١ اتصل باللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة طالبا منه إحراق الأوراق والتسجيلات الخاصة بالمتهم فريد عبدالكريم.

سامى شرف: (ا) قرر أن على صبرى لم يكن مقتنعا بفكرة المبادرة كما كان معارضا

لفكرة الاتحاد الثلاثى، وكان يهاجم رئيس الجمهورية فى مجالسه وفى أحاديثه التليفونية بألفاظ غير كريمة وأجرى عدة اتصالات قبل اجتماع اللجنة العليا واللجنة المركزية الأول اكد فيها معارضته لاتفاقية الوحدة. وذكر أنه لم يبلغ رئيس الجمهورية بما وصله من معلومات عن نشاط واتصالات على صبرى تفاديا لظهور القيادة بمظهر الانقسام.

(ب) اعترف بأنه كانت تصدر توجيهات تنظيمية لأعضاء اللجنة المركزية قبل اجتماعها الأول لطلب تأجيل نظر مشروع الاتفاقية.

(جـ) اعترف بأنه قد حدث نوع من التلاعب والتأثير فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى الماضية ومجلس الأمة السابق مساندة لقيادات معينة وأن الرئيس عبدالناصر عنفه وشعراوى جمعة على هذه الإجراءات.

(د) أقر بأنه كانت تجرى فى إدارة المخابرات العامة بناء على أوامره الشفوية تسجيلات اتصالات تليفونية لبعض كبار المسئولين فى الدولة ومن بينهم على صبري، وأن هذه التسجيلات كانت تعرض عليه كما كانت ترد إليه صور من التسجيلات التليفونية التى تقوم بها إدارة المباحث العامة.

(هـ) أقر بصحة تسجيلات المحادثات التليفونية التى تمت بين على صبرى وبين كل من: شعراوى جمعة، ومحمد فايق، وعبدالمحسن أبو النور، وأمين هويدي، وبعلمهم ما تضمنته من عبارات تفيد عدم اتفاق بين على صبرى والمتحدثين على معارضة سياسة رئيس الجمهورية وتحركهم واتصالاتهم فى هذا السبيل. واعترف بما ورد على لسانه فى هذه التسجيلات التى دارت بينه وبين على صبرى وأنها كانت لتهدئته، وفسر العبارة التى وردت فى أقواله: (فوزى يشوف شغله) بأنه قصد بها الإشارة إلى العمليات العسكرية فى الجبهة.. وبرر عدم إبلاغه الرئيس بما تضمنته هذه التسجيلات برغبته فى تفادى الخلاف.

(و) قرر أن لجنة العمل عقدت فى مكتبه يوم ٢/ ٥/ ١٩٧١، وأيد ما ذكره أحمد كامل بصدد ما قاله عبدالمحسن أبو النور فى ذلك الاجتماع من عرض فكرة ذهابهم إلى رئيس الجمهورية لطلب عدم حل الاتحاد الاشتراكى وإلا يقدمون استقالاتهم أو يقولون له (قوم معانا).

(ز) أيد رواية أحمد كامل فى كل ما نسبه إلى شعراوى جمعة من طلب تشكيل مجلس رئاسة برئاسة الفريق أول محمد فوزى.

(ح) أيد رواية أحمد كامل التى نسبها إلى شعراوى جمعة من استفسار هذا الأخير من الفريق فوزى عن إمكانية استخدام القوات المسلحة فى القيام بانقلاب عسكري، ومرددا أن العملية قد تحتاج إلى اعتقالات، ومشيرا فى هذا الصدد إلى اسم الأستاذ محمد حسنين هيكل. وقد ذكر فى جلسة المحاكمة أنه لايذكر هذه الواقعة.. ولما ووجه بالإقرارين المقدمين فى خطابين إلى النائب العام بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٧١ اعترف بصحة الخطابين ولكنه أصر على عدم تذكره للواقعة.. وبرر عدم إخطار رئيس الجمهورية بهذه المعلومات الخطيرة بإيمانه بعدم إمكانية تنفيذ أى انقلاب عسكرى وبأن حديث شعراوى جمعة عنه قد حدث منه فى انفعال وقتي.

(ط) قرر أنه حضر اجتماع أمانة التنظيم الطليعى برئاسة شعراوى جمعة يوم ١٢/ ٥/ ١٩٧١.

(ى) قرر أنه قدم استقالته إثر إقالة شعراوى جمعة لسوء حالته النفسية، ونفى أنه طلب من أحد الوزراء أو أحمد كامل أو خالد فوزى تقديم استقالته.

وقد قرر محمد عبدالحميد السعيد أن سامى شرف طلب منه الاتصال بكل من: على زين العابدين وزير النقل السابق، أحمد كامل رئيس المخابرات العامة، خالد فوزى الأمين العام برئاسة الجمهورية ليقدم كل منهم استقالته وقد أيد هؤلاء جميعا ما ذكره محمد عبدالحميد السعيد فى هذا الشأن.

(ك) اعترف بأنه صرف المبالغ التى عثر على كشوف بها فى مكتبه لصالح مشتروات خاصة من بيروت من حسابات المصروفات السرية برئاسة الجمهورية، وذكر أن رقمها ارتفع على هذا النحو إلى ٦٠٦٧١,٧ ليرة لبنانية بما يوازى ١٢١٣٤ جنيهًا و٣٤٠ مليمًا بمناسبة زواج ابنتيه. وبرر ذلك بأن المرحوم الرئيس جمال عبدالناصر هو الذى أذن له بذلك.

محمد فايق: (ا) أقر فى التحقيقات بأنه هو الذى اتخذ القرار بإذاعة الاستقالات الجماعية للوزراء ليلة ١٤/ ٥/ ١٩٧١ وأمر بإذاعتها ،كما أقر في رسالة منه للسيد الرئيس فى ١٥/ ٥/ ١٩٧١ (مرفقة بالتحقيقات) بأنه يتحمل تبعة ذلك.

(ب) أقر بأنه تلقى من المتهم شعراوى جمعة خبر استقالة كل من: عبدالمحسن أبوالنور، ولبيب شقير، وضياء داود، وأنهى هذا الخبر إلى محمد عروق مدير إذاعة صوت العرب الذى أذاعه على الفور.

(جـ) أقر بأنـه كان معارضا لسـياسة رئيس الجمـهورية فى كثيـر من الشئون الداخـلية والخارجية.

(د) تبين أنه أجرى أحاديث متعددة مع على صبـرى ذكر الادعاء أنه يستفاد منها اتفاقه مع هذا الأخير وبقية المتهمين فى المخـطط الذى رسمـوه. وقد قرر سامى شـرف وأحمد كامل بصحة هذه الأحاديث كما اعترف المتهم على صبرى بكل ما دار فيها. وقد انكر هذه التسجيلات ووصف عمل سامى شرف بإجرائها بأنه عمل غير أخلاقي.

(هـ) قرر أن استقالته من منصبه دفعته إليها حالته النفسية.

(و) قرر أحـمد كـامل أن محـمد فـايق حضـر اجتمـاع أمانـة التنـظيـم الطلـيعـى يوم ١٢/ ٥/ ١٩٧١ وانصرف قـبل نهاية هـذا الاجتماع قائـلا قبل انصرافـه أنه يمكنه كـرئيس منطقة فى التنظيم الطليعى أن يقوم بتحريك الجماهير وأنه ينتظر ما يرد إليه من تعليمات.

كما أضاف أنه أسهم فى تكتيل أعضاء اللجنة المركزية لاتخاذ قرار بتأجيل نظر مشروع الاتحاد فى اجتماع ٢٥/ ٤/ ١٩٧١.

(ز) قرر محمد هاشم العشيرى أن محمد فايق أصدر إلـيه تعليمات تنظيمية عقب عيد العمال لـلاتصال بمقررى التنظـيم السياسى فى مـكاتب الاتحاد الاشتراكى الخـمسة بغرب القاهرة لـيلتحموا بالجـماهير فى وحداتهـم لتكون (سخنة ويـقظة) وكذلك الأمر بالـنسبة لقيادات الشباب.

ويضيـف هاشم العـشيرى أنه فـهم أن هدف محـمد فايق مـن هذه الأوامر كان اتـخاذ وضع استـعداد لدى الجماهـير للتحـرك عند أول بادرة تـصدر بحل الاتحاد الاشـتراكى أو المساس بالناصريين وأنه نفذ هذا التكليف.

ويذكر العشيرى أخـيرا أن محمد فايق استدعاه مرة أخرى لمـقابلته يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١ وطلب منه أن يستمر فى يقظة وأنه فهم الـهدف من ذلك حين اتصل به وجيه أباظة محافظ القاهرة وأصدر إلـيه تكليفا نقلـه عن عبدالمحسن أبو النور بـالاتصال بالقيادات التنـظيمية حتى يكون الجميع على أهبة الاستعداد للخروج إلى الشوارع عند استقالة الوزراء.

(ح) قرر سعد غزال ومحمد أمين حماد بأنهما عـلما من محمد عروق بأن محمد فايق هو الذى أمر بتغيير فقرات برنامج إذاعة صوت العرب مساء ١٣/ ٥/ ١٩٧١.

(ط) قرر منير محمد حافظ أنه يعتقد أن مسلك محمد فايق بالنسبة لإذاعة نبأ قبول استقالة شعراوى جمعة يوحى بتعمده التأخير فى إذاعة هذا النبأ(١).

محمد سعد الدين زايد: (أ) قرر أحمد كامل أن هذا المتهم تربطه صلة المصاهرة بشعراوى جمعة وحلمى السعيد، وأنه انضم إلى مجموعة على صبرى وكان رئيسا للتنظيم الطليعى بمنطقة شمال القاهرة، وأنه نظم اجتماع أمانة التنظيم يوم ١٢/ ٥/ ١٩٧١ واقترح عزل رئيس الجمهورية عندما ذكر شعراوى جمعة أن نية الرئيس تتجه إلى حل الاتحاد الاشتراكي. وقد أيد يوسف الغزولى وأسعد خليل رواية المتهم أحمد كامل فى هذا الشأن.

(ب) قرر الفريق أول متقاعد محمد فوزى أن سعد زايد حضر إلى مكتبه مساء ١٣/ ٥/ ١٩٧١ برفقة شعراوى جمعة وقال له عبارة (مفيش كتيبة دبابات معايا أشتغل بها) وأضاف فوزى أن سعد زايد،كان يقصد من هذه العبارة أنه يريد الاستعانة ببعض القوات.

وأضاف أنه لم يرد عليه لأنه يعلم أنه (أى سعد زايد) عنده (انفعال وهوس).

(جـ) قرر عبد اللطيف بلطية وزير العمل أن سعد زايد حضر إليه فى منزله ليلة١٤/ ٥/ ١٩٧١ وأخبره أن شعراوى جمعة قد استقال وأنه وسامى شرف وفايق وحلمى السعيد سيقدمون استقالاتهم تضامنا معه وأنه سيترك الأمر لضميره ووطنيته(٢).

وأضاف الشاهد أن سعد زايد عاد إليه فى منتصف تلك اللية وبرفقته المهندس مشهور أحمد مشهور حيث أخبره أن عبدالمحسن أبو النور فى منزل شعراوى جمعة ويطلب التحدث إليه وكرر له سعد زايد ذات العبارة السابقة. ويقرر الشاهد أنه فهم أن سعد زايد يطلب منه بطريقة غير صريحة أن يقدم استقالته باعتباره وزيرا للعمل ورئيسا لاتحاد عمال الجمهورية وسيكون لاستقالته رد فعل فى الأوساط العمالية. وقد أيد المهندس مشهور أحمد مشهور الواقعة التى جاء ذكره فيها.

---

(١) كان النبأ قد وصل للإذاعة عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط لكنه لم يذع إلا فى نشرة الثامنة والنصف.

(٢) أكد سعد زايد هذه الواقعة فى حديث خاص معى بأنه ذهب إليه وأن عبداللطيف بلطية لم يحضر، وكان قد ذهب إليه فى سيارة مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة القناة وبصحبته. وفى التحقيق مع مشهور قرر أنه كان مجرد سائق لسعد زايد وأنه لايعرف أى شىء.. أما بلطيه فقد رفض الاستقالة وكانت حجته أن معنى ذلك أن العمال سيتحركون ضد الرئيس وكان رئيس اتحاد العمال أيضاً».

(د) قرر محمد وجيه أباظة أن عبدالمحسن أبو النور حضر إليه فى منزله بعد منتصف ليلة ١٤ مايو وأخبره بأن سعد زايد قد توجه إلى عبداللطيف بلطية ليطلب إليه تقديم استقالته، وقد قرر بأنه قدم استقالته لأنه كان متعبا نفسيا وصحيا نتيجة ضغط واقع عليه لخلاف مع السيد رئيس مؤسسة الإسكان، ولما جاء خبر استقالة شعراوى مع حالته النفسية كان تصرفًا غير طبيعى منه أن وضع استقالته تحت تصرف السيد الرئيس .. وأضاف أنه اعتقد أن هيكل هو سبب إقالة شعراوى وأن الدور عليه لخلافه معه.

وقد استمعت المحكمة إلى شهود نفى عنه ـ سعد زايد ـ وهم: الدكتور عبده سلام والدكتور عصمت عبدالمجيد والدكتور عبدالوهاب شكري،وأحمد شهيب الذى شهد بأنه لايذكر العبارات التى نسبت إلى سعد زايد فى اجتماع أمانة التنظيم. وأضاف بأنه لم يذكر أية عبارات متعلقة بالسيد الرئيس. وكذلك شهد محمود أمين العالم بأنه لم يسمع العبارة التى نسبت إلى سعد زايد فى الاجتماع المشار إليه وهي: (الريس راكب رأسه لازم نشيله).

علـى بليغ صـبرى: اعترف بصدور الأحاديث المسجلة التي دارت بينه وبين شعراوى جمعة وسامي شرف ومحمد فايق وأمين هويدي ، وقد تضمنت هذه الأحاديث المسجلة: العديد من ألفاظ السباب الخارجة الموجهة إلى رئيس الجمهورية، وقد اعتذر عن ذكره لهذه الألفاظ بأنها كانت وليدة انفعال.

وأقر بالتدبير لمناهضة السيد رئيس الجمهورية ومعارضته مشروع اتحاد الجمهوريات العربية واتخاذ قرار بتأجيل نظره فى اجتماع اللجنة المركزية ٢٥/ ٤/ ١٩٧١.

تحريض بعض أعضاء اللجنة العليا والوزراء على الوقوف موقفًا موحدا ضد رئيس الجمهورية حتى لايتمكن من تصفيتهم مهددا إياهم بأنهم إذا لم يتخذوا هذا الموقف الموحد فإن رئيس الجمهورية (سيضربهم بالأحذية) وأنه (يصفى كل من هو ناصري)وأن (أيامه ستكون محدودة).

التحريض على عمل تنظيم جديد فى مجلس الأمة يضم مجموعات موثوق فيهم.

الاتفاق مع شعراوى جمعة فى استغلال إقالته لتحريك التنظيم السياسي، والتحريض على تحريك النقابات والنزول إلى الجماهير لإفهامها بأن رئيس الجمهورية يحكم حكما فرديا، ويهمل المؤسسات الدستورية.

أقر بأنه اتصل بكل من: سامي شرف، محمد فوزي، محمد فايق، أمين هويدي، عبدالمحسن أبو النور، وشعراوى جمعة وأبدى لهم معارضته للمبادرة المصرية، وتبين اتفاقهم معه فى الرأى وتناقش معهم فى ضرورة تغيير أسلوب العمل وإلا انتهى الأمر بأن يصبح الحكم فرديا وهو أمر لايقبله.

اعترف بأن اتصالات وأحاديث تمت بينه وبين شعراوى جمعة وسامى شرف للاتفاق على وضع خطة لتكتيل الرأى بين أعضاء اللجنة المركزية لتأجيل الموافقة على مشروع اتحاد الجمهوريات العربية فى اجتماع ٢٥/ ٤/ ١٩٧١ وفسر العبارة التى قيل فيها (حتى يكون فوزى جاهز) بأن المقصود بها أن يكون (جاهز للمعركة).

اعترف بأنه طلب من سامى شرف الضغط على رئيس الجمهورية. وقد نفى فى التحقيقات أنه حرض أحدا ضد رئيس الجمهورية ولكنه كان يعبر عن رأيه الشخصى، وذكر أن التعليمات التنظيمية بتأجيل نظر مشروع اتحاد الجمهوريات العربية أمر يحدث فى المؤسسات السياسية وفى المجالس النيابية.

وأكد أن الاتفاق على التأجيل سيكون أسبوعا حتى يكون وزير الحربية (جاهزا) للمعركة مع إسرائيل ولكنه لم يقصد أية معركة داخلية وأن ما اتخذه من معارضته فى اللجنتين إنما هو أداء للواجب الذى يراه داخل المؤسسات السياسية التى يعمل بها لأن رئيس الجمهورية لم يكن يشعره بأنه يشارك فى المسئولية.

وأضاف أن العبارة التى جاءت على لسانه فى حديثه مع أمين هويدى يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٧١ من أن هدفه فى اللجنة المركزية كان هزيمة سياسية لرئيس الجمهورية كان يقصد بها أنه مادام قد أوضح وجهة نظره فإن معنى ذلك فى نظره هزيمة سياسية للرئيس أنور السادات.

عبدالمحسن أبو النور: من بين ماقاله الادعاء أن عبدالمحسن أبو النور أقر بأن على صبرى اتصل به عقب عودته من بنغازى وتحدث معه بشأن تضرره من أسلوب إبرام مشروع الاتفاقية ومعارضته لموضوعها، وقد وافقه على التحفظ على بعض بنودها وأنه عقد فى مكتبه قبل اجتماع اللجنة العليا لقاءات حضر بعضها لبيب شقير وضياء داود وفهم معارضتهما لهذه الاتفاقية.

أقر بأنه أجرى اتصالات جانبية مع بعض أعضاء اللجنة المركزية يحملهم على طلب

نظر الاتفاقية رغم علمه بأن ذلك يتعارض مع رأى رئيس الجمهورية، وعلل برغبته فى تفادي الخلاف والانقسام بشأن الاتفاقية أمام اللجنة المركزية. وأضاف أنه اتفق فى ذلك مع شعراوى جمعة الذى اشترك معه فى الاتصال ببعض أعضاء تلك اللجنة.

قرر وجيه أباظة أن عبدالمحسن أبو النور دعاه إلى الحضور إلى مكتبه وأبلغه باتجاه نية الرئيس إلى حل الاتحاد الاشتراكي، وإلى قبول استقالة شعراوى جمعة وأن الرئيس قد عقد اتفاقا مع الأمريكان قدم لهم فيه عدة تنازلات وأن اتفاقه معهم كان منفردا.. وطلب منه عبدالمحسن أبو النور أن يعمل على أن تصل هذه المعلومات إلى الشعب عن طريق تنظيمات الاتحاد الاشتراكي، كما طلب منه دعوة هاشم العشيرى الأمين المساعد للاتحاد الاشتراكى بالعاصمة لإبلاغه بهذا التكليف.

وأضاف وجيه أباظة أنه نفذ ذلك التكليف. كما أيد هاشم العشيرى ما ذكره وجيه أباظة فى هذا الشأن كما قرر وجيه أباظة أن عبدالمحسن أبو النور حضر إليه فى منزله بعد منتصف ليلة ١٤ مايو وأبلغه أن سعد زايد قد توجه إلى السيد/ عبداللطيف بلطية وزير العمل ليطلب منه تقديم استقالته من الوزارة.

قرر أحمد الخواجة أن عبدالمحسن أبو النور أخبره بأن مشروع قانون الحراسة المقدم من الحكومة هو تشريع سيىء، يعطى تسهيلات لأعداء النظام، وأن من رأيه أن يظل نظام الحراسة على ما هو عليه، وأنه فهم من حديثه وحديث آخر للمتهم لبيب شقير فى شأن هذا القانون ومشروع قانون العقوبات الاقتصادى أن لديهما الرغبة فى تعميق عملية المعارضة لرئيس الجمهورية عن طريق المفاضلة بين هذين القانونين وعرضهما فى وقت واحد على مجلس الأمة، بحيث يبدو أن قانون الحراسة قانون غير اشتراكى بينما يبدو الآخر محققا للاشتراكية.

وقد نفى المتهم ما نسبه إليه كل من: وجيه أباظة وهاشم العشيرى وعلام عبدالعظيم.

محمد لبيب شقير: قرر أحمد كامل أن لبيب شقير اتفق مع على صبرى ومجموعته ووضعوا خطة لمعارضة رئيس الجمهورية فى اجتماع اللجنة العليا يوم ٢١/ ٤/ ١٩٧١ فى شأن مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، وأن شعراوى جمعة اتصل به فى شأن احتمال اتجاه رئيس الجمهورية إلى مجلس الأمة لعرض موضوع الاتحاد عليه فطمأنه المتهم إلى أن التصرف سيكون بإحالة الموضوع إلى لجنة للدراسة (فيتميع).. وأضاف أحمد كامل بأن المتهم قدم استقالته تضامنا مع الوزراء المستقيلين.

قرر محمد صبرى مبدى أن لبيب شقير طلب من عبدالمجيد فريد فى الاجتماع الذى عقد بمكتب أبو النور قبل اجتماع اللجنة العليا موافاته برأى الجماهير فى مشروع الاتحاد. وقد أيده عبدالهادى ناصف فى هذه الرواية.

قرر أحمد الخواجه أنه عمل على تقسيم مشروع قانونى العقوبات الاقتصادية لمجلس الأمة مع مشروع قانون الحراسات لرغبته فى تحقيق هدف سياسى هو تعميق عملية المعارضة ضد رئيس الجمهورية عن طريق المفاضلة بين القانون المقدم من الحكومة والقانون المقدم من المجلس.

ضياء الدين محمد داود: قرر أحمد كامل أنه علم بحصول اتفاق بين على صبرى وضياء الدين داود، ولبيب شقير، وعبدالمحسن أبو النور على الاعتراض على مشروع اتحاد الجمهوريات العربية قبل اجتماع اللجنة العليا.

قرر عبدالهادى ناصف أنه كلفه بسرعة الاتصال بأكبر عدد من أعضاء اللجنة المركزية لاقناعهم بوجهة نظره المعارضة والإصرار على طلب تأجيل الموافقة على مشروع الاتحاد الثلاثي، وأضاف أنه التقى بالمتهم فى مكتبه يوم ٢٤/ ٤/ ١٩٧١ ومعه عدد من أعضاء اللجنة المركزية وأن المتهم ضياء الدين داود طلب منه،الإصرار على طلب التأجيل وأيده فى هذه الرواية محمد صبرى مبدي.

قرر محمود السعدنى أنه علم من شعراوى جمعة أن فريد عبدالكريم يتلقى من ضياء الدين داود ذات التوجيهات التى يصدرها إليه شعراوى جمعة وأنه فهم من ذلك أن هناك اتفاقا بينه وشعراوى جمعة.

قرر حلمى السعيد أن عبدالمحسن أبو النور اتصل بشعراوى جمعة فى منزله وأخبره أن ضياء الدين داود ولبيب شقير معه وأنهم جميعا قرروا الاستقالة.

قرر فريد حشيش أنه التقى به فى مكتبه فى اليوم السابق على اجتماع اللجنة المركزية وأنه طلب منه الاعتراض على مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، وذكر ألفاظا ماسة بالرئيس.

قرر أحمد عبدالسلام حبيب أنه حضر الاجتماع الذى عقد بدمياط وحضره ضياء الدين داود الذى قرر فيه أن التصفية ستكون لصالح الكتلة الأقوى التى تضمه وسامى شرف وعلى صبرى وأبو النور ولبيب شقير وشعراوى جمعة الذى يسيطر على الداخلية ومحمد فوزى الذى يرأس القوات المسلحة.

قرر أحمد الحداد سكرتير عام محافظة دمياط أنه فى مساء يوم ١٠/ ٥/ ١٩٧١ اتصل به محمد متولى من بندر دمياط وقال له بأن الدعوة ضد الرئيس السادات أصبحت علنا وأن مصدر هذا الخبر هو محمود أبو السعود فاستدعى هذا الأخير الذى ذكر له أن محمد أبو الهدى مسئول التثقيف بالاتحاد الاشتراكى بالقاهرة عقد اجتماعا بدمياط حضره الموجهون السياسيون هاجم فيه رئيس الجمهورية.

وأضاف الشاهد أنه حضر اجتماع لجنة التنظيم بالمحافظة يوم ١١/ ٥/ ١٩٧١ ورأسه ضياء الدين داود الذى ذكر للمجتمعين ما دار فى اجتماع اللجنتين العليا والمركزية. وأضاف أن التصفية القادمة ستكون شعراوى جمعة ولكن سيصعب ذلك على الرئيس السادات لأن شعراوى وسامى ومحمد فوزى ثالوث يعلم عن أنور السادات كل شىء، وأن كل من حول الرئيس موضوعون تحت المراقبة الدقيقة، وأن الصراع يتطور سريعا ولن يحتمل إرجاء أكثر من أسبوع أو أسبوعين ليحسم لصالح إحدى الكتلتين وأن الكتلة الأقوى سيكون إنهاء الموضوع لصالحها وهى تضمه وشعراوى وعلى صبرى وسامى شرف ومحمد فوزى لأن شعراوى يملك التنظيم والداخلية ومحمد فوزى معه القوات المسلحة.

وذكر الشاهد أن ضياء كلفهم فى هذا الاجتماع بالتحرك السريع لإفهام الناس حقيقة الموقف على ضوء ما شرحه. وأضاف أن ضياء الدين وصف رئيس الجمهورية بأنه هتلرى النزعة وديكتاتور، وذكر الشاهد أنه أبلغ ما سمع كلا من السيد/ كمال الشاذلى أمين الاتحاد الاشتراكى بالمنوفية، والسيد/ أحمد عبدالآخر أمين الاتحاد الاشتراكى بسوهاج.

قرر كمال الشاذلي: أن أحمد الحداد حضر إليه فى شبين الكوم يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧١ وأبلغه بما ذكره ضياء الدين داود فى الاجتماع التنظيمى ووصف الرئيس بأنه ديكتاتور.

قرر أحمد مصطفى عبدالآخر أن أحمد الحداد زاره بمنزله بالقاهرة الساعة ٨,٣٠ مساء ١٣/ ٥/ ١٩٧١ وذكر له ما دار فى الاجتماع الذى عقده ضياء الدين داود مع مجموعة التنظيم بدمياط وشرح فيه أن الرئيس باع البلد للأمريكان، وأنه يحكم البلد حكما ديكتاتوريا وأن هناك جبهة مضادة تضم كل مقومات النجاح (الداخلية وقوات الجيش الموجودة بالقاهرة وأجهزة الإعلام) وأن ضياء كلف المجتمعين بالنزول إلى الجماهير بهذه المفاهيم.

وقرر الشاهد أن أحمد الحداد طلب منه إبلاغ هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية.

قرر صلاح مجاهد محافظ دمياط السابق أنه حضر الاجتماع المشار إليه وأن ضياء

الدين داود ذكر فيه أن البلد تحكم حكما ديكتاتوريا. وأضاف أن ضياء الدين داود لم يذكر شيئا عن وجود مجموعة معينة ضد رئيس الجمهورية ولم يذكر أن الرئيس باع البلد للأمريكان ولم يرد فى حديثه ذكر القوات المسلحة.

قرر محمد ماهر المهندس الزراعي بدمياط أنه حضر الاجتماع الذى عقده محمد أبو الهدى مسئول التثقيف يوم ١٠/ ٥/ ١٩٧١ والذى شرح فيه ما دار فى اجتماع اللجنتين العليا والمركزية وذكر أن الرئيس ينفرد برأيه وطلب من الحاضرين النزول بهذه المفاهيم إلى الجماهير.

وأيد ذلك خالد المطرى وأضاف أن إشارة وصلت من أمانة الاتحاد الاشتراكى بالقاهرة موقعة من ضياء الدين داود تخطر بحضور المتهم محمد أبو الهدى.

أسفر تفتيش منزله عن ضبط آلة كاتبة بمنزله وثلاث صحائف كربونية داخل حقيبة ودون على الصحائف صيغة منشور بعنوان (الصدق والكذب بين سادات الأمس وسادات اليوم) وصورة هذا المنشور موضحة فى بند (المضبوطات).

كما ضبطت الرقابة على البريد خطابين مرسلين لعضو مجلس الأمة والأمين لشباب كفر الشيخ بداخل كل منهما منشور محرر على الآلة الكاتبة بذات الصيغة.

وثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن ما دون بالصحف الكربونية الثلاث محرر بذات الآلة الكاتبة المضبوطة وأن أحد المنشورين المرسلين بالبريد هو الأصل المحرر على هذه الآلة وكانت تحته الصفحة الكربونية وأن المنشور الثانى هو الصورة الكربونية لذات الصحائف المضبوطة.

وفى التحقيقات أنكر ضياء الدين داود أنه اتصل بأحد من أعضاء اللجنة المركزية مكذبا عبدالهادى ناصف وصبرى مبدى ومحمود السعدنى، وأنكر ما نسبه إليه أحمد الحداد وأحمد حبيب وصلاح مجاهد فى اجتماع ١١/ ٥/ ١٩٧١ بدمياط وأقر بأنه لم يذكر فى هذا الاجتماع إلا أن الاتحاد الاشتراكى معزول عن الأحداث ويجب النزول إلى الجماهير بهذا الفهم حتى لايكون هناك لوم على قيادات التنظيم الطليعى وهو واحد منهم.

وذكر أنه لم يكتب استقالته وإنما فكر فيها هو ولبيب شقير وأبو النور وفوجئ بإذاعتها الساعة الحادية عشرة ولم يتمكن من تصحيح هذه الواقعة.

وقد اعترف بملكيته للآلة الكاتبة وأنكر صلته بالمنشور والصحائف الكربونية مقررا أن خصوما سياسيين يحتمل أن يكونوا دسوا هذا المنشور عليه لأنهم يركزون على إساءة العلاقة بينه وبين السيد رئيس الجمهورية.

وأضاف أنه طلب التحقيق مع محمد أبو الهدى بخصوص الحديث الذى ذكره للموجهين السياسيين ونفى أنه أصدر تعليمات له بالتحدث فيما شرحه لهؤلاء المجتمعين.

فريد عبدالكريم: قرر محمود السعدنى أن فريد عبدالكريم أصدر قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول منشورا هاجم فيه مشروع الاتحاد وطبعه ووزعه فى جميع المحافظات لخلق رأى عام وسط اللجنة المركزية لمعارضته فى اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٧١، وكان يرى أن الرئيس انفرد برأيه وأن شعراوى جمعة اتصل به لإفهامه أن المطلوب هو اتخاذ قرار بالتأجيل. كما أنه قابل ضياء الدين داود قبل الاجتماع وتلقى منه مثل هذه التعليمات.

وأضاف السعدنى أن فريد عبدالكريم ذكر له فى حديث تليفونى ضرورة عمل حساب الإذاعة ومخاطبة الرئيس للشعب، كما اعترف له بأنه كان يقود عملية التهريج ضد الرئيس.

وذكر السعدنى كذلك أن فريد عقد اجتماعا فى مكتبه حضره بعض أعضاء مجلس الأمة واتفقوا على معارضة حل الاتحاد الاشتراكى فى اجتماع الهيئة البرلمانية. كما دعا إلى اجتماع بمنزل فريد حسنين طالبه فيه بالخروج فى مظاهرات إذا اتخذ الرئيس أى إجراء ضد الاتحاد الاشتراكى لإرغامه على العدول عن ذلك وأنه سافر مع المتهم إلى ميت غمر لمقابلة محمد فتحى المغربى عضو مجلس الأمة، وطلب منه تكتيل القوى داخل الهيئة البرلمانية لمعارضة أى إجراء يتخذ ضد الاتحاد الاشتراكى.

وذكر السعدنى أيضا أن علام عبدالعظيم عضو مجلس الأمة شكا إليه اهانة وقعت عليه من فريد عبدالكريم لأنه لم يعارض الرئيس فى اجتماع الهيئة البرلمانية تنفيذا لتعليماته وأن فريد عبدالكريم استلم من عادل الأشوح أوراق التنظيم السرى وتولى إحراقها ثم عقد اجتماعا بمكتبه مع بعض قيادات المحافظة. وأيد عادل الأشوح واقعة إحراق فريد عبدالكريم لأوراق التنظيم.

قرر عبدالهادى ناصف أن ضياء الدين داود أخبره أنه يطلب منه الاتصال بأكبر عدد

ممكن من أعضاء اللجنة المركزية لمعارضة مشروع الاتحاد الثلاثى ولما اتصل بالمتهم فريد عبدالكريم وجده على علم بهذه التعليمات. وأضاف أنه حضر اجتماعا بمنزل فريد عبدالكريم قبل اجتماع الهيئة البرلمانية نبه فيه فريد عبدالكريم على الحاضرين من أعضائها للتصدى لمن يهاجم الاتحاد الاشتراكى.

قرر عادل آدم أمين شباب الجيزة فى تحقيقات النيابة العامة أنه حضر اجتماعا بمكتب فريد عبدالكريم ذكر فيه هذا الأخير أن الرئيس يتجه إلى الانفراد بالسلطة واغفال المؤسسات وأضاف أن المتهم كان ثائرا للموافقة على مشروع الاتفاقية وأنه هاجم رئيس الجمهورية فى اجتماع ٢/ ٥/ ١٩٧١ واتهمه بالانفراد بالسلطة وأنه يجب النزول إلى الجماهير بهذه المفاهيم.

وذكر عادل آدم أنه علم أن فريد عبدالكريم عقد اجتماعين يوم ٣/ ٥/ ١٩٧١ مع أعضاء التنظيم السياسى بالجيزة وتحدث إليهم عن اتجاه الرئيس إلى حل الاتحاد الاشتراكى وأن زيارة روجرز واتفاق الرئيس مع أمريكا وانفراده بالسلطة وضرب القيادات المعارضة أمر يجب النزول به إلى التجمعات الشعبية.

وأضاف عادل آدم أنه حضر اجتماعا حضره فريد عبدالكريم بمنزله يوم ٤/ ٥/ ١٩٧١ ذكر فريد فيه أن مرحلة عبدالناصر تجرى تصفيتها وأن البلد يباع للأمريكان وأن الاتحاد الاشتراكى سيحل وأن شعراوى أصدر إليه توجيهات تنظيمية بعقد مؤتمرات لإفهام الجماهير أن الديمقراطية والاشتراكية وخط عبدالناصر فى خطر.

واعترف عادل آدم بأنه تنفيذا لذلك عقد اجتماعا فى ٨/ ٥/ ١٩٧١ بمنزل محمد فريد حسنين ردد فيه فريد عبدالكريم ما ذكره فى الاجتماع السابق واتفق فيه مع أعضاء الهيئة البرلمانية على معارضة الرئيس لو طلب تفويضا فى حل الاتحاد الاشتراكى، وفى حالة حصوله على هذا التفويض فإنه يتعين عليهم قيادة المظاهرات ضده ومطالبته بالعدول عن ذلك.

قررعلام عبدالعظيم أن فريد عبدالكريم أخبره أنه قام بتكتيل أكثر من ١٠٠ عضو من أعضاء اللجنة المركزية للوقوف ضد مشروع الاتحاد وأنه اجتمع ببعض أعضاء مجلس الأمة بمحافظة الجيزة ونقل إليهم تعليمات لبيب شقير بنفس المعنى. وأضاف أن المتهم عقد اجتماعًا بعد خطاب أول مايو بمكتبه حضره جابر مبروك ومحمود السعدنى وأبلغهم بأن

شعراوى جمعة أصدر إليه تعليمات بالعمل على مواجهة الرئيس فى اجتماع الهيئة البرلمانية.

قرر جابر عبدالعزيز أنه حضر اجتماعا بمكتب فريد عبدالكريم بعد خطاب أول مايو ذكر فيه الأخير أن إقالة على صبرى عمل غير ديمقراطى. وأضاف أن فريد قد والى عقد الاجتماعات فى مكتبه وفى منزله وفى منزل محمد فريد حسنين وأنه لامه على توقيع وثيقة بتأييد رئيس الجمهورية.

قرر محمد صادق الصرفى أن فريد عبدالكريم كلف عبدالحمد مصطفى كاتب الآلة الكاتبة بمكتب الجيزة بكتابة صورة من التقرير الذى وضعه حول إعلان اتحاد الجمهوريات العربية قبل اجتماع اللجنةالمركزية، وقد أيده عبدالحميد مصطفى فى هذه الواقعة.

قرر شوقى عبدالعظيم أن فريد عبدالكريم قال للحاضرين فى مقر لجنة محافظة الجيزة بعد إذاعة الاستقالات فى ١٣/ ٥/ ١٩٧١ أن «البلد ضاعت والشرفاء تركوا مواقعهم وأنتم قاعدين هنا تعملوا إيه انزلوا إلى مواقعكم بين الناس».

قرر سيد أحمد سالم عبدالله أن أمين الغفارى حضر إلى مقر الاتحاد الاشتراكى الساعة العاشرة مساء ١٣/ ٥/ ١٩٧١ وطلب من مغازى تمام، تجميع أكبر عدد ممكن من الأشخاص للخروج بمظاهرة تنادى بعودة شعراوى جمعة.

وذكر أنه يعتقد أنه يوجد تيار يمينى فى البلاد يتمثل فى كتابة هيكل وإحسان عبدالقدوس وأن القيادة السياسية وقعت تحت تأثير هذا التيار سنة ١٩٦٧ عندما اتخذت قرار حل منظمة الشباب وأنه كان يخشى أن تقع القيادة السياسية حاليا تحت تأثير هذا التيار فتتخذ إجراء ضد تنظيمات الاتحاد الاشتراكى القائمة مما دعاه إلى محاولة تكتيل القوى داخل محافظة الجيزة للوقوف ضد ذلك التيار.

كما أقر بحديث التليفون مع الدكتور محمد خلف الله.

وفى جلسة ٦/ ٩/ ١٩٧١ عدل عادل آدم عن أقواله فيما نسبه إلى فريد عبدالكريم من تكلفته بتنفيذ توجيهات محددة ومن أنه ذكر أن البلد بيع لأمريكا، وأنه لم يعقد اجتماعا لأمناء الشباب.

وقد استمعت المحكمة إلى شاهدى نفى المتهم فريد عبدالكريم وهما محمد حامد الهلالى وعبدالغفار محمد صيام. قرر الأول أنه كأمين الاتحاد الاشتراكى بقسم العجوزة لم يصدر إليه تعليمات. قرر عبدالغفار صيام وهو موظف فى المؤسسة الثقافية العمالية أن

فريد عبدالكريم عقد اجتماعا لأمناء الاتحاد الاشتراكى فى أبريل سنة ١٩٧١ وأقنع الحاضرين فى الاجتماع بأن المبادرة المصرية ما هى إلا تطبيق سليم لقرار مجلس الأمن وتتفق مع قرارات مؤتمر الخرطوم.

محمد فوزى: يقول الفريق أول محمد فوزى أن محاكمة القائد للقوات المسلحة المصرية عسكريا هى المحاكمة السرية الثانية فى التاريخ المعاصر بعد محاكمة القائد العام أحمد عرابى باشا. الأولى تمت عقب احتلال القوات الإنجليزية لمصر عام ١٨٨٢، والثانية تمت بعد تولى الرئيس أنور السادات حكم مصر.

«كنت فى قمة القيادة العسكرية وقت أن وقفت فى قفص الاتهام لأول مرة فى حياتى، إذ كنت عضوا فى مجلس وزراء مصر بوصفى وزيرا للحربية، وكنت قائدا عاماً للجبهتين المصرية والسورية منذ اتفاقية أغسطس عام ١٩٦٩ بين مصر وسوريا، وقائداً عاماً للجيوش العربية للمعركة مع إسرائيل من ديسمبر ١٩٦٩.

تشكلت محكمة الثورة ـ الدائرة الثانية ـ لمحاكمتى عسكريا، وكانت المحكمة مكونة من اللواء عبدالقادر حسن مساعد وزير الحربية رئيسا، وعضوية كل من اللواء نائب أحكام محمد عوض الأحول مدير القضاء العسكرى، والعميد بحرى أحمد عبدالرؤوف جمال الدين رئيس شعبة القضاء العسكرى للقوات البحرية. وقد أجرى تحقيق سرى لم أحضره استجوب فيه جميع القادة والضباط والجنود الذين قابلتهم خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٧١، وقدمت ادعاءات مشبوهة ألصقت بقانون الأحكام العسكرية. ومثل الادعاء فى المحاكمة الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى، وعاونه العميد أمين الجندى، والمقدم مختار شعبان من إدارة المدعى العسكرى العام.

فى يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧١ وفى سجن القلعة حضر إلىَّ مندوب المدعى العسكرى وأعلننى بصحيفة اتهام بادعاءات كلها عسكرية، وتقرر محاكمتى يوم ٢٥ أكتوبر أى بعد انتهاء جلسات الدائرة الأولى من محكمة الثورة التى حاكمت تسعين معتقلا على ذمة القضية رقم ١/ ١٩٧١ أمن دولة عليا.

قام المدعى العام العسكرى بقراءة الادعاءات المقامة على، وهى:

أولا: قام والمتهمون شعراوى جمعة، وعبدالرؤوف سامى شرف ، ومحمد فايق، ومحمد سعد الدين زايد، وحلمى محمد السعيد، وعلى زين العابدين صالح، وعلى بليغ

صبرى، وعبدالمحسن أبو النور، ومحمد لبيب شقير، وضياءالدين داود بمحاولة لقلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهورى وشكل الحكومة بالقوة بأن:

١ـ جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨ أبريل وعمد إلى إثارة موضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثى للجمهوريات العربية وهاجم هذه الاتفاقية بعد أن كان قد تم إبرامها بواسطة السادة رؤساء الجمهوريات الثلاث، وحرض قادة القوات المسلحة الحاضرين فى هذا الاجتماع على مناهضتها والخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، ومناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجال الخارجى.

٢ـ عقد فى ٣/ ٥/ ١٩٧١ اجتماعا ضم قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة التشكيلات فيها وهاجم السياسة التى أعلنها رئيس الجمهورية فى خطابه فى أول مايو ١٩٧١ . كما لفت النظر بالنسبة للمعركة مع العدو وتقييم المؤسسات السياسية التى كانت قائمة وتصفية مراكز القوى، ومناهضة اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية الثلاث، وطلب إليهم مناقشة هذه الأمور بين رجال القوات المسلحة، الأمر الذى لو حدث لأدى إلى إثارة البلبلة والانقسام فى صفوف القوات المسلحة مما يؤدى إلى الزج بها فى أمور تتجافى مع رسالتها ويعد تجنيدا فى أوساط القوات المسلحة للخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، ومناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى.

٣ـ أمر برفع درجات استعداد فى بعض وحدات الجيش فى الفترة من ٢٦/ ٤ إلى ١٣/ ٥ تأهبًا لتنفيذ أهداف التآمر المتفق عليه بينه وبين المتهمين الآخرين، كما أمر باستمرار رفع درجة استعداد بعض وحدات المنطقة العسكرية المركزية وتباحث مع قادتها فى تحميل الدبابات بالذخائر الثقيلة لتيسير تحريكها تنفيذا لمخطط التآمر.

ثانيا: أتى أفعالا ترمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية وإلى مناهضة السياسة العامة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى.. وذلك بأن:

أـ لجأ هو والمتهمون شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فايق وسعد الدين زايد وحلمى السعيد وعلى زين العابدين إلى العنف والتهديد بالوسائل الأخرى غير المشروعة المشار إليها فيما سلف لحمل رئيس الجمهورية عن الامتناع عن أداء عمل من خصائصه قانونا بأن ارتكبوا الجرائم سالفة الذكر لمنعه من ممارسته حقه الدستورى فى إبرام المعاهدات وإعفاء الوزراء وإجراء الاستفتاء الشعبى.

ب ـ عمد المتهم هو والمتهمون سامي شرف ومحمد فايق وسعد الدين زايد وحلمى السعيد وعلى زين العابدين وعبدالمحسن أبو النور ومحمد لبيب شقير وضياء الدين داود إلى تقديم استقالاتهم من مناصبهم فى وقت واحد على إثر استعمال رئيس الجمهورية حقه الدستورى فى إعفاء شعراوى جمعة من منصبه. كما اتفق والمتهمون ـ السالف ذكرهم ـ مع المتهم محمد فايق بصفته وزير الاعلام ومسئولاً عن مرافق الإذاعة على إذاعة هذه الاستقالات قبل عرضها على رئيس الجمهورية وقبوله لها، وتمت إذاعتها بالفعل بعد التمهيد لذلك بتغيير البرامج المعتادة وإذاعة البرامج الوطنية والأناشيد الحماسية بدلا منها. كل ذلك بقصد إحداث البلبلة وإثارة الفتنة بين الجماهير، والإيهام بانهيار نظام الحكم فى البلاد توطئة لقيام قيادات التنظيم السياسى بتحريك الجماهير على النحو المتقدم، ولخلق ذريعة له للزج بالقوات المسلحة فى الأحداث.

وأنهى المدعى العام العسكرى قراءة الادعاءات ونسب إلىّ الجنايات المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية مادة ١٣٨ أ، وقانون الجنايات مادة ٩٦، وطالب المحكمة بتوقيع عقوبة الإعدام.

ووقف المدعى العام الاشتراكى يقرأ الخطبة الافتتاحية موجها كلامه للصحفيين والمصورين ونسب إلىّ انضمامى إلى مشروع إجرامى كفاعل أصلى، ثم قال: «وقدم وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة فى البر والبحر والجو استقالته من منصبه وهو يعلم تماما أن البلاد فى زمن حرب، وأنها استقالة ضمن استقالات جماعية، وأنها سوف تذاع فى الساعة الحادية عشرة ليلا قبل قبولها من رئيس الجمهورية. وإننى ياحضرات الضباط العظام لا أعتقد أنه إذا لم يكن هناك غير هذه الاستقالة فى هذه الظروف لكفانى ذلك لكى أسوق هذا المتهم إلى قفص الاتهام متهما بالخيانة العظمى».

ثم يعترف المدعى العام الاشتراكى فى خطبته الافتتاحية بعدم وجود تسجيلات تليفونية بصوتى، سوى ما جاء فى حديث مسجل بين الزميلين على صبرى وشعراوى جمعة «فوزى حيكون جاهز»، وحديث مسجل آخر بين الزميلين على صبرى وسامى شرف «فوزى حيشوف شغله»، وكلتا الجملتين تشيران إلى المعركة مع العدو الإسرائيلى بعد أن أصدر الرئيس السادات توجيهاته العسكرية إلىّ يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧١، ولكن المدعى العام الاشتراكى تعمد تحويرهما فى خطابه الافتتاحى إلى اتفاق ومحاولة تدبير لمؤامرة مزعومة وأشركنى فيها كفاعل أصلى معتمدا على ذكر اسمى فى مكالمات تليفونية محرفة.

ثم انتقل إلى الجزء الخاص بالقوات المسلحة، وقال أننى حاولت تحريض قادة القوات المسلحة ودفعهم للخروج عن طاعة رئيس الجمهورية وذلك بأن تناولت بالنقد كل ما جاء فى خطاب الرئيس فى أول مايو ٧١.

وقال إننى فى أواخر شهر أبريل أمرت الشرطة العسكرية برفع درجات استعداد السرايا الميكانيكية وبإعداد أطقم من ٨ ـ ١٠ دوريات بقيادة ضباط، كما قال بأننى جمعت فى أوائل مايو قادة الفرق التى يمكن أن تساهم فى إحداث الانقلاب وأخذت أتودد إليهم بشدة وأكثرت من مجاملتهم فى حين أننى معروف دائما بغلظة الطبع وحدة السلوك.

ثم طالب المحكمة إزاء هذه الوقائع الثابتة بتوجيه تهمة الخيانة العظمى، وختم كلامه ـ الذى استغرق بلغة الخطابة أكثر من ساعة ـ بتحية لـلضباط العظام حكام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة كذا القوات المسلحة الباسلة لشعب مصر، وانتهى بطلب حكم الإعدام ناسبا جناياتى إلى مواد فى القانون، كما اقترح إعلان الجمهورية الثانية ابتداء من ١٥ مايو ١٩٧١. وعندما وجهت المحكمة سؤالها التقليدى لى بصحة هذه الادعاءات نفيتها نفيا قاطعا ثم تأجلت المحاكمة إلى جلسة الاثنين ١/ ١١/ ١٩٧١.

كانت جلسات المحاكمة سرية بعد ذلك من ١/ ١١/ ١٩٧١ واستمرت أسبوعا، علما بأن ماهية الادعاءات العسكرية لا تشمل أى موضوعات عن العمليات الحربية أو المعركة أو استراتيجية الدولة من وجهة النظر العسكرية أو السياسية، الأمر الذى لايستوجب سريتها فى المحاكمة العادلة. واستدعى المدعى الاشتراكى شهود إثبات هم الزملاء سامى شرف ـ أحمد كامل ومن القادة اللواء محرز مصطفى عبدالرحمن ـ العميد نبيل شكرى ـ العميد الحسينى الديب ـ العميد محمد صلاح الدين موسى ـ العميد محمد نجاتى ـ العقيد أحمد حلمى بدوى.

وطلبت استدعاء شهود للنفى هم: الفريق أول محمد أحمد صادق ـ العميد أمير الناظر، ولكن لم يحضر للشهادة أى منهما. الأول رفض تحاشيا للمواجهة معى أثناء محاكمتى. والثانى استبعد بسبب نقله مديرا لمكتب موسكو للمشتروات.

كما طلبت استدعاء اللواء فهمى عبدالرحمن قائد القوات البحرية، واللواء جمال محفوظ مدير إدارة التوجيه المعنوى. وعلمت من شهود الإثبات أن القادة والضباط وهم يدلون بشهادتهم فى المحكمة أنه جرى تحقيق تحت التهديد والقسر بإلحاقهم فى الاتهام معى أو بالنقل خارج القوات المسلحة لجميع الشهود، كما لاحظت الدموع تسقط من

أعين بعض هؤلاء الشهود حسرةً على الوضع الماثل أمامهم لوجودى داخل قفص الاتهام بالمحكمة، ولم يجرؤ أحد منهم بنطق كلمة متهم عند الإشارة إلىّ فى كلامهم، بل إن الجميع ـ بدون استثناء ـ ذكروا كلمات السيد الوزير أو الوزير السابق على عكس ما كان يصدر من ألفاظ من المدعى العام الاشتراكى، كما لاحظت أن أحد القادة كان يرتدى الملابس المدنية دليلا على نقله إلى وظيفة مدنية.

وبعد أن أدلى زملائى الوزراء بشهاداتهم ـ وكانت بالنفى مع الإشادة بمواقفى ومكانتى ـ توجهت المحكمة بسؤال تعجب إلى المدعى العام الاشتراكى «وانت جايب الشهود دول ليه».

يقول محمد فوزى أنه من الطريف أنه خلال محاكمتى عندما أذاع المدعى الاشتراكى بالاتفاق مع المحكمة مقدمة جلسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة المنعقد يوم ١٨/ ٤/ ١٩٧١ وقد قدمت فيها لأعضاء المجلس وعددهم ثمانية عشر قائدا الملحق العسكرى لاتفاقية اتحاد الدول الثلاث وقارنته لأغراض التوضيح بالاتفاقية الثنائية بين مصر وسوريا من أجل المعركة والتى تم عقدها فى أغسطس ١٩٦٩، وتوقف المدعى الاشتراكى عن إذاعة باقى أحداث هذه الجلسة وعندما اعترضت على ذلك مطالبا المحكمة باستكمال إذاعة أحداث الجلسة .. وهى مسجلة .. رد الأعضاء الثلاثة للمحكمة فى وقت واحد وهم مذعورون وقالوا «المصلحة من نكمل إذاعة أحداث الجلسة»، فقلت لهم «لمصحلة القضية التى تنظرون فيها»، فرد الثلاثة مرة أخرى «ليس هناك مصلحة للقضية»، ورفضوا. وكان الشريط المسجل لجلسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمناقشة الجانب العسكرى لاتفاقية الاتحاد .. والذى انتهى بأخذ أصوات الأعضاء فكان سبعة عشر غير موافقين وعضو واحد هو اللواء سعد الدين الشاذلى موافقا .. يتضمن صوت رئيس المحكمة اللواء عبدالقادر حسن بين السبعة عشر صوتا غير الموافقين.

كل الاتهامات باطله

أمام النيابة.. ثم أمام المدعى الاشتراكى. ثم أمام المحكمة السرية الخاصة، أنكر الجميع كل الاتهامات التى وجهت إليهم. وتقدم المحامون عنهم بمرافعات، ودفوع قانونية،

وفى مذكرات مكتوبة. وسوف نبتعد عن الدفوع القانونية.. لنقرأ تلخيص المحكمة لوجهة نظرهم فى الاتهامات لأننا سنلمس فيها أيضاً كثيراً من الوقائع التى أغفلناها ونحن نسرد القصة الكاملة، ولابد أن نضع ملحوظة هامة هى أن الدفوع كانت على لسان المحامين الذين سعى كل منهم جهده لتبرئة موكله، وقد لا تحمل بالضرورة وجهة نظر المتهمين الشخصية.

وسوف نلخص الدفوع الموضوعية التى تقدم بها المتهمون الثلاثون الأول، سواء فى تحقيقات النيابة أو أمام المحكمة أو فى مذكرات كتابية قدمها المحامون الموكلون عنهم وفقا لما جاء فى أوراق المحكمة(١).

دفاع شعراوى جمعة: يقوم دفاعه الموضوعى أنه لم يتفق مع باقى المتهمين على قلب نظام الحكم بالقوة وأنه إنما كان يجارى على صبرى فى الكلام، دون أن يقصد إلى ارتكاب أى فعل لصالحه.

وقال عن اجتماع اللجنة المركزية الأول أنه كان يعمل على تأجيل نظر مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى حتى تتاح الفرصة لتسوية الخلاف حولها، وقال تفسيراً لما قيل على لسانه من أنه «يقصد التأجيل» أمام اللجنة المركزية حتى (يجهز فوزى) يقصد أن يكون فوزى قد أتم استعداده خلال فترة التأجيل لمواجهة العدو، وفى هذه الحالة تلتئم الجبهة الداخلية وينتهى الخلاف حول الاتفاقية المشار إليها.

وأنكر ما نسبة إليه أحمد كامل من أن حديثا جرى بينهما وكان معهما سامى شرف عقب انتهاء لجنة العمل يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١ وقد عرض عليهما فى هذا الحديث أن يقوم الجيش بتنحية رئيس الجمهورية ويشكل مجلس رئاسة يشترك فيه بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ويرأسه محمد فوزى .. وقال أن أحمد كامل أسند هذه العبارة أولا إلى سامى شرف ثم نسبها إليه ..مع أن أحمد كامل هو الذى أدلى بهذه العبارة، وأنه هو وسامى شرف ومحمد فوزى متفقون على إبعاد القوات المسلحة عن أى نزاع داخلى. واستند فى ذلك إلى ما قرره محمد فوزى من أن أحدا لم يطلب منه استخدام القوات المسلحة فى أى أمر داخلى.

---

(١) المرجو ملاحظة أن ذلك كله على ألسنة المحامين.

وقال عن اجتماع الأمانة العامة للتنظيم الطليعي يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١ أنه كان يستهدف من وراء هذا الاجتماع إبداء رأى حر ضد فكرة حل الاتحاد الاشتراكى. وأن القضية فى حقيقتها لاتعدو أن تكون مجرد خلاف فى الرأى من أجل المصلحة العامة وفى حدود المبادئ الديموقراطية السليمة، وأنكر صلته بما حدث من مظاهرات أو محاولة لتعطيل المواصلات أو الإضراب أو توزيع المنشورات.

دفاع عبد الرؤوف سامى شرف: وجهت إليه ثلاث تهم: تهمة الخيانة العظمى - وتهمة الاختلاس - وتهمة استعمال ختم رئيس الجمهورية استعمالا غير مشروع.

قال عن الاستقالات أنها كانت رغبة راودت بعض المتهمين فليس لها هدف عدائى فضلا عن أنها حق دستورى للوزراء أما إذاعتها فهو غير مسئول عنها.

أما استخدام المؤسسات السياسية فى الشئون العامة فهو أمر طبيعى ولاينطوى ما صدر عنه على أى تحريض أو إثارة للجماهير.

وقد استنكر المظاهرات والمنشورات ومن ثم فإنه لم يلجأ إلى أى وسيلة غير مشروعة ضد رئيس الجمهورية لحمله على أداء عمل ما يختص به أو الامتناع عنه.

وقال عن حديث عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة فى اجتماع لجنة العمل يوم ٢ مايو ١٩٧١ بشأن تنحية رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ويرأسه الفريق محمد فوزى أن هذا الحديث محض هراء وغير قابل للتنفيذ ولذلك لم يبلغه إلى رئيس الجمهورية.

وقال عن الحديث الذى دار بين شعراوى جمعة ومحمد فوزى بشأن استخدام القوات المسلحة لعمل انقلاب وما أجاب به محمد فوزى من أن ذلك غير ممكن - قال عن هذا الحديث أنه ارتاح نفسيا لرد محمد فوزى.

وبالنسبة إلى اجتماع أمانة التنظيم الطليعى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١ قال إن سعد زايد كان منفعلا ولكنه لايتذكر ما قاله فى هذا الاجتماع، كما لم يستمع إلى ما دار فيه من مناقشات بشأن تقييم القيادات فى اللجنة المركزية ومجلس الأمة للاعتماد عليها فى معارضة رئيس الجمهورية.

وقال عن استقالته أنه قدمها لظروف نفسية وصحية ، ولم يقدمها لارتباطه بأحد، كما أنكر دعوته لعلى زين العابدين وأحمد كامل وخالد فوزى إلى الاستقالة قائلا أنه طلب

إلى سكرتيره أن يبلغهم نبأ استقالته هو لارتباطهم معه فى العمل ولم يطلب إليهم كما لم يطلب إلى محمود رياض أن يستقيلوا من العمل، وقد أبلغ هو محمود رياض فقط بنبأ استقالته.

ودفع تهمة الاختلاس قائلا أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أذن له شفويا فى صرف المبالغ التى اتهم باختلاسها، وقد صرفها من حساب بند المصروفات السرية لمناسبة زواج ابنتيه ،وقد صرفها قياسا على المنح التى كان الرئيس الراحل يمنحها لهم ، وكانت فى حدود خمسة آلاف جنيه كل عام.

والأصل فى المصاريف السرية ألا يقوم على صرفها أى سند وذلك نظرا لطبيعتها السرية على أنه ولمجرد ضبط الحساب ، ولأعمال رقابته على الموظفين المتصلين بالخزينة ، أعد نظاما دفتريا ترصد فيه المبالغ تفريغا من كشوف شهرية ، أو دوريا بما صرف ـ هذه الكشوف تحمل بيانات الصرف خلال مدة الاتهام، ولا يستقيم رصده للمبالغ التى صرفها مع نية الاختلاس.

ورد على تهمة استعمال ختم رئيس الجمهورية الذى يحمله بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع ، قائلا أنه وقع بعض قرارات جمهورية ولم يقتصر على القرارين موضوع الاتهام، ولم يكن توقيعه على هذه القرارات استغلالا للنفوذ أو خروجا على قاعدة، ذلك أن القوانين واللوائح كثيرا ما تقتضى إصدار قرارات جمهورية فى أمور قليلة الأهمية لاتستحق العرض على رئيس الجمهورية ، وقد جرت العادة على أن يقوم وزير الدولة لشئون رياسة الجمهورية بختم هذه القرارات تلقائيا بختم رئيس الجمهورية ودون عرض عليه.

دفاع محمد محمد فايق: نفى مانسبه إليه هاشم العشيرى قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول من أنه أبلغه بأن هناك تعلميات تنظيمية بعدم الموافقة على مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى، كما أنكر اجتماعه مع هاشم العشيرى فى مكتبه عقب إقالة على صبرى وتكليفه اياه بالاتصال بمقرى التنظيم السياسى بمنطقة غرب القاهرة بقصد الالتحام بالجماهير فى وحداتهم كى تكون ساخنة ويقظة.

وقال عن مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى أن حديثا جرى بينه وبين على صبرى وشعراوى جمعة بقصد تأجيل عرض هذا المشروع على اللجنة المركزية إنقاذاً للموقف وعملا على تسوية الخلاف فى اللجنة التنفيذية العليا. وقد كان يستهدف من أحاديثه مع على صبرى إقناعه بعدم الكلام فى اجتماع اللجنة المركزية.

وقال عن اجتماع أمانة التنظيم الطليعى يوم ١٢ مايو ١٩٧١ بمكتب شعراوى جمعة أنه مكث فى هذا الاجتماع ربع ساعة فقط ثم انصرف ولم يعلم شيئا مما دار فى هذا الاجتماع عن اقتراح تنحية الرئيس كما لم يبلغه أحد ممن حضروا هذا الاجتماع بأن ثمة إجراءات ستتخذ ضد رئيس الجمهورية إذا قرر حل الاتحاد الاشتراكى.

وقال عن إذاعة نبأ الاستقالات أن فوزى عبد الحافظ اتصل به وطلب إليه إذاعة نبأ استقالة شعراوى جمعة فورا فاستدعى محمد عروق وكلفه إذاعة هذا النبأ، وتمت إذاعته فعلا فى نشرة صوت العرب فى الساعة الثامنة مساء..كما تحدث مع إسحق حنا واستوثق منه أنه قد وضع الخبر فى نشرة الساعة الثامنة والنصف.

وقال أن استقالته مع باقى الوزراء كانت مجرد توارد خواطر لأنهم كانوا مرهقين نفسيا من أثر الظروف التى أحاطت بهم منذ سنة ١٩٦٩ وأن إذاعة هذه الاستقالات قبل قبولها من رئيس الجمهورية ليس لها أثر ضار بالصالح العام ، بل ربما كان لها بعض الفائدة لأن خروج هؤلاء الوزراء يعنى فى مفهوم المواطن العادى تصفية مراكز القوة.

وقال عن استقالة عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء الدين داود أنه أنبأ محمد عروق بها ولم يكن يقصد إذاعة هذا النبأ ولكن محمد عروق فهم أن إذاعته مقصودة ولذلك أذاعه، كما نفى علمه بواقعة استقالة عبد الهادى ناصف وصبرى مبدى.

دفاع سعد زايد: أنكر ما نسب إليه قائلا أنه كان مؤيدا مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى وقد استنكر موقف على صبرى من هذا المشروع فى الاجتماع الأول للجنة المركزية ، كما أنه كان يؤيد حل الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكى وإعادة انتخابها لمضى فترة طويلة عليها، ولانحراف بعض أعضائها، وقد علم لأول مرة بنية الرئيس بشأن حل الاتحاد الاشتراكى من خطابه الذى ألقاه أول مايو ١٩٧١، وأنكر مانسبه إليه أحمد كامل من أنه قال فى اجتماع أمانة التنظيم الطليعى يوم ١٢ مايو ١٩٧١ تعليقا على نية الرئيس حل الاتحاد الاشتراكى «الرئيس راكب راسه ـ والعملية لايمكن تمشى كده ـ ولازم يكون فيه إجراء ـ وأنا رأيى إننا نشيله»، وقال أنه فهم من حديث جرى بين شعراوى جمعة وسامى شرف فى هذا الاجتماع أن محمد حسنين هيكل يريد التخلص منهما فثار وقال تعليقا على هذا الحديث «الراجل ده حاطط فى رأسه أنه يتخلص منا واحد واحد ماتشوفوا له حل»، وقد رد عليه سامى شرف «إذا كانت المناقشة بالشكل ده مفيش داعى للكلام»، وقد فهم أحمد كامل خطأ أنه يقصد رئيس الجمهورية بهذا التعليق.

وفى يوم ١٣ مايو ذهب مع شعراوى جمعة إلى مكتب الفريق أول محمد فوزى بعد إقالة شعراوى جمعة وانتظر سامى حتى حضر إليهما وأبلغ شعراوى بقرار رئيس الجمهورية الصادر بإقالته، وأنكر ما نسبه إليه الفريق أول محمد فوزى بأنه طلب إليه وقتئذ كتيبة دبابات كى نشتغل بها، وقال عن عبد اللطيف بلطية فى مساء ١٣ مايو ١٩٧١ أنه كان منهارا نفسيا فى تلك الليلة وذهب لزيارته طلبا لهدوء النفس، وأنبأه أنه سيقدم استقالته وأن شعراوى جمعة قد استقال هو وسامى شرف، فأجابه عبد اللطيف بلطية أنه سيستقيل هو الآخر، فعقب على ذلك قائلا: دى حاجة متروكة لك.

وأنكر أنه ذهب إليه خصيصا ليدعوه لتقديم استقالته ، وقد عاد إلى منزل شعراوى جمعة بعد ذلك ومكث قليلا وكان عبد المحسن أبو النور ضمن الحاضرين وقتئذ، فلما أراد الانصراف من منزل شعراوى جمعة طلب إليه عبد المحسن أبو النور أن يمر بمنزل عبداللطيف بلطية ويدعوه إلى مقابلته فذهب إليه مع مشهور أحمد مشهور، وقد خاطب عبد اللطيف بلطية فى هذا اللقاء الثانى قائلا (أنه يترك أمر استقالته لضميره ووطنيته)، ولكنه لم يستجب له ورفض الاستقالة.

وعلل تقديم استقالته هو بأنه كان يفكر فى تقديمها قبل ذلك لاختلافه مع السيد/ على السيد ولأن محمد حسنين هيكل حاول تجريحه أكثر من مرة عند رئيس الجمهورية وقد كان يعتقد أن إقالة شعراوى جمعة بتدبير من محمد حسنين هيكل ، لأنه كان يريد التخلص منه هو وسامى شرف، وقد استولى عليه شعور بأنه يدبر لإخراجه هو أيضا، ولهذا قدم استقالته ووضعها تحت تصرف رئيس الجمهورية دون أن يقصد التضامن مع شعراوى فى موقفه.

دفاع حلمى محمد السعيد: ذكر أنه رأس اجتماع التنظيم الطليعى لمنطقة جنوب القاهرة يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١ حيث نوقش خطاب الرئيس أنور السادات فى عيد العمال وقد كان هذا الاجتماع عاديا ولم تصدر من أى من المجتمعين أية عبارات ضد رئيس الجمهورية. وأضاف أن العادة جرت بأن رئيس المنطقة يكون آخر من يتكلم، وقد تحدث فعلا عن التنظيم الطليعى وأنه فكرة عبد الناصر.

وأورد فى دفاعه أنه كان من بين الوزراء الذين تحركوا فى جولات فى أنحاء الجمهورية داعين الجماهير إلى انتخاب الرئيس أنور السادات رئيسا للجمهورية، ودلل بذلك على شدة ولائه وإخلاصه للرئيس السادات.

أما بالنسبة إلى استقالته فقد قرر أنه إنما قدم هذه الاستقالة باعتبار أن شعراوى جمعة صديقه ورأى أن الواجب والأخلاق يحتمان عليه أن يستقيل بعد أن استقال شعراوى جمعة ومن ثم كتب استقالته لتكون تحت تصرف الرئيس أنور السادات.

وأضاف أنه لم يكن يقصد بهذه الاستقالة إحداث انهيار دستورى كما يصور الادعاء لأن الأحداث تتعاقب وكانت الاستقالات هى آخر عمل ولم يكن هناك أى اتفاق على تقديم الاستقالات، كما أنه لم يكن مقصودا بها أى إكراه على السيد رئيس الجمهورية وضرب أمثلة عن وقائع استقالات جماعية سابقة حيث قدم ستة من الوزراء استقالاتهم فى عهد دولة الوحدة للمغفور له الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى أواخر سنة ١٩٥٩ ولم يقل أحد وقتئذ أنهم قصدوا إحداث انهيار دستورى فى البلاد أو أنهم خالفوا المادة ٩٩ من قانون العقوبات رغم أن هذه الاستقالات قدمت فى ظل قانون محاكمة الوزراء الذى صدر فى سنة ١٩٥٨.

أما عن اجتماع أمانة التنظيم الطليعى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١ برئاسة شعراوى جمعة فقد عرض هذا الأخير ثلاث نقاط للبحث أولاها خاصة بخطاب الرئيس فى الهيئة البرلمانية، والثانية خاصة بتنشيط التنظيم الطليعى وإصدار نشرات ومتابعة الاجتماعات. والنقطة الثالثة والأخيرة خاصة بحل الاتحاد الاشتراكى ولم يكن شعراوى جمعة موافقا على هذا الإجراء، وانتهى إلى أنه لم يشارك فى هذا الاجتماع برأى أو وجهة نظر يمكن أن يؤاخذ عليها.

دفاع على زين العابدين صالح: ما نسب إليه لايجاوز تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية بناء على طلب محمد عبد الحميد السعيد سكرتير سامى شرف الذى حضر إليه بمنزله يوم ١٣ مايو ١٩٧١ حوالى الساعة الحادية عشرة مساء وأبلغه أن سامى شرف يطلب إليه تقديم استقالته وإرسالها إلى رئيس الجمهورية بمنزله فى الجيزة، ولما كان قد سمع باستقالة بعض الوزراء فى تلك الليلة عن طريق الإذاعة فقد توقع إجراء تعديل وزارى واستنتج أن طلب تقديم استقالته إنما هو بأمر من رئيس الجمهورية ولهذا كتب استقالته وأرسلها إلى منزل رئيس الجمهورية ، فلما تكشفت له الحقيقة بعد ذلك تبين أن سامى شرف قد غرر به وأنه كان ضحية هذا التغرير حين اعتقد أن رئيس الجمهورية كلفه بجمع استقالات الوزراء الذين سيتركون الحكم، ولو أنه عرف حقيقة الأمر لما استقال.

دفاع على بليغ صبرى: وجهت إليه تهمتان: الأولى تهمة الخيانة العظمى، والأخرى

الكسب غير المشروع .. ودفاعه أنه لم يحرض أحدا على اتخاذ أى إجراء ضد رئيس الجمهورية ، ولم يطلب إلى أى متهم من المتهمين الانضمام إليه فى الرأى، وقد كانت إثارته للمسائل المتعلقة بأسلوب الحكم لمناسبة المبادرة المصرية ثم لمناسبة اتفاقية الاتحاد الثلاثى، وقد كان بعض أعضاء اللجنة المركزية مقتنعين بفكرة معارضة هذه الاتفاقية فكانوا يحاولون إقناع زملائهم بفكرتهم هذه ـ وذلك أمر مألوف فى المجالس النيابية والمؤسسات السياسية ، وقد عملوا على تصفية الجو بينه وبين رئيس الجمهورية.

ونفى علمه بأى حادث من الحوادث التي وقعت بعد أول مايو سنة ١٩٧١ وأنكر ما نسبه إليه أحمد كامل فى أقواله .. قائلا إن رأيه فى أحمد كامل أنه محدود التفكير، فلم يتجاوز الأمر بينه وبين رئيس الجمهورية مجرد خلاف فى الرأى على الاختصاصات وحول المسائل السياسية التى عرضت مثل المبادرة المصرية واتفاقية الاتحاد الثلاثى ولا تقوم المسئولية الجنائية على مثل هذا الخلاف ، على أنه انتهى إلى تأييد هذه الاتفاقية فى اجتماع اللجنة المركزية الثانى الذى انعقد فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٧١ وذلك بعد تعديلها على النحو الذى تم الاتفاق عليه.

وعن تهمة الكسب غير المشروع .. تقدم المتهم بدفعين هما: أولا ـ بطلان التحقيقات الخاصة بهذه التهمة: دفع ببطلان هذه التحقيقات استنادا إلى أنها أجريت بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة أى بعد زوال ولاية المدعى على الدعوى وانتقالها إلى المحكمة، ثانيا ـ عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى عن هذه الجريمة. وقد استند فى هذا الدفع إلى أن محكمة الثورة تختص فقط بالدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها فى قانون إنشائها وليست جريمة الكسب غير المشروع من هذه الجرائم ، إذ تختص بها محاكم خاصة.

وقال عن موضوع التهمة أن المادة ٥ من قانون محاكمة الوزراء تشترط للعقاب على جريمة استغلال النفوذ توافر شرطين: أولهما: أن يكون المتهم وقت ارتكاب الجريمة وزيرا. وثانيهما: أن يكون ارتكاب الجريمة فى تأدية وظيفته كوزير.

وكلا الشرطين غير متوافر فى حقه، ذلك لأن تنفيذ عقد المقاولة الخاص بسكنه لم يبدأ إلا بعد تركه الوزارة كما أن زيارته لمدينة موسكو تمت عندما كان عضوا فى اللجنة التنفيذية وأمينا للاتحاد الاشتراكى، أى أنه لم يكن وزيرا ولا رئيسا للوزراء فى ذلك الوقت.

وقال عن عقد المقاولة الذى أبرم بناء الفيللا فى ٢١/ ٧/ ١٩٦٥ أنه عقد جدى يدل على ذلك إقرار المقاول باستلام مبلغ ١٧٥٠٠ جنيه من تكاليف المقاولة البالغة ١٩٠٠٠ جنيه ثم إقرار الذمة المالية المقدم منه فى ١٥/ ١/ ١٩٦٩، وقد أثبت فيه دَينًا مقداره ١٥٠٠ جنيه مستحقة للمقاول على عبد العزيز، كما أن المهندس عثمان أحمد عثمان والمهندس محمد رمزى عمر شهدا بأن التكاليف المتفق عليها فى عقد المقاولة مناسبة وتتفق مع الأسعار التى كانت جارية عند إبرام عقد الاتفاق.

وقال عن استغلال نفوذه بإدخال سلع من موسكو إلى القاهرة دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها أنه كان يعالج فى مصحة بعيدا عن موسكو ولا يعلم شيئا عن شرائها ولا عن الإجراءات التى اتخذت عند إدخالها ورغم ذلك فقد سدد هذه الرسوم بناء على أمر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر كجزاء له عن أخطاء مرءوسية.

دفاع محمد عبدالمحسن أبو النور: قال أنه كان يستهدف غاية سامية عند نظر مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى أمام اللجنة المركزية وهى وقاية هذه اللجنة من أن ينتقل إليها الخلاف الذى ثار فى اللجنة التنفيذية العليا حول تنفيذ مشروع الاتفاقية.. من أجل هذا دعا إلى تأجيل نظر مشروع الاتفاقية فى أول جلسة كى يتيح الفرصة للتوفيق بين الآراء المختلفة وحسم الخلاف ، فلما قررت اللجنة التأجيل لتعديل مشروع الاتفاقية وشكلت لجنة فرعية لهذا الغرض رأس هذه اللجنة التى أعدت تقريرا عن التعديلات المقترحة ، وقد حمل هذا التقرير إلى رئيس الجمهورية فوافق عليه ثم دعيت اللجنة المركزية إلى اجتماعها الثانى يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٧١ فوافقت بالاجماع على هذا التقرير، وفى ذلك اليوم رأس اجتماع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى ، وقد قدم الاتفاقية إلى اللجنة مؤيدا لها، فوافقت اللجنة عليها.

وقد كانت مواقفه إزاء الاتفاقية ـ سواء عند معارضته إياها ـ فى اللجنة العليا أو عند موافقته عليها بعد تعديلها ـ صادرة من وجهة نظر آمن بها وأعلنها لرئيس الجمهورية قبل ذلك ، ولم يكن يقصد التآمر على قلب نظام الحكم.

وقال عن اتصاله بأعضاء اللجنة المركزية أنه نظام حزبى يكون العمل فيه يشابه بطريقة تكاد تكون عامة فى كل الأحزاب فى الشرق والغرب، سواء فى نظام الحزب الواحد أو فى نظام تعدد الأحزاب ، ولولا ذلك لكانت الاجتماعات فوضى وتعذر الوصول من خلال المناقشة إلى قرار محدد.

وأنكر مانسبه إليه أحمد كامل من أنه فى اجتماع لجنة العمل يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١ أشار بوجوب مواجهة الرئيس ومطالبته بالعدول عن قرار حل الاتحاد الاشتراكى فإذا أصر على موقفه فلا يكون أمامهم إلا تقديم استقالاتهم أو أن يطلبوا من الرئيس أن يقوم هو أيضا معهم وأنه يقصد هذه العبارة الأخيرة أن يقبضوا عليه.

وقال ردا على ذلك أن أحمد كامل لم يذكر هذه العبارة فى أول تحقيق أجرى معه فضلا عن أنه يأول كلامه تأويلا لا يقصده، ولا يعنيه، وقد كذبه شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فوزى ونفوا عنه هذه العبارة، كما خلا منها الخطابان اللذان قدمهما سامى شرف متضمنان أخطر الوقائع، وعندما سئل أحمد كامل أمام المحكمة أنكرها.

أما الحديث عن تدخل القوات المسلحة لقلب نظام الحكم فقد جرى بعد انتهاء لجنة العمل فى ذلك اليوم وانصرافه من مقرها.

وكذلك أنكر ما نسبه إليه وجيه أباظه من أنه دعاه فى مكتبه يوم ١٣ مايو سنة ١٩٧١ وأبلغه أن رئيس الجمهورية استدعى ممدوح سالم لتعيينه وزيرا للداخلية وأن شعراوى جمعة وسامى شرف سيستقيلان ، وأن رئيس الجمهورية سيحل الاتحاد الاشتراكى وطلب إليه أن يتصل بهاشم العشيرى لتبليغ هذه الحقائق إلى الجماهير عن طريق الاتحاد الاشتراكى لإثارة الجماهير وتحريضها على التظاهر.

وأخذ على هذه الأقوال أن وجيه أباظة سئل يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٧١ أمام النيابة فأنكر ما نسب إليه ولم يذكر شيئا من أقواله تلك وقد أصر على موقفه هذا فى يوم ١٤ يونية ١٩٧١، وقال أنه يريد تقرير الحقيقة كى يريح ضميره ونسب إليه الحديث المتقدم بذكره وهو حديث غير معقول ، لا يتفق مع حالة القلق التى لاحظها عليه وجيه أباظة نفسه ،لاعتقاده أن بمكتبه آلات لتسجيل محادثاته ، كما أن سعد زايد حضر مقابلته مع وجيه أباظة ولم يقل شيئا مما رواه، ولم تكن علاقته بوجيه أباظة تسمح بأن ينقل إليه هذا التكليف الخطير، فقد قرر وجيه أباظة فى خطاب أرسل إلى رئيس الجمهورية ، أن عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة لا يؤتمنان على شىء.

وقال عن استقالته أنه لم يكن يريد المشاركة فى مسئولية العمل إذ رفض رئاسة الوزارة حين عرضت عليه ، وقد فرفضت عليه أمانة الاتحاد الاشتراكى فرضا، ولم يكن يقصد من تقديم استقالته إحداث انهيار دستورى تضامنا مع غيره من المستقيلين، وفضلا عن ذلك فإن الاستقالة حق دستورى ولا يجوز أن تكون محلا للمؤاخذة.

واستند فى نفى التهمة عنه إلى تقرير للمباحث العامة يفيد أنه سافر إلى الإسكندرية فى أوائل شهر مايو سنة ١٩٧١ وأنه توجه فى يوم ١٠ مايو ١٩٧١ ومعه شخصان إلى شاطئ المنتزه لمشاهدة (كبين) أعد له ـ ثم اتجهوا إلى أبو قير حيث تناولوا الغذاء ثم عادوا إلى مسكنه بالإسكندرية قائلا أن هذا التقرير يدل على أنه قضى الأيام العشرة الأولى فى مدينة الإسكندرية بعيدا عن القاهرة وأحداثها واجتماعاتها وأنه سعى إلى هذه الرحلة طلبا للراحة بعد الموافقة على اتفاقية الاتحاد الثلاثى وليس هذا شأن المتآمر المرتاب، وليس معقولا أن يترك القاهرة فى هذه الفترة الحرجة، كما صرح لعبد المجيد فريد أمين القاهرة بإجازة تبدأ من ١٠ مايو وهو المسيطر على تحركات أعضاء الاتحاد الاشتراكى فى العاصمة ولها أثقل وزن فى التحركات.

دفاع محمد لبيب شقير: أقام دفاعه على أمرين: الأول أنه لم يقصد منع السيد رئيس الجمهورية من ممارسة سلطاته الدستورية. والثانى أن استقالته لم تكن لأى غرض مما ينسبه إليه الاتهام لأن الاستقالة أمر سائغ ومشروع.

وبالنسبة للأمر الأول ذكر أنه لم يعترض على المبادرة المصرية بل إنه كان موجوداً خارج الجمهورية فى الفترة من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠ حتى ٤ فبراير سنة ١٩٧١ وفور عودته اشترك فى اجتماع اللجنة التنفيذية، وقد أصدر مجلس الأمة برئاسته قرارات تؤيد المبادرة واشترك هو فى صياغة هذه القرارات على نحو ما هو ثابت فى جلسات مجلس الأمة من فبراير إلى مايو سنة ١٩٧١ .. وبالنسبة لاتفاقية الوحدة فقد كان يختلف مع على صبرى إذ كان يطالب بدخول السودان فى الاتحاد ـ كل هذا يؤكد كذب المتهم أحمد كامل فيما قرره.

أما ما قال به أحمد كامل من أن المتهم كان ينوى تمييع الاتفاقية بعرضها على لجنة فى مجلس الأمة فإن قانون مجلس الأمة نفسه يحتم عرض كل مشروع قانون على لجان المجلس قبل نظرها.

وبالنسبة إلى الاستقالة ذكر أنه كان ينوى الاستقالة منذ مدة سابقة على١٣/ ٥/ ١٩٧١، وهى حق دستورى ولا يمكن أن تكون فى حد ذاتها جريمة أو دليلا لعمل غير مشروع، خاصة وهى مسببة وسابقة على استقالة شعراوى جمعة. وانتهى إلى طلب الحكم ببراءته.

دفاع ضياء الدين داود: أنه لم يصدر أى توجيهات لقيادات الاتحاد الاشتراكى فى شأن اتفاقية الاتحاد الثلاثى ـ وأنكر ما نسبه إليه عبدالهادى ناصف من أنه كلفه بالاتصال بأكبر

عدد ممكن من أعضاء اللجنة المركزية وإقناعهم بمعارضة مشروع الاتفاقية، وقال أنه كان يرى إتاحة الفرصة للجنة المركزية لمناقشة جادة تسمع فيها كل وجهات النظر.

وقال عن اجتماع يوم ١١ مايو سنة ١٩٧١ الذى عقد بمنزل السعدى المصرى فى دمياط أنه دعا فى هذا الاجتماع إلى المحافظة على وحدة الجبهة الداخلية قائلا أن ما جرى فى اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية من مناقشات حول مشروع الاتفاقية هو ممارسة الديموقراطية.

وأنكر ما نسبه إليه أحمد الحداد من أقوال ضد رئيس الجمهورية ودعاية لصالح الفريق المعارض. كما نفى تكليف محمد أمين أبو الهدى بالحديث فى أى موضوع سياسى قائلا بأنه كلفه فقط بمتابعة تنفيذ البرامج التثقيفية وهى مهمته الأساسية. وأنكر كذلك ما نسبه إليه فريد حشيش من عبارات تفوه بها ضد رئيس الجمهورية عند مقابلته إياه فى مكتبه وذلك فى اليوم السابق على اجتماع اللجنة المركزية الأول.

وقال عن المنشور الذى ضبط بمنزله متضمنًا هجوما على سياسة رئيس الجمهورية أن هذا المنشور مدسوس عليه من بعض خصومه السياسيين.

وفى يوم ١٣ مايو ١٩٧١ قصد مع لبيب شقير إلى منزل عبد المحسن أبو النور وكان الرأى السائد بينهم أن الرئيس غير راغب فيهم واقترح لبيب شقير عليهم أن يستقيلوا كى يتيحوا للرئيس الفرصة لاختيار من يراه.

وقد وافق عبدالمحسن أبو النور على هذا الاقتراح، وقال هو أنه قد اعتزم الاستقالة قبل ذلك اليوم. وطلب من بعض المتصلين برئيس الجمهورية عرض الأمر عليه ولكن ثلاثتهم انصرفوا دون كتابة الاستقالة وكانت إذاعة استقالاتهم مفاجأة لهم.

دفاع أحمد كامل على كامل: دفع التهمة عن نفسه قائلا أنه كان يشعر بوجود انقسام خطير فى القيادة يعرض الوطن للخطر فى وقت الحرب وكان يرسل تقارير إلى سامى شرف لرفعها إلى رئيس الجمهورية ولم يعلم بأن هذه التقارير لم تكن ترفع إلى الرئيس إلا فى يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٧١ . وقد استمر هذا الانقسام حتى يوم ١٣ مايو سنة ١٩٧١، وكانت معلوماته عن الأحداث التى جرت فى بداية الخلاف تدل على أنها لا تنطوى على تآمر، وقد كان يتابع هذه الأحداث بأجهزة مختلفة لتقديم تقرير شامل عنها إلى رئيس الجمهورية ، ولكن المعلومات التى تجمعت لديه من أعوانه لم تكن تستأهل فى تقديره التبليغ عنها.

وفى خصوص طلب استقالته قال أن محمد عبدالحميد السعيد سكرتير سامى شرف أبلغه أن هذا الأخير يطلب منه تقديم استقالته فرفض ذلك لأن الاستقالة فى تقديره تثير القلاقل.

دفاع فريد عبدالكريم بسيونى: أن محمد صفى الدين أبو العز وزير الشباب السابق طلب إليه قبل اجتماع اللجنة التنفيذية العليا تقريرا عن الرأى العام بشأن مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى فأعده وقدمه إليه قبل هذا الاجتماع وقدم صورة منه لعبد المحسن أبو النور.

وقال عن اجتماع اللجنة المركزية الأول أنه أخطر بحضور هذا الاجتماع قبل انعقاده بساعات قليلة، ومن ثم فلا يستطيع الاتصال ببعض أعضاء اللجنة المركزية ليبحث معهم الأمر تمهيديا ويستطلع آراءهم ويحدد موقفهم منها.

وقال أنه كان يعتقد أن الحل الأمثل لموضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثى يقتضى بحثه فى اللجنة المركزية ومناقشته فى هدوء وروية فى جلسة أو جلستين.

وقد جرى بينه وبين محمود السعدنى حديث فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون مزاحا.

وأنكر إصدار تعليمات لعادل آدم وعلام عبدالعظيم لاتخاذ مواقف معينة عند عرض مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى وقال أنه جمعهما مع أعضاء لجنة المحافظة وأبلغهما بقرار اللجنة المركزية فى شأن اتفاقية الاتحاد الثلاثى وطلب إليهم جميعا الالتزام بهذا القرار والدفاع عنه فى مجلس الأمة.

كما أنكر أنه طبع أو وزع منشورات تناهض رئيس الجمهورية قائلا إنه طبع فقط ورقة تثقيف تبين كيفية ممارسة الشعب للديمقراطية وذلك بعد خطاب رئيس الجمهورية فى عيد العمال، وقد وزعت هذه الورقة على مسئولى التثقيف بالمراكز والأقسام فقط ولم توزع على الجماهير. ونفى علمه بأى اتفاق على تنحية الرئيس عن منصبه بالقوة إذا اتخذ قرارا بشأن قيادات الاتحاد الاشتراكى. كما نفى علمه بما تكشف عنه التحقيق من اتفاق على قلب نظام الحكم بالقوة وتشكيل مجلس رئاسة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا برئاسة محمد فوزى.

وأنكر ما نسبه إليه محمود حلاوة من أنه رفض رفع تقرير الرأى العام المؤيد لسياسة رئيس الجمهورية فى موضوع الاتحاد الثلاثى واستبدل به رأى لجنة التثقيف المعارض لهذا

الرأى. قائلا إن اجتماع التثقيف كان تاليا لاجتماع اللجنة المركزية الثانى الذى وافقت فيه على مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى ومن ثم كان لابد أن يؤيد الاتحاد الثلاثى مهما كان الأمر. وذلك أمر ثابت فى محضر اجتماع لجنة المحافظة.

كما أنكر ما قرره عبدالمنعم خليل من أنه اعترض على تقرير للرأى العام يؤيد سياسة رئيس الجمهورية المشار إليها وأنه طلب منه تمزيق هذا التقرير وقال أنه لم يقابل عبدالمنعم خليل فى ذلك الوقت.

وكذلك أنكر ما نسبه إليه عادل آدم من أنه عقد اجتماعين يوم ٣ مايو ١٩٧١ أولهما مع مسئولى التثقيف بالجيزة والثانى مع مسئولى الدفاع الشعبى بالجيزة وأنه تحدث معهم فى موضوع حل الاتحاد الاشتراكى وزيارة روجرز لمصر واتفاق رئيس الجمهورية مع أمريكا وانفراده بالسلطة وضربه القيادات السياسية وبدئه بعلى صبرى ، وأنه طلب إليهم النزول إلى الجماهير لنشر المعلومات السابقة بين الناس.

وقال أنه عقد فقط اجتماعا مع مسئولى التثقيف فى تلك الفترة قدمت فيه بعض الأسئلة عن حل الاتحاد الاشتراكى وزيارة روجرز وإقالة على صبرى، فأجاب هو السائلين بأنه لا يعلم شيئا عن هذه الموضوعات وسيحاول معرفتها.

وأنكر ما نسبه إليه محمود السعدنى من أنه كان يدعو للتظاهر لإرغام رئيس الجمهورية على العدول عن حل الاتحاد الاشتراكى قائلا أن هذا الكلام غير صحيح لأن رئيس الجمهورية لم يصدر فى هذا الوقت قرارا بحل الاتحاد الاشتراكى.

ونفى ما نسبه إليه عادل آدم ومحمود طماعه من حديث ألقاه على المجتمعين بمنزل فريد حسنين فى وليمة العشاء حاصله أن الرئيس سيحل الاتحاد الاشتراكى وأنه اتفق مع أمريكا على تنازلات كثيرة ووعدها بالأخذ بنظام الحزبين فى مصر بدلا من نظام الحزب الواحد وأن روجرز حضر إلى مصر من أجل ذلك؛ وأن رئيس الجمهورية سيعمل على تصفية أعوان عبدالناصر وخطه، وأن الإخوان سيخرجون من السجون، وأنه طلب من الحاضرين الاستمرار فى حركتهم ضد رئيس الجمهورية مع بذل جهد مضاعف، كما دعا إلى تنظيم المظاهرات العدائية والمطالبة بالعدول عن حل الاتحاد الاشتراكى إذا حصل الرئيس على قرار من مجلس الأمة بحل الاتحاد الاشتراكى، أو استبعد معارضيه.

وأخيرا أنكر ما نسبه إليه سعيد مدكور وشوقى عبدالعظيم السروجى من أنه خاطب

الحاضرين فى مقر لجنة الاتحاد الاشتراكى بالجيزة فى مساء يوم ١٣ مايو سنة ١٩٧١ بعد إشاعة نبأ استقالة شعراوى جمعة: إن البلد ضاعت والشرفاء تركوا مواقعهم وأن الرئيس بدأ مخططه فى ضرب القيادات السياسية وأنتم قاعدين هنا تعملوا إيه، انزلوا إلى مواقعكم بين الناس.

دفاع عادل عبدالبارى مصطفى الأشوح: أنكر التهمة المنسوبة إليه قائلا أن شعراوى جمعة أمره عقب اجتماع اللجنة التنفيذية العليا وقبل اجتماع اللجنة المركزية بالاتصال بأعضاء هذه اللجنة وإبلاغهم بضرورة دعم خط عبدالناصر فى الدفاع عن الوحدة، وخوفا من أن ينقل خلاف اللجنة التنفيذية إلى اللجنة المركزية فإنه يتعين على أعضاء التنظيم أن يقترحوا تأجيل اجتماع اللجنة المركزية على أن تشكل لجنة فرعية تتولى دراسة مشروع اتفاقية الوحدة وتقديم تقريرها خلال أسبوع، وقبل الاجتماع الثانى للجنة المركزية أمره شعراوى جمعة بتبليغ تعليمات إلى أعضاء التنظيم توجب عليهم الموافقة على المشروع.

وكان شعراوى جمعة يذكر باستمرار أنه على اتصال برئيس الجمهورية لتبليغه بجميع تحركاته، وبعد القبض على المتآمرين تبين له أنه كان يعمل فى حكومة غيرالحكومة القائمة، وأن قيادة التنظيم الطليعى كانت تحجب الكثير عن رئيس الجمهورية، ولم يكن هو يتصور ذلك. وقد أنكر صلته بالمتآمرين وعلمه بالمؤامرة قائلا أن عمله فى الأمانة هو مجرد تنفيذ التعليمات التى يوجهها إليه أمين التنظيم وإبلاغه بما يرد من معلومات ترد من المحافظات. وقال عن اشتراكه فى اللجنة التى شكلتها أمانة التنظيم الطليعى لتقييم أعضاء مجلس الأمة، أنه لم يخامره أى شك فى نوايا المجتمعين، وكان يعتقد أن تنشيط التنظيم الطليعى فى تلك الأيام أمر عادى.

وقال ردا على تهمة حرق أوراق التنظيم الطليعى أنها ليست أوراق ذات قيمة لأنها تحتوى على محاضر اجتماعات سابقة على سنة ١٩٧٠، كما أن صورها باقية فى خطاب الطليعة المسلسلة بأرشيف الأمانة.

دفاع أسعد حسن خليل: إن شعراوى جمعة دعاه إلى منزله تليفونيا الساعة ٧,٤٥ مساء ١٣ مايو سنة ١٩٧١ فلما ذهب إليه أبلغه أن رئيس الجمهورية قبل استقالته وكلفه بتسوية معاشه وبحرق نشرات التنظيم الطليعى، وكان عليه أن يصدع لهذا الأمر، لأن شعراوى جمعة كان لايزال الأمين العام للتنظيم الطليعى ومن ثم فلا مسئولية عليه فى تنفيذ هذا الأمر الصادر إليه من شعراوى جمعة بصفته أميناً للتنظيم، على أن حرق أوراق

التنظيم الطليعى كان أمرا مألوفا يتم بصفة دورية. وقد أيده فى ذلك عادل الأشوح، وأحمد عبدالعظيم، وأحمد إبراهيم عونى، وفاروق سيد أحمد، ولم تكن هذه الأوراق تتضمن شيئا ذا أهمية، بل كانت نشرات سرية يملكها أعضاء التنظيم لمجرد توزيعها عليهم.

قال عن اجتماع أمانة التنظيم الطليعى الذى عقد يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١ أن واجب وظيفته مقصور على عرض البريد على شعراوى جمعة أمين التنظيم، أما التعليمات السياسية فتصدر منه إلى عادل الأشوح مباشرة، وقد قام بدعوة أعضاء أمانة التنظيم الطليعى لذلك الاجتماع بناء على أمر شعراوى جمعة دون أن يعرف سبب الاجتماع وكانت مهمته مقصورة على تسجيل ما يدور فيه إذ ليس من حقه أن يشترك مع الأعضاء فى المناقشة ،لأنه ليس عضوا بالتنظيم . وقد قرر المجتمعون تشكيل لجنتين لاصلة له بهما أولاهما لجنة تقييم أعضاء التنظيم بمجلس الأمة واللجنة المركزية، والثانية لجنة لإعداد نشرة تنظيمية.

على أن التنظيم الطليعى تنظيم اعتمدته الدولة، وهو يعمل لحسابها، وقد قام هو بالتبليغ عن أموال التنظيم التى كانت مودعة لديه ولم يكن يعلم بها إلا القليلون مما يدل على حسن نيته وانتفاء صلته بالمتآمرين.

دفاع يوسف عوض محمد الغزولى: دفع التهمة عن نفسه قائلا أنه كان من المؤيدين لمشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى، وقد أبلغ ذلك إلى شعراوى جمعة وجمال سعد عضو اللجنة المركزية، وانتقد عبدالهادى ناصف لمعارضته لمشروع الاتفاقية لأن ذلك يضر بموقف مصر من الناحية العربية والداخلية.

وقال عن اللجنة الفرعية التى شكلتها أمانة التنظيم الطليعى فى اجتماعها يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١ لتقييم أعضاء مجلس الأمة واللجنة المركزية وهى اللجنة التى اشترك فى عضويتها.. أنها شكلت.. لتنشيط التنظيم الطليعى ولم يكن يعلم أن الغرض من هذا التقييم إظهار أعضاء مجلس الأمة واللجنة المركزية المؤيدين لشعراوى جمعة، ولم يدر بخلده أن الخلاف بين رئيس الجمهورية وشعراوى جمعة قد بلغ هذا الحد.

ولقد دعى إلى هذا الاجتماع شعراوى جمعة أمين التنظيم وهو لا يعلم بما يضمره نحو رئيس الجمهورية.. فلا إثم عليه فى حضور الاجتماع الذى حضره أمين العالم والحناوى ولم ير الادعاء فى حضورهما مايدعو إلى محاكمتهما على أنهم جميعا فهموا أن

شعراوى جمعة سينقل حصيلة دراسة اللجنة للموقف إلى رئيس الجمهورية ويعرضها عليه.

وأضاف أنه لم يتحرك بعد حضوره جلسة أمانة التنظيم الطليعى المتقدم ذكرها ولاقبلها.

دفاع محمد عبدالحميد السعيد: أنكر الاتهام المسند إليه قائلا: أنه نفذ ما أمره به سامى شرف من الاتصال بعلى زين العابدين، وأحمد كامل، وخالد فوزى ليطلب منهم تقديم استقالاتهم، وقد أيده هؤلاء فى ذلك.

كما نفذ ما أمره به من حفظ الأوراق والوثائق وأشرطة التسجيل فى مكان أمين، وقام بنقلها إلى منزلى والدته وشقيقته. وقد سلمها بعد ذلك إلى السيد/ أشرف مروان الذى حل محل سامى شرف بناء على أمر هذا الأخير، وقد تم هذا التسليم دون إجراء تفتيش لمنزل والدته أو شقيقته.

ولما كان قيامه بتلك الأفعال تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيسة سامى شرف الذى تجب عليه طاعته، فإنه لايعاقب عليها طبقا للمادة ٦٣ من قانون العقوبات. وقد كشف عن بعض جرائم سامى شرف، فشهد ضده فى جريمة استيلائه على مبالغ من المصروفات السرية وإنفاقها فى شراء أمتعة خاصة به. كما كشف عن بعض الوثائق التى كان يوقعها سامى شرف بخاتم رئيس الجمهورية دون عرضها عليه. وقد جاءت قائمة أدلة الاتهام ضد سامى شرف، حافلة بأقواله وكان صادقا فيما شهد به.

دفاع أمين حامد هويدى: دفع التهمة عن نفسه قائلا أنه يؤيد المبادرة المصرية لأنها سليمة من جميع جوانبها ـ أما اتفاقية الاتحاد الثلاثى فقد وقف منها موقفا سلبيا ولم يطلب إلى فتحى الديب أن يتحرك ضدها.

وقد خلت أوراق التحقيق من أى دليل على صحة التهمة التى وجهها إليه الادعاء باعتباره مشجعا ومؤيدا للمؤامرة ـ فهو لم يحضر أى اجتماع أو لقاء مع كبار المتآمرين أو غيرهم من المتهمين طوال الفترة التى جرت فيها أحداث المؤامرة، وكل ما فعله لايجاوز مجرد الاستفسار عما تم فى شأن اتفاقية الوحدة، ولايعتبر الاعتراض على هذه الاتفاقية تآمرا وإلا كان كل من يعترض عليها فى الاستفتاء متآمرا.. فالعبرة بقصد الاشتراك فى الجريمة وهو منتف بالنسبة إليه.

ونفى ما نسبه الاتهام إليه من حقده على رئيس الجمهورية لأنه أسند إليه وزارة الإدارة المحلية فلم يقبلها.. لأنه كان موقنا بأن هذه الوزارة لا حاجة إليها وكان يريد العمل فى موقع يستطيع الإنتاج فيه.

كما نفى اشتراكه فى اجتماع أو لقاء من الاجتماعات واللقاءات التى تمت، ولايكفى فى تحديد قصده أو استجلاء نيته الاستناد إلى معارضته لاتفاقية الوحدة التى لم تقرن بأى تصرف من جانبه يدل على اشتراكه فى المؤامرة.

ولقد قضى أحمد كامل بجلسة المحاكمة على أى مظنة سوء نحوه عندما سئل عما إذا كان يعرف أن أمين هويدى متآمر أو متفق أو محرض فكان جوابه أنه لايستطيع أن يقول إلا أنه كان مجرد معارض فقط لمشروع الاتحاد الثلاثى.

دفاع محمد فتحى إبراهيم مبروك الديب: دفع التهمة عن نفسه قائلا أن هذه التهمة مجرد وصف تجريدى لاصلة له بوقائع الدعوى، فقد كان محل ثقة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وكان من المؤيدين للوحدة العربية ولم يعترض على مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى إلا لتخوفه من حزب البعث السورى ومن النص على أن يكون الرأى للأغلبية بين الدول الثلاث مما يؤدى إلى تسلط حزب البعث، كما أنه كان يرى دعم الاتحاد الثلاثى بضم السودان إليه، ولم يكن يستهدف من ذلك مناهضة مشروع الاتفاقية أو تعويقه بل كان يعبر عن حرصه على سلامة الاتحاد وعلى سلامة الجبهة الداخلية.

وأضاف إلى ذلك قوله أنه إذا كان متواطئا على ارتكاب الجرائم المنسوبة إليه لسعى إليه كبار المتآمرين ليطلبوا إليه تقديم استقالته معهم.

دفاع عبد المجيد فريد محمد: أنكر ما نسب إليه قائلا أنه حضر اجتماع الأمانة العامة لتنظيم الاحتفال بعيد العمال بحلوان ولما علم أن عدد المدعوين لهذا الاحتفال خمسة آلاف اعترض على ذلك وطلب زيادته إلى عشر آلاف، وقد وافق الأمين العام على ذلك فى اليوم التالى، وقد وجه ممثلى المناطق والأقسام إلى ترديد شعارات مؤيدة للرئيس فى ذلك الاحتفال.

وقال عن مشروع اتفاقية الاتحاد أنه نوقش فى اجتماع عقدته أمانة القاهرة يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٧١، وقد وجه المعترضين على المشروعين إلى ضرورة الرجوع إلى القيادات الفرعية لجمع آراء الجماهير وتحقيقها، لذلك عقد اجتماعا آخر يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٧١

حيث نقل ممثلو مناطق القاهرة الخمسة آراء الجماهير وهى تدل على أن المشروع قوبل بفتور، وقد رفع إلى أمين عام الاتحاد الاشتراكى ووزير شئون رئاسة الجمهورية تقريرا ضمنه هذه الآراء التى بنيت على عدم الثقة فى حزب البعث وضرورة انتظار السودان كى ينضم إلى الاتفاقية،كما بنيت على قيمة الاتحاد وفائدته للمعركة.

ونفى ما شهد به عبدالعزيز السيد من أنه كان يأذن لأشخاص معينين فى التحدث فى الاجتماع لترويج اتجاه معين لآراء الجماهير، وقال أن رأيه فى مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى كان يتفق مع حصيلة آراء الجماهير فى القاهرة ولكن المشروع أصبح جيداً فى نظره بعد اشتراط الإجماع فى اتخاذ القرارات وبعد شرح الرئيس له شرحا وافيا فى عيد العمال.

وفى يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١ اجتمعت لجنة محافظة القاهرة للاتحاد الاشتراكى، وقد دار الحديث فى هذا الاجتماع حول خطاب الرئيس فى عيد العمال وزيارة روجرز، وقد اعترض على ما اقترحه بعض الحاضرين من اختيار ممثلين للقيادات الشعبية لإعلان السخط على زيارة روجرز.

ونفى ما نسب إليه من توجيه الدكتور متولى النمرسى ومحمود فهمى النقراشى لتجريح خطاب الرئيس فى عيد العمال. وقال أنه لم يشر فى أى اجتماع إلى تنظيم المظاهرات أو توزيع المنشورات، وكذلك لم يصدر إلى التنظيم الطليعى من الطلبة أية توجيهات فى شأن مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى أو غيرها من المسائل التى كانت تشغل الرأى العام وقتئذ.

وأضاف إلى ما تقدم قوله أنه سافر إلى الإسكندرية يوم ١٣ مايو ١٩٧١ لقضاء مصلحة خاصة، وكان يعتقد أن الجو سيصبح عاديا فى القاهرة بعد نشر خطاب الرئيس فى الهيئة البرلمانية، وقد حضر قبل ذلك اجتماعا موسعا لأمانة القاهرة فى ١١ مايو سنة ١٩٧١ بعد حديث الرئيس فى الهيئة البرلمانية، وكان يطلب من أعضاء مجلس الأمة الحاضرين الرد على الأسئلة التى أثيرت فيه، ولم يكن موقفه سلبيا إذ أعلن فى الاجتماع أن الرئيس قد أجاب عن كل الأسئلة المثارة وكان يسمح لكل شخص يريد الكلام بإبداء رأيه.

دفاع محمد محمود يوسف عروق: أنكر ما نسب إليه قائلا فى دفاعه أن اشتراكه فى اجتماع أمانة التنظيم الطليعى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١ بصفته عضوا فى هذا التنظيم لايكون إثما ـ فلم يجر فى هذا الاجتماع بحث أى أمر يتصل بالإعلام، وقد عقد

الاجتماع فـي جو تظله الشرعيـة، وكان مقررا أن تعرض نتـيجة المناقشات والبـحث على رئيس الجمهورية،كما أن مخالفته لقرار وزير الإعلام بعدم إذاعة الاستقالات الجماعية مرة أخرى لاتكون جريمة الخيانة العظمى وذلك بفرض أن الوزير أمر بذلك.

وقال ردا على ما نسب إليه من تعديل برامج صوت العرب مساء يوم ١٣ مايو ١٩٧١ بأنه عدل فـقرات البرامج فى ذلك المساء لأنه قدر أن نبأ استقـالة شعراوى جمعة قـد يثير كلاما لدى الناس، وأراد أن يـغير بعض البرامج لتقـديم مواد تتصل بالمعركة حـتى يجلب اهتمـام الناس إلى ما هو أهـم من الأفراد، وتعديـل البرامج يدخـل فى اختصاصه كـمدير لإذاعة صوت العرب، وكـثيرا ما عدل البرامج خـلال السنوات الثلاثة السـابقة، وقد راعى فى البرامج مـساء ١٣ مايو ١٩٧١ بعد إذاعة خبر اسـتقالة شعراوى جمعة، اخـتيار برامج تدين العدوان وتعكسه على أمريكا وذلك فضلا عن الأغانى القومية والمارشات العسكرية، وقد تحـدث فى ذلك الـيوم أمين حـماد رئيـس مجلـس إدارة هيئة الإذاعـة حول تصـاعد صوت العرب بأغانيه مع الاحتمالات المنتظرة فى المعركة.

ونفى ما نـسبه إليه محمـد فايق من أنه سلمـه نبأ استقالـة عبدالمحسن أبو النـور ولبيب شقيـر وضياء داود أعضاء الـلجنة الـتنفيذيـة دون أن يطلب منـه إذاعة هذا النـبأ، وقال إن محمد فـايق كلفه هو وإسـحق حنا بإذاعة هـذا النبأ مع نبـأ استقالات الوزراء فى الـساعة الحادية عشرة مساء، فقـصد هو وإسحق إلى مكتب أمين حماد وفى الطـريق إليه طلب منه إسحق حنا أن يـؤخر صوت العرب نبأ هذه الاسـتقالات إلى ما بعد إذاعة الـساعة الحادية عشرة حتى يذيعهـا البرنامج العام، فوافق على ذلك وحدد الساعـة الحادية عشرة والنصف ميعادا لإذاعتها، وسلم الخبرين للمذيع على سعفان لإذاعتهما فى هذا الموعد.

وقال أنه لم يهدف بتصرفاته تلك إلى إثارة الجـماهير، بل كان يحرص على جذبها إلى موضوعات جادة، ولو كان يريد إثارة الناس لما اختـار مثل هذه البرامج المحايدة الجافة التى لايسمعها إلا قلة من المثقفين.

وانتـهى إلى أن مـا نسب إلـيه من تصـرفات بالإذاعـة لايعدو أن يـكون أخطـاء إدارية معاصرة فى وقت وقوعها مع استقالة شعراوى جمعة، فهى لاتكون جريمة الخيانة العظمى فى أى صورة من صورهـا الثلاث الواردة فى قرار الاتهام، فـلا اتفاق بينه وبين المـتآمرين، فإذاعة الأناشيد الحماسية والإسراع فى إذاعة الاستقالات الجماعية وعدم إذاعة رفع الرقابة

على الجماهير..كل هذا بفرض صحته لايكفى أن يكون نواة تقوم عليها تهمة الاشتراك فى جريمة الخيانة العظمى.

دفاع منير حافظ فرحات: أن فوزى عبدالحافظ سكرتير رئيس الجمهورية اتصل به تليفونيا حوالى الساعة السابعة والنصف مساء ١٣ مايو سنة ١٩٧١، وأبلغه نبأ تعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية واستقالة شعراوى جمعة وذلك لإذاعته، ولم يطلب منه قطع الإذاعة لنشر الخبر وإذاعته. وقد بادر إلى تبليغه - فور العلم به - إلى الإذاعة ووكالة أنباء الشرق الأوسط، كما أبلغه إلى وزير الإعلام السابق محمد فايق - شخصيا - ووضع الأمر بين يديه. وقد تم نشر الخبر فعلا فى نشرة الساعة الثامنة مساء بإذاعة صوت العرب، ثم فى النشرة العامة الساعة الثامنة والنصف.

وعلى أنه ليس مسئولا عن مرفق الإذاعة ولا صلة به. والمسئولون عن هذا المرفق هم وزير الإعلام ورئيس مجلس إدارة الإذاعة ومراقب الأخبار السياسية - إسحق حنا - كما يتبين من القرار الجمهورى رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الإرشاد، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

دفاع سعد حسين غزال: قال عن موضوع التهمة أنه غير مسئول عن تعديل برامج صوت العرب فى يومى ١٣ و١٤ مايو سنة ١٩٧١ لأن رئيسه الذى يختص وحده بهذا الأمر وهو محمد عروق الذى قام بتعديل البرامج فى هذين اليومين - قد اعترف بذلك هذا الأخير - قائلا أنه هو الذى أعطى الأمر بإجراء التعديلات، وكان دوره هو وباقى زملائه المرؤسين مقصور على تنفيذ ما أمرهم به رئيسهم. واستشهد على صحة قوله هذا بمصطفى كامل سالم، والسيدة تراجى عباس، ومحمد كمال السيد سرحان، ومحمد وجدى الحكيم، ومحمد حسن أحمد ..فضلا عن أقوال محمد عروق وكلها تؤيد صحة دفاعه سالف الذكر.

أما توقيع ورقة تعديل البرامج فقد وقعها نائبا عن محمد عروق مدير صوت العرب وتنفيذا لتعليماته، وهى مجرد مسودة محررة دون عناية، واشتراك فى تحريرها أكثر من شخص، وليس له فيها غير التوقيع، وقد تم هذا التوقيع دون تدقيق أو إمعان نظر؛ لثقته فيمن حررها؛ وظنا منه أنها تتضمن تعديلا للبرامج المعدلة، أى أنها تتضمن البرنامج الأصلى المقرر قبل إجراء التعديل موضوع الاتهام.

على أن تعديل البرامج إلى أناشيد وطنية ومواد حماسية إنما يؤتى ثمرته لصالح

السلطة القائمة، التى تعمل على تحقيق أهداف الوطن وفى مقدمتها تحرير الأرض المحتلة وإزالة آثار العدوان، وليس ذلك لصالح المستقيلين ومن معهم الذين تركوا ميدان العمل.

وفى خصوص إذاعة نبأ استقالة محمد صبرى مبدى وعبدالهادى ناصف قال أن عبدالهادى ناصف اتصل بمحمد عروق تليفونيا لإذاعة هذا النبأ.. وكان عروق مشغولا بحديث تليفونى، فطلب إليه أن يحرر هذا النبأ ففعل.

دفاع إسحاق حنا متقريوس: أنكر ما نسب إليه قائلا أن محمد الغراب الموظف فى مكتب منير حافظ وكيل وزارة الإعلام اتصل تليفونيا بأحمد الرزاز الموظف بالمراقبة العامة والبرامج وأملى عليه نبأ استقالة شعراوى جمعة، وتوجه أحمد الرزاز إلى السيدة آمال يوسف رئيسة التحرير المسئولة عن النشرة وسلمها الخبر، فلما دخل المتهم فى الساعة السابعة وخمسين دقيقة مساء غرفة الأخبار عرضوا عليه هذا النبأ فأراد أن يستوثق منه لأهميته فاتصل بمنير حافظ وعرض عليه النبأ فطلب منه عدم إذاعته حتى يعرض الأمر على الوزير؛ وفى الساعة الثامنة وعشر دقائق اتصل به وزير الإعلام وقال له بلهفة: «يا إسحق خذ الخبر جرى وانزل به لصوت العرب واقطع وذيع الخبر دلوقت». فأخذ الخبر ونزل به إلى استديو صوت العرب وطلب من المذيع أن يذيعه فورا.. وكذلك طلب منه الوزير أن يذيع الخبر فى جميع النشرات التالية.

وقد أذيع نبأ الاستقالات الجماعية فى إذاعة الساعة الحادية عشرة مساء بأمر من الوزير.

وأنكر ما نسب إليه من تعمده عدم إذاعة بعض الفقرات الواردة فى خطاب رئيس الجمهورية عن اعتزامه إجراء تغييرات داخلية وخارجية قائلا أنه حذف السطر الأخير من خبر نقله عن جريدة الأهرام من أن تطورات هامة ستحدث لأنه يعلم الفرق بين ما تنقله الجريدة على لسان مندوبها والتصريحات الرسمية الخاصه التى تكون الجريدة قد حصلت عليها.. فالإذاعة لايمكنها أن تكذب وقد أبلغ سامى سرى أنه سيرجع إلى رئيسه وإلى المسئولين فى شأن تلك الفقرة.

وتقضى تعليمات الإذاعة بعدم نشر الأنباء نقلا عن الجرائد، وتنحصر المصادر الرسمية فى وكالة أنباء الشرق الأوسط وفيما تتلقاه من رسائل من رئاسة الجمهورية. وقال إن اتهامه بترويج الإشاعات الكاذبة حول الرئيس قدمه صالح مهران ضده شفاء لأحقاده عندما أحس بأن تطهيرا سيجرى فى الإذاعة. وقال أخيرا أنه لاتجوز مساءلته عن تهمة الاشتراك فى جريمة الخيانة العظمى لعدم علمه بها.

دفاع عبدالهادى على ناصف: دفع التهمة عن نفسه بانتفاء قصد الاشتراك مع باقى الفاعلين الأصليين بانتفاء علمه بما كان يدور فى رؤوسهم، مستندا فى ذلك إلى ما جاء بحديث المدعى العام فى مؤتمر صحفى عقده فى مساء ٢٢ يوليو سنة ١٩٧١ من أن المتهمين بالاشتراك فى الجريمة وهو من بينهم لم يكونوا يعلمون شيئا من مخطط التآمر.

وقال أنه سافر إلى موسكو يوم ٣٠ أبريل ١٩٧١ بموافقة عبدالمحسن أبو النور وضياء الدين داود..ولو كان أحدهما يقصد إلى إشراكه فى ارتكاب الجريمة لما سمحا له بالسفر.. ولو كان هو يقصد هذا الاشتراك لبقى إلى جانبهم.

وقال عن الخلاف حول اتفاقية الاتحاد الثلاثى أن تعليمات شعراوى جمعة التى نقلها إليه يوسف غزولى كانت تقضى بعدم الحديث فى اجتماع اللجنة المركزية الأول، وبالعمل على تأجيل نظر المشروع. ولا لوم عليه فى ذلك، لأن هذه التعليمات واجبة التنفيذ طبقا للائحة التنظيم الطليعى وذلك فضلا عن أن اختلاف الرأى السياسى أمر مشروع، وأن طبيعة النظم الديمقراطية لا تأبى الاتصال بين أعضاء الهيئة الواحدة فى التشاور والبحث قبل إبداء الرأى.

وقال عن مساهمته فى اللجنة التى ألفتها أمانة التنظيم الطليعى لتقييم أعضاء مجلس الأمة واللجنة المركزية أنه ليس عضوا أصليا فيها، كما أن اجتماعاتها تهدف إلى تنشيط التنظيم وتقييم أعضاء مجلس الأمة واللجنة المركزية وانتظام النشرات ولا محل للقول بأن هذا التقييم محمول على مقومات غير مشروعة، تستهدف تحديد من يناصر رئيس الجمهورية ومن يناهضه من هؤلاء الأعضاء، على أن هذا التقييم لم يسفر عن شىء لأنه أمر متعذر على من كلفوا به.

وقال عن استقالته من الأمانة أنه أخبر ضياء الدين داود بعزمه عليها وليس ثمة رابطة تربطه بباقى المستقيلين، وقد رأى أن ينحى نفسه عن العمل فى الاتحاد الاشتراكى، حتى تواصل الجماعة سيرها فى هدوء واطمئنان.

كما أن استقالته لايترتب عليها أى تصدع، وهى ذاتها ليست موضعا للمؤاخذة الجنائية.

دفاع محمد صبرى مبدى: قال أنه كان يعمل أمينا للشئون العربية فى الاتحاد الاشتراكى وأن عمله هذا كان يقتضيه الاتصال بالأمانات الأخرى، فإذا قيل أنه حضر اجتماعات لأى شأن من الشئون فإن ذلك من طبيعة عمله ومقتضياته، وقد كان يعمل على

التوفيق بين وجهات النظر المختلفة فى موضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثى، واستشهد على ذلك بالدكتور كمال رمزى ستينو. ونفى استقالته من عضوية الأمانة العامة أو اللجنة المركزية قائلا إن عبدالهادى ناصف اتصل بمحمد عروق فى الإذاعة تليفونيا وأبلغه بنبأ استقالته هو وصبرى مبدى معه متجنيا فى ذلك عليه ـ وربما يكون فهم سكوته وفسره بأنه موافقة على الاستقالة.

دفاع على سيد على: أنكر ما نسب إليه ومن الاتفاق مع عبدالمحسن أبو النور على دعوة أعضاء اللجنة المركزية إلى تنفيذ الخطة التى اتفقوا عليها قبل اجتماع اللجنة المركزية الأول، وذلك بأن يرفض بعض الأعضاء الاتفاقية ويوافق عليها بعض آخر، ثم تطلب الأغلبية تأجيل نظر موضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثى. وقال أن الأوراق خالية من أى دليل على علمه بهذه الخطة أو قبولها منه وكل ما نسب إليه لايعدو تصريحه برأى معين فى هذه الاتفاقية، ولو صح هذا القول وهو غير صحيح فهو لايكون جريمة.

وقد شهد صلاح غريب ـ وهو الشخص الوحيد الذى اتصل به ـ أنه لم يطلب إليه رفض مشروع الاتفاقية، ولو أنه كان يريد التحرك فى محيط العمال لفعل ولكنه تحرك فعلا تأييدا للاتفاقية، وهى خطوة ليست غريبة عليه لأنه كان أول من نادى بإنشاء اتحاد عام للعمال العرب كما هنأ رئيس الجمهورية فور توقيعها بالأحرف الأولى.

لقد جرت أحداث المؤامرة كما يصورها الادعاء بين شهرى فبراير ومايو ١٩٧١، وقد كان فى أغلب هذه الفترة يؤدى أعمالا خارج البلاد على رأس وفد عمالى، وقد عاد إلى مصر فى ١٤ مايو ١٩٧١ عندما علم بنبأ إسقاط عضويته فى مجلس الأمة، ولو كان شريكا فى المؤامرة لبقى فى مصر للمساهمة فى المؤامرة ولما عاد إليها بعد إسقاط عضويته.

دفاع مفيد محمد محمود شهاب: قال إن اجتماع ٣/ ٥/ ١٩٧١ كان اجتماعا دوريا ولم يكن طارئا، وقد دعا إلى عقده قبل أن يلقى الرئيس خطابه فى عيد العمال. وقد فرض بعض أمناء الشباب بالمحافظات مناقشة ما ورد فى هذا الخطاب على الاجتماع، كما فرض موضوع إقالة على صبرى نفسه على الاجتماع أيضا، إذ تصادف نشر خبر هذه الإقالة فى الصحف الصادرة صباح يوم الاجتماع، ولم يقع فى الاجتماع هجوم على الرئيس أو على خطابه.

وأضاف أنه وقف من تحركات عادل آدم موقفا حازما، إذ استدعاه ونهاه وحذره من الاتصال بفريد عبدالكريم الذى أوعز إليه بهذه التحركات بغير علمه، وكذلك لم يقف من

أسئلة الشباب في الاجتماع المشار إليه موقفا سلبيا، فقد دافع عن الرئيس وعن حقه في إقالة على صبري، كما دافع عن مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثي، واستشهد على ذلك بجلال غانم، وحسن الرزاز، وعاطف محمود، ومنتصر أبو الحسن النجار، ومحمد الشربيني، ويسرى زيدان، وفاروق متولي، وعواد خليل، وأحمد حبيب، ومحمد الأنصاري.

أما الشهود الذين شهدوا بأن هجوما حدث في الاجتماع على رئيس الجمهورية فإن شهادتهم سماعية، ولم يحددوا مصدرها. وقد أعد المجتمعون مذكرة تتضمن الأسئلة التي ترددت في الاجتماع وطلبوا رفعها لقيادة الاتحاد الاشتراكي ولكنه أهملها لعدم موافقته عليها رغم ما أدخله من تعديلات عليها للتخفيف من لهجتها.

وإذا كان هاشم العشيري، وعادل آدم تحركا بين الشباب فلم يكن له رأي في إختيارهما، ولايمكن أن يؤاخذ جنائيا عن تصرفاتهم، على أن شباب القاهرة قد تلقى تعليماته بالتحرك من هاشم العشيري، الذي تلقاها بدوره من محمد فايق وعبدالمجيد فريد ووجيه أباظة، ولم تعهد إليه قيادات الاتحاد الاشتراكي السابقة بأية مسئولية لها في التنظيم، وقد كان عمله مقصورا على تلقي النشرة الدورية وقراءتها، وقد كانت علاقته سيئة بشعراوي جمعة إذ كان يريد اختيار غيره لأمانة الشباب.

كما أن عبدالمحسن أبو النور لم يكن يثق فيه، وقد أرسل برقية لرئيس الجمهورية أعلن فيها تأييده للوحدة.

دفاع محمود عثمان السعدني: أنكر التهمة المسندة إليه قائلا أن الدكتور صفي الدين أبو العز طلب إليه تقريراً برأي الجمهور في مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثي فعقد اجتماعا للجنة التنظيم التي انتهت إلى رفض المشروع، وقال أنه لايرى الاتحاد مع سوريا بسبب سوابق حزب البعث ولكنه يوافق على الاتحاد مع ليبيا، وقد علم بعد ذلك بما جرى في اجتماعات اللجنة المركزية عند نظر هذا المشروع، وقد سره انتهاء الخلاف.

وبعد إقالة على صبري كان أعضاء التنظيم يسألونه عن موقفه فكان يجيبهم بأنهم يتبعون الرئيس أنور السادات لا على صبري، وأن من حق رئيس الجمهورية تعيين نوابه وإقالتهم.

وفي يوم ١٣ مايو سنة ١٩٧١ اتصل به عادل الأشوح تليفونيا ودعاه للحضور إلى مكتبه بمجلس قيادة الثورة، فلما ذهب إليه طلب إليه إحضار إبراهيم نافع فورا، فلما سأله

عن سبب ذلك أجاب بأنه أرسل فريد عبدالكريم ومعه أوراق التنظيم الطليعى فى سيارة ليحرقها فى أرض لإبراهيم نافع تبعد عن شارع الهرم بنحو خمسة كيلو مترات وأنه يريد حضور إبراهيم نافع خشية أن يتعرض لفريد عبدالكريم أحد عند تنفيذ مهمتهم. كما أبلغه أن حرق هذه الأوراق إجراء روتينى وعرض عليه أن يحمل هو الآخر كمية أخرى من الأوراق لحرقها فرفض، ولكنه استدعى إبراهيم نافع وصحبه إلى أرضه حيث وجد أوراقا تحترق فى حفرة أعدت لذلك، وفى الطريق سمع الإذاعة فى راديو السيارة تذيع نبأ استقالة شعراوى جمعة فتبين أن حرق هذه الأوراق له أهمية، وأنه عُمل من ورائه، وعاد وحاول الاتصال بشعراوى جمعة ليعرف منه ماذا حدث ولم يتمكن من الاتصال به، ثم علم بعد ذلك باستقالة الوزراء الآخرين وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، فعاد مع إبراهيم نافع إلى أرضه حيث استعان ببعض فلاحيه لإخفاء معالم حرق الأوراق. وقد كان يظن أن هذه الأوراق من أوراق التنظيم التى تحرق كل فترة لتراكمها.. ويعتقد أنها كانت تتضمن أسماء أعضاء التنظيم الطليعى وملفاتهم فضلا عن التقارير.

وقال عن صلته بفريد عبدالكريم أن شعراوى جمعة كلفه بتهدئة فريد عبدالكريم واستطلاع دخائله.. لأنه كان يهاجمه.. وقد جرت بينه وبين فريد أحاديث عن الاتحاد الثلاثى وهى أحاديث لاتكون جريمة الاشتراك فى محاولة قلب نظام الحكم.. وعندما طلب إليه فريد النزول إلى الجماهير والاتصال بها لإثارتها إذا اتخذ رئيس الجمهورية إجراء ضد الاتحاد الاشتراكى لفت نظره إلى أن المظاهرات عمل خطير، ويحتمل أن يندس فيها أفراد مخربون. وأضاف إلى ذلك قوله أن فريد سلمه ورقة تتضمن ٢٥ نقطة ضد مشروع اتفاقية الاتحاد الثلاثى وأبلغه أنه وزع هذه الورقة على أعضاء اللجنة المركزية من أسوان إلى الإسكندرية ولكنه مزقها بعد الاطلاع عليها.

ونفى علمه بواقعة منع الرئيس من دخول دار الإذاعة قائلا أنه كذب على فريد عبدالكريم عندما أبلغه أن ترتيبا قد اتخذ لمنع رئيس الجمهورية من دخول دار الإذاعة.

وانتهى إلى القول بأنه كان حسن النية فى كل ماقام به، إذ لم يكن يعلم على الإطلاق بوجود مؤامرة، واقتصر دوره فى التنظيم السياسى كعضو فيه على نقل التعليمات من أمين التنظيم ووزير الداخلية إلى أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة، ولم يكن يتصور أن ذلك مخالف للقانون، بل كان يعتقد أنه عمل حزبى وأن عليه بصفته عضواً بالحزب أن ينفذ التعليمات التى تصدر إليه من رئاسته.

دفاع عـادل عبدالعـزيز آدم: أنكر التهمـة الموجهة إليه قائلا أنه حضر اجتـماعا دعا إليه فريد عبدالـكريم بمنزله بشارع عـماد الدين، وقد أبلغه فـريد عبدالكريم فى هـذا الاجتماع تعليمات التنظيم الطليعى التى نقلها من شعراوى جمعة، وتقضى هذه التعليمات بضرورة الاتصال بالجـماهير لعقـد المؤتمرات والاجتماعـات واللقاءات وتبلـيغهم أن الديمـقراطية والاشتراكيـة فى خطر وأن مرحلة عـبدالناصر تجرى تصفـيتها. وقد وزع فريد هـذه المهمة على الحـاضرين كل فـى مجال اختصـاصه، فعهـد إلى سعيـد مدكور بتنـفيذها فـى مركز الجيزة. وقال أنه سـيتولى بنفسه تـنفيذ المهمة بقـسم الدقى، وكلفه أى عادل آدم بـأن يتولى مهمـته فى مركز إمبـابة. فضلا عن مـهمة تحريك الشـبـاب. وتنفيـذا لذلك اتصل بمسئولى الشباب فى إمبابة والجيزة والـعجوزة والدقى وأبلغهم تعليمات فريد عبدالـكريم لتنفيذها، وفى اليـوم التالى علـم أن هذه الاتصالات لم تـقابل برضاء مـن الناس بل كانـت موضع استياء، وكذلك أبلغه مفيد شهاب أنه لاداع لـهذه الاجتماعات، وبناء على ذلك طلب إلى الشباب وقف تحـركهم فورا. وقد تبين له أنـه قد أخطأ فراجع نفسه وقـرر ألايواصل سيره فى هذا الطريق الوعر.

وقال عن اجتماعى لجنة الجيزة ولجنة الدقى اللذين انعقدا يوم ٤ مايو سنة ١٩٧١ أنهما اجتماعان عاديان. وأنكر ما نسبه إليه حامد محمود محافظ الجيزة السابق من أنه كان يسير على نهج فريد عبدالكريم فى الهجوم على رئيس الجمهورية.

كما نفى ما نسبه إليه محمود السعدنى وجابر عبدالعزيز وناصف عبدالخالق من أنه كان يعمل على تنفيذ توجيهات فريد عبدالكريم لمناهضة رئيس الجمهورية.

وأضاف إلى ذلـك أن الدكتور صـفى الدين أبـو العز المسـئول السيـاسى عن محـافظة الجيزة طـلب إليه أن يوافيـه بتقارير عن الـرأى العام فى مشـروع الاتحاد الثلاثى فرفـع إليه تقريـرا عن رأى الشبـاب بمحافظـة الجيزة يفـيد أن الجمهـور يؤيد مشـروع اتفاقيـة الاتحاد ويرحب به.

دفاع إبراهيم سعد الـدين عبدالله: أنكر التهمة المنسوبـة إليه قائلا أن الادعاء يوجه إليه تهمة الاشتراك فى جناية الخيانة العـظمى فى حين أن أوراق الدعوى خلت من أى دليل أو قرينة على أنـه حرض أو اتفق أو ساعد أحدا من الفاعـلين الأصليين. فلم يثـبت أنه اتصل بأى منهم فى وقت معاصر أو لاحق لارتكابهم الجرائم المسندة إليهم، كما أنه لم يكن يعلم عن أعمالهم أو نيتهم شيئا.

ونفى ما نسبه الادعاء إليه من أنه سعى إلى مقابلة المتهم على صبرى واجتمع به فى منزله نحو ساعتين صباح يوم١٣/ ٥/ ١٩٧١ لتشجيعه وتأييده، وقال أنه ذهب لمقابلة على صبرى بدافع من وطنيتهم فى محاولة لإقناعه بسحب استقالته من اللجنة التنفيذية العليا حفاظا على وحدة الجبهة الداخلية.

وقال عن اجتماعه فى ذات اليوم بمحمد عبدالمحسن أبو النور وضياء الدين داود أن هذه الزيارة منقطعة الصلة بزيارته لعلى صبرى، وأنه حضر لمقابلتهما بمناسبة إشراكه مع الدكتور فوزى منصور فى تقديم تقرير عن رحلتهما إلى الاتحاد السوفييتى، وليس فى الأوراق ما يشير إلى أنه دار فى هذا اللقاء حديث عن تآمر أو اشتراك فى تآمر.

وقال عن اجتماعه بفريد عبدالكريم بمقر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة أنه قابله ليتعرف منه على الأحداث الجارية ولم يكن يعلم أنه يمثل قمة من قمم الإثارة والفساد السياسى.

الأحكام ... إعدام .. والسجن المؤبد

وأخيرا.. أصدرت المحكمة يوم ٦ ديسمبر ١٩٧١ أحكامها على جميع المتهمين.. فى جلسة علنية، وكانت المحاكمات كلها سرية.. وكذلك الشهود والدفاع.. فيما عدا الادعاء العام.. وهذا هو نص الحكم:

السجن المؤبد:

أولا: بمعاقبة كل من المتهمين شعراوى محمد جمعة وعبدالرءوف سامى شرف وعلى بليغ صبرى وفريد عبدالكريم بسيونى بالأشغال الشاقة المؤبدة.

خمس عشرة سنة:

ثانيا: بمعاقبة المتهم محمد عبدالمحسن أبو النور بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة.

عشر سنوات:

ثالثا: بمعاقبة كل من المتهمين: ضياء الدين داود ومحمد محمد فايق بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

سبع سنوات:

رابعا: بمعاقبة كل من المتهمين: محمد محمد يوسف عروق وعبدالمجيد فريد محمد رياض بالسجن لمدة سبع سنوات.

خمس سنوات:

خامسا: بمعاقبة كل من المتهمين الآتية أسماؤهم بالسجن لمدة خمس سنوات:

عادل عبدالعزيز آدم ـ وعادل عبدالباري ـ ومصطفى الحديدى ـ ونبيل محمد المهدى عطية نجم ـ وأحمد إبراهيم موسى ـ وأحمد عبداللطيف شهيب ـ ومحمد فهمى النقراشى ـ ومحمد وجيه توفيق أباظة ـ ومحمد هاشم العشيرى ـ ومحمد سعد الدين زايد.

ثلاث سنوات:

سادسا: بمعاقبة كل المتهمين الآتية أسماؤهم بالسجن ثلاث سنوات:

ضياء الدين عصمت عبدالرحمن ـ ومحمد حماد خلف ـ ومحمد السيد عبدالمنعم ـ وأحمد كامل على كامل.

سنتان حبس:

سابعا: بمعاقبة كل من المتهمين الآتية أسماؤهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين:

محمد أمين أبو الهدى ـ نظيف إبراهيم الضبع ـ وجلال عباس إسماعيل ـ وأحمد محمد مرزوق ـ ومحمد محمود السيد رزق ـ ونبيل عبدالمنعم إبراهيم ـ وكمال محمود شاهين ـ ومحمد محمود عبدالعال الصعيدى ـ ومحمد أحمد عبدالفتاح بركات ـ ومحمد شعبان أحمد بركات ـ وفتوح عزازى ـ ومحمود إبراهيم عبدالحافظ ـ ومحمد رأفت على صالح ـ ولطفى عبدالقادر أحمد دياب ـ وأحمد عبدالسلام حمادة ـ ويوسف مهران شاهين ـ وصفوت محمد عبدالمجيد ـ وجمعة حسن جمعة ـ وأحمد وهيدى السيد البطراوى ـ ومصطفى عبدالفتاح موافى ـ ومدحت مصطفى شريف ـ وأحمد رفاعى رسلان ـ وسعيد محمد محمود ـ ومحمد عز الدين عبدالخالق ـ ومحمد عفيفى سيد ـ وعلى حسين محمود ـ وسعد محمد طنطاوى ـ وفتحى محمد حسب الله ـ وأحمد المصيلحى عبيد ـ وأمين محمد إسماعيل الغفارى ـ ومحمد فريد حسنين ـ ومحمود سليم طماعة ـ وعلام عبدالعظيم حماد إمبابى ـ ومحمود عثمان السعدنى.

سنة حبس:

ثامنا: بمعاقبة كل من المتهمين الآتية أسماؤهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وهم:

سعد محمد محمد خضر ـ وسعد الدين محمد أحمد خليل.

سنة مع وقف التنفيذ:

تاسعا: بمعاقبة كل من المتهمين الآتية أسماؤهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف التنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات:

عبدالهادي على ناصف ـ إسحق حنا منقريوس ـ سعد حسين غزال ـ منير حافظ ـ محمد فرحات ـ أمين حامد هويدى ـ محمد عبدالحميد السعيد ـ يوسف عوض الله الغزالي ـ أسعد حسن خليل ـ فاروق السيد متولي ـ مغازى تمام أبو زيد ـ محمد صادق الصيرفي ـ جابر عبدالعزيز ـ إبراهيم سعد الدين عبدالله ـ محمد لبيب يوسف شقير ـ وحلمي محمد السعيد.

براءة:

عاشرا: ببراءة كل من المتهمين:

على زين العابدين صالح ـ مفيد محمد محمود شهاب ـ على سيد على ـ محمد صبرى مبدى ـ محمد فتحى الديب ـ عبدالحميد عبدالسلام الشيخ ـ محمد محمود ـ منصور عبدالمنعم منصور ـ عبدالشافي متولي ـ حمدى المغازى شرف الدين ـ يس عبدالعزيز قشطى ـ إبراهيم ضياء الدين حراز ـ محمد محمد إسماعيل المكاوى ـ وسعد عبدالعزيز مدكور.

الإعدام:

حادى عشر: كانت المحكمة قد أصدرت حكمها على المتهم شعراوى محمد جمعة بالإعدام إلا أن السيد رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم إلى محاكمته بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ثاني عشر: كانت المحكمة قد أصدرت حكمها على المتهم عبدالرءوف سامى شرف بالإعدام إلا أن السيد رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمة الأولى وبراءته عن التهمة الثانية.

ثالث عشر: كانت المحكمة قد أصدرت حكمها على المتهم على صبرى بالإعدام إلا أن السيد رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم إلى معاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية.

رابع عشر: كانت المحكمة قد أصدرت حكمها على المتهم فريد عبدالكريم بسيونى بالإعدام إلا أن السيد رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم إلى معاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة.

تخفيف الأحكام

خامس عشر: كانت المحكمة قد أصدرت على المتهم أحمد كامل على كامل بالسجن سبع سنوات إلا أن السيد رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم إلى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

سادس عشر: كانت المحكمة قد أصدرت حكمها على المتهم محمود عثمان السعدنى بالحبس مع الشغل خمس سنوات، إلا أن السيد رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتحفيف الحكم إلى معاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين.

الفريق فوزى

فى يوم الخميس ٩ أبريل ١٩٧١ حكمت المحكمة العسكرية بمعاقبة المتهم الفريق أول متقاعد محمد فوزى بالأشغال الشاقة، وذلك نظير التهم المنسوبة إليه.

وقد ثبت للمحكمة جريمتى العصيان والترويج للعصيان فى حق المتهم ـ الفريق أول متقاعد محمد فوزى أمين من وقائع جمعه المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٨ أبريل وتحريضه أعضاء المجلس لأجل معارضة اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية التى وقعها الرئيس فى بنغازى يوم ١٧ أبريل.

كما ثبتت أركان الجريمة فى اجتماع يوم ٣ مايو لقادة المنطقة المركزية، والمحكمة حرصا منها على بحث كافة جوانب القضية عرضت على السيد رئيس الجمهورية وجهة نظرها وأسباب تخفيف الحكم عند التصديق عليه، فاستجاب رئيس الجمهورية وقد تملكه الأسى

لتردى المحكوم عليه فى هاوية التآمر، وأحس سيادته بالأسى لانزلاق المحكوم عليه مع بقية المتآمرين وقد فتح قلبه الرحيم واضعا فى اعتباره مابذله المحكوم عليه من مجهود سابق بعد نكسة ١٩٦٧ وما ساهم به مع غيره فى إعادة بناء القوات المسلحة.

وصدق رئيس الجمهورية على الحكم بعد تخفيف العقوبة لتكون الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة تطبيقا للمادة ١٣٨ من قانون الأحكام العسكرية.

ويقول الفريق أول فوزى إن المحكمة نطقت بهذا الحكم بعد انتهاء محكمة الدائرة الأولى من إعلان أحكامها على تسعين قياديا من المحكوم عليهم فى مبنى الحكومة المركزية، ورفعت آخر جلساتها، وغادر المحكوم عليهم إلى السجن الحربى تمهيدا لترحيلهم إلى سجن طره.

وبعد النطق بالحكم حضر ضابطان من المخابرات الحربية، وتوجهنا إلى تخشيبة مستشفى الحلمية العسكرى لبدء مدة العقوبة، حيث أمضيت فيها ٢٢٦ يوما بعدها إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى بناء على توصية طبية من الفريق رفاعى محمد كامل مدير الخدمات الطبية فى ذلك الوقت.

وفى جناح مغلق مخصص للمسجونين فى مستشفى المعادى العسكرى وجدت الزملاء: عباس رضوان، وأحمد كامل، والفريق أول محمد صدقى محمود، ووجيه أباظة. وانضم إلينا بعد إقالة الفريق أول صادق من منصبه العميد أحمد عبدالوهاب رئيس أركان الفرقة الميكانيكية ٢٣ وهو فى حالة مرضية سيئة بعد الحكم عليه عسكريا وزملاء آخرين على جناية قلب نظام الحكم بالقوة فى شهر أكتوبر ١٩٧٢ .

ملاحظات على الاتهامات

بعيدا عن الأحكام التى أصدرتها محكمة حافظ بدوى فإن هناك عددا من الملاحظات حول الاتهامات التى وجهت إلى المتهمين من بينها:

* أن تهمة جديدة قد عرفها القضاء لأول مرة هى تهمة إحداث انهيار دستورى بالاستقالات.

* أن التهمة الأساسية كانت مخالفة رئيس الجمهورية، وأنه لم ترد كلمة انقلاب، وقد برأتهم المحكمة من تهمة الخيانة العظمى.

* أن المتهمين جميعا قد نسب إليهم التشهير برئيس الجمهورية لأنه يريد حل الاتحاد الاشتراكى - يريد الانفراد بالسلطة - ويريد الرجوع فى خط عبدالناصر، وإقالة الناصريين، وأنه يتفاهم مع أمريكا. وقد ثبتت صحة هذه الاتهامات جميعها، بل إنه عندما كان المدعى العام الاشتراكى د. مصطفى أبوزيد يوجه إلى المتهمين هذه الاتهامات، كان الرئيس أنور السادات قد أصدر قراره بحل الاتحاد الاشتراكى فعلا.

* ومن خلال عرض هذه القضية كلها يتضح أن الرئيس كان يريد الانفراد باتخاذ القرار. وكانوا هم مصرون على المشاركة.

* أن اتهاما وجه إليهم بمنع رئيس الجمهورية من إجراء استفتاء، ولم يجر هذا الاستفتاء بعد القبض عليهم.

* أن الهدف من المحاكمة كان الانتقام، وإلا فما معنى محاكمة على صبرى عن تهمة بضائع بدون جمارك، وبناء فيللا بواسطة شركة قطاع عام، وفضلا عن أن هذه الاتهامات لم تثبت فإنها كانت حول وقائع لا علاقة لها بالقضية، والغريب أن حكم البراءة فيها لم ينشر[1].

* أن تهمة سرقة خزنة عبدالناصر لم تدخل المحاكمة لأنه - السادات - يعرف أن الاتهام غير صحيح.

* أن ما يردده من وجود تسجيلات فى بيت رئيس الجمهورية لم يكن اتهاما فى المحكمة حيث إنه غير صحيح.

* أنه ظل يردد الاتهامات غير الصحيحة رغم علمه بذلك، ورغم عدم دخولها المحكمة، بل إنه عندما كتب تاريخ حياته ذكرها أيضا.

* أن سامى شرف حوكم على استغلال نفوذه بالحصول على حوالى عشرة آلاف جنيه من المصاريف السرية، وفضلا عن أن هذا الاتهام قديم ولا علاقة له بالقضية وأنه ثبت عدم صحته، إلا أن مقدمه لابد أنه قد توارى خجلا عندما عرف ما كان يحدث طوال السنوات

(١) كان عثمان أحمد عثمان أحد الشهود الذين استدعتهم المحكمة، فنفى التهمة عن على صبرى. وشكلت لجنة لبحث ملفات المقاولون العرب والمتعاونون معها ولم يثبت أن لهم أدنى علاقة بالفيللا. وكان على صبرى قد وزع على أعضاء مجلس الأمة بيانا حول ملكيته وميراثه والأرض التى باعها، وذلك خلال حياة جمال عبدالناصر بعد أن تحدث أحد الأعضاء فى المجلس عن تضخم ثروات بعض أعضاء التنظيم السياسى.

التى دافع عنها.. سامى شرف الأمين على المصروفات السرية بالملايين/لم يثبت عليه الحصول على عشرة آلاف جنيه.

* أنه قد وجهت إلى المتهمين بعض الاتهامات التى كان التحقيق قد أثبت عدم صحتها مثل حصار الإذاعة .وقد ظل السادات يرددها بإصرار بعد ذلك رغم عدم ثبوتها حتى بالنسبة للمحكمة، بل وأضاف إليها معلومات من عنده.

* الفريق أول محمد فوزى الذى حاكمته محاكمة عسكرية لم تحقق معه النيابة العسكرية، ولا المدعى الاشتراكى الذى اكتفى باستدعائه لإعلانه بتهمة الخيانة العظمى فقط فى ثلاث دقائق.

* أن كلمة «فوزى سيكون جاهز» كانت محور الاتهام بتحريك القوات المسلحة، وكان الفريق صادق قد نشر أمراً مكتوبا بخط الفريق فوزى لخطة تحريك قوات تأمين القاهرة، وقال أنه احتفظ بها سرا، وقال الفريق فوزى ردا على ذلك أن هذه الورقة ذاتها قد دخلت القضية، وأنها أمر دائم بتأمين القاهرة.

وقد حقق فيها وثبت عدم صحتها على حد قوله. وقد نشرها محمد حسنين هيكل بعد ذلك كوثيقة فى كتاب «خريف الغضب».

* لم يثبت على أحد من المتهمين تهمة استغلال النفوذ أو الإثراء غير المشروع، رغم التنقيب الشديد على أخطاء لهم ـ حتى فى تواريخ سابقة ـ وهو الأمر الذى سخرت له كل إمكانيات الدولة ،حتى أن أمين هويدى حقق معه فى بلاغ من عبدالصمد عبدالصمد حول تحيزه وهو وزيرللإعلام لأحد نوادى الكرة، وقد ثبت أيضا عدم صحة ذلك، وأنه لا علاقة له بالكرة على الإطلاق.

* أن مشروع اتحاد الجمهوريات نفسه كان ينص على التصديق عليه من المؤسسات السياسية فى الدول الثلاثة، أى من «اللجنةالمركزية، واللجنة العليا، ومجلس الأمة فى مصر» ،ومن ثم فإن معارضة المشروع، أو رفضه أو إقراره كان مرهونا بمناقشة فى هذه المؤسسات، وأن الرفض ـ وهو لم يرفض بل عدل ـ لايشكل جريمة. وأن السادات لم يعرض المشروع أو يناقشه قبل توقيعه!

وهكذا تخلص السادات من شركائه فى الحكم.. وصدرت أحكام بالسجن ضد كل

القيادات التي عاونته حتى وصل إلى مقعد الرئاسة وتعاونوا معه بعد ذلك، واستمروا معه حتى عندما أعلن مبادرته يوم٤ فبراير التى كانت تشير من بعيد للصلح مع إسرائيل، وكانت حدا فاصلا يجب أن يقفوا عنده مع ما تبعها من تراجعات عن الحرب(١).

واستقبل سجن أبوزعبل نائب رئيس الجمهورية. وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

ورئيس مجلس الأمة. ووزير الداخلية، ووزير الإعلام، ووزير الشئون لرئاسة الجمهورية، ووزير الإسكان، ومدير المخابرات العامة.

وعدد آخر من الوزراء والمحافظين وأمناء الاتحاد الاشتراكى. وأيضاً أكبر عدد من الذين كانوا مسئولين قبل أيام معدودة.. وبعضهم قضى مدة العقوبة المحكوم عليه بها كاملة.. وبعضهم أفرج عنهم قبل المدة.

وفى مايو ١٩٨١ لم يبق فى السجن أحد من «مراكز القوى» حيث أصدر السادات قرارا بالإفراج عن الباقين منهم، وكانوا، أربعة:

محمد فايق (أمضى مدته كاملة عشر سنوات).

وعلى صبرى (أمضى عشر سنوات من المدة المحكوم عليه بها).

وسامى شرف (أمضى عشر سنوات كاملة فى السجن).

وفريد عبدالكريم (أمضى عشر سنوات فى السجن).

بعضهم عاد إلى السجن بعد أيام أثناء أحداث سبتمبر «أيلول» الأسود المصرى. فقد اعتقل محمد فايق، وفريد عبدالكريم ضمن ٥٦٢ من مختلف القوى السياسية فى مصر.

الأسباب الثلاثة الوهمية

يقول محمد حسنين هيكل: يوم ١٣ مايو ١٩٧١ كان الرئيس الراحل يستعد لتسجيل

---

(١) قال الفريق فوزى فى مذكراته أن يوم ١٣ مايو كان محددا ليوقع الرئيس خطة الحرب.

خطابه إلى الأمة بشرح قصته مع مراكز القوى، وكنت معه بمكتبه بقصر القبة ومعنا السيد/ حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت.

«كان من المقرر أن يكون الحديث مرتجلا، وشرح الرئيس أمامنا ـ السيد/ حسين الشافعي وأنا ـ ما ينوى أن يقوله عند بدء التسجيل، ولاحظت أنه يركز تركيزا شديدا على أن خلافه مع الآخرين كان سببه أنهم منعوه من التفاوض مع ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية الذى كان يطوف بالمنطقة وقتها[1].

«وأتذكر أننى قلت له بالحرف، وأنقل الآن عن مذكرات كتبتها يومها:

ـ سيادة الرئيس.. الناس لايهمهم إذا كانوا منعوك أو لم يمنعوك من المفاوضة مع روجرز.. إن هناك قضية أخرى تسبق غيرها من القضايا الآن فى ضمير الناس وهى قضية الديمقراطية، هذه هى القضية التى أتصور أن تركز عليها كل خطابك الآن، ورحت أجادل الرئيس حتى اقتنع فى النهاية بألا يشير على الإطلاق إلى حكاية منعه من التفاوض مع روجرز، ويركز بالكامل على قضية الديمقراطية».

ومعنى ذلك أن أقصى ما كان فى ذهن الرئيس كمبرر يقوله للناس للقبض على مجموعة مايو، أنهم منعوه من التفاوض مع الأمريكان، ولكن هيكل هو الذى أقنعه بأن يثير قضية الديمقراطية.. ومن الغريب أن قناعته باقتراح هيكل كانت كاملة إلى حد أنه أطلق على الانقلاب أنه للتصحيح من أجل الديمقراطية.

ومعنى ذلك أيضا أن الرئيس كان يبحث عن تهمة توجه للذين ألقى القبض عليهم مخالفا للقوانين وأنه كان يريد اتهامهم بمنعه من «التفاوض» مع روجرز ولكن هيكل هو الذى أرشده إلى الاتهام الذى يجمع الناس حوله.

وقد ركز خلافه مع مجموعة مايو على ثلاث نقاط قام على أساسها انقلاب مايو وظل يرددها دائما.. أن الانقلاب كان من أجل الديمقراطية.... وسيادة القانون.... وإلغاء الحراسات... وأن خلافه مع شركائه قد انحصر فى هذه النقاط الثلاث.. وبداية فإن ذلك يعنى أنه كان خلافاً، ولم تكن هناك مؤامرة أو انقلاب.. ومع ذلك فلنناقش أسباب هذا الخلاف كما حددها السادات نفسه.

---

(١) مجلة المصور.

طنطا وإلغاء الحراسات

حول الحراسات يقول السادات ـ في البحث عن الذات ص٢٨٧ ـ أنه أصدر قرارا بتصفية الحراسات في ديسمبر ١٩٧٠، وأنه كانت للشعب آمال، وكانت تصفية الحراسات إحداها.. لذلك فإنه لم يدهش حين علم أن القرار قد استقبل بحماس شديد ليس فقط من جانب الذين كانوا تحت الحراسة بل وأيضا من جماهير الشعب العريضة التى لن يفيدها هذا القرار فى شيء مثل سائقى التاكسى وغيرهم..!!

وهو يقول أيضا ـ ص ٢٩٦ ـ أن «عملاء الاتحاد السوفيتى فى القيادة السياسية بدأوا الصراع وظهر هذا واضحا بعد أن أصدرت قرار إلغاء الحراسة بعد شهرين فقط من ظهور نتيجة الانتخابات».

والحقيقة أن السادات لم يصدر قرارا بتصفية الحراسات فى ديسمبر وإنما تحدث فقط عن تصفيتها فى خطابه بمدينة طنطا يوم ٨ يناير ١٩٧١ .

فى هذا الخطاب تحدث إلى شعب طنطا وقال بالنص: إنه فى سنة ١٩٦٩ شرفنى جمال عبدالناصر بأن أتى إليكم وأن أشرح لكم مرحلة سنة ١٩٧٠ وأهداف العدو وأهدافنا.. خطة العدو وخطتنا.. وبعدها فى ديسمبر والرئيس عبدالناصر فى الرباط بدأت إسرائيل تهاجمنا بـ٢٦٤ طائرة فى اليوم وألقوا آلاف الأطنان من القنابل على مواقعنا بالقناة بهدف إظهار تفوقهم الجوى حتى يكسروا الروح المعنوية لقواتنا وأن الإسرائيليين لم يخفوا خطتهم ،فقد قال حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلى يوم ٢٥ ديسمبر أن إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ استطاعت أن تحطم القوة العسكرية للجيوش العربية ولكنها لم تستطع أن تحقق أهدافها.. وواصل السادات خطابه فشرح وجود السوفييت قائلا «أنه بعد غارات إسرائيل فى العمق، بدأ بناء حائط الصواريخ وكان مهندسونا وعمالنا يعملون ليل نهار لمدة ٤ أيام، وكنا ننفق مليون جنيه يوميا على مبانى قواعد الصواريخ بأيد مصرية وتصميم مصرى.. وكان أصدقاؤنا السوفييت عند كلمتهم.

«وحين تحدث الرئيس جمال عبدالناصر رحمه الله عن الصواريخ الجديدة كان أولادنا يحتاجون لثمانية أشهر للتدريب فى الاتحاد السوفييتى فهل يا ترى نترك البلد هكذا والعدو

يريد ستة أشهر حتى منتصف عام ١٩٧٠ يكونوا سرحوا على مؤسساتنا ومنشآتنا داخل عمق الجمهورية. فطلب الرئيس الصواريخ بالخبراء، ووافق الأصدقاء السوفييت.. ويأتى الأمريكان ليقولوا فى دعايتهم ضد الوجود السوفييتى والاحتلال السوفيتى(١)، هل أترك أهدافى تضرب فى الوقت الذى يأتى فيه الأصدقاء ليدافعوا معى، ولكن عندما كان تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وروزفلت رئيس الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية يجرون إلى موسكو ويرجون ستالين، لم يكن عيبا، وعندما نستعين بأناس لكى أدافع عن بلدى أكون قد أتيت منكرا؟. وعندما يعملونه هم فعملهم هذا حلال، وكأنهم أوصياء علينا.. احنا خلصنا الوصايا من سنة ١٩٥٢، خلاص محدش وصى علينا».

بعد ذلك تحدث السادات عن تصفية الحراسات.. فما هى بالضبط نص كلماته، وقراراته التى يقول أنها أغضبت مراكز القوى.. قال السادات فى نهاية خطابه:

«حاجات كتير كان جمال عبدالناصر الله يرحمه عايز الوقت لتنفيذها، وأنا الآن أنفذها.. زى تصفية الحراسات أنا ماعملتش حاجة من عندى جمال عبدالناصر اتخذ قرار تصفية الحراسات، ولكن لم يكن عنده وقت».

فالسادات تحدث فى طنطا عن الحراسات فى يناير، وليس فى ديسمبر، ولم يتخذ قرارا بإلغائها، وإنما قال أن عبدالناصر كان قد اتخذ قرارا بإلغاء الحراسات وأنه سينفذه، ولذلك فلم يكن هناك مبرر لأن يغضب «مراكز القوى» وأن تكون هذه القضية موضع خلاف.

والحقيقة أن قضية الحراسة معقدة وقد استغلت ضد جمال عبدالناصر - لا ضد مراكز القوى - إلى حد أن إحدى الصحف قد نشرت صفحات كاملة بأسماء الذين خضعوا تحت الحراسة، ولم يتبين أحد أن الغالبية العظمى من هذه الأسماء من اليهود ومن الأجانب ومن المتمصرين(٢).

وليس هنا مجال مناقشة الحراسة بالتفصيل، كما أنه ليس هناك من يدافع عن أية إجراءات استثنائية أو أخطاء مهما كان صاحبها، وربما كانت هناك أخطاء فى فرض الحراسة، أو نوازع شخصية، ولكنها تظل حالات فردية على كل حال.

---

(١) نفس ماقاله السادات حول ما كان يردده الأمريكان من دعاية ضد الوجود السوفييتى هو ما كرس جهده بعد ذلك لإقناع الناس به وأكثر منه.

(٢) نماذج من هذه الأسماء فى كتابى «عبدالناصر والحملة الظالمة» للمؤلف.

وكان قد بدأ فى فرض الحراسة على أموال الأجانب أثناء وبعد عدوان سنة ١٩٥٦ فى أكبر عملية تمصير للاقتصاد المصرى، وامتد فرض الحراسة إلى عدد محدد جداً من المصريين، وقبل وفاة عبد الناصر بدأ فى تصفية هذه الحراسات على نحو ما أعلن السادات فى خطابه بمدينة طنطا، وإن كان السادات قد عاد وغير الوقائع بعد ذلك واعتبر نفسه بطل تصفية الحراسات .وهو أمر لم يحدث حيث إن الحراسات ظلت قائمة طوال حكمه، ومازالت تفرض حتى الآن.. بل إن أخوة السادات أنفسهم وضعتهم محكمة القيم تحت الحراسة، ما تغير أنه أصبحت تفرض بالمحكمة الخاصة.. وبالقانون الخاص وهى على كل حال إجراء استثنائى له أسبابه وظروفه الخاصة.

ولكن السؤال: هل كانت تفرض الحراسة لأغراض شخصية.. ذلك أمر كثر فيه اللغط والحديث عنه دون أدلة أو مستندات ضمن حملة إدانة مرحلة عبدالناصر.

ولم تكن الحراسة فى مجموعها تفرض لأمور شخصية، ولا بقرارات شفوية، إذا كان قد حدث فى حالات بسيطة، فهو خطأ، وجريمة، ولكنه لم يثبت، فليس هناك من وضع تحت الحراسة إلا وله ملف كامل فيه كل القرارات مكتوبة، وأسباب الحراسة، وتاريخها وكل المعلومات الخاصة بها، وكانت هناك إدارة خاصة، يرأسها أحد القضاة لهذا الغرض لم يثبت أن حالة واحدة وضعت تحت الحراسة دون قرار ودون أسباب.. لذا كان ما نشر فقط على صفحات الصحف من وقائع تدين الحراسة مجهلة، واتهامات دون دليل، بل دون أسماء!

ولم يلغ الحراسة، بل إن مجموعة مايو قدموا فى القضية رقم واحد لسنة ٧١حراسات لتفرض عليهم الحراسة، بينما كان يتحدث السادات عن إلغاء الحراسات. ومن الملفت للنظر أنه رغم كل ما حاولوا إلصاقه بهذه المجموعة من اتهامات فإنها لم تتهم فى ذمتها ولم يثبت أنها قد استغلت أو أثرت ثراء غير مشروع.

وكان هناك جهاز يقوم بتصفية الحراسات ويحتفظ بملف كامل لكل حالة وأسباب فرض الحراسة، ومن الذى اتخذ القرار وقيمة الثروة.. ولم يثبت أنه وضعت الحراسة.. لأسباب شخصية أو بدون قرار مكتوب كما تردد.

ولقد كان أمين هويدى وزير الدولة المسئول عن الحراسة فى نهاية الستينيات. وقد

حدث أكثر من خلاف بينه وبين السادات الذى اعتبر الحراسة مصرفا ماليا يحل عن طريقه أزماته وأزمات أعضاء مجلس الأمة المقربين له فيأمر بصرف مبالغ شهرية لهم من الحراسة، وقد سبب ذلك مشكلة بين هويدى وبين السادات عندما طلب منه قرارا مكتوبا من عبدالناصر بذلك.

قلت لأمين هويدى: هل كانت الحراسة تفرض بالتليفون؟

قال: وماذا لو فرضت بالتليفون.. إن التليفون أحد وسائل الاتصال، ويمكن أن تعلن الحروب بالتليفون.. ولا ضير فى أن تفرض الحراسة بالتليفون، وأن يبلغ أى قرار بالتليفون مادام هذا القرار قد درس وله أسبابه.. ومع ذلك كله فإنه لم تفرض أية حالة حراسة بالتليفون، وأتحدى أن تكون هناك حالة واحدة دون قرار مكتوب فيه الأسباب».

ولاشك أن تنقيبا واسعا قد أجرى بعض القبض على «مراكز القوى» للبحث عن أخطائهم، وأنه مع عملية التنقيب الواسعة «لما ارتكبوه» لم يقدم أحد منهم بتهمة استغلال نفوذه أو فرضه للحراسة على شخص لأسباب شخصية، كما أنهم وجدوا فى ملفات الحراسة ما يثبت الأسباب الحقيقية لفرض الحراسة على كل شخص، وإلا فبماذا نعلل هذه الواقعة التى يرويها أمين هويدى من أنه استدعى ذات يوم بعد الإفراج عنه فى قضية «مؤامرة ١٥ مايو» وسئل عن حالة واحدة، وجد أنه ليس فى ملفاتها قرار بفرض الحراسة عليها.

قالوا لأمين هويدى.. إن شركة «كاسيماتس» وصاحبها يونانى يعمل فى صناعة الخمور قد فرضت عليها الحراسة دون قرار مكتوب.. وكان الرد: هذا صحيح.. وهذه هى الحالة الوحيدة.. وشرح القصة.. كانت الرقابة الإدارية قد درست القضية، وأرسلت الأوراق إلى وزير الدولة الذى أخطر بها الرئيس، وطلب الرئيس أن ترسل نسخة من هذه الأوراق إلى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

وعرض الأمر على اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى واتخذت قراراً بوضع الحراسة.

أما لماذا طلب الرئيس عبدالناصر عرض الأمر على اللجنة العليا، لكى تتخذ هى هذا القرار فلأن التحقيقات كانت قد تناولت شقيقى اثنين من أعضاء اللجنة العليا هما شقيق د.كمال رمزى استينو وشقيق على صبرى.

كان شقيق استينو يعمل مديرا بوزارة الصناعة وشقيق على صبرى رئيس شركة النصر، والقضية تتعلق بمصنع خمور ثبت أنه كان يستغل القطاع العام، وقد اتخذت إجراءات ضد الشقيقين أحدهما فصل، والآخر وجه إليه إنذار «وفقا للعقوبات التى كانت مطلوبة فى مذكرة الرقابة الإدارية».

وفى هذه المرة كان القرار من اللجنة التنفيذية العليا.. أعلى سلطة فى البلاد.. وهذه القضية ذاتها تقول أيضاً أنه لم تكن هناك محسوبيات فى فرض الحراسة، فإن عضوى اللجنة العليا شاركا فى اتخاذ القرار ضد شقيقيهما.

على أنه وسط هذا الكم من القضايا، يمكن أن يكون قد وقع خلل أو خطأ فى قضية أو اثنتين أو ثلاث أو عشر ومع ذلك فإنه بالبحث لم توجد إلا هذه القضية التى اتضح أنها اتخذت بناء على قرار من اللجنة العليا.

ويقول أمين هويدى «أنه كانت هناك حالات لايجوز التصرف فيها إلا بقرار مكتوب.. هى قرارات الاعتقال والإفراج، ووضع الحراسة أو تصفيتها.. فكل قرار بالاعتقال مكتوب، وكل قرار بالإفراج وكل قرار بالحراسة أو تصفيتها مكتوب وموضحة أسبابه. كان لفرض الحراسة قواعد كما أن رفعها كانت له قواعد أيضا، وكانت اللجان تطلب وضع الحراسات أو رفعها وفقا لقواعد تعتمد من سيادة الرئيس. ويمكن فى الحالات التى تتطلب السرعة أن تفرض الحراسة بالتليفون، ولكن ذلك لابد أن يتبعه قرار جمهورى موقع من الرئيس، ولو أنى لا أذكر أن ذلك قد حدث أبدا».

وأثناء وجود مجموعة مايو داخل السجن والاتهامات تنهال عليها من كل جانب وليس لها حق الرد أو الدفاع.. اتضح أن قضية الحراسات لم تكن مشكلة.. ولم تسبب أى خلاف.. فإن موضوع الحراسات لم يطرح أثناء محاكمتهم أمام المحكمة.. وأنه لم تكن هناك حالة حراسة واحدة فرضت بالتليفون.. أو لأسباب شخصية، وأن الحراسات كانت تفرض بقرار من الجهات المختصة بناء على معلومات مكتوبة من الأجهزة ولم يكن لهؤلاء مصلحة فى الإبقاء على الحراسات.

وفى ١٨ مارس عام ١٩٧٢ وقف وزير الدولة المستشار عبدالمنعم عمارة فى مجلس «الشعب» ليجيب على سؤال لأحد الأعضاء عن موضوع الحراسة، وقال وزير السادات

فى مجلس «الشعب» وفقا لما سجلته المضبطة[1]:

ـ أن الحالات التى فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ الذى صدر عام ٥٨ ويشمل الأجانب قد صفى الجزء الأكبر من حالاتهم بناء على اتفاقيات دولية، ثم ١٧٩٦ حالة أخرى تضم ١١٣٤ منشأة، وقد تم رفع الحراسة عن هذه الحالات جميعها.

«وأن هناك حالات فرضت عليها الحراسة بمقتضى إجراءات الأمن وقد أطلق عليها حراسة الأمن، وهى الحراسات التى فرضت على أشخاص بسبب أرتكابهم لأعمال بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الإضرار بمصالح العمال، أو التعارض مع المصالح القومية للدولة، وقد بلغ عدد هذه الحالات التى شملتها هذه الحراسة ١٧٧١ تملكها ١٦٥٠ عائلة مكونة من ٨٧٧٩ فردا.

وقد تم رفع الحراسة عن هذه الحالات كلها بقرارات جمهورية فيما عدا ١٢٨ حالة (٥٧٧ فردا).. أى أنه قبل تولى السادات المسئولية كانت هناك ١٢٨ حالة تحت الحراسة فقط.

وقال الوزير أنه «بعد انتفاضة ١٥ مايو ١٩٧١ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب».

إذن فإن الحراسة لم تكن مشكلة.

ويقول أمين هويدى أن عدد الذين كانوا موضوعين تحت الحراسة يوم ٢٨سبتمبر سنة ١٩٧٠ كان ٢١٨ حالة.. أما باقى الحالات فقد صدرت قرارات لرفع الحراسة عنها.. وهذه الحالات المتبقية كانت معقدة لذلك فقد استغرق رفع الحراسة عنها حوالى ثلاث سنوات أو أربع سنوات لأنها كانت تحتاج لقانون ولم يتوافر لنا الوقت لإصداره.

لقد كانت هناك لجان مستمرة لتصفية هذه الحراسات وأيضا لتصفية مشاكل الذين رفعت عنهم الحراسة.. واشترك أكثر من جهاز فى تصفية هذه الحراسات وفقا لقواعد وضعت».

---

(١) أرجو ملاحظة أن هذه المناقشة فى مجلس الشعب كانت أثناء فترة السادات ومجموعة مايو فى السجن.. وأن هذه شهادة أحد وزراء السادات.

«ولو راجعنا قانون الحراسات بعد ذلك لوجدنا أنه تضمن هذه القواعد.. إن اتجاه تصفية الحراسات كان قد بدأ منذ فترة مبكرة أيام جمال عبدالناصر.. بتصفية جهاز الحراسة ومنع انتداب أشخاص جدد إليه، ومنع تجديد مدة الأعضاء الذين تنتهى فترة انتدابهم.. كما وضعت حوافز للعاملين بالجهاز ارتبطت بعدد الحالات التى يقومون بتصفيتها»..

ومع ذلك فقد أصدر أنور السادات قانونا للحراسات عام ١٩٧١ بعد القبض على «مراكز القوى» يقنن وضع الحراسات، وكان قد أعد القانون من قبل محمد عبدالسلام الزيات، بينما شارك فى كتابة مذكرته التفسيرية كل من د. لبيب شقير، وضياء الدين داود، على حد قول ضياء الدين داود. الاستناد إذن إلى أن خلافا وقع بينه وبين (مراكز القوى) حول تصفية الحراسات.. غير صحيح.

سيادة القانون.. ملفقة أيضا

الخلاف الثانى كان حول سيادة القانون.

قال السادات أنه أراد أن يقيم مجتمعا يسوده القانون وأنهم لم يستريحوا لسيادة القانون.

ولم يكن تعبير سيادة القانون من اختراع أنور السادات، ولكنه كان تعبير جمال عبدالناصر. إن عبدالناصر لم يتدخل فى القضاء أبدا.. وقد قال فى اجتماع مغلق يوم ١١ أبريل سنة ١٩٧٠ حضره عدد من القضاة «أننا لم نتدخل فى القضاء منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن، وكانت أساسا عندنا قاعدة إن احنا إذا تدخلنا فى القضاء وحاولنا نقول للقضاء أحكم بكذا أو بكذا وده آرقيه وده أعملك، أو أقرب ده، أبقى فعلا أهدم عمل أساسى فى البلد».

«واستقر الرأى على أنه إذا كان فيه قضية سياسية نعمل قضية سياسية، ونعمل حتى احنا نفسنا قضاة، ونحكم زى ما احنا عاوزين، ونبعد القضاة عنها، ولا نتدخل فى القضاء، وبدأ هذا الموضوع بمحكمة الشعب... وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة هم إللى

بيحاكموا.. وكان بيدى المعنى للناس بأن هذه القضية سياسية، ولنا فيها رأى فنبعدها عن القضاء، واحنا إللى حناخد فيها المسئولية.. أو بنعمل محكمة ثورة ولكن لم يحدث أبدا أن تدخلنا فى القضاء لأن القضاء هو صمام الأمان للبلد...».

وهناك قضايا تحدث عنها عبدالناصر وأدان المتهمين فيها ثم حكمت عليهم المحاكم بالبراءة.. وعبدالناصر هو الذى قال أن القانون صورة من صور الحرية، وأن سيادة القانون تتطلب منا تطويرا واعيا لمواده.

ولقد أجاد السادات وإعلامه استخدام كلمة (القانون فى أجازة) التى وردت فى أحد البرامج التليفزيونية، على أساس أن «مراكز القوى» أعطت القانون أجازة.. فهل حدث فعلا أن أعطى القانون أجازة.. فى سنوات حكم عبدالناصر.. وأغلقت المحاكم وصار الأمر ليس للقانون ولكن لمن يملك المال والنفوذ.

كان محافظ القاهرة سعد زايد قد تلقى عددا من الشكاوى حول المستأجرين الذين يتقاضون خلو رجل، وقرر التصدى للملاك. واستدعاهم للمحافظة وضغط عليهم وهددهم حتى يعيدوا ما تقاضوه من المواطنين، وشهدت مصر كلها معركة اسمها معركة «رد خلو الرجل» حتى أن محافظ القاهرة أعلن فى مؤتمر صحفى أنه قد رد للمواطنين عن طريق المحافظة رسميا خمسة ملايين جنيه كان قد حصل عليها الملاك من المستأجرين دون حق غير ما ورده الملاك للمستأجرين بعيدا عن المحافظة!

وكانت معركة أشادت بها كل أجهزة الإعلام، واستضاف التليفزيون بطل رد «خلو الرجل» المحافظ سعد زايد، وأشادت به المذيعة همت مصطفى، ثم سألته لماذا يتقاضى الملاك خلو الرجل.. والقانون يحرم ذلك فهل القانون فى أجازة.. فقال لها نعم إن القانون فى أجازة. لأن القانون لم يكن يطبق بدليل أن الناس كانت تدفع وكان الملاك يتقاضون خلو الرجل رغم وجود القانون.

وربما.. يكون سعد زايد قد لجأ إلى وسائل غير قانونية.. ولكنه يقول أنه كان يطبق الميثاق.. ويطبق القانون نصه وروحه، ليس لمصلحة أحد.. ولكن لمصلحة الجماهير العريضة التى كانت تعانى. وأنه استخدم حقه القانونى فى سحب تراخيص بعض المحال التجارية، وبعض الجزارين الذين يخالفون التسعيرة تطبيقا للقانون!

هذه هى واقعة إعطاء القانون أجازة.

إن انقلاب مايو الذى قام على سيادة القانون قد انتهك القانون فى اليوم الأول عندما ألقى القبض على مجموعة من أعضاء مجلس الأمة وأسقطت العضوية عنهم مخالفا للدستور وللقانون.. بعد القبض على «مجموعة مايو» استغنى السادات عن النائب العام على نور الدين.. فقد كان عضوا فى التنظيم الطليعى، وكان مرتبطا فى التنظيم (بمراكز القوى) كما قال السادات نفسه.. وقرر تعيين نائب عام جديد هو المستشار محمد ماهر حسن.. وكانت أول مهمة عليه أن يقوم بها هى التحقيق مع «مراكز القوى» الذين ألقى القبض عليهم وعددهم ١٢٥ شخصا. من بينهم الفريق محمد فوزى الذى لم يحول إلى النيابة العسكرية للتحقيق معه تمهيدا لتقديمه إلى محكمة عسكرية خاصة.

وقرر النائب العام الجديد أن يتم التحقيق فى مكان مستقل هو مبنى مجلس قيادة الثورة. وبدأ التحقيق بالاستعانة بعدد من رؤساء النيابة.. وسأل أحد الصحفيين النائب العام المستشار محمد ماهر حسن: هل تحمل مفرمة.

وكان السادات قد قال فى خطابه الذى تحدث فيه عن الديمقراطية: أنه سوف يفرم.. وكان رد النائب العام موفقا عندما قال: إننى أحمل مصحفا.

قال لى المستشار محمد ماهر حسن أنه أثناء التحقيق أحس أن وجيه أباظة أحد المتهمين متعب. فقال له أنه يمكنه أن يتصل بأسرته تليفونيا. وترك له الغرفة، حتى يأخذ حريته فى الحديث مع أسرته، وطلب له طبيباً.. وسمح النائب العام للطبيب بأن يمضى الليلة إلى جوار وجيه أباظة.

يوم ألقت الشرطة القبض على ابنة شعراوى جمعة بتهمة توزيع منشورات فى الجامعة حقق معها النائب العام، وقرر الإفراج عنها لأنه لم يجدها مدانة، وقد غضب السادات من هذا القرار.. وذهب السادات إلى مجلس الأمة ليعلن أن التحقيق قد كشف عن أمور مذهلة وأن النائب العام سيلقى بيانا أمام المجلس عن نتيجة التحقيق.. ولكن هذا البيان لم يلقى أبداً.

وكانت جريدة الأهرام قد نشرت يوم ٢٥ يونيو ١٩٧١ أن النائب العام سيعلن أمام مجلس الأمة تفاصيل المؤامرة، وأن الرئيس السادات كلف النائب العام السيد محمد ماهر حسن بأن يعرض على مجلس الأمة تقريرا مفصلا عن الجانب الجنائى والتكييف القانونى للوقائع.

ولم يعلن النائب العام هذا البيان.. ولم يذهب إلى مجلس الأمة.. ولم يتحدث إلى أعضائه.. وقال لى المستشار محمد ماهر حسن أنه لم يوافق على إلقاء هذا البيان لعدة أسباب من بينها أنه لو ألقى البيان لكان من حق أعضاء المجلس أن يناقشوه فيه، وهذا لا يجوز، فالنيابة العامة لها قدسيتها واستقلالها ولا يتحدث أعضاؤها ولا يناقشون إلا فى ساحة القضاء... بعدها، وفى يوم ٦ يوليو قرأ الناس فى الأهرام أن المدعى العام الاشتراكى سيتولى الادعاء فى القضية وأن الرئيس السادات أصدر قراراً بتعيين الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى مدعيا عاما اشتراكيا وهو واحد من أربعة أعضاء فى اللجنة المركزية رفعوا أيديهم مؤيدين السادات فى اتفاقية الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا.

ويكون السؤال هنا والحديث عن سيادة القانون لماذا انتقلت القضية من النيابة التى حققتها، وكشفت وقائع مذهلة ـ كما قال السادات ـ إلى وجهة أخرى أيا كانت هذه الجهة؟

قال لى المستشار محمد ماهر حسن النائب العام ـ الأسبق ـ فى لقاء خاص بمنزله بجاردن سيتى أن الرئيس السادات عقد اجتماعا فى استراحة القناطر الخيرية.. حضره الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى، والسيد ممدوح سالم وزير الداخلية، والنائب العام.. وكانت وجهة نظر النائب العام ـ محمد ماهر حسن ـ هى أن تشكل لهذه القضية محكمة خاصة لأن الثورة درجت على أن تخرج القضايا السياسية من نطاق القضاء العادى.. وأنه إذا قدمت هذه القضية إلى المحاكم فإنه ليس مضمونا ماذا سيكون حكم القضاء فيها، وإن كانت النيابة العامة سوف تطالب لكل متهم منهم فى حدود ٤ سنوات سجن اعتمادا على أن الاستقالات الجماعية يجرمها القانون، وأيضا اعتمادا على التسجيلات ولو أن المحاكم لا تعتد بها ـ إلا أن التسجيلات فى هذه القضية بالذات لها وضع خاص لأن المتهمين بأنفسهم هم الذين قاموا بها.

وقال النائب العام أنه سوف يقدم خمسة أشخاص أو ستة للمحاكمة، وهنا ثار الدكتور مصطفى أبو زيد قائلا: كيف تكون مؤامرة لقلب نظام الحكم ويقدم هذا العدد المحدود.

وانتهى الاجتماع بأن تسلم المدعى العام الاشتراكى القضية وأخلت النيابة مسئوليتها منها. وبدأ المدعى العام الاشتراكى تحقيق القضية مرة أخرى وطلب الاستعانة بوكلاء النيابة من مكتب النائب العام الذين حققوا القضية، ولكنهم جميعا رفضوا على حد تعبير النائب العام المستشار محمد ماهر حسن.

إذن لم تكن هناك قضية.. النائب العام محمد ماهر حسن هو النائب العام الوحيد الذى خرج إلى المعاش لبلوغ السن القانونية عام ١٩٧٤ ولم يمنح وساما!.

وكان بعدها قد رفض أى تدخل فى قضية الفنية العسكرية، وكان السادات له رأى بإدخال متهم معين كمسئول أول فيها.. ولكن التحقيق أثبت أنه لا علاقة له بهذه القضية.. وهو الفريق محمد صادق ساعده الأيمن فى الانقلاب.

وهذه هى المرة الوحيدة فى تاريخ القضاء التى يخرج النائب العام دون تكريم ولكنه ليس غاضبا من ذلك.. إنه سعيد بموقفه.. حتى زملاءه الذين حرموا من الوسام لأنهم خرجوا معه.. لم يغضبوا أيضا. وهكذا ضرب محمد ماهر حسن مثلا يحتذى به، وكان أمينا مع نفسه، ومع ضميره، ومع مسئوليته.. وخرج راضيا فى صمت يعيد إلى الأذهان المواقف المشرفة لعظماء رجال القانون فى مصر.

والخلاف الثالث كان حول الديمقراطية.. يقول السادات: أنه كان يريد الديمقراطية، ولم يكن زملاؤه أو شركاؤه موافقين.. وقد اتضح أن هذه القضية قد أوحى إليه بها محمد حسنين هيكل ومع ذلك فإنه يلزم مناقشتها لأنه إذا كان الأمر يتعلق بالديمقراطية.. فإن السادات يكون هو الذى وقف ضد الديمقراطية.. لقد ذهب إلى مجلس الأمة يعرض ما أسماه مبادرته يوم ٤ فبراير ١٩٧١ دون أن يستشير أحدا.. حتى وزير الخارجية.. فهل كان ديمقراطيا فى هذا الإجراء؟

لقد انفرد بمباحثات الاتحاد الثلاثى دون أن يعلم زملاؤه ومن وراء ظهورهم حتى لم يشرك أعضاء الوفد الذى صحبه.. فهل كان ديمقراطيا؟.

لقد رفضت اللجنة التنفيذية مشروع الاتحاد الذى قدمه ولم يعتد برأى اللجنة.. فهل كان ديمقراطيا؟

ورفضت اللجنة المركزية مشروع الاتحاد... ولكنه أصر عليه.. فهل كان ديمقراطيا؟

لقد أرسل مشروع الاتحاد إلى مجلس الأمة كما أعده دون أن يعتد برأى اللجنة المركزية والتعديلات التى أضافتها إليه وطلب حذف تعديلات اللجنة والموافقة عليه كما أقره هو وحدة، فهل كان ديمقراطيا؟

لقد طلب إسقاط العضوية عن عدد من أعضاء مجلس الأمة دون اتباع أى إجراء قانونى.. فهل كان ديقراطيا.؟

لقد قال أنه سوف «يفرم» خصومه.. فهل كان ديمقراطيا؟

لقد قال أن الديمقراطية لها «أنياب».. فهل كان ديمقراطيا؟

لقد أراد أن يصدر قرارا بحل الاتحاد الاشتراكى لأنه عارض المبادرة.. فهل كان هذا الإجراء ديمقراطيا؟

إذا كان الأمر يتعلق بالديمقراطية فإن السادات قد اتخذ أخطر قرار ضد الديمقراطية، عندما أصدر قرارا بحل الاتحاد الاشتراكى، وكان منذ انتخب يفكر فى حل الاتحاد الاشتراكى وإجراء انتخابات جديدة يدفع فيها بعناصر مختلفة جديدة تدين له بالولاء والطاعة، فهو يعرف أن الاتحاد الاشتراكى يتخذ منه موقفا، والدليل البارز هو ترتيبه فى انتخابات اللجنة العليا حيث لم يعطه أعضاء اللجنة المركزية ثقتهم رغم التوصية بضرورة إنجاحه.

وكانت انتخابات الاتحاد الاشتراكى تشرف عليها لجنة من مائة عضو سميت لجنة المائة.. وكان بناء الاتحاد الاشتراكى قد تم لأول مرة بالانتخاب من القاعدة إلى القمة بعد صدور برنامج ٣٠ مارس.. وشكلت لأول مرة لجنة مركزية منتخبة.. ولجنة تنفيذية عليا بالانتخاب.. وكان السادات الذى قرر منذ اللحظة الأولى الانفراد بالسلطة يفكر فى حل الاتحاد الاشتراكى، وتحدث مع عدد من مريديه فى هذا الأمر.. ووصل الخبر إلى عبدالمحسن أبو النور أمين الاتحاد الاشتراكى.. فذهب إليه ليسأله.. ونفى السادات أنه يفكر فى هذا الأمر.. وذهب ضياء الدين داود يسأله لماذا لا يجمع اللجنة المركزية أو اللجنة العليا.. فقال له إن المسألة تحتاج إلى حل جذرى.. وفهم ضياء الدين أنه ينوى حل الاتحاد الاشتراكى.. ولكنه عندما سأله عن حل الاتحاد الاشتراكى، نفى أن يكون هذا التفكير واردا.

ويقول شعراوى جمعة أنه بعد أن أقال على صبرى طلب منه صراحة أن يحل الاتحاد الاشتراكى. وقال له شعراوى: إنك لا تملك أن تحله.. وعلى كل حال فإننى سوف أسأل المستشار القانونى.. وطلب شعراوى جمعة من المستشار على كامل المستشار القانونى للاتحاد الاشتراكى أن يعد دراسة حول حل الاتحاد الاشتراكى.. وأعد الدراسة.. وكانت نتيجتها أنه ليس من حق رئيس الجمهورية أن يحل الاتحاد الاشتراكى، لأنه أعلى سلطة فى البلاد، وقد جاء نتيجة انتخاب من القاعدة إلى القمة.

وفيما بعد فقد دخل المستشار على كامل القضية متهما حيث أجرى تحقيق معه.. لماذا

لم يصدر فتوى قانونية تتيح لرئيس الجمهورية حل التنظيم الذى أوصله إلى مقعد الرياسة؟

وفيما بعد أيضا رأى محمد عبدالسلام الزيات أن القانون يعطى لرئيس الجمهورية هذا الحق الذى مارسه فعلا، وتم حل الاتحاد الاشتراكى وأعاده بعناصر جديدة.. ولكنه لم يطقها أيضا فغيرها.. ثم أصدر قرارا بإلغاء الاتحاد الاشتراكى بعد أن دافع عنه دفاعا مستميتا.. كما أنه هاجم الذين طالبوا بتعدد الأحزاب.. وهو الأمر الذى دافع عنه بعد ذلك، ورأى أنه الصيغة المثلى.

إذا كانت حركة مايو من أجل الديمقراطية.. فإن هذا التصوير يكون معكوسا تماما[1].

فالمشكلة كلها ـ كما رأينا ـ كانت حول انفراد السادات بالقرارات.. وكانوا يريدون أن يشاركوه المسئولية والحكم والرأى كما قطع على نفسه فى بياناته الرسمية قبل وبعد اختياره، رئيسا للجمهورية وكان هو ينفرد بالرأى وبالحكم وبالسلطة على النحو الذى اتضح منذ الخلاف الأول على مبادرته التى أعلنها يوم ٤ فبراير.. وحول قضية المعتقلات قال لى شعراوى جمعة أنه تولى مسئولية وزارة الداخلية عام ١٩٦٦.. وكانت مؤامرة الإخوان المسلمين قد اكتشفت قبلها بعام أى فى ١٩٦٥.. وتمت حملة من الاعتقالات.. وفى عام ١٩٦٦ وضعت خطة للإفراج.. وبدأ الإفراج عنهم.. وزاد عدد المفرج عنهم بعد عام ١٩٦٧، وفى سنة ١٩٧١ عندما ترك وزارة الداخلية كان فى المعتقلات ٤٥٠ شخصا منهم ١٥٠ معتقلين على ذمة المخابرات الحربية بسبب الشك فى اتصالهم بإسرائيل، ولم يكونوا من السياسيين، وكان قد تم القبض عليهم بعد حرب ١٩٦٧، وكانت هناك خطة معدة للإفراج عن السياسيين، وأنه ترك على مكتبه فى وزارة الداخلية كشفا بأسماء الذين سيفرج عنهم بالأسماء، وبخطة الإفراج.

وقال لى اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة فى ذلك الوقت إنه لم يصل عدد المعتقلين فى مصر فى أى وقت أكثر من ستة آلاف وخمسمائة، وأن الكلام حول اعتقال

---

(١) تحقق قدر من الديمقراطية الليبرالية فى مصر بعد الاتجاه نحو العلاقات مع أمريكا وبعد الانفتاح الاقتصادى وقيام الأحزاب.. فهل كان السادات يقصد بحديثه عن الديمقراطية فى تلك الفترة هذه الإجراءات؟.. وأنه كان مخططا لها من قبل إن ذلك أمر يحتاج إلى دراسة ولو أنى أعتقد أن هذا غير صحيح.

١٨ ألفا و ٢٠ ألفا كـلام لا يستحق حتى الرد عليـه، وأن العدد الكبير من المعتـقلين حدث مرتـين الأولى عام ١٩٥٤ والـثانيـة عام ١٩٦٥، وقد ارتبـط بالإخوان المـسلميـن.. وكان الاعتقـال إجراء قانونيـا.. وقائيا وكان يـتم تشكيـل لجان فحص، ودراسة بـهدف الإفراج عنهم.

وأنا كمدير مباحث عامة أقرر أن المعتـقلين عام ١٩٦٥ كانوا قد صفوا تماما عام ١٩٧١ ولـم يتـبق منهـم الإ ٤٥٠ شخصا بـينهم عدد لحـساب المخابرات الحـربية، وأنه كـان هناك كشف يوم ١٢ مايو على مكتب وزير الداخلية به ١٢٠ شخصا للإفراج عنهم.

وقال حســن طلعت إنه لـم يحدث أن صدر لى أمـر من جمال عبـدالناصر باسـتخدام أساليـب العنف، أو تـلفيق تـهم أو إساءة.. ولـم يـصل إلى علـمى أن مثل هـذا الأمر كان يصدر لأن من يعملون بالأمن لم يكونوا ليقبـلوا أن يستمروا فى عملهم لو صدر لهم مثل هذا الأمر.

وأنه يحدث فـى القضايا السـياسية والجنائـية ليس فى مصـر فقط بل فى العـالم أجمع تجاوزات من رجال الشرطة ويكون سببها أمرين:

* الأول: أن رجل الشرطة بطبعه يكون لديه ميل للعنف.

* الثـانى: أنه يـرى أن المجرم أقوى مـن الإنسان الـعادى فيـنحاز إلـى جانب الإنـسان العادى ضد من يخالف القانون.. ويدفعه حماسه إلى التجاوز بالضرب أو التعذيب.. وقد رأينا ذلك فى كثير من الأفلام السينمائية الأجنبية، كما أننا نقرؤه، فى الصحف كل يوم فى كل بلاد العالم.

وقال لى اللواء حسن طلعت أنه وضع فى دستور ١٩٧١ أغرب نص فى تاريخ القانون فى العالم، وهو ألا تسقط جريمة التعذيب التـى يقوم بها رجل الشرطة بالتقادم، وأن يطبق القانون بأثر رجعى لأول مرة.

ولـم يفهم أحد سر وضع هذا النص إلا بعدها بأربع سنوات.. لقد وضع خصيصا حتى يمكن الدخول إلى عصر عبدالناصر والهجوم عليه من هذه الزاوية.

أى أنه كان هناك تربص وإعداد للانقضاض على فترة عبدالناصر منذ عام ١٩٧١.

وأيا كـان الرأى فى كـلام اللواء حـسن طلـعت، فـإن التعـذيب مرفـوض وأمر يدينـه الجميع.. ولا يمكن الدفاع عنه، ولكنه أيضا لم يكن الطابع الغالب لعصر عبدالناصر.

هذه هى الأسس الثلاثة التى يقال أنه قامت عليها (حركة مايو) التصحيحية.

فهل كانت من أجل سيادة القانون الذى كان مهدرا؟ وهل كانت من أجل الديمقراطية الغائبة، وأن السادات كان مع الديمقراطية، وكانوا هم ضدها.؟ وهل كانت أخيرا من أجل رفع الحراسة.. وكانوا هم مع الحراسة، وأن السادات كان قد اتخذ قرارا بإلغاء الحراسات؟

المبررات الثلاثة...ليست واقعية... وربما كان عكسها هو الصحيح.

انقلاب مايو.. والتاريخ!

ليس هناك حاكم اهتم بالتاريخ مثل أنور السادات، فقد كان مولعا بالتاريخ، وادعاء قراءة التاريخ، والحديث عن التاريخ.. وصناعة التاريخ..!! ويوم ذهب إلى «كامب ديفيد» ليعقد معاهدة الصلح مع العدو الإسرائيلى اعترض أحد مستشارى وزارة الخارجية لأن بعض بنود المعاهدة لا تتفق مع القوانين الدولية.. ورد عليه السادات مستهزئا:

ـ أنا أصنع «تاريخ». وأنت تحدثنى عن القانون الدولى.

ويوم اختار محمد إبراهيم كامل وزيرا للخارجية قال له:

ـ ستدخل التاريخ معى يا محمد (١)!

ولكن محمد شاء أن يدخل التاريخ الوطنى من باب آخر... ليس مع السادات... بل ضده!

ومن أبرز اهتمامات السادات بالتاريخ اختيار أيام معينة كانت مغزى لأعماله الكبرى، والحقيقة أن إسرائيل كانت تستهدف نفس الشيء تقريباً اهتماما بالتاريخ.

لقد زار أول وفد إسرائيلى مصر يوم ١٥ يناير «عيد ميلاد عبدالناصر». وكانت «جولدا مائير» قد صرحت بعد هزيمة يونيو بأنها تنتظر اليوم الذى تتجول فيه بسيارتها فى خان الخليلى.. وفى يوم ٥ يونيو بالذات بعد الصلح المشئوم كان «موشى ديان» يطوف حوارى وأزقة خان الخليلى. ووقّت «شارون» أول زياراته للقاهرة لتكون يوم ١٦ أكتوبر.. وهو نفس اليوم الذى قام فيه بإحداث الثغرة.

وعقدت أول اجتماعات لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل يوم ٢٣ يوليو.

(١) السلام الضائع ـ مذكرات محمد إبراهيم كامل.

وبالنسبة للسادات فقد كان الأمر متشابها إلى حد كبير فهو الذى قرر أن يكون يوم ٥ يونيو يوم فتح قناة السويس إشارة إلى أن عبدالناصر قد أغلقها يوم ٥ يونيو، وأنه فتحها يوم ٥ يونيو. ولا يمكن أن يكون اختياره لدعوة المغنى اليهودى «فرانك سيناترا» إلى القاهرة وإحيائه حفلا تحت سفح الهرم يوم ٢٨ سبتمبر.. يوم وفاة عبدالناصر مصادفة، خاصة أنه فى ذلك اليوم قد تخلف لأول مرة عن إلقاء خطابه السنوى فى هذه الذكرى.

ويوم ذكرى وفاة عبدالناصر ـ ٢٨ سبتمبر ـ عقد أول اجتماع لمؤتمر الحزب الوطنى، وبعد ذلك عقده فى العاشر من رمضان، وشاء القدر أن يقتل فى يوم تاريخى بالنسبة له أيضا هو ٦ أكتوبر!

كانت هذه مقدمة ضرورية لنفهم مغزى تحديد يوم ١٥ مايو بالذات.

السادات يقول أنه أقال على صبرى يوم ١ مايو وبدأ يفكر فى التخلص من مراكز القوى .. ويقول أنه فى يوم ١١ سمع تسجيلا يدل على تآمرهم وفى يوم ١٣ مايو أقال شعراوى جمعة... وقدم عدد من الوزراء استقالاتهم... وشكل الوزارة الجديدة فى نفس اليوم. وألقى القبض عليهم فى نفس اليوم أيضا... إذن فالأحداث كلها تمت يوم ١٣ مايو وإذا صح أنه قام بتصحيح فإن هذا التصحيح يكون موعده ١٣ مايو.

وربما يقول البعض أن عملية التصحيح لم تستكمل إلا بإسقاط عضوية مجلس الأمة عنهم. وقد ألقى السادات خطابه الذى أعلن فيه المؤامرة يوم ١٤ مايو.

واجتمع مجلس الأمة «من تلقاء نفسه على حد تعبير السادات» وقام «بعملية التصحيح التاريخية يوم ١٤ مايو».

وهكذا انتهى كل شيء.. فمن أين إذن جاء تاريخ ١٥ مايو.. إنه ليس واردا فى أى من الأحداث.. هل يكون اختيار هذا التاريخ والاحتفال به كل عام مقصوداً ليكون متوافقا مع الاحتفالات التى تقام فى إسرائيل بمناسبة عيد قيامها يوم ١٥ مايو؟!.

مجرد سؤال يطرح نفسه ..وإذا كانت الإجابة عليه بنعم فإن أحداث مايو تكون قد خططت فى وقت مبكر تخطيطا يخرج بها من النطاق المحلى المصرى ويكون أيضا ما حدث بعد ذلك هو جزء من هذا المخطط الطويل الأمد. وخاصة أنه هو الذى دفع الأمور فى شهر مايو بالذات وفى هذه التواريخ بالذات إلى مثل هذا المنعطف الخطير الذى سارت على أساسة.. لقد كان وقد رأينا اهتمامه بالمناسبات يستطيع تأجيل أو التبكير بهذه الحركة ولكنه لم يفعل متعمداً.

الفريق محمد أحمد صادق وزير الحربية فى ذلك الوقت والذى شارك السادات فى القضاء على «مراكز القوى»، قال لى «ليس هناك شيء اسمه ١٥ مايو، إن ١٥ مايو من وجهة نظرنا هو يوم الشهداء ولا يمكن أن يكون يوما نحتفل به.. ولم تقع أية أحداث يوم ١٥ مايو.. ولا أدرى من أين جاء هذا التاريخ».

ولأمانة التاريخ يقول الفريق صادق أنه لم يقف مع السادات، ولكنه وقف مع مصر، وهى تواجه العدو حتى لا تتشتت جهودها.. وتنقسم على نفسها فى ذلك الوقت العصيب، فقد كان تحركه من أجل أغلى ما يقدسه وهو مصر.. وليس من أجل السادات.

الرجل الأول الذى ساعد أنور السادات فى هذا الانقلاب محمد عبدالسلام الزيات قال لي: أنه لا يعرف لماذا اختير هذا اليوم بالذات ويذكر أن الدكتور فؤاد محيى الدين محافظ الإسكندرية ـ فى ذلك الوقت ـ اتصل به لأنه يريد تسمية شارع بالإسكندرية بمناسبة هذه الأحداث فقال له فليكن اسم الشارع ١٤ مايو، ذلك أن تاريخ ١٥ مايو لم يكن واردا على الإطلاق، ولم يحدد كموعد لهذه الأحداث.

موسى صبرى الصحفى المقرب إلى السادات والذى خاض معه المعركة ـ وإن كان قريبا وصديقا لبعض «مراكز القوى» حتى القبض عليهم ـ كان عنوان جريدة الأخبار الرئيسى الأحمر أثناء هذه الأحداث حول خروج جماهير ١٤ و ١٥ مايو تأييدا للسادات... إشارة إلى ما حدث فى ٩ و ١٠ يونيو عندما خرجت جماهير الشعب فى ظلام الهزيمة تعلن تمسكها بقيادة عبدالناصر وترفض قراره بالتنحى.

من أجل ذلك يكون اختيار هذا التاريخ ـ ١٥ مايو ـ الذى لم تقع فيه أى أحداث غريبا بل ومريبا!

ويلقى حسين الشافعي نائب الرئيس فى ذلك الوقت ظلالا أخرى حول ١٥ مايو فيقول لى: أنه لم تكن أبدا عملية داخلية بل كانت مخططا أجنبيا.. كانت تدخل فى التقسيمة بين الشرق والغرب، وأننى عندما وقفت إلى جانب السادات لأننى أعتقد أن من سموا بمجموعة مايو ليسوا أقل خطورة، وعلى كل فقد كان تفكيرى أن السادات منسوبا سواء أردنا أو لم نرد لثورة يوليو.. أما الآخرون فلم يكن لهم دور فى هذه الثورة، لقد كان مخططهم فى تقديرى أن يقضوا على السادات ثم يتجهوا إلى الرجل الثانى بعده الذى هو أنا ليقضوا عليه».

ويواصل حسين الشافعي قائلا: إن ١٥ مايو كانت عملية لتمكين السادات.. فالقوة التي مهدت له وصنعته وأعدته لم تقف دون أن تحقق هدفها ويتمكن من كل شيء ومن هنا فإننا يجب أن نتخطى الحديث عن الشكل لنصل إلى الجوهر.

«السؤال الذى تطرحه علي ـ هكذا قال لى ـ هل كانت ١٥ مايو ثورة؟ سوف أجيبك عليه فى كلمات قصيرة هى أن الثورة بناء.. وليست هدما».

«وسؤالك الآخر هل هى حركة تصحيح؟.. أجيبك عليه بأنه لكى يكون هناك تصحيح، لابد أن يوجد الخطأ، فإذا كانت الممارسة نفسها هى الخطأ فكيف تسميها تصحيحا. لقد كانت لثورة يوليو مبادئ ستة معروفة، لن نتعب كثيرا إذا تتبعنا هذه المبادئ ـ لكى نعرف ما هو التصحيح وما هو تصحيح التصحيح»؟

شهادة حسين الشافعي تقول أن أحداث مايو كانت ـ أيضا ـ من صنع قوى خارجية.

ويعلل الشافعي بقاءه إلى جانب السادات لفترة طويلة بأنه كان يمثل ضمير ثورة يوليو، ويقول الشافعي أن بقاءه بدأ عند اختيار السادات رئيساً ضد إرادته «قلت وقتها عليّ أن أحترم قضاء الله».

وأننى كصاحب بيت لا يمكن أن أتركه للغاصبين، وبعد أن تخلص السادات من على صبرى كان لابد أن يتخلص منى، لأنه لا يطيق شخصا له ماضٍ سياسى إلى جانبه، وعلى كل فلم يتم شيء مضاد لثورة يوليو ولفكرها ولإنجازاتها إلا بالهروب منى وعدم مواجهتى.. وعندما أصبح وجودى واستمرارى متعبا انتهى دورى».

قال لى عبداللطيف البغدادى: أنه لا يمكن أن يتصور إنسان أن ما حدث فى مايو كان ثورة.. ويضيف أن السادات كان قد قرر إلغاء الاحتفال بثورة يوليو وجعل ١٥ مايو عيدا قوميا بدلا من ٢٣ يوليو.

ومعنى ذلك فى نظرى أن يوم ١٥ مايو سيكون عيداً قومياً فى مصر وعيداً قوميا فى إسرائيل فى نفس اليوم.

يضحك خالد محيى الدين وهو يتساءل كيف تكون ثورة؟

وقال مصطفى كامل مراد إن أحداث مايو كانت انقساما وخلافا داخل الحزب الواحد!

وقال صبحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى أيام السادات: الصحف وحدها هى

التى اخترعت اسم ثورة وأطلقته على أحداث مايو، وأرى أنها فقط مجرد حركة تصحيحية.

ولقد أقر الحزب الوطنى بعد وفاة السادات فى وثيقته الفكرية أن ١٥ مايو كانت حركة وليست ثورة ثم عاد وعدّل فكره، فلم يعد لها أى ذكر على الإطلاق.

ولكى تكتمل الصورة لابد أن نطرح رأى السادات نفسه.

فى ٢ يونيو سنة ١٩٧١ قال السادات إن مجلس الشعب قام بعملية تصحيح، وكان هذا هو الجزء الأول من عملية التصحيح التى كان يتطلع إليها قائدنا جمال عبدالناصر.

وفى ١٤ مايو ١٩٧٢ قال إننا بدأنا تجربة جديدة فى ١٥ مايو، وفى ٢٤ يوليو وصفها بأنها حركة تصحيح. وفى ٢٦ مارس ١٩٧٢ وصفها بأنها تجربة وقال فى بيانه أمام اللجنة المركزية «إن مسيرتنا بدأت منذ عبدالناصر بالميثاق وبيان ٣٠ مارس.. ومضينا إلى أن جاء ١٥ مايو فكانت علامة على الطريق.. وبيان ٣٠ مارس هو الأساس الذى أعطانى الشعب ثقته وانتخبنى عليه أساسه وما بعد ١٥ مايو هو استمرار للميثاق ولبيان ٣٠ مارس، ١٥ مايو ليس تاريخ ثورة جديدة.. ثورة ٢٣ يوليو ثورة لا تتجزأ ووثائقنا ثابتة الميثاق وبيان ٣٠ مارس.. وأضفت إليهما برنامج العمل الوطنى».

وفى ٣ أبريل سنة ١٩٧٤ وصف أحداث مايو بأنها حركة تصحيح... وفى ٢٣ يوليو ١٩٧٤ وصفها أيضا بأنها كانت حركة التصحيح.. ولأول مرة فى سنة ١٩٧٥ وصف السادات أحداث مايو بأنها ثورة ففى عيد العمال استخدم كلمة ثورة التصحيح».

ومرة ثانية لابد أن نعود إلى اهتمام السادات بالتاريخ.

ونحن نذكر يوم ٢٨ سبتمبر ٧٥ وفى ذكرى وفاة جمال عبدالناصر عندما شرح لأول مرة أحداث مايو «لعلكم تذكرون أننى كنت أصر على استخدام كلمة حركة ١٥ مايو زمنا طويلا ولكن الآن، اكتملت ملامحها يمكننى أن أقول أنها ثورة كاملة بكل أبعادها.

ويوضح السادات فى خطابه فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ ملامح الثورة الجديدة بأنها «تقوم على سياسة الانفتاح الاقتصادى، والانتقال من نظم اشتراكية مستوردة قائمة على ساق واحدة متورمة بيروقراطيا هى القطاع العام إلى اشتراكية مصرية عربية هى اشتراكية الرخاء وأنها أعادت سيادة القانون وألغت جميع الإجراءات الاستثنائية، وأقامت المجتمع المفتوح

والدولة العصرية، دولة العلم والإيمان وطردت الخبراء السوفييت ونوعت مصادر السلاح(١) وأنهت خرافة التفوق الإسرائيلى يوم ٦ أكتوبر».

وفى كتاب البحث عن الذات يخصص السادات فصلا كاملا لما أسماه الثورة الثانية.. ثورة يوليو الأولى.. وثورة مايو الثانية.. وتحدث عن الميثاق وبيان ٣٠ مارس على أساس أنها دخلت المتحف!

ثم هاجم الميثاق باعتباره ماركسيا.

ومن الملفت أن السادات قد قام بإقالة الفريق صادق، ومحمد حسنين هيكل وكانا من أبرز معاونيه فى القضاء على «مراكز القوى».. وقد وصفهما بأنهما مراكز قوى أيضا.

وأنه قال فى نفس الخطاب «أن الشعب شاركه وأيده فى تصفية ماكشفت من مراكز قوى جديدة».. والحقيقة أنه حتى تعبير مراكز القوى ليس من ابتكار السادات فبعد هزيمة يونيوسنة ١٩٦٧ وكشف مؤامرة من رجال المشير على عبدالناصر وفى خطابه يوم ٢٤ يوليو ١٩٦٧ تحدث عبدالناصر لأول مرة عن «مراكز القوى» التى ظهرت والتى أمكن القضاء عليها.

ثورة.. أم ثورة مضادة؟

المتتبع لمسيرة المجتمع المصرى خلال السنوات التى بدأ السادات يسفر فيها عن الوجه الحقيقى لأحداث مايو يرى أن ما حدث فى تلك السنوات كان انقلابا حقيقيا وكاملاً على ثورة يوليو.

فى تلك السنوات أجهز على القطاع العام: كان التفكير جديا فى بيعه، وتمت تصفية شركات منه، ودخل رأس المال الأجنبى فى شركات أخرى.. وفى تلك السنوات أعلن السادات أن الميثاق وبرنامج ٣٠ مارس وكل مواثيق الثورة التى كان يتمسك بها، يجب أن توضع فى المتحف، بل إنه يتهكم على الميثاق فى كتابه «البحث عن الذات»، وعندما يذكره يقول «ما أسموه الميثاق»!

وفى تلك السنوات لم تتنوع مصادر السلاح، وكان الاعتماد على الولايات المتحدة

(١) تنويع مصادر السلاح يعنى هنا عودة الاعتماد على أمريكا.

وحدها، التى قالت بوضوح أنها ستعمل فى تسليح إسرائيل لتكون أقوى من كل الدول العربية مجتمعة!

وفى تلك السنوات أيضا كانت سياسة الانفتاح الاستهلاكى، وإقامة المجتمع الرأسمالى الطفيلى هى البديل عن الحل الاشتراكى.

لقد قامت الاشتراكية فى مصر فى ظل الانفتاح الذى تم أيام عبد الناصر بإقامة صناعات بمعاونة دول الشرق والغرب.. وفى عهد السادات أعيدت البنوك والشركات الأجنبية، وكانت مصر قد خاضت حربا دامية قبل أن تمصرها وتعيدها إلى السيادة الوطنية(١).

.. كانت الثورة المصرية ردا على السلاح الفاسد. وعلى احتلال إسرائيل للأراضى العربية، وكان الموقف من إسرائيل هو موقف مبدئى وأساسى بالنسبة لثورة يوليو.. وفى ظل ثورة التصحيح أصبحت إسرائيل صديقا، وحليفا.. وما نادت به الثورة، وما بعثته من الفكر القومى والقومية العربية، ارتد إلى انغلاق مصر على العرب وبدأت صحفها تتحدث عن الإقليمية، وأصبح العرب أعداء جهلاء، وأرزال وسفهاء وغير ذلك من الأوصاف التى حفل بها قاموس «ثورة التصحيح» وقائدها.

وهكذا فإن ما حدث لايمكن أن يعتبر امتداداً لثورة يوليو ولا تصحيحا لمسارها لأنه انقض على مبادئ الثورة الأساسية، وإنجازاتها فضلا عن الانقاض على قائدها.

ووصف السادات عبد الناصر بأنه الديكتاتور الذى زرع الحقد والجاسوسية وبطل المعتقلات والتعذيب، كل ذلك فى ظل الحديث عن الوفاء والقيم وأخلاق القرية.. وفى ظل الثورة الثانية أصبح ذكر اسم عبد الناصر، أو الدفاع عنه جريمة.. ومنعت صوره من التليفزيون حتى فى الإعلانات عن الصحف أو الكتب، وصودرت أغانيه ومسحت خطبه.. وأصبح المؤمنون بفكره منبوذين وملاحقين ومطاردين ومأجورين ومدعومين من الخارج.. وعملاء.. ومرتدين لقميص عبد الناصر..!!

وفى ظل الثورة الثانية أعلن - يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ - عن اعتقال كل زعماء المعارضة وقادة الرأى فى مصر، وأطلق رئيس مجلس الشعب على هذا العمل أنه الثورة الثالثة!

---

(١) مثلا مصانع كيما ألمانيا - النصر للسيارات إيطاليا - الإلكترونات اليابان - الأدوية سويسرا - الألومنيوم والحديد والصلب وسيماف الاتحاد السوفييتى - النسيج الهند.. وفرنسا وهكذا.

فقد كان ٥ سبتمبر ٨١ ثورة أيضاً على حد وصف د. صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق، وعلى حد ما نشرته بعض الصحف القومية بعناوين حمراء.

القبض على زعماء المعارضة كان ثورة.

والقبض على المجموعة التى استقالت، ومحاكمتهم فى محكمة خاصة سرية، تحول إلى ثورة كاملة لها أيديولوجية! وقد أصدر الدكتور صوفى حسن أبو طالب كتاباً عنوانه «اشتراكيتنا الديمقراطية ـ أيديولوجية ثورة مايو ١٩٧١».. وحدد معالم هذه الأيديولوجية وأهداف «ثورة مايو» بأنها إقامة الدولة العصرية التى ينعم فيها المواطن بحريته، وإعلاء سيادة القانون، وإقامة المؤسسة، وأن هذه الدولة العصرية تقوم على العلم والإيمان.

«ومن أهداف ثورة مايو أيضاً الوحدة العربية، وتدعيم السلام الاجتماعى. وتحرير الأرض والتخلص من السيطرة والنفوذ الأجنبى فى كل المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، وسياسة عدم الانحياز، وتدعيم استقلالنا الاقتصادى باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى (!)!

ولسنا نريد مناقشة هذه الأهداف، ومدى صحتها على المستوى النظرى، وعلى مستوى الواقع.. فقط نقول إن الدكتور صوفى أبو طالب وهو يشرح أيديولوجية ثورة مايو يقول أنه «فى داخل المجتمع المصرى ساد التمزق النفسى والبلبلة الفكرية بعد حرب ١٩٦٧. وانتشرت روح الانهزامية وعدم المبالاة فى جو اللاحرب واللاسلم[(١)].

ثم جاءت ثورة مايو ١٩٧١، وبها بدأت مرحلة الاشتراكية الديمقراطية بعد أن تفاقمت الأزمات الاقتصادية بعد انهيار الاقتصاد المصرى فى الوقت الذى تحتل فيه إسرائيل أرض سيناء وأجزاء أخرى من الوطن العربى، وتزايد النفوذ السوفييتى فى مصر. وكان ذلك فى إطار حكم شمولى تسلطت فيه مراكز القوى على مقدرات الشعب. فكان على ثورة مايو أن تعيد للإنسان المصرى أمنه وكرامته «فبدأت ثورة مايو بإزاحة مراكز القوى التى قاومت كل إصلاح كما قضت على تحالف مراكز القوى مع «الاستعمار العقائدى» ثم عملت على تأمين المواطن المصرى من خوفه وجوعه وردت له حريته

---

(١) طوال تلك السنوات لم تتوقف المدافع على الجبهة المصرية حيث استمرت حرب الاستنزاف ثلاث سنوات وكانت مرحلة اللاحرب واللاسلم بعد انقلاب مايو وقبل حرب أكتوبر ولم تبدأ الاشتراكية الديمقراطية فى رأيهم إلا بعد ذلك بسنوات

وكرامته ونمت لديه الإحساس بمسئوليته عـن أقدار بلاده، وفتحت أمامة الباب فى المشاركة فى رسم سياسة بـلده. وكان من أثر ذلك أن دخلنا معـركة أكتوبر الخالدة آمنين مـطمئنين، فتحقق لنـا النصر الذى تجاوزت آثاره قضيتنا المباشرة لتغير أوضاع المنطقة وتـنعكس على الأوضاع العالمية كلها. وكان من أبرز آثارها ما يجرى الآن حول التوصل إلى تسوية شاملة تقوم على استرداد الأرض المحتلة قبل حرب ١٩٦٧ وإقامة دولة للشعب الفلسطينى.

وكانت مصـر قبل ثورة مايو ترتـبط بعلاقة خاصة بـدول المعسكر الشيـوعى وعلاقات عدائية أو شبـه عدائية مع دول المعسكر الـغربى. وكان على ثورة مايو أن تـعيد الأمور إلى نصابها، وتقيم علاقات متوازنة مع العالم الخارجى».

مراكز قوى.. كيف؟!

يقول سـامى شرف فى التـحقيق «أن ما تـردد باعتبـار أننا مراكز قـوى هو رأى خاص وليس رأيا عاما.. إنـه رأى صادر من عناصر قد تكون حاسدة أو حـاقدة، أو قصد الواحد فى موضوع غير قـانونى فرفضته، أو عاوز حد منـهم يتستر على أخطاء تـرتكب أو كان له مطلب، ولم نسع لتلبيته له، وفى حدود ما يسمى بمراكز القوى أنا مستعد أساءل أو أناقش عن أى تصرف خـرج عن التزامى بعملـى ومنصبى يشكـل استغلالا للنفوذ أو الـوظيفة أو للـصلاحيات الـممنوحة لـى سواء على الـصعيـد العام أو علـى الصعيـد الشخصـى، وأنا شخصياً لم أفـكر إطلاقا فى حياتى فى أن تكـون لى شعبية أو السعى لأن تكـون لى شعبية لأنها تتنافى مع صفاتى وأخلاقى، وما كنتش فى يوم من الأيام طامع فى مركز».

وعندما واجه المحقق سامـى شرف بأن مجموعة مايو تربطها رابطـة معينة قال «إن هذه المجموعة وهـى تسمى مجموعة مـجازا تربطها أساسا مـبادئ الزعيم عبد النـاصر وهـم فى غالبيتهـم تلامذة الرئيس عبد الناصر، وتعـب كثيرا فى تربيتهم، أذكر هـنا كلام الرئيس أن بناء المصانع سهل ولـكن بناء الرجال هو الصعب، وأنا شخصيـا لا أعتبر أن هذه المجموعة تكون شلـة ومظهر ما حدث ـ من اسـتقالات ـ نابع من تفـكير وتقدير كل فـرد على حدة دون ما تردد أو تأثيـر أو ضغط من أى منا على الآخر.. وفـيما يتعلق بى أنا شـخصيا أقرر أننى أخذت قرارى بالاستـقالة منفردا بدون تأثير من أى شخص وليـس مرتبطا فى قرارى بأى شخص».

ومحصلة «ثورة مايو» فى القضايا الأساسية التى قيل أنها قامت من أجلها كانت يوم اغتيال السادات ليست لصالح «الثورة».

* هل قامت بإغلاق المعتقلات إلى غير رجعة؟

فى السجون يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، كان كل زعماء مصر، وقادة الرأى والمعارضة داخل المعتقل، وكان فى السجون بقرارات من أنور السادات زعماء المسلمين وزعماء الأقباط، والشباب والشيوخ، والنساء والرجال.

* هل حققت حرية الصحافة؟

يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ كان عدد من الصحفيين مبعدين عن عملهم الصحفى، وأضيف إليهم أساتذة الجامعة وأغلقت صحف المعارضة، وكان الصحفيون لايسلمون من تهديدات الرئيس فى كل خطبه، ولقد طرح أكثر من مرة تطهير نقابة الصحفيين للقضاء على خصومه، كما طرح لأول مرة فكرة تحويل النقابة إلى ناد، بل إنه فى بداية حكمه ـ ١٩٧٢ ـ قام بمذبحة كبرى للصحفيين وقادة الرأى.... فقد أبعدهم السادات[1] عن عملهم.

فى عهد السادات حلت رقابة رئيس التحرير الذى يتلقى التعليمات بدلا من الرقابة الرسمية.. منع كثير من الكتاب وأبرز دليل على حرية الصحافة فى عهد السادات أنه بعد مقتله بدأ الناس يقرؤون عن قضايا الفساد لأول مرة.. فهل كانت الصحافة تتمتع بحريتها كاملة.. ولم تنشر .. أم أنها كانت لاتعرف؟

* هل ألغى الحراسات؟

إن أعظم شهادة لإلغاء الحراسات هو أن شقيق السادات نفسه وضع تحت الحراسة بعد وفاته بمقتضى القانون، فما حدث هو إصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، وكانت إجراءات تصفية الحراسات قائمة من قبل مايو كما اتضح، وكانت الحراسات مستمرة طوال فترة السادات، بل تحول إلى خصومه السياسيين فقط، بعد أن كانت توجه لتصفية مصالح طبقة ونفوذها، ووجهت لتصفية أشخاص لأغراض خاصة أو حتى عامة.

* هل أقيمت الديمقراطية؟

الأجابة قد تكون طويلة.. لقد تغير النظام الاقتصادى.. وكان لابد أن يتغير النظام

---

(١) انظر كتاب «حقيقة السادات» للمؤلف.

السياسى، أقيمت أحزاب بدلا من تحالف قوى الشعب العاملة.. فهل سمح للأحزاب بأن تؤدى دورها.. هل سمح للمعارضة أن تبدى رأيها.. هل أحدث رأى المعارضة أى تغيير.. هل شاركت فى اتخاذ قرار.. لقد عادت قوانين العزل السياسى، وصدرت ترسانة من القوانين المقيدة للحريات أطلق عليها بعض رجال الحزب الوطنى.. حزب السادات اسم «قوانين سيئة السمعة».

وفى ظل «المجتمع الديمقراطى» عرف مجلس الشعب الطريق لإسقاط العضوية عن المعارضين بدءاً بمجموعة مايو، ونهاية بأحمد فرغلى مرورا بكمال الدين حسين، والشيخ عاشور، وعبدالفتاح حسن، وأبو العز الحريرى.. وهذه ظاهرة لأول مرة فى برلمانات مصر، بل والعالم.. ولقد صدر قرار بحل مجلس الشعب لأن ١٦ عضوا عارضوا اتفاقية «كامب ديفيد..» وتم التخلص منهم بالتزوير فى الانتخابات التالية التى أشرف عليها وزير الداخلية النبوى إسماعيل.. وكانت استفتاءات السادات ونتائجها مهزلة، حتى أن أحد الاستفتاءات، جاءت النتيجة كاسحة.. وكان ينص على أن من يشارك فى مظاهرة سيكون جزاؤه السجن المؤبد.. فالناس جميعا أيدوا أنهم إذا تظاهروا فإن أولادهم سوف يسجنون.. وعندما كان السادات يتحدث عن الديمقراطية فى خطابه يوم ١٤ مايو قال إنه «سيفرم» معارضيه.. ولا ينسى أحد قولته الشهيرة التى كان يرددها دائماً «إن للديمقراطية مخالب وأنياب».

وإذا كانت ١٥ مايو ثورة.. فإنها تكون قد أكلت نفسها سريعا.. فلم تكد تمضى أعوام قليلة حتى تخلص السادات من كل الذين قاموا معه بهذه الثورة.. تخلص السادات أولاً من اللجنة التنفيذية، ثم من اللجنة المركزية التى وافقت على الاتفاقية التى كان يصر على ضرورة الموافقة عليها.

تخلص من الوزراء الذين استقالوا... ومن الوزراء الذين لم يقدموا استقالاتهم.

تخلص من مجلس الأمة الذى صحح نفسه، وأسقط عضويته عن الذين طلب إبعادهم، فأصدر قرارات بحل المجلس الذى وقف إلى جانبه وصحح نفسه كما قال.

تخلص أيضاً من كل المؤسسات، فقد أعاد تشكيل جميع الهيئات والنقابات المهنية والعمالية وحتى اتحاد العمال ليضع رجاله.. تخلص من الدكتور عزيز صدقى بعد أن أيده وأخرج مظاهرات العمال وبعد أن عينه بعد أحداث مايو رئيسا للوزارة.. تخلص من محمد عبد السلام الزيات بعد أن عينه مسئولاً عن الاتحاد الاشتراكى ونائبا لرئيس

الوزراء. تخلص من نائبه حسين الشافعي الذي وقف إلى جانبه في ظروف عصيبة.. تخلص من ممدوح سالم بعد أن عينه وزيراً للداخلية ثم رئيسا للوزارة ورئيسا لحزب مصر ثم مستشاراً للرئيس!

تخلص من الفريق محمد أحمد صادق الرجل الذى دعمه فى الانقلاب بعد الأحداث بشهور قليلة.. تخلص من سيد مرعى ـ رغم أنه صاهره بعد ذلك ـ وكان قد عينه أمينا للاتحاد الاشتراكى ثم رئيسا لمجلس الشعب قبل التخلص منه.. تخلص من قائد الحرس الجمهورى الليثى ناصف بعد أن منحه لقب فريق، وأبعده بتعيينه سفيراً بوزارة الخارجية، ثم مات فى لندن بأن سقط من الطابق التاسع فى منزله فى ظروف مازالت غامضة وقيل أنه انتحر.. وإن كانت زوجته التى كانت معه تصر على أن السادات قتله!

تخلص من الوزراء الماركسيين الذين أوصلهم للوزارة لأول مرة (د. فؤاد مرسى، د. إسماعيل صبرى عبد الله) وبعد أن امتدحوا حركة مايو.. تخلص من النواب الذين قادوا معركة مجلس الأمة يوسف مكادى ـ عبد الفتاح عزام ـ محمد شاهين ـ أحمد عبد الآخر ـ محمد عثمان إسماعيل وغيرهم جميعاً وبعضهم قدمه للمحاكمة (أحمد يونس).

تخلص من محمد حسنين هيكل الذى كان بمثابة المهندس الأول «لثورة مايو». ولولاه لما تم الأمر على هذا النحو!.. تخلص من المدعي الاشتراكي العام د. مصطفى أبوزيد فهمي. تخلص من حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب، ورئيس المحكمة التى حاكمت مجموعة مايو.

لقد تعلم السادات من العسكرية أن ينسف الكبارى التى يعبر عليها.. وقد عبر على مجموعة مايو.. إلى رئاسة الجمهورية ونسفها. واستعان بمجموعة أخرى للتخلص منهم وسرعان ما نسفها أيضاً، لأنه كان يريد رجالاً يصنعهم هو، ويدينون له بالولاء التام.

ومن الغريب أن التاريخ يعيد نفسه.. فإنه يوم وفاة السادات كان عدداً من الذين عاونوه وأيدوه فى أحداث مايو داخل نفس السجن الذى سجنت فيه مجموعة مايو، من بينهم محمد عبد السلام الزيات ومحمد حسنين هيكل وفؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبدالله.

وكان د. عزيز صدقى من أكبر خصومه.. وكان الفريق محمد أحمد صادق من ألد أعدائه حتى أنه فى إحدى خطبه اتهمه بالخيانة.

وفى التقييم النهائى للأحداث التى وقعت فى مايو ١٩٧١ يمكننا أن نضع عددا من النقاط الأساسية التى توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة:

* أنه لا يستقيم الرأى القائل بأن هدف مجموعة مايو كان الاستيلاء على السلطة.. لأنهم كانوا فى السلطة، واستقالوا منها.. ربما كان الرأى الأصح أنهم كانوا يريدون المشاركة فى اتخاذ القرار، وكان السادات يريد الانفراد بالسلطة وبالقرار.

* لو أن مجموعة مايو كانت تعتمد فى استقالاتها على أن الجماهير سوف تتحرك لصالحها لكانت غير واعية لطبيعة التنظيمات التى أقيمت منذ بداية الثورة، وكانت هذه التنظيمات هشة، ولو أنها فكرت فى ذلك لكانت قد أخطأت أيضاً لأنها لم تدرك مدى أهمية الشرعية والسلطة التى يستمدها المسئول من موقعه.

على أن تنظيمات حزبية قوية معينة فى دول الكتلة الشرقية ـ وليست جماهيرية ـ تعرضت لانهيارات سريعة دون مبرر، مع أنه كان ينظر إليها على أنها تنظيمات حديدية وعقائدية، بل إنها قامت بثورات وخاضت معارك واستمرت فى السلطة سنوات طويلة.

صحيح أن هذه الخبرة، لم تكن واردة لأن أحداث الكتلة الشرقية لم تكن قد وقعت بعد.

لو أرادت مجموعة مايو أن تحدث خللا بالاستقالة لصالحها لأذاعت استقالة السادات بدلا من إذاعة استقالاتها هى، وقد كانت تملك ذلك إذ كانت تسيطر على كل الأجهزة بما فيها الإذاعة ولو أذيعت استقالة السادات، كانت الأمور سوف تتغير.. فإن معظم الذين تحركوا ضد مجموعة مايو تحركوا مع الشرعية التى يستمدها السادات من موقعه والتى فقدوها باستقالاتهم. ومعظم هؤلاء لهم موقف مبدئى واحد، أنهم مع السلطة ـ إذا جاز أن يكون هذا موقفا ـ ثم لابد من تقييم للاستقالات على ضوء ماثبت لديهم من اتصال السادات بأمريكا.. فهل كانت الاستقالات دون إعلان ذلك للناس أمرا سليما.. إذا كان السادات يتصل بالعدو.. هل أستقيل وأتركه.. أم أواجهه.. وأكشفه.. واستمر فى مقاومتى لهذا الاتجاه.. هذا السؤال لابد أن يطرح نفسه؟

* إن مجموعة مايو كانت متناقضة وتمزقها الخلافات الشخصية وأنها قد ارتكبت خلال توليها السلطة أخطاء جسيمة، حتى فى حق نفسها وليست التسجيلات إلا دليلا حيا على ذلك.

* إن مجموعة مايو هى التى عبأت الجماهير مع السادات بعد اختيارها له، حتى أن الاستفتاء على رئاسته كان كاسحا، وكانت الجماهير غائبة بعد ذلك عن الخلافات التى

وقعت فـى قمة السـلطة، وكان ما يـحدث لايهم الـناس، بل إنهم كـتبوا فى نـشرة الاتحاد الاشتراكى الرسـمية فى عنفوان الأزمة لـيصفوا ما حدث من تعديـلات فى مشروع الاتحاد بأنها تعـديلات فنية، وأن مشروع الاتحاد يتم عـلى طريق عبد الناصر فكـيف إذن يمكن أن تتحرك جماهير غائبة لم تشترك فى أى شىء ولا تعرف أى شىء!

* إن أنور السادات قد خطط للتخلص من أعوانه مـنذ اليوم الأول لتوليه المسئولية وأنه لم يـنس أبداً خـلافاته الـقديمـة معهم.. وقـد ظهر ذلـك واضحا فـى كتابـه «البحـث عن الذات».

* إن الخلاف الأساسى كان حول استمرار مسيرة عـبد الناصر وطريقه، وقد تأكد ذلك من خلال التراجعات التى حدثت والتى ما كان يمكن أن تتم فى وجود هذه المجموعة.

* من المنـطقى والطبيـعى أن العناصـر الخارجية لم تـكن بعيدة عن هـذا الصراع، وأن الخلاف حول مبادرة السادات كان رؤية مبكرة جدا لما حدث بعد ذلك.

* كان السادات صديقا لـلقوى الرجعية.. وقد كشف «جيم هوجـلاند» محرر الشئون الخارجية فى الواشنطن بوست عن أن السادات كان رجل أمريكا منذ عام ١٩٦٢ .

* كان حلم قوى الثورة المضادة، فى الداخل والخـارج الإجهاز على تجربة عبد الناصر، وكان السادات هـو أملها، وقد عبر عـن ذلك عثمان أحمد عـثمان عندما قال فـى مذكراته «أنه وسط ظلام عصـر عبد الناصر كان وجود أنـور السادات هو طاقة النور».. وقـد ثبتت صحة ذلك حيث حقق لهذه القوى أقصى ما كانت تتمناه!.

* إن مجموعـة مايو فى صراعهـا مع السادات ـ إذا صح التـعبير ـ هربت مـن المعركة بالاستقالة، وأخلت له الميدان ليعبث بـكل إنجازات شعب مصر، وإذا صح أنها كانت على يقـين من تـوجهاتـه فكان عـليهـا ألا تستـقيـل، وكان علـيها ألا تـضلل جـماهيـر الاتحاد الاشتراكى، وكان عليها أن تشرح للناس كل الحقائق مهما كلفها من أمر!.

* كان يـمكنهـم التخـلص من الـسادات بسهـولة ولكنـهم آثروا الاسـتقالة والـهرب ويعللون ذلك بأن أعينهم كانت على المعركة وعلى القناة، ولكن ذلك لايستقيم مع أنه كان يماطـل فى الحرب، فإذا كانـوا يريدون الحرب، وهو يـماطل فيـها، ويتصل بـالأعداء كان الأحرى أن يقوموا هم «بثورة تصحيح»!.

إذا كان عزل البعض، والقبض على البعض الآخر.. يعتبر ثورة.

* إن الفصائل الكبرى من الماركسيين أيدوا السادات فى هذه الحركة ووقفوا إلى جانبه، وأن السادات ضمن الخطة المحكمة قد استعان بعدد منهم لأول مرة فى مواقع مؤثرة كالوزارة وقيادة الاتحاد الاشتراكى. بل وعين بعضهم فى مجلس الشعب، وأنه بعد القبض على «مراكز القوى» قام بعقد أول معاهدة فى تاريخ مصر مع الاتحاد السوفييتى فى الوقت الذى اتهم فيه فيما بعد معارضيه بأنهم أتباع السوفييت.

* لم يكن الخلاف حول قضية الاتحاد .. بل كان حول عدد من الأمور التى فجرتها هذه القضية منها تأجيل الحرب.. التى كانت مجموعة مايو تصر عليها.. ومنها أسلوب السادات فى العمل.. ومنها بعض مواد مشروع الاتحاد التى تم تعديلها فعلا.. فقد كانت مجموعة مايو.. مع الوحدة العربية، ولكنها كانت ضد أسلوب السادات فى تحقيق هذه الوحدة.

* المسائل الشخصية كانت تحكم جميع تصرفات السادات وكان ذلك واضحا بالنسبة لمجموعة مايو من طلبه بإصرار إلى المحكمة إعدام عدد منهم.

* تخلص السادات من مواثيق ثورة يوليو وهاجمها، وهى التى انتخب على أساسها، واتهم اللجنة المركزية التى رشحته للرئاسة بأن انتخاباتها مزورة.

* إن اختيار يوم ١٥ مايو بالذات كرمز لهذه الحركة.. ربما لم يكن مصادفة. حيث إن هذا التاريخ لم يرد فى كل الأحداث، بل لقد استنكره بعضهم فى ذلك الوقت.

* كيف يكون السادات قد أعلن ثورة دون أن يخطط ويعد لها.. فإن كانت ثورة فإنه يكون قد أعد وخطط لها، ومعنى ذلك أن أحداث مايو لم تفرض نفسها عليه، وأن الاستقالات كانت المناسبة فقط، وهو ماثبت من خلال تتبع مسيرة كل الأحداث، واعتراف بعض الأطراف.

* أحداث مايو قدمت للمحاكمة على أنها مؤامرة فكيف يصفها السادات بأنها مؤامرة.. ثم تتحول المؤامرة إلى ثورة.. أو حركة تصحيح، ويصبح بطلها هو السادات الذى صور الأمر كما لو كان مجنيا عليه.. فالسادات لم يفعل أكثر من أنه ألقى القبض على مواطنين عزل.. بعد أن استقالوا، فكيف يكون قد قام بعمل بطولى.. وكيف يقول أنه

صحح وأنه بطل حركة.. وهى ليست أكثر من تحريك الحرس الجمهورى للقبض على المسئولين الذين تركوا بإرادتهم المسئولية.

على كل حال فإنه من الناحية النظرية لقد نسى الناس هذه الثورة تماماً، ولم يعد أيضاً يذكرها أحد.. وكل ما بقى منها: اسم جريدة ـ واسم كوبرى ـ واسم مدينة.

هذه الأسماء أطلقها السادات، وأصر عليها، ولا يستخدمها أحد إلا مرغماً.

فلا الجريدة معروفة، ولا هى مقروءة، ولا اسم الكوبرى شائع بين الناس.. أما المدينة فيعتقد سكانها أن سر تعاستها هو اسمها.

هذا من حيث الشكل، أما مضمون ما طرحه فمازالت معاناتنا، ومعاناة الأمة العربية منه كثيرة.

وأخيراً..

الذين شاركوا، فى هذه الأحداث.. معها أو ضدها.. عليهم أن يملكوا شجاعة النقد الذاتى وأن يتكلموا بصراحة.

لقد قتل السادات..

وأصبح فى ذمة التاريخ..

وأصبح مايو فى ذمة التاريخ أيضاً..

والبقاء لله

عبد الله إمام

محتويات الكتاب

- مقدمة ٥
- نائب الرئيس ٢١

خلافات سياسية قديمة

مجلس أمة جديد

طرد الفلاحين

الانسحاب من مؤتمر السادات

فصل مدير مكتب السادات

مبادرة روجرز

قبول المبادرة

خلاف على مبادرة روجرز

غياب السادات

- الطريق إلى كرسى الرئـاسـة ٥٥

لماذاعين السادات نائباً للرئيس ؟

الليلة الحزينة.. ماذا حدث ..؟

الألعاب القذرة

صراع مع المرض

الوزراء فى منزل الرئيس

الجنازة من الأزهر

السادات رئيساً.. كيف..؟

مجموعة مايو تتحرك

السادات وتوزيع المسئوليات

عبدالناصر فى فكر السادات
عبدالناصر ليس أسطورة
● نحو الأمريكان ١١٧
مبادرة السادات.. ومبادرة ديان
حل الاتحاد الاشتراكى
الأصابع الأمريكية.. تعبث
منشورات ضد السادات
أزمة.. فى اللجنة العليا
الاستعداد للحرب
مشروع الاتحاد يستيقظ
تعديلات جوهرية .. أم زوبعة فى فنجان؟
قصة التنظيم السرى كاملة
نواة الحزب الاشتراكى
حريق فى عزبة الخواجات
● دولـــة الســـادات ١٨٩
من سرق خزينة عبدالناصر؟
وقائع سرقة الخزينة
مفاجآت يوم عيد العمال
حصار الإذاعة.. واغتيال الرئيس
ليل.. بلا نهاية
اجتماع القناطر
● تسجيلات مايـو ٢٤٥
وزارة جديدة

قصة عيد مجلس الشعب

البطل الحقيقى فى القضية

تسجيل فى منزل الرئيس

حل الاتحاد الاشتراكى

أخطر محاكمة .. سرية

فوزى جاهز للمعركة

كيف وضعت الأحكام

ملاحظات على المحاكمة

أقوال المتهمين والشهود

كل الاتهامات باطلة

الأحكام ... إعدام .. والسجن المؤبد

الفريق فوزى

ملاحظات على الاتهامات

الأسباب الثلاثة الوهمية

طنطا وإلغاء الحراسات

سيادة القانون.. ملفقة أيضا

انقلاب مايو.. والتاريخ!

ثورة.. أم ثورة مضادة؟

مراكز قوى.. كيف؟!

عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

انقلاب السادات

ليس هدفنا من نشر هذا الكتاب الوقوف إلى جانب طرف ضد طرف ولكننا نهدف إلى البحث عن الحقيقة فى هذه القضية التاريخية التى كانت حدا فاصلا بين عهدين، فهذا الكتاب عن بدايات وآليات نظام الحكم فى أول عهد الرئيس السادات بالسلطة ويتناول لأول مرة القصة الكاملة لأحداث مايو ١٩٧١، التى كانت حداً فاصلاً فى تاريخ ثورة يوليو، حيث انقسم رجال عبد الناصر، فريق استقال وترك السلطة، وقدم للمحاكمة، وفريق ظل فى السلطة يحكم باسم عبد الناصر لفترة من الوقت!

ورغم مرور ما يزيد على ثلاثين عاماً على هذه الأحداث فإن وقائعها وتفصيلاتها مازالت غامضة، وقد زاد من غموضها أن المحاكمات التى تمت للمجموعة التى شاركت الرئيس أنور السادات فى الحكم منذ بدايته، كانت سرية فى سابقة هى الأولى فى تاريخ الثورة حيث كانت جميع محاكماتها السياسية علنية.

والكتاب يحوى كل وجهات النظر حول هذه الأحداث من خلال الوثائق والمحاكمات، كما يتناول جانباً من التحقيقات فى جميع الموضوعات التى تختص بهذه القضية، وبعضها تشعب إلى موضوعات أخرى خاصة بسياسة الحكم. ويرى المؤلف أن هذه الأحداث لم تكن صراعاً على السلطة بقدر ما كانت خلافاً فى الرؤية السياسة وفى التوجه بين تيارين، وأنها كانت المقدمة الأساسية لانفراد الرئيس السادات بالسلطة.

وإذا كانت صفحة مايو قد طويت، وابتعد بها التاريخ، فإن الكتاب يعيد إلى الذاكرة جميع الوقائع الخاصة بها.

والكتاب مرجع هام لجميع الذين يدرسون تاريخ مصر عامة وتاريخ ثورة يوليو خاصة، كما أنه بما يحويه من معلومات يهم جميع المشتغلين بالعمل العام.

إنه إحدى الوثائق التاريخية الهامة التى نرى ضرورة الاطلاع عليها، والاحتفاظ بها كمرجع هام.

الناشر

دار الخيّال - القاهرة - لندن